مصر

تقرير التنمية البشرية

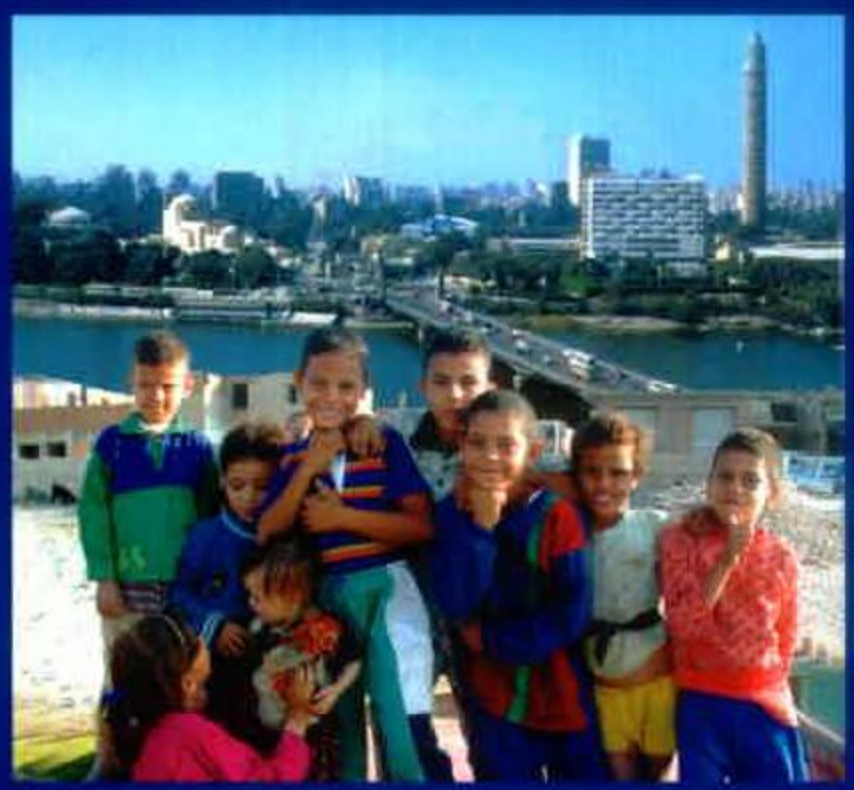

اختيار مستقبلنا:
نحو عقد إجتماعى جديد

٢٠٠٥

مـــصـــــــر

تقـرير التـنمـيـة

البـشـــرية ٢٠٠٥

مـــصـــــــر

تقـرير التـنـمـيـة

الـبـشــرية ٢٠٠٥

اختيار مستقبلنا:
نحو عقد اجتماعى جديد

تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥، من أهم إنجازات مشروع التنمية البشرية الذى قام بتنفيذه معهد التخطيط القومى بمصر، فى إطار وثيقة المشروع (مصر / ٠٠٦/٠١) بشأن التعاون الفنى مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP)

التصميم والغلاف Joanne Cunningham
أعمال كمبيوتر وإخراج Virgin Graphics

الصور الفوتوغرافية
شكر خاص للسيد Galen Frysinger لإتاحته الحصول على ١٨ صورة من موقعه على شبكة الإنترنت www.galenfrysinger.com
كما نتقدم بالشكر إلى مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وإلى المصور Raymond Colette ومنى ياسين بجريدة المصرى اليوم.

فصل ألوان وطباعة Virgin Graphics

حقوق النشر ٢٠٠٥، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومى، مصر

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز نسخ أى جزء من هذا المطبوع، أو تخزينه فى أى نظام من أنظمة استرجاع البيانات، أو نقله بأى صورة أو بأى وسيلة من الوسائل، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، أو عن طريق التصوير الضوئى، أو التسجيل أو بأى وسيلة أخرى، دون إذن مسبق أو دون الاشارة إلى هذا المصدر.

ُالترقيم المحلي: ٢٠٠٥/٢٢٥٠٥
ISBN: ٩٧٧-٥٠٢٣-٠٨-٤

شكر وعرفان

مدير المشروع والمؤلف الرئيسي	هبة حندوسة		
المجموعة الاستشارية	محمود الشريف	رفيق حسنى	منى البرادعى
المؤلفون			
الفصل الأول	هبة حندوسة		
الفصل الثاني	سحر الطويلة	خالد عبد القادر	سمية إبراهيم
الفصل الثالث	هانيا شلقامى	ماجد عثمان	أسامة الغزالى حرب
الفصل الرابع	ملك زعلوك	إيناس حجازى	مروة سالم
	مها العدوى	مشيرة الشافعى	هانيا شلقامى
الفصل الخامس	هناء خير الدين	شيرين شواربى	أمينة غانم
	أحمد كمالى	أحمد غنيم	
الفصل السادس	هبة حندوسة	ماجد عثمان	سعد نصار
	عالية المهدى	أحمد غنيم	زكريا الحداد
	عبير شناوى		
الفصل السابع	حاتم قرنشاوى	شريف هاشم	حسين أمين
	مصطفى مدبولى	أحمد غنيم	
الفصل الثامن	سلطان أبو على	أبو زيد راجح	عزت عبد الحميد
	أحمد الخولى		
الفصل التاسع	خالد أبو زيد	زكريا الحداد	محمد عبد اللطيف أبو بكر
	حبيبة حسن واصف	رينهاردت هونيرت	
المساهمون من معهد التخطيط القومى	زينات طبالة	ماجدة إبراهيم	هدى النمر
	عزة الفندرى	عبد الحميد قصاص	نيفين كمال
محرر ومستشار التقرير	جيليان بوتر		
المراجعون	عثمان محمد عثمان	أنطونيو فيجيلانتى	محمد القصاص
	إبراهيم سعد الدين	زياد بهاء الدين	أحمد جلال
	أحمد صقر عاشور	محمد فتحى صقر	أمانى نخلة
البحوث والتنسيق	نادية عبد العظيم	محمد بيومى	ليلى كمال
	ياسمين عامر	ياسمين الشافعى	ليلى سعيد
	برهان جيلانى		
الترجمة العربية	نادية عبد العظيم ، مترجم رئيسي ومحرر النسخة العربية		
	سمير كريم	محمد غزال	حسنى تمام
شكر خاص	خالص الشكر لمنتدى العالم الثالث لإتاحة كافة المؤلفات المنشورة وغير المنشورة عن رؤية مصر ٢٠٢٠، وللسيدة يسرية سويرس وجمعية حماية البيئة لإتاحة البيانات عن تدوير المخلفات الصلبة.		

تقديم

يعد تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥ محاولة جسورة لاستشراف رؤية مستقبلية لمصر، ولاقتراح سبل ووسائل واقعية يمكن من خلالها تحقيق هذه الرؤية. وقد أعلن الرئيس حسنى مبارك عن برنامج للحكومة من عشر نقاط لفترة السنوات الست القادمة. ويستهدف هذا البرنامج تحديث الهياكل التنظيمية، وإصلاح النظام القضائي، وتحديث القوانين، وتعزيز المشاركة السياسية، وتبسيط الإجراءات، وتنفيذ برامج تدريبية جديدة، هذا بالإضافة إلى تخفيض البطالة وتضييق التفاوت الإقليمي في تقديم الخدمات العامة الأساسية، وتطوير كافة خدمات الرعاية الصحية مع توفير التأمين الصحي لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية.

إن الرسالة التى ينطوى عليها تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥، تؤكد على أنه لم يعد بإمكان مصر أن تواصل الأخذ بمنهج استمرار الوضع القائم لتتمكن من الصمود أمام التحديات الشديدة التى سنواجهها على مدى السنوات القليلة القادمة. ويشير التقرير إلى أن الوقت قد حان لإعادة النظر في اختياراتنا ولتنفيذ إجراءات جديدة تدعم الأمن البشرى والنمو والتنمية. وقد تنامى الادراك بأن هناك حاجة "لعقد اجتماعى جديد" يحدد، بشكل أفضل، المفاهيم المتعلقة بحقوق والتزامات المواطنين. ويبرز التقرير أيضا أن الإصلاح هو مهمة يتعين على الجميع المشاركة في إنجازها، وأن النجاح في هذه المهمة رهن بمشاركة كافة المواطنين فيها، وبقيام الدولة بتمكين مواطنيها حتى يمكنهم الصمود أمام عالم تشتد فيه المنافسة وتتسارع فيه عملية العولمة.

ومن ثم، فإن رؤى هذا التقرير تتوافق مع خطط الحكومة التى ترمى إلى تحقيق مستقبل أفضل لمصر، وتستند على المفاهيم والمبادىء المطروحة على الساحة حاليا والتى يجرى حولها نقاش بناء. وعلى غرار تقارير التنمية البشرية القومية السابقة، تم إجراء تحليل عميق لمقاييس الرفاهة على المستوى القومى والإقليمي وتقسيماته. وإذا كانت مؤشرات التنمية البشرية على المستوى القومى قد أبرزت أن هناك تقدما مطردا، فإن تقرير التنمية البشرية لهذا العام يقترح الوسائل التى عن طريقها يمكن تحقيق إنجازات أكثر على المستوى الإقليمي وتقسيماته، خاصة في المناطق الريفية. كما تضمن التقرير الإنجازات التى تمت بالنسبة لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وكثيرا ما كانت مقترحاته تصبو إلى تحقيق إنجازات تفوق ما حددته هذه الأهداف.

وتشير أفضل الممارسات الدولية إلى أن الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة التى تتسم بالكفاءة هى نقطة الانطلاق نحو رفع مستويات المعيشة والحراك الاجتماعي، خاصة بالنسبة للفقراء، وإن هذه بدورها تدفع إلى تحقيق مستويات أعلى من التنمية البشرية وقدر أعظم من إنتاجية العمل ومعدل أعلى من النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، فإن عبء التكلفة الذى ينطوي عليه نظام الرفاهة الشامل في مصر يجعل الموازنة العامة لا تستطيع الاستمرار فى تحمله بدون مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار، والتشغيل، والتصدير، إلى جانب تقديم الخدمات العامة. ولهذا يقترح، من أجل الاقتصاد في التكاليف، التعاون مع القطاع الخاص، وتطبيق اللامركزية المالية ولامركزية السلطة، وتوفير حوافز لزيادة المشاركة السياسية والاجتماعية، وبهذا يمكن للمواطنين أن يشاركوا بفاعلية أكثر في تحسين أوضاعهم.

وتقترح رؤية التقرير أيضا مجموعة من السياسات التى تنطلق من القاعدة الشعبية إلى المستوى الأعلى. وبدلا من أن تتحيز هذه السياسات لمجموعات معينة، فإنها تستهدف الفئات الاجتماعية التى لا تحصل على خدمات كافية وملائمة، والتى يتوافر لديها رصيد من المواهب الانسانية والقدرات الإنتاجية التى لم تستغل. وتتوقع الرؤية أن تتحسن نوعية الحياة لدى الفئات الأقل رفاهة وأن تنتعش وتتوسع الأنشطة المنتجة، وأن ترتفع الدخول الحقيقية في إطار حلقة قوية وفاعلة ومستدامة. وترى الرؤية أن التحول الديموجرافى في مصر يمكن النظر إليه باعتباره نافذة للفرص إذا ما أمكن النهوض بالقدرات البشرية، وإذا أمكن خلق فرص جديدة للتشغيل في عدد من القطاعات التى تحمل امكانات كبيرة للنمو، وبذلك تستطيع أكبر نسبة من السكان أن تعمل، وبالتالي يكون فى وسعها أن تدفع– بصورة مباشرة أو غير مباشرة – مقابل الحصول على ضمان اجتماعى وخدمات اجتماعية عالية الجودة، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية.

إن كافة هذه الغايات والأهداف الطموحة تتصدى لقضايا تأتى على قمة اهتمامات الحكومة التى تسعى لمستقبل أفضل لمصر، وتتوافق مع الجهود القومية الرامية إلى تحقيق آمال وتطلعات المواطنين المصريين. وإذا كانت بعض المقترحات الواردة في هذا التقرير قد اقتحمت آفاقا جديدة، فإن المقترحات الأخرى تؤكد اتجاهات السياسات الحالية، وتكمل خطط التنمية التى تضعها الدولة. ولهذا، فإن هذا التقرير يمثل نموذجا جديرا بالاشادة للتعاون بين الحكومة و نخبة من أهل الفكر الحر من أجل حشد المجتمع المدني للمشاركة في تحقيق التقدم على المستوى القومى.

عثمان محمد عثمان
وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة
معهد التخطيط القومى

مقدمة

أصبحت كلمة "الإصلاح" تتردد بشكل متزايد في مصر خلال السنة الأخيرة. وفى الواقع، هناك نقاش بناء يدور حاليا في مصر حول الاتجاهات الجديدة للسياسات المطلوبة لتنشيط قوى التقدم والنهوض بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفى نفس الوقت، يتم حاليا إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية ملموسة. ومن المسلم به أنه يمكن صياغة وتنفيذ الإصلاحات على نحو أفضل، عندما يتم دمجها في صلب رؤية مشتركة طويلة الأمد وقادرة على توضيح المسار الاستراتيجي الذى يتعين على الدولة أن تسلكه حتى يمكنها تعظيم التنمية البشرية. وعلى أية حال، لا يتعين أن تكون هذه الرؤية مجرد توقعات بسيطة لمستقبل مصر أو نظرة مستقبلية مثالية، وإنما ينبغي أن تمثل أجندة عمل واقعية.

وهذا هو ما حاول تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥ أن يحققه، مقتديا بالنهج الذى سار عليه تقرير العام السابق، والذى اقترح استراتيجية شاملة لتطبيق اللامركزية. ولقد استطاع فريق المؤلفين المستقلين، تحت قيادة الأستاذة الدكتورة هبة حندوسة، أن يقدم تقريرا دسما ومثيرا للفكر، مركزا على اقتراح طموح بوضع عقد اجتماعى جديد لمصر يستند إلى شواهد مقنعة وتحليل عملى وتقدير واقعى للتكاليف. ويعد التقرير بمثابة دعوة للوصول إلى فهم مشترك وواضح، في المجتمع المصرى، حول طبيعة ونطاق الإصلاحات المطلوبة، ويركز على القضايا التى تمس فئات السكان والأقاليم التى استفادت بقدر أقل من الإنجازات الماضية والحالية التى حققتها الدولة، وفى نفس الوقت يأخذ فى الاعتبار ضرورة تحقيق التقدم لكل المجتمع المصرى. وتهدف التوصيات العديدة التى تضمنها التقرير إلى تمكين مصر من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ليس فقط على المستوى القومى ولكن أيضا في كل إقليم بمصر.

ولهذا، يحتوى التقرير، بصورة ضمنية، على خطة قومية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التى وافقت كل دولة على إعدادها بحلول عام ٢٠٠٦، كما يرشد إلى المسار الذى يقود إلى تحقيق النمو المقترن بالعدالة، في إطار عملية ترسيخ الديمقراطية. وبذلك يشكل التقرير ليس فقط منبعا للفكر بالنسبة لصانعي السياسات والإصلاحيين الجديرين بالثقة، ولكن يمثل أيضا دعوة لوضع اختيارات واضحة للسياسات، مدعمة بإجماع شعبي واسع النطاق. ويقدم التقرير صورة لما ستكون عليه مصر فى السنوات القادمة، كما يحدد كيفية تحقيق تلك الرؤية، مستبعدا في ذلك خيار "استمرار الوضع القائم".

ولهذا، يحدونا الأمل في أن يكون هذا التقرير بمثابة إطار استراتيجى للتنمية البشرية، وأن يكون قادرا على تعزيز كل من قدرات الشعب والدولة في مسعاهما نحو الاستفادة من إمكانات مصر بالكامل.

أنطونيو فيجيلانتى
الممثل المقيم
البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة

تمهيد

إن التطلع إلى مستقبل أفضل، يحصل فيه كافة المواطنين على خدمات ذات جودة عالية، وتحتمى فى ظلة كل اسرة بنظام يوفر تأمينا صحيا ومعاشا عند تقدم السن، ويضمن فيه المواطنون الحصول على عمل مجز ومسكن مريح فى حدود قدرتهم المالية، هو الحلم الذى يراود كافة المصريين. وهذا هو المستقبل الذى ترسمه "الرؤية" التى يعرضها تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥، والتى يعتقد مؤلفو التقرير أنه يمكن تحقيقها بمطلع عام ٢٠١٥، وهو التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن ما يقترحه هذا التقرير، هو أنه يتعين الانصراف تماما وكلية عن اتباع سيناريو "استمرار الوضع القائم" business as usual scenario ، وانه يجب الانطلاق نحو التصدى لكل مشكلة ولجميع المشاكل التى تواجه المجتمع المصرى، مثل مشاكل البطالة وعبء الدروس الخصوصية ومخاطر التلوث وصعوبة الحصول على مسكن ملائم بالنسبة للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل.

ماهى أوجه التغيير فى الافكار والمفاهيم التى أتت بها الرؤية المقترحة لتقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ ؟. أول هذا التغيير هو أن نزيل من الأذهان ذلك التصور السائد الذى يرى أن تخفيض الفقر يتم من خلال منح إعانات للفقراء. وبدلا من ذلك، يجب تطبيق نموذج للنمو المناصر للفقراء، الذى يعد فى حد ذاته القوة الدافعة الأساسية لإطلاق إمكانات الاقتصاد فى بلدنا. وتتمثل الفكرة الجديدة الأخرى فى أن تحقيق الديمقراطية والمشاركة على المستوى اللامركزى اصبح أداة أساسية للتحول الثقافى، وبذلك يستطيع المواطنون أن يمتلكوا المرافق والخدمات العامة، ويديرونها، ويحرصون على الحفاظ عليها، و تكون مشاركتهم معا فى تحمل مسئولية الارتقاء بمستوى هذه الخدمات والمرافق واستدامتها مبعث فخرهم. والفكرة التالية، أن الدولة هي التى تكفل الحماية الكاملة لكل مواطن بصرف النظر عن قدراته أو المهنة التى يشغلها، وهى التى تساهم فى اشتراكات الضمان الاجتماعى وتوفير التأمين الصحى الشامل وضمان الائتمان الذى تحصل عليه المنشآت متناهية الصغر والتمويل العقارى للأسر متوسطة ومحدودة الدخل. بالإضافة إلى ذلك، هناك مظهر آخر من مظاهر التحول الفكرى وهو الذى يتعلق بأهمية ترسيخ مبدأ الارتقاء بالجودة فى كل مجال، مع تقديم حزمة من الحوافز لأداء الخدمات على أعلى مستوى فى كل من الميدان العام والخاص. وأخيرا تأتى أهمية بناء القدرات من أجل تقديم خدمات عامة عالية الجودة، مع تخصيص نسبة كبيرة من موارد الموازنة الاضافية لتدريب المدربين فى الجهاز الإدارى للدولة والتعليم والمهن الخاصة، بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التى يجب أن تستخدم فى كافة المجالات.

من هى الأطراف المعنية صاحبة المصلحة ؟ وما هو دور كل منها كما ورد فى تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ ؟. إن كل شرائح المجتمع هى لاعب أساسى فى تنفيذ الرؤية. وستكون الفئات التى تقع عند أدنى درجات مستوى المعيشة هى القوة الجديدة التى تعتبر أساسا للنمو الاقتصادى السريع. كما أن هناك ثلاثة ملايين منشأة صغيرة ومتناهية الصغر فى المناطق الريفية والحضرية بمصر تعتبر مصدرا أساسيا لخلق فرص عمل ويمكنها أن تحقق معدلات نمو عالية في الإنتاجية خلال السنوات العشر القادمة. وستستفيد الفئات الجديدة المستهدفة من برنامج جيد الاعداد للتدريب وخدمات الارشاد والاقراض عند كل مستوى من مستويات المجتمع فى مصر. وهناك فئة أخرى سوف تجنى ثمار هذه الرؤية وهى فئة العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة ذات الانتاجية المرتفعة والتى يجب أن تحصل على المرتبات والحوافز التى تستحقها وأن تصبح بمثابة نماذج اجتماعية لأفضل الممارسات وللإدارة الرشيدة والنزاهة. وسيتحقق للقطاع الخاص – الصغير والكبير على حد سواء – كافة الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات السياسة المطلوبة لكى يصبح قاطرة للنمو، وذا توجه للتصدير، وقادر على خلق فرص التشغيل. ومن المتوقع خلق ما يصل إلى ثمانية مليون فرصة عمل على مدى السنوات العشر القادمة من خلال القطاع الخاص: فى الصناعات التصديرية والسياحة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المتخصصة والخدمات الأخرى، والاسكان والتشيد. وبالإضافة إلى ذلك سيكون أهم تغيير هيكلى فى قوة العمل لصالح التشغيل فى المناطق الريفية فى مجال الميكنة الزراعية وأنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير الزراعية واستصلاح الأراضى.

إن مضاعفة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى، وتحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية، بل وتجاوزها، بحلول عام ٢٠١٥، ستكون هى ثمار تنفيذ الحزمة المتكاملة من المشروعات والبرامج والسياسات المقترحة. والأهم من ذلك، أن هذا يضع مصر فى المسار السريع الذى يقود إلى التحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وفى نفس الوقت يحافظ على موارد مصر

الطبيعية، وعلى التوازن الايكولوجى، مع التركيز بصفة خاصة على إدارة الموارد المائية والاصحاح حتى يمكن حماية نهر النيل ليظل للأبد شريان الحياة فى مصر.

ولا يفوتنا هنا الاشارة إلى الجهود السابقة التى بذلت لوضع رؤية طويلة الأجل لمصر، والتي من أهمها وأكثرها ثراء وتفصيلا مشروع "مصر ٢٠٢٠" الذى أعده منتدى العالم الثالث. ويود فريق العمل فى تقرير التنمية البشرية فى مصر ٢٠٠٥ أن يعبر عن امتنانه العميق للدكتور اسماعيل صبرى عبدالله، والدكتور إبراهيم سعد الدين والباحثين فى مشروع مصر ٢٠٢٠ والدكتور إبراهيم العيسوى مدير المشروع، لما أبدوه من تعاون بإتاحة ١٥ مؤلفا منشورا وغير منشور، ولما طرحوه من آراء ثاقبة بشأن التنبؤ بالمتغيرات الأساسية وتحليل النتائج وإعداد الاختيارات والسيناريوهات المختارة لمناقشتها واتخاذ قرار بشأنها.

إن تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥، هو ثمرة جهد مكثف من جانب ٣٥ مفكرا وخبيرا على مدى عام بأكمله، تناولوا فيه الابعاد المختلفة لعملية الاصلاح المطلوبة لتحقيق كل ما يتطلع إليه المصريون خاصة جيل الشباب. وعلى الرغم من أنه لا يُدَعى أن هذه الوثيقة قدمت الحل المطلق لكافة التحديات التى تواجهها مصر، إلا أنها تقدم اختيارا متكاملا يسمح بعلاج المشاكل الحالية ويجنى ثمار عقد اجتماعى جديد مجدٍ وسخى.

هبة حندوسة
المؤلف الرئيسى ومدير مشروع
تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥

اختصارات

ASEAN	: Association of South East Asian Nations	رابطة بلدان جنوب وشرق آسيا
BC	: Best Case Scenario	السيناريو الأفضل
BU	: Business as Usual Scenario	سيناريو استمرار الوضع القائم
BRCs	: Business Resource Centers	مراكز خدمات الأعمال
C/L Ratio	: Capital to labor Ratio:	معامل رأس المال إلى العمالة، أى نصيب العامل من رأس المال
CAPMAS	: Central Agency for Public Mobilization & Statistics	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
EHDR	: Egypt Human Development Report	تقرير التنمية البشرية فى مصر
ERF	: Economic Research Forum.	منتدى البحوث الاقتصادية
ERSAP	: Economic Reform and Structural Adjustment Program	برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى
GATS	: General Agreement for Trade In Services	الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات
GDI	: Gender Related Development Index	دليل التنمية المتعلق بالنوع الاجتماعى
GEM	: Gender Empowerment Measure	مقياس تمكين النوع الاجتماعى
GIS	: Geographic Information System	نظم المعلومات الجغرافية
HDI	: Human Development Index / Indicators	دليل / مؤشرات التنمية البشرية
ICT	: Information & Communication Technology	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IMP	: Industrial Modernization Program	برنامج تحديث الصناعة
IMR	: Infant Mortality Rate	معدل وفيات الرضع
IWRM	: Integrated Water Resources Management	الإدارة المتكاملة للموارد المائية
LDCs	: Least Developed Countries	البلدان الأقل نموا
MCIT	: Ministry of Communication & Information Technology	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
MDGs	: Millennium Development Goals	الأهداف الإنمائية للألفية
MMR	: Maternal Mortality Rate	معدل وفيات الأمهات
M/SMEs	: Micro/Small & Medium Enterprises	المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
MWRS	: Ministry of Water Resources & Irrigation	وزارة الموارد المائية والرى
NAFTA	: North American Free Trade Agreement	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
NEAP	: National Environmental Action Plan	خطة العمل البيئية القومية
NGOs	: Non-Governmental Organization	المنظمات غير الحكومية/المنظمات الأهلية
O/L	: Output to Labor Ratio	معامل الناتج إلى العمالة / إنتاجية العامل
NWRP	: National Water Resources Plan	الخطة القومية للموارد المائية
ODA	: Official Development Assistance	مساعدات التنمية الرسمية
PRAP	: Poverty Reduction Action Plan	خطة عمل تخفيض الفقر
SEDO	: Small Enterprises Development Organization	هيئة تنمية المنشآت الصغيرة
SFD	: Social Fund For Development	الصندوق الاجتماعى للتنمية
SMEs	: Small & Medium Enterprises	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
SOEs	: State Owned Enterprises	المنشآت المملوكة للدولة
Tc	: Training Centre	مركز تدريب
TFP	: Total Factors Productivity	الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج
UN – MP	: The UN Millennium Project	مشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية

ملحوظة:

نظرا لعدم وجود اختصارات عربية للعديد من المفردات أو المصطلحات، كما هو الحال فى اللغة الانجليزية، فقد رأينا استخدام الاختصارات الانجليزية حتى يمكن استغلال المساحة التى تشغلها هذه المفردات أو المصطلحات، وحتى يتعرف القارىء على الاختصارات التى اصبحت متعارف عليها دوليا وما تعنيها هذه الاختصارات.

الفهرست

فصل ١: رؤية جديدة لمستقبل مصر

١. دولة الرفاهة في مصر ٣
٢. نحو فكر جديد لعلاقة النمو والفقر ٣
٣. تصميم استراتيجية خاصة لتنفيذ الرؤية ٥
٤. النمو والتشغيل واتساق الموازنة العامة ٧
٥. الممارسات الأفضل للرؤية على مستوى المحافظات ١٤
ملحق ١–١: الموازنة الإضافية لتنفيذ الرؤية المقترحة لتقرير التنمية البشرية فى مصر (٢٠٠٥–٢٠١٥)

فصل ٢: حالة التنمية البشرية

١. حالة التنمية البشرية فى مصر ٢٢
٢. تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية MDGs: قراءة مصرية ٢٥
٣. التمييز بين النوع الاجتماعي : قضية ذات أهمية خاصة ٣٦

فصل ٣ : عقد اجتماعي جديد لمصر

١. أسس عقد اجتماعي جديد ٤٢
٢. السلع العامة كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية ٤٤
٣. إطار تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥ ٤٧
٤. المسح الميداني لتقرير التنمية البشرية فى مصر : ست رسائل من الأسر المصرية ٤٨

فصل ٤ : تفعيل العقد الاجتماعي

١. تعليم عالي الجودة من أجل الجميع ٥٨
٢. الرعاية الصحية لصالح الفقراء ٦٦
٣. الضمان الاجتماعي وقطاع المنشأت الصغيرة ٧٣
٤. برنامج متكامل لصالح الأسر شديدة الفقر ٧٥
ملحق ٤–١ : تقدير الرؤية لتكلفة التغطية الشاملة للتأمين الصحي ٧٦

فصل ٥: النمو الاقتصادى الكلى فى ظل سيناريوهين

١. الإطار الاقتصادي الكلي ٨٠
٢. السيناريو الأفضل للاقتصاد الكلي ٨٣
٣. سياسة المالية العامة المقترحة والاستدامة المالية ٨٥
٤. النمو الاقتصادى : سيناريوهان بديلان ٨٧
ملحق ٥–١ : الهيكل الرئيسي وافتراضات النموذج ٩٠

فصل ٦: التوجه نحو التشغيل الكامل

١. التحول الديموجرافى وقوة العمل ٩٤
٢. استراتيجية التشغيل ٩٧
٣. المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتشغيل ٩٩
٤. رؤية للزراعة في عام ٢٠١٧ ١٠٢
٥. الصادرات الصناعية كقاطرة للنمو ١٠٧
ملحق ٦–١ : تقدير تكلفة مراكز خدمات الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ١١١
ملحق ٦–٢ : قياس إمكانات التصدير للصناعات المصرية ١١٣

فصل ٧ : مساهمة القطاعات الخدمية فى نمو التشغيل

١. السياحة تقود مسيرة النمو ١١٨
٢. ثورة المعلومات ١٢٢
٣. رؤية للإعلام في مصر ١٢٧
٤. تحرير التجارة في الخدمات والنهوض بصادراتها ١٢٨
٥. قطاع الإسكان والتشييد ١٣٠
ملحق ٧–١ : تقدير الرؤية لتكلفةتوفير الإسكان للفئات منخفضة الدخل حتى ٢٠١٧ ١٣٥
ملحق ٧–٢ : مد الخدمة التليفونية للجميع ١٣٧

فصل ٨: نحو تحقيق التوازن بين السكان والأرض

١. الاختلال بين الريف والحضر ١٤٠
٢. القضايا والهموم البيئية ١٤٥
٣. الطاقة : قطاع بالغ الأهمية للتنمية ١٥٠

فصل ٩: الإدارة المتكاملة من أجل بيئة نظيفة

١. المياه : قطاع حيوي ١٥٦
٢. الصرف الصحي : الخطر الصامت ١٦١
٣. قضية إدارة المخلفات الصلبة ١٧١
ملحق ٩–١: تقدير لتكلفة توفير خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية والحضرية ١٧٥

الملاحظات الفنية ومصادر البيانات ١٧٧

مؤشرات التنمية البشرية ١٨٧

المؤشرات القومية ١٨٩
مؤشرات المحافظات ١٩٩

قائمة الإطارات والجداول والأشكال

الإطارات

١–١ ثمانى رسائل للرؤية الجديدة لمستقبل مصر ٤
١–٢ أدلة المواطنين والحكم المحلى الرشيد ٥
١–٣ وجهة نظر فى الحريات السياسية والمدنية ٦
١–٤ الحفاظ على التنوع البيولوجى وتنمية المجتمع فى محمية سانت كاترين ١٠

١-٥ تعقيب على تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ ١٣
٢-١ التوصيات العشر الأساسية لمشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية ٢٦
٢-٢ دور العمل التطوعى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٣٥
٢-٣ ماذا تعنى العدالة الاجتماعية فى اقتصاد السوق الحر؟ ٣٨
٣-١ عرض للتاريخ الحديث للمواطنة المصرية ٤٢
٣-٢ رؤية فكرية لمواطن مصرى حول الدستور والنظام السياسى ٤٣
٣-٣ اللامركزية الإدارية ٤٤
٣-٤ دور العمل الخيرى والإنسانى فى النهوض بالمجتمع ٤٥
٣-٥ مفاهيم ومقاييس الفقر البديلة ٤٦
٣-٦ نظم الضمان الإجتماعى فى الغرب ٤٧
٣-٧ نحو فكر جديد لدور الشركات فى المجتمع ٤٨
٣-٨ دور الرائد الإجتماعى فى تغيير المجتمع ٥٠
٣-٩ عشر مبادىء لإطار التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ ٥١
٣-١٠ ضعف مشاركة الشباب فى المجال العام ٥٣
٤-١ المدارس المتمركزة حول الطفل : وسيلة لضمان جودة التعليم ٥٨
٤-٢ الهياكل التنظيمية لخلق تعليم عالى الجودة ٥٩
٤-٣ الهيكل الحالى للتدريب فى قطاع التعليم ٦٠
٤-٤ الحاجة إلى برامج متكاملة للنهوض بالصحة ٦٦
٤-٥ البلهارسيا : نجاح برنامج مستهدف ٦٧
٤-٦ التأمين الصحى فى مصر ٦٨
٤-٧ التمريض كمهنة حيوية ٦٩
٤-٨ السياسات الصحية المناصرة للفقراء فى جمهورية إيران الإسلامية ٧٠
٤-٩ برنامج "تضامن" فى شيلى يستهدف الفئات الأشد فقرا ٧٤
٤-١٠ تقديرات الموازنة لمساعدة مليون أسرة شديدة الفقر ٧٦
٥-١ أداء وسياسات التصدير فى تركيا وماليزيا ٨٩
٦-١ مكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى خطة عمل تخفيض الفقر ١٠٢
٦-٢ إنقاذ المزارع السمكية من خلال الزراعة المكثفة ١٠٦
٦-٣ التعليم الفنى والتدريب المهنى للصناعة ١١٠
٧-١ التشغيل المؤقت وغير الرسمى فى السياحة ١١٩
٧-٢ تخصيص الاستثمارات حسب فئة الفنادق ١٢١
٧-٣ المتطلبات والتحديات المستقبلية من أجل التنمية السياحية المستدامة ١٢٢
٧-٤ مشاركة القطاعين العام والخاص فى صندوق إئتمان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٢٣
٧-٥ مبادرة مجتمع المعلومات فى مصر ١٢٤
٧-٦ دراسة حالة : نموذج الاشتراك المجانى فى الانترنت ١٢٥
٧-٧ مسح ميدانى حول الأسر المستخدمة لشبكة الانترنت ١٢٦
٧-٨ صناعة البرامج فى مصر تتمتع بالقدرة التنافسية ١٢٦
٧-٩ إدارة عملية إنشاء التجمعات السكانية فى الظهير الصحراوى ١٣٠
٧-١٠ إعادة تنظيم استخدام الأرض وآليات أفضل لإستعاضة التكلفة ١٣٢
٨-١ السمات الجمالية والتخطيط العمرانى ١٤١
٨-٢ خلق تجمعات سكانية جديدة ١٤٢
٨-٣ استغلال البناء الجيولوجى لمصر ١٤٣
٨-٤ البدء فى تنفيذ تقسيمين إقليمين ١٤٣
٨-٥ قوة التعاون المشترك : إعادة تدوير تراب الأسمنت ١٤٧
٨-٦ السحابة السوداء الموسمية والاسكان منخفض التكاليف ١٤٨
٨-٧ بحوث من أجل التخفيف من حدة الفقر الحضرى ١٤٩
٨-٨ إنشاء جزر صناعية فى شمال الدلتا ١٥٠
٨-٩ النقل والطاقة والبيئة ١٥١

٨–١٠ انتاج الغاز من قش الأرز ١٥١
٨–١١ توليد الطاقة من الوقود الحيوى : حالة البرازيل ١٥٢
٩–١ المعالجة البيولوجية لمياه بحيرة المنزلة ١٥٧
٩–٢ المشاركة فى تحمل تكاليف المياه ١٥٨
٩–٣ النفقات المالية المقدرة لخطة المياه ١٥٩
٩–٤ التعليم والصحة والاصحاح، أهداف تدعم بعضها البعض ١٦١
٩–٥ المياه والصرف الصحى والأهداف الإنمائية للألفية ١٦٢
٩–٦ مراجعة تعريف الوصول إلى خدمات الصرف الصحى ١٦٣
٩–٧ التفاوت فى حجم الاستثمارات العامة يؤثر على الفقراء ١٦٥
٩–٨ تمويل الصرف الصحى فى السيناريو الأفضل ١٧٠
٩–٩ أمثلة لأفضل الممارسات الحديثة فى إدارة المخلفات الصلبة ١٩٢

الجداول

١–١ الموازنة الإضافية لتنفيذ برامج رؤية EHDR وMDGs حسب نوع التمويل ٢٠٠٥–٢٠١٥ ١١
٢–١ ملحق ١–١ جدول١–٢: تفصيل الموازنة الإضافية لبرامج رؤية EHDR وMDGs ١٤
٢–١ متوسط قيم دليل التنمية البشرية فى مجموعات المحافظات الرئيسية ٢٢
٢–٢ الفجوات الإقليمية فى بعض المؤشرات المختارة ٢٣
٢–٣ التوزيع النسبى لإجمالى الأشخاص المحرومين بين مجموعات المحافظات ٢٤
٢–٤ فجوات التنمية البشرية بين المناطق الحضرية والريفية ٢٥
٢–٥ معدلات الفقر والأمية ٢٥
٢–٦ مؤشرات بعض الأهداف الإنمائية للألفية فى خمسة أقاليم جغرافية فى مصر ٢٧
٢–٧ رصد لمدى التقدم فى تحقيق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ٢٨
٢–٨ تقديرات للاستثمارات الرأسمالية المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونفقات التشغيل، ٢٠٠٣ ٣٣
٢–٩ الفجوات بين الإناث والذكور (الإناث كنسبة من الذكور) ٣٧
٣–١ قياس فقر الدخل (٢٠٠٢) ٤٦
٤–١ الأدوار والمسئوليات المقترحة حسب مستوى التدريب ٦١
٤–٢ نظام التدريب المقترح حسب الهيكل التنظيمى ٦١
٤–٣ مخصصات أجهزة التعليم المتخصصة ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (مليون جنيه) ٦٤
٤–٤ نسب اشتراكات التأمين الاجتماعى وفقا للقوانين المختلفة ٧٢
٤–٥ توقع الاشتراكات فى ظل خطة التأمين الاجتماعى المقترحة، ٢٠٠٦–٢٠١٥ (مليون جم) ٧٣
٥–١ الافتراضات الرئيسية لسيناريوهين ٨٣
٦–١ توزيع العمالة حسب القطاع الاقتصادى (٪) ٩٤
٦–٢ توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي (٪) ٩٥
٦–٣ قوة العمل والتشغيل والبطالة، ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ ٩٥
٦–٤ قوة العمل والتشغيل والبطالة موزعة حسب السن، ٢٠٠٣ ٩٦
٦–٥ توزيع قوة العمل والبطالة حسب المستوى التعليمي، ٢٠٠٣ ٩٦
٦–٦ تقدير معامل الناتج إلى العمالة ومعامل رأس المال إلى العمالة على أساس شهري عام ٢٠٠٣ (جم) ١٠٠
٦–٧ المؤشرات الاقتصادية الزراعية ١٠٣
٦–٨ المساحات المستهدفة للاستصلاح ١٠٣
٦–٩ المؤشرات الزراعية والأهداف ١٠٣
٦–١٠ الإنتاج الحيواني المستهدف والمؤشرات ١٠٣
٦–١١ تأثير الميكنة على غلة المحصول ١٠٤
٦–١٢ الدخل الإضافي المتوقع نتيجة الميكنة الزراعية ١٠٤
٦–١٣ الاستخدام الحالي للتكنولوجيا في الزراعة ١٠٤
٦–١٤ تغييرات مقترحة في المساحات المحصولية ١٠٤
٦–١٥ أنماط التركيب المحصولى الفعلية والمقترحة ٢٠٠٣/٢٠١٧ ١٠٥
٦–١٦ مؤشرات أداء الصادرات في مصر ودول مختارة ١٠٦

٦–١٧ اتجاهات معدلات نمو الصادرات في مصر وتركيا وماليزيا ١٠٧
٦–١٨ تكلفة وحدة العمل في الصناعة في مصر وفى دول مختارة (١٩٩٨) ١٠٨
٦–١٩ حصيلة الصادرات السلعية حسب درجة التصنيع ١١١
٦–٢٠ المساندة المقترحة لصناعات الأخشاب والأثاث ١١٢
٦–٢١ إجمالي التكاليف الثابتة والجارية لمراكز خدمات الأعمال ومراكز التدريب ١١٢
٦–٢٢ تقدير التمويل المطلوب وفرص العمل التي يتم خلقها في التجمعات الصناعية (٢٠٠٥–٢٠١٥) ١١٢
٦–٢٣ السيناريو الأفضل (BC) وسيناريو استمرار الوضع القائم (BU) للصادرات الصناعية ١١٣
٦–٢٤ تأثير عوامل الطلب والتنافسية على الصادرات المصرية (١٩٩٠–٢٠٠٠) مليون دولار أمريكى ١١٤
٧–١ عدد الفنادق والطاقة الفندقية، نهاية عام ٢٠٠٤ ١١٨
٧–٢ عدد السياح المتوقع والليالى السياحية والإيرادات المتوقعة ١٢٠
٧–٣ مساهمة رأس المال المصري والعربي والأجنبي المصدر في السياحة ٢٠٠٢/١٢/٣١ ١٢٢
٧–٤ العمالة المباشرة فى السياحة ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ ١٢٢
٧–٥ معدل العمالة المباشرة إلى العمالة غير المباشرة ٢٠٠٤ ١٢٢
٧–٦ الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة السياحية من ٢٠٠١/٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ١٢٢
٧–٧ مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصرية ١٢٤
٧–٨ أهداف مقترحة للمؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٢٥
٧–٩ مؤشرات أداء تصدير الخدمات فى مصر ١٢٩
٧–١٠ الوحدات السكنية المتاحة والمطلوبة حتى عام ٢٠١٧ ١٣١
٧–١١ أنواع وحدات الإسكان المطلوبة حتى عام ٢٠١٧ ومستوياتها ١٣١
٧–١٢ قرى الظهير الصحراوى والطاقة المتوقعة لزيادة السكان (بالألف) ١٣٣
٧–١٣ قيمة الإيجارات والمقدم للوحدات المختلفة ١٣٤
٨–١ متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثانى اكسيد الكربون (طن مترى) ١٥٢
٨–٢ السياسات المقترحة فى مجال الطاقة ١٥٣
٨–٣ الاستثمارات المبدئية للخمس سنوات الأولى (بالمليون جم) ١٥٤
٩–١ سيناريوهان لإدارة المياه ١٦٠
٩–٢ تقديرات بشأن مدى الوصول لخدمات الصرف الصحى فى مصر (نسبة من السكان) ١٦٤
٩–٣ التوزيع النسبى للأسر حسب ما لديها من مرافق الصرف الصحى، ٢٠٠٣ ١٦٦
٩–٤ قائمة بأسعار المفروزات من محطات نقل المخلفات على مدى شهر واحد ١٧١
٩–٥ الإيرادات المقدرة لمبيعات المخلفات الصلبة بالاسكندرية، ٢٠٠٥ ١٧١
٩–٦ عناصر إدارة المخلفات الصلبة فى محافظتى الاسكندرية وقنا ١٧٢

الأشكال

١–١ الاستثمار إلى الناتج المحلى ٨
١–٢ اتجاهات نصيب الفرد من الناتج ٨
١–٣ الخصوبة (TFR) ونسبة الاعالة ٨
١–٤ تغير هيكل التشغيل خارج قطاع الزراعة ٩
٢–١ انخفاض فجوة التنمية البشرية بين الأقاليم ٢٣
٢–٢ تطور فجوات الحرمان البشرى بين الوجهين البحرى والقبلى ٢٣
٢–٣ التوزيع الإقليمي لنسبة السكان المحرومين ٢٤
٢–٤ فجوات التنمية البشرية بين المناطق الحضرية والريفية ٢٤
٢–٥ فجوات النوع الاجتماعى على المستوى الاقليمى ٣٦
٣–١ نسبة الأسر الريفية والحضرية فى كل شريحة من شرائح الثروة الخمس ٤٩
٣–٢ الاشتراك فى الضمان الاجتماعى حسب كل من الشرائح الخمس ٤٩
٣–٣ نسبة الأسر التى تأخذ أطفالها دروسا خصوصية حسب مكان الإقامة ٤٩
٣–٤ نسبة الأسر التى تلجأ أطفالها للدروس الخصوصية ٤٩
٣–٥ نسبة استخدام الخدمات الصحية العامة والخاصة وغيرها ٤٩
٣–٦أ مستوى الرضاء عن الخدمات الصحية العامة ٥٢

٣–٦ب مستوى الرضاء عن الخدمات الصحية الخاصة ٥٢
٣–٧ نسبة الأشخاص الذين يحصلون على علاج للأمراض المزمنة بشكل منتظم ٥٢
٣–٨ مصادر تمويل تكاليف العلاج ٥٢
٣–٩ نسبة الأشخاص الذين لديهم بطاقة انتخابية فى كل من شرائح الثروة الخمس ٥٣
٣–١٠ نسبة من يعرفون أن الحكومة تدعم الوقود والغاز الطبيعى وغاز البوتاجاز ٥٣
٣–١١ توزيع التلاميذ المقيدين فى مختلف المدارس وفقا لشرائح الثروة الخمس ٥٣
٣–١٢ تصورات الأفراد بشأن تحقيق الأمن والأمان وفقا لشرائح الثروة الخمس ٥٤
٣–١٣ نسبة الأسر التى توافق على زيادة رسوم التعليم الثانوي وعلى زيادة المساهمة فى تغطية تكاليف المياه النظيفة ٥٤
٣–١٤ نسبة من يحصلون على مساعدات خيرية ودعم وفقا لشرائح الثروة الخمس ٥٤
٣–١٥ الاشتراك فى الضمان الاجتماعى موزعاً حسب الجهات التى تقدمه ٥٤
٤–١ التفاوت فى معدل وفيات الرضع حسب الحالة الاقتصادية ٦٧
٤–٢ معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة حسب محل الإقامة ٦٧
٤–٣ نسبة حالات التقزم بين الأطفال تحت سن الخامسة حسب محل الإقامة ٦٧
٤–٤ الدعم الموجه للرعاية الصحية حسب الجهة التى تقدمها وحسب شرائح الدخول الخمس ٧١
٥–١ المدخرات الأجنبية كنسبة من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى ٨٤
٥–٢ نسبة إجمالى الإيرادات المتوقعة إلى الناتج المحلى الإجمالى ٨٥
٥–٣ نسبة إجمالى النفقات وصافى الاقراض إلى الناتج المحلى الإجمالى ٨٥
٥–٤ نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى ٨٥
٥–٥ معدل نمو الناتج المتوقع ٨٧
٥–٦ اتجاهات الناتج المتوقعة ٨٧
٥–٧ الادخار المحلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ٨٧
٥–٨ الاتجاهات المتوقعة فى الاستهلاك الفردى ٨٧
٦–١ توزيع العمالة وفقا للقطاع الاقتصادي في ظل السيناريو الأفضل ٩٨
٦–٢ العدد المتوقع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ١٠١
٦–٣ عدد العمال المتوقع في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ١٠١
٦–٤ هيكل الصادرات المصرية (٪) ١٠٥
٧–١ أكبر عشر بلدان موفدة للسياحة حسب الليالى السياحية ٢٠٠٤ ١١٨
٧–٢ تطور الاستثمار فى السياحة فى مصر من(١٩٨٥–١٩٩٩) ١٢٠
٧–٣ تخصيص الاستثمارات حسب تصنيفات الفنادق، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ١٢١
٧–٤ خطوط التليفون لكل مائة أسرة، ٢٠٠٤ ١٢٣
٨–١ خريطة رقم (١) محاور التنمية الطولية ومحاور الانتشار العرضية ١٤٤
٨–٢ خريطة رقم (٢) الأقاليم الثمانية المقترحة ١٤٤
٨–٣ تكلفة التدهور البيئي فى مصر ١٤٥
٨–٤ توزيع مساعدات التنمية الرسمية فى مجال البيئة وفقا للقطاع ١٤٥
٨–٥ المعروض من مصادر الطاقة ١٥١
٨–٦ الطلب على الطاقة ١٥١
٩–١ روابط الاصحاح البيئي ١٦١
٩–٢ الفجوة بين التغطية بالصرف الصحي والإمداد بالمياه في الريف والمناطق المتاخمة للحضر (٪) ١٦٤
٩–٣ المواد الصلبة الذائبة ١٦٥
٩–٤ عد لبكتريا البراز الآدمى فى منظومة الرى ١٦٥
٩–٥ نموذج بسيط لتكنولوجيا المراحيض ١٦٧

الـفصــل الأول

رؤية جديدة لمستقبل مصر

يقدم هذا التقرير رؤية جديدة لمستقبل مصر تتبنى مفهوما جديدا تتغير بمقتضاه النظرة إلى الفئات المحرومة. فهذه الفئات ليست مجرد أفراد ينتفعون من الالتزامات الدولية، كالتى تضمنتها الأهداف الإنمائية للألفية ، كما أنهم لا يعتبروا مجرد متلقين للمعونات المقدمة من الدولة أو من الجهات المانحة، بل إنهم شركاء أساسيون فى عقد اجتماعى جديد بين الدولة ومواطنيها ومستفيدون فى المقام الأول من هذا العقد. وفى ظل إعادة ترتيب أولويات دولة الرفاهة ، سينظر إلى النصف الأشد فقرا من الشعب باعتباره طرفا جديدا نشطا على الساحتين الاقتصادية والسياسية، ومشاركا فعالا فى تشكيل المستقبل.

من المتوقع أن يؤدى إصلاح أسس المشاركة والانخراط فى مجريات الحياة إلى تدعيم أكثر لشرعية النظام السياسى. ويحاول هذا التقرير بحث السيناريوهات البديلة التى تضع أهدافا كمية وإطارا زمنيا للوفاء بالاحتياجات الاساسية للفئات الاكثر فقراً، ولتحقيق آمالها فى التمتع بحياة أفضل. وقد عرض التقرير أفضل السيناريوهات التى تهدف إلى تحقيق هذه الرؤية. وهذه السيناريوهات لا تعكس روح الدستور المصرى فحسب، ولكنها تقترح أيضا مجموعة من السياسات التى تتضمن مفهوما جديدا لأدوار ومسئوليات الكثير من الأطراف الفاعلة التى تعمل معا على تشكيل واقع مصر. وفى الواقع يعتبر هذا التحول فى الإطار الفكرى بمثابة تحد يتطلب الالتزام بإجراء التغيير الضرورى فى الهياكل والأولويات الحالية وبإعادة تخصيص موارد الموازنة العامة.

ويعد التمكين هو الوسيلة التى ستقود إلى تحقيق الرؤية الجديدة لمصر. ويشير التقرير إلى أن تمكين الفئات المستضعفة والمحرومة من استغلال إمكاناتها، ومن الحصول على الأصول المادية وغير المادية اللازمة لإدارة دفة حياتها وتشكيل مستقبلها، سوف يطلق من القاعدة الشعبية القوة الدافعة للتغيير، لتحقيق النمو القوى المقترن بالتنمية فى شتى أرجاء المجتمع. إن مصر تقف الآن أمام لحظة اختيار، وعليها أن تواجه التحدى المتمثل فى إزاحة العبء الثقيل للحرمان المادى والبشرى لتحل محله فرصٌ تسمح بخلق نمو فعال تستفيد منه كافة الأطراف بصورة عادلة.

سيتم فى فصول هذا التقرير مناقشة المفاهيم الأساسية وراء الرؤية الجديدة لمصر، فضلا عن الوسائل المقترحة لترجمة هذه المفاهيم إلى واقع. فالفصل الثانى سيربط التقدم الذى يتحقق بالنجاحات الأخرى فى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، بل وتجاوزها، وهي الأهداف التى تركز على أفقر الفقراء فى شتى انحاء العالم، كما أنها تتوافق مع بعض الأهداف التى تم تحديدها بالنسبة لمصر، كما سيرد بالتفصيل فى الفصل الثانى. ومع هذا، يتطلع تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ إلى تنفيذ برنامج أكثر طموحا.

تقف مصر الآن أمام لحظة اختيار

وفى الفصل الثالث، حدد إطار العقد الاجتماعى المقترح عشرة مبادىء، إذا تم تنفيذها فإنه يمكن كفالة حقوق المواطنة الاجتماعية المناصرة للفقراء والتى يكون لها أثرها الفعال فى الانطلاق بالنمو الاقتصادى وتخفيض الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تعرض هذا الإطار إلى العلاقات االمتشابكة للفقر والنمو وعدم المساواة. ويقترح صياغة جديدة لمفهوم السلع العامة بحيث يكون لها أثر قوى على توزيع الأصول والقدرات توزيعا عادلا وفعالا. كما يبرز هذا الإطار نتائج المسح الذى أعد خصيصا لتقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ (EHDR) للوقوف على ما يحتاجه المواطن على وجه التحديد. (انظر الفصل الثالث)

وفى ضوء المفاهيم التى أرساها هذا الإطار، يقترح فى الفصل الرابع من هذا التقرير أربع خدمات عامة يمكنها أن تحول المبادىء والعمليات التى يتضمنها إطار العقد الاجتماعى إلى واقع. وهذه الخدمات العامة هى:

١. تعليم شامل بجودة عالية ومناصر للفقراء؛
٢. تأمين صحى شامل ومناصر للفقراء؛
٣. برنامج للتأمين الاجتماعى يتسم بالاستهداف الجيد؛
٤. حزمة متكاملة من التحويلات النقدية والخدمات للسكان الذين يعيشون فى فقر مدقع، هذا إلى جانب توفير إسكان منخفض التكاليف من خلال سوق اسكان وتشييد نشط ومنظم مع توفير الائتمان والتمويل العقارى، على النحو الذى سيرد بالتفصيل فى الفصل السابع. وقد أحتل الصرف الصحى أهمية متقدمة بإعتباره مرفقا حيويا لحماية الصحة، كذلك مياه الرى والمياه الجوفية، كما تم شرحه فى الفصل التاسع.

ووضعت الرؤية نموذجا للنمو الاقتصادى على المستوى الكلى، للتنبؤ بمسار النمو فى مصر على مدى عشر سنوات بإستخدام سيناريوهين رئيسيين: سيناريو استمرار الوضع القائم (BU) Business as Usual والسيناريو الأفضل Best Case Scenario (BC). ويهدف هذا النموذج ايضا إلى اختبار آثار التدخلات المقترحة على اتساق المالية العامة والموازنة. وجدوى هذه الآثار، بالإضافة إلى محاكاة الآثار الناجمة عن خيارات السياسة المختلفة على النمو الاقتصادى.

وتعتبر توقعات التشغيل مبشرة للغاية حيث سيتم توفير ٧ مليون فرصة عمل على مدى عشر سنوات. وقد تحددت ستة قطاعات تتمتع بامكانات عظيمة كقاطرات لنمو التشغيل والنمو الاقتصادى، وبعضها قطاعات تقليدية وأخرى حديثة، كما أن بعضها ينتج سلعا قابلة للتداول والبعض الآخر ينتج سلعا غير قابلة للتداول في السوق العالمى. وهذه القطاعات هى: قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) (خاصة التى تعمل فى مجال الأنشطة غير الزراعية) وقطاع الصادرات السلعية الصناعية والزراعية (سواء كانت كثيفة العمالة أوالمهارات)، وقطاع السياحة، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الصادرات الخدمية، وقطاع الاسكان والتشييد.

وتوجه الرؤية اهتماماً خاصاً بالبيئة واستخدام الأراضى وتوفير مرافق عامة عالية الجودة، وتستعرض الاختيارات المتاحة لإعادة توزيع السكان على المحاور المكانية، وتثير قضية إدارة الموارد الطبيعية خاصة المياه والطاقة. وفيما يتعلق بالبيئة، تأكد في الفصلين الثامن والتاسع مدى الحاجة الماسة لتوفير مرافق وخدمات مناسبة، خاصة الصرف الصحى داخل المنازل، فضلا عن توفير شبكة البنية الاساسية فى الخارج، إلى جانب وحدات لمعالجة مياه الصرف الصحى.

وقد كان التركيز على تعزيز وتشجيع المبادرات المناصرة للفقراء هو محور القضايا التى تم مناقشتها فى كافة فصول هذا التقرير، كما استهدفت الاستراتيجية الفقراء إلى جانب الفئات الاجتماعية الأخرى المحرومة فعلا، وذلك لأن الدولة لم تصل إلى جيوب الفقر الشاسعة فى شتى أنحاء مصر،

والتى تعيش فيها أكبر مجموعة من العاملين فى المهن الزراعية وفى القطاع غير المنظم، خاصة SMEs. وبتركيز الاهتمام على هذه الفئات، فإن عملية التنمية يمكنها أن تدفع بمسار النمو ليصل إلى ٧,٣٪ سنويا خلال العقد القادم .

١. دولة الرفاهة فى مصر

وفقا للدستور المصرى، فإن الدولة فى سعيها لتحقيق الرفاهة، تعمل على حماية وكفالة الفرص المتكافئة للجميع، وعلى توفير مجموعة من السلع العامة التى تشمل التعليم المجانى و الرعاية الصحية، إلى جانب فرص التشغيل حتى وقت قريب. ومع هذا، فإنه بمرور الأعوام، تطورت دولة الرفاهة فى مصر فأصبحت تتحيز لبعض الفئات الاجتماعية دون الأخرى. واصبح نظام الرفاهة، الذى اتاح على مدى خمسين عاما فرصا للحراك الاجتماعى، غير قادر حاليا على تقديم خدمات جيدة للفئات التى اعتمدت بدرجة كبيرة على هذه الخدمات، وبالتحديد فئة البيروقراطيين. وبالمثل استمرت الشريحة التى كانت تعيش عند خط الفقر أو تحته، خاصة فى القطاع الزراعى والقطاع غير المنظم على نفس هذه الحالة. وقد كان هؤلاء المواطنون يعتمدون على نظام الرفاهة كوسيلة للمعيشة، ولكن نتيجة تدهور هذا النظام، تحول هؤلاء بصورة متزايدة إلى مقدمى الخدمات التعليمية والصحية فى القطاع الخاص أو حرموا من هذه الخدمات لعجزهم عن الانفاق عليها.

فى الواقع، إن الأزمة التى يواجهها نظام الرفاهة، يمكن النظر إليها باعتبارها فرصة وقوة دافعة للإصلاح. وبخلاف ما كان يحدث من قبل، حيث تقدم المساعدات عند حدوث حالات طارئة أو يتم إجراء اصلاحات جزئية فى سياسات المالية العامة أو السياسة النقدية، فإن الوضع الحالى يقتضى إدخال إصلاحات شاملة فى السياسات وإجراء تعديلات فى الأولويات. ويتضمن هذا إجراء تغييرات جوهرية اجتماعية واقتصادية وسياسية. كما يتعين أن تعكس الإجراءات الإدارية مطالب المجتمعات المحلية حتى يمكن الاستجابة لاحتياجاتها الفعلية، هذا إلى جانب أنه يجب أن تؤدى العلاقات الاجتماعية إلى تشجيع الارتقاء بالقدرات وتنمية المواهب الفردية والمعارف والابتكار، وعلى أن تركز قاطرات النمو الاقتصادى على المناطق الريفية من خلال الاستثمارات المنتجة وتوفير البنية الأساسية للنقل والاتصالات وإعادة تخصيص أولويات الموازنة العامة.

وقد حددت "وثيقة مصر والقرن الواحد والعشرين" (مجلس الوزراء – جمهورية مصر العربية، ١٩٩٧) الأهداف القومية لتنمية مصر فى خلال الفترة من عام ١٩٩٧ – ٢٠١٧ . وتتمثل العناصر الأساسية للسياسة فى قيام القطاع الخاص بدور محورى فى تنمية مصر، وتنمية الموارد البشرية، وصون البيئة. وعلاوة على ذلك، الاسراع بتحقيق معدل نمو اقتصادى يصل إلى ٧,٦٪ بحلول عام ٢٠١٧.

وتبدو الاشكالية فى أن الإقتصاد المتنامى قد لا يتصدى بالضرورة لقضايا تنموية هامة مثل زيادة الفقر والحرمان النسبى. وتتضح ضعف العلاقة بين النمو والتنمية فى حقيقة أنه فى الوقت الذى حقق فيه الاقتصاد نموا خلال العشر سنوات الماضية، كان الانجاز بالنسبة للتنمية البشرية غير متماثل، وكان من نتيجة ذلك، أنه مع مطلع الألفية الجديدة، كانت مصر لا تزال تحتل مركزا متدنيا على سلم دليل التنمية البشرية العالمى (HDI)، الذى أُدخل كمقياس بديل للناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغ هذا الترتيب الـ ١١٩ .

إن الأزمة التى يواجهها نظام الرفاهة يمكن اعتبارها فرصة وقوة دافعة للإصلاح

وهناك العديد من الاستراتيجيات الحالية التى تسعى إلى مكافحة فقر الدخل والقدرات، إلا أن هذه الاستراتيجيات لا تتصدى بصورة شاملة لكافة العوامل المسببة للفقر، وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجيات تعتبر مبادرات مفيدة للغاية، وقد يمكنها تخفيف العبء عن كاهل الفقراء فى بعض المناطق والمجالات المستهدفة، إلا أنها لا تدمج بصورة كافية فى خطة موحدة لإعادة توجيه قوى الدفع الأساسية فى السياسات القومية التى ترمى إلى تحقيق العدالة وتخفيض الفقر. فعلى سبيل المثال، اقترح مجلس الوزراء تصحيح نظام الدعم واضفاء الصفة الرسمية على أنشطة القطاع غير المنظم حتى يمكن تحويل أصول الفقراء إلى رأس مال، وتطبيق اللامركزية الإدارية والمالية وتوفير "وجبة لتلاميذ المدارس" وتطوير بطاقات التموين. إلى جانب ما تقدم، وضعت وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) معا عناصر خطة عمل لتخفيض الفقر (PRAP)، وقد تم إدراج العديد من مكونات PRAP فى رؤية هذا التقرير. وقامت منظمات دولية مثل البنك الدولى ايضا بوضع استراتيجيات تركز على زيادة الدخول الحالية من خلال سياسات اقتصادية كلية لتحقيق النمو، وتطوير نظام التعليم، وكذلك من خلال شبكات الآمان الاجتماعى. ويتضمن التقرير أيضاً هذه المبادرات الجزئية كجزء من رؤية أكثر شمولا، وذلك حتى يمكن الإستفادة من التكامل القائم فى إرساء منهج متكامل لإصلاح نظام الرفاهة. ويرى التقرير أن من الأمور الحيوية دمج السياسات والبرامج والمبادرات فى رؤية متوسطة الأجل للإصلاح الذى تتطلع مصر إلى تنفيذه فى خلال العقد القادم .

٢. نحو فكر جديد لعلاقة النمو والفقر

وفقا لتقرير EHDR، ٢٠٠٥، يهدف التحول نحو فكر جديد إلى مواجهة الفقر مع إطلاق قوى النمو. وفى الواقع، يقترح التقرير عددا من قاطرات النمو التى تؤدى مباشرة إلى تمكين الفقراء ليصبحوا مالكين لمشروعات وأصول تشجع على إقامة روابط أمامية وخلفية فى الاقتصاد القومى. ومن المقترح وضع نظام للرفاهة يركز على تقديم سلع عامة وبجودة عالية للفقراء وفى نفس الوقت لا يحرم الفئات الأخرى التى ستستفيد من نظام ملائم يوفر المرافق والبنية الأساسية والأمن والعدالة. والسلع العامة الاجتماعية هى الخدمات والتسهيلات التى من خلالها توفر الدولة الأصول غير المادية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وحقوق المواطنة. وبعبارة اخرى، يكتسب المواطنون القدرات من خلال هذه الخدمات، ويؤدى عدم وجودها أو تدنى نوعيتها إلى الفقر البشرى أو فقر القدرات .

إطار ١-١: ثماني رسائل للرؤية الجديدة لمستقبل مصر

إنطلاقا من الآمال والتطلعات المتنامية التى تجيش في نفوس كافة المصريين والتى تهدف إلى الإسراع بخطى الإصلاح، وقع الاختيار على موضوع "رؤية لمصر" كمحور لكافة القضايا التى تم طرحها فى EHDR، ٢٠٠٥. وتستند الرؤية على ثمانى دعائم هى:

١- أربع اتجاهات للتغيير

- الالتزام "بعقد اجتماعي" جديد، يتم بموجبه تخفيف سيطرة الدولة وتشجيع المزيد من المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المدنى؛
- إجراء تغيير هيكلى في الاقتصاد حيث تساهم ست قاطرات في دفع وتحفيز النمو المتواصل وخلق فرص التشغيل؛
- إحداث تغيير ثقافى وسلوكى، من خلال التعليم، لترسيخ قيم المشاركة وريادة الأعمال والابتكار والشفافية في ظل بيئة مواتية؛
- التخلى بصورة جذرية عن نمط التكدس المكثف للسكان في مناطق جغرافية معينة على طول الشريط الضيق، وإعادة رسم خريطة لمصر لإنقاذ الأرض الزراعية النادرة.

٢- تدعيم شرعية دولة الرفاهة

إن العقد الاجتماعى الجديد المقترح يدعم شرعية دولة الرفاهة من خلال تقديم سلع وخدمات عامة عالية الجودة وجيدة الاستهداف من أجل تحقيق العدالة والكفاءة. وهناك خمس سلع وخدمات عامة جديدة تتيح الحق الدستورى للأفراد في الحصول على فرص متكافئة وللتصدى لفقر القدرات

- تعليم شامل وعالى الجودة؛
- تأمين صحى شامل؛
- مساهمة الدولة في الضمان الاجتماعى للعاملين الشباب والجدد في SMEs لتشجيع اكتساب الصفة الرسمية؛
- مجموعة متكاملة من الخدمات والتحويلات النقدية للأسر التى تعانى من الفقر المدقع
- الإسراع بتقديم خدمات المياه النقية والصرف الصحى. وكل هذه السلع والخدمات العامة، التى يقترحها EHDR، ٢٠٠٥، تسير جنبا إلى جنب مع جهود تخفيض الفقر وتحقيق الأهداف الانمائية للألفية (MDGs) وإتاحة الضمان الاجتماعى لكافة المواطنين ذوى الدخل المنخفض.

٣- النمو المقترن بزيادة فرص التشغيل

تم تقدير موارد الموازنة المعاد تخصيصها، حتى يمكن إعطاء الأولوية للفئات المحرومة من السكان وتمويل الزيادة في الاستثمارات، دون التأثير على توازن الموازنة. وبذلك يُمكن بفضل النفقات المستهدفة الإسراع بتحقيق معدل نمو اقتصادى يبلغ ٧,٣٪ في المتوسط على مدى فترة الرؤية. وتشمل القطاعات التى ستقود مسار النمو أنشطة تقليدية وأخرى حديثة، وبعضها تنتج سلعا وخدمات قابلة للتداول عالمياً وأخرى تنتج سلعا وخدمات غير قابلة للتداول. وقد تم تحديد ست قاطرات للنمو، كما تم تقدير آثارها في خلق فرص التشغيل:

- قطاع SMEs، خاصة في الأنشطة الريفية غير الزراعية؛
- الصادرات الصناعية كثيفة العمالة والمهارات؛
- التصنيع الزراعى غير التقليدى والحاصلات البستانية؛
- السياحة؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT والصادرات الخدمية المرتبطة بها؛
- الإسكان والتشييد.

٤- تشجيع منح الائتمان لزيادة الاستثمارات والمدخرات المحلية

تتنبـأ الرؤية بأن تقفز المدخرات المحلية من معدل منخفض يبلغ ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، في ظل سيناريو (BU)، إلى معدل مرتفع ومستدام يصل إلى ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٥، وفقا لسيناريو (BC)، وذلك بفضل ضخ قدر كبير من التمويل متوسط وطويل الأجل فى الاقتصاد. وهذا سيكون أفضل وسيلة تشجع على تنشيط الاقتصاد، من خلال منح الائتمان إلى SMEs، وإتاحة التأمين الاجتماعى على العاملين في هذه المنشآت، والتأمين الصحى، والتمويل العقاري للفقراء. ووفقا لـ BC سيتضاعف متوسط نصيب الفرد من الدخل على مدى عشر سنوات عن طريق زيادة فرص التعليم والتدريب وزيادة الإنتاجية، وتقلص حجم العمالة في الحكومة، إلى جانب النجاح في تخفيض معدل الخصوبة (TFR) والنمو السكانى. وسيسفر كل هذا عن حلقة فعالة، حيث تؤدى الطفرة الكبيرة في التمويل إلى زيادة الاستثمارات الكلية والدخول والمدخرات.

٥- أدوار جديدة لكافة الأطراف المعنية والفاعلة واللاعبة

إن مسئوليات كافة المواطنين التى يتضمنها العقد الاجتماعى الجديد سوف تقضى على اللامبالاة الحالية من قبل المواطنين، وذلك من خلال خلق بيئة تتحقق فيها مبادىء الديمقراطية واللامركزية، وتتاح فيها الاختيارات؛ وتغرس فيها مفاهيم المساءلة وشفافية المعاملات من خلال أطر قانونية وأدلة للمواطنين؛ ويتم فيها تقدير العمل الجيد بإتاحة الترقى المستند للجدارة ومنح المكافآت وفقاً لمستوى المرتبات السائد في السوق وبناء على نظم ملائمة للحوافز؛ ويعاد تحديد الوصف الوظيفي للأعمال المكتبية في الحكومة والقطاع العام لتتوافق مع الاحتياجات الفعلية وهو ما يتطلب إعادة تدريب العاملين الموجودين بدلا من خلق وظائف جديدة؛ وتعمل فيها المنظمات غير الحكومية (NGOs) والقطاع الخاص المتنامي على تشجيع المزيد من الالتزام بالمسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، وتنشط في ظلها المشاركة مع الحكومة في جهود التنمية، خاصة وأن هذه القطاعات حصلت على حقوق قانونية جديدة، مثل قانون الجمعيات الأهلية، حتى تتمكن من أن تعمل بكفاءة أكثر.

٦- التطوير والابتكار وريادة الأعمال : (entrepreneurship)

تعتبر الإصلاحات المقترحة في نظم التعليم والتدريب إلى جانب نشر (ICT) وزيادة الإنفاق على البحوث، خطوة أولى وضرورية لمواجهة تغلب ثقافة التقليد وضعف الاهتمام بالتميز. ويؤدى تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمعلومات والمعارف الفنية، التى تتيحها خدمات الإرشاد، إلى زيادة الإنتاجية في حوالى ثلثي اقتصاد القطاع الخاص، كما يسمح بانطلاق الاقتصاد بنجاح. وتؤكد الرؤية على تحقيق الإصلاح المؤسسي من أجل :

- مواجهة فشل الأسواق؛
- تحديد أفضل الممارسات وزيادة الاستثمارات في البرامج المستهدفة؛
- استغلال فائض شباب الخريجين والاستفادة من مهاراتهم المهدرة بتوظيفهم في أعمال تؤدى إلى زيادة الإنتاجية، مثل التدريس والتدريب وخدمات السكرتارية والترجمة أو كفنيين في المستوى المتوسط في مجال حماية البيئة أو ICT أو الطب؛
- مساندة أنشطة ريادة الأعمال في القطاع الخاص من خلال تيسير وتبسيط الإجراءات البيروقراطية ومنح إعفاءات ضريبية مؤقتة للأنشطة الصغيرة وتخفيض أعباء الإفلاس وفشل النشاط.

٧- إصلاح الجهاز الإداري للدولة :

إن إحياء الأخلاقيات والقيم التى ترسخ مبادىء الأمانة والنزاهة لن يتحقق ما لم يتم مواجهة الأسباب التى تؤدى إلى استشراء الفساد والتسيب. ويتعين النظر إلى الجهاز الإداري للدولة باعتباره يوفر مهنا متخصصة بأجور مجزية وبنظام حوافز يستند إلى الجدارة ولا يسمح بالممارسات غير الشريفة. وتقترح الرؤية تقليص حجم العمالة الحكومية مع إعادة توجيه المهارات غير المستغلة نحو أنشطة منتجة، وإعادة النظر في الهيكل الحالي للترقيات المستند على الأقدمية، للتحول إلى نظام يكافىء الانضباط والعمل الجاد، ويشجع الاستثمار في التدريب الذى يتم تمويله من الوفورات التى تتحقق من تقليص حجم العمالة، هذا إلى جانب وضع قواعد وإجراءات ذات أهداف واضحة وآثار فعالة على الخدمات المقدمة ومقترنة "بأدلة للمواطنين" توضح لهم حقوقهم ومستوى جودة الخدمة التى يتوقعون الحصول عليها.

٨- صون البيئة من أجل الأجيال القادمة :

في إطار السيناريو الأفضل ستكون هناك حاجة إلى :

- وضع وتنفيذ مظلة قومية متكاملة للاستراتيجيات والخطط والبرامج القومية والإقليمية مع تحديد الأهداف القومية والتدابير اللازمة لتحسين الكفاءة وتخفيض الهدر،
- استخدام كافة أدوات السياسة، بما في ذلك القواعد التنظيمية والرصد والتدابير التطوعية والأدوات المستندة إلى السوق والمعلومات، وإدارة استخدام الأراضي واستعاضة التكلفة، وبدون استعاضة التكلفة يصبح من الصعب تحقيق الأهداف المناصرة للفقراء؛
- تحسين كفاءة تخصيص واستخدام السلع العامة بحيث يمكن تحقيق التوازن بين مقتضيات حماية البيئة واستعادة الموارد البيئية وبين الاحتياجات الإنسانية والصناعية والزراعية المحلية؛
- تشجيع نشر التكنولوجيا وبناء القدرات عن طريق الدعم المالى والفني؛
- مساندة الجهود والبرامج التى ترمى إلى تحقيق نمو يتسم بالاستدامة وفاعلية التكلفة وكفاءة استخدام الطاقة. ومن ثم، تقدم رؤية EHDR، ٢٠٠٥ وصفاً تفصيلياً للسياسات التى تتراوح بين سياسات تحرير التجارة وسياسة سعر الصرف إلى إصلاح نظام التعليم والضمان الاجتماعى. وتتسم السياسة بالشمولية والتكامل والاتساق. وقد تم وضع قائمة تضم ٥٤ مشروعا وبرنامجا أعطيت لها الأولوية في التنفيذ خلال فترة الرؤية، وذلك بتكلفة إضافية تبلغ نحو ٢٠ بليون جنيه سنويا على مدى سنوات الرؤية. وقد أدمجت النفقات فى الموازنة العامة وروعى عدم الاخلال بالاتساق المالى فيها، وهى متوافقة مع سيناريو BC، بشرط تنفيذ حزمة الإصلاحات بأكملها.

المصدر: هبة حندوسة، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥.

ووفقا لهذا المقياس، إذا كان ثلث المصريين فقراء، فإن هذا يعنى أن هذه السلع العامة لا تصل إلى ثلث السكان المستهدفين. وعلاوة على ذلك، فإن التوزيع العادل لهذه السلع يمكن أن يحسن من الفقر الذاتى، وذلك بإتاحة الفرص المتكافئة لكافة السكان بصرف النظر عن الطبقة التى ينتمون إليها أو المكان الذى يعيشون فيه (أنظر الفصل الثالث).

إن التمكين السياسي هو أحد المقومات الأساسية للنجاح. وهذا يعنى من الناحية العملية منح المواطنين حقوق المواطنة التى تعتبر بمثابة الأداة التى يستطيعون بها القيام بمسئولياتهم المقررة بمقتضى الاتفاق الجديد بين الدولة والمجتمع المدنى. وبينما يقتصر دور الدولة على توفير بيئة إدارية مواتية من أجل الإسراع بالتنمية، سيطالب المواطنون بحرية التعبير وحرية تشكيل التنظيمات والوصول إلى المعلومات بما فى ذلك حرية الصحافة. ويستطيع المجتمع المدنى النشط سياسيا أن يجعل الحكومة أكثر استجابة لمتطلباته. وهذا لا يتم إلا بوجود أحزاب سياسية تمثل المواطنين وتصل إلى المناطق والفئات المحرومة والبعيدة، وكذلك بوجود مشرعين قادرين على أداء وظيفتهم بكل دقة.

من الواضح أن هناك رغبة قوية في التغيير، أبرزها الحماس القوى الذي أبداه الشارع المصرى تجاه الانتخابات القومية في مصر، فضلا عن المطالب الصريحة بوضع الآليات السياسية والإدارية التى تكفل تحقيق الديمقراطية من خلال انتقال السلطة واللامركزية. إن مواجهة هذا التحدى ليس حتميا فحسب، ولكنه أصبح ضروريا لتحقيق النمو والاستقرار. وبعبارة أخرى، إن المطلوب هو عقد اجتماعى جديد.

إن على النخبة السياسية والإدارية في مصر أن تتيح القيادة والتوجيه وتوفر الوسائل التى تقيم دعائم نظام عادل يستطيع تحقيق آمال المواطنين. وسوف يدرك المجتمع أنه، إلى جانب أن له حقوقاً، فإن من مسئوليته أيضا أن يعمل جنبا إلى جنب مع الدولة.

٣- تصميم استراتيجية خاصة لتنفيذ الرؤية

تتضمن الرؤية المقترحة في EHDR، ٢٠٠٥ كافة عناصر MDGs لمصر، إلى جانب عناصر من (PRAP)، بالإضافة إلى استراتيجية للنمو الاقتصادى التى تعد بخلق فرص عمل حقيقية وزيادة في الدخول.

الأهداف الإنمائية للألفية وتحدياتها

وفقا لإعلان MDGs الصادر عام ٢٠٠٠، وافقت مصر على تخفيض فقر الدخل والجوع إلى النصف، وتعميم التعليم الابتدائى، وتعزيز المساواة بين النوع الاجتماعي، وتخفيض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة بمقدار الثلثين، وتخفيض معدل وفيات الأمهات (MMR) بمقدار الثلاثة أرباع، ومكافحة مرض الإيدز والملاريا والدرن، وكفالة الاستدامة البيئية وبناء مشاركة عالمية من أجل التنمية.

إطار ١-٢ : أدلة المواطنين والحكم المحلى الرشيد

يعد استخدام أدلة المواطنين من أحد التطورات التى استحدثت فى مجال الإدارة العامة، والتى غيرت من شكل العلاقة بين مقدم الخدمة ومستخدمها. ويعتقد أن هذه الأدلة سوف تؤثر فى ثقافة مقدمى الخدمات، بتحويل تركيزهم من مراعاة سلامة الإجراءات الإدارية إلى الاهتمام بمستخدمى الخدمة فى المقام الأول، وبذلك يمكن تعزيز مبادىء الحكم الرشيد عن طريق ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة.

وببساطة، تحدد أدلة المواطنين، على نحو واضح، مستوى وجودة الخدمات التى يمكن أن يتوقعها هذه الخدمات. وفى بعض الحالات، تسمح هذه الأدلة بالتشاور مع المواطنين، وتمدهم بالمعلومات حتى يمكن اتخاذ قرارات رشيدة بشأن دعم هذه الخدمات أو المطالبة بتغييرها. وتستند هذه الأدلة على فكرة أن الشفافية والتشاور يشجعان على أن يكون مقدمو الخدمة العامة مسئولين أمام مستخدميها.

وتختلف هذه الأدلة من بلد لآخر. فمن جانب، تولى بعض البلدان اهتماما أكبر للاختيار والتشاور وقياس الأداء وتصحيح الآليات. وعلى الجانب الآخر، تعتبر هذه الأدلة فى بلدان أخرى مجرد وسيلة يتم من خلالها إتاحة المعلومات عن اختصاصات الأجهزة المعنية وقائمة الخدمات التى توفرها، وكذلك عن رسوم واسعار الخدمة. وهناك ايضا فرق بين المنهج الأنجلو- الامريكى الذى يعتبر أن الالتزام بمعايير جودة الخدمات العامة هو هدف ينبغى تحقيقه، وبين المنهج القانونى (على سبيل المثال فى ايطاليا وبلجيكا وفرنسا)، الذى يعتبر أن الالتزام بمعايير الجودة هو حق قانونى لمستهلكى الخدمة. وقد كانت بريطانيا من أوئل البلدان التى طبقت فيها تجربة أدلة المواطنين. وتبين هذه الأدلة بوضوح حقوق مستهلكى الخدمة، إلى جانب آليات التصحيح إذا لم تراع الخدمات معايير جودة معينة. وتقدم جوائز لأفضل أداء فى تقديم الخدمات ويطلق عليها Award Charter Mark وقد تبنت الولايات المتحدة منهجا يعتمد على الدفع من أسفل لأعلى بمعنى أن تقوم الأجهزة العامة بمسئولية استطلاع آراء المستهلكين عن مستوى جودة الخدمات ويتم الإعلان عنها، وعلى أساسها يتم تقويم أداء الأجهزة. وقد استخدمت أيضا جوائز الجودة لمكافأة الأداء المتميز.

وفى الواقع، يصعب تقويم أثر أدلة المواطنين على المساءلة. ومع هذا، هناك اقتناع على نطاق واسع بأن هذه الاصلاحات تقود إلى تقديم خدمات أفضل وتتيح آفاقا أرحب للمساءلة والشفافية.

المصدر: استناداً إلى ما عرضته هبة أبو شنيف، إطار ١-١، EHDR، ٢٠٠٤

وقد تحسنت نسبة معرفة القراءة والكتابة لدى الذكور (من ١٥-٢٤ سنة) بنحو ١٢٪ نقطة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١، وذلك مقابل تحسن بلغت نسبته ٢٥,١٪ نقطة بالنسبة للإناث في نفس الفئة العمرية. ويعزى هذا إلى الجهود العظيمة التى بذلت لتعزيز المساواة بين النوع الاجتماعي في مجال التعليم.

▼

التمكين السياسى هو أحد المقومات الأساسية للنجاح

إلى جانب ذلك تحسن العمر المتوقع عند الميلاد بفضل انخفاض معدلات وفيات الأطفال والرضع والأمهات. وانعكس هذا التحسن على الزيادة الملموسة في العمر المتوقع عند الميلاد من ٤٧,٥ سنة عام ١٩٦٥ إلى ٦٨ سنة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

وفيما يتعلق بوضع المياه والصرف الصحى على مستوى المحافظة، زادت نسبة الأسر التى تتوافر لها مصادر مياه محسنة بصفة مستدامة في كافة المحافظات خلال الأعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦ و ٢٠٠٤، وفى عام ٢٠٠١، كانت أفضل المحافظات هى بورسعيد والسويس ودمياط وكفر الشيخ والجيزة والفيوم وأسوان حيث توافرت لجميع الأسر مصادر مياه محسنة. أما أقل المحافظات فقد كانت المنيا وسوهاج، حيث بلغت نسبة الأسر ٦٠,٧٪ و ٧١,٩٪ على الترتيب. وتشير توقعات الرؤية إلى أن جميع الأسر في معظم

إطار ١-٣ : وجهة نظر في الحريات السياسية والمدنية

إن من حق المواطن التمتع بحرية استخدام الأطر الاجتماعية التى من خلالها يستطيع أن يرعى مصالحه أو يعبر عن آرائه ومعتقداته. ولهذا فإن التشريعات التى تضع قيودا على الحريات العامة، كحق التجمهر وإنشاء الأحزاب السياسية وحماية القيم الأخلاقية، تشكل تهديدا لهذه الحريات. كما أن أى نص تشريعى أو عرف سائد، يحد من حرية المرأة ينبغي إبطاله. ويتعين على قوانين الانتخابات أن توفر ضمانات حقيقية تكفل نزاهة العملية الانتخابية. إلى جانب ما تقدم، يجب تنقية قوانين النقابات العمالية والمهنية من النصوص التى تسمح بالتدخل الحكومي، وأن توضع قيود على أى حزب حاكم يحاول أن يسيطر على مؤسسات الدولة والمنظمات الشعبية وغير الحكومية.

وتتحقق المشاركة الشعبية من خلال منح المواطنين الفرصة ليشاركوا في صنع القرارات التى تمس حياتهم. وهذا يتضمن الانتقال إلى نظام يطبق اللامركزية وإلى حكم ديمقراطي يرتكز على مبدأ الانتخاب فى كافة المستويات العليا والدنيا، بما في ذلك انتخاب المحافظين. ويلعب النظام التعليمي دورا عظيما في إعداد الأفراد للمشاركة الديمقراطية، كما يؤدى الإعلام دورا كبيرا في تحفيز الناس على المشاركة من خلال عرض ابداع الأفراد والرؤى المتنوعة والحث على التسامح الأيديولوجى والديني والانفتاح على الأفكار الجديدة والجدل النقدي البناء والجاد.

ويمكن إحياء مفاهيم المواطنة وتجديد العلاقة بين المواطن والدولة من خلال :

- إعداد وثيقة للمواطنة تحدد الحقوق السياسية للمواطن، وتعتبر بمثابة أداة للتحفيز والتوعية يعرف من خلالها المواطن حقوقه ويتمسك بها ويمارسها
- وضع تشريعات ملائمة وإدارة جيدة للعدالة وسرعة تنفيذ الأحكام
- تجديد هيكل العلاقة بين المواطن والدولة في إطار من الإصلاح الإداري والتنظيمي لمؤسسات الدولة يسمح له أو لها بمساءلة المسئولين والمشاركة في المناقشات العامة وغير ذلك.

المصدر : إسماعيل صبرى عبد الله، مقتطف من كتاب "مصر التى نريدها"

المحافظات سوف تتوافر لها مصادر مياه محسنة بحلول عام ٢٠١٥، فيما عدا القاهرة والقليوبية والمنوفية وبنى سويف والمنيا ومحافظات الحدود.

وعلاوة على ما تقدم، زادت نسبة سكان الحضر الذين تتوافر لهم مرافق الصرف الصحى المحسنة خلال الفترة ١٩٩٥، ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ في جميع المحافظات. وفى عام ٢٠٠١، كانت أفضل المحافظات هى بورسعيد والسويس ودمياط والدقهلية والقليوبية والإسماعيلية، حيث كانت مرافق الصرف الصحى تغطى جميع سكان الحضر. أما أقل المحافظات فقد كانت سوهاج (٩٢,٤٪) وجنوب سيناء (٩٢,٥٪) وتتوقع الرؤية أن تتوافر مرافق الصرف الصحى بنسبة ١٠٠٪ في جميع المحافظات بحلول عام ٢٠١٥. وعلى أية حال يرى EHDR، ٢٠٠٥ أنه في ظل الإطار المصري يستلزم الأمر وضع تعريف أكثر دقة لما يعنيه الصرف الصحى المحسن وكذلك تقويم مؤشرات الوصول إلى الصرف الصحى الحالية.

إن برنامج MDGs استطاع أن يحظى بالإلتزام القومى، أخذا في الاعتبار الأسس السياسية والأخلاقية لاقتلاع الفقر.

لن تقتصر الإستفادة من الرؤية على الفقراء، ولكن سيستفيد أيضاً كل الجيل القادم من المصريين

الأهداف الاجتماعية للرؤية

بالإضافة إلى إمكانية تحقيق مؤشرات MDGs، تتنبأ الرؤية بعدم الأخذ بسيناريوهات BU في إدارة الاقتصاد المصري والموارد الطبيعية والأمور السياسية. وتتمتع مصر نسبيا بموارد بشرية تمكنها من أن تجعل العقد الأخير من الأهداف الإنمائية للألفية عقدا من النجاح الباهر، خاصة بالنسبة لإنجاز المؤشرات المتعلقة بالتعليم والصحة والنوع الاجتماعى. وسوف تعزز مصر أيضا القدرات العلمية والتكنولوجية حتى يمكنها التعامل مع القضايا التقنية المختلفة مثل اختيار التكنولوجيات الملائمة للمياه والصرف الصحى.

ويتطلب تحقيق مؤشرات تخفيض الفقر ومؤشرات البيئة التزاما سياسيا وثقافيا جادا. ويجب على الجمهور أن يدرك أن هناك عوائد اقتصادية واجتماعية ضخمة من الاستثمار في البيئة. ولن يتم تمويل الرؤية دن تضحية من جانب الفئات التى تعودت على المحاباة، وكذلك لن يستفيد الأشخاص الذين يرون أن التوظيف في الحكومة هو حق لهم. وهناك أمثلة أخرى لمن سيخسر ومن سيفوز، حيث سيفضل اعطاء الأولوية للنقل الجماعي الذى لا يلوث البيئة بدلاً من دعم البنزين الذى يستخدم في السيارات الخاصة. وعلى أية حال ليس الإصلاح عملية بلا ثمار، حيث أن نتائجه تمثل عملية للنمو السريع الذى يعود بالنفع على الجميع. ولن تقتصر الاستفادة من الرؤية المقترحة على الفقراء، ولكن سيستفيد أيضا كل الجيل القادم من المصريين، ومن ثم ستكون هناك تضحيات خلال الأجل القصير من أجل تحقيق الاستدامة في الأجل الطويل.

ويشير هذا التقرير إلى أن هناك ثلاثة أنواع من العقبات التى أدت في الماضي إلى تأخر انجاز بعض عناصر الرؤية، أو يمكن أن تؤخر هذه الإنجازات خلال هذا العقد. والعقبة الأولى هى نقص الموارد المالية التى يمكن التغلب عليها من خلال عملية وضع أولويات الموازنة، والعقبة الثانية هى عدم كفاية القدرات الفنية التى تحدد الاختيارات الملائمة، والعقبة الثالثة هى عدم المشاركة في التنفيذ على المستوى المحلى. وعلى أية حال، من الواضح أن هناك إرادة سياسية تتجه نحو مواجهة هذه العقبات.

ما الذى نصبو إليه ؟

تتألف الاستراتيجية من خمسة محاور :

١- **تنفيذ مؤشرات التعليم التى حددتها MDGs بالإضافة إلى استئصال الأمية.** على الرغم من أن شعار "التعليم للجميع" كان هو المشروع القومى خلال عقد التسعينات، إلا أن الأمر يتطلب إحياء هذا المشروع لضمان تحقيق مؤشرات التعليم.

٢- **الإسراع بتخفيض معدل الخصوبة الكلى TFR**، إن الفرق بين سيناريو النمو البطيء للسكان وسيناريو النمو السريع خلال هذا العقد يبلغ ٦ مليون طفل صغير، سوف يحتاجون إلى تعليم ورعاية صحية وبالتالي

سيحتاجون لوظائف وإسكان وما يرتبط بذلك من بنية أساسية. لهذا يتعين التركيز على الأسر الريفية وعلى الوحدات الصحية بالريف. ومن المستهدف تخفيض، أو حتى إزالة التفاوت في استخدام وسائل منع الحمل بين المناطق الحضرية والريفية (أنظر الشكل ١-٣).

٣- **خلق فرص التشغيل ، وذلك بالاستثمار في ثلاثة مجالات رئيسية لأنشطة القطاع الخاص**: الصناعات الموجهة للتصدير، المنشآت الصغيرة والمتوسطة التى تنتج سلعا تقليدية وخدمات قابلة للتداول العالمى (فى الريف والحضر)، وخدمات ذات تكنولوجيا عالية بما في ذلك المعلومات والخدمات المالية والنقل والسياحة الخدمات الشخصية (أنظر شكل ١-٤).

٤- **إعادة رسم خريطة لمصر**، وذلك لنقل أقطاب التنمية، والتعمير، والزراعة والصناعة، والسياحة إلى أطراف المناطق الريفية، مع التركيز بدرجة أكبر على الوجه القبلي لإنقاذ الأراضي الزراعية القديمة، ووقف الهجرة من الريف إلى الحضر، بل وتشجيع الهجرة العكسية.

٥- **مياه الشرب الآمنة والاصحاح**، نظرا لأهميتهما الحيوية في تجنب الفشل الكلوي والأمراض التى تنقلها المياه. وسيسفر الفشل في التصدي لمشكلات المياه والصرف الصحى بصورة عاجلة وعلى النطاق المطلوب، عن عواقب وخيمة على الصحة في المدى القصير وعن آثار مدمرة على المياه الجوفية في المدى الطويل. وقد تم في هذا التقرير إجراء تحليل مكثف لبدائل مرافق الصرف الصحى المختلفة، من حيث فاعلية التكلفة في مختلف المواقع ذات الكثافة السكانية المختلفة ومن حيث قربها من شبكات المياه والصرف الصحى. وبتطبيق اللامركزية على المستوى المحلى يمكن اختيار البدائل منخفضة التكلفة وكذلك يمكن تشجيع المواطنين على التعاون في توفير الصيانة الجيدة وفى المساهمة في استعاضة التكاليف.

وكما ورد في EHDR، ٢٠٠٤ فإن الإطار الذى يحقق اللامركزية هو الإطار الأمثل الذى توفر من خلاله البنية الأساسية والمرافق العامة. وهناك إجماع كبير على أن الأخذ بمبدأ نقل السلطة إلى المستويات الأدنى يأتي بأفضل النتائج فيما يتعلق باستعاضة التكلفة والارتقاء بمستوى الجودة وتحقيق فاعلية التكاليف التى ينطوي عليها تقديم الخدمة. ولهذا يتعين أن يتم التنفيذ والمتابعة عند أدنى المستويات المحلية الممكنة ويتم بناء القدرات الملائمة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما تم اتخاذه لتحقيق ما هو مقترح بالنسبة للسلع والخدمات العامة التى تضمنتها الرؤية، أنجز حاليا أكثر من ٧٠٪ من مؤشرات MDGs. أما بالنسبة للعناصر الأخرى المستهدفة في العقد الاجتماعي المقترح، فقد أعد تقدير مبدئي للتكاليف التى ستتحملها الموازنة العامة، ومن الممكن تحديد وسائل تنفيذ هذه الأهداف الإضافية خلال عام. وسوف يعقب الإجماع الكبير الذى تحقق على المستوى القومى اتخاذ إجراءات عملية على مستوى المجتمع المحلى وذلك بحشد جهود الأسر والمدارس وقطاعات الأعمال والمؤسسات الأخرى التى لها مصلحة في تحسين مستوى رفاهتها. وتعتبر القوة الدافعة المعنوية التى تنطوي عليها الرؤية، إلى جانب إمكانات خلق فرص كبيرة لنمو التشغيل، من العوامل التى ترجح النجاح في تحقيق أهداف الرؤية إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، تعد التدخلات المقترحة وسيلة لتحسين معيشة الفئات المحرومة وفى نفس الوقت تخلق فرص عمل للمجتمعات المحلية المستهدفة.

إن التعامل مع القضايا المتعلقة بالصحة والتعليم والبيئة والإصحاح والإسكان كحزمة متكاملة له ميزته التى تتمثل في تخفيف العبء المالي الذى يترتب على تحمل تكلفة كل قطاع على حدة، والأهم من ذلك، تقوية الشعور بالانتماء الذى ينبع من العمل الجماعي على مستوى المجتمع المحلى الذى يقوم بدوره بالمفاضلة بين الاختيارات، ويشارك في عملية تحديد الأولويات، وفى اتخاذ القرارات بالنسبة للمشاركة فى تحمل التكاليف وإجراء عمليات الصيانة.

٤. النمو والتشغيل واتساق الموازنة العامة

النمو والتوازن الاقتصادي الكلى

إن بناء اقتصاد قوى وسريع النمو هو الذى يكفل النجاح في تنفيذ العناصر التى يتضمنها العقد الاجتماعى الجديد. وسوف يعترف اللاعبون الأساسيون في الرؤية – الأسر، العمال، وقطاع الأعمال – بمصداقية هذا العقد الجديد، وما يوفره من ضمانات، إذا ما اتيحت في أسرع وقت ممكن فرص لخلق مجالات عمل منتجة في القطاع الخاص. وبمجرد أن تنمو الدخول وتتجاوز خط الفقر، يمكن أن يصبح الاستهلاك الكلى والمدخرات المحلية القوة الدافعة لزيادة الاستثمارات المحلية والنمو في الناتج المحلى الإجمالي (أنظر سيناريو النمو الاقتصادي الكلى في الفصل الخامس).

بناء اقتصاد قوى وسريع النمو يكفل تنفيذ العناصر التى يتضمنها العقد الإجتماعى الجديد

وفي ظل سيناريو BC سوف ينهض النشاط الاقتصادي مدفوعا بتسارع معدلات النمو في القطاعات المختلفة التى تعد قاطرات للنمو مثل قطاع SMEs التقليدي والحديث، والقطاعات المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتداول فى السوق العالمى مثل قطاعات الصادرات الزراعية والصناعية والسياحة و ICT والصادرات الخدمية المرتبطة بها. أما القطاعات المنتجة للسلع والخدمات غير القابلة للتداول عالمياً فإنها تشمل قطاعات الإسكان والتشييد والتجارة والنقل.

سيصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي إلى ٧,٣٪ سنويا في المتوسط على مدى سنوات الرؤية. وسيكون الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلى مسئولا عن تحقيق النمو، وسترتفع نسبته من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي من ٢٢٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٤٪ عام ٢٠١٥، وفى نفس الوقت سيبلغ معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) ٢٪ سنويا في المتوسط على مدى فترة الرؤية، مقابل ٠,٦٪ في ظل مسار (BU) (شكل ١-١ والفصل الخامس).

ووفقاً للمؤشرات الحقيقية، فانه فى ظل سيناريو BC سيتضاعف متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى (الناتج)

شكل ١–١: الاستثمار إلى الناتج المحلى

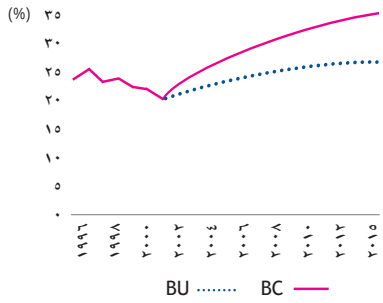

المصدر: التوقعات أحمد كمالى، ورقة مرجعية EHDR، ٢٠٠٥

شكل ١–٢: اتجاهات نصيب الفرد من الناتج

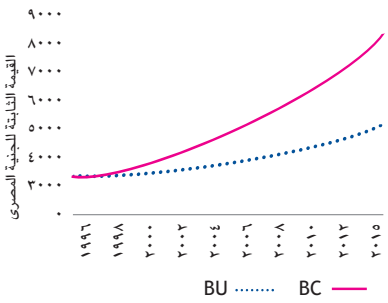

المصدر: التوقعات أحمد كمالى، ورقة مرجعية EHDR، ٢٠٠٥

شكل ١–٣: الخصوبة (TFR) ونسبة الإعالة

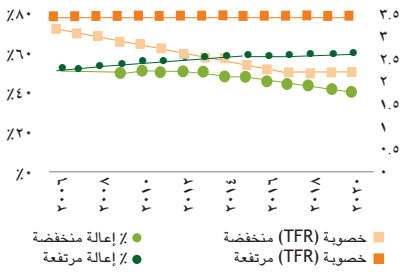

المصدر: تقديرات ماجد عثمان، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

على عكس مسار سيناريو BU الذى سيشهد زيادة طفيفة وبطيئة على مدى سنوات العقد القادم (شكل ١–٢). وهناك العديد من المتغيرات المسئولة عن التفاوت في نتائج كل من السيناريوهين وهى: الاستثمارات القطاعية، معدلات نمو الناتج والتشغيل، والنمو في إنتاجية العمل (عن طريق التعليم والتدريب) وانتاجية رأس المال (عن طريق التطوير التكنولوجي)، هذا إلى جانب أن معدلات الخصوبة والنمو السكاني تنخفض بدرجة أسرع في ظل السيناريو الأفضل.

وفقاً لسيناريو استمرار الوضع القائم سيكون هناك ٢,٤ مليون مولود عام ٢٠٢٥ مقابل ١,٦ مليون فى ظل السيناريو الأفضل

تسارع الانخفاض في معدلات الخصوبة

من الملاحظ أيضا تراجع TFR للنساء في الفئة العمرية (١٥–٤٩ سنة) من ٥,٥ طفل للمرأة في عام ١٩٧٥–١٩٧٦ إلى ٣,٥ طفل للمرأة في الفترة ١٩٩٧–٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن هذا المعدل مازال مرتفعا في المناطق الريفية، إلا أن الفجوة بين المعدلات في كل من الريف والحضر شهدت انكماشا في خلال العشرين عاما الماضية.

ومع هذا، تباطأ معدل الانخفاض، وهو ما يحتاج لبذل المزيد من الجهود لمواصلة تحقيق الانخفاض السريع. وتشير النتائج الأولية للمسح السكانى والصحي الذى أجرى عام ٢٠٠٥، إلى أن TFR انخفض من ٣,٢ طفل للمرأة في عام ١٩٩٨–١٩٩٩ إلى ٣,١ في عام ٢٠٠٠، واستقر عند هذا المستوى منذ ذلك الحين ولمدة خمس سنوات.

وسيؤدى التغير الديموجرافى إلى التأثير على الهيكل العمرى للسكان فى المستقبل. وقد أجريت تنبؤات في ظل السيناريوهين المشار إليهما من قبل. حيث يفترض سيناريو BU، استمرار معدل النمو السكاني المرتفع واستقرار TFR عند ٣,٢ طفل للمرأة خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٢٢. هذا بينما يتوقع في ظل سيناريو BC انخفاض TFR إلى ٢,١ طفل للمرأة بحلول عام ٢٠١٧ وهذا المعدل يعد حاليا هدفا سياسيا.

ووفقا لسيناريو BU، سيكون هناك ٢,٤ مليون مولود عام ٢٠٢٥ مقابل ١,٦مليون وفقا لافتراضات BC. وبذلك سيتراوح عدد سكان مصر ما بين ٩٤ مليون نسمة BC و ١٠٥ مليون نسمة (BU) في عام ٢٠٢٥، أي بفارق ١١ مليون نسمة.

وبطبيعة الحال، سوف ينعكس الفرق في عدد السكان بين كل من السيناريوهين على عدد الأطفال في التعليم الابتدائى. ففي السنوات الأخيرة كان عدد الأطفال تحت سن الخامسة عشر يشكل نسبة أصغر من إجمالي عدد السكان (٤١٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ٣٢٪ في عام ٢٠٠٥)، وهو اتجاه سوف يستمر في ظل BC حيث ستصل هذه النسبة إلى ٢٩,٤٪ عام ٢٠١٥، كما سينخفض الرقم المطلق لعدد الأطفال في التعليم الأبتدائى من ١٠,٢ مليون إلى ٩,٧ مليون عام ٢٠٢٠. وفى ضوء افتراضات سيناريو BU، سيزيد عدد الأطفال من ١١,١ مليون إلى ١٢,٣ مليون. وبعبارة أخرى، ستبلغ الزيادة في عدد الأطفال في التعليم الأبتدائى ٩٠٠ ألف طفل بحلول عام ٢٠١٥، وتصل إلى ٢,٥ مليون طفل بحلول عام ٢٠٢٠.

خلق التشغيل خلال فترة الرؤية

تعتبر النتائج التى انتهى إليها التنبؤ بالنسبة لنمو التشغيل نتائج مرضية. ومن المتوقع حدوث تغيير هيكلي كامل في الاقتصاد ينعكس في الطلب على العمالة في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي وفى المناطق الريفية والحضرية. وستكون أسرع القطاعات نموا هي تلك القطاعات الستة التى تعتبر قاطرات النمو التى يقودها القطاع الخاص، وذلك على النحو الذى سيرد ذكره في الفصلين السادس والسابع. وعلى الرغم من أن الزراعة ستشهد انخفاضا ملموسا في نصيبها من إجمالي العمالة عام ٢٠١٥، إلا أن التحليل يوضح أنه سيكون هناك تغيير هيكلي جذري في هذا القطاع الذى تعيش فيه أشد الفئات فقرا. ويستهدف من سرعة إدخال الميكنة الزراعية زيادة إنتاجية العمل والأجور الحقيقية والدخول في المناطق الريفية، وإن كانت ستوفر العمالة. وعلاوة على ذلك، سيسفر استصلاح الأراضي عن خلق ١,٤٥ مليون فرصة عمل في الزراعة، وهى عملية سوف تعوض ما توفره الميكنة من عمالة في الأراضي القديمة.

يوضح الشكل ١–٤ أنه سيكون هناك تغيير هيكلي واضح في التشغيل خارج قطاع الزراعة خلال الفترة من عام ٢٠٠٣

وحتى عام ٢٠١٥. وعلى النقيض من معدل النمو المنخفض البالغ ٢٪ في القطاع الزراعي، سوف يتجاوز معدل النمو في أنشطة القطاع الخاص في الريف والحضر معدل نمو قوة العمل الذى يتوقع أن يبلغ ٣٪ سنويا خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥. وسوف ينخفض معدل البطالة من ١١٪ عام ٢٠٠٣ إلى أقل من ٦٪ عام ٢٠١٥.

ويرجع عدم انخفاض معدل البطالة بدرجة أكبر إلى أن إصلاح الجهاز الإداري سيكون تدريجيا. وبمقتضاه يتم تخفيض حجم العمالة في الحكومة بنحو مليون موظف خلال العقد القادم عن طريق عدم الإحلال محل من يتركون الخدمة، كما أنه من المفترض أن تنخفض التعيينات الجديدة إلى ٧٥ ألف موظف سنويا في المتوسط. ويقدر حجم العمالة الحكومية الزائدة في المناطق الحضرية بحوالى ٣٩٤٣٧٠ في عام ٢٠٠٣. وعلى العكس من ذلك سيبلغ حجم الوظائف الحكومية التى سيتم استحداثها في المناطق الريفية ٥٤٩٠٠٩ وظيفة خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥. وهذا جزء من الاستراتيجية الجديدة المناصرة للفقراء. وستنخفض بصورة كبيرة نسبة العمالة الحكومية من إجمالي العمالة خارج قطاع الزراعة من ٤٣٪ إلى ٢٤٪، كما سيتغير توزيع العمالة الحكومية نفسها لصالح القطاع الريفي، حيث ستزيد العمالة في الريف بنسبة ١٤٪ مقابل انخفاض نسبته ٢٣٪ في الحضر على مدى عشر سنوات. وسيتولد الجانب الأكبر من فرص التشغيل في القطاع الخاص غير الزراعي، حيث ستكون الأنشطة الخاصة خارج الزراعة مسئولة عن خلق ٨ مليون فرصة عمل على مدى عشر سنوات، منها ٤ مليون في المناطق الريفية ومثلها في المناطق الحضرية. ومن المستهدف خلق ٦٠٠ ألف فرصة عمل أخرى للنساء عن طريق قطاع NGOs وفى إطار الموازنة الإضافية المقترحة وفقاً لما هو وارد في جدول ١-٢ (ملحق ١-١). وستكون الهجرة مسئولة أيضاً عن خلق ٣٥٠ ألف فرصة عمل على مدى العقد القادم.

استعادة التوازن في المنظومة الايكولوجية في مصر

إن ضمان استدامة الجهود التى تبذل لتحقيق رؤية EHDR، ٢٠٠٥ يتوقف على إيجاد حلول للمشاكل الهامة وطويلة الأمد المتعلقة باستدامة الموارد الطبيعية وتوازن المنظومة الايكولوجية في مصر (الفصل الثامن). وتكمن خطورة هذه المشاكل في حقيقة أنها تؤدى إلى التآكل المطرد للقدرة الاستيعابية لمصر، وإذا لم يوجه إليها الاهتمام الكافي، فإنها سوف تشكل تهديدا لقدرة مصر على تنفيذ أهداف التنمية الطموحة. وقد بذلت جهود كبيرة خلال العقد الماضي لوضع نهاية للتدهور في الموارد الطبيعية وللتخفيف من حدته. إن المهمة صعبة، والأمر يحتاج لتعبئة كل مساندة ممكنة من أجل الحفاظ على التوازن الايكولوجى وتحقيق نتائج إيجابية.

وتغطى القطاعات والمجالات التى تم تناولها في الفصلين الثامن والتاسع تحسين إدارة الموارد الطبيعية والسيطرة على التلوث، مع التركيز على الإصحاح وإدارة المخلفات الصلبة، هذا إلى جانب الإشارة إلى الخطة المتكاملة لإدارة

شكل ١-٤ : تغير هيكل التشغيل خارج قطاع الزراعة*

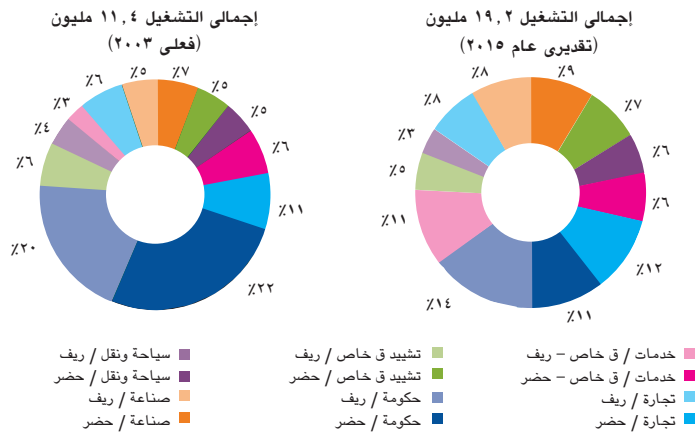

*لا يتضمن الشكل العمالة في قطاع الزراعة والمنشآت المملوكة للدولة
المصدر: هبة حندوسة، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

الموارد المائية (IWRM) التى تم صياغتها مؤخرا. والأهم من ذلك، تم استعراض ومناقشة الاختيارات المطروحة أمام مصر بالنسبة للحاجة الماسة منذ زمن بعيد للخروج من الحيز السكاني المأهول الضيق في وادي النيل والدلتا. وتتمثل هذه الاختيارات في الامتداد في الصحراء المحيطة وإنشاء عاصمة جديدة لمصر أو إقامة أقطاب نمو جديدة ذات جدوى اقتصادية، هذا بالإضافة إلى المبادرات التى تم اتخاذها بالفعل حاليا. وقد تم استعراض ومناقشة هذه الاختيارات في إطار رؤية طويلة الأجل للتنمية المكانية لمصر.

ينبغى على مصر أن تحشد كل مساندة ممكنة لوقف التدهور فى الموارد الطبيعية

تم أيضا استعراض الآراء المؤيدة والمعارضة للمناهج الاستراتيجية المقترحة بشأن قضية العمران، وذلك عقب تحليل التحديات والمشاكل التى تم التعرف عليها في المجالات التى تم بحثها. وهناك إجماع على أن وقف العمران العشوائي والزحف على الأرض الزراعية النادرة يجب أن يكون له أولوية أولى. وعلى نفس القدر من الأهمية يجب أن يستند الاختيار من بين البدائل المختلفة على التحليل الدقيق للتكاليف والمنافع التى ينطوى عليها كل اختيار. وقد تم اقتراح توجهات جديدة للسياسات، إلى جانب مناقشة الأطر القانونية والإدارية، وعرض لأنواع التدخلات المطلوبة، بما فى ذلك التدخلات البشرية والمؤسسية والفنية والموارد الأخرى. وبالإضافة لما تقدم، نوقشت المساندة المعلوماتية والبحثية وغيرها من المتطلبات الأساسية فى علاقاتها بإستدامة وضمان العائد الأمثل على الاستثمارات التى تقام لتحقيق الرؤية.

إن التنبؤ بما يمكن أن يحدث لو استمر الوضع القائم ولم يتخذ أى إجراء، هو مضمون سيناريو BU. وهناك رسالة اساسية تدعو صانعى السياسات والمخططين إلى إدماج السياسات البيئية فى السياسات الاقتصادية فى إطار سياسة قومية للتنمية المستدامة تضمن الأخذ فى الحسبان الاعتبارات البيئية فى المراحل الأولى من عملية التخطيط.

إطار ١–٤: الحفاظ على التنوع البيولوجى وتنمية المجتمع في محمية سانت كاترين

وقف العمران العشوائى والتعدى على الأرض الزراعية النادرة يجب أن يكون له الأولوية فى المقام الأول

إن التنوع الثقافي والحفاظ على التنوع البيولوجي أمران يرتبط كل منهما بالآخر. ويمكن الحفاظ على التنوع البيولوجى فقط من خلال بذل جهود واسعة لتعزيز واستدامة الرفاهة الإنسانية. وقد استند إنشاء وتنمية محمية سانت كاترين عام ١٩٩٦ في جنوب سيناء، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، على هذا المبدأ الأساسي.

ويعيش حوالى ٧٠٠٠ من البدو في سانت كاترين أو حولها، في تجمعات بعيدة متفرقة يتعذر الوصول إليها من قبل مقدمي الخدمات. وهذه المجتمعات مهمشة ولا يتم دمجها في المسار الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وبالتالي تعانى من الفقر، وترتفع بين أطفالها نسبيا معدلات سوء التغذية. ومن ناحية أخرى، هؤلاء البدو على دراية واسعة بالمنطقة التى يعيشون فيها كما تبدى نساؤهم مهارة عالية في الأعمال اليدوية التى مازال الكثير منها غير مستغل. وقد وضعت مبادرة المحمية برنامجا مستداما متعدد الجوانب لمساندة هذه المجتمعات والنهوض بها. ويشكل السكان المحليون ٧٠٪ من العاملين في المحمية. وقد قامت المحمية بتشغيل البدو، الذين تم اختيارهم من جانب مجتمعاتهم، للعمل كحراس وسائقين أو كعمالة مكتبية أو عمالة عارضة أو كحرفيين لبناء البنية الأساسية للمحمية مثل "مركز الزوار". كما تم القيام بأنشطة مولدة للدخل ومنها إقامة فندق بيئى "الكَرم" الذى يملكه ويديره المجتمع المحلى وتستفيد منه ٢٤ أسرة بدوية. وبمساندة المحمية تم إنشاء مشروع خاص للأعمال اليدوية للنساء باسم FanSina ويضم أكثر من ٣٠٠ امرأة. وإلى جانب ذلك تم تطوير البنية الأساسية الريفية مع تحسين الدروب وبناء آبار وخمسة سدود على مخرات المطر، وذلك باستخدام العمالة المحلية.

وقد ركزت التدخلات الأساسية على تقديم الرعاية الصحية الأولية والخدمات البيطرية وتوفير فرص تشغيل مختارة وإدخال أنشطة مولدة لدخل دائم. وتغطى الخدمات حاليا ٤٠ تجمعا سكانيا. وتم تدريب أخصائيين صحيين محليين، كما يتم متابعة الحالة الصحية لأكثر من ٤٠٠ طفل تحت سن الخامسة. ويجرى بصورة منتظمة اختبار المياه الجوفية للتأكد من صلاحيتها للشرب، كما تعالج الحيوانات المحلية عند الطلب.

ساعدت هذه الجهود المتضافرة على زيادة دخول الأسر، وفرص العمل المحلية وتحسين صحة الأم والطفل، وخلقت جوا من الثقة بين المحمية والسكان المحليين جنبا إلى جنب مع بروز الاهتمام القوى المشترك لحماية البيئة وقاعدة مواردها الطبيعية والثقافية.

المصدر : راندا فؤاد، مستشار وزير البيئة.

لا تستطيع القوانين واللوائح وحدها أو ضخ تمويل تنموى خارجى إضافى أن يواجه التحدى الذى تطرحه قضايا البيئة والتنمية، وتقترح الرؤية مجموعة من السياسات والاستراتيجيات والتدخلات المبتكرة التى يمكن أن تدفع بالتغيير ومساندة التنمية المستدامة.

ويعد قطاع الطاقة جزءً لا يتجزأ من رؤية مصر طويلة الأجل، وينظر إليه باعتباره قطاعا بالغ الأهمية للتنمية، ليس فقط لأنه يفى باحتياجات التنمية ولكن باعتباره أيضا مصدراً هاماً للدخل من النقد الأجنبى لمصر. واستدامة مصادر الطاقة، سواء كانت من الاحتياطيات الطبيعية أو من استغلال مصادر بديلة أو متجددة، هى عنصر أساسى فى تنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر. وقد تم تحديد موارد الطاقة وتقدير عمر الاحتياطيات منها، حيث تقدر بنحو عشرين سنة للاحتياطيات البترولية و٧٠ سنة لاحتياطيات الغاز الطبيعى. وكذلك تم تقدير الامكانات المحتملة لإنتاج الطاقة من المصادر البديلة والمتجددة. وقد ناقش هذا القسم أيضاً التوازن بين معدلات الإنتاج والاحتياجات المتوقعة ومعدلات الاستهلاك والآثار على اتجاه وجوهر سياسة الحكومة بشأن الخصخصة والدعم وتنويع مصادر الطاقة وخطط استغلال المصادر البديلة، وذلك لتحديد عناصر الرؤية المستقبلية.

تقدير الموازنة المطلوبة لتنفيذ العقد الاجتماعي الجديد

سيتطلب تنفيذ العقد الاجتماعي الجديد موارد إضافية في الموازنة العامة، هذا إلى جانب إعادة تخصيص بعض بنود الموازنة الحالية. ووفقا لسيناريو BC، سوف تزيد إيرادات الموازنة بحيث يمكن تغطية النفقات الإضافية المطلوبة على مدى فترة الرؤية، كما سيتم استعادة التوازن في الموازنة فى خلال السنوات القليلة القادمة نتيجة لتسارع النمو فى الناتج المحلى الإجمالى.

وعلى الرغم من أنه تم وضع المشروعات والبرامج الإضافية المقترحة بالتشاور مع الوزارات المعنية، فإن الحكومة لن تقوم وحدها بتنفيذ هذه المشروعات والبرامج. وسيتعين مناقشتها وتحديد أولوياتها وفقاً لخطة النقاط العشر التى أعلنها الرئيس مبارك. ويقدر التمويل المطلوب على مدى العشر سنوات القادمة بنحو ١٨١,٨ بليون جنيه بالأسعار الثابتة، ومن المرجو أن يتم تدبير هذا المبلغ في أسرع وقت ممكن وبصورة منتظمة خلال هذه الفترة. وكما يتضح من البنود الواردة في جدول ١–١، فإن أكثر من نصف تكلفة البرامج المقترحة، التى يصل عددها إلى ٥٤ برنامجا، تتألف من مبالغ مخصصة للإقراض لتقديم ائتمان لشراء المساكن ولأصحاب SMEs وللصرف الصحى والمياه. وحتى يمكن تنفيذ البرامج المقترحة على الوجه الصحيح والواردة في جدول ١–١، وجدول ١–٢ والملحق ١–١ (البرامج من ١–١ حتى ٨–٥) هناك برنامج سيتم إدخاله (البرنامج رقم ٩–١) لتوفير القدرات التى ستتولى اعداد البرامج بالتفصيل وتنفيذها ومتابعتها وتقدير تكلفتها.

ويشير جدول ١–١ أيضا إلى أن الجزء الأكبر من المنح (التى يبلغ إجماليها ٤٧,١بليون جنيه) سيخصص مباشرة لتخفيض الفقر (٣٠,٤ بليون جنيه) ويخصص الباقي لمساهمة الحكومة المقترحة في الضمان الاجتماعي (٨,٧ بليون جنيه) وذلك لتشجيع أصحاب SMEs على توظيف الشباب تحت سن الثلاثين، وللصرف الصحى (٨,١ بليون

جدول ١-١: الموازنة الإضافية لتنفيذ برامج رؤية MDGs/EHDR حسب نوع التمويل (٢٠٠٥ – ٢٠١٥)

	منح لتخفيض الفقر والتشغيل		مبالغ لتقديم قروض طويلة الأجل		بناء القدرات لتقديم الخدمات		تنمية الموارد البشرية		الإجمالي بالبليون جنيه
	البرامج	التكلفة بليون جنيه	البرامج	التكلفة بليون جنيه	البرامج	التكلفة بليون جنيه	البرامج	التكلفة بليون جنيه	
الفقر	١-١، ١-٢، ١-٣، ٤-١	٣٠,٤							٣٠,٤
التعليم الأساسي			٢-٢٢، ٢-٢٤	٠,٦٤	٢-٧ حتى ٢-٩)	٧,٢٠	٢-١ حتى ٢-٦)	١٦,٤	
					+٢-١٤ حتى		+ ٢-٨ + ٢		
					٢-٢١ + ٢-٢٣		٢-١٠ حتى ٢-١٢		٢٤,٢
الصحة							٣-١، ٣-٢	٢٣,٨	٢٣,٨
الضمان الاجتماعي	١-٤	٨,٧							٨,٧
SMEs			٥-١، ٥-٢، ٦-٥	٠,٩٦	٥-٣، ٥-٤، ٥-٥	٠,١٦			١,١٢
الزراعة			٦-١، ٦-٢، ٦-٣	٥,٢					٥,٢
الصرف الصحي والمياه	١-٧	٨,٠	٧-١، ٧-٨، ١٠-٧	٢٠,١	(٧-٢ حتى ٧-٧) + ٧-٩	١,٤			٢٩,٥
الإسكان وتطوير المناطق			(٨-١/٨-٥)	٥٨,٨					٥٨,٨
وحدة الرؤية والاستراتيجية					٩-١	٠,٠٦			٠,٠٦
الإجمالي الفرعي وفقا لنوع التمويل		٤٧,١		٨٥,٧		٨,٨٠		٤٠,٢	١٨١

المصدر : برامج مختلفة أعدت لتقرير EHDR، ٢٠٠٥، وبرامج مختارة من PRAP (مبادرة مشتركة بين UNDP / وزارة التخطيط / ERF) أنظر الملحق ١-١، جدول ١-٢ .

جنيه). أما بالنسبة للنفقات المخصصة لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية، فإن معظمها سيوجه للتعليم والتدريب. وقد تم حساب كافة الأرقام على أساس المعلومات المتاحة والمعاملات Coefficients التى جمعها مؤلفو التقرير وذلك حتى آخر تاريخ متاح.

وقد وردت كافة التفاصيل والمصادر الخاصة بكل برنامج مقترح، بالإضافة إلى أسس حساب التكاليف، في ملحق ١-١ والجدول ١-٢. كما تضمنت الفصول ذات الصلة المزيد من التفاصيل والمبررات. وقد تم تصنيف البرامج وفقا للهدف منها. وقد روعيت الدقة البالغة لضمان عدم وجود ازدواج بين هذه البرامج. وفيما عدا برامج تخفيض الفقر، فإن معظم العناصر المقترحة مستمدة من تقديرات مؤلفي EHDR، ٢٠٠٥. أما المصدر الثاني للبرامج المقترحة فقد كانت وثيقة PRAP حيث اختير منها التدخلات التى تعتبر أكثر جدوى وأكثر إلحاحا وتكاملا مع الرؤية.

وقد تم اختيار حزمة البرامج المقترحة من بين مجموعة أكبر من البرامج، ولهذا تعتبر برامج ذات أولوية ويمكنها أن تحقق أهداف الرؤية. وبعض هذه البرامج تتفق أهدافها مع مؤشرات MDGs. وقد تم تصميم كل هذه البرامج لتتناسب مع السياق والظروف المصرية.

٥- الممارسات الأفضل للرؤية على مستوى المحافظات

في خلال السنوات القليلة الماضية، تم تطبيق عدد من المناهج المبتكرة في عدة محافظات، عقب صدور قانون الإدارة المحلية وكاستجابة لتوجيهات السياسة بالوزارات المعنية، وذلك من أجل نقل السلطة إلى المستوى المحلى.

وبدعم من القيادة السياسية، تقدم بعض المحافظين النشطين باستراتيجيات ومبادرات للإسراع بخطى التنمية في محافظاتهم. وعلى آية حال فإن التفاوت في الملامح الأساسية للمحافظات وفى الموارد المحلية المتاحة بها يعنى انه ليس هناك نموذج واحد ووسيلة واحدة للتنمية يمكن تطبيقه أو تطبيقها في كل المحافظات. فعلى سبيل المثال، بينما كانت المشاركة الخاصة/العامة، كاستراتيجية، تحتل قمة أجندة التنمية في محافظة الإسكندرية، كان إنشاء مكتب للتعاون الدولي على مستوى المحافظة أجراءً هاما للغاية فى المنيا للإسراع بإنجاز الإجراءات الرسمية المطلوبة للحصول على أموال خارجية لتمويل خطة التنمية الطموحة. وقد خُصِصَ فصل كامل فى EHDR، ٢٠٠٤ لتحليل الآليات المختلفة التى طبقت في أربع مجتمعات محلية مصرية، لحشد الأطراف صاحبة المصلحة ولتحديد أولوياتها وللاستجابة لاحتياجاتها في إطار من المشاركة والدفع من القاعدة الشعبية إلى مركز صنع القرار. وقد تبين أن اللامركزية بكل أبعادها، والتي تشمل تحقيق الاستقلالية على المستويات السياسية والإدارية والمالية، هى مطلب السياسة العام من أجل تحقيق النجاح. وقد أوضحت التجارب أن المناهج التى تعتمد على الدفع من القاعدة للقمة وتستفيد من مبادرات الحكومة المحلية ومشاركة المواطنين تأتى بنتائج أكثر إيجابية واستمرارية.

▼ حصلت تجربة قنا فى الإدارة المتميزة على جائزة دبى العالمية

قنا: استراتيجية المشاركة مع الشعب

في هذا العام، اختار فريق العمل في EHDR، ٢٠٠٥، إبراز محافظة قنا كنموذج لأفضل الممارسات، نظرا لما حققته من تنمية سريعة بدأت من مستوى منخفض للغاية، ولما توافر من معلومات ووثائق تفصيلية عن تجربة هذه المحافظة، وذلك حتى يمكن محاكاة هذه التجربة في المحافظات الأخرى.

في عام ١٩٩٩، كانت قنا تعانى من كل مظاهر الفقر المدقع: كانت الملكيات الزراعية مفتتة حيث يمتلك ٧١٪ من الملاك

أقل من فدان واحد، والبنية الأساسية متهالكة، ومعدل الأمية بين البالغين تجاوز ٥٠٪ من إجمالي السكان، ومعدلات الوفيات تتجاوز المتوسط القومي، كما فقدت المحافظة مصدرا هاما للدخل بعد فصل مدينة الأقصر عنها، وعلى الرغم من المواقع الثقافية العديدة لا يوجد إلا فندق واحد متوقف عن العمل.

على مدى خمس سنوات فقط، شهدت محافظة قنا تحولا جذريا في إطار رؤية طويلة الأجل تم تصميمها بعناية، واستراتيجية استهدفت تقديم خدمات عالية الجودة للجميع مع إعطاء الأولوية للفئات الاجتماعية المستضعفة. وقد عكست إنجازات المحافظة حربا شاملة على مشاكل الفقر والتدهور البيئي وانعدام المشاركة المجتمعية، وكلها قضايا ذات أهمية عاجلة للرؤية متوسطة الأجل لتقرير EHDR، ٢٠٠٥. وقد حصلت تجربة قنا في الإدارة العربية المتميزة على جائزة دبي الدولية، كما حصلت المحافظة على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ في الإدارة البيئية عام ١٢٠٠٤

ماذا كان وراء هذه الإنجازات ؟

١- رؤية وخطة متكاملة للتنمية

تضمنت الخطة استصلاح ٣٥٢ ألف فدان ليستفيد منها الشباب والأسر الفقيرة بصفة خاصة. وتم تدعيم التنمية الصناعية في المناطق الصناعية التى أنشئت حديثا في قفط ونجح حمادي بالقرب من مجمعات الصناعات الصغيرة القائمة. وشملت التنمية السياحية إنشاء كورنيش على النيل ومرسى للبواخر النيلية وفندق ومشروع للصوت والضوء في معبد دندرة.
وعملت الخطة على النهوض بكافة الخدمات. وقد زاد متوسط نصيب الفرد من المياه بنسبة ٢٠٪ وتركز الاهتمام على مد الطرق المعبدة وإنشاء الحدائق العامة وشبكة طرق للقرى ومد شبكات الصرف الصحى. وأدمجت الخطة البعد البيئي في كافة القطاعات بما في ذلك إدارة المخلفات الصلبة. وتم إعداد دليل التوصيف البيئي للمحافظة. وفتحت مكاتب للبيئة في المحافظة والمدن والقرى. ويحتفل بيوم البيئة العالمي في محافظة قنا.

٢- حماية البيئة

لحماية الأراضي الزراعية من التعديات العمرانية، قامت المحافظة بإنشاء قرية بديلة لكل قرية قديمة على بعد ٥ كيلو مترات منها، وذلك باستغلال الظهير الصحراوي الموجود في المحافظة. وتم تقسيم الظهير الصحراوي إلى قطع أراض للبناء تبلغ مساحة كل منها ٨٠٠ متر مربع، ويتم البناء على ثلث المساحة فقط، وسوف يساعد إقامة ١٨٩ ظهيرا صحراويا على إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، وخلق فرص عمل أكثر، والحد من الهجرة من الريف إلى المدن أو إلى المحافظات الأخرى.

وتخضع كل المشروعات، ومشروعات التنمية الجديدة لتقويم الأثر البيئي، كما أن كافة المنشآت الاقتصادية العاملة في قنا تخضع لنظام الإدارة البيئية. وقد كان تطبيق هذا النظام من أحد مقومات تحقيق الفاعلية والكفاءة في قنا. وتم تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة، وتنظيم حملات توعية لضمان مشاركة الجمهور في المشروع. وهناك مشرف حى يتولى المتابعة والإشراف يعاونه ملاحظ عمال لكل ٣٠ عامل، بالإضافة إلى وجود لجان تقوم بتسجيل أوجه القصور. وبالنسبة لتنظيف الشوارع، تم تخصيص عامل لكل ٣٠٠ متر ويستمر العمل على مدى ثلاث ورديات في اليوم الواحد، كما يتولى المواطنون متابعة المشروع والإبلاغ عن أي شكوى. ويفرض على المخالفين غرامة مالية تتراوح قيمتها ما بين ٣٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه.

٣- النهوض بالخدمات الاجتماعية العامة لصالح الفقراء.

في قطاع التعليم، أنشئت مجالس للأمناء لتحل محل مجالس الآباء، وتضم شخصيات عامة بارزة وبعض رجال التعليم. وقد عهد إلى مجالس الأمناء بالمتابعة والاشراف على كافة الأنشطة المدرسية وعلى التمويل المتاح للمدرسة. وتم إعداد خطة مدتها ثلاث سنوات للقضاء على الأمية وذلك بفتح ٥٣٣٣ فصلا دراسيا لمحو الأمية، وتعيين ٦٠٠٠ مدرس من أبناء قنا. وقد انتهت المرحلة الأولى من هذه الخطة في يونيو ٢٠٠٤ وتم خلالها محو أمية ١٣٣٣١٠ شخصا ولم تنته بعد المرحلة الثانية. كما تم إضافة قصر ثقافة جديد وخمسة بيوت للثقافة وخمسة أندية نسائية.

وفي الوحدات الصحية الريفية والمستشفيات والعيادات الطبية، يتم تحصيل مبلغ ٣ جنيهات من كل منتفع غير خاضع للتأمين الصحي، مقابل الكشف الطبي، بالإضافة إلى تحصيل ثلث تكلفة الدواء (تودع هذه الحصيلة في صندوق "تحسين الخدمة". ويتم أيضا تحصيل مبلغ ١٠ جنيهات للزيارة المنزلية. علاوة على ما تقدم، يحصل أجر رمزي مقابل إجراء التحاليل والأشعة وعلاج الأسنان والجراحات الصغرى. وعلى الرغم من ذلك، يعالج غير القادرين مجانا. وحتى يمكن تجنب الممارسات غير السوية التي قد تصدر من الأطباء، مثل تحويل المرضى إلى عياداتهم الخاصة، تم زيادة مرتبات الأطباء إلى ١٥٠٠ جنيه شهريا.

وقد تم استخراج بطاقات الرقم القومي لكل النساء تقريبا، ويخصص يوم في سينما المحافظة للنساء والفتيات، كما يحتفل بيوم المرأة الريفية كل عام. وعلاوة على ذلك اختفت ظاهرة أطفال الشوارع من قنا وذلك بعد أن قامت إحدى الجمعيات الأهلية بتوفير كل ما يحتاجونه من خدمات ومستلزمات المعيشة.

٤- اللامركزية المالية

من أجل تنمية الموارد المالية المحلية، تم التنسيق مع المجالس الشعبية لتلقى التبرعات وتحصيل رسوم. وهناك ٢٤ وعاءً لتحصيل الرسوم المحلية، منها فواتير الكهرباء وعدادات المياه والتراخيص الصناعية وتراخيص السيارات والموتوسيكلات وتراخيص إنشاء المخابز الجديدة وعقود الوحدات السكنية وتراخيص المباني الجديدة أو التعلية ...الخ. وبالإضافة إلى ذلك تحصل إيرادات من الغرامات التى تفرض على مخالفات المرور وغيرها من المخالفات. وحتى يمكن تفادى الطعن بعدم دستورية تحصيل هذه الرسوم، تم الحصول على موافقة المجلس

▼ أختفت ظاهرة أطفال الشوارع، من قنا

١ الايزو ١٤٠٠١، هى أكثر المواصفات القياسية لنظام الإدارة البيئية المعترف بها على نطاق واسع. وقد اتخذت كمعيار أجمعت عليه ٥٠ دولة اشتركت فى وضعه واعتمدته أكثر من ١٠٠ دولة كمعيار عالمى
Gayle Woodsideand Patrick Aurrchio, ISO 14004 Auditing Manual, New York, NY: McGraw-Hill Professional, 1999.

إطار ١-٥: تعقيب على تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥

فى تحد جسور، أخذ EHDR، ٢٠٠٥ على عاتقه البحث عن "أفضل سيناريو" للانطلاق بمصر نحو آفاق القرن الجديد، وللارتقاء بمكانتها على سلم التنمية البشرية. ويمكن تحقيق الرؤية التي وضعها هذا التقرير إذا ما تم وضع الأدوات الاجتماعية والاقتصادية والفنية السليمة، وإذا ما أمكن استخدامها من أجل تحقيق MDGs (UN/2000)، ومن أجل الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة التى طرحت فى قمتى الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٢ (ريو دى جانيرو) وفى عام ٢٠٠٤ (جوهانسبرج). وبالإضافة لما تقدم، أعطيت أهمية بالغة للخصوصية المصرية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتم أيضا تصميم أفضل الممارسات والأدوات بعناية، سواء كانت مستمدة من داخل مصر أو من باقى دول العالم، وذلك لتوسيع آفاق الحياة ووضع خريطة مكانية جديدة لمصر، وللاستجابة لتطلعات وآمال الشباب. وقد أدمجت هذه الأدوات فى العقد الاجتماعى الجديد لمصر، الذى أقترحه هذا التقرير، والذى يعد اتفاقا يسرى على كافة المواطنين لمواجهة المشاكل الحالية، وللاستفادة من الفرص التى يحملها المستقبل.

ويشمل الاتفاق المذكور عناصر إطار (يتألف من عشرة مبادىء) يستهدف مواجهة القضايا المتعلقة بالفقر والبطالة والشفافية والمشاركة الشعبية، ويتضمن استراتيجية للخدمات الاجتماعية تجعل العميل هو محور الاهتمام، ويخلص إلى ست رسائل خرج بها مسح الأسرة الذى أعد خصيصا لدراسة تصورات المواطنين. وتناولت فصول التقرير موضوعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلى بأسلوب متكامل. وقدم كل فصل مجموعة من الاختيارات والتوصيات المقترحة بشأن قضايا ذات أهمية حيوية، مما يتيح لصانعى السياسات وأعضاء المجتمع المدنى فرصة مناقشة ديناميات التنمية، وإجراء المزيد من التحليل لها.

وعلى الرغم مما يزخر به التقرير من أفكار ومقترحات ثرية يجدر الإشادة بها ، إلا أن هناك قضايا عديدة مازال يتعين تناولها، وقد يمكن ذلك فى عمل لاحق. ونعرض هنا بعض الأمثلة القليلة : ففى مجال التعليم، يحتاج الأمر إلى تقويم الآثار الاجتماعية للأنواع والأشكال المتنوعة للمدارس والجامعات، ومدى التوافق بين التعليم والتدريب وسوق العمل. وهناك مسائل أخرى تتعلق بمستقبل الزراعة وبقدرتها على أن تظل ذات جدوى اقتصادية فى مواجهة المنتجات الزراعية المدعمة للدول المتقدمة، والتعارض بين الميكنة الزراعية والتشغيل فى قطاع الزراعة، والحاجة إلى إعادة التفكير فى أسس تقويم المنتجات الزراعية فى ضوء تكلفة وحدة المياه ووحدة الأرض، حيث أصبحت المياه تشكل حاليا عاملا مقيدا.

وعلى جانب الخدمات، هناك قضيتان تتعلقان بالسياحة يجدر إثارة الانتباه بشأنهما. الأولى خاصة بالسياحة الخارجية وتشمل زيارات العمرة، والأخرى خاصة بالاستثمار فى المنتجعات الساحلية التى تتسم بقصر فترة الاشغال وضيق فرص العمل. وبالنسبة لـ ICT، التى تحتل الصدارة من حيث أهميتها فى هذا القرن، فإن مبادرة مجتمع المعلومات المصرية، تبشر بمستقبل يدعو للتفاؤل، كما أن صناعة البرمجيات الصاعدة تعتبر ذات إمكانات واعدة. ومع هذا، فإن تقويم كفاءة استخدام الأجهزة المستوردة، قد تعطى مؤشرات تدعو إلى ضرورة تحسين إدارة السوق.

وتعد جودة البيئة عنصرا يشكل جزءً لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة وهى تغطى الموارد الطبيعية، بما فى ذلك المياه والطاقة، والتلوث واستخدام الأرض. وللأسف يؤدى فصل هذه الأمور الهامة عن عملية التنمية إلى تدنى مكانتها عند وضع أولويات السياسة. ولهذا فإن الأمر يستلزم هنا توفير المساندة السياسية، كما يقترح التقرير. ويصدق هذا أيضا بالنسبة لاستخدام الأرض، حيث يعتبر صراع المصالح هو أساس هذه المشكلة العويصة. ويشير التقرير إلى أن الحل يكمن فى وضع خطة قومية لاستخدام الأرض يراعى فيها أن تكون سليمة فنيا، ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا. وعلاوة على ذلك، ينبغى ابراز مشكلة الاستخدام الرشيد لموارد المياه العذبة المحدودة لكافة المواطنين. وإذا كان التقرير يلقى الضوء على السياسات الحالية التى ترمى إلى تعظيم المكاسب المترتبة على تصدير البترول والغاز، إلا أن هذا لا يعنى بالضرورة أن هذه السياسات هى الأفضل فى الأجل الطويل.

إن الإدارة الناجحة لكافة القضايا ذات الأهمية البالغة التي طرحها EHDR، ٢٠٠٥، تتطلب المشاركة العامة الإيجابية. وهذا يقتضى اقناع المواطنين من خلال برامج جيدة الاعداد لإثارة الوعى العام وتشجيع المؤسسات الاجتماعية القادرة على حشد المساهمات الشعبية. وبكل تأكيد سوف تتناول التقارير القادمة مثل هذه القضايا الهامة.

المصدر : محمد القصاص، استاذ غير متفرغ، جامعة القاهرة

الشعبي للمحافظة وكذلك موافقة رئيس مجلس الوزراء. وتم إنشاء صناديق مستقلة لكل مدينة وقرية كحسابات فرعية لصندوق التنمية المحلية، وتأتى موارد هذه الصناديق من التبرعات ورسوم الخدمات المختلفة.

٥- الإدارة الرشيدة

كان لالتزام قنا بقواعد الإدارة الرشيدة أثره في الحد من الفساد والأخذ في الاعتبار أراء القلة عند صنع القرارات:

المشاركة. كان بناء الإجماع هو محور عملية التنمية في قنا. وقد تضمن هذا التوفيق بين مختلف المصالح للوصول إلى إجماع واسع النطاق بشأن ما يحقق أعظم مصلحة للمجتمع بأكمله. وقد استخدمت مجالس الأمناء في المدارس كمنابر للمشاركة في صنع القرارات.

سيادة القانون. كانت القاعدة في قنا هى عدم وجود استثناءات. وتخضع المخالفات للعقاب والغرامات. وبالتوازي مع هذا، يخصص لكل مجتمع سكاني رئيسي في قنا حي للورش والأعمال الحرفية يبعد بحوالى ٣-٥ كيلو عن هذه التجمعات، وذلك للحد من الضوضاء وغيرها من مصادر التلوث في المناطق السكنية.

الشفافية والمساءلة. قبل اتخاذ أي قرار، يجتمع المحافظ وكبار المستشارين مع المواطنين، وتبدأ المشاورات بينهم. وبناء على ما يبديه ممثلو الجمهور وقياداتهم يتم صنع القرار. وتتسم هذه العملية بقدر كبير من المرونة حيث يؤخذ في الاعتبار المردود من عملية المتابعة والتقويم والتحقق.

٦- المشاركة بين الحكومة المحلية والجمهور

بفضل التواصل المنتظم بين المحافظ والجهاز التنفيذي بالمحافظة والجمهور، استجابت خطة التنمية للاحتياجات الفعلية للمجتمع، مما دعم روح الثقة بين المسئولين في الحكومة والجمهور، وقوى الشعور المتبادل بالفخر والمسئولية. ويتم عقد لقاءات عامة ومفتوحة مع الجهاز التنفيذي بالمحافظة ويتم بثه تليفزيونيا. ويتبع المحافظ أسلوب الزيارات الميدانية كأداة للإدارة حتى يمكن أن يطلع عن كثب على أوضاع المواطنين، وأن يعطى المثل الطيب الذي يجب أن يحتذي به المسئولون التنفيذيون في المحافظة. كما يتبع المحافظ أيضا سياسة الباب المفتوح حيث يستطيع المواطنون الاتصال به مباشرة في كافة الأوقات بدلا من الاعتماد على المراسلات والخطابات.

٧- احترام الملكية العامة

أدت الثقة فى الإدارة المحلية إلى زيادة تعاون الجمهور. كما كان انضباط الجمهور واحترامه للملكية العامة واضحاً وكذلك إهتمامه بالإنتخابات المحلية. وقد أدرك المواطنون أنهم شركاء أساسيون فى ثمار التنمية.

▼ **سيادة القانون في قنا قضت على الإستثناءات**

ملحق ١–١: الموازنة الإضافية لتنفيذ الرؤية المقترحة لـ EHDR (٢٠٠٥ –٢٠١٥)

جدول ١–٢: تفصيل الموازنة الإضافية لبرامج رؤية MDGs/EHDR، ٢٠٠٥–٢٠١٥

البرامج	الأطراف المعنية والمستفيدون	التكلفة المقدرة
١–الفقر:		
١–١، **التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي** وزيادة المساعدات المالية (المعاش الشهري لا يجب أن يقل عن ١٠٠ جنيه).	١–١، ٧٠٪ من الأفراد تحت خط الفقر الأدنى، العاجزون عن العمل، وما يعادل ١١,٧٪ من السكان.	١–١، ٩,٨ بليون جنيه (٠,٩٨ بليون جنيه سنويا) بافتراض أن نسبة الفقر لن تتغير. المصدر : PRAP – هبه الليثى.
١–٢، **برنامج التبرعات القومي** باستخدام نظام كوبونات يغطى الرسوم المدرسية والكتب والزى المدرسي، والوجبات اليومية وجزء من حوافز المدرسين.	١–٢، كافة تلاميذ الأسر الفقيرة وعائلاتهم ملحوظة : يتم التمويل من جانب المجتمع كله، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والجمعيات الأهلية. ومن المقرر خلق ٤٥ ألف فرصة عمل للمدرسين والاخصائيين الإجتماعيين والعاملين فى المنظمات غير الحكومية.	١–٢، ١٥,١ بليون جنيه منح حكومية (١,٥١ بليون جنيه سنويا) وهذا جزء من الإجمالي المطلوب البالغ ٤٢ بليون جنيه، ويتم تمويل الباقي من القطاع الخاص والمنظمات الدولية وNGOs. المصدر : PRAP، سحر الطويلة.
١–٣ **عقد لصالح الفقراء** ويستند إلى الالتزامات المتبادلة والتعهدات التعاقدية. لا يجب أن تكون الأسر تحت خط الفقر أو تحت خط الفقر الأدنى.	١–٣، اختيار ٣٥٥ ألف أسرة سنويا ولمدة ثلاث سنوات متتالية، حيث يتم دعم كل أسرة لمدة عامين. ويتم خلق ١٥ ألف وظيفة للأخصائيين الإجتماعيين.	١–٣، ٥,٢ بليون جنيه على مدى ثلاث سنوات (١,٧ بليون جنيه سنويا). المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، هانيا شلقامى.
١–٤، **خدمات متنقلة** لإصدار شهادات الميلاد وبطاقات الرقم القومى.	١–٤، ٨,٥ مليون شخص بدون شهادات ميلاد حتى سن ١٨ سنة، والكبار الذين لم يستخرجوا بطاقات الرقم القومى.	١–٤، ٢٥٥ مليون جنيه فى سنة واحدة (٣٠ جنيه للوثيقة) متوسط نصيب الفرد من التكلفة ٦,٧ جنيه. المصدر : PRAP، سحر الطويلة. **إجمالى فرعى (الفقر): ٣٠,٤ بليون جنيه**
٢– التعليم الأساسي:		
٢–١، **تنمية الطفولة المبكرة** : **تهدف** مصر إلى الوصول إلى ٦٠٪ من الأطفال في سن ما قبل المدرسة من خلال برامج تنمية الطفولة المبكرة بحلول عام ٢٠١٥.	٢–١، الوصول إلى ٣٠٪ من الأطفال فى سن مرحلة ما قبل المدرسة عن طريق المنظمات غير الحكومية التى تقدم التدريب للمدرسين وخدمات الإرشاد. وهناك ما يصل إلى ٥٠٠ ألف وظيفة إضافية للنساء على مدى العقد القادم.	٢–١، ١,٢ بليون جنيه (٠,١٢ بليون جنيه سنويا) وتتضمن التكلفة اعتماد وزارة التعليم لـ NGOs. المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، ملك زعلوك .
٢–٢، **تعليم البنات (مدارس الفصل الواحد)** : يتم تنفيذ برامج تعليم البنات من خلال نظام معلومات دقيقة، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.	٢–٢، القضاء على فجوة النوع الاجتماعي في المناطق المحرومة المستهدفة.	٢–٢، ٤٢٩,٨ مليون جنيه حتى عام ٢٠١٢ (٦١,٤ مليون جنيه سنويا) المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، ملك زعلوك .
٢–٣، **تخفيض كثافة الفصول**: الفصول الدراسية الملائمة يجب أن تخصص مساحة ١,٥ متر مربع لكل طفل وأن تجهز بالأثاث الضروري.	٢–٣، تخفيض كثافة الفصل الدراسي إلى ٤٠ طفلا في الفصل الواحد في المتوسط. × مطلوب تمويل لتغطية الـ ٧٠٪ الباقية من الفصول المطلوب زيادتها والبالغة ١٣٢١٤٤ فصلا وتأثيثها.	٢–٣، ١١,٨ بليون جنيه لتوفير الفصول الدراسية (تبلغ تكلفة الفصل الواحد ١٢٧٨٩٠ جنيه) و ٩٢٥ مليون جنيه للأثاث (يتكلف تأثيث الفصل الواحد ٧٠٠٠ جنيه) المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، ملك زعلوك .
٢–٤، **الصيانة والأثاث**: توفير أثاث جديد يسمح بالتعليم المرتكز على الأنشطة في المدارس الابتدائية التي أنشئت خلال العقد الماضي.	٢–٤،يغطى ١٢٩٣٦ فصلا دراسيا.	٢–٤، ٩٠,٦,٤ مليون جنيه (تكلفة الفصل الواحد ٧٠٠٠ جنيه) المصدر : EHDR،٢٠٠٥، ملك زعلوك .
٢–٥، **تطوير المناهج وتوفير مواد التعلم**: أدلة التعلم، مواد الأنشطة، مكتبات مدرسية، معامل للعلوم والتكنولوجيا.	٢–٥، تقديم مساعدة فنية وتدريب وزيارات دراسية.	٢–٥، ١٥١,٨ مليون جنيه على مدى عامين (٧٦ مليون جنيه سنويا). المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، ملك زعلوك .
٢–٦، **إصلاح نظام تقويم المعلمين** : التدريب على تقويم المعارف الأكاديمية للطفل وشخصيته وسلوكه ومهاراته الحياتية	٢–٦، يشمل التدريب التكنولوجي، والتدريب على التقويم، والتدريب على اللغة الإنجليزية، وجولات دراسية للتعلم من تجارب الآخرين.	٢–٦، ٢٠ مليون جنيه (٢ مليون جنيه سنويا) المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، ملك زعلوك .
٢–٧، **التدريب أثناء الخدمة** : تدريب يستند إلى الأنشطة ويستهدف ١٠٠ ألف معلم، ٣٨ ألف مدرسة و ١٩ ألف موجه و ٥٤٤ من القيادات التعليمية.	٢–٧، تدريب ١٠ آلاف من التربويين المذكورين سنويا بتكلفة تقدر بنحو ١٥ مليون جنيه.	٢–٧، ٢٣٦ مليون جنيه(٢٣,٦ مليون جنيه سنويا) وتقدر تكلفة المدرب بـ ١٥٠٠ جنيه المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، إيناس حجازي. **الإجمالى الفرعى (التعليم الأساسى) ١٤,٩ بليون جنيه**
٢–٨، **محو أمية الكبار: وضع مناهج وبرامج جديدة لتعليم القراءة والكتابة للكبار**: (من ١٥–٤٠ سنة).	٢–٨، العاملين في القطاع غير المنظم والعاملين من الأطفال.	٢–٨، ٢ مليون جنيه على مدى عامين (مليون جنيه سنويا) المصدر : PRAP، ليلى اسكندر، خالد عبد القادر.
٢–٩، **محو أمية الكبار: تدريب ومتابعة العاملين في الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.**	٢–٩، ١٦,٦ مليون أمي (١,٧ مليون أمى سنويا) من هذه المجموعة .	٢–٩، ١,٧ بليون جنيه على مدى عامين (٠,١٧ بليون جنيه سنويا لـ ٤٢٥ ألف متدرب، ألفين جنيه سنويا للمتدرب. المصدر : PRAP، ليلى اسكندر، خالد عبد القادر.
٢–١٠، **محو أمية الكبار: محو أمية العاملين من الأطفال** الذين لا يستطيعون إعادة التحاقهم بالنظام التعليمي.	٢–١٠، ٢,٦ مليون طفل (٢٥٧١٤٣ طفل سنويا، ٧٠٠ جنيه لكل طفل سنويا)	٢–١٠، ١,٨ بليون جنيه (٠,١٨ بليون جنيه سنويا) المصدر : PRAP، ليلى اسكندر، خالد عبد القادر.

٢-١١، **برامج التعليم الرسمي: حشد الأسر ومساعدتها في** اتخاذ إجراءات التحاق أطفالها في المرحلة الابتدائية.	٢-١١، الأطفال من سن ٦-١٠ سنوات والذين يخشى عدم التحاقهم بالتعليم على الإطلاق - ملحوظة، يتم التمويل من الحكومة المركزية أو المحلية.	٢-١١، ٦,٤ مليون جنيه(٠,٦٤ مليون جنيه سنويا) المصدر : PRAP، سحر الطويلة.
٢-١٢، **برامج التعليم الرسمي: برنامج خاص لمدة عامين** (يعقد في مبانى المدرسة عقب انتهاء اليوم الدراسى) للأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم من سن ١١-١٤ سنة وذلك لتأهيلهم للالتحاق بالسنة الثالثة الابتدائية.	٢-١٢، المتسربين من التعليم في الفئة العمرية ١٠-١٤ أو الذين لم يلتحقوا أبدا بالتعليم (٩٥٦٢٥٠ طفل) يطبق مرة واحدة وتمنح حوافز للمعلمين للعمل بعد ساعات الدراسة الرسمية).	٢-١٢، ٥٧٣,٨ مليون جنيه للدورة الواحدة على مدى عامين (التكلفة لكل طفل ٦٠٠ جنيه) المصدر : PRAP، سحر الطويلة.
٢-١٣، **منح حوافز للمدرسين الأوائل** لجذبهم من المواقع الأخرى لتدريب المدرسين في المناطق المستهدفة.	٢-١٣، المدرسين المحليين والمدرسين المعينين في مناطق أخرى لتدريبهم (٤٧٥٠٠ مدرس).	٢-١٣، ٥,٧ بليون جنيه (٠,٥٧ بليون جنيه سنوياً، ١٠٠٠ جنيه شهرياً لكل مدرس أول): متضمنة فى برنامج التبرعات القومى (١-٢) المصدر : PRAP، سحر الطويلة.
٢-١٤، **برامج التعليم الرسمي: تقديم تمويل لنوادي تكنولوجيا المعلومات، تدريب** خاص على استخدام الكمبيوتر والمهارات الأساسية. تم إنشاء صندوق الخدمة الشاملة عام ٢٠٠٥ لمساندة خدمات الاتصالات خاصة في المناطق الريفية والأقل نموا.	٢-١٤، يخصص ٤٠٠ مليون جنيه لنوادي تكنولوجيا المعلومات (٤ آلاف نادى)، ١٠٨,٥ مليون جنيه لبرامج تنمية المهارات الأساسية (١٠٨٤٦٧ متدربا) و ٣٣٢,٣ مليون جنيه لبرامج التدريب المتخصص (٢٢١٥٥ متدربا).	٢-١٤، ٨٤١ مليون جنيه (٨٤,١ مليون جنيه سنويا) المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، شريف هاشم. **إجمالى فرعى (تعليم القراءة والكتابة) ٤,٩ بليون جنيه**
٢-١٥، **التدريب المهني: استكمال المشروع القومي لمعايير المهارة.**	٢-١٥، ٥٠٠ مهنة (بالإضافة إلى ١٠٥ مهنة تم متابعتها) ملحوظة : يمول من الحكومة ومن الدول المانحة.	٢-١٥، ٦٣٧,٥ مليون جنيه على مدى ثلاث سنوات (٢١٢,٥ مليون جنيه سنويا)، ١,٣ مليون جنيه لكل مهنة). المصدر : PRAP، عمر الفاروق.
٢-١٦، **التدريب المهني: توفير المعدات لـ ٦٣٨ مركز تدريب لاعتمادها للتدريب** وإصدار التراخيص.	٢-١٦، ينفذ من خلال المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية.	٢-١٦، ١,٩ بليون جنيه على مدى خمس سنوات. المصدر : PRAP، عمر الفاروق.
٢-١٧، **التدريب المهني: تنمية كوادر للتدريب** باستخدام الأساليب الحديثة.		٢-١٧، ٤٥٩ مليون جنيه (٤٥,٩ مليون جنيه سنويا). المصدر : PRAP، عمر الفاروق.
٢-١٨، **توثيق حزمة من برامج التدريب** للتأهيل المهنى.	٢-١٨، ٥٠٠ مهنة، ينفذ تحت إشراف وزارة الإنتاج الحربي.	٢-١٨، ٥١٠ مليون جنيه (١٧٠ مليون جنيه سنويا لمدة ثلاث سنوات. بواقع مليون جنيه لكل مهنة). المصدر : PRAP، عمر الفاروق .
٢-١٩، **التدريب المهني: وضع برامج لتدريب المدربين** (على أعمال البناء والخياطة وصناعة السجاد وفقا لما هو متاح).	٢-١٩، ٤٠٨ مدرب على مدى عامين (٢٠٤ مدرب سنويا، تكلفة المدرب ٤٩٠٣ جنيه) بعد تقدير احتياجاتهم.	٢-١٩، ٢ مليون جنيه على مدى عامين (٢٠٠ ألف جنيه سنويا) المصدر : PRAP، عمر الفاروق.
٢-٢٠، **التدريب المهني: إجراء مسح لمنتجات القطاع الخاص** ومواصفاتها التي يمكن أن ينتجها المتدربون.	٢-٢٠، تقوم المنظمات غير الحكومية بإجراء المسح، والتعاقد مع القطاع الخاص.	٢-٢٠، ١,٩ مليون جنيه، يطبق مرة واحدة لمدة ثلاثة أشهر. المصدر : PRAP، عمر الفاروق.
٢-٢١، **التدريب المهني: تأهيل المتدربين المتميزين** على المهن المشار إليها أعلاه.	٢-٢١، محاولة إلحاق الترزية بصناعة الملابس ملحوظة، يمول من مشروع شباب الخريجين.	٢-٢١، ٨٩٢,٥ مليون جنيه (٨٩,٣ مليون جنيه سنويا، ٤٤,٧ مليون جنيه كل ستة اشهر)، المصدر : PRAP، عمر الفاروق.
٢-٢٢، **التدريب المهني: تقديم قروض متناهية الصغر** للمتدربين لشراء ماكينات خياطة.	٢-٢٢، المتدربين على الخياطة . ملحوظة، ينفذ عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية.	٢-٢٢، مليون جنيه مصري (مستمر) المصدر : PRAP، عمر الفاروق.
٢-٢٣، **التدريب المهني: الإشراف ومراقبة الجودة** والمساعدة الفنية.		٢-٢٣، ٢٠٠ ألف جنيه (مستمر) المصدر : PRAP، عمر الفاروق
٢-٢٤، **التدريب المهني: إنشاء صندوق لإقراض** من يرغبون في اكتساب مستوى معين من المهارة.	٢-٢٤، يتولى الصندوق الاجتماعي للتنمية تدبير موارد الصندوق كمرحلة أولى.	٢-٢٤، ٦٣٧,٥ مليون جنيه (متوسط أجل القرض سيكون ثلاث سنوات) المصدر : PRAP، عمر الفاروق. **إجمالى فرعى (التدريب المهنى) ٥ بليون جنيه**
٣- الصحة ٣-١ : **تطبيق نظام التأمين الصحي** على غير الخاضعين لهيئة التأمين الصحي أو النظم الأخرى	٣-١ : تغطية نسبة الـ ٥٠٪ الباقية من السكان. ويتم خلق ٢٣ ألف وظيفة، ٥٠٪ منها للنساء.	٣-١، ٢٣,٣ بليون جنيه. المصدر : الحزب الوطني الديمقراطي، لجنة السياسات
٣-٢، **تدعيم نظام التأمين الصحي** في المدارس، بتوفيره مرتين أسبوعيا داخل المدارس	٣-٢، تلاميذ ١٩١٢٥ مدرسة (ويخدمها ٦٣٧٥ طبيبا، بواقع طبيب لكل ثلاثة مدارس).	٣-٢، ٥١٠ مليون جنيه، (٥١ مليون جنيه سنويا، ٦٦٧ جنيه شهريا لكل طبيب. المصدر : PRAP، سحر الطويلة. **إجمالى فرعى (الصحة) ٢٣٨ بليون جنيه**
٤- الضمان الاجتماعي : ٤-١، **تدفع الحكومة جزءً من اشتراكات أصحاب العمل** للتأمين الاجتماعي، بالنسبة للعاملين الجدد.	٤-١، في عام ٢٠١٥ يقدر عدد العاملين المؤمن عليهم بـ ٢,٣ مليون عامل وتبلغ مساهمة الحكومة لصالح هؤلاء العاملين ١,١٩ بليون جنيه، وتبلغ قيمة اشتراكات العاملين ١,٢٣ بليون جنيه	٤-١، ٨,٧ بليون جنيه (حوالي ٨٧٠ مليون جنيه سنويا) المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، مروة سالم. **إجمالى فرعى (الضمان الإجتماعى) ٨,٧ بليون جنيه**

٥– SMEs: **٥–١، التمويل: تغطية الاحتياجات المالية لـ SMEs** من خلال الائتمان طويل الأجل. متوسط أجل القرض سيكون ٥ سنوات. **٥–٢، الإئتمان: تمكين شركة ضمان الائتمان** من التوسع في منح الضمانات للبنوك لتغطية خطوط الائتمان المقدمة لـ NGOs التي تقدم الائتمان متناهي الصغر. **٥–٣، NGOs: تأهيل المنظمات المتمرسة** التي تقدم الائتمان متناهي الصغر للحصول على تمويل دولي. **٥–٤، زيادة عدد BRCs إلى ٢٢ مركزاً وعدد TCs إلى ٦ مراكز.** **٥–٥، تدريب المنشآت متناهية الصغر** على التعامل مع أجهزة الضرائب والتأمين الاجتماعي. **٥–٦، قروض ميسرة: قروض للأسر لمشروعات صغيرة لجمع وتدوير المخلفات.**	٥–١، خلق ١٦١٥٧٥ فرصة عمل مباشرة جديدة بتكلفة ١,٦ بليون جنيه لتغطية المنشآت القائمة بتكلفة رأسمالية تبلغ ١٠٠٦٤ جنيه لكل فرصة عمل، إلى جانب ما يصل إلى ٣٠٪ فرصة عمل غير مباشرة تبلغ ٤٨٤٧٣ . ٥–٢، يستفيد من القروض المقدمة للفقراء، ما بين ٨٠ ألف – ١٠٠ ألف مستفيد، (يتم الوصول إلى ٤٠ ألف مستفيد في غضون ٤–٥ سنوات من خلال ٤ NGOs) بافتراض أنه سيكون هناك تركيز كبير على هذا النوع من الإقراض. ٥–٣، ٦٠٠ ألف – ٩٠٠ ألف عميل تخدمهم ٦٠ NGOs (٦ NGOs سنويا، لكل منها ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف عميل مستفيد). ٥–٤، عدد المنشآت المستفيدة من ٣٢٣١٥ BRCs ومن TCs ٣٠٩٥٠ . ٥–٥، مليون منشأة (١٠٠ ألف منشأة سنويا، يتم تمكينها لزيادة حجم قروضها). ٥–٦، ١٠٠ ألف فرصة عمل (١٠ آلاف سنويا) في حوالي ١٠٠ منشأة	٥–١، ٠,٨ بليون جنيه (التمويل المطلوب لكل منشأة سيكون حوالي ٥٠ ألف جنيه). المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، عالية المهدي. ٥–٢، ١٤٠ مليون جنيه تقدمها ٤٠ NGOs (التكلفة لكل مستفيد تبلغ ١٤٠٠ – ١٧٥٠ جنيه، قيمة القروض الرأسمالية بليون جنيه) بافتراض أن الشركة ستستخدم الرافعة المالية. المصدر : PRAP، نيفين العرابى، نبيل الشامى. ٥–٣، ١٢ مليون جنيه (١,٢ مليون جنيه سنويا لـ ٦ NGOs، التكلفة لكل عميل ١٣,٣ – ٢٠ جنيه) المصدر : PRAP، نيفين العرابى، نبيل الشامى. ٥–٤، ٦٦ مليون جنيه (إجمالي التكلفة الثابتة ٢٤ مليون جنيه والتكلفة الجارية السنوية ٤,٢ مليون جنيه). المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، عالية المهدي. ٥–٥، ٨٠ مليون جنيه (٨ مليون جنيه سنويا، تستفيد كل منشأة بـ ٨٠ جنيه) المصدر : PRAP، نيفين العرابى، نبيل الشامى. ٥–٦، ٢٤,٣ مليون جنيه (تكلفة فرصة العمل ٢٤٣ جنيه، لـ ١٤٣ قرض صغير. المصدر : PRAP، نيفين العرابى. **إجمالى فرعى (SMEs) ١,١ بليون جنيه**
٦– الزراعة : **٦–١، تربية الحيوانات: مساندة خدمات الارشاد الزراعي** في هذا المجال وتقديم قروض متناهية الصغر لمشروعات الدواجن. **٦–٢، الميكنة: قروض طويلة الأجل لتطبيق الميكنة الزراعية** **٦–٣، الإرشاد الزراعي: دعم خدمات الإرشاد الزراعي** والتوسع في الزراعة الآلية.	٦–١، ٣٠٠ ألف مستفيد ممن يملكون رأس إلى رأسين من الماشية (٣٠ ألف مستفيد سنويا)، ٣٠٠ ألف مستفيد من الأسر الأشد فقرا (٣٠ ألف أسرة سنويا). ٦–٢، يبلغ العائد المتوقع من تطبيق الميكنة الزراعية ٣٦ بليون جنيه على مدى ١٠ سنوات، كافة الأصناف المشتراه مصنعة محليا. ٦–٣، عدد المنتفعين يصل إلى ٢,٥ مليون (٢٥٠ ألف سنويا) ممن يملكون فدان أو أقل في ٦٠٠ قرية في ٥٠ مركزا بالوجه القبلي.	٦–١، ٨٠ مليون جنيه، معظمها قروض لمشروعات الدواجن (متوسط أجل القرض سيكون عاما). المصدر : PRAP، نيفين العرابى. ٦–٢، ٥ بليون جنيه تكلفة الآلات المطلوبة. المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، زكريا الحداد في ورقة سعد نصار. ٦–٣، ١٥٠ مليون جنيه، متوسط أجل القرض سيكون ٥ سنوات. المصدر : PRAP، نيفين العرابى. **إجمالى فرعى (االزراعة) ٥,٢ بليون جنيه**
٧– الصرف الصحي والمياه: **٧–١، الأسر: توفير خدمات الصرف الصحي** للأسر. **٧–٢، التلوث: تغطية القنوات أو المصارف** بمواسير من الأسمنت للحد من بخر وتلوث المياه. **٧–٣، التدريب: تدريب العمال على صيانة شبكة المياه** الصالحة للشرب حيث أن الشبكة تعانى من عدم الكفاءة ونقص الموارد. **٧–٤، التطوير: إعادة تأهيل وإحلال مواسير مياه الشرب المتهالكة التي تجاوزت عمرها الأفتراضى.** **٧–٥، الصيانة: تركيب صمامات لصهاريج المياه.** **٧–٦، قياس إستهلاك المياه: تركيب عدادات المياه**	٧–١، مساهمات ٢٠ مليون شخص (التكلفة للفرد ١٠٠٠ جنيه) منها ١٥ مليون شخص خارج القاهرة والإسكندرية و٥ مليون شخص داخلهما. ٧–٢، عمل ٤٢ ألف رجل/شهر (يعادل ٣٥٠٠ رجل/سنة). وتقليل البخر والتلوث. ٧–٣، عمل ٤٠ رجل/شهر (يعادل ٣ رجل/ سنة) وتحسين إدارة المياه. ٧–٤، عمل ٢٠ ألف رجل / شهر (يعادل ١٦٦٧ رجل /سنة) ويقلل الفاقد من المياه. ٧–٥، عمل ١٠٠ رجل/ شهر (يعادل ٨ رجل / سنة) ويقلل من الفاقد من المياه. ٧–٦، عمل ٣٥٠٠ رجل / شهر (يعادل ٢٩٢ رجل / سنة) ويحسن من عملية تحصيل تعريفة المياه	٧–١، ٢٠ مليون جنيه تدفعها الحكومة كقرض طويل الأجل، ٨ مليون يدفعها المجتمع المحلى. المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، R. Honert ٧–٢، ١٨٠ – ٢٢٥ مليون جنيه لـ ١٠٠ كيلو متر (١,٨ – ٢,٣ مليون جنيه لكل كيلو متر). المصدر : PRAP، هاني عطا الله . ٧–٣، ٥٠٠ ألف جنيه لتدريب ألف عامل (٥٠٠ جنيه للعامل). المصدر : PRAP، هاني عطا الله. ٧–٤، ١٤٤ مليون جنيه لألف كيلو متر (١٤٤ ألف جنيه للكيلو). المصدر : PRAP، هاني عطا الله. ٧–٥، ٤٢٠ ألف – ٧٠٠ الف جنيه لألف صمام (٤٢٠–٧٠٠ جنيه لكل صمام) المصدر : PRAP، هاني عطا الله. ٧–٦، ٢٨,٦ مليون جنيه لـ ١٠٠ ألف عداد (٢٨٠ جنيه للعداد) المصدر : PRAP، هاني عطا الله.

٧–٧، **ضفاف النيل: تكسية ضفاف النيل** لاستكمال مشروعات وزارة الرى مع معهد بحوث النيل. ٧–٨، **القروض تقديم قروض طويلة الأجل (من خلال NGOs)** للأسر لأدخال توصيلات المياه النقية. ٧–٩، **الإصحاح مشروعات للصرف الصحى** مع تقويم المشروعات المنفذة. ٧–١٠، **الصرف الصحى: قروض طويلة الأجل من الحكومة** (تقدم من خلال NGOs) للأسر لتركيب توصيلات الصرف الصحى.	٧–٧، عمل ١٠٠ ألف رجل / شهر (يعادل ٨٣٣٣ رجل / سنة) ويقلل من تآكل الأرض الخصبة. ٧–٨، عمل ٢٠ الف رجل / شهر (يعادل ١٦٦٧ رجل / سنة وتقديم الخدمات. ٧–٩، عمل ٢٠٠ ألف رجل / شهر (يعادل ١٦٦٦٧ رجل / سنة ويساعد على تخفيض تلوث البيئة. ٧–١٠، عمل ١٣٥٠٠ رجل / شهر تعادل ١١٢٥ رجل / سنة) وتقديم الخدمات.	٧–٧، ٢٣٨–٢٨٠ مليون جنيه لـ ٢٠٠ كيلو متر (١,٢–١,٤ مليون جنيه لكل متر) المصدر : PRAP، هاني عطا الله. ٧–٨، ٤٠–٦٠ مليون جنيه لـ ١٠٠ ألف اسرة (٤٠٠ جنيه – ٦٠٠ جنيه للأسرة). المصدر : PRAP، هاني عطا الله. ٧–٩، ٧٢٠ مليون جنيه : ٥٠ مشروعا (١٥٠ قرية) (٤,٨ مليون جنيه لكل قرية) المصدر : PRAP، هاني عطا الله. ٧–١٠، ٣٠–٤٠ مليون جنيه لـ٥٠ ألف اسرة (٦٠٠ جنيه – ٨٠٠ جنيه للأسرة). المصدر : PRAP، هاني عطا الله. **إجمالى فرعى (الصرف الصحى والمياه) ٢٩,٥ بليون جنيه**
٨– الاسكان وتنمية المناطق: ٨–١، **البنية الأساسية: توفير البنية الأساسية لـ ٢ مليون مسكن لأسر منخفضة الدخل من بين ٣,٧ مليون وحدة سكنية.** ٨–٢، **انتمان: قروض طويلة الأجل لبناء ٢ مليون وحدة سكنية.** ٨–٣، **قرى جديدة: جذب الأسر من المحافظات كثيفة السكان** لتكون نواه لقرى حول ترعة السلام فى إطار مشروع تنمية شمال سيناء، وسيتم انشاء شركة لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية فى كل قرية. ٨–٤، **مشروع إرشادى : التنمية المتكاملة فى واحة سيوة:** حماية البيئة، تنشيط الزراعة العضوية للاقبال على منتجات سيوة فى الأسواق العالمية، صناعات يدوية، إحياء مدينة شالى الأثرية، إقامة محطة لتوليد الطاقة الشمسية، إلغاء طلمبات الديزل، والتعاقد مع شركات لإدارة ومعالجة المخلفات الصلبة. ٨–٥: **تطوير العشوائيات (إعادة تأهيل)**	٨–١، بناء مليون وحدة سكنية فى المناطق الريفية ومليون وحدة سكنية فى المناطق الحضرية. وهذا يمثل ٥٤٪ من الوحدات السكنية المطلوبة للأسر ذات الدخل المنخفض. ٨–٢، ملحوظة : تدفع الحكومة ٢٧,٣٪ من إجمالى المبلغ المطلوب لبناء الوحدات السكنية المطلوبة. ٨–٣، ٦٠ الف أسرة لـ ٦٠ قرية جديدة (مع توفير خدمات الإرشاد والوحدات السكنية) وتطوير القرى الأصلية. وتساهم الحكومة بـ ١,٨ بليون جنيه للمبانى العامة، ويقوم الأفراد بدفع ٣,٩ بليون جنيه على أقساط، ١,٥ بليون جنيه للقرى الأصلية تُضَمَن في برنامج "شروق" أو فى الخطة الطارئة. ٨–٤، يستفيد سكان سيوة، الذين يعيشون فى مناطق نائية بدون طاقة كهربائية، فرص عمل جديدة فى مجال السياحة فى مدينة شالى إلى جانب الصناعات اليدوية والزراعة سواء لسكان سيوه أو للعمالة التى تأتى من محافظات الوجه القبلى الأخرى التى ترتفع فيها مستويات الفقر والبطالة. ٨–٥، إعادة بناء ٣٠٠ ألف وحدة سكنية. تبلغ إجمالى تكلفة بناء هذه الوحدات ١٦,٥ بليون جنيه منها ١٠ بليون جنيه تمويل مباشر من الحكومة	٨–١، ٢٢,٢ بليون جنيه (تكلفة البنية الأساسية للمنزل فى المناطق الريفية ١٨ ألف جنيه و ٤٢٠٠ جنيه فى المناطق الحضرية). المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، مصطفى مدبولى. ٨–٢، ١٩,٤ بليون جنيه، وتمثل نصيب القرض الحكومى (التكلفة للمنزل فى المناطق الريفية ٢١ ألف جنيه وفى المناطق الحضرية ٥٠ ألف جنيه. المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، مصطفى مدبولى. ٨–٣، ٧,٢ بليون جنيه (٧٢٠ مليون جنيه سنويا، التكلفة للأسرة ١٢٠ الف جنيه. المصدر : PRAP، محمود الشريف. ٨–٤، ٢١,٥ مليون جنيه (١٠ مليون جنيه كاستثمارات رأسمالية لمدة عامين – تساهم الحكومة بـ ٥٠٪، ويدفع القطاع الخاص الباقى، ٨ مليون جنيه سنويا لإعادة الهيكلة، وتدفع الحكومة سنويا ٣٥٠ ألف جنيه لجمع المخلفات ولشالى ومحطة الطاقة الشمسية. المصدر: PRAP، منير نعمة الله. ٨–٥، ١٠ بليون جنيه (٥٥ ألف جنيه لكل وحدة سكنية) المصدر : EHDR، ٢٠٠٥، مصطفى مدبولى. **إجمالى فرعى (إسكان وتنمية المناطق) ٥٨,٨ بليون جنيه**
٩– إدارة الرؤية ٩–١، **تشكيل وحدة الرؤية والاستراتيجية القومية** لإدارة البرامج المقترحة كحزمة متكاملة.	٩–١، سوف تقدم الوحدة تقاريرها لرئيس الوزراء وتتألف من فريق يخصص للصياغة والتنفيذ والمتابعة. ١٨١ بليون جنيه (١٨,١ بليون جنيه سنويا).	٩–١، ٦٠ مليون جنيه
الإجمالى العام		**١٨١ بليون جنيه (١٨,١ بليون جنيه سنوياً)**

ملحوظات على جدول ١-٢

الفقر

١-١ : يقتصر التوسع فى شبكات الأمان الاجتماعي على العاجزين عن العمل. أما القادرين على العمل فإنه يتم مساندتهم من خلال البرامج التدريبية، والقروض متناهية الصغر، وبرامج الأشغال العامة. ويشمل المستفيدون الأفراد الذين تجاوزوا سن الخامسة والستين ولا تتوافر لهم مصادر للرزق أو لا يحصلون على معاشات، والعجزة، والأطفال بلا عائل، على أن يُكفل لهم الألتحاق بالمدارس، والنساء المعيلات اللاتى لا يحصلن على دخل (إلى أن يتم مساعدتهم من خلال التدريب والائتمان متناهى الصغر)، ومن يواجهون ظروفا طارئة تجعلهم بلا عمل لفترة مؤقتة. ويتعين أن يشارك المستفيدون فى وضع السياسة العامة للبرنامج وأن تطبق اللامركزية فى صنع القرارات، وأن يتم تحديد الأولويات وتخصيص الموارد المتاحة من خلال بناء قدرات المجتمع المحلى لمساندة السلطات المحلية، وزيادة كفاءة منظمات العمل التطوعى ومؤسسات المجتمع المدنى. وعلى أساس تقديرات تكاليف عامين، البالغة ١,٩٦ بليون جنيه، تضرب هذه التقديرات فى خمسة للحصول على إجمالى التكلفة.

١-٢ : سوف يفيد برنامج التبرعات القومى الأسرة كلها، ولن يقتصر على الأطفال فحسب، حيث لا تغطى فقط الرسوم المدرسية ولكن ايضا الوجبات اليومية وجزءً من حوافز المدرسين. وسوف يقوم بتنفيذ البرنامج وزارتا التعليم والاعلام والأزهر والكنائس القبطية والمجلس القومى للطفولة والأمومة وNGOs. وتشمل مصادر التمويل المجتمع بأكمله وقطاع الأعمال الخاص والمنظمات الدولية والإنمائية وNGOs. وعلى أساس تقديرات عامين، البالغة ٨٥٠ مليون جنيه، تضرب هذه التقديرات فى خمسة للحصول على إجمالى التكلفة. وقد طُرحَ نصيب التأمين الصحى من التكلفة الإجمالية، كما ورد فى EHDR، ٢٠٠٥.

١-٣ : فى برنامج عقد لصالح الفقراء، إذا نجحت الأسر فى تنفيذ ما تضمنه العقد، سوف يتم ربطها ببرامج تتيحها الدولة والأجهزة غير الحكومية وتحصل من خلالها على الائتمان وفرص العمل وفرص توليد الدخل الأخرى، كما يكون لهذه الأسر أولوية الوصول لهذه البرامج. ويعد خلق كوادر من الأخصائيين الاجتماعيين، على درجة عالية من الحرفية المهنية والاستقلال، من أهم مقومات نجاح هذا البرنامج، حيث تعتبر هذه الكوادر محفزات حقيقية للتغيير. ومن إجمالى التكلفة التى تقدر بـ ٥,٢ بليون جنيه يذهب ٤,٨ بليون جنيه مباشرة للأسر بينما يخصص ٣٩٠ مليون جنيه لمرتبات الأخصائيين الاجتماعيين والتدريب والتكاليف الثابتة وللمتابعة والتقويم.

١-٤ : بالنسبة لبرنامج التبرعات القومى وإصدار شهادات الميلاد وبطاقات الرقم القومى، الوارد ذكرها فى خطة عمل تخفيض الفقر، تم إجراء التقديرات عن ١٠ مراكز فقط، (تضم ٣ مليون نسمة)، ثم تم تعميمها على كل المراكز الأخرى المستهدفة وذلك على النحو الآتى :

متوسط نصيب الفرد من التكاليف (٦,٧ جنيه) فى العشرة مراكز الأكثر فقرا × إجمالى عدد افراد المجموعة الأولى من المراكز الأكثر فقرا البالغة ١١٣ (٢٤,٦ مليون نسمة) + متوسط نصيب الفرد من التكلفة فى العشر مراكز الأكثر فقرا × نصف عدد افراد المجموعة الثانية من المراكز الأكثر فقرا البالغة ١١٣ (١٨,٧ مليون نسمة) + متوسط نصيب الفرد من التكلفة فى العشر مراكز الأكثر فقرا × ربع عدد أفراد المجموعة الثالثة من المراكز الأكثر فقرا والبالغة ١١٣ مركزا (١٧,٢ مليون نسمة). ولم تخصص تكاليف إضافية للمراكز الباقية وعددها ١١٢ مركزا.

التعليم

٢-١ : يعد برنامج تنمية الطفولة المبكرة مجالا اثبت ملاءمته للاستعداد الدراسى وأثره القوى على انجاز الطلاب فى السنوات التالية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دراسات تشير إلى أن مثل هذه البرامج تساهم فى تعزيز الحراك الاجتماعى وفى كسر حلقة الفقر. وسوف توجه الموارد المشتركة إلى المناطق الأكثر فقرا وحرمانا. وتبلغ تكلفة الوصول إلى ٣٠٪ من الأطفال فى سن ما قبل المدرسة، من خلال مساندة الجهات التى تعمل فى هذا المجال وبناء على معايير معينة بشأن تدريب المدرسين، ١,٢ بليون جنيه. وسيتم خلق فرص عمل للنساء تصل إلى ٥٠٠ ألف وظيفة من خلال هذا البرنامج على مدى عشر سنوات وتستند التكاليف على تقديرات الأعوام من ٢٠٠٥-٢٠١٠ (١٠٣ مليون جنيه).

٢-٢ : استندت التكاليف على تقديرات الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٧ البالغة ٣٠٧ مليون جنيه، وقد تم طرح ١٨٤,٢ مليون جنيه للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، والباقي وقدره ١٢٢,٨ مليون جنيه تم إضافته لمبلغ ٣٠٧ مليون جنيه لفترة الخمس سنوات التالية ٢٠٠٧-٢٠١٢.

٢-٣ : حاليا، فى ٤٠٪ من المدارس، تتجاوز كثافة الفصول كثيرا المتوسط البالغ ٤٠ طفلا فى الفصل. وفى الواقع تصل هذه الكثافة فى الكثير من الفصول إلى ٨٠ تلميذا فى الفصل مما يجعل التعلم مستحيلا بأى شكل من الأشكال. وبالإضافة إلى التكدس فى الفصول، فإن نوع الأثاث المستخدم لا يصلح للتعلم المستند للأنشطة. ولهذا يوصى بتخفيض كثافة الفصول لتصل إلى ٤٠ طفلا فى المتوسط فى الفصل، وبإتاحة مساحة أكبر للأطفال للحصول على تعلم ذى جودة عالية. ويقدر المبلغ المطلوب لتوفير فصول أكثر ومجهزة باثاث ملائم ١٢,٧ بليون جنيه.

٢-٦ : تستند التكلفة على تقديرات عامين (٤ مليون جنيه) وضربت فى خمسة.

٢-١١ و ٢-١٣ : تستند التكلفة على تقديرات عامين (١٠٠ ألف جنيه و٩٠ مليون جنيه على الترتيب) وتم ضربها فى خمسة. كما أن التكاليف وعدد المستفيدين فى (٢-١٠) تم ضربها فى ١٠ على أساس تقديرات سنة واحدة (١٤ مليون جنيه لـ ٢٠ ألف طفل).

٢–١٩، ٢–٢١ : تقديرات العدد بنيت على أساس تقديرات ٦ اشهر (٥٠٠ ألف جنيه و ٣,٥ مليون جنيه على الترتيب) حيث ٢–١٩ (٥٠٠ ألف جنيه) ضربت فى أربعة لتقديرات عامين، ٢–٢١ (٣,٥ مليون جنيه) ضربت فى ٢٠ لتقديرات عشر سنوات.
وتستند تكلفة العدد فى ٢–١٧ على تقديرات خمس سنوات (١٨ مليون جنيه) وتم ضربها فى ٢.
وبالنسبة لمكون معرفة القراءة والكتابة فى PRAP، تم تعميم التقديرات (فيما عدا ٢–٨، ٢–١٩ التى كانت عامة بالنسبة لكافة المراكز) من ١٠ مراكز فقط (٣ مليون نسمة) على كل المراكز المستهدفة الأخرى. وهى نفس التقديرات التى أجريت عن الفقر، أنظر الملحوظة ١–٤.

الصحة

٣–١ : أكدت الحكومة والحزب الوطنى الديمقراطى على أهمية تحسين وصول الفقراء إلى الخدمات الصحية، وتوفير الأمان لهم خاصة الأمان المالى عند تعرضهم لأى كوارث.
ويغطى نظام التأمين الصحى الحالى، الذى يطبق من خلال الهيئة العامة للتأمين الصحي، موظفى الحكومة والعمال وتلاميذ المدارس. ويبلغ الحد الأدنى لمتوسط نصيب الفرد من تكلفة الصحة ٢٨١ جنيه بأسعار ٢٠٠٠ .
يشكل الأفراد فى الفئة العمرية ٦٠–٧٥ سنة، ٣,٦٪ من الذين لا يستفيدون من التأمين الصحى.
يشكل الأفراد فى الفئة العمرية ٢٠–٦٠ سنة، ٢٥,٨٪ من الذين لا يستفيدون من التأمين الصحى.
يشكل الأفراد فى الفئة العمرية صفر–٢٠ سنة ٧٠,٤٪ من الذين لا يستفيدون من التأمين الصحى.
متوسط تكلفة حزمة الرعاية الصحية للأفراد فى الفئة العمرية ٦٠–٧٥ سنة : ٤٦٨٢٠٣٦٣١ جنيه على ٥٣٧٢٨١ فرد = ٨٧١,٤ جنيه.
متوسط تكلفة حزمة الرعاية الصحية للأفراد فى الفئة العمرية ٢٠–٦٠ سنة : ٦٩٩٧٦٣٢٣٣ جنيه على ١٤٦٦٥٦٣ فرد = ٤٧٧,١ جنيه.
متوسط تكلفة حزمة الرعاية الصحية للأفراد فى الفئة العمرية صفر–٢٠ سنة : ٢١٥٦٥٨٥٨٥ جنيه على ١٢٠٣٩٢٨ فرد = ١٧٩,١ جنيه
إذن (٨٧١,٤×٣,٦٪)+(٤٧٧,١×٢٥,٨٪)+(١٧٩,١×٧٠,٤٪)=٢٨١,٦ جنيه

٣–٢ : ضربت التكاليف فى خمسة استنادا إلى تقديرات عامين(٨ مليون جنيه) وتم تعميم التقديرات عن عشر مراكز فقط (٣ مليون نسمة) على كافة المراكز المستهدفة : نفس طريق الحساب التى أجريت للفقر، أنظر الملحوظة ١–٤ .

الضمان الاجتماعي

٤–١ : SMEs المستهدفة هى تلك الموجودة فى القطاع غير المنظم، والتى تمثل ٨٥٪ من إجمالى SMEs. ويقدر مرتب العامل فى القطاع غير المنظم حاليا بـ ١٧٥ جنيه شهريا. ووفقا للسيناريو BC يقدر أن يزيد الدخل الحقيقى بمعدل ٧٪ سنويا (معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى) وتبلغ نسبة ما تدفعه الحكومة من اشتراكات التأمين الاجتماعى ١٣,٥٪، أى نصف ما يدفعه صاحب العمل (٢٦٪ + ١٪)، بينما لا تتغير نسبة ما يدفعه العامل، والتي تبلغ ١٤٪ من الأجر الأساسى. ويتطلب هذا البرنامج مبلغ ٨,٧ بليون جنيه من الحكومة على مدى العشر سنوات القادمة.

SMEs

تستند التكاليف فى ٥–٢، ٥–٣، ٥–٥ : على تقديرات عام واحد (١٤ مليون جنيه، ١,٢ مليون جنيه، ٨ مليون جنيه على التوالي)، وتضرب كل من هذه الأرقام فى ١٠ .

٥–٦: تستند تكاليف عدد المستفيدين على زيادة نسبتها ٣٠٪ من التقديرات الأصلية الواردة فى PRAP (١٧ مليون جنيه) التي قدرت على أساس سنتين وبذلك تعمم الأرقام على فترة عشر سنوات.

الزراعة

٦–٢ : من إجمالى المبلغ المطلوب لتطبيق الميكنة الزراعية على مدى العشر سنوات القادمة والبالغ ١٠ بليون جنيه، ستدفع الحكومة ٥ بليون جنيه لتمويل عملية الزراعة الآلية الكاملة للقمح.

٦–٣،١،٦ : تستند تقديرات عدد المستفيدين وتكاليفهم على تقديرات عامين (١٦٠ مليون جنيه و ٦٠ مليون جنيه على التوالى) ويضرب كل رقم منهما فى خمسة.

الصرف الصحى

٧–١ : حتى يمكن ضمان أن تصل مرافق الصرف الصحي إلى جميع الأسر في مصر ، فإنه من المقدر أن تصل هذه المرافق إلى ٢٠ مليون نسمة. ويقدر متوسط نصيب الفرد من التكلفة بحوالى ١٧٠٠ جنيه، يدفع المجتمع منها ٤٠٠ جنيه والمالك ٣٠٠ جنيه والدولة ألف جنيه. وهذا يعنى أن المبلغ الإجمالى المطلوب من الحكومة يصل إلى ٢٠ بليون جنيه لتغطية تكاليف توصيل مرافق الصرف الصحى لعشرين مليون نسمة، منهم ٥ ملايين فى القاهرة والاسكندرية و ١٥ مليون خارجهما. والمبلغ الذى ستقدمه الحكومة (٢٠ بليون جنيه) سيكون فى شكل قروض طويلة الأجل، والمبلغ الذى سيقدمه المجتمع (٨ بليون جنيه) سيكون فى شكل منح. أما المبلغ الذى سيدفعه المستفيدون، فإنه من الممكن أن يكون عينيا أو مساهمة بالعمل للمساعدة فى بناء مرافق الصرف الصحى.

٧–٢، ٧–٤، ٧–٩، تستند التكاليف إلى إضافة نسبة ١٠٪ إلى إجمالى التكلفة الأصلية (١٠٠–١٢٥ مليون جنيه، ٨٠ مليون جنيه، ٤٠٠ مليون جنيه على التوالي)، وذلك على أساس تقديرات عامين، وهذه النسبة الإضافية (١٠٪) تمثل تكاليف التشغيل والصيانة بعد السنة الثانية والتى ضربت فى ٨.

٧–٥، ٧–٦، ٧–٧ : تستند تكلفة اعداد المشتغلين إلى إضافة نسبة ٥٪ إلى التكلفة الأصلية (٣٠٠ الف–٥٠٠ألف جنيه، ٢٠ مليون جنيه، ١٧٠–٢٠٠ مليون جنيه على التوالي)، على أساس تقديرات عامين، وهذه النسبة الإضافية (٥٪) تمثل تكلفة التشغيل والصيانة وتبدأ بعد السنة الثانية وتضرب فى ٨ .

الإسكان وتنمية المناطق

٨–١، ٨–٢، ٨–٥ : من الممكن استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة بحوالى ٢٣ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ بتنمية مناطق استصلاح جديدة وانشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة وزيادة كفاءة استخدام الأراضى فى المدن والقرى الحالية وبانشاء قرى جديدة وتجمعات عمرانية صغيرة فى الظهير الصحراوى.

وحتى يمكن بناء ٢ مليون مسكنا ومدها بالبنية الأساسية بحلول عام ٢٠١٥، يجب أن تساهم الحكومة بقروض تبلغ قميتها ٥١,٦ بليون جنيه (٢٢,٢ بليون جنيه + ١٩,٤ بليون جنيه + ١٠ بليون جنيه على التوالى) ويمثل هذا المبلغ نصف المبلغ الإجمالى المطلوب لإنشاء هذه الوحدات السكنية البالغة ٢ مليون مسكنا، وذلك بإفتراض أن المستفيدين سيدفعون ١٠٪ من التكلفة مباشرة كمقدم، والباقى يتم دفعه من كيانات مالية أخرى، وسيتم استعاضة مبلغ الـ ١٠ بليون جنيه المطلوبة من الحكومة لتطوير العشوائيات خلال عشر سنوات، حيث سيتم انشاء مبانى عالية وشقق أوسع.

٨–٣ : تستند تكلفة عدد الأسر والقرى على تقديرات عامين (١,٤٤ بليون جنيه لـ ١٢ ألف أسرة فى ١٢ قرية) ويتم ضربها فى خمسة.

الفصل الثاني

حالة التنمية البشرية

كشف استعراض حالة واتجاهات التنمية البشرية في مصر، بعد أحد عشر عاما من صدور أول تقرير مصرى للتنمية البشرية عام ١٩٩٤، عن التقدم الملحوظ الذى تحقق فى هذا المجال. ويقدم هذا الفصل نتائج مجموعة بيانات عام ٢٠٠٤ عن مؤشرات التنمية البشرية المستخدمة حاليا على مستوى مصر، إلى جانب تحليل نقدى لهذه المؤشرات. وبالإضافة إلى ذلك يعرض هذا الفصل بصورة تفصيلية التقدم الذى أحرزته مصر بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كجزء من الجهود القومية التى تبذل لتلبية الاحتياجات الخاصة بالفقراء ومكافحة التمييز بين الجنسين.

١. حالة التنمية البشرية فى مصر

الأوضاع على المستوى القومى

هناك إنجازات واضحة يجدر الإشارة إليها. وإياً كانت التحفظات التى تثار حول قيم دليل التنمية البشرية (HDI) ومكوناته الرئيسية، إلا أنها تعكس بالفعل اتجاها عاما للتحسن في مستوى التنمية البشرية على المستوى القومى. ففى خلال العقد الماضى حققت مصر زيادة نسبتها ١٧٪ في HDI، حيث زاد هذا الدليل من ٠,٥٨٩ في عام ١٩٩٤ إلى ٠,٦٨٩ في عام ٢٠٠٤. وبذلك انتقلت مصر من مجموعة البلدان التى ينخفض فيها مستوى التنمية البشرية إلى مجموعة البلدان ذات المستوى المتوسط ، وذلك وفقا للتصنيف المستخدم في تقرير التنمية البشرية العالمى. وإلى جانب ذلك تحقق تقدم ملموس في المكونات الرئيسية التى تستخدم في حساب دليل التنمية البشرية.

▼ شهدت كافة جوانب الحرمان البشرى تراجعاً ملموساً خلال العقد الماضى

وتولى وزارة التخطيط اهتماما كبيرا بتقويم مدى دقة مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية ، واقتراح مؤشرات لها مصداقيتها، والتوصية بوضع أدوات للرصد والمتابعة، وتسعى للوصول إلى إجماع بشأن مؤشرات دقيقة لصياغة خطة عمل للمستقبل. وتعكس كافة مؤشرات التنمية البشرية والحرمان البشرى، التى تم تحليلها في هذا الجزء من تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ (EHDR)، نتائج هذه الجهود الكبيرة.

بعض المؤشرات الإيجابية

لحساب دليل التعليم يستخدم مؤشران هما معدل القيد الإجمالى بالتعليم الأساسى والثانوى والعالى، ومعدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة فأكثر). وقد زاد معدل القيد الإجمالى بالتعليم الأساسى والثانوى والعالى من ٦٦,٢٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٧٤,٢٪ في عام ٢٠٠٤ وذلك نتيجة الجهود القومية التى بذلت لزيادة الوعى ولبناء عدد كبير من المدارس خلال العقد الماضى. كما زاد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان البالغين (١٥ سنة فأكثر) من ٥٢,٣٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٦٥,٧٪ في عام ٢٠٠٤ . ويعزى هذا التحسن الكبير إلى السياسات التعليمية التى طبقتها الحكومة وإلى الكثير من الجهود التى بذلت والموارد التى خصصت للمساعدة في تخفيض نسبة الأمية بين البالغين.

وقد انعكس التحسن في الحالة الصحية أيضا على انخفاض معدل وفيات الرضع والأطفال بين عامى ١٩٩٤، ٢٠٠٤ وفى زيادة العمر المتوقع عند الميلاد بنسبة ٦٪ خلال نفس الفترة. وقد كان التحسن في هذه الأوضاع نتيجة زيادة نسبة الأطفال الذين يتم تحصينهم إلى ٩٩,٦٪ وإلى التراجع الملحوظ في معدل وفيات الأمهات.

وقد شهدت كافة جوانب الحرمان البشرى – فيما عدا البطالة – تراجعا كبيرا خلال العقد الماضى، وبلغة الأرقام، يبدو هذا التراجع بمثابة إنجاز كبير إذا ما أخذ في الاعتبار زيادة عدد السكان من ٥٥,٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٢ إلى ٦٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٤. فقد انخفض عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، من ١٢,١ مليون نسمة عام ١٩٩٢ إلى ٦,١ مليون نسمة عام ٢٠٠٤. وبين عامى ١٩٩١ و ٢٠٠٤، انخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة من ٩٨,٢ ألف طفل إلى ٢٨,٦ ألف طفل. وخلال نفس الفترة، انخفض عدد الأطفال خارج التعليم الأساسى والثانوى من ٢,٩ مليون طفل إلى ١,٦ مليون طفل. وانخفض أيضا عدد الأميين البالغين (١٥ سنة فأكثر) من ١٨,٩ مليون شخص إلى ١٦,٢ مليون. ويبقى أن نرى ما إذا كان التحسن على المستوى القومى قد انعكس على سد الفجوة الإقليمية وفجوة النوع الاجتماعى.

وفيما يتعلق بالبطالة، فهى مازالت تمثل تحديا قوميا، حيث زاد عدد المتعطلين من ١,٨ مليون عاطل (منهم ٨٤٥ ألف امرأة) في عام ١٩٩٣ إلى ٢,١٥ مليون (منهم ١,٢ مليون امرأة) في عام ٢٠٠٤. ومع هذا، فإن التراجع في جوانب الحرمان البشرى يعكس حقيقة أن النمو الاقتصادى الذى تحقق عبر العقد الماضى انعكس على الأفراد المحرومين اقتصاديا. وباستخدام مؤشر خط الفقر القومى، تبين أن عدد الفقراء، كنسبة من إجمالى عدد السكان، انخفض انخفاضا ملموسا، من ٣٥,١٪ عام ١٩٩١ إلى ٢٠,١٦٪ في عام ٢٠٠٤

الأقاليم

الأوضاع على مستوى المحافظات

تكشف التحليلات التى تجرى على المستوى الإقليمى عن التفاوت في HDI بين الأقاليم الرئيسية الثلاثة : الوجه البحرى، الوجه القبلى، المحافظات الحضرية. وفى الوقت الذى مازالت فيه المحافظات الحضرية تحقق، في المتوسط، أفضل أداء بالنسبة لقيمة HDI، يأتى إقليم الوجه القبلى في المؤخرة. ويوضح جدول ٢–١ أداء HDI في المجموعات الإقليمية الثلاث خلال العقد الماضى.

جدول ٢–١: متوسط قيم HDI في مجموعات المحافظات الرئيسية

	١٩٩٤	٢٠٠٤	نسبة التحسن
المحافظات الحضرية	٠,٧١٨	٠,٧٦٦	٦,٧
محافظات الوجه البحري	٠,٥٧٠	٠,٦٨٥	٢٠,٢
محافظات الوجه القبلى	٠,٥٣٢	٠,٦٥٧	٢٣,٥
الفجوة الإقليمية (بين الوجه البحرى والوجه القبلى)	٠,٠٣٨	٠,٠٢٨	– ٣٥,٧

المصدر : EHDR، سنوات مختلفة

ويوضح جدول ٢–١ أن محافظات الوجهين البحرى والقبلى تأثرتا بأداء المحافظات الحضرية وتسعيا للحاق بها. وعلى الرغم من أن المحافظات الحضرية مازالت تقع على قمة الأداء في كافة جبهات التنمية البشرية. فإنه يبدو أن أداء محافظات الوجه البحرى والقبلى أخذ يقترب من أداء المحافظات الحضرية. ويتضح هذا من التحسن الكبير في HDI الذى بلغت نسبته ٢٠,٢٪ للوجه البحرى و ٢٣,٥٪ بالنسبة للوجه القبلى بين عامى ١٩٩٤ و٢٠٠٤ . كما أن الفجوة بين HDI في كل من الإقليمين انخفضت بنسبة ٣٥,٧٪ بين عامى ١٩٩٤ و٢٠٠٤ . (جدول ٢–١ وشكل ٢–١)

شكل ٢-١: انخفاض فجوة التنمية البشرية بين الأقاليم

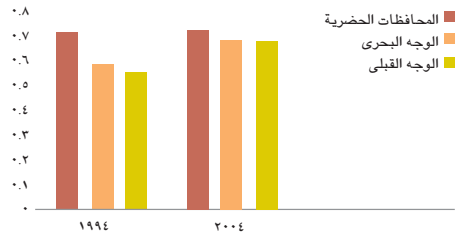

المصدر: يستند إلى بيانات جدول ٢-١

وعلى الرغم من تراجع التفاوت الإقليمى في مؤشرات التعليم والصحة بمرور الوقت، إلا أن هذا التفاوت مازال كبيرا نسبيا. فبمقارنة مؤشرات التنمية البشرية المختلفة في إقليم الوجه القبلى بقيم هذه المؤشرات في الوجه البحرى يتبين التفاوت فى مدى التقدم الذى تحقق في مستوى التنمية البشرية على المستوى الإقليمى. ففى عام ٢٠٠٠، بلغت نسبة الأمية بين البالغين ٤٣,٥٪ في إقليم الوجه القبلى بينما بلغت هذه النسبة ١٩,٢٪ فقط في المحافظات الحضرية و ٢٩,٧٪ في محافظات الحدود و ٣٥,١٪ في إقليم الوجه البحرى.

أن عدد السكان الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحى في الوجه القبلى يثير الفزع إذا ما قورن بعددهم في الأقاليم الأخرى عام ٢٠٠٤ . وتبدو الصورة قاتمة بدرجة أكبر عندما نقارن عدد الفقراء في إقليم الصعيد (٩مليون عام ٢٠٠٤) مع نظرائهم في المحافظات الحضرية (١,٢ مليون) وفى إقليم الوجه البحرى (٣,٩ مليون). ووفقا لبيانات عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ كان عدد الأطفال خارج مدارس التعليم الأساسى والثانوى في الوجه القبلى يبلغ مرة ونصف عددهم في إقليم الوجه البحرى.

ومع ذلك، فإن إنكماش الفجوة فى HDI الإجمالى، لا ينطوى بالضرورة على التقارب بين كل المؤشرات التى تكون هذا الدليل. فقد حقق الوجه القبلى نجاحاً بارزاً فى خفض عديد من المؤشرات الصحية، ولاسيما بالنسبة لمعدلات وفيات الرضع، والأطفال دون سن الخامسة، والأمهات. ولاشك أن هذا قد أدى إلى إرتفاع العمر المتوقع عند الميلاد فى الوجه القبلى بمعدل أسرع مما حدث فى الوجه البحرى. والجدير بالملاحظة أن معدلات العمر المتوقع عند الميلاد والإلتحاق بالمدارس، بصفة خاصة، تتحرك ببطء فى المستويات الأعلى من التنمية، الأمر الذى يجعل اللحاق أسهل بالنسبة للأقاليم الأقل نمواً. وهذا يفسر لماذا أخذت الفجوة فى التنمية البشرية تتضاءل بين الوجهين القبلى والبحرى، مع الأخذ فى الإعتبار أن التنمية الشاملة فى الوجه البحرى بدأت من مستوى أفضل كثيراً منه فى الوجه القبلى. وعلى نفس المنوال، فإن هناك جوانب أخرى من التنمية البشرية لا يعتبر فيها التقارب بين الإقليمين نتيجة مباشرة للتحسن فى مستوى التنمية، أى فى الفقر، والبطالة، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل. وهذه المؤشرات الثلاثة لا تحدد بسقف معين، وقد لا تشهد تحسناً ما لم يكن النمو مصحوباً بتوزيع أكثر عدالة للدخل. ويوضح الجدول ٢-٢ أن الوجهين القبلى والبحرى كانا يتقاربان

جدول ٢-٢: الفجوات الإقليمية في بعض المؤشرات المختارة

	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الفجوة	
	١٩٩٢	٢٠٠٤	١٩٩٢	٢٠٠٤	١٩٩٢	٢٠٠٤
الأميون	٧٥٠٢	٦٩٤٠	٦٩٣١	٧٧٤٨	٥٧٢-	٨٠٨
الفقراء	٣٧٠٩	٣٩٥٧	٥٧٣٨	٩٠٣٠	٢٠٢٩	٥٠٧٣
المتعطلون	٩٥٧,٤	١٠٦١	٤٩٦	٦٩٧	٤٥١-	٣٦٤-
وفيات الرضع	٣٠,١	١٥,٨	٤٤,١	٢٥,٨	١٤	١٠
وفيات الأطفال تحت سن الخامسة	٤٩,١	٢٠,٣	٧٧,٨	٣٤,٦	٢٨,٧	١٤,٣
وفيات الأمهات	١٣٢	٦٥,٧	٢١٧	٧٣,٤	٨٥	٧,٧
نطاق تحصين الأطفال	٧٤,٧	٩٩,٦	٥٤,٨	٩٩,٧	١٩,٦	صفر
الولادات التى تتم تحت إشراف أخصائيين	٣٩,٧	٧٦	٢٩,٧	٥٦,٧	١٠	١٩,٣
الأطفال ناقصو الوزن	٧,٧	٤,٨	١١,٤	١٠,٢	٣,٧	٥,٤
استخدام وسائل منع الحمل	٥٣,٥	٦٥,٢	٣١,٤	٤٩,٤	٢٢,١	١٥,٨

ملحوظة : تشير الأرقام باللون الأخضر إلى انخفاض الفجوة بين الوجهين البحرى والقبلى بمرور الوقت فيما يتعلق بمؤشرات الحرمان البشرى. وتشير الأرقام باللون الأزرق إلى أن الفجوة بين الوجهين البحرى والقبلى فيما يتعلق بهذه المؤشرات تتسع بمرور الوقت.
المصدر : EHDR، اعداد مختلفة

شكل ٢-٢: تطور فجوات الحرمان البشرى بين الوجهين البحرى والقبلى

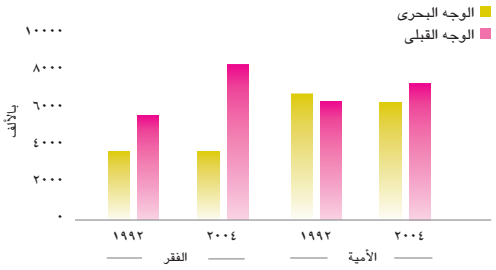

المصدر: يستند إلى بيانات جدول ٢-٢
خالد عبد القادر، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

بالنسبة لبعض المؤشرات، بينما يتباعدان بالنسبة لمؤشرات أخرى.

تكشف مقارنة مؤشرات التنمية البشرية في الوجه القبلى بمثيلتها فى الوجه البحرى عن التفاوت فى مدى التقدم الذى تحقق

وتبين مؤشرات الصحة، خاصة بالنسبة لبقاء الطفل على قيد الحياة ونمائه، بعض التفاوت بين إقليم الوجه القبلى والأقاليم الأخرى. ففى عام ٢٠٠٤، كان هناك تفاوت كبير بين إقليمى الوجه البحرى والقبلى بالنسبة لمعدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حى) ومعدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف مولود حى) ومعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة (لكل ١٠٠ ألف مولود حى) ونسبة الولادات التى تتم تحت إشراف أخصائيين، ونسبة الأطفال ناقصى الوزن (تحت سن الخامسة) وقد بلغت قيم هذه المؤشرات على الترتيب : ٢٥,٨، ٧٣,٤، ٣٤,٦، ٥٦,٧ و ١٠,٢ في الوجه القبلى مقابل ١٥,٨، ٦٥,٧، ٢٠,٣، ٧٦، ٤,٨ في الوجه البحرى. وعلى آية حال، تظل هذه الفجوات المستمرة والمتزايدة بين إقليمي الوجه القبلى و البحرى بشأن بعض جوانب الحرمان البشرى، خاصة في عدد الأميين والفقراء، تمثل تحديا كبيرا. (جدول ٢-٢).

ويؤكد جدول ٢-٣ النتيجة التى خلصت إلى أن التفاوتات

جدول ٢–٣: التوزيع النسبى لإجمالى الأشخاص المحرومين بين مجموعات المحافظات

المؤشرات	السنة	المحافظات الحضرية ١٨,٣٪ من إجمالى السكان	الوجه البحرى ٤٣,٤٪ من إجمالى السكان	الوجه القبلى ٣٦,٧٪ من إجمالى السكان	محافظات الحدود ١,٤٪ من إجمالى السكان
السكان بدون مياه مأمونة	١٩٩٢	٠,٦	٤٦,٩	٥١,٤	١,١
	٢٠٠٤	٠,٥	٥٠,٧	٤٧,٥	١,٥
السكان الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحى	١٩٩٢	١,٩	٣٣,٣	٦٣,٨	١,٠
	٢٠٠٤	٠,٢	١٢,٤	٨٥,٤	٢,٠
الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة	١٩٩٢	١٠,٥	٣٣,٨	٥٤,٥	١,٢
	٢٠٠٤	١٩,٢	٣١,١	٤٧,٩	١,٤
الأطفال خارج مدارس التعليم الأساسى والثانوى	١٩٩٢	٨,٧	٣٨,٢	٥١,٨	١,٣
	٢٠٠٤	١,٥	٣٧,٦	٥٣,٥	٧,٣
الأميون (١٥ سنة فأكثر)	١٩٩٢	١٣,٣	٤٤,٥	٤١,١	١,١
	٢٠٠٤	٨,٣	٤٢,٨	٤٧,٨	١,٢
إجمالى الفقراء	١٩٩٢	١٧,٦	٣١,٩	٤٩,٣	١,٢
	٢٠٠٤	٨,٢	٢٨,٠	٦٣,٧	٠,١
المتعطلون	١٩٩٣	١٧,٩	٥٢,٣	٢٧,٥	١,٤
	٢٠٠٤	١٧,٠	٤٩,٣	٣٢,٤	١,٤

ملحوظة : تشير الأرقام باللون الأسود إلى أن نسبة السكان المحرومين في هذا الإقليم تقل أو تساوى نسبتهم إلى إجمالى السكان، وهو ما يعنى أن الفجوة الإقليمية في صالح هذا الإقليم. أما الأرقام باللون الأخضر، فإنها تشير إلي أن نسبة السكان المحرومين فى هذا الإقليم تزيد عن نسبتهم إلى إجمالى السكان، وهو ما يعنى أن الفجوة الإقليمية تتحيز ضد هذا الإقليم

المصدر: خالد عبد القادر، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

شكل ٢–٣ : التوزيع الإقليمى لنسبة السكان المحرومين

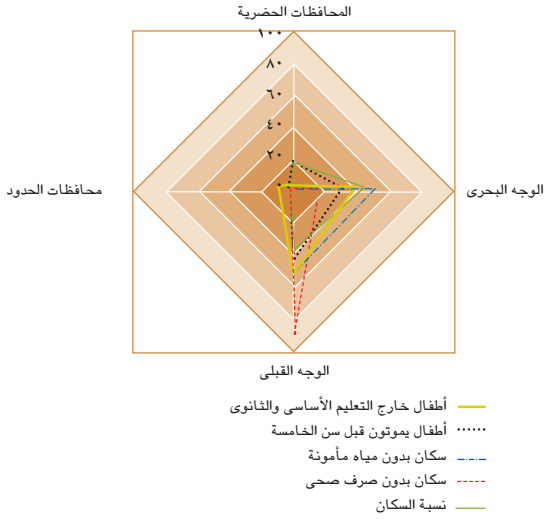

المصدر : خالد عبد القادر، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

شكل ٢–٤: فجوات التنمية البشرية بين المناطق الحضرية والريفية

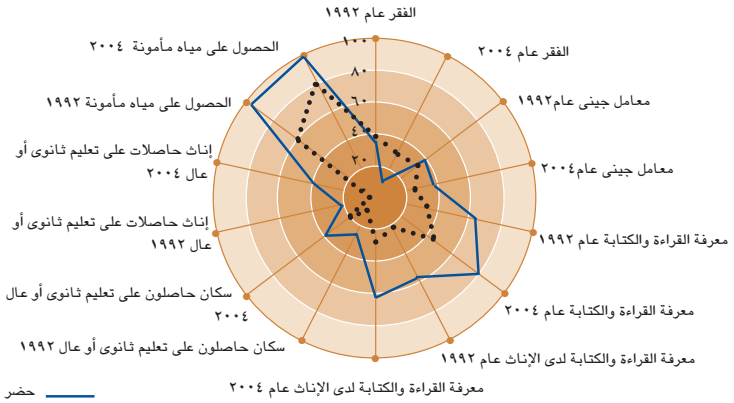

المصدر : خالد عبد القادر، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

في جوانب الحرمان البشرى تتغير بمرور الوقت. ويشير الجدول إلى نسب السكان الذين يعانون من جوانب الحرمان البشرى، ويجب أن يكون حاصل جمع هذه النسب يساوى ١٠٠٪ . ويوضح الجدول أيضا أن المحافظات الحضرية اقل مجموعات المحافظات معاناة من الحرمان البشرى كما أن نسبة سكانها، في ظل هذا الوضع، أقل من نسبتهم إلى إجمالى عدد السكان. وعلى النقيض يأتى الوجه القبلى كأكثر الأقاليم حرمانا حيث تتركز فيه أعلى درجة من وقع الحرمان البشرى.

تعتبر مصر إحدى البلدان التسعة التى توجد فيها أعلى معدلات للأمية فى العالم

الأوضاع على المستوى الحضرى والريفى

لا تساعد البيانات المتاحة على التعرف على الفجوات بين الحضر والريف فيما يتعلق بالمكونات الرئيسية لـ HDI، سواء على المستوى القومى أو على مستوى المحافظات. وعلى أية حال، هناك عدد من المؤشرات الفرعية لهذا الدليل يكشف عن الاختلال بين الحضر والريف في مصر. وقد أخذت بعض الفجوات بين الحضر والريف تضيق خلال العقد الماضى، بينما استمرت فجوات أخرى. وكما هو متوقع، فإنه في داخل مجموعات المحافظات الرئيسية تعتبر الفجوات بين الحضر والريف أكثر اتساعا نسبيا في اقليم الوجه القبلى منها على المستوى القومى أو في مجموعات المحافظات الأخرى.

ويعكس التحسن في بعض الجوانب التزام الحكومة بتحسين الأوضاع في المناطق الريفية. ولهذا فإنه في عام ٢٠٠٤، بلغت الفجوة بين الحضر والريف على المستوى القومى ٢٥,٤٪ فى المتوسط بالنسبة لمعدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة فأكثر)، ١٥,٤٪ بالنسبة للإمداد بالمياه النقية مقابل ٢٩٪ و ٣٥,٨٪ عام ١٩٩٢ على الترتيب. وعلى الرغم من ذلك، مازالت الفجوات مستمرة خاصة بالنسبة لحالة الفقر ومعرفة القراءة والكتابة لدى الإناث وفى الحصول على التعليم الثانوى والعالى (جدول ٢–٤ وشكل ٢–٤). ومن الملاحظات المثيرة للاهتمام هى زيادة الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فيما يتعلق بمعامل جينى (Gini) حيث زادت بأكثر من ١٠٠٪ بين عامى ١٩٩٢ و ٢٠٠٤ وهذا يعنى أن توزيع الدخل أصبح متساو أكثر في المناطق الريفية ويتحقق هذا بخطى أسرع بالمقارنة بالمناطق الحضرية، على الرغم من أن فجوة وقع الفقر تتسع بين الإقليمين.

ترتيب مصر فى تقرير التنمية البشرية: إعادة بحث الأسباب واقتراح الحلول

يأتى ارتفاع معدل الأمية نسبيا فى مصر السبب الثانى بعد ارتفاع معدل النمو السكانى لتدنى ترتيب مصر فى تقرير التنمية البشرية العالمى. ولسوء الحظ، تعتبر مصر إحدى

جدول ٢-٤ : فجوات التنمية البشرية بين المناطق الحضرية والريفية

٪	المناطق الحضرية		المناطق الريفية		الفجوة بين الحضر والريف	
	١٩٩٢	٢٠٠٤	١٩٩٢	٢٠٠٤	١٩٩٢	٢٠٠٤
الفقر	٣٥,٩	١٠,٧	٣٤,١	٢٧,٤	١,٨	١٦,٧ –
معامل جينى	٣٩,٧	٣٧,٥	٣٣,٣	٢٣,٦	٦,٤	١٣,٩
معرفة القراءة والكتابة	٦٤,٤	٦٨,٦	٣٥,٤	٥٣,٢	٢٩	٢٥,٤
معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث	٥٣,٣	٦٣,٦	٢٠	٢٩,٦	٣٣,٣	٣٤
الحاصلون على تعليم ثانوى أو عال	٢٧,٣	٤٠,٢	٨,٥	٢٠,٢	١٨,٨	٢٠
الإناث الحاصلات على تعليم ثانوى أو عال	١٨,٢	٣٥,٦	٢,٧	١٣,٥	١٥,٥	٢٢,١
الحصول على مياه مأمونة	٩٦,٦	٩٧,٥	٦١,١	٨٢,١	٣٥,٨	١٥,٤

ملحوظة : الأرقام باللون الأخضر تشير إلى أن الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مصر، فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية الخاصة بكل منهما، تضيق بمرور الوقت. أما الأرقام باللون الأزرق فإنها تشير إلى أن الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مصر فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية الخاصة بكل منهما تتسع بمرور الوقت.

المصدر: EHDR، أعداد مختلفة

جدول ٢-٥: معدلات الفقر والأمية

المحافظة	الفقر ٪	الأمية ٪	الأمية لدى الإناث	دليل التنمية البشرية	الترتيب
بنى سويف	٤٣,٦	٤٨,٦	٥٦,٢	٠,٦٢٦	١٨
المنيا	٣٨,٢	٥٠,٦	٥٧,٨	٠,٦٢٥	١٩
اسيوط	٦١,٠	٤٧,٩	٥٥,٦	٠,٦١٧	٢١
سوهاج	٤٥,٧	٥٠,٤	٥٧,٧	٠,٦٢٣	٢٠
قنا	٣٣,٠	٤٩,٩	٥٧,٣	٠,٦٣٩	١٧
الوجه القبلى	٣٤,٠	٤٣,٢	٥١,٨	٠,٦٥٧	٠٠
الوجه البحرى	١٣,٩	٣٥,١	٤٤,٦	٠,٦٨٥	٠٠
المحافظات الحضرية	٦,٢	١٩,٢	٣١,١	٠,٧٦٦	٠٠
محافظات الحدود	٥,٣	٢٩,٧	٤٠	لا يوجد	٠٠
المعدلات على مستوى مصر	٢٠,٢	٣٤,٣	٤٤,٨	٠,٦٨٩	٠٠

المصدر: EHDR (٢٠٠٥) و(٢٠٠٤). وتقرير التقدم فى تحقيق MDGs واستراتيجية تخفيض الفقر.

البلدان التسعة التى توجد فيها أعلى معدلات للأمية فى العالم. وهذا يفسر لماذا أصبحت الأمية قضية تنموية ملحة خلال العقود الثلاثة الماضية (جدول ٢-١).

وكما يتضح من جدول ٢-٥ فإن الارتباط القوى والموجب بين الأمية والفقر أمر لا جدال فيه، وهو ما يضع ضغوطا ضخمة على موارد الدولة ويعرقل جهود التنمية. وإذا ما وضع تخفيض معدل الخصوبة والفقر والقضاء على الأمية فى قمة أولويات الأجندة القومية، فإن أول مهمة يتعين القيام بها هى مواجهة مشكلة الأمية فى الفئة العمرية ١٥-٤٠ سنة مع اعطاء أهمية خاصة لأمية الإناث فى الوجه القبلى الذى يتركز فيه ٤٧,٨٪ و ٦٣,٧٪ من إجمالى عدد الأميين والفقراء على الترتيب (جدول ٢-٣). ويحتاج مواجهة الأمية للأفراد تحت سن ١٥ سنة إلى برامج خاصة تجعل الأميين فى هذه الفئة مؤهلين للالتحاق بالمدارس الأعدادية.

إذا كنا نعلم أن ٤٥٪ من الفقراء أميون، وأن احتمال أن يصبح الشخص الأمى فقيرا يبلغ ٢٤٪ (البنك الدولى، ٢٠٠٤)، فإن النتيجة هى أن خطة العمل التى تستهدف تحقيق تخفيض مقبول فى الفقر يجب أن تكون خطة شاملة تستهدف كافة الأميين اينما وجدوا وذلك لكسر حلقة الفقر التى تنتقل من جيل لآخر. وقد أثبت نموذج مدارس المجتمع (UNICEF) ومدارس الفصل الواحد نجاحه ويجدر التوسع فيها.

يبين جدول ٢-٥ أكثر المحافظات تضررا من حيث الأمية والفقر، وهى المحافظات التى يوجد بها أعلى معدلات للأمية فى مصر، حيث تدور حول ٥٠٪ وتعتبر فئة الإناث اشد الفئات تضررا. ويوضح الجدول أيضا الارتباط القوى والموجب بين الأمية والفقر فى الوجه القبلى. ومن الواضح أن ارتفاع معدلات الخصوبة هى سبب ونتيجة لهذين العاملين المرتبطين.

وكما هو موضح بالتفصيل فى خطة عمل تخفيض الفقر فى مصر، فإن القضاء على أمية الكبار وتخفيض عدد السكان غير المهرة يمكن أن يتحقق بزيادة فرص الاستفادة من "برامج تعليم الكبار" التى يجب تصميمها واستهدافها بعناية. ولا يقتصر تعليم الكبار على محو الأمية الأبجدية فقط. فالتعلم فى مجالات الصحة والطفولة المبكرة والتطوير الزراعى وحماية البيئة والتدريب على اكتساب المهارات هو جزء من محو أمية الكبار بالمعنى الأوسع ويرتبط بالتعلم مدى الحياة (أنظر الفصل الرابع).

بحكم القرب المكانى للمجتمعات المحلية فإن الأجهزة اللامركزية هى أفضل من يضع وينفذ البرامج

وبحكم القرب المكانى للمجتمعات المحلية، ومن خلال الفهم الأفضل لمطالب واحتياجات هذه المجتمعات، فإن الأجهزة الإدارية اللامركزية والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع المدنى هم أفضل من يضع وينفذ برامج ترمى إلى زيادة المشاركة وتقوية القدرات وتخفيض الفقر. وكما اشير فى هذا التقرير، فإن الاعلام بالاشتراك مع الوزارات والأجهزة المعنية يمكن أن يلعب دورا كبيرا فى إثارة الوعى وفى تنظيم حملات للتوعية الصحية ولتشجيع استخدام وسائل منع الحمل. كما أن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الممتدة يمكن أن تتيح فرصا لتعلم القراءة والكتابة عن بعد وللتعلم المستمر للكبار. ويعتبر التعليم أيضا أداة لتغيير السلوك وكذلك برامج الفرصة الثانية للتعليم وللمبادرات المرتبطة بالنوع. وتستطيع الحكومة بمساندة القطاع الخاص أن توفر برامج التدريب الضرورية لتلبية احتياجات اقتصاد السوق ولتخفيض مستويات البطالة.

٢. تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية MDGs : قراءة مصرية

يعتبر تحقيق الحد الأدنى من وMDGs، بل وتجاوزها بحلول عام ٢٠١٥ هو المسار الرئيسى الذى يتعين السير فيه للأسراع بخطى التقدم فى مصر ولتحسين ترتيبها على سلم التنمية البشرية. وهناك اجماع على أن نمو الناتج المحلى الإجمالى وحده لا يستطيع زيادة الرفاهة، وأن تخفيض مستوى فقر القدرات هو أفضل نهج لتحسين الأوضاع الإنسانية لشعب مصر.

اطار ٢-١: التوصيات العشر الأساسية لمشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية

١. على حكومات البلدان النامية أن تتبنى استراتيجيات تنمية جسورة تمكنها من تحقيق MDGs بحلول عام ٢٠١٥. تلك الاستراتيجيات نطلق عليها استراتيجيات تخفيض الفقر المرتكزة على MDGs. وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، فإننا نوصى بأن ينتهى الإعداد لهذه الاستراتيجيات بحلول عام ٢٠٠٦. واذا كانت وثائق استراتيجيات تخفيض الفقر متاحة بالفعل ، فإنها يجب أن تكون متسقة مع MDGs.

٢. يجب أن تؤكد استراتيجيات تخفيض الفقر هذه على توسيع نطاق الاستثمارات العامة وبناء القدرات وتعبئة الموارد المحلية ومساعدات التنمية الرسمية. كما يجب أن توفر إطارا لتقوية مبادىء الحكم الرشيد (الحوكمة) وتعزيز حقوق الانسان واشراك المجتمع المدنى وتشجيع القطاع الخاص.

٣. على حكومات البلدان النامية أن تضع وتنفذ بعناية استراتيجيات تخفيض الفقر من خلال عمليات تتسم بالشفافية والشمولية وبالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص المحلى والشركاء الدوليين.

٤. على الأطراف الدولية المانحة أن تحدد على الاقل اثنى عشر بلدا حقق تقدما سريعا فى انجاز MDGs، من أجل الإسراع بتوسيع نطاق مساعدات التنمية الرسمية (ODA) فى عام ٢٠٠٥. هذا مع العلم بأن هناك بالفعل الكثير من البلدان فى وضع يسمح بزيادة هذه المساعدات لما طبقته من مبادىء الحكم الرشيد وما لها من قدرة استيعابية.

٥ .على البلدان النامية والمتقدمة أن تبدأ معا عام ٢٠٠٥ باتخاذ مجموعة من التدخلات ذات النتائج الايجابية السريعة لإنقاذ ملايين البشروتحسين أحوالهم ولدفع النمو الاقتصادى. كما يجب أن تبدأ هذه البلدان فى بذل جهود واسعة لبناء الخبرات على مستوى المجتمع المحلى.

٦. على حكومات البلدان النامية أن توفق استراتيجياتها القومية مع المبادرات الإقليمية مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمجتمع الكاريبى (والسوق المشتركة)، كما يجب أن تتلقى التكتلات الإقليمية دعما مباشرا متزايدا للمشروعات الإقليمية من الأطراف المانحة.

٧. على البلدان ذات الدخل المرتفع زيادة ODA الرسمية من ٠,٢٥٪ من الناتج القومى الإجمالى فى عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ٠,٤٤٪ فى عام ٢٠٠٦ وإلى ٠,٥٤٪ فى عام ٢٠١٥، وذلك للمساعدة فى تحقيق MDGs، خاصة فى البلدان ذات الدخل المنخفض،مع تحسين نوعية ODA بما فى ذلك المعونات المنسقة والتى تقدم فى شكل منح لدعم الموازنات). وعلى كل دولة مانحة أن تخصص ٠,٧٪ من إجمالى الناتج القومى بحلول عام ٢٠١٥ على الأكثر لمساندة أهداف وأولويات مساعدات التنمية الأخرى. كما يجب أن يكون التخفيف من عبء الديون على نطاق أوسع وأكثر سخاء.

٨. على البلدان ذات الدخل المرتفع أن تفتح أسواقها أمام صادرات البلدان النامية من خلال جولة الدوحة التجارية وأن تساعد البلدان الأقل تقدما على زيادة القدرة التنافسية لصادراتها عن طريق الاستثمار فى البنية التحتية الأساسية المرتبطة بالتجارة بما فى ذلك الكهرباء والطرق والموانىء. ويجب تنفيذ أجندة الدوحة للتنمية وأن تستكمل جولة الدوحة بحلول عام ٢٠٠٦ على الأكثر.

٩. على الأطراف المانحة الدولية أن تحشد الدعم للبحوث العلمية والتطوير على المستوى العالمى حتى يمكن تلبية الاحتياجات الخاصة بالفقراء فى مجالات الصحة والزراعة والموارد الطبيعية والإدارة البيئية والطاقة والمناخ. ونحن نتوقع أن ترتفع قيمة إجمالى الاحتياجات إلى ٧ بليون دولار سنويا تقريبا بحلول عام ٢٠١٥.

١٠. على الأمين العام للأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية أن تدعم التنسيق بين الوكالات و المساعدات والبرامج التابعة لها لدعم MDGs سواء على مستوى المركز الرئيسى أو على مستوى البلدان، كما ينبغى تقوية الفريق القطرى للأمم المتحدة والعمل بالتعاون الوثيق مع مؤسسات التمويل الدولية لدعم هذه الأهداف.

المصدر: UN Millennium Project (2005), 'Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals.' New York.

▼ تمثل MDGs إطار التنمية الذى يحظى بأكبر دعم فى العالم والذى وضعت له أهداف كمية وإطار زمنى محدد

ويحاول هذا الفصل أن يستكشف أوجه القصور التى تجعل مصر تتخلف عن ملاحقة البلدان الأخرى فى سباق التنمية البشرية، وذلك باستخدام النهج الذى أوصى به مشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية (UN-MP) حتى يمكن الوصول إلى خطة عملية لتحقيق MDGs فى مصر. ويرشد هذا المنهج إلى التدخلات ذات الأولوية وما تتضمنه من تقدير لتكاليف الاحتياجات الاستثمارية.

وتبرز أهمية هذا النهج فى ثلاثة جوانب :

- أنه يقدم مؤشرا عالميا يمكن لمصر على أساسه أن تحدد أوجه الضعف لديها.
- أنه يؤكد على الإجراءات المناصرة للفقراء وعلى التدخلات الضرورية التى يمكن اقتباسها فى حالة مصر،
- أنه يفيد كأسلوب لاختيار وتأكيد المقترحات التى يقدمها تقرير التنمية البشرية هذا.

ومن ثم فإن هذا العمل يعتبر عملا جزئيا ويمكن استخدام نتائجه إلى جانب الرؤية الأكثر شمولا التى تم صياغتها من جانب فريق العمل فى EHDR، ٢٠٠٥ والتى عرضت فى الفصول التالية.

مشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية

تمثل MDGs، المنبثقة عن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر عام ٢٠٠٠، إطار التنمية الذي يحظى بأكبر دعم في العالم والذي وضعت له أهداف كمية وإطار زمني محدد. وتعتبر أهداف التنمية الثمانية بمثابة نداء للبلدان النامية من أجل تحقيق حد أدنى من مستوى التنمية بحلول عام ٢٠١٥ حتى يمكنها أن تنضم وتشارك بفاعلية فى المجتمع الدولي. وتعتبر أيضا هذه المجموعة من الأهداف بمثابة دعوة جادة للبلدان المتقدمة لمساندة البلدان النامية في مسعاها نحو تحقيق التقدم والرفاهة من خلال تخفيف عبء الديون وتقديم المعونات المالية والمساعدات الفنية السخية.

وكمتابعة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، عين الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ جهازا استشاريا مستقلا من أجل توجيه دفعة أكثر قوة لهذا المشروع. ومن منظور عالمى، قام فريق المشروع بتشخيص أسباب القصور فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واقتراح استراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف على المستوى القطرى، كما قام الفريق، بإعداد تقديرات للتكاليف المرتبطة بتنفيذ هذه الإستراتيجيات ووضع خطة لتمويلها. ويعرض الاطار ٢-١ التوصيات العشر الأساسية التى وردت فى تقرير الأمم المتحدة فى هذا الشأن.[١] وتمثل التوصيات الخمس المقترحة للبلدان النامية وما يتصل بها من استراتيجيات برنامجا عاما يمكن تطبيقه فى معظم البلدان النامية بعد اجراء مواءمة طفيفة نسبيا.

وفى ضوء إطار تقرير UN-MP، يقدم هذا الفصل عرضا للموقف الحالى من تنفيذ MDGs فى مصر، ويبحث فى اسباب القصور فى تنفيذ الأهداف فى بعض الحالات، ويحاول وضع توصيات أساسية فى ظل السياق المصرى لتتواءم مع الظروف الخاصة بمصر.

بماذا تشير المؤشرات

كشف التقرير القطرى الثانى لمصر لعام ٢٠٠٤[٢] بشأن

١. UN Millennium Project 2005. 'Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals'. New York.

٢. The Ministry of Planning and UNDP (2004). 'Millennium Development Goals, Second Country Report'. Arab Republic of Egypt.

جدول ٢-٦: مؤشرات بعض الأهداف الإنمائية للألفية عن خمسة أقاليم جغرافية في مصر

المحافظات الحضرية	حضر الدلتا	ريف الدلتا	حضر الصعيد	ريف الصعيد	الإجمالى على مستوى مصر	الإجمالى ١٩٩٠
المؤشرات الصحية						
٢٦,٣	٣٣,٤	٤٤,٣	٤٥,١	٥٨,٣	٣٨,٠	٦٨,٠
٣٣,٥	٤٠,٨	٥٢,٥	٥٦,٣	٧٣,٤	٤٥,٧	٨٥,٠
٤٨,٠	٩٣,٠		٨٩,٠	–	٨٤,٠	١٧٤,٠
٩٠,٢	٩١,٠	٧٠,٩	٧٧,٤	٤٧,٦	٩٦,٤	٤٠,٧
٦٨,٥	٦٦,٣	٦٤,٨	٥٩,٨	٤٤,٧	٦٠,٠	٤٧,٦
المياة و الصرف الصحى						
٩٩,٣	٩٨,٧	٧٥,٢	٩٧,١	٧١,٥	٨٦,١	–
٢٥,٤	٢٥,٩	٢٧,٤	٢١,٣	٢٨,٥	٢٦,٢	–
٩٦,٦	٩٠,٠	٣٥,١	٥٦,٤	٤,١	٥٣,٦	–
مؤشرات الفقر						
٥,١	٦,٢	١١,٨	١٩,٣	٣٤,٢	١٦,٧	٢٤,٣
٠,٩	٠,٩	١,٦	٣,٩	٦,٦	٢,٩٧	٧,١
–	١٠,٧	١١,٤	١٨,٣	١٩,١	١٤,٠	–
٥,٧	٤,٨	٦,٨	١٠,٥	١٢,٤	٨,٦	٩,٩
معدلات الإلتحاق الصافية						
٩٠,٦	٩٠,٤	٨٨,٠	٨٨,٣	٧٧,٦	٨٥,٦	–
٨٩,٨	٨٩,٤	٨٨,٤	٨٨,٩	٨٤,٦	٨٧,٧	–
٩١,٥	٩١,٥	٨٧,٥	٨٧,٧	٧٠,٠	٨٣,٤	–
البطالة						
٤,٥	٦,٦	٥,٩	٦,٦	٥,٠	٥,٦	٥,٦
١٧,٧	٢٦,٢	٢٣,٥	٢٦,٤	١٨,٩	٢٢,٦	١٤,٤
أخرى						
٢٢,٦	٢٢,٢		١٤,٦		٢٠,٦	–
٩١,٥	٨٩,٣	٩٠,٠	٨٧,٨	٨١,٩	٨٩,٧	–
٨,٧	٢٨,٦	٤٩,٦	٢٦,٦	٥١,١	٣٤,٦	–

المؤشرات الصحية
معدل وفيات الأطفال الرضع (٢٠٠٣)
معدل وفيات الأطفال تحت الخامسة (٢٠٠٣)
معدل وفيات الأمهات (٢٠٠٠)
نسبة الولادات التى تتم باشراف إخصائيين مهرة (٢٠٠٣)
معدل استخدام وسائل منع الحمل (٢٠٠٣)
المياة و الصرف الصحى
نسبة الأسر التى تصل المياة إلى مساكنها (٢٠٠٣)
نسبة الأسر التى تنقطع عنها المياه عدة مرات فى الأسبوع
نسبة الأسر فى الوحدات السكنية المتصلة بشبكة الصرف الصحى (٢٠٠٣)
مؤشرات الفقر
PO(2000) نسبة الفقراء
P1 (2000) عمق الفقر
نسبة من لا يحصلون على احتياجاتهم من السعرات الحرارية (٢٠٠٠)
نسبة الأطفال ناقصى الوزن (٢٠٠٣)
معدلات الإلتحاق الصافية
معدل الإلتحاق الصافى بالتعليم فى الفئة العمرية ٦-١٥ (٢٠٠٣)
معدل الإلتحاق الصافى للذكور
معدل الإلتحاق الصافى للإناث
البطالة
معدل البطالة بين الذكور (٢٠٠١)
معدل البطالة بين الإناث (٢٠٠١)
أخرى
نسبة الإناث العاملات بأجر فى غير الأعمال الزراعية (٢٠٠١)
نسبة الأسر غير المعرضة للطرد
نسبة الأسر التى تتخلص من المخلفات الصلبة فى الشوارع/ القنوات/المصارف (٢٠٠٣)

المصدر : The Ministry of Planning and UNDP (2004), The Millennium Development Goals: Second Country Report, وتقرير المسح السكانى والصحى المبدئى فى مصر (EDHS)، ٢٠٠٣

MDGs عن التفاوت الكبير فى مدي تحقيق هذه الأهداف (جدول ٢-٦). وعلى المستوى القومى، اشاد التقرير بمعدل التقدم السريع والمتواصل فى تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحى ووفيات الرضع والأطفال ووفيات الأمهات.

وعلى الرغم من أن إنجاز هذه الأهداف جاء وفق المسار المحدد لها، إلا أن ما بين ٢٥٪- ٣٠٪ من الأسر المصرية فى المناطق الريفية مازالت مساكنها غير متصلة بشبكات المياه، كما أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين الريف والحضر وبين إقليمى الدلتا والصعيد فيما يتعلق بنسبة الوصول إلى شبكة الصرف الصحى العامة (حيث تصل النسبة إلى ما بين ٩٠٪-٩٧٪ فى المحافظات الحضرية و فى حضر الدلتا، وإلى ٥٦٪ فى حضر الصعيد،و ٣٥٪ فى ريف الدلتا و٤٪ فى ريف الصعيد). ومن المتوقع أن يظل معدل وفيات الرضع فى ريف الصعيد عام ٢٠١٥ (٣٠ لكل ١٠٠٠ مولود حى) أعلى من المعدل المتوقع تحقيقه على المستوى القومى. وجدير بالذكر أنه منذ عام ٢٠٠٢، أمكن بالفعل فى كل من سوريا وتونس والأردن وسرى لانكا وأكوادور والمكسيك تحقيق معدل وفيات الرضع المستهدف الوصول إليه في مصر على المستوى القومى عام ٢٠١٥ (٢٥ لكل ١٠٠٠ مولود حى)، كما أن المعدل القومى المستهدف عام ٢٠١٥ بالنسبة لوفيات الأمهات في مصر (٤٣ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى) يعتبر أعلى من المعدل الحالى فى كل من الأردن وتايلاند وماليزيا وكوستاريكا.

إن التقدم البطىء الذى تم إحرازه فى مؤشرات تمكين المرأة يدعو بصورة عاجلة إلى توجيه اهتمام أكبر إلى زيادة إلتحاق الإناث فى مراحل التعليم المختلفة، وإلي زيادة فرص العمل بأجر لهن، وإلي رفع المستوى المتدنى الحالى للمشاركة السياسية للمرأة. وبالإضافة إلى ما تقدم، مازالت فاعلية السياسات البيئية ضعيفة، وذلك انعكاس للقيود التى تواجهها وزارة البيئة، وضعف القدرة على انفاذ القوانين. إلى جانب ذلك، يعد إعطاء سياسات الإسكان الاهتمام الذى تستحقه، نظراً لأهميتها العظمى فى سياق النمو الاقتصادى والتشغيل وتخفيض الفقر وتمكين الفقراء من خلال الارتقاء بمستوى معيشتهم، تحدياً يتعين مواجهته.

الأهداف الإنمائية للألفية هى غايات فى الأجل القصير للفقراء المدقعين، وحد أدنى للمجموعات الأخرى

جدول ٢–٧: رصد لمدى التقدم فى تحقيق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	المستوى عام ١٩٩٠	المستوى عام ٢٠٠٤	الهدف بحلول عام ٢٠١٥	إمكانية تحقيق الهدف
• **الهدف الأول: اقتلاع الفقر المدقع والجوع**				
نسبة السكان الذين يحصلون على اقل من دولار يوميا	٨,٢	٠,٩٤	٤,١	أمكن تحقيق الهدف
١ أ. نسبة السكان تحت خط الفقر القومى	٢٤,٣	٢٠,٢	١٢,١	محتمل تحقيقه
٢. فجوة الفقر (باستخدام خط الفقر القومى)	٧,١	٣,٩	٣,٦	أمكن تحقيق الهدف
٣. نصيب الخمس الأفقر من الاستهلاك القومى		٨,٣		
٤. نسبة الأطفال ناقصى الوزن تحت سن الخامسة	٩,٩أ	٨,٦ب	٥,٠	ممكن تحقيقه
٥. نسبة السكان الذين لا يحصلون على المستوى الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية	٢٥,٦ج	١٤,٠د	١٢,٨	ممكن تحقيقه
• **الهدف الثانى : تعميم التعليم الأبتدائى**				
٦. معدل الالتحاق الصافى بالتعليم الأبتدائى	٨٥,٥هـ	٩٤,٠و	١٠٠	محتمل
٧. نسبة التلاميذ الذين يصلون للصف الثامن	٨٣,٩ز	٨٦,٨و	١٠٠	محتمل
٨. نسبة من يعرفون القراءة و الكتابة فى الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة	٧٣ط	٨٧و	١٠٠	محتمل
• **الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة**				
٩أ. نسبة البنات إلى البنين فى التعليم الابتدائى	٨١,٣ج	٩٠,٩ى	١٠٠	محتمل
٩ب . نسبة البنات إلى البنين فى التعليم الثانوى	٧٧ج	١٠٤,٣ي	١٠٠	أمكن تحقيقه
٩ج . نسبة الفتيات إلى الفتيان فى التعليم العالى (علوم طبيعية)	٥١هـ	٦٦ب	١٠٠	غير محتمل
٩د . نسبة الفتيات إلى الفتيان فى التعليم العالى (علوم اجتماعية و انسانية)	٦٥هـ	٩٩ب	١٠٠	أمكن تحقيقه
١٠. نسبة النساء اللاتى يعرفن القراءة و الكتابة إلى الرجال (١٥ – ٢٤ سنة)	٨٤,٧ط	٨٦,٤و	١٠٠	ممكن
١١ . نسبة النساء اللاتى يعملن بأجر فى القطاع غير الزراعى	١٩,٢	٢٠,٦ك	٥٠	غير محتمل
١٢ أ. نسبة النساء اللاتى يشغلن مقاعد فى مجلس الشعب	٤	٢,٦	٥٠	غير محتمل
١٢ب. نسبة النساء اللاتى يشغلن مقاعد فى مجلس الشورى	٤	٨,٠	٥٠	غير محتمل
• **الهدف الرابع : تخفيض وفيات الأطفال**				
١٣. معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة	٥٦,٠	٣٥,٤ك	١٨,٧	محتمل
١٤. معدل وفيات الرضع	٣٧,٨	٢٨,٢ك	١٢,٦	ممكن
١٥. نسبة الأطفال فى السن من ١٢ – ٢٤ شهرا الذين تم تطعيمهم ضد الحصبة	٨١,٥أ	٩٥,٦ب	١٠٠	محتمل
• **الهدف الخامس : تحسن صحة الأم**				
١٦. معدل وفيات الأمهات	١٧٤أ	٦٧,٦	٤٣,٥	محتمل
١٧ . نسبة الولادات التى تتم بإشراف أخصائيين مهرة	٤٠,٧أ	٦٩,٤ب	١٠٠	محتمل
• **ألهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة الأيدز/الملاريا وغيرها من الأمراض**				
١٨ . معدل تفشى فيروس نقص المناعة المكتسبة بين الحوامل فى سن ١٥ – ٢٤	غير متاح	غير متاح	٠,٠	
١٩. معدل استخدام الواقى لدى المتزوجات اللاتى يستعملن وسائل منع الحمل	٤,٢أ	١,٥ب		
٢٠. عدد الأطفال الذين تيتموا بسبب فيروس نقص المناعة المكتسبة / الأيدز	غير متاح	غير متاح		
٢١. معدل تفشى بمرض الملاريا		٠,٠	٠,٠	أمكن تحقيقه
٢٣. معدل الاصابة بمرض الدرن	١٨,٦	١٤,٠ب		
٢٤أ. نسبة حالات الدرن التى تم اكتشافها فى ظل برنامج المعالجة قصيرة الأمد تحت الأشراف المباشر (DOT)		٥٨		
٢٤ب. نسبة حالات الدرن التى تم معالجتها فى ظل برنامج DOT		٨٨		
• **الهدف السابع : كفالة الإستدامة البيئية**				
٢٥. نسبة الأراضى المغطاة بالغابات	٦,٥	١٠	١٧	
٢٦. نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجى إلى مجموع مساحة الأراضى	٣,٩	٦,٣		
٢٧. معدل استخدام الطاقة (طن بترول مكافئ لكل وحدة من الناتج المحلى الإجمالى تساوى ١٠٠٠ دولار)	٢,٠٠ط	٣,١		
٢٨ أ. متوسط نصيب الفرد من انبعاث ثانى اكسيد الكربون	٢,١٤٤	١,٣٣٥ك		
٢٨ ب. استهلاك الكلور و فلورا كربون المستنزف لطبقة الأوزون (CFC)	غير متاح	غير متاح		
٢٩. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب	٩٦,٩أ	١٠٠	٩٨,٥	أمكن تحقيق الهدف
٣٠أ. نسبة سكان الحضر الذين يحصلون بصورة مستمرة على مصدر ماء محسن	٦١,١أ	٩٥	٨٠,٦	أمكن تحقيق الهدف
٣٠ب. نسبة سكان الريف الذين يحصلون بصورة مستمرة على مصدر ماء محسن	٩٤,٧أ	١٠٠	٩٧,٤	أمكن تحقيق الهدف
٣١أ. نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحى المحسن	٠,٠	٠,٠		
٣١ب. نسبة سكان الريف الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحى المحسن	غير متاح	غير متاح		
٣٢. نسبة الأسر التى تحصل على حيازة آمنة				
• **الهدف الثامن : اقامة مشاركة عالمية من أجل التنمية**				
٤٧. عدد المشتركين فى شبكات التليفون الثابت و المحمول لكل ١٠٠ نسمة من السكان	٨,٣ل	٢١,٢ب		
٤٨أ. نسبة الحاسبات الآلية المستخدمة لكل ١٠٠ نسمة من السكان	١,٢ل	٢,٢ب		
٤٨ب. نسبة مستخدمى الانترنت لكل ١٠٠ نسمة من السكان	٠,٣ل	٣,٩ب		

أ– بيانات عام ١٩٩٢ هـ – بيانات ١٩٩٥ ط– بيانات ١٩٩٦
ب– بيانات ٢٠٠٣ و– بيانات ٢٠٠٥ ى– بيانات ٢٠٠٢/٢٠٠٣
ج– بيانات ١٩٩٠/١٩٩١ ز– بيانات ١٩٩١/١٩٩٢ ك– بيانات ٢٠٠١
د– بيانات ١٩٩٩/٢٠٠٠ ح– بيانات ١٩٩٢/١٩٩٣ ل– بيانات ١٩٩٩

المصدر : Ministry of Planning (2005), Achieving the Millennium Development Goals: Success and Challenges

وفيما يتعلق بالتعليم، يؤكد التقرير القطرى الثانى لمصر لعام ٢٠٠٤، أنه لا يتوقع استئصال الأمية بين البالغين وبين الشباب فى الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة بحلول عام ٢٠١٥. ومن المحتمل لحد كبير أن تقف التفاوتات الإقليمية الكبيرة فى مستويات الالتحاق بالتعليم الاساسى حجر عثرة أمام الجهود التى تبذل من اجل تحقيق الالتحاق الشامل بهذه المرحلة التعليمية بحلول عام ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدنى نوعية التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى، وما يرتبط بهما من ضعف المهارات المكتسبة والملائمة، يهدد إمكانيات التطور العلمى والتكنولوجى والابتكار وتنمية قوة عاملة مؤهلة من أجل دفع النمو الاقتصادى نحو مستويات مرتفعة وبصورة مستمرة.

تعويض الفرص الضائعة

الحرب على الفقر

ظاهرة الفقر مازالت موجودة في مصر فى بعض المناطق، كما توجد فى شكل جيوب متفرقة فى البعض الآخر. وللتعويض عن الوقت الضائع والفرص الضائعة فإن الامر يستدعى صياغة رؤية واضحة لما يراد تحقيقه، مع تدعيم هذه الرؤية بالآليات التى تمكن من تعزيز إمكانيات النجاح. ويقتضى تنفيذ هذه الرؤية ترجمتها إلى مجموعة شاملة من الحلول العملية من أجل انجاز الغايات المرجوة، كما أن توافر الالتزام القوى بالإسراع فى تطبيق هذه الحلول علي نطاق واسع في كل التجمعات التي تحتاج إليها، هو شرط ضرورى للنجاح.

وضع رؤية جديدة لمستقبل مصر

إن الاهتمام بـ MDGs كبرنامج يركز أساسا على مواجهة احتياجات الفقراء لا يقتصر فقط على تحقيق هذه الأهداف على المستوى القومى، بل يتعداه إلى تحقيقها على المستوى الإقليمى ، حيث أن أرقام المتوسطات القومية تخفى التباينات والتفاوتات الهامة وفرص النجاح والفشل على المستوى الإقليمى وعلى مستوى المحافظات. ويجب أن ينصرف طموحنا إلى تخفيض الفقر بجميع صوره وأشكاله- من عدم كفاية الدخل لتلبية الحاجات الأساسية، وعدم إمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية الضرورية، والاستبعاد الاجتماعى والسياسى- مع التأكيد علي أهمية أن يتزامن ذلك مع الدعوة المستمرة للمساواة بين الجنسين وتحقيق التقدم التكنولوجى والحفاظ علي البيئة[٣]. وعلى آية حال، يجدر بنا أن نتذكر أن MDGs، تشكل غايات فى حد ذاتها فى الأجل القصير لمن يعيشون فى فقر مدقع، بينما يتعين أن تمثل بالنسبة لفئات أخرى حدا أدنى لما ينبغي انجازه. وبالنسبة لهذه الفئات، تعتبر MDGs أول معالم الطريق إلى تحقيق مستو أعلى من النمو والتنمية، ولهذا ينبغى أن يفوق الانجاز على المستوى القومى ما حددته هذه الأهداف.

والسؤال الذى يتعين إثارته لا يتعلق بما إذا كانت مصر قد اقتربت من تحقيق هذه الأهداف أو إلى أى مدى أمكن تحقيقها، أخذا فى الاعتبار القيود القائمة، وإنما السؤال هو إلى أى حد يمكن أن تحقق مصر انجازات تفوق ما حددته MDGs، إذا ما ساد مناخ سياسى موات، وإذا ما أمكن تحقيق منظومة من الاستثمارات والسياسات السليمة، وإذا ما أمكن تخفيض القيود المالية والفنية إلى أدنى حد ممكن.

وحيث أن مصر دولة متوسطة الدخل، فهى بالتالى لا تعتبر واقعة فى شرك الفقر. ووفقا للمعايير العالمية، يعتبر مستوى الفقر فى مصر معتدلا، ويصدق هذا أيضا بالنسبة لمستوى التفاوت فى توزيع وانفاق الدخل. وهذه الملامح قد تعطى مبررا كافيا للقول بان ظاهرة الفقر في مصر تمثل نموذجا "لجيوب الفقر".

على المستوى الاقتصادى، تعكس "جيوب الفقر" وضعا مرتبطا بشدة بالاستبعاد الاجتماعى والسياسى وبالتفاوت فى الدخول وانتشار العشوائيات الموجودة فى المناطق الحضرية وزيادة الفقر المدقع المطلق. وفى الواقع، قد يصدق هذا النموذج- لحد ما - بالنسبة لمصر فقط عند مواجهة الفقر الحضرى فى المناطق العشوائية الموجودة على أطراف المدن الرئيسية الكبرى ، أما المناطق الريفية الممتدة وبعض المناطق الحضرية، خاصة في الصعيد، والتي ينتشر الفقر فيها بصورة كبيرة، فلا يمكن النظر إليها علي أنها مجرد "جيوب للفقر".

ويبدو التفاوت فى النمو الاقتصادى شديدا على مستوى الأقاليم الخمسة الفرعية، وهو ما يشير إلى أن النمو يتمركز فى المناطق الشمالية بمصر تاركا الجنوب عند مستوى نمو أدنى للغاية. ففى خلال الفترة من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٠، بلغ معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى المدن الكبرى الرئيسية ٨,٩ ٪ سنويا مقابل معدل نمو متواضع بلغ ٥٪ فى الدلتا ومعدل متدن بلغ ٠,٥٪ فى صعيد مصر. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، على اساس معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكى ($ PPP)، ٧٨٥٧، ٣٩٧٤، ٣١٩١ فى كل المدن الرئيسية والدلتا والصعيد على التوالى[٤]. وبالتالي فقد ترتب علي ذلك أن انخفض الفقر بوجه عام خلال النصف الأخير من التسعينات بينما ظلت التفاوتات الإقليمية فى مستوى الفقر كبيرة.

وتتضح التفاوتات الإقليمية فى مستوى الفقر على النحو التالى :

- فى كافة المناطق الجغرافية الخمس الرئيسية فى مصر، ينفق أقل من ١٪ من السكان أقل من دولار أمريكى واحد يوميا. وعلى الجانب الآخر، تتفاوت نسبة السكان الذين ينفقون أقل من دولارين يوميا تفاوتا كبيرا، حيث تتراوح هذه النسبة بين نسبة منخفضة تبلغ ٥٪ فى المدن الكبرى الرئيسية إلى نسبة مرتفعة تصل إلى ٥٠٪ فى المناطق الريفية بصعيد مصر [٥].
- بينما يندرج اقل من ٣٪ من السكان المصريين تحت فئة السكان الأشد فقرا (الذين لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الغذائية الأساسية حتى ولو وجهوا كل إنفاقهم للغذاء فقط) فإن أكثر من ٧٪ من السكان فى ريف الصعيد يندرجون تحت هذه الفئة.

الهدف هو توجيه الموارد القومية نحو المجموعات الإجتماعية والمناطق الجغرافية المحتاجة حتى تنطلق إلى المستوى الذى يحقق النمو المستدام

٣. UN Millennium Project (2005). مرجع سبق ذكره

٤. المرجع السابق

- تبلغ نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم اليومية من السعرات الحرارية فى صعيد مصر ضعف النسبة السائدة فى الدلتا، هذا بينما تنعدم هذه الفئة فى المدن الكبرى الرئيسية (جدول ٢–١).

إن الفجوة الإقليمية تبرز قصة النجاح الذي تحقق، فى الدلتا خاصة، كما توضح الفشل الذريع والوضع المفزع فى صعيد مصر. فوقع الفقر فى هذا الإقليم ليس أعلى منه فى المناطق الأخرى فحسب، ولكنه أيضا أكثر عمقا، بمعنى أنه أقل استجابة للتغيرات فى مستويات النمو والاستهلاك.

إلتزام السلطة السياسية العليا بالتحرك نحو تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية يعد خطوة فى الإتجاه الصحيح

ويمكن تفسير التفاوتات فى مستوى الفقر والنمو بالتفاوت فى إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية والخدمات العامة. وهناك العديد من المؤشرات التى تعتبر فى غير صالح الصعيد مثل تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والحصول على الخدمات التعليمية وصحة الطفل والأم وتوافر البنية التحتية الأساسية وإمكانية الوصول إليها، وحالة البيئة المحيطة وحالة عدم الامان الناجمة عن إمكانية الطرد من المسكن أو الأرض (جدول ٢–٦).

وهناك ارتباط سالب بين ارتفاع مستويات التعليم ووقع الفقر على المستوى القومى وعلى مستوى كافة الأقاليم الفرعية. ويبرز الاستثناء الوحيد من ذلك فى صعيد مصر حيث لم ينخفض – بل فى الواقع زاد– وقع الفقر (فى كل من الحضروالريف على السواء) بين الأفراد الحاصلين على التعليم الأساسى مقارنة بالذين يستطيعون القراءة والكتابة فقط. ومع أخذ المستوى التعليمى فى الاعتبار ، فإن وقع الفقر يظل مرتفعا فى المناطق الريفية بصعيد مصر بالمقارنة بكل المناطق الأخرى (حوالى ٢٠٪) حتى بالنسبة لمن استمروا في التعليم بعد المرحلة الثانوية[٦].

ويمكن أيضا تفسير التفاوت الملحوظ بين إقليمى الدلتا وصعيد مصربأنه فى المناطق الريفية بالصعيد يكون انخفاض النمو وتباطؤ معدلات خلق فرص العمل وانخفاض نسبة التشغيل فى الصناعة وارتفاع النمو السكانى أعلى منه فى المناطق الأخرى. ويقترن بهذا أيضا التفاوت فى انتاجية الزراعة وعوائد العمل الزراعى بين كل من الإقليمين، وما تتميز به المناطق الريفية فى دلتا مصر من قربها من المناطق الحضرية الرئيسية، حيث يقود قطاع التشييد والمراكز الصناعية النمو فى تلك المناطق، هذا إلى جانب أن نسبة ما يتم تخصيصه من استثمارات عامة لإقليم الصعيد لا يتمشى إطلاقا مع نسبة سكان هذا الإقليم [٧].

إن مشكلة الصعيد ليست مشكلة "جيوب فقر"، فهذا الإقليم يمتد طوليا لمسافة تزيد عن ٩٠٠ كيلو متر ، ويستوعب ٣٦٪ من إجمالى السكان الذين لا يحصلون إلا على أدنى قدر من خدمات البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية ، وفى هذا الإقليم يعيش ثلثى فقراء مصر، الذين لا يكفى إنفاقهم الوفاء بحاجاتهم الأساسية، سواء الغذائية أو غير الغذائية. لذا يمكن القول إن الصعيد واقع فى "شرك الفقر" والذى يعمق منه تلك السمات الديموجرافية السائدة، وهو ما يتضمن ضرورة اتخاذ إجراءات جسورة حتى يمكن الفكاك من هذا الشرك.

ويحتاج الأمر توجيه جهود التنمية والاستثمارات العامة إلى النصف الأفقر من السكان، وبصفة أساسية فى صعيد مصر (و فى كافة محافظاته) وإلى المناطق العشوائية عند أطراف المدن الرئيسية الكبرى وفى داخلها أيضا. وزيادة الاستثمارات العامة زيادة كبيرة فى هذه المناطق لا يستهدف منها تمكين الفقراء والوفاء باحتياجاتهم الأساسية فحسب، ولكن يستهدف منها أيضا، مدهم بالأدوات التى تنمى قدراتهم، وبنفس الدرجة من الأهمية، هناك حاجة إلى تهيئة بيئة مشجعة على النمو، وإعطاء دفعة قوية لزيادة الاستثمارات الخاصة التى تراجعت نتيجة غياب أو ضعف هياكل البنية الأساسية والافتقار إلى نظم فعالة لتقديم الخدمات بالإضافة إلي نقص العمالة الماهرة.[٨]

وبالنسبة للصعيد، يجب أن ترمى الاستثمارات التى ترتكز على MDGs إلى تحقيق مايلى:

- تخفيض فقر الدخل فى ريف الصعيد من خلال زيادة انتاجية الحاصلات الغذائية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وطرح منتجاتهم فى الأسواق وزيادة فرص توليد الدخل بالنسبة لسكان الريف الذين لايملكون أراض زراعية.
- تحسين الظروف المعيشية للسكان في ريف الصعيد من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات البنية الاساسية وتسهيل الحصول علي هذه الخدمات.
- ضمان الاستفادة بصورة شاملة من نظام صحى كفء يشمل مكونا قويا للصحة الإنجابية، وكذلك الاستفادة من التدخلات التى تستهدف الوقاية من وعلاج معظم المشاكل الصحية التى يعاني منها سكان هذا الإقليم خاصة الفقراء منهم.
- ضمان تعميم الالتحاق بالتعليم الأساسى واستكماله، والتوسع الكبير فى فرص الحصول على التعليم الثانوى والعمل على اكتساب المهارات المطلوبة فى السوق لشغل الوظائف التى تتلائم مع متطلبات القرن الحادى والعشرين.

وعلى المستوى القومى، يجب أن تستهدف هذه الاستثمارات تحقيق ما يلى :

- القضاء على التمييز الواضح بين الجنسين.
- انشاء مراكز حضرية نشطة وتحسين الظروف المعيشية لقاطنى المناطق العشوائية.
- التأكيد على الاستدامة البيئية.
- بناء قدرات وطنية فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

الحلول العملية[٩]

تتوافر بالفعل التكنولوجيا والحلول التى يمكنها التخفيف من حدة الفقر وتحسين حياة الغالبية العظمى من السكان. وبالتالي يجب تبنى هذه الحلول وتطبيقها على كل المستويات والأوضاع(خاصة فى إقليم الصعيد)، والغرض من ذلك هو تشجيع إعادة توزيع العمالة لتتحول من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة حيث تكون الإنتاجية أعلى والدخول أكثر ثباتا، وإن كان الأمر يستلزم أيضا رفع

٥. The Ministry of Planning and UNDP (2004), مرجع سبق ذكره

٦. UN Millennium Project (2005), مرجع سبق ذكره

٧. المرجع السابق

٨. المرجع السابق

٩. التدخلات التى وردت فى تقرير مشروع الألفية تم بحثها بدقة لاستبعاد التدخلات التى لا تناسب مصر . ثم تم تعديلها ببعض التدخلات الملائمة للسياق المصرى

مستوى الإنتاجية داخل قطاع الصناعة وذلك بزيادة رأس المال البشرى.

تدخلات ذات نتائج إيجابية سريعة

- وضع وتنفيذ برنامج شامل لتحسين انتاجية الأرض من خلال استخدام توليفة من المدخلات الزراعية الموصى بها مثل: الأسمدة (التى تطابق المعايير العالمية وتوافق عليها أسواق التصدير المحتملة) وتحسين كفاءة استغلال مياه الري، والاهتمام بعمليات تخزين الحاصلات الزراعية بعد الحصاد، وتنويع الحاصلات وسلالات المواشى.
- النهوض بخدمات الإرشاد الزراعى عن طريق التدريب واستخدام اساليب المشاركة المختلفة.
- منح دعم نقدى لصغار المزارعين (الذين يحوزون على رقعة زراعية تقل عما هو محدد كحيازة صغيرة) لتمويل شراء المدخلات الزراعية الموصى بها.
- إلغاء رسوم استخدام الخدمات الصحية الأساسية (بصرف النظر عن مدى ضآلة هذه الرسوم).
- الارتقاء بخدمات التأمين الصحى المدرسى وزيادة ملاءمتها للاحتياجات الصحية للطلبة في إقليم الصعيد (على سبيل المثال التخلص من الديدان المعوية وإضافة عنصر الحديد للغذاء).
- مساندة دور الأسر فى توفير العناية الصحية لأفرادها من خلال التوعية على مستوى المنزل والمدرسة، والعمل على تغيير السلوكيات بالإستعانة بمسئولى الصحة فى المجتمع المحلى من خلال النزول الفعلي للمجتمع والتعامل مع أفراده. وتشمل القضايا التى يتعين تناولها: كافة جوانب الصحة الإنجابية، والممارسات المتعلقة بالتغذية وتغذية الأطفال، رفع مستوي الوعى بمبادىء النظافة الشخصية و الصحة العامة لزيادة الطلب علي خدمات الصرف الصحى وتحسين إدارة المياه والمخلفات الصلبة.
- إلغاء الرسوم المدرسية، وتقديم وجبات غذائية وتوفير الزى المدرسى والأدوات المكتبية والكتب الدراسية.
- وضع برنامج خاص لمدة عامين يتم تنفيذه فى مبانى المدرسة لتعليم الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة من الفئة العمرية ١١–١٤ وذلك عقب انتهاء ساعات الدراسة المنتظمة وتسهيل انتقالهم للصف الثالث الابتدائى والاستمرار فى الدراسة بعد ذلك.

حلول أخرى من أجل الوجه القبلى :

- تقوية الروابط الاقتصادية بين المناطق الريفية والأسواق المحتملة لمنتجات ومدخلات المزارعين داخل وخارج مصر. مع تعزيز خدمات منح الائتمان والادخار وتشجيع الاستثمار فى بناء وسائل التخزين. تدعيم شبكات التجار الزراعيين وتقوية اتحادات وجمعيات المزارعين لتمكينها من التفاوض مع وسطاء السوق (خاصة أولئك الذين يعملون فى مجال التصدير الزراعى).
- يجب استغلال الإمكانيات القصوى لهياكل البنية الأساسية القائمة ذات الاهمية البالغة مثل : المطارات الثلاثة فى أسيوط والأقصر وأسوان والطريق الطولى الذى يربط محافظة قنا بالموانىء البحرية الواقعة على البحر الاحمر. و يتطلب هذا تحسين وسائل وخدمات النقل المحلية وتوجيه استثمارات ضخمة لإنشاء طرق محلية وضمان وجود أسواق للنقل ذات كفاءة من خلال التشريعات وتخفيض تكاليف الدخول إلى اسواق النقل وتسهيل الحصول على الائتمان وتوفير مركبات منخفضة التكاليف.
- يجب أن تتضمن برامج محو أمية البالغين فى المجتمعات المحلية المستهدفة مكونا للتدريب مدروس بعناية ووثيق الصلة بالمجتمع. وتعمل هذه التدخلات على رفع مستوى المهارات المطلوبة لزيادة فرص العمل لسكان الريف الذين لايملكون أراض زراعية (ذكور وإناث) وتشجيع الأنشطة الاقتصادية خارج الزراعة فى المناطق الريفية وشبه الحضرية. وينبغى أن تشارك المجتمعات المحلية فى وضع مكون التدريب. ومن ناحية أخرى، يجب أن تشارك NGOs بفاعلية فى تنفيذ هذه البرامج وفى تقديم المساعدات للمستفيدين لتطوير مهاراتهم وزيادة فرص الحصول على الموارد المنتجة والفرص التسويقية.
- إضافة مكون للتدريب والمهارات الفنية للمنهج الدراسى في مرحلة التعليم الأساسي خاص بالمجتمع المحلى، فقد يساعد ذلك على فتح أبواب سوق العمل التى تعتبر ضيقة بالفعل لأولئك الذين لن يستمروا فى التعليم بعد ذلك. وتحويل بعض المدارس الثانوية التجارية إلى مدارس ثانوية عامة أو زراعية أو صناعية وفقا لحاجات المجتمع المحلى، وتطوير المناهج بالمدارس الثانوية المهنية مع التركيز بوجه خاص على تطبيقات التصنيع الزراعى المناسبة وإتاحة فرص الحصول على الائتمان لخريجى التعليم الثانوى.
- اتخاذ إجراءات لضمان إتاحة تعليم أساسى بجودة عالية لأطفال الأسر الفقيرة، ويتضمن هذا إنشاء مدارس فى المجتمعات المحرومة وذات الكثافة السكانية العالية، ومساندة المدارس الخاصة المعتمدة ذات التكلفة المنخفضة أو التى لا تهدف للربح والتى تديرها NGOs فى مرحلة ما قبل المدرسة، وتشجيع الأسر التى لديها أطفال فى الفئة العمرية ٦–١٠ سنوات ومساعدتها فى اتخاذ إجراءات التحاق أطفالها فى السنة الأولى الابتدائية.
- الاستثمار فى صيانة المدارس الموجودة وتطويرها خاصة فيما يتعلق بمجالات العلوم والتكنولوجيا، ومرافق الصرف الصحى. وتدريب المعلمين والإداريين فى مجال تطوير المناهج من حيث المحتوى وطرق التدريس والتقويم. ومنح حوافز مغرية للمدرسين الأوائل الأكفاء من المجتمعات المحلية الأخرى للعمل بالتدريس ولتدريب المدرسين المحليين في المناطق الفقيرة ووضع نظام حوافز فعال وعملى للإداريين والمعلمين (انظر الفصل الرابع).
- تم إنشاء جامعة حكومية فى كل محافظة تقريبا ، إلا أن الأمر يحتاج تعزيز البنية الأساسية المرتكزة على التكنولوجيا بدرجة كبيرة في هذه الجامعات. و لهذا من الضرورى تدريب أعضاء هيئات التدريس المحليين

▼ من منظور عالمى، قام فريق مشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية بتشخيص أسباب القصور فى تحقيق الأهداف واقتراح استراتيجيات وخطط لتنفيذها

▼
توفير بنية أساسية جيدة إلى جانب إنشاء مناطق صناعية و/أو مناطق لتصنيع الصادرات يجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية لخلق فرص العمل الضرورية

وتدعيم برامج الأساتذة الزائرين مع جامعات التكنولوجيا المتقدمة ومراكز البحوث فى الخارج . وهناك حاجة لتدبير مبالغ كبيرة لجذب الأكاديميين والعلماء المصريين ذوى الكفاءة العالية للحفاظ عليهم ولتكوين قاعدة علمية وتكنولوجية قومية.

- تحسين إمكانية الوصول إلى إمدادات المياه النقية وشبكات الصرف الصحى يعتبر غاية فى حد ذاتها. وبالإضافة إلى ذلك فإن توفير هياكل البنية التحتية الأساسية يعتبر شرطا اساسيا لتمهيد الطريق لإقامة البنية الأساسية التى تمد المدارس والعيادات والمستشفيات وغيرها من أجهزة الخدمات المحلية بالكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحى بصورة مستمرة وبتكاليف منخفضة.
- توفير الإستثمارات لصيانة البنية الأساسية الصحية ولضمان توفير العقاقير الضرورية بصورة كافية وتوفير أجهزة العيادات والمعامل، وتوفير العاملين الأكفاء وتحفيزهم (من خلال التدريب والمرتبات الكافية والمكافأت مقابل الأداء الجيد) وذلك للقضاء على التحيز القائم فى توزيع مسئولى الصحة المدربين لصالح المناطق الحضرية، الذى أدى إلى تفاقم الوضع فى المناطق الريفية بالصعيد على وجه الخصوص.
- توفير بنية أساسية جيدة، إلى جانب إنشاء مناطق صناعية ومناطق لتصنيع الصادرات تعتمد علي القطاع الخاص، هو أمر ضروري حتى يمكن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية اللازمة لخلق فرص عمل على نطاق واسع وتكمل الدور الذى تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومرة أخرى يجب استغلال الطاقة القصوى للبنية الأساسية ذات القيمة العالية الموجودة فى صعيد مصر التى تتمثل فى المطارات الثلاثة والطرق الطولية والتى يمكنها أن تربط المناطق الصناعية التى تقام مستقبلا بالموانىء البحرية على البحر الأحمر.

تحقيق الأهداف على المستوى القومى

على المستوى القومى، يقترح إجراء تدخلات فى ثلاثة مجالات رئيسية وهى بالتحديد: تطوير العشوائيات وتدعيم حماية البيئة والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين.

تطوير العشوائيات

- تحسين الظروف المعيشية لقاطنيها من خلال توفير المياه والصرف الصحى ونظم النقل الجماعى الجيدة ومنخفضة التكاليف ، إلى جانب وضع نظم للتخلص من المخلفات الصلبة، وإنارة الشوارع، وتوفير خدمات الشرطة والأمن والطاقة/الوقود. و تعتبر كل هذه الخدمات ذات أهمية بالغة لتحسين نوعية حياة قاطنى العشوائيات. ويجب أن يكون توفير هذه الخدمات له الأولوية عن توفير التعليم والصحة، حيث تشير نتائج البحوث التى أجريت عن حياة قاطنى العشوائيات فى مصر إلى أنه بسبب القرب المكانى من المناطق الحضرية، لا توجد فروق كبيرة فى معظم مؤشرات استخدام خدمات التعليم والصحة بين ساكنى العشوائيات وباقى سكان المناطق الحضرية. وبعبارة أخرى، يستطيع سكان العشوائيات الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية القريبة والاستفادة منها، علي العكس من خدمات البنية الأساسية التي يجب أن تصل إليهم حتى يمكن تحقيق تحسن ملموس فى نوعية حياتهم.
- تأمين الملكية الفردية أمر محورى فى تحسين حياة قاطنى العشوائيات وهو ما يتطلب اصلاحات تشريعية لتنظيم قواعد الملكية وتخصيص واستخدامات الأراضي والحد من عمليات الإخلاء والطرد.
- إيجاد بدائل لتجنب تكوّن العشوائيات وذلك عن طريق إتاحة أراض للفقراء بأسعار فى حدود إمكانياتهم مع ضمان توفير البنية الأساسية وخدمات النقل عند أطراف المدن ووضع مقاييس تنظيمية بشأن المساحة الدنيا لقطعة الأرض..الخ.

حماية البيئة

- ضمان الدعم السياسى للأجهزة والمؤسسات المعنية بالبيئة لإدماج الإستراتيجيات البيئية فى كل السياسات القطاعية وتقديم دعم فنى لضمان وضع استراتيجيات قطاعية ودراسة التكيف مع التغيرات المناخية فى الممارسات الزراعية وبناء نماذج للتنبؤ بالمناخ وإجراء توقعات عن أثر ارتفاع مستوى البحر خاصة فى إقليم الدلتا.
- وضع وتنفيذ معايير للتحكم فى التلوث ، وضبط تلوث المياه والهواء الناجم عن الصناعة بصورة فعالة، والتصرف فى المخلفات الصلبة باستخدام مدافن جيدة التصميم، ومعالجة مياه الصرف الصحى والمجارى.
- إجراء تقييم استراتيجى للأثر البيئى لمشروعات البنية الأساسية الكبرى واستراتيجيات التنمية الأخرى التى قد يكون لها اثر كبير على البيئة.
- نشر واستخدام نظم الرصد والتقويم البيئى بصورة أفضل على المستوى القومى والمحلى وحث الجامعات ومراكز البحوث المحلية على أن تصبح ذات توجه لأنشطة الأعمال وتهتم بمواجهة تحديات التنمية الرئيسية فى مجالات الزراعة والصناعة والبيئة والصحة العامة. وتشجيع أنشطة الأعمال فى مجالات العلوم والتكنولوجيا بالتركيز على التكنولوجيا التى يكون لها أثر واسع المدى على الاقتصاد مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة.

وسيتم تناول قضية عدم المساواة بين الجنسين فى القسم التالى من هذا التقرير.

الالتزام بالإسراع فى توسيع قاعدة المستفيدين

يبرز التحدى الذى يواجه العمل من أجل تخفيض الفقر الحالى والمحتمل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وما يتجاوزها فى جانبين أساسيين :

١. نطاق التدخلات التى يجب تنفيذها فى آن واحد لتحقيق الأهداف.
٢. الحاجة إلى الوصول إلى جانب كبير من السكان حتى يكون هناك اثر ملموس للنتائج على المستوى القومى.

ويقصد بالإسراع في توسيع قاعدة المستفيدين أن تصل

الخدمات الضرورية إلى معظم السكان بسرعة و بصورة مستمرة وعادلة، الأمر الذي يتطلب متابعة دقيقة ورصد تنفيذ التدخلات المطلوبة عن كثب، وإدخال التعديلات التي تتضح الحاجة إليها أثناء مرحلة التنفيذ[١٠].

الاطار الزمنى. من أجل توجيه عملية توسيع قاعدة المستفيدين و الخدمات والاسراع بهما، يتطلب الأمر وضع إطار عمل مدته عشر سنوات لتنفيذ الحلول العملية المقترحة. كما أنه من الضرورى وضع استراتيجية عمل لتخفيض الفقر على مدى ٣–٤ سنوات، أى اعداد وثيقة إجرائية تفصيلية ترتبط باطار للإنفاق متوسط الأجل – وذلك من أجل رصد مدى التقدم فى توسيع قاعدة الخدمات و المستفيدين منها وتوجيه هذه العملية.

الاستثمارات. يعتبر الترتيب والتتابع فى تنفيذ الاستثمارات أمرا هاما أيضا فيما يتعلق بعملية توسيع نطاق الخدمات والمستفيدين منها. ففى البداية توجه الاستثمارات حيثما تكون هناك حاجة أشد أو حيثما تأتى الاستثمارات بنتائج أعظم وأسرع. ويجب أن تشمل الاستثمارات فى المراحل الأولى حزمة البرامج ذات النتائج الايجابية السريعة. كما يجب أن تشمل أيضا كافة التدخلات التي تعتمد على النزول إلي المجتمع المحلي والاتصال المباشر بأفراده، خاصة تلك التدخلات التى تشجع على تغيير سلوكيات السكان والتي يمكن من حيث المبدأ الإسراع في تنفيذها وتوسيع قاعدة المستفيدين منها. وبالإضافة إلى ذلك يجب الأخذ فى الحسبان الاستثمارات المطلوبة للبنية الأساسية والموارد البشرية ونظم الإدارة والنظم الإحصائية.

التدريب. يعتبر نقص العمال والمديرين المدربين عقبة خطيرة أمام توسيع نطاق الخدمات المقدمة وقاعدة المستفيدين من هذه الخدمات، ولهذا يتعين تقدير الاحتياجات من الموارد البشرية على مستوى القطاعات، ووضع استراتيجيات للتشغيل وللحفاظ على العاملين. ويمكن أن يتم ذلك من خلال منح مكافأت للأداء المتميز وحوافز خاصة للخدمة فى المناطق الريفية والصعيد. ويمكن لعملية توسيع نطاق الخدمات المقدمة وقاعدة المستفيدين منها أن تستفيد كثيرا من ادخال آليات جديدة لتقديم هذه الخدمات تكون قابلة للتنفيذ في المجتمعات المحلية المعنية نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار الأوضاع المحلية.

التنسيق. يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومايتجاوزها، وضع خطط وبرامج عمل تغطى كافة الوزارات. ويمكن أن تلعب المؤسسات والأجهزة الوسيطة والمنسقة، مثل المجلس القومى للأمومة والطفولة والمجلس القومى للمرأة والمجلس القومى لحقوق الأنسان، دورا كبيرا فى هذا الصدد. وتقدم كل من هذه المؤسسات، في إطار اختصاصاتها، آلية هامة لرصد التقدم فى تحقيق الأهداف وللدعوة إلى الاسراع فى توسيع قاعدة المستفيدين والتأكيد علي ضرورة وصول الخدمات إليهم بصورة مستمرة وعادلة. وعلى أية حال، فإن تخفيف الصبغة الحكومية أو الرسمية عن هذه المؤسسات واتجاهها لأن تصبح بمثابة كونسرتيوم مستقل يمثل منظمات المجتمع المدنى (كل فى نطاق اختصاصها) سيعزز بكل تأكيد أداءها وكفاءتها.

جدول ٢–٨: تقديرات للاستثمارات الرأسمالية المطلوبة لتحقيق MDGs ونفقات التشغيل (نصيب الفرد سنوياً بالدولار عام ٢٠٠٣)[١]

تقديرات الاستثمارات المطلوبة لتحقيق MDGs	بنجلاديش، كمبوديا، غانا، تنزانيا، أوغند			الهند متوسط الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥
	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٥	
الجوع	٤–٢	٧–٤	١٤–٨	–
التعليم	١٧–١١	١٩–١٣	٢٥–١٧	–
المساواة بين الجنسين	٢	٣	٣	–
الصحة	٢٥–١٣	٣٣–١٩	٤٤–٣٠	–
الامدادبالمياة و الصرف الصحى	٦–٢	٧–٣	١٢–٦	–
تطوير العشوائيات	٣–٢	٣–٢	٤–٣	–
الطاقة	٢٠–٦	١٩–١٠	٢٣–١٨	–
الطرق[٢]	١٣–١١	٢١–١٠	٣١–١٠	–
مجالات أخرى[٣]	٨	٩	١٣	–
إجمالى	٨٠–٧١	١١١–٩٤	١٦١–١٢٤	١١٣

١ بالإضافة للاستثمارات المباشرة هذه ، فإن تحقيق الأهداف يتطلب أيضا بناء القدرات وتخفيف عبء الديون، ودعم إضافى مبكر للتدخلات ذات النتائج الايجابية السريعة ودعم قوى للتعاون الإقليمى فى مجال البنية التحتية ومساعدات دولية لاعداد البحوث ومواجهة الطوارئ وهى المجالات التى لم تدرج تكاليفها فى هذه التقديرات.

٢ تشمل تقديرات احتياجات النقل، تكاليف الصيانة وتوسيع شبكة الطرق. وتستبعد تكاليف تحسين الوصول إلى خدمات النقل وكذلك تكاليف التوسع فى البنية التحتية للنقل.

٣ لم يتضمن تقدير التكاليف التدخلات المتعلقة بتحقيق MDGs لعدم توافر بيانات عن (التعليم العالى والبحث العلمى والإستدامة البيئية...)

المصدر: UN Millennium Project Report, 244-245

تكلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يستلزم الأمر تحديد التكلفة بصورة تفصيلية، ويشمل هذا تحديد الحاجات المطلوبة لتحقيق MDGs حتى عام ٢٠١٥ أو لتحقيق الأهداف الخاصة بمصر إذا كانت أكثر طموحا من أهداف الألفية. ولتحديد مراحل خطة العمل الشاملة لتحقيق هذه الأهداف، يجب البدء من عام ٢٠١٥ ثم التحرك تنازليا إلى عام ٢٠٠٦.

▼ **فى مصر، يتعين تحديد تكلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصورة تفصيلية**

وتتضمن المرحلة الأولى لخطة العمل الشاملة استراتيجية قصيرة الأجل لتخفيض الفقر (٢٠٠٦–٢٠٠٨) وتشتمل على مجموعة الأهداف النهائية الخاصة بها وما يرتبط بها من تكاليف. وسوف يتيح وضع وتنفيذ وتقويم استراتيجية تخفيض الفقر وسائل لتحديث خطة العمل الشاملة والتكاليف المقدرة فى ضوء ما تسفر عنه التجربة والمعلومات التى تستحدث. والهدف من ذلك هو تحقيق الاستخدام الأمثل للنفقات الجارية العامة بالتوازى مع التوسع فى الاستثمارات والخدمات وقاعدة المستفيدين منها.

وقد أعد UN-MP [١١] تقديرا أوليا للاستثمارات المطلوبة لتحقيق MDGs فى خمسة بلدان منخفضة الدخل وهى بنجلاديش، كمبوديا، غانا، تنزانيا، أوغندا. وقد جاءت نتائج هذا العمل متسقة مع النتائج الأولية للتقدير الذى أجراه الفريق القطرى فى طاجيكستان والمعهد الهندى للإدارة فى

١٠. UN Millennium Project (2005), مرجع سبق ذكره

١١. المرجع السابق، إطار ٢–١٧ ص ٢٤٢

أحمد اباد (وتقتصر النتائج على ثلاث ولايات هندية فقط).
ويبرز جدول (٢–٨) النتائج الأساسية لكافة تقديرات الاحتياجات الاستثمارية. وهذه التقديرت تعتبر مؤشرا عن حجم الموارد المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف. إن التعجيل بالتوسع فى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق MDGs يعنى تزايد نصيب الفرد السنوى من التكلفة خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٥. ومن الملاحظ ضآلة الفروق بين القيم المطلقة لنصيب الفرد من الاستثمارات المطلوبة لتحقيق MDGs عبر البلدان. وكما أشار تقرير مشروع الألفية ، يعزى هذا الاتساق النسبى فى هذه القيم أساسا إلى حقيقة أن تكاليف الوحدة فى بعض المجالات لا ترتبط بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. وفى البلدان التى توجد بها تغطية واسعة، فإن ضآلة الحاجة لاستثمارات رأسمالية إضافية لتحقيق MDGs تقابلها جزئيا ارتفاع تكاليف التشغيل الجارية [١٢] .

وعلى أساس التقديرات الواردة فى تقرير مشروع الألفية (التى قد تحتاج لتعديل فى حالة البلدان التى تندرج تحت الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط مثل مصر) فإن اتساق النتائج عبر البلدان يعتبر وسيلة مرضية للحكم على مدى اتساق كل من استراتيجية تخفيض الفقر والموازنة العامة مع MDGs. وفى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ كان يتعين أن يصل إجمالى الموارد الحكومية التى يتم تعبئتها لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة لتحقيق MDGs فى مصر [١٣] مابين ٥,١ – ٥,٨ بليون دولار (أى ما يعادل ٣٤ بليون جنيه) أوما يمثل ٩–١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وتفصيلها كالآتى:

- تخصيص ١,٣ بليون جنيه لتخفيض الفقر المدقع والجوع (متوسط نصيب الفرد ٢–٤ دولار).
- بخلاف تكلفة بناء القدرات، تخصيص ١٠ بليون جنيه لتغطية الاستثمارات الرأسمالية وتكاليف التشغيل المتعلقة بالتعليم الأساسى فقط وذلك للتحرك نحو إتاحة التعليم الأساسى للجميع (متوسط نصيب الفرد ١١–١٧ دولار).
- تخصيص مكون للنوع الاجتماعى بحوالى ٠,٨ بليون جنيه (متوسط نصيب الفرد ٢ دولار).
- اعتماد ١٠ بليون جنيه للجهود الرامية إلى زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية (متوسط نصيب الفرد ١٣–٢٥ دولار).
- تخصيص ٥ بليون جنيه للتوسع فى شبكة الطرق (الطرق الرئيسية – طرق المراكز والطرق المحلية) (متوسط نصيب الفرد ١١–١٣ دولار).
- تخصيص ١,٣ بليون جنيه لتحسين الأحوال المعيشية لقاطنى العشوائيات(متوسط نصيب الفرد ٢–٣ دولار).
- تخصيص ٥,٦ بليون جنيه لتغطية تكاليف التشغيل المتعلقة بتوفير الكهرباء للجميع وتحسين فرص الحصول على الوقود السائل ووقود مواقد الطبخ (متوسط نصيب الفرد ٦–٢٠ دولار).

وبحلول عام ٢٠١٥، سيزيد تقدير متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات المطلوبة لتحقيق MDGs من (٧١–٨٠ دولار) إلى ما بين (١٢٠–١٦٠ دولار أمريكى). وبالنسبة لحالة مصر، وبافتراض أن عدد السكان سيصل إلى ٨٥ مليون نسمة، فإن هذا يترجم إلى ١٢ بليون دولار[١٤]. وسوف يستنفذ إلغاء الرسوم وتحسين المرتبات الجانب الأعظم من الموارد المخصصة للتعليم والصحة. وبالنسبة للمياه والصرف الصحى، كانت رؤية EHDR أكثر طموحاً من MDGs (انظر الفصل التاسع).

تمويل الخطة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

من الممكن تغطية تكلفة تحقيق MDGs من خلال تعبئة الموارد الوطنية وتنفيذ التعهدات الدولية بتقديم مساعدات التنمية الرسمية. وتقتضى زيادة التمويل القومى للاستثمارات المتعلقة بتحقيق أهداف الألفية ترشيد وتعزيز كفاءة وفاعلية الانفاق العام الجارى إلى جانب إعادة توجيه جزء من هذا الانفاق العام إلى المجالات الأشد احتياجا. وينبغى تحسين نظم المحاسبة المالية بصورة كبيرة، كما يجب توقيع عقوبات صارمة عند حدوث تبذير فى الانفاق العام أو القيام بانفاق لا مبرر له. وفى نفس الوقت يجب الاعلام عن التجارب التى تتسم بالتعقل فى تقدير التكاليف والكفاءة فى الانفاق والعمل على محاكاة هذه التجارب ومكافئتها والإشادة بها.

فى سياق تخفيض الفقر وترسيخ العدالة، فإن اللامركزية توفر المناخ الملائم لتعبئة المزيد من الموارد المالية (من خلال تحصيل الضرائب محليا) وتؤدى إلى تحسين تخصيص الموارد وتحقيق استهداف أفضل. وكما أوضح EHDR عام ٢٠٠٤ [١٥]، فإن هذا يمكن تحقيقه من خلال حزمة تضم حدا أدنى من الخدمات العامة الأساسية مرتفعة الجودة التى يمكن مساندتها ماليا، وعلى أساس موحد، من جانب الحكومة المركزية فى كافة الأقاليم الفرعية حتى مستوى أصغر وحدة محلية.

ويتعين تمويل الفجوة بين هذه الحزمة "والمستويات القياسية القومية" [١٦] بشكل تمييزى فى ضوء خريطة مؤشرات التنمية البشرية. هذا إلى جانب التركيز على المواقع الفقيرة التى تفتقر إلى موارد محلية كافية والعمل على سد الفجوة من مواردها الخاصة (من خلال تحصيل الضرائب محليا). والهدف من ذلك هو توجيه الجانب الأكبر من الموارد القومية المتاحة للفئات الاجتماعية والأقاليم الجغرافية التى تحتاج لدفعة قوية تقودها إلى أعتاب النمو الاقتصادى المتواصل، وبالإضافة إلى ذلك مساندتها فى الخروج من عباءة مساعدات الحكومة المركزية وعلى المشاركة مع الأقاليم المحلية الأكثر تقدما فى تمويل الاستثمارات المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع هذا، قد تظل الموارد القومية التى يتم تعبئتها أقل من المستوى المطلوب لتحقيق هذا السيناريو.

وتعتبر كل من **الزكاة والعشور** مصدرين هامين للتمويل المشترك التطوعى لبعض التدخلات المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة التدخلات ذات النتائج الايجابية السريعة، وذلك إذا أمكن الدعاية لهذه التدخلات بصورة كافية والتسويق لها. ويمكن توجيه هذه المصادر الخيرية لتمويل نظام للكوبونات يتم استخدامه لدفع الرسوم المدرسية وتوفير الزى المدرسى والأدوات المكتبية والوجبات

المعونات الأجنبية ضرورية لتمويل الفجوة بين الإستثمارات المطلوبة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والموارد القومية

١٢ UN Millennium Project (2005) مرجع سبق ذكره
١٣ انظر الحاشية رقم (١٢)
١٤على أساس سعر الدولار عام ٢٠٠٣
١٥. معهد التخطيط القومى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة " تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٤": اللامركزية من أجل الحكم الرشيد. جمهورية مصر العربية
١٦. سواء كانت تساوى المعايير المرتكزة على الاهداف الإنمائية للألفية أو تتجاوزها

إطار ٢-٢: دور العمل التطوعي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يتطلب تحقيق MDGs الاستفادة من القدرات الإبداعية والخلاقة لملايين الأشخاص العاديين وتضامنهم من خلال العمل التطوعي. ويعد العمل التطوعي بصوره الكثيرة، بما في ذلك الخدمات التطوعية والدفاع عن القضايا وتنظيم الحملات والمساعدات المتبادلة، جزءً حيويا في عمليات التنمية. ويعتبر الالتزام بتحقيق الصالح العام هو العنصر المشترك بين كافة المواطنين الذين يتطوعون بوقتهم. وتعتبر مساهمتهم في تحقيق رفاهة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ضخمة، وأن كان لا يوجد تقدير لحجم المساهمات في مصر. وتجاهل العمل التطوعي عند تصميم وتنفيذ السياسات يعنى إغفال عنصر ذى قيمة بالغة، وقد يضعف أيضا من قيم التعاون الراسخة التى تربط المجتمعات ببعضها. ومن ناحية أخرى، فإن إتباع منهج استراتيجي للاستفادة من الجهود التطوعية من أجل التنمية القومية، سيساعد كثيرا في مهمة تحقيق الكثير من MDGs.

وعلى الرغم من الاعتراف بالعمل التطوعي في مصر والاحتفال بمناسبة اليوم العالمي للتطوع في الخامس من ديسمبر، إلا أن هذا الاعتراف لا يمتد إلى إدماج المساندة للعمل التطوعي في سياسات وبرامج معينة. ويعتبر عدم توفير فرص هامة وكافية لدعم المتطوعين أمرا يماثل ما يتبع عادة في أمور أخرى في المجتمع المصرى وهناك إجراءات يمكن اتخاذها للاستفادة الكاملة من الجهود التطوعية من أجل تحقيق MDGs في مصر وتشمل :

١) وضع برامج قومية ومحلية للأعمال التطوعية، مع إصدار التشريعات القومية الداعمة، تأخذ في الحسبان الحاجات الخاصة لبعض الفئات المستضعفة مثل النساء والشباب وسكان الوجه القبلي.

٢) تشجيع إعداد بحوث عن سمات واتجاهات العمل التطوعي في مصر وعن مدى مساهمته في المجالات الاقتصادية، حتى يمكن بناءً على هذا تقديم التمويل له ووضع سياسات لتشجيعه..

٣) تكثيف الترويج للعمل التطوعي ونشر معلومات عن تنوع هذا العمل وثرائه، وإبراز العلاقة بين الجهود التطوعية والمجرى الرئيسي للتنمية خاصة بين هذه الجهود وMDGs، وكيف يمكنها تحسين نوعية الحياة.

٤) تشجيع برامج العاملين وأصحاب الأعمال المتطوعين كجزء من المسئولية المشتركة لقطاع الأعمال الخاص، من خلال توفير الحوافز.

نماذج من العمل التطوعي للمواطنين من أجل تحقيق MDGs

- تمكين جمعيات المزارعين والصيادين ومربي الماشية المحلية، من المشاركة في إتباع أساليب الإنتاج الجيدة، وإدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة الأمراض.
- مساعدة شركاء التنمية والمدارس والمجتمعات المحلية في وضع إستراتيجيات لتشجيع تعليم الفتيات.
- كسب تأييد صانعي السياسات والإعلام والجمهور لمناصرة حقوق النساء وتحقيق التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني للتصدى، من كافة الجوانب، لقضية ختان الإناث
- تدريب القائمين على عمليات الولادة التقليدية والقابلات على الطرق الصحية الأساسية للتوليد والممارسات الصحية السليمة.
- التوسع في تغطية الرعاية الطبية من خلال استخدام الوحدات الطبية المتنقلة.
- إبلاغ الناس بالعمل على الحد من الإصابة بمرض الإيدز من خلال برامج وقاية الشباب والندوات والحوارات.
- تشجيع مشاركة المنظمات التطوعية والجمعيات المحلية في حماية التنوع البيولوجي.
- تشجيع انتشار الممارسات الجيدة بشأن مشاركة الشركات في تنمية المجتمع وذلك من خلال شبكات القطاع الخاص.

المصدر : Eva Oteras وياسمين محمود، برنامج المتطوعين، الأمم المتحدة

المدرسية لكل الأطفال الملتحقين بالمدارس العامة فى معظم المناطق المحلية المحرومة فى ريف الصعيد. كما يمكن استخدام الزكاة والعشور فى تمويل كوبونات لدعم المدخلات الزراعية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة فى المجتمعات المحلية الفقيرة ولأغراض أخرى.

وإلى جانب كافة الجهود التى تبذل لتعظيم تعبئة الموارد القومية، فإن من الضرورى العمل على زيادة مساعدات التنمية الرسمية (ODA) لدعم الاستثمارات ذات الأولوية. و تعتبر المعونات الأجنبية ضرورية لتمويل الفجوة بين متطلبات التوسع فى هذه الاستثمارات والموارد المحلية القومية التى يتم تعبئتها. وتصبح هذه المعونات ذات فاعلية إذا اقترنت بسياسات قومية جيدة وإذا تم توجيهها لدعم الاستثمار فى البنية الأساسية ورأس المال البشرى لتمهيد الطريق أمام نمو القطاع الخاص.

ويجب أن تقدم ODA فى شكل دعم لموازنات القطاعات لتعزيز التوسع فى استراتيجيات تخفيض الفقر المرتبطة بـ MDGs بدون إجراء تفرقة بين الاستثمار وتكاليف التشغيل. وهذه المساعدات مطلوبة لتمويل بناء القدرات ولمواجهة الأثر السلبى لتجميد المرتبات والتشغيل فى القطاع العام، الذى يمكن أن يقف حجر عثرة فى طريق التوسع فى تقديم الخدمات العامة وتحسينها. وينبغى أن تقترن ODA التى تتمثل فى تخفيف عبء الديون أو تقديم منح لتمويل سداد القروض، بإعادة توجيه هذه الموارد الإضافية إلى الاستثمارات المرتبطة بـ MDGs [١٧]

وهناك نقطة يتعين التركيز عليها وهى التى تتعلق بالحاجة إلى إحلال معونات أجنبية ذات حجم كبير خلال السنوات العشر القادمة محل معونات ذات حجم صغير تستمر لعقود عديدة قادمة، وذلك لإعطاء الاستثمارات القومية دفعة قوية للتعجيل بتحقيق مستو مرتفع من النمو الاقتصادي المتواصل و الذي يضمن الإسراع بالاستغناء عن ODA.

إن مجالات إنفاق الأموال وكيفية إنفاقها أمور ذات أهمية بالغة عند تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

المطلوب بخلاف التمويل

على المستوى القطرى، لا يعتبر التمويل هو العقبة الوحيدة أمام تحقيق MDGs، فالاطار السياسى يحمل نفس القدر من الأهمية ، ويتضمن هذا وجود التزام بقضية التنمية وإرادة قوية لتحقيق هذه الأهداف ومصداقية فى التمسك بمبادىء الحكم الرشيد (الحوكمة).

ومن ناحية المبدأ، تعتبر التعهدات المعلنة من الحكومة المصرية والإجراءات التى تم اتخاذها متمشية مع MDGs. وقد أعلنت الحكومة المصرية، مرارا إلتزامها الصريح بتحسين الظروف المعيشية للسكان بوجه عام وللفئات منخفضة الدخل بوجه خاص. وقد ترجم هذا التعهد فى

١٧. UN Millennium Project 2005. مرجع سبق ذكره

الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) وهى :

- تحقيق نمو مرتفع ومتواصل فى الناتج المحلى الإجمالى والقضاء تدريجيا على عجز ميزان المدفوعات.
- التخفيف من حدة الفقر وتخفيض التفاوت فى الدخول.
- تنمية رأس المال البشرى وتحقيق التشغيل الكامل.
- تحسين الخدمات الاجتماعية.
- التخفيض المطرد لمعدل النمو السكانى الحالى.
- صون الموارد الطبيعية وتوجيه النمو الحضرى نحو الأراضى الصحراوية.

وتؤكد الاستراتيجيات التى تم وضعها لتحقيق هذه الأهداف على المساواة بين النوع الاجتماعى، والقضاء على أمية الكبار، وإتاحة التعليم الأولى الشامل، وتحسين خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وتدعيم رعاية الطفولة عن طريق توفير خدمات صحية كافية وذات جودة عالية لكافة الأطفال.[١٨]

وعلى الرغم من التعهدات المعلنة والموارد الكثيرة التى تم تعبئتها وتخصيصها بالفعل، فإن النتائج كانت غالبا أقل مما هو متوقع بكثير. ويجدر التأكيد على أن تعبئة الأموال الضرورية ، ليست كل شىء ، فالمهم ايضا مجالات إنفاق هذه الأموال و كيفية إنفاقها، ومدى كفاءة استخدام الأموال التى يتم تعبئتها، وتقديرات المبالغ المتاحة والمحتملة – التى لم يتم تعبئتها على الأطلاق أو التى تم توجيهها على غير حق بعيدا عن الاستثمارات المتعلقة بتحقيق MDGs. وهى كلها أمور يحق بحثها.

إن ضعف أداء النظم العامة فى مصر هو أمر واضح للغاية، فقد قوض هذا الأداء الضعيف معظم مبادرات التنمية ذات النوايا الطيبة والتمويل الكافى، فقد كانت عادة ما تتجاوز الإطار الزمنى المحدد أصلا أو تحقق جانبا من أهدافها وبكفاءة ضعيفة. وهذا يستلزم إجراء اصلاح عاجل فى مجال الإدارة العامة يهدف إلى وضع نظام إدارة كفء يديره نخبة من المديرين المؤهلين والمحفزين لقاء أجور مجزية[١٩].

ويجب أن يغطى هذا الاصلاح النظم المالية وهياكل المساءلة ونظم البيانات والمعلومات واحتياجات التدريب والحوافز المناسبة. وعلاوة على ما تقدم، فإن وجود إطار سياسى داعم يضمن توافر مقومات الاستقرار الأساسية ويلتزم بمبادىء الإدارة الرشيدة، هو شرط حتمى حتى تحقق جهود التنمية غاياتها. ويتضمن هذا توافر إمكانية التنبؤ بسلوك الحكومة، والشفافية فى أدائها لوظائفها، واتباع سياسات سليمة واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون والمساواة بين كافة الفئات الاجتماعية.[٢٠]

أبرز EHDR لعام ٢٠٠٤ بوضوح المظاهر العديدة لضعف الحوكمة فى مصر ومن أبرزها عدم مساءلة مقدمى الخدمات العامة من قبل متلقيها على كافة المستويات وفى كافة القطاعات[٢١]. كما أن الهيئات المحلية لا تحظى إلا بقدر يسير من السلطة بالنسبة للأمور التى تخص المجتمعات المحلية – وقد تنعدم هذه السلطة تماما. وبالإضافة إلى ذلك ليس للمجالس الشعبية المنتخبة الحق فى استجواب المسئولين وانما عليها أن تكتفى بإخطار المحافظ بشأن الأمور العاجلة.

لما كانت الأهداف الإنمائية للألفية تدعم بعضها البعض، فإن النجاح فى تحقيق هذه الأهداف سوف يكون له آثار إيجابية على المساواة بين النوع الإجتماعى

شكل ٢–٥: فجوات النوع الاجتماعى على المستوى الإقليمى

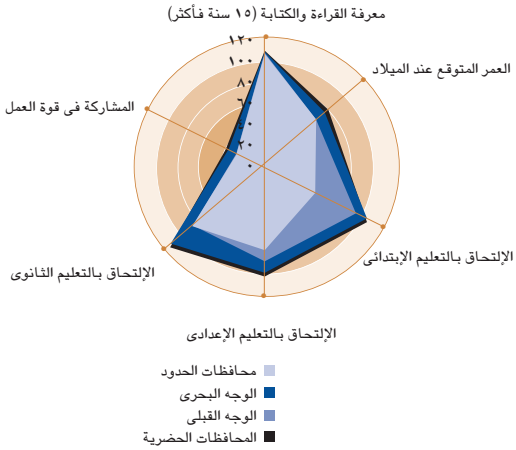

المصدر : EHDR، إصدارات مختلفة

ويجرى تعيين المحافظين والوكلاء الأول لمختلف الوزارات في المحافظات و العمد في القرى من قبل الحكومة المركزية. ويعد هؤلاء جميعا مسئولين أمام الحكومة ومطالبين بالرجوع إليها وليس إلى مجتمعاتهم المحلية أو ممثليهم المنتخبين. ومازال قانون الطوارىء ساريا على مدى خمسة وعشرين عاما. كما أن القوانين المقيدة التى تحدد نطاق عمل وأنشطة NGOs واتحادات العمال والنقابات المهنية تعوق المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدنى فى صنع القرارات والتخطيط والرصد والمتابعة وتنفيذ برامج التنمية.

بكل تأكيد يعتبر الالتزام المعلن أخيرا من قبل السلطة السياسية العليا والحكومة بالتحرك نحو تحقيق اللامركزية الإدارية والمالية، تحركا فى الاتجاه الصحيح. كما أن الدعوة التى وجهت إلى المجتمعات المحلية والمجتمع المدنى لمشاركة الحكومة فى تقوية ودفع جهود التنمية لها نفس الدرجة من الأهمية وتستحق الإشادة، وذلك بشرط ألا يكون هذا التعاون مجرد تعبئة للموارد والمساهمة المالية. وليس من الممكن ضمان ملاءمة السياسات والاستثمارات العامة للحاجات التى يدركها الناس بدون المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدنى – بما فيها المنظمات التى تمثل الفقراء – فى صنع القرارت وفى تدعيم جهودهم فى الاشراف على التنمية وعلى تنفيذ السياسات الحكومية. ويتطلب هذا اصلاحات تشريعية جادة لإعادة صياغة علاقة أكثر توازنا بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى تؤدى إلى توسيع مهامهم ونطاق عملهم.

٣. التمييز بين النوع الاجتماعى: قضية ذات أهمية خاصة

مؤشرات النوع الاجتماعى

على المستوى القومى

تكشف المؤشرات التى تقيس الفجوات بين الذكور والاناث فى مجال التعليم والمشاركة فى سوق العمل عن ان مصر

١٨ وزارة التخطيط .٢٠٠٢ الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢– ٢٠٠٧. جمهورية مصر العربية

١٩ UN Millennium Project (2005) مرجع سبق ذكره

٢٠ المرجع السابق

٢١ المرجع السابق

تتحرك بخطوات بطيئة صوب القضاء على التفاوت بين الجنسين. ومع هذا يبدو أن هناك درجة من الاستجابة المجتمعية لقضية المساواة بين النوع الاجتماعى. وبوجه عام، تقلصت الفجوات بين الجنسين منذ مطلع التسعينات، كما يدل على ذلك نسبة الإناث إلى الذكور على النحو الذى توضحه المؤشرات الواردة فى جدول ٢-٩

على المستوى الإقليمى

من المنظور الإقليمى، تعد فجوة النوع الاجتماعى أكثر اتساعا فى الوجه القبلى وفى مجموعة محافظات الحدود بالقياس إلى باقى الأقاليم، وذلك فيما يتعلق بنسبة معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر) والالتحاق بالمدارس والمشاركة فى القوى العاملة كما هو موضح فى جدول ٢-٩. ومع هذا تتقلص فجوات النوع الاجتماعى بمدى ابطأ فى المحافظات الحضرية بالمقارنة بالإقاليم الأخرى، وذلك لأن ظروف التنمية البشرية فى هذه المحافظات كانت أفضل منذ البداية بالقياس إلى الظروف فى الإقاليم الأخرى.

فجوة النوع الاجتماعى

على الرغم من التحسن الملموس فى معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الاناث وكذلك معدلات الالتحاق بالتعليم والمشاركة فى القوى العاملة ومعدلات البطالة، مازالت هناك فجوة بين الجنسين لصالح الذكور. وعلى الرغم من ذلك، يزيد العمر المتوقع عند الميلاد لدى الإناث بنسبة ٦,٤٪ عن نظيره بالنسبة للذكور، كما تقلصت الفجوة فى معدل معرفة القراءة والكتابة من ٤٣٪ فى عام ١٩٩٢ إلى ٣١,٧٪ فى عام ٢٠٠٤، وزادت معدلات الالتحاق بالتعليم لدى الإناث بمدى أسرع من معدلات الالتحاق بالنسبة للذكور. ويفسر ذلك، بأن معدلات التسرب من المدرسة أعلى بالنسبة للذكور منها بالنسبة للاناث EHDR عام ٢٠٠٣.

تدنى ترتيب مصر بالنسبة لتمكين النوع الإجتماعى

على الرغم من تحقق بعض التقدم النسبى، تحتل مصر مرتبة متدنية بالنسبة لتمكين النوع الاجتماعى. فوفقا لما ورد فى EHDR، ٢٠٠٤ الصادر عن UNDP، كان ترتيب مصر متأخرا للغاية، حيث بلغ المرتبة ٧٥ من بين ٨٧ دولة، كما كانت قيمة مقياس تمكين النوع الاجتماعى (GEM) منخفضة ايضا، فقد بلغت ٠,٢٦٦ مقابل ٠,٩٠٨ للنرويج التى تحتل أعلى مرتبة بالنسبة لهذا المقياس. وحتى البحرين التى تعتبر دولة محافظة، كان ترتيبها يفوق ترتيب مصر بـ ١١ نقطة حيث بلغ ٦٦ بينما بلغت قيمة GEM ، ٠,٣٩٥

وبالنسبة لدليل التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعى GDI، بلغت قيمة هذا الدليل ٠,٦٣٤ وكان ترتيب مصر الـ ٩٩ من بين ١٤٤ دولة. وفى دراسة دولية أعدها المنتدى الاقتصادى العالمى عام ٢٠٠٥، على مستوى ٥٨ دولة، لقياس فجوة النوع الاجتماعى على المستوى العالمى جاء ترتيب مصر الأخيرة (٥٨)

جدول ٢-٩: الفجوات بين الاناث والذكور (الإناث كنسبة من الذكور)

المؤشر	السنة	المحافظات الحضرية	الوجه البحرى	الوجه القبلى	محافظات الحدود	مصر
العمر المتوقع عند الميلاد	١٩٩١	١٠٤,٠	١٠٤	١٠٢,٠	١٠٤,٠	١٠٣,٠
	٢٠٠٤	١٠٦,٥	١٠٨,٥	١٠٦,٧	١٠٦,٨	١٠٦,٤
القراءة و الكتابة (١٥ سنة فأكثر)	١٩٩٢	٧٥,٠	٥٢,٠	٤٨,٠	٥٤,٠	٥٧,٠
	٢٠٠٤	٧٥,٢	٦٨,٥	٦٣,٠	٦٣,٣	٦٨,٣
الالتحاق بالتعليم الابتدائى	١٩٩٢	٩٣,٠	٨٥,١	٦٨,٥	٧٦,٨	٨٠,٤
	٢٠٠٤	١٠١,٥	١٠١,١	٩٠,٧	٧٩,٣	٩٥,٩
الالتحاق بالتعليم الاعدادى	١٩٩٢	٩٧,٧	٨٥,٠	٦٢,٨	٧٠,٥	٧٩,٠
	٢٠٠٤	٩٦,٤	٩٤,٧	٨٧,٩	٧٨,٩	٩٢,٢
الالتحاق بالتعليم الثانوى	١٩٩٢	١٠٨,٢	٩٤,٥	٦٣,٥	٧٧,٠	٨٦,٠
	٢٠٠٤	١١٠,٩	١٠٧,٠	٨٤,٩	٨٦,١	٩٩,٣
المشاركة فى القوى العاملة	١٩٩٦	٢٥,٣	٣٣,٧	٢٦,٤	٢٨,٧	٢٩,٢
	٢٠٠٤	٣٠,٣	٣٧,٦	٢٤,٠	٢٧,٥	٣١,٤

المصدر : EHDR، اصدارات مختلفة

قياس تمكين النوع الاجتماعى

هناك خمسة معايير رئيسية لقياس تمكين النوع الاجتماعى، وفقا للنتائج التى توصل إليها صندوق تنمية المرأة التابع للأمم المتحدة UNIFEM

المشاركة الاقتصادية: وتشير إلى عدد النساء فى القوى العاملة وما تتقاضاه من أجر نظير نفس العمل الذى يقوم به الرجال. ووفقا للمؤشرات الرسمية، زادت مشاركة النساء فى القوى العاملة من ١٨٪ عام ١٩٩٦ إلى ٣١,٤٪ عام ٢٠٠٤. وتمثل الإناث ٢٣,٩٪ من القوى العاملة فى الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر. وقد بلغ معدل البطالة بين الإناث ٢٤٪ عام ٢٠٠٤. وأدى تقلص دور القطاع العام كمشغل تقليدى للنساء إلى تعرضهن للبطالة وللالتجاء إلى الأعمال ذات الانتاجية المنخفضة خارج القطاع الرسمى وبصفة اساسية فى الزراعة [٢٢]. وعادة لاتتقاضى النساء أجراً مقابل عملهن فى الزراعة. ويعزى ضعف إنتاجية النساء إلى انخفاض مستوى التعليم ونقص المعلومات وعدم تملك أصول لضمان القروض[٢٣].

الفرص الاقتصادية: وهى تتضمن الفرص التى تتاح للنساء عند دخولهن سوق العمل مثل الحصول على أجازة الأمومة أو رعاية الطفل. وعلى أى حال، لا تحصل النساء على نفس فرص التشغيل ونفس الأجر، بما فى ذلك المزايا العينية والظروف الصحية وظروف العمل الآمنة مثل الرجال نتيجة ضعف إنفاذ القانون فى القطاع الخاص غير الرسمى. وهناك ايضا تمييز ضد النساء فى التشغيل فى القطاع الخاص المنظم نتيجة الظروف التى يفرضها الزواج أو نتيجة إجازة الأمومة [٢٤].

التمكين السياسى: ويشمل مشاركة النساء فى مراكز صنع القرارات. وفى عام ٢٠٠٤، وقبل إجراء الانتخابات القومية، كانت النساء تشكل ٢,٤٪ فقط من أعضاء البرلمان و٦٪ من المعينين فى مجلس الشورى و ١,٢٪ من الأعضاء المنتخبين فى المجالس المحلية. وتبلغ نسبة مشاركة النساء فى

▼ **تبلغ نسبة الأمية بين الأسر التى ترأسها نساء فى المناطق الريفية ٨٥٪ مقابل ٥٧٪ فى المناطق الحضرية**

٢٢. National Council for Women and World Bank (2003), 'Gender Assessment', Egypt.

٢٣. UN Millennium Project 2005. مرجع سبق ذكره

٢٤. National Council for Women and World Bank (2003), مرجع سبق ذكره

النقابات ١٧٪ وفى نقابات العمال ٣٪ .[٢٥] ويتمثل التحدى الكبير أمام التمكين السياسى للمرأة فى التغلب على القيم الراسخة التى تتسم بالتعصب للنوع الاجتماعى(MDG 2003) وكذلك فى اصدار بطاقات الهوية الشخصية حتى يكون للنساء كيانات قانونية ويؤهلن للتصويت فى الانتخابات.

الالتحاق بالتعليم: ويغطى معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسى والثانوى والجامعى. وتشير الأرقام الرسمية إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٤، ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم إلى ٩٥,٩٪ فى المدارس الأبتدائية وإلى ٩٢,٢٪ فى المدارس الأعدادية وإلى ٩٩,٣٪ فى المدارس الثانوية وإلى ٩٠٪ فى التعليم العالى. ومع هذا يؤدى الفقر إلى اتساع فجوات النوع الاجتماعى، حيث تبلغ الفجوة فى نسبة الأمية ١٦٪ بالنسبة للأطفال الفقراء مقابل ٥٪ للأطفال غير الفقراء. وتبلغ نسبة الأمية بين الأسر التى ترأسها نساء فى المناطق الريفية ٨٥٪ مقابل ٥٧٪ فى المناطق الحضرية. وهناك عدة عوامل تساهم فى انخفاض مستوى الانجاز التعليمى للفتيات مثل القيود الثقافية وأعباء الأعمال المنزلية الثقيلة[٢٦]. ومازالت معدلات البطالة بين الشابات اللاتى استكملن التعليم الثانوى مرتفعة ومثيرة للاحباط.

الصحة والرفاهة: وتحاول هذه المجموعة من المعايير تقويم نوعية الرعاية المتاحة للنساء بالنسبة للصحة الإنجابية. وعلى الرغم من أن العمر المتوقع عند الميلاد زاد إلى ٧٢,٣ سنة فى عام ٢٠٠٤، كما أن معدل وفيات الأمهات (١٠٠ ألف لكل مولود حى) انخفض من ١٧٤ فى عام ١٩٩٢ إلى ٦٧,٦ فى عام ٢٠٠٤، مازالت هناك مخاطر صحية مرتبطة بالنوع الاجتماعى مثل مشكلة ختان الإناث التى مازالت تمثل مشكلة شبه عامه، حيث تعرضت ٩٠٪ من المتزوجات إلى تشوه فى الأعضاء التناسلية [٢٧]. ومازال هناك قصور فى الوفاء باحتياجات تنظيم الأسرة. وتؤدى الحواجز الثقافية والسلوكية إلى تردد المرأة فى اللجوء إلى الأطباء الذكور. وعلى مستوى الأسرة، يبدو أن هناك تقليل من شأن المرأة بالنسبة لمشاركتها فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحكم فى الخصوبة والشئون الجنسية والعنف الموجه للمرأة.[٢٨]

تحقيق المساواة بين النوع الاجتماعى

الرهان هنا حول ما إذا كانت مصر ستستطيع تحقيق درجة كبيرة من المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥ . أن هذه الغاية ليست هدفا فى حد ذاتها، ولكنها مكون ضرورى لتحقيق MDGs سواء كانت هذه الأهداف تتعلق باستئصال الفقر أو حماية البيئة أو الوصول للرعاية الصحية. ولما كانت MDGs تدعم بعضها البعض، فإن النجاح فى تحقيق هذه الأهداف سوف يكون له آثار إيجابية على المساواة بين النوع الاجتماعى خاصة بالنسبة للفقراء ومن هم أشد فقرا.

ويقترح EHDR، ٢٠٠٥ التوصيات الآتية من أجل تحقيق المزيد من المساواة والتكافؤ بين النوع الاجتماعى :

- حشد قادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدنى وإثارة احساسهم بأهمية مواجهة التمييز والعنف ضد المرأة، ودعوتهم لإبداء مقترحاتهم، واحترامها، فيما يتعلق بأسس ووسائل التغلب على هذا التمييز والحث على تغيير النظرة العامة والسلوكيات العامة تجاه هذا الوضع، وذلك بالإشارة إلى ما يترتب على ذلك من مكاسب اقتصادية واجتماعية، والدعوة إلى اجراء تغييرات تشريعية عندما يقتضى الأمر ذلك.
- اتخاذ إجراءات للإقناع وتقديم حوافز للحد من التمييز بين الجنسين فى الالتحاق بالمدارس فى مرحلة التعليم الأساسى، وتوفير دورات مياه مستقلة لكل من البنات والبنين ومرافق صحية أكثر أمانا وصديقة للفتيات. هذا إلى جانب التوسع فى فرص الحصول على التعليم الابتدائى وضمان استكماله وإزالة الأشكال المختلفة للتمييز ضد النوع الاجتماعى من المناهج الدراسية وإعادة توجيه برامج التدريب بالنسبة للمعلمين ومديرى المدارس – والكثير منهم ضحايا للتمييز.
- التوسع فى فرص التشغيل فى القطاع الخاص الرسمى وذلك بتحمل التكلفة التى تنطوى عليها الامتيازات القانونية التى تمنح للأمهات العاملات، وكفالة الضمان الاجتماعى للعاملات فى القطاع غير الرسمى، وانشاء دور عامة لرعاية أطفال الأمهات العاملات الفقيرات، وزيادة فرص الحصول على الائتمان، وتوفير فرص لترقية من تشغل مهناً مثل التمريض والخدمات الاجتماعية.
- ضمان الحقوق المشروعة للنساء فى الملكية والميراث وتسهيل الإجراءات القانونية فى مجال الأحوال الشخصية.
- زيادة المشاركة السياسية والتمثيل السياسى من خلال حملات التوعية ومساندة وتعيين المرشحات فى الانتخابات على كل المستويات.
- تقديم خدمات صحية خاصة للوفاء باحتياجات النساء الخاصة ومواجهة القيود الثقافية التى تعترض السعى للحصول على المساعدة الطبية، وتمكين المرأة من اتخاذ

الرهان هنا حول ما إذا كانت مصر ستستطيع تحقيق درجة كبيرة من المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥

إطار ٢-٣: ماذا تعنى العدالة الاجتماعية فى ظل اقتصاد السوق الحر؟

تقوم العدالة الاجتماعية فى المفهوم الليبرالى على خمس ركائز أساسية:

١. المساواة بين جميع الأفراد أمام القانون، وحرية التعبير والعقيدة، والمشاركة فى صنع القرار على النحو الذى يقضى به الدستور، وتغيير الحكومة بالطرق السلمية والتمتع بكافة الحقوق الانسانية الواردة فى المعاهدات والمواثيق الدولية.

٢. حق كل فرد فى ثمار عمله وثروته طالما كانت مكتسبة بالطرق المشروعة. وبعبارة أخرى لا تستقيم العدالة مع وجود فوارق فى الدخول والثروات.

٣. حق الفقراء والعجزة والمستضعفين فى شبكة أمان اجتماعى تكفل لهم حدا أدنى من الحماية فى حدود الامكانيات المتاحة للدولة.

٤. تَقَدُم الفرد فى الحياة لابد أن يعتمد على جده واجتهاده، وليس على الامتيازات الطبقية أو الأسرية، أو الانتماءات أو الأصول العرقية، أو الصلات باصحاب السلطة.

٥. الأهمية الخاصة لنظام الضرائب والنفقات العامة من أجل تضييق الفوارق بين الدخول والثروات، ولتخصيص الموارد الكافية لأداء الخدمات العامة بما يعود بالنفع على الفقراء ومحدودى الدخل.

المصدر : سعيد النجار، تجديد النظام السياسي والاقتصادي في مصر، الجزء الأول، دار الشروق، ١٩٩٧

٢٥. UNDP (2005) مرجع سبق ذكره

٢٦. UNDP (2005) مرجع سبق ذكره

٢٧. National Council for Women and World Bank (2003), UNDP (2005) مرجع سبق ذكره

٢٨. UNDP (2005) مرجع سبق ذكره

القرارات الخاصة بتنظيم الأسرة من خلال الحملات الإعلامية للتاثير فى السلوك والمواقف وكذلك من خلال توفير الوسائل التى تستطيع بها النساء الحصول على وسائل منع الحمل بسهولة أو مجانا.

بعض عناصر الاستراتيجية المقترحة

على المستوى المؤسسى، هناك بعض المقترحات مثل :

- تصعيد المجلس القومى للمرأة ليصبح وزارة لشئون المرأة.
- انشاء وحدة فى جهاز الاحصاءات القومية تقوم بجمع بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعى ورصد الانشطة.
- تتبع النتائج المتعلقة بالنوع باستخدام آليات رصد ومساءلة قومية وعالمية.
- تدعيم حصول النساء على التدريب التخصصى والمهنى لاكتساب المهارات التقليدية مثل التمريض، وغير التقليدية (ICT والبرمجيات).
- تيسير انشاء NGOs تقوم بأنشطة مرتبطة بالنساء مباشرة.
- توفير مواقع تديرها الدولة للأنشطة النسائية الموجودة فى المجتمع المحلى أو للأنشطة التى تدر دخلا.
- انشاء مراكز للفتيات ونوادى لتكنولوجيا المعلومات.
- مواجهة العنف ضد المرأة بتجريم هذا السلوك من خلال التشريعات ووضع إجراءات صديقة للمرأة وانشاء شرطة نسائية لتشجيع النساء على اللجوء للشرطة وتوفير مأوى للنساء اللاتى يتعرضن للعنف أو الضرب.

تقدير مبدئى للتكاليف[٢٩]

باستخدام توقعات MDGs، تشير الأرقام المبدئية إلى أن تكلفة التدخلات الخاصة بالنوع الاجتماعى مثل زيادة الوعى بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية، ومساعدة الفتيات على الاتجاه للعمل، وتشجيع المشاركة السياسية والقضاء على العنف ضد المرأة، إلى جانب التكاليف المتعلقة بالأنشطة الإدارية، سوف تبلغ ١,٣ دولار للفرد سنويا فى المتوسط خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥. وسوف تبلغ هذه التكاليف أقصاها عام ٢٠١٥ حيث تصل إلى ٢ دولار للفرد فى المتوسط. وحتى يمكن تقدير التكاليف الإجمالية لتحقيق الهدف الثالث من MDGs، يجب إضافة تكاليف التدخلات الملائمة المتعلقة بالنساء والفتيات فى كل من MDGs الأخرى.

نحو رؤية لتمكين النوع الاجتماعى فى مصر

إن ما هو أهم من مجرد تقدير تكلفة تحقيق MDGs، هو أن الرؤية تقترح تخصيص موازنة أكثر طموحاً لحد بعيد، بحيث تكون مناصرة للفقراء وتحقق العدالة بين الجنسين. ولهذا تستهدف الرؤية خلق ٦٠٠ ألف وظيفة إضافية للنساء على مدى عشر سنوات، فى إطار أنشطة NGOs، خاصة فى مجال التعليم قبل المدرسى والصحة والعمل الإجتماعى، وترتبط هذه الوظائف بالعقد الإجتماعى الجديد الذى اقترحته الرؤية. وبوجه عام، تشمل الشروط الأساسية لتمكين النوع الاجتماعى فى مصر توافر الإرادة السياسية وترسيخ مبدأ المساواة بين النوع الاجتماعى فى السياسات والعمل التنفيذى وتدعيم المشاركة بين الأجهزة وبين المجتمع المدنى والحكومة وتحسين عملية الرصد والابلاغ[٣٠]

Selected References

Bibars, Iman (2005) *Assessment of Gender Mainstreaming in UNDP Programs in Egypt* (1995-2005), UNDP, Cairo.

GOE (2005) Egypt: A New Era of Growth, 10 Point Government Program for 2005 and Beyound, Cairo.

Hannan, Carolyn(2004), *Women's Rights and Empowerment: Gender Equality in the New Millennium*, Division for the Advancement of Women, New York, United Nations.

IDEAS (1999) "The Distribution of Gender Differentials & Public Sector Wage Premia in Egypt," Cairo.

Institute of National Planning and UNDP (2004) Egypt Human Development Report, Cairo.

Ministry of Planning and World Bank (2002) Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy, Vol 1, Main Report.

National Council for Women and World Bank (2003) "Gender Assessment- Egypt", Cairo.

Safaa El-Kogali (2002), For Better or For Worse? The Status of Women in the Labor Market in Egypt, 1988-1998, World Bank.

UNIFEM (2004), *Progress of Arab Women*, New York, United Nations.

UNDP (2003), Millennium Project, "Background Paper of the Task Force on Education and Gender Equality", New York, United Nations Development Programme.

UNDP (2004), *Human Development Report*, New York, United Nations Development Programme.

UNDP (2005), Millennium Project, *Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals*, New York, United Nations Development Programme.

UNDP (2005),Task Force on Education and Gender Equality, *Taking Action, Achieving Gender Equality and Empowering Women*, New York, United Nations Development Programme.

٢٩. Safaa El-Kogali (2002), For Better or For Worse? The Status of Women in the Labor Market in Egypt, 1988-1998, World Bank.

٣٠. IDEAS (1999), The Distribution of Gender Differentials & Public Sector Wage Premia in Egypt

الـفصــل الثــالث

عقد اجتماعى جديد لمصر

تشير وقائع هذا العصر إلى أن التحرر من الفقر والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية هما أمران وثيقا الصلة ببعضهما؛ فكلاهما انعكاس لمستوى جودة القدرات البشرية في الدولة. ويعرض هذا الفصل العناصر والمبادىء التى يتضمنها عقد اجتماعى جديد في مصر، داعم للنمو ومناصر للفقراء. ويقترح أيضا رؤية للرخاء ترتكز على التوزيع العادل لمصادر النمو ومكاسبه بين جميع المصريين.

إطار ٣–١ : عرض موجز للتاريخ الحديث للمواطنة المصرية

أرسى دستور ١٩٢٣ أسس نظام يمكن وصفه، على أحسن تقدير، بأنه نظام برلمانى ديمقراطى. وقد أستند الدستور إلى مبادىء الليبرالية الأوربية، واقر بسيادة الأمة واحترام حقوق الإنسان، وأعطى البرلمان سلطات كاملة للتشريع والإشراف وقصر دور الدولة على القيام بوظائف الإدارة والأمن والدفاع. وكان تداول السلطة حقيقة واقعة حيث تم تشكيل حكومات عديدة من أحزاب مختلفة وكلها كانت مسئولة أمام البرلمان.

قامت ثورة ٢٣ يوليو بإلغاء النظام الليبرالى باسم تحقيق العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية الكاملة. وقد حاولت الثورة كفالة الحقوق الاجتماعية لغالبية الشعب ولكن كان لهذا تكلفته الباهظة، حيث أسفر إعادة توزيع الملكية والإمتيازات عن تقييد الحقوق السياسية. كما أن المكاسب الاجتماعية التى تحققت كانت لسوء الحظ غير مستدامة اقتصاديا.

في عام ١٩٧١، ومع بدء مرحلة الانفتاح الاقتصادى بمصر، بذلت محاولات لإعادة ظهور المؤسسات الديمقراطية على المسرح السياسى المصرى وذلك لمواجهة مد السخط المتزايد. وكان تكوين المنابر والأحزاب السياسية وإنشاء مجلس الشورى جزءً من المتغيرات التى طرأت. ومع هذا لم يأت الدستور بما يكفى للحد من سلطة الإدارة والسلطة الممنوحة لمنصب رئيس الجمهورية. ولم يترك للسلطتين التشريعية والقضائية إلا سلطات محدودة، ولم تكن هناك آليات حقيقية تسمح لهما بالإشراف أو المساءلة.

وقد أكد الرئيس مبارك على أهمية المشاركة السياسية وحرية التعبير على الرغم من استمرار قوانين الطوارىء التى صدرت عقب اغتيال الرئيس السادات. ولعل أهم هذه المبادرات هو التعديل الدستورى الذى يسمح بإجراء الانتخابات الرئاسية المباشرة من بين أكثر من مرشح لتولى منصب رئيس الجمهورية، والذى قدم الرئيس مبارك اقتراحا بشأنه في فبراير ٢٠٠٥، ووافق عليه كل من مجلس الشعب والشورى في صيف نفس العام. ومن المؤكد أن هذه الإصلاحات سوف تقود إلى عهد جديد من الإصلاح الديمقراطى.

المصدر: أسامة الغزالى حرب، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

١. أسس عقد اجتماعي جديد

حتى يكون في مقدور مصر أن تواجه التحديات العظام للقرن الواحد والعشرين، فإن الأمر يتطلب تصحيح العلاقة بين الأطراف صاحبة المصلحة على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية. ويستند الفهم الجديد لهذه العلاقة إلى الفرضية التى مؤداها أن وضع برنامج متكامل للعمل السياسى والاجتماعى والاقتصادى يمكن أن يؤثر في مثل هذا التصحيح، إذا كان مرتكزا على الحقوق، ومقترنا بإصلاح إدارى، ومستندا إلى مشاركة بين الأجهزة التنفيذية والمجتمع المدنى. وتتطلع الرؤية إلى تحقيق نمو لا يأتى بنتائج محدودة أو متفرقة بل نمو تمتد مكاسبه إلى الجميع، نمو هو نتاج عملية تنطلق من القاعدة إلى القمة، نمو ينطلق من تعزيز رأس المال البشرى من خلال تطبيق مبادىء عدالة التوزيع.

▼ تقديم سلع عامة ذات جودة عالية وسهولة الحصول عليها يعد عوامل أساسية للتفوق فى حلبة المنافسة

نحو توجه لكفالة الحقوق الأساسية وتوفير الرفاهة: تم بحث مفهوم العقد الاجتماعى على مستويات عديدة. هل هو الإطار الذى يحدد الحقوق السياسية ؟ هل هو يتعلق بحقوق والتزامات المواطنة ؟ هل يمكن أن يكون مسمى آخر للرفاهة؟ هل يعنى الطاعة أو الولاء للوطن أو الاستقرار الاجتماعى أو الحرية ؟ هل هو بمثابة الأساس لبرنامج عمل للمشاركة في السلطة وتداولها ؟. ويعرف تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ (EHDR) العقد الإجتماعى بأنه برنامج متكامل يرتكز على الحقوق ويصمم للفقراء ويستهدفهم، وفى نفس الوقت يتيح للمواطنين الآخرين الاختيارات والبدائل التى تمكن كافة المصريين من الارتقاء بقدراتهم وتحقيق طموحاتهم الهامة بالنسبة لهم.

الشروط السياسية لاتفاق جديد.

من الضرورى تفعيل العقد الإجتماعى من خلال حماية الحريات والحقوق السياسية. ومن المهم أيضا بحث الحقوق السياسية وحقوق الأفراد، أخذا فى الإعتبار الحقوق الاجتماعية وتوافر بيئة مواتية لتمكين المواطنين من المشاركة في تحقيق الديمقراطية. ويعرض الإطار ٣–١ سردا موجزا لتاريخ المواطنة المصرية الحديثة ويبين تطور الفكر السياسي الذى قاد إلى هذا الاتفاق الجديد.

العلاقة بين المواطنين والدولة

في الماضى، لعب النظام السياسى، كما تجسده سلطة الدولة، دورا قائدا في كافة العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد كانت السلطة المركزية للدولة هى السمة التى تميز بها النظام السياسى في مصر وكذلك كان الدور الذى لعبته الدولة في تقديم السلع والخدمات العامة. إن النجاح في تحقيق التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى يجب أن يعتمد حاليا على الجهود القومية المتضافرة التى تسعى لتحقيق العدالة كإحدى القوى الكبرى والتى تجعل الوصول إلى عقد اجتماعى جديد ضرورة عاجلة. على المستوى المحلى، أصبحت الديمقراطية قضية قومية تحظى بإجماع كافة التيارات والأحزاب السياسية. والتطلع إلى تحقيق الديمقراطية، وان كان ظاهرة متنامية على المستوى المحلى، إلا أن صداها يتردد على الساحة العالمية.

وأمام هذه الضغوط، هناك ثلاثة تصورات ممكنة :–

- **السيناريو الأفضل** (BC): ويسعى إلى تحقيق نقله نوعية تحقق في الواقع العملية الديمقراطية وتخلق المؤسسات الديمقراطية التى في ظلها تُؤَمَن حقوق المواطنة للكافة ويتقبل الجميع التزاماتهم الجديدة وتكون المشاركة في السلطة وتداولها محاور أساسية للنظام السياسى.
- **أجندة إصلاحية** يتم بمقتضاها توفير قدر أكبر من الحرية المحدودة مع إجراء تغيرات في الدستور والسلطتين التنفيذية والتشريعية كخطوة أولى نحو الديمقراطية الكاملة. في ظل هذا السيناريو، لا يتم حسم القضايا المتعلقة بحقوق المواطنة أو بالأسس التى تحدد كيفية المشاركة في السلطة أو بين أى الفئات يتم تداولها. وإنما يكتفى فقط بتأجيل البت فيها.

إطار ٣-٢: رؤية فكرية لمواطن مصرى حول الدستور والنظام السياسى

قدم الراحل دكتور إبراهيم شحاته، رجل القانون المتميز الذى كان يشغل منصب نائب رئيس ومستشار البنك الدولى، عددا من التوصيات بشأن المستقبل السياسى والتنظيمى لمصر في خلال العقد القادم،والتى وردت في كتابه تحت عنوان "وصيتي لبلادي" الذى صدر عام ٢٠٠٣. وفيما يلى مقتطفات مختارة من هذا الكتاب :

تستند معايير النظام الديمقراطى الحديث على عدد من المبادىء مثل الأمة هى مصدر السلطات، الالتزام بقرارات الأغلبية، والاختيار في الانتخابات والسلطة، وتعدد الأحزاب، وحماية الحريات والحقوق العامة، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وكفالة المساواة في هذه السلطات، وسيادة القانون، واستقلال النظام القضائى والإشراف القضائى على دستورية القوانين.

وقبل صياغة رؤية لدستور جديد، هناك بعض القضايا التى يتعين تناولها :

الحريات والحقوق العامة. وردت نصوص دستورية مقيدة بقيود لا يحددها الدستور وإنما يحيل أمر تحديدها للقانون وهو ما يشكل خطرا على هذه الحقوق إذا تركت بلا ضوابط معقولة. ويتعين أن يتضمن الدستور نصوصا تؤكد على الحقوق والحريات العامة على النحو الذى يرد في الاتفاقات الدولية بشأن حقوق الإنسان التى وقعت عليها مصر. كما ينبغى أن يوضح الدستور الالتزام القانونى من قبل الدولة بتوفير الحقوق الإيجابية (مثل حق العمل – التعليم – الصحة – التأمينات الاجتماعية ، الإسكان ...الخ) ولا تتركها مجرد شعارات جوفاء. ويجب أيضا أن تأتى النصوص الخاصة بالمسئوليات العامة والواجبات القومية أكثر تحديدا وتوضح المسئولية القانونية في حالة الامتناع عن القيام بها. وهناك بعض الحقوق التى يجدر النظر في إمكانية إدراجها في الدستور مثل الحق في العيش في بيئة غير ملوثة وحقوق المصريين الذين يعيشون في الخارج وحقوق الوالدين والأطفال وحق تأسيس منظمات المجتمع المدنى.... الخ.

الدور الاجتماعى والاقتصادى للدولة. يفترض الدستور الحالى أن مصر دولة اشتراكية في حين إنها تتجه نحو اقتصاد السوق الحر. ومعظم الدساتير الحديثة لا ينص فيها على نظام اقتصادى معين تلتزم به الدولة، ويترك هذا للحكومة المنتخبة، حيث يمكن أن تتغير الخطط الاقتصادية بتغير الحكومة. وعلى أية حال، فإن التأكيد على حماية الملكية العامة والخاصة واحترام الحقوق والالتزامات التعاقدية والعمل على تطبيقها من الأمور الضرورية لتوفير الاستقرار وتدعيم مناخ الاستثمار والالتزامات التعاقدية في ظل أى نظام اقتصادى. وتحفل الدساتير الحديثة بالنصوص المتعلقة بدور الدولة في المجال الاجتماعى وتؤكد على ضرورة التزام الدولة بتقديم الخدمات الأساسية ذات الجودة العالية لكافة المواطنين بمقابل في حدود قدراتهم المالية، وهو ما يسمح للدولة بالاستمرار في تقديم مثل هذه الخدمات وفى نفس الوقت تتيح للمواطنين الفقراء الحصول عليها مجانا. وتشمل هذه الخدمات التعليم الاساسى والقضاء على الأمية والرعاية الصحية وحماية كافة المواطنين في حدود القدرة المالية للدولة. وإذا كان من غير الواقعى أن يلزم الدستور الدولة بتوفير العمل للجميع، فإنه من الأفضل إلزام الدولة بوضع نظام للتأمين ضد البطالة.

مجلسا الشعب والشورى إن عدد أعضاء البرلمان الحاليين يبلغ ٤٥٤ عضوا، ويعتبر هذا العدد كبيرا للغاية ومن شأنه ألا يمكن المجلس من القيام بمهامه بكفاءة. ومن المفيد أن يترك للشعب حرية اختيار ممثليه دون تحديدهم من فئات معينة (فلاحين وعمال). كذلك يتعين بحث مسألة جواز الجمع بين عضوية مجلس الشعب والوظائف الحكومية أو الجمع بين المناصب الوزارية وعضوية مجلس الشعب. ويتعين أيضا إعادة النظر في دور مجلس الشعب في إقرار الموازنة العامة حيث لا يسمح الدستور الحالى بحق المجلس في تعديل الموازنة العامة، ومن الأفضل إعطاء مجلس الشعب هذا الحق بضمانات معينة. وتجدر الإشارة إلى أنه في الدول الأنجلو سكسونية تنص الدساتير على أن يحدد البرلمان عند إقرار الموازنة العامة الحد الأقصى للقروض التى يسمح للحكومة بالحصول عليها سنويا والشروط الأخرى، دون اشتراط الموافقة على كل قرض على حدة حتى لا يترتب على ذلك تأخير إبرام القروض وتحمل الدولة بأعباء رسوم الارتباط على القروض. وبالنسبة لمجلس الشورى يجب أن يعطى الدستور لهذا المجلس دورا تشريعيا خاصة وأنه يتوافر له كفاءات قد لا تتوافر دائما في مجلس الشعب.

رئاسة الجمهورية. يجب التفكير بكل جدية في مدة رئاسة الجمهورية، بحيث تحدد ولاية الرئيس بفترة معينة، وإذا لم يكن ذلك ممكنا، فقد يرى التفكير في التحول من النظام الرئاسى الحالى إلى نظام يعطى سلطات ومسئوليات أكبر لرئيس الوزراء. كما يجب أن تحدد فى الدستور السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة. ويجب النص في الدستور على ضمانات معينة لحماية الحريات والحقوق خلال حالات الأزمات ومراجعة كافة الأحكام المتعلقة بهذه الحالات وتحديد الفترة التى يمكن ممارسة أى سلطات استثنائية فيها.

الأحزاب السياسية. أشار الدستور إلى نظام تعدد الأحزاب وترك للقانون تنظيم تأسيسها وإدارتها. ويقدم أى طلب لتأسيس حزب سياسى إلى لجنة عليا لها سلطة الرفض أو الموافقة على هذا الطلب، هذا على الرغم من أن قراراتها خاضعة لرقابة محكمة القضاء الإداري. وقد يكون من الأوفق السماح بتكوين أحزاب سياسية دون الحاجة إلى قرار سياسى أو إدارى، على أن يعطى الحق للنائب العام، أو جهة أخرى يتم اختيارها، الحق في اللجوء للقضاء لمنع حزب من ممارسة نشاطه، إذا خالف القانون أو الدستور.

الرقابة على دستورية القوانين. أعطى الدستور الحالى في مصر للمحكمة الدستورية العليا سلطة الرقابة على دستورية القوانين أو تفسير النصوص التشريعية، ولكن يحيل للقانون كل ما يتعلق بهذه المحكمة، فيما عدا عدم جواز عزل أعضائها وهو ما تقوم به المحكمة الدستورية العليا بنفسها. ويفضل أن يحدد الدستور من له الحق في أن يعلن اختصاص المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين، وألا يترك هذا للقانون الذى ينظم عملها. كما يتعين أن يسمح الدستور للمحكمة بالرقابة الوقائية إلى جانب الرقابة اللاحقة، وأن يعطى المواطنين حق اللجوء مباشرة للمحكمة الدستورية للطعن في القوانين التى يرون أنها غير دستورية.

المصدر: إبراهيم شحاته، (٢٠٠٣) وصيتي لبلادي..

كانت السلطة المركزية للدولة هى السمة التى تميزت بها مصر

- **السيناريو الأسوأ** : كرد فعل للضغوط، يُتَخذ في ظل هذا السيناريو موقف الإنكار والدفاع، وبذلك يتجمد أى تحرك نحو الإصلاح التقدمى.

وسيؤدى السيناريو الأفضل إلى عقد اجتماعى جديد وسيغير أساسيات المواطنة. وهو يتطلب ما يأتى :

- تغييرا دستوريا يرسى مبادىء الفصل بين السلطات، وتداول السلطة من خلال صندوق الاقتراع لتحديد القيادة السياسية، ونظام تعدد الأحزاب، ويكفل حماية الحقوق الإنسانية للأفراد والحقوق الاجتماعية لكافة المصريين.

إطار ٣–٣ اللامركزية الإدارية

تعتبر اللامركزية الإدارية جزءً لا يتجزأ من عملية الإصلاح الإدارى للدولة. ولا تعنى اللامركزية نقل السلطة من القمة إلى القاع، سواء على مستوى الوحدة الإدارية أو على مستوى المحليات فحسب، ولكنها تتضمن أيضا تغيير الأدوار في كلا المستويين، حيث يقوم المركز بوضع المعايير والقواعد التنظيمية، وبذلك ينسحب من مهمة تقديم الخدمات، بينما تقوم المستويات الأدنى والمحليات بتولى السلطة وتكون مسئولة أمام المواطنين. ويقتضى تطبيق اللامركزية الإدارية نقل جزء من صلاحيات الوزارات المركزية إلى المستويات والوحدات الأدنى، خاصة في المجالات التى ترتبط بالسياسات الاقتصادية المستهدفة من خلال توسيع سلطة المحليات في فرض الضرائب والرسوم وتنمية واستغلال موارد القطاع الخاص وتحقيق التنافسية في نظم المرتبات والمكافآت، ومنح المحافظات والوحدات الإدارية حرية تعيين الموظفين وترقيتهم. وعلى المستوى المحلى، تؤدى اللامركزية إلى تعزيز المشاركة المحلية والديمقراطية وبناء القدرات المؤسسية المحلية والاستخدام الأفضل للموارد. وتؤدى اللامركزية إلى الإنجاز السريع للمهام وتمكين المواطنين والاستجابة للمشاكل المحلية وتيسير عملية المساءلة والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية وتخفيض تكاليف المعاملات.

وهناك مجالات عديدة يمكن أن يتحقق من خلالها تفاعل وعلاقات وثيقة ومتبادلة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى مثل الغرف التجارية وإتحادات الصناعة وإتحادات المنتجين ونقابات العمال والنقابات الأخرى والمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى. وكل هذه المنظمات يمكن أن تكون شريكة قوية في عملية التنمية، إذا ما أعطيت الصلاحيات المناسبة التى تتيح لها المساهمة في المشروع القومى باعتبارها شريكاً مستقلاً ومشاركاً فعالاً.

المصدر: أحمد صقر عاشور، جامعة الإسكندرية

- تغييرا أيديولوجيا لدعم ثقافة احترام الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية.
- تغييرا مؤسسيا لغرس قيم الكفاءة ومبدأ المساءلة في المؤسسات مثل الأحزاب السياسية والأجهزة التشريعية.
- تغييرا في السياسات العامة، حيث تستند السياسة إلى أسس علمية وتستهدف الصالح العام وتتمركز حول حل المشاكل وتهتدى بمبادىء المساءلة والمشاركة واللامركزية.

التحويلات النقدية البسيطة، التى ترمى إلى عبور فجوات الدخل، يمكن اعتبارها فقط جزءً من خطة قومية متكاملة

ويتطلب منهج الإصلاح السياسى هذا إرادة قوية لضمان الوفاء بالعقد الاجتماعى الجديد لكافة المواطنين (أنظر الإطار ٣–٢). وهو يفترض المشاركة بين طرفين على قدم المساواة. فالدولة سوف توفر السلامة والحماية للحقوق والنظم الأساسية من خلال اضطلاعها بمسئوليات الأمن والدفاع والعدالة، وسوف تقدم السلع العامة الجيدة التى ترمى إلى تحقيق العدالة وتتسم بالكفاءة والفاعلية. وفى المقابل، لن يقتصر دور المواطنين على تقديم فروض الولاء واحترام قوانين الدولة والملكية العامة وحقوق الآخرين بل يتعين عليهم أيضا أن يشاركوا بفاعلية في تنفيذ هذا العقد والإشراف عليه، وفى تحمل تكاليفه المالية وفى الحفاظ على مكاسبه ونتائجه وتأمينها.

قد يواجه هذا العقد الاجتماعى بمفهومه الجديد مقاومة من أطراف مختلفة ضد آليات جديدة للمشاركة والمساءلة، أو من قبل الجمهور ضد الالتزامات الجديدة التى لم يألفوها، أو من جانب أصحاب المصالح الحصينة ضد انتقال السلطة أو التخلى عن امتيازا تهم. ومن الضرورى اعتبار هذه الأمور بمثابة عقبات يتعين مواجهتها وليست أسباباً لمقاومة التغيير.

٢. السلع العامة كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية

إن المنافسة العالمية تعنى أن خلق فرص التشغيل والاستثمار في مصر وخلق فرص عمل في الخارج يتطلب كوادر على مستوى عال من التعليم والقدرات حتى يمكن تعظيم الإنتاجية. ومن ثم فإن تقديم سلع عامة ذات جودة عالية وسهولة الوصول إليها تعتبر عوامل أساسية للتفوق في حلبة المنافسة.

ويبرز أحد المسوح التى تم إجراؤها في إطار EHDR، ٢٠٠٥، والذى سيرد في مكان آخر في هذا الفصل، الدور الهام الذى تلعبه الحكومة في توزيع السلع والخدمات وتوفير الرفاهة للمواطنين، الذى سيبقى دائما أداة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية. وأى تعديل في دور الحكومة، يقتضيه منطق اقتصاديات السوق، يجب أن يسبقه إعداد دقيق وبرنامج فعال يكفل استفادة المواطنين من عملية التغيير والمشاركة فيها.

وإذا كان توزيع السلع والخدمات العامة في الماضى أدى إلى الاتكالية، وأخفى ظاهرة البطالة، فإن المستقبل يتطلب وضع أجندة اجتماعية أكثر كفاءة وتشمل الجميع وتدعم رأس المال البشرى وتتيح فرصا مواتيه واستقلالية وتقتلع الفقر المدقع وتسمح بالتعامل مع الأزمات عند وقوعها.

هل نجح نظام الدعم؟

تعتبر التحويلات البسيطة التى ترمى إلى عبور فجوة الدخل حلولا غير فعالة للتخفيف من فجوة الدخل. ومن الممكن اعتبارها جزءً فقط من خطة قومية متكاملة جيدة الأعداد وشاملة لاستغلال القدرات المهدرة لكافة الفئات المحرومة.

نهج قومى للرفاهة مناصر للفقراء : لماذا ؟

اقتضت التصحيحات الهيكلية للاقتصاد المصرى خلال العقدين الماضيين إعادة النظر فى الانفاق العام والدعم. وقد حاولت الحكومة المصرية مرارا تبسيط وتيسير التزاماتها المتعلقة بالرفاهة أوترشيد الانفاق العام لصالح الفئات الأقل رفاهة. ومع هذا، لم تستطع حزمة الخدمات المقدمة أن توقف تصاعد الفقر الفعلى والشعور الذاتى بالافقار، وذلك نتيجة محدودية الموارد وضيق نطاق الاستهداف. كما عجزت هذه الإجراءات عن تدعيم أو تحسين مستوى جودة الكثير من رأس المال البشرى فى مصر. وقد كانت هناك محاولات لتقديم السلع والخدمات العامة بمستويات جودة عالية فى مواجهة تزايد السكان وتصاعد

إطار ٣-٤ : دور العمل الخيري والإنسانى فى النهوض بالمجتمع

تتغلغل الأعمال الخيرية والإنسانية تقريبا في كافة المجتمعات في مصر. ويمكن لهذه الأعمال أن تساعد في كافة جوانب التنمية إذا ما تم توجيهها الوجهة الصحيحة. وعلى أية حال، ليس من السهل قياس حجم ونطاق الأعمال الخيرية نظرا للأشكال الكثيرة التى تتخذها إلى جانب أنها عادة لا يعلن عنها.

وإزاء ما تقدم، أجرى مركز خدمات التنمية Center for Development Services دراسة على المستوى القومى تحت عنوان "العمل الخيرى من أجل التنمية الاجتماعية" وذلك لاكتشاف كيف يمكن تنشيط التنمية من خلال الاعتماد على الموارد الخاصة. وقد غطت الدراسة عشرة محافظات، واستخدمت الأساليب الكمية والوصفية في البحث. وشملت العينة – التى حظيت بمستوى ثقة بلغ ٩٥٪ – ٢٠٠٠ أسرة و ١٢٠٠ منظمة (منظمات غير حكومية – مؤسسات – جمعيات – هيئات دينية ..الخ) وبالإضافة إلى ذلك أجريت ٢٠٠ مقابلة مع أفراد فى ست محافظات (المتبرعين – المتلقيين للتبرعات ورؤساء المنظمات).

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج هامة بشأن المساهمات الخيرية. فعلى أساس تقديرات متواضعة، بلغ إجمالى هذه المساهمات عام ٢٠٠٤ ما يزيد عن ٢ بليون جنيه (تعادل ٣٥٠ مليون دولار تقريبا) وموزعة كالتالي :

١. ١,٥ بليون جنيه تبرعات نقدية (تعادل نحو ٢٦٠ مليون دولار)
٢. ما قيمته ٤,٦ مليون جنيه أنشطة تطوعية (تعادل حوالى ٨٠٠ ألف دولار)
٣. ٥٠٠ مليون جنيه تبرعات عينية (تعادل حوالى ٨٨ مليون دولار). وهناك الكثير من المتبرعين الذين يفضلون التبرع للأفراد لا المنظمات.
٤. ويبلغ نصيب الفرد من هذه التبرعات ٥,٢ دولار تقريبا مقابل ١٣ دولار من المعونات الاجنبية للفرد عام ٢٠٠٣ (وفقا لأرقام البنك الدولى). والسؤال هنا: هل يمكن توجيه هذه التبرعات الخيرية الخاصة لأولويات تنمية محلية مخططة بدلا من تناثرها على جمعيات خيرية أو جهود اغاثة أو خدمات غير منظمة على النحو الذى يتم حالياً؟

المصدر: Near East Foundation (2004-2005), Center for Development Services
وأعد الدراسة : مروة الدالى، رضوى الجالى ، أريج البدراوى

الضغوط الاقتصادية. ومع هذا وعلى الرغم من ارتفاع تكلفة السلع العامة فى موازنة الدولة، إلا أن هناك عدم قبول لهذه السلع العامة من جانب الفئات المحرومة. وقد خلق هذا شعور بضعف مصداقية الدولة، حيث أن الكثير من الدعم المستهدف، وإن كان لا غنى عنه، إلا أنه إما غير مصمم بعناية أو عاجز عن سد كافة الفجوات. ومن المفترض فى غالب الأحوال أن يعكس الدعم التكلفة الحقيقية، حتى لا تحرم الدولة من أى تقدير لجهودها. إن انتشار خدمات بديلة خاصة، وأغلى نسبيا، يؤكد حقيقة أن حتى الفئات الاقل قدرة مالية مضطرة لأن تدفع مقابل خدمات عامة ضرورية ولكنها لا تستطيع الحصول عليها.

ويشير EHDR إلى أن وضع برنامج قومى قوى ومناصر للفقراء من أجل الارتقاء بنوعية الخدمات والسلع العامة، سوف يشكل هدفا عاما ويوزع المكاسب على كافة الفئات الاجتماعية، وهو ايضا وسيلة لبعث الحيوية فى الاقتصاد والدولة والمجتمع، كما أنه يرسى الأسس التى تكفل مشاركة كافة المصريين فى العملية الديمقراطية من خلال ضمان حقوق المواطنة الاجتماعية للجميع.

تعريفات الفقر

إلى جانب ضرورة استخدام تعريفات واضحة وملائمة للفقر، فإن خطط التخفيف من حدة الفقر يجب أن تكون على دراية بالأسباب والعوامل التى تولد الفقر، بدلا من الاكتفاء بالعمل على التصدى لوقعه. وهذه المتطلبات قد تنتقص من فائدة مقاييس مستوى الفقر التى تستند إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الانفاق على الاستهلاك داخل الاسرة الواحدة. والفقر ليس ظاهرة فردية بحتة. واحتمال أن يصبح الشخص فقيرا لا يعنى أن الفقر يوزع على السكان بصورة عشوائية. ولهذا فإن السؤال الهام الذى يثار هنا هو : لماذا يكون الناس فقراء؟ والإجابة إنهم فقراء لإنهم لا يملكون أى اصول أو لإنهم يفتقرون إلى التعليم أو إلى الصحة أو العمل المستقر أو الخدمات. ويرى Amartya Sen، الاقتصادى الحاصل على جائزة نوبل، أن فقر القدرات يرتبط ارتباطا وثيقا بفقر الدخل، وأن النوع الاجتماعى والموقع الجغرافى والحالة العائلية هى بمثابة معطيات تركز الفقر فى فئات معينة.

ويجب أن تدمج مسألة الفقر الذاتى فى أى خطة لتخفيف حدة الفقر. ووفقا لـ Bourgignon يتحدد تخفيض الفقر فى دولة ما وفى لحظة ما بمعدل نمو دخل السكان فى المتوسط، وبالتغير فى توزيع الدخل[1] فالنمو الضعيف وضعف آليات التوزيع العادل للدخل يؤديا إلى زيادة مستوى الفقر.

ضعف النمو وآليات التوزيع العادل للدخل يؤديا إلى زيادة مستوى الفقر

ويعتبر مقياس فقر الدخل هو أحد المقاييس المستخدمة فى استراتيجيات تخفيف حدة الفقر فى مصر، ويعرف بخط الفقر القومى. وهناك مقياس آخر هام وهو الفقر الذاتى (حيث يعتقد الناس أنهم فقراء). ومع هذا يعتبر مقياس الفقر البشرى أو فقر القدرات أكثر ملاءمة لحالة مصر (وتتمثل القدرات وفقا لهذا المقياس فى تمتع الأشخاص بالتغذية الجيدة والصحة والتعليم والحياة الحرة الكريمة).

مازال الفقر الذاتى فى مصر مرتفعا. ووفقا لإصدار حديث للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) (أنظر جدول ٣-١) بلغ هامش الفرق بين خط الفقر والفقر الذاتى أكثر من ٣٥٪ فى المدن الكبرى بمصر. كما إن فقر القدرات مرتفع أيضا ، فوفقا لهذا المقياس يعتبر ٣٤٪ من المصريين فقراء (إطار ٣-٥). وتنطوى كل من تعاريف الفقر الثلاثة على سياسات وبرامج مختلفة.

والسلع العامة الاجتماعية هى الخدمات والتسهيلات الأخرى المقدمة التى بواسطتها تقوم الدولة بتوفير الأصول غير المادية التى تتمثل فى الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من حقوق المواطنة، وبذلك تعالج عدم تكافؤ وعدالة التوزيع. وبعبارة أخرى، تقوم الدولة بتزويد المواطنين بالقدرات[2]، وإذا انعدمت هذه القدرات أو ضعفت فإن هذا يؤدى إلى ما يسمى بفقر القدرات او الفقر البشرى

١. Bourgignon 2005
٢. وهو ما يعنى أن الشخص يحصل على تغذية جيدة ومعافى صحيا ومتعلم ويعيش فى حرية ورفاهة

إطار ٣-٥: مفاهيم ومقاييس الفقر البديلة

مقياس الفقر	المقصود به	أمثلة للسياسات والبرامج	التحديات	تعقيب
خط الفقر	• فقر الدخل	• التحويلات النقدية • التوظيف فى الأشغال العامة • دعم الغذاء • شبكات الأمان الاجتماعى	• الاستهداف الجيد	• مفضل من قبل الحكومة المصرية وشركائها
الفقر الذاتى	• الحرمان النسبى	• فرض ضرائب • التوظيف فى القطاع العام • حماية المستهلك	• عدم وجود سياسات إعادة توزيع مبتكرة مناصرة للفقراء وداعمة للنمو	• إذا تم تجاهله يمكن أن يؤدى إلى عدم جدوى استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر
الفقر البشرى أو فقر القدرات	• التغلب على عواقب الفقر	• عدم التعامل مع الخدمات الأساسية كسلعة تباع وتشترى • ترسيخ قيم مناصرة الفقراء عند أداء الخدمة • مشروعات متكاملة مرتكزة على المجتمع المحلى	• التكلفة المبدئية • الموارد البشرية • الفكر الجديد	• مؤشر مفضل للتنمية البشرية

المصدر: هانيا شلقامى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

جدول ٣-١ : قياس فقر الدخل (٢٠٠٢)

	مستوى الفقر الأدنى ٪	مستوى الفقر الذاتى ٪
إجمالي مصر	٢٠,٤	٣١,٨
المدن الكبرى	٥,٧	٤٢,٥
حضر الدلتا	٩,٨	٣٣,٧
ريف الدلتا	١٦,٦	٣٠,٧
حضر الصعيد	١٩,٢	٣٦,١
ريف الصعيد	٣٤,٩	٢٣,٣

المصدر: الليثى وآخرون (٢٠٠٣)

▼ **يتعين على خطط تخفيف الفقر أن تتعامل مع الأسباب والآليات التى تعمل على زيادة الفقر وليس فقط مع وقع الفقر**

أيضا. ويمكن أن يؤدى التوزيع العادل لهذه السلع إلى تقليل الشعور بالفقر الذاتى، وذلك لأنه يضمن توزيع الفرص بصورة عادلة على جميع السكان، بصرف النظر عن الطبقة التى ينتمون إليها أو المكان الذي يعيشون فيه. كما يضمن أيضا حصول الأفراد على تعليم ممتاز فى مدرسة عامة، وأن يكونوا أصحاء حتى لو كانوا يعيشون فى قرية بعيدة، وأن يكون فى إمكانهم الحصول على وظائف مجدية وعلى حماية اجتماعية بصرف النظر عن أصولهم أو سماتهم.

وإلى جانب اختيار تعريف مناسب، ينبغى على خطط تخفيف الفقر أن تتعامل مع الأسباب أو الآليات التى تؤدى إلى زيادة الفقر وليس فقط مع وقعه. وهذا يقلل أكثر من جدوى مقاييس مستوى الفقر التى تستند على الدخل أو الإنفاق الإستهلاكي للفرد فى الأسر، كل على حدة. إن الفقر فى حد ذاته ليس ظاهرة فردية واحتمال أن يكون الفرد فقيراً، لا يعنى أن هذا الاحتمال قائم بصورة عشوائية على كل السكان، فهناك ارتباط قوى بين الفقر الذى يتم قياسه وفقاً لمستويات الدخول والاستهلاك وبين الحصول على التعليم والخدمات الصحية والخدمات الأخرى.

نظام متكامل للرفاهة

إن نظم الرفاهة هى مكون رئيسى فى سياسات الدولة، بل هى أدوات أساسية تستخدمها الدولة القومية الحديثة لوضع نموذج اجتماعي ولتعزيز إمكانيات هذ النموذج[٣]. وحتى يكون برنامج الرفاهة مجديا من حيث التكاليف والوقت والجهد، فإنه يجب أن يتصدى – ككل – للفجوات القومية ولأسباب ظهورها، وأن يرسم خطة رئيسية قومية ويحدد الموارد المطلوبة فى الموازنة، ويستفيد من قدرات البيروقراطية المهدرة حاليا باعادة تنظيمها وبالتعاون مع كافة المستويات الإدارية.

ولهذا يقترح فى تقرير EHDR، ٢٠٠٥، نظام رفاهة متكامل يتيح للفقراء اكتساب القدرات والحصول على الأصول، ويقدم آليات فعالة أخرى فى السلع العامة لذوى الدخول المحدودة بهدف تحقيق التنمية المتوازنة والعادلة وبالتالى تتحقق حلقة فعالة من الاستقرار والتقدم. إن التركيز على توفير الرفاهة فقط قد يعنى أن هناك إبتعاد عن فكرة التمكين التي تعتبر حاليا محور التنمية. ولكن التمكين السياسى فى حد ذاته هو دافع ونتاج للسياسات الاجتماعية السليمة. وبدون حقوق المواطنة والحصول على الخدمات والفرص، وبدون ضمان مستوى معيشة لائق، لن يكون هناك تمكين.

عوائق أمام نظام الرفاهة الحالى

يتم اعتماد تكلفة السلع العامة فى الموازنة السنوية للحكومة بدون إجراء متابعة كافية لأداء النفقات الجارية الإجتماعية على مر الوقت، ويعد الإفصاح عن الموازنة العامة، وطرح الأولويات للنقاش العام أداة حقيقية للحماية الاجتماعية المستدامة وتحقيق التحول. وهناك نسبة كبيرة من المصروفات المالية التى تنفق على بيروقراطية ضخمة وغير فعالة، وإن كان من الممكن الاستفادة من طاقتها ومهاراتها إذا أمكن إعادة توجيهها للمشاركة بصورة نشطة فى تقديم خدمات ذات جودة عالية.

٣ سيلاحظ المراقبون الذين يتابعون مناقشات الاتحاد الأوروبى أنه أثناء رئاسة بريطانيا للاتحاد سوف تقوم بتعريف أوروبا بالنموذج الاجتماعى للرفاهة وحقوق المواطنة الخاصة بها.

ويؤدى التحكم فى النفقات مركزيا إلى الاتكالية بدلا من أن يحفز المبادرات المحلية على تحقيق الأهداف وتوفير الحماية. كما يؤدى أيضا إلى تشجيع الأفراد على الانفاق بدلا من التوفير طالما كانت المبالغ المخصصة لا تستطيع مجاراة الواقع الاقتصادى المتغير الذى يعيشه الناس، ومن أبرز ملامحه ارتفاع الأسعار والتضخم والبطالة. وتجدر الإشارة إلى أن الآليات التى وضعت لتقديم الائتمان أوبرامج التأمين لم تلمس إلا شريحة صغيرة من الأفراد الذين يمكن أن يستفيدوا منها.

وهكذا، فإنه على الرغم من أن نظام الرفاهة والضمان الاجتماعي في مصر يبدو سخيا على الورق، إلا أن ارتفاع تكلفته، وحتى طموحه، يثير الشكوك حول هذا التصور. وقد أصبح موضوع الانفاق الاجتماعي مثار جدل عام ونقد من جانب الاعلام، ولا يشارك أصحاب المصلحة الحقيقيين في أبداء رأيهم. وقد تعرض المسح الخاص الذى أجرى لـ EHDR، ٢٠٠٥ لهذه المشكلة، ويوضح تصورات المواطنين فى هذا الشأن كما سيرد ذكره فيما بعد فى هذا التقرير. ولكن، من الواضح أن هناك مزاجاً عاماً تشوبه اللامبالاه والسلبية. وبينما يبدو من العينة التى شملها البحث أن هناك تقبلا للأوضاع القائمة (قد يكون هذا من قبيل العمل بالمبدأ القائل "عصفور فى اليد") إلا أن سلوك من شملتهم العينة يوحى بغير ذلك حيث يتجهون إلى مقدمى السلع والخدمات الاجتماعية فى القطاع الخاص.

عملية صنع السياسة

في مصر، تحد الأوضاع من خلق مناخ يحقق توازن مرغوب فيه بين المصالح ويشجع المشاركة الديمقراطية ويسمح بوجود مجتمع مدني قوى وجماعات مصالح متطورة. إن تحقيق التفاعل داخل جبهة عريضة من القوى الاجتماعية والسياسية، يضمن صياغة السياسات من خلال المؤسسات الحكومية بالتشاور مع المجتمع المدنى، وفقا للأولويات ويساعدها في ذلك المخططون الذين يقومون بتشخيص المشاكل ومعالجتها وتقويم نتائجها. وقد خدم النظام الحالى بعض شرائح من المجتمع بدرجة أفضل من الأخرى نظرا لضيق نطاق المستفيدين منه. وتتمثل إحدى مثالبه في تركيزه على تقديم الحماية الاجتماعية بدلا من مد خدمات الرفاهة الاجتماعية، كوسيلة تكمل بها الحكومة الخدمات التي تقدمها الأسواق والمؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمنظمات غير الحكومية (NGOs). إن وضع نموذج قومى للرفاهة الاجتماعية بمشاركة المصالح الخاصة يُمكن من خلق الأساس الوطيد للنمو والرخاء وينبع من إرادة الشعب ويصعد إلى دوائر اتخاذ القرار.

٣. إطار تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥

يفترض الوضع الحالي في مصر أن توفير سلع عامة بجودة عالية لجميع المواطنين تعتبر تكلفتها عالية للغاية بحيث تعجز دولة فقيرة نسبيا عن تقديمها. وترتكز رؤية EHDR، ٢٠٠٥ على فكرة مؤداها أن المبالغ الصغيرة إذا اقترنت بتغيير كبير في المفاهيم والاستهداف وفى اسلوب تقديم الخدمات ومتابعتها، يمكن أن تكون ذات فاعلية كبيرة في تلبية احتياجات الكافة.

إطار ٣–٦: نظم الضمان الإجتماعى في الغرب

استهدف النظام الذى يطلق عليه دولة الرفاهة فى دول العالم المتقدم تخفيض الفقر الناجم عن البطالة. وقد كان من المفترض ضمنيا أن تحقق النظم الاقتصادية التشغيل الكامل بدلا من أن تعانى من ارتفاع مستوى البطالة المزمنة. وتُحدَد سمات نظم الرفاهة الاجتماعية فى الدول الغربية وفق أهدافها ووسائل تقديمها. وتلعب الدولة دورا هاما فى كل من هذه النظم. ويتراوح هذا الدور بين تقديم الخدمة أو القيام بدور المحكم عن بعد للقرارات السياسية التى تؤثر على تمويل هذ النظم.

نظام الدول الاسكندنافية، ويعتبر أكثر النظم سخاء، وقد تم صياغته لحماية حقوق الأفراد وحقوق النوع الاجتماعي، باعتبارها قيما تحظى بمكانة عالية في هذه الدول. ويعزز النظام الأمريكي دور الأسواق في الوفاء بحاجات الأفراد ويتجنب القيود والضوابط الحكومية التي تتعارض مع الثقافة السياسية القومية. وبالمثل تقر النماذج الأوروبية بدور الدين والأسرة خاصة في الجنوب، لذا تؤخذ هذه القيم فى الاعتبار عند تقديم خدمات الرفاهة الاجتماعية.

وقد أدت الضغوط التي تدعوا إلى تخفيض الإنفاق العام وتخفيض معدلات الضرائب، من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية على الصعيد العالمي، إلى قيام الكثير من البلدان الغربية الغنية بإلغاء بعض البرامج الاجتماعية و/أو اللجوء إلى الاستهداف والبرامج المستهدفة الأخرى لتحقيق أهداف التنمية، وفى نفس الوقت تفي بالتزاماتها السياسية والاجتماعية. ويشير البعض إلى هذه الاتجاهات، ليحاولوا أن يبرهنوا على أن البلدان الأقل تقدما، التي يكون سكانها أكبر حجما وإمكانياتها أقل، لديها أسباب أكثر تجعلها ترفض الإنفاق العام على الرفاهة الاجتماعية.

المصدر: هانيا شلقامى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

وكما هو الحال بالنسبة للنماذج الغربية الناجحة، فإن الاستثمار في السلع العامة – في الدول النامية – يظل هو الأداة الأساسية لضمان كافة الحقوق الاجتماعية للمواطنين. وإذا اختارت مصر هذا المسار الأخير، سيكون أمامها الفرصة لأن تأخذ بأداة تنمية تم اختبارها بدقة، وذلك اعترافا بأن وضع برنامج قومي للإنفاق الكفء على الرفاهة هو وسيلة لتحقيق الرخاء وليس عبئا ماليا يقف أمام طريق هذا الرخاء.

ولعلاج أوجه القصور، ولاستعادة مكون الرفاهة في الخدمات الاجتماعية، يقترح EHDR، ٢٠٠٥ التركيز على فقر القدرات كهدف للإنفاق الاجتماعي. وقد حقق بعض عناصر هذا المدخل نجاحا كبيرا ويمكن تطبيقه فى مصر لتعزيز التنمية البشرية للمواطنين على غرار تجربة شيلى (الإطار ٤–٧ فى الفصل الرابع). وينطوي الإطار المقترح لمصر على عدد من الملامح العامة هي :

- أجندة عمل قوية مناصرة للفقراء تحت مظلة خطة قومية للرفاهة؛
- برامج موازية لتلبية حاجات الشرائح ذات الدخل المتوسط والمنخفض تتضمن آليات السوق والمشاركة في تحمل التكاليف؛
- وسائل تستند على المشاركة في تقديم الخدمة ومتابعتها وتقويمها؛
- تطبيق اللامركزية فى البيروقراطيات ذات السلطات الواسعة؛
- تعليم وتدريب الموارد البشرية لتعزيز قدرة هياكل

▼ **ان وضع نموذج للرفاهة الإجتماعية بمشاركة المصالح الخاصة يمُكن من خلق الأساس الوطيد للنمو والرخاء**

إطار ٣–٧: نحو فكر جديد لدور الشركات فى المجتمع

"إن أى شركة ليست مجرد بناية مالية يدخل فى تكوينها الأرض والعمل ورأس المال. أنها شىء أكثر من ذلك بكثير. والشركة النابضة بالحياة هى مكان تتفاعل فيه الأنشطة، لذا فنحن فى حاجة لنفكر فى الارتقاء بدورها، ليس باعتبارها شركة ولكن باعتبارها مجتمعا. وهذا يعنى وضع أجندة مختلفة للغاية للشركات التى تسعى للإنطلاق".John Macfarlane, CEO, Australia, New Zealand, Banking Group

هذه الجملة المقتطفة تتفق مع الرؤية الجديدة الموضحة فى هذا التقرير. وكما اشار آدم سميث، أبو اقتصاديات السوق، فإن الشركات عندما تركز على تعظيم الربح وخلق ثروة الأمم فإنها تعود بالنفع على المجتمع بدرجة أكبر. على أن الشركة فيها مواطنون يملكون الوسائل ويضطلعون بالمسئوليات التى يمكن أن تدعم التنمية المستدامة فى مجتمعاتهم، أن قطاع الأعمال لا يجب أن يقتصر دوره على تقديم السلع الخاصة للعملاء وتوزيع الأرباح على حاملى الاسهم، وأنما يجب عليه ايضا أن يضطلع بمسئوليته تجاه الأطراف المعنية الأخرى صاحبة المصلحة مثل العاملين لديه والمجتمع بصفة عامة. وقد دعى الأمين العام للأمم المتحدة إلى هذه الأفكار فى مبادرة الاتفاق العالمى Global Compact Initiative ، كما تضمنها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن حقوق ومبادىء العمل الأساسية وفى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. كما ترجمت هذه الآراء إلى عشر مبادىء، حظيت بتوافق الآراء على المستوى العالمى فى مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمالة والبيئة ومكافحة الفساد، كما هو وارد فيما بعد.

حقوق الإنسان

- المبدأ الأول: يجب على قطاعات الأعمال أن تساند وتحترم حقوق الإنسان الدولية، كل فى نطاق صلاحياته؛
- المبدأ الثانى: ينبغى على قطاعات الأعمال ألا تشارك فى ممارسات تنطوى على انتهاك حقوق الإنسان التى ينادى بها عالميا، كل فى مجاله؛

معايير العمالة

- المبدأ الثالث: يتعين على قطاعات الأعمال أن تدعم حرية تكوين المنظمات العمالية والأعتراف الفعلى بحق التفاوض الجماعى؛
- المبدأ الرابع: يجب أن تساهم قطاعات الأعمال فى القضاء على كل أشكال العمل القسرى أو الجبرى؛
- المبدأ الخامس: يجب أن تساهم قطاعات الأعمال فى القضاء على عمل الأطفال؛
- المبدأ السادس: يجب أن تقضى قطاعات الأعمال على التمييز فى فرص التشغيل والمهن؛

البيئة

- المبدأ السابع: يجب أن تتبع قطاعات الأعمال منهجا وقائيا أمام التحديات البيئية؛
- المبدأ الثامن: يجب على قطاعات الأعمال أن تتخذ مبادرات لتقوية الشعور بالمسئولية تجاه حماية البيئة بشكل أكبر؛
- المبدأ التاسع: يجب على قطاعات الأعمال أن تشجع تنمية التكنولوجيات صديقة البيئة ونشر هذه التكنولوجيات؛

مكافحة الفساد

- المبدأ العاشر : يجب أن تسعى قطاعات الأعمال إلى مكافحة الفساد بكل أشكاله بما فى ذلك الأبتزاز والرشوة؛

وقد تحقق بعض التقدم فى مصر صوب تعزيز المسئولية الاجتماعية للشركات. فقد أنضم عدد من الشركات الكبرى لمبادرة الاتفاق العالمى فى عام ٢٠٠٤ . كما تعهدت هذه الشركات بتطبيق ميثاق شرف فى مجالات حقوق الإنسان ولوائح العمل والمسئولية البيئية ومحاربة الفساد. ولكن هذا ليس إلا مجرد خطوة فى الاتجاه الصحيح، ويتعين أن تحتذى حذوها باقى الشركات إذا ارادت أن تضطلع بدورها المتوقع فى تنمية مصر لصالح الكافة.

وهناك خطوات أخرى يمكن أن تشمل تمويل تكلفة الإعلانات الخاصة بالخدمات العامة ومساندة برامج التدريب وتبنى مبادرات لخدمات عامة معينة، مثل تمويل تسهيلات رعاية أطفال الأمهات العاملات. وهناك حاجات كثيرة وآمال عريضة فى أن تخلق الشركات قيما اجتماعية دائمة إلى جانب سعيها لتحقيق الربح.

المصدر: أحمد جلال، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.

الدولة على تقديم خدمات ذات جودة عالية؛

- وضع برامج من خلال نماذج تجريبية لمتابعة فاعلية هذه البرامج.

السيناريو الأفضل (BC)

في الفصل الرابع، يركز EHDR على أربع سلع عامة للفقراء، وهي التعليم والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي وحزمة متكاملة من المزايا للفئات الأشد فقرا. ويترجم التقرير الملامح الأساسية التي يتضمنها منهج القدرات المقترح، إلى منهاج عمل من خلال اقتراح السياسات والبرامج التي تفي بمعايير الإطار. وتقترح هذه السياسات الوسائل التي تحقق ما يلي :

١. كفالة حق التعليم والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي (كبر السن والعجز والأمومة وغيرها) بمستويات عالية الجودة لكل المواطنين؛
٢. تحقيق الاندماج الاجتماعي باستئصال فقر القدرات؛ ومظاهر عدم العدالة بما فيها عدم المساواة بين الجنسين
٣. تنويع محتوى السلع العامة – وليس الغرض – حتى يمكن إشباع حاجات مختلف الفئات الاجتماعية وبما يتفق مع مبادىء اللامركزية؛
٤. تعزيز قدرات المواطنين مما يخلق رأس مال اجتماعي يمكن أن يساهم في دفع النمو؛
٥. ضمان مساءلة الدولة أمام المواطنين إلى جانب مساءلة المواطنين أمام الدولة.

في ظل سيناريو BC، وضع EHDR، ٢٠٠٥ عشرة مبادىء (إطار رقم ٣–٩). ويندرج تحت كل مبدأ كافة العناصر التى تحكم التحول إلى برنامج قومى للرفاهة يلبى احتياجات الفئات المحرومة والفقيرة.

▼ إن العقد الإجتماعى الفعال يوفق بين المصالح المتنافسة لمختلف الفئات والمصالح

وتتطلب الاقتراحات المقدمة أن يوفق العقد الاجتماعى الجديد بين المصالح المتنافسة لمختلف الفئات والمصالح والطبقات وذلك ببيان أن الآثار المختلفة للتغيرات في الخدمات الاجتماعية تفيد الجميع وأن الخاسرين هم الأقدر على تحمل الخسارة. كما أن التغيرات الضئيلة أو الكبيرة التى تجرى في المسئوليات والمساءلة والبيروقراطية الإدارية سيكون لها نتائجها التى تتمثل في المكافآت والرضا عن العمل واحترام الذات. ويعتبر بناء القدرات وسيلة للارتقاء، ويصبح جزءً من عملية التعلم مدى الحياة. ولن تتحول الخدمات إلى سلع تباع وتشترى وذلك عندما يحدد "دليل المواطن" نطاق الخدمات المقدمة للجمهور ، وبالتالي يحد من الفساد والهدر.

٤. المسح الميداني لتقرير التنمية البشرية: ست رسائل من الأسر المصرية

يركز هذا الفصل على المبررات التى تدعو إلى المطالبة بعقد اجتماعى جديد. ومهما كانت هذه المبررات مقنعة، فإنها تحتاج لدليل يدعمها. وقد حاول المسح الميدانى الذى أعد خصيصا لهذا التقرير أن يتوصل إلى فهم لتجارب الناس وتطلعاتهم وتصوراتهم بشأن السلع والخدمات العامة. وقد

شكل ٣-١: نسبة الأسر الريفية والحضرية فى كل شريحة من شرائح الثروة الخمس

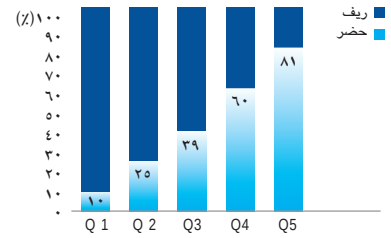

المصدر : المسح الميداني الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥ عن تصورات الأسر بشأن السلع والخدمات العامة، أعده SRC (AUC) وIDSC. الباحثان الرئيسيان د. هانيا شلقامى ود. ماجد عثمان

شكل ٣-٢: الاشتراك في الضمان الاجتماعى حسب كل من الشرائح الخمس

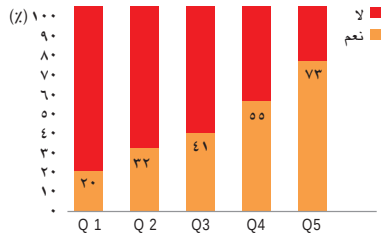

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

شكل ٣-٣: نسبة الأسر التى تأخذ أطفالها دروسا خصوصية حسب مكان الإقامة

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

أجرى هذا المسح عدد من الباحثين فى مركز البحوث الاجتماعية (SRC) بالجامعة الأمريكية (AUC) ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (IDSC)، وذلك لبحث واقع استخدام السلع العامة بين عينة تتكون من ٦٠٠٦ أسرة مصرية على المستوى القومى. وقد حاول المسح الكشف عن تصورات الناس وآمالهم بشأن نوعية ومستوى كفاءة السلع والخدمات العامة. كما استقصى المسح أيضا عن درجة مشاركة المواطنين فى صنع القرارات وعن حقوق المستهلكين والعملاء.

قام ٧٤ باحثا ميدانيا بجمع بيانات من ٢٩٤٢٥ شخصا خلال مدة شهر (يوليو ٢٠٠٥)[٤]. وقد احتوى المسح على ٤١٧ سؤال حول التعليم والصحة والتشغيل والكهرباء والمياه والصرف الصحى والاسكان والمرافق والغاز والوقود والنقل والمشاركة السياسية والأمن والأمان وثقة المستهلك وأخيرا الطموحات والمخاوف بشأن المستقبل. ولم يتضمن المسح موضوع الأمن الغذائى حيث قام، فى نفس التاريخ، كل من وزارة التموين وبرنامج الغذاء العالمى بإعداد مسح عن المسائل المتعلقة بالأمن الغذائى والمخاطر التى تكتنفه. ولن يقدم هذا التقرير سردا لنتائج المسح، ولكن سيعرض لعقد اجتماعى جديد فى شكل ست رسائل مدعمة بشواهد من الواقع.

الرسالة الأولى: يتركز الفقر فى مناطق معينة وتخفى المتوسطات السمات الخاصه به. تخفى معدلات الفقر خصائص وتجارب الفقراء. ولهذا يجب أن يستهدف العقد الاجتماعى الجديد الفقراء وأن يسعى لتلبية حاجاتهم. فهؤلاء الفقراء محرومون من السلع العامة مثل المياه والصرف الصحى والضمان الاجتماعى. وعلاوة على ذلك تعيش الفئات الأكثر فقرا والفئات الأكثر غنى في عالمين مختلفين ويتركز الفقراء فى المناطق الريفية، ومن هنا يسهل استهدافهم.

وبتحليل البيانات الواردة فى المسح من حيث نسبة الأسر فى كل من شرائح الثروة الخمس[٥]، والتى تتدرج من شريحة خُمس الأسر الأشد فقرا (Q1) وحتى شريحة خُمس الأسر الأكثر غنى (Q5)، تبين الآتى.

شكل ٣-٤: نسبة الأسر التى تلجأ أطفالها للدروس الخصوصية

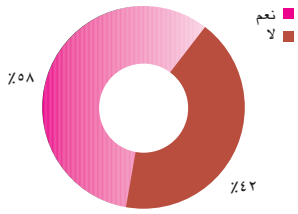

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

شكل ٣-٥: نسبة استخدام الخدمات الصحية العامة والخاصة وغيرها

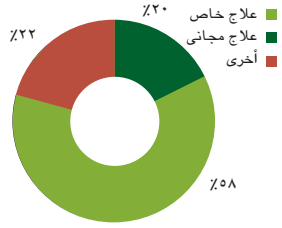

«ملحوظة : تبلغ نسبة من يستخدمون الخدمات الخاصة والعامة ١٠٪
المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

- يعيش فى المناطق الريفية ٩٠٪ من الأسر التى تقع فى شريحة Q1 مقابل ١٩٪ من الأسر التى تقع فى شريحة Q 5.
- لا يتمتع ٨٠٪ تقريبا من أرباب الأسر فى شريحة Q1 بأى ضمان اجتماعى، وذلك مقابل ٢٦,٦٪ فى شريحة Q5 و ٥٣,٥٪ فى المتوسط من افراد العينة بأكملها.
- لا تزود مساكن ٤٠٪ من الأسر التى تقع فى شريحة Q1 بتوصيلات المياه، وتعتمد ١٣٪ من هذه الأسر على الجيران فى الحصول على المياه. هذا بينما تبلغ نسبة الأسر التى لا تزود مساكنها بتوصيلات المياه فى شريحة Q5 ٠,٢٪ فقط. وفى الواقع تزود مساكن ٩٦٪ من الأسر فى المتوسط فى Q3 بتوصيلات المياه.
- بالنسبة للصرف الصحى، تبلغ نسبة الأسر التى تتصل مساكنها بشبكة المجارى فى شريحة Q1 ١٣,٤٪، مقابل ٨١,٣٪ من الأسر فى شريحة Q5. ويعتمد ٧١,٧٪ من الأسر فى شريحة Q1 على الطرنشات (Septic Tanks) وعلى الصرف تحت الأرض، كما أن ١٠,١٪ من الأسر لا تتوافر لها شبكة مجارى على الأطلاق.
- لا يوجد لدى ٩٥٪ من الأسر فى شريحة Q1 مراحيض بسيفون، كما أن ١٦٪ من هذه الأسر لا يوجد لديها أى مراحيض على الأطلاق. بينما يتوافر للأسر التى تقع فى شريحة Q3 مراحيض تقليدية وحديثة.
- لا تملك ٧٤٪ من الأسر فى شريحة Q1 ثلاجة.

عند النظر إلى الملامح الأساسية للأسر التى تقع فى شريحة

٤ تمثل العينة المستوى القومى، ومصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء

٥ يتم تقديرها على اساس الأصول المادية والبشرية مثل الوصول للمياه الجارية والصرف الصحى وامتلاك ثلاجة والتشغيل والتعليم والمتغيرات الأخرى .

إطار ٣–٨: دور الرائد الإجتماعى فى تغيير المجتمع

استطاعت دينا عبد الوهاب، بدعوتها إلى إلحاق الأطفال ذوى الحاجات الخاصة فى المدارس العامة، ان تساعد مليونا من الأطفال متحدى الإعاقة على الدخول فى نظام المدارس العامة، وقام هشام الرويى بتصميم قاعدة بيانات قومية لربط أصحاب الأعمال بالمتطوعين، وتنظيم دورات للتدريب على كتابة الملخصات ومهارات العروض التقديمية، كما ساعد مع وزارة الشباب فى تحويل مراكز الشباب القومية إلى مراكز نشطة لتنمية المسار الوظيفى. كما قامت ماجدة أسكندر بنشاط مهنى جديد وهو إنشاء بيوت للرعاية الصحية ذات الجودة العالية ولتقديم مساعدات للمسنين. وفى المنيا، يدافع ماهر بشرى عن حقوق عمال المحاجر الذين يتعرضون لظروف عمل خطيرة ولا يعترف بهم قانون العمل ولذلك لا يتوافر لهم امكانيات السلامة المهنية والاستقرار الوظيفى والضمان الاجتماعى والتأمين الصحى. وقد أنشأ ماهر بشرى لهؤلاء العمال نقابة تمثل مصالحهم. ومن المرجو أن يكون مثل هذا العمل نموذجا يُقتدى به لباقى العاملين فى القطاع غير المنظم بمصر.

دينا وهشام وماجدة وماهر زملاء فى منظمة "أشوكا، الإبداع من أجل التقدم"*، هي منظمة عالمية غير هادفة للربح تعمل على رصد وتشجيع الريادة الاجتماعية social entrepreneurship على المستوى العالمى منذ عام ١٩٨٠.

وعلى الرغم من أن هؤلاء الأشخاص المتميزين يختلفون من حيث الطبقة الاجتماعية والدين والنوع الاجتماعى، إلا أن مشاعر التعاطف الإنسانى تجمع بينهم. وقد استطاعوا أن يقدموا حلولا مبتكرة للتحديات الاجتماعية التى تواجه مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى. وهم في مسعاهم نحو تحقيق التغيير الاجتماعى يشبهون رواد الأعمال في مسعاهم نحو تحقيق التقدم الاقتصادى. والفرق الأساسى بينهما هو أن الرواد الاجتماعيين يسعون إلى خلق قيم اجتماعية دائمة لا إلى تحقيق الربح.

وتسمح هذه المنظمة العالمية لكل زميل بأن يركز بقوة على فكرته/أو فكرتها وذلك من خلال توفير خدمات مهنية وتحليل استراتيجياتهم ومساعدتهم على نشر فكرتهم وربطهم بالزملاء الآخرين حول العالم حتى يمكن أن يكتسبوا عائدا كبيرا على استثماراتهم في المنتجات الاجتماعية. وتعمل منظمة Ashoka كمنشأة لرأس المال المخاطر، تطوف حول العالم لانتقاء أصحاب الأفكار المبتكرة من خلال عملية غربلة دقيقة. وتركز Ashoka على تحديد الرواد الاجتماعيين الذين لديهم أفضل المبادرات المبتكرة والتى يمكن أن تحقق أكبر أثر اجتماعى بعيد المدى. وتعمل المنظمة في ثمانى وأربعين دولة وتساعد ١٤٠٠ رائد اجتماعى على مستوى العالم. وفى عام ٢٠٠٣ أفتحت المنظمة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القاهرة برئاسة الدكتورة إيمان بيبرس، وعلى مدى عام أنضم للمنظمة ١١ زميل من مصر.

إن قصة البروفيسور محمد يونس، مؤسس بنك جيرامين في بنجلاديش، هو مثال لما يمكن أن يحدثه الرائد الاجتماعى من فرق. وقد أسس يونس بنك جيرامين في عام ١٩٧٦ لتقديم قروض معفاة من الضمانات للأفراد الذين يعملون لحسابهم والذين ينتمون للفئات الأشد فقرا في العالم. وبحلول عام ٢٠٠٣، قدم البنك ٤ بليون دولار لنحو ٢,٨ مليون قروي في بنجلاديش، وكانت النساء تشكل ٩٥٪ منهم. لقد أحدث يونس ثورة في مجال الائتمان متناهي الصغر، حتى أنه بحلول عام ٢٠٠١، بلغ عدد برامج الائتمان متناهي الصغر أكثر من ٢١٨٠ برنامجا تغطى ٢٧ مليون أسرة من أشد الأسر فقرا في العالم. أنه واحد من بين الكثيرين من الرواد الاجتماعيين الذى كان لرؤيته وإخلاصه لقضيته وقدرته على الإقناع ونشاطه أكبر الأثر على الطريقة التى تغلب بها الأفراد العاديون على التحديات التى تواجه مجتمعاتهم.

* أشوكا هو الأمبراطور الهندى الذى عاش في القرن ٣ ق.م. ويعد أول رائد اجتماعى فى التاريخ.

المصدر : أشوكا، ندى عبد النور، مكتب الشرق الأوسط وشمال افريقيا

Q1، يلاحظ أن أكثر من ثلث أرباب هذه الأسر هم عمال زراعيون (٣٦,٢) وأن ١١,٣٪ آخرين مزارعين يعملون فى أرضهم. كما أن حوالى نصف الأسر الريفية (٤٧,٢٪) تعتبر شديدة الفقر، ولا يتوافر لها أى مزايا أو علاقات مثل تلك التى يتيحها التوظيف فى القطاع العام. وعلى سبيل المثال عند النظر إلى توزيع التلاميذ الذين يترددون على مدارس المجتمع[٦] تبين أن ٩٠٪ منهم يأتون من الأسر التى تقع فى شريحة Q1 من الثروة. وتعتبر هذه المدارس مناسبة للفقراء حيث تستجيب لاحتياجاتهم. ومن ناحية أخرى، يوجد تلاميذ المدارس الحكومية فى كل الشرائح.

وهذه الأسر فى حاجة ماسة لحزمة من السلع والخدمات التى تأخذ فى الاعتبار بيئة الفقر والسمات الخاصة به. ويقترح العقد الاجتماعى الجديد سياسات وبرامج مناصرة للفقراء تمكّن من الوفاء باحتياجاتهم.

الرسالة الثانية : يؤمن الأفراد بأن توفير الخدمات هو حق لهم . ولكن الحرص على جودتها ليس من طموحاتهم. على الرغم من اعتراف الكثير بأن الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم، تعانى من التدهور الملحوظ (وقد أشير إلى هذا فى الفصل الرابع من هذا التقرير)، وان هناك محاولات جارية لإصلاح هذه الخدمات والارتقاء بمستوى جودتها، إلا أنه ليس هناك أى دلائل تشير إلى عدم رضاء الأسر التى شملها المسح عن هذه الخدمات.

- فقد أبدت ٥٢٪ من الأسر رضاءها عن مستوى جودة التعليم فى المدارس العامة والتجريبية، كما كانت أكثر من ٦٠٪ من الأسر راضية عن مستوى جودة الخدمات الصحية الحكومية.
- عندما سئلت الأسر عن مشاكل النظام التعليمي، أجابت ١٠٪ منها بأنه لا توجد مشاكل، كما ذكرت ٣١٪ منها أن الدروس الخصوصية تعتبر أكبر مشكلة، بينما ذكرت ٢٢,٥٪ من الأسر أن الدروس الخصوصية تمثل ثانى أكبر مشكلة. وتمثلت ابرز التحديات فى ارتفاع تكلفة التعليم وتدنى مستوى جودة التدريس وازدحام الفصول الدراسية وعدم ملاءمة المناهج الدراسية.
- صاحب ارتفاع مستوى الرضاء الملحوظ عن الخدمة التعليمية زيادة نسبة اللجوء للدروس الخصوصية. وكان التفاوت فى هذا الشأن بين الأسر الريفية والأسر الحضرية طفيفا.

وتعتبر تكاليف التعليم التى تتحملها الأسر، خاصة فى المدارس الحكومية، مرتفعة. ويبلغ متوسط تكاليف التعليم للتلميذ ٧٤٨ جنيها سنوياً، يذهب ٢٢٪ منها إلى الدروس الخصوصية. وتشمل هذه التكاليف، المصاريف الدراسية وتكاليف الملابس والكتب والمواصلات. وعلى الرغم من ارتفاع التكلفة لم تطلب الأسر تحسين الخدمة. وتلجأ الأسر القادرة إلى الدروس الخصوصية للحصول على مستوى أفضل من التعليم. وإلى جانب ذلك، تفضل الأسر الحصول على منح مالية لسداد الرسوم الدراسية بدلا من تحسين مستوى التعليم كحل لمشاكل التعليم الحكومى.

وتنطوى الخدمات الصحية ايضا على مشاكل كثيرة تتعلق بمستوى جودة الرعاية الصحية وتكاليف العلاج. وعلى الرغم من أن هناك إنفاق كبير على الرعاية الصحية الخاصة، إلا أن مستوى الرضاء عن الخدمات الصحية العامة يفوق مستوى الرضاء عن الخدمات الخاصة وهو ما يبدو متناقضا. وقد يرجع ذلك إلى أن مستوى جودة الخدمات

٦. مدارس المجتمع تخدم التلاميذ الذين لم يلتحقوا بالمدارس الرسمية أو تسربوا من نظام التعليم الرسمي

إطار ٣-٩: عشر مبادىء لإطار التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥

الوضع الحالى	العوائق	الحل المبتكر	التغييرات الهيكلية	أمثلة
المبدأ الأول:	يمكن الفقراء من استخدام الخدمات والموارد بالكامل			
• على الرغم من إمكانية الوصول إلى الخدمات، إلا أن هذه الخدمات غير كافية وغير ملائمة	• لا يوجد آليات لمد نطاق الخدمات لمنتفعيها. • لا تنسيق مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني	• ضمان المشاركة فى تقديم الخدمة واستمرار الاستفادة منها	• التخلص من تكاليف مستترة • خلق الطلب على الخدمات من خلال أخصائيين اجتماعيين مدربين جيدا ومُحَفزين. • الارتفاع بمستوى جودة الخدمة	• وجبات مدرسية، تحويلات نقدية لشراء الكتب وكشف صحى دورى على جميع أفراد الأسرة. • تقويم قدرات الاخصائيين الاجتماعيين في المجتمع المحلي
المبدأ الثانى:	يتعرف على سمات الفقر ويتصدى لها			
• يتركز الفقراء بصورة تفوق الحد في مناطق جغرافية معينة (الصعيد) وبين فئات اجتماعية معينة (الأسر التي تعولها المرأة)	• قد يكون الاستهداف صعبا • إستمرار سيطرة الأسرة الابوية عند تقديم الخدمات. • التحيز للحضر	• لا مركزية الخدمات • وضع الأولويات لامركزيا وفقا للنتائج التى تسفر عنها البحوث الديموجرافية والاجتماعية	• التحيز الإيجابي لصالح المناطق والفئات التي ينتشر بينها الفقر • تحسين مرفق المياه والصرف الصحي في المناطق الفقيرة.	• استخراج بطاقات تموين باسم النساء. • توصيل المرافق العامة للأسر الفقيرة مجانا.
المبدأ الثالث:	يفرق بين حاجات الفقراء والمزايا الممنوحة للطبقات الوسطى			
• اهدار الموارد والتكلفة العالية للخدمات الاجتماعية	• المنافسة والمقاومة من جانب الطبقات الوسطى التى تفقد امتيازاتها	• ضمان توفير الخدمات الأساسية ذات الجودة العالية للجميع • تشجيع دور القطاع الخاص كمقدم لبعض الخدمات • تدعيم دور الحكومة كمنظم	• الاستثمار فى الخدمات الأساسية فائقة الجودة، وذلك بالاقتصاد فى الانفاق على البرامج الحالية التى تقدم تغطية كبيرة للغاية بجودة متدنية	• قروض للطلبة، منح دراسية، برامج للتأمين الخاص، خلق فرص عمل فى القطاع الخاص مع تغطية تأمينية إجبارية
المبدأ الرابع:	يشجع على إضفاء الصفة الرسمية على الملكية ويخفف من عبء تكاليف المعاملات على الفقراء			
• الاستبعاد الاجتماعي • الفقراء يخسرون نتيجة الأسواق غير المنظمة والتكاليف العالية للحصول على الصفة الرسمية	• التصور السلبى من جانب القطاع الخاص عن الاندماج فى القطاع الرسمى • طبيعة البيروقراطية المصرية	• تخفيض التكاليف المتعلقة بالاندماج فى القطاع الرسمى، تمكين الفقراء من الوصول للخدمات واستخدام أصولها وتخفيف مجازاة صاحب العمل	• حظر إستخدام السجلات فى الدعاوى الجنائية • الإصلاح القانونى لتسهيل تسجيل الأفراد والأصول والعقود	• تخفيض الالتزامات المتعلقة باضفاء الصفة الرسمية • سجلات الميلاد والالتحاق بالمدارس اساسية لتقديم الخدمات
المبدأ الخامس:	يحول السلع والخدمات العامة، كأصول، للفقراء يتبنى منهج قطاعى لمواجهة الفقر			
• التحويلات النقدية ضئيلة للغاية وتغطى فقط الحاجات الأساسية للفقراء	• مدخل قطاعى لمكافحة الفقر	• مدخل متكامل لتدعيم رأس المال البشرى من خلال تكامل الوظائف الخاصة بكل قطاع	• دمج برامج الدعم والتحويلات النقدية فى برنامج موحد • منح الفقراء أراض وإعفاءات ضريبية لتمكينهم من خلق الأصول	• اعطاء الأفراد شديدى الفقر حق تملك الأرض وتوفير ائتمان وبيئة صحية وتعليم أفضل للجميع.
المبدأ السادس:	يعزز الشفافية			
• خدمات اجتماعية معقدة للغاية وبرامج تحتاج لشبكات اجتماعية قوية	• أولويات عامة وموازنات غير واضحة • عدم وجود إجراءات فعالة لتحقيق الشفافية	• وضع أولويات واضحة ودمجها فى كل البرامج لتصبح اساسا للمتابعة والتقويم • تقبل إمكانية تغيير الأولويات	• وضع الأولويات لا مركزيا وباشراك المجتمع • تطوير قدرات مقدمى الخدمات والإداريين علي تنفيذ السياسات	• تخصيص الإنفاق على التعليم والصحة على المستوى المحلى • زيادة مكافأت الإداريين وتنمية مهارات المشاركة
المبدأ السابع:	يطبق منهج المشاركة			
• تمثيل ضعيف للمجتمع المحلى والمجتمع المدنى وغالبا ما يقتصر دورهما على تقديم خدمات مثل فصول محو الامية والعيادات الطبية	• عدم وجود آليات فعالة لضمان تمثيل الفقراء.	• تمثيل المجتمع المحلى يصبح جزءً من الهياكل الاشرافية والتشريعية.	• تقليل التعدد فى السلم الوظيفى فى هياكل الخدمات الاجتماعية • اعطاء مجالس إدارات المدارس، واللجان الشعبية المعنية ومستخدمى المرافق سلطة تقويم الخدمات	• إتاحة المعلومات للمتابعة والتقويم • وضع إطار قانونى جديد لضمان تمثيل الجمهور وإجراء تغيير دورى فى التمثيل
المبدأ الثامن:	يقر بأن الخدمات ترتكز على الحقوق ولا تعامل كسلعة تباع وتشترى			
• كل الحقوق الاجتماعية الحالية مثل التعليم والصحة تعتمد على الدخل	• مقاومة من جانب الأفراد الذين يبيعون هذه الخدمات حاليا (مثل المعلمين، الأطباء والإداريين)	• القضاء على السوق السوداء فى مجال التعليم الأساسى والصحة والسلع المدعمة والحصول على الخدمات	• ضمان الجودة العالية للخدمات الاجتماعية حتى يمكن منافسة القطاع الخاص	• اعداد أدلة المواطنين التى تحدد مسئولية مقدم الخدمة ومراقبته. • فتح قنوات لإبلاغ تظلمات مستخدمى الخدمة
المبدأ التاسع:	فعال فى رفع شأن الفقراء			
• ضعف استهداف الخدمات الاجتماعية والتحويلات النقدية والدعم وارتفاع تكلفتها	• الحث على تخفيض النفقات العامة بينما لا تراجع الأولويات إلا على نطاق ضيق.	• الإنفاق المناصر للفقراء ومواجهة تحيز السياسات للطبقة الوسطى	• إتخاذ إجراءات لتفعيل طموحات الفقراء ودمجها مع طموحات الطبقات الوسطى	• ضمان تمثيل أكبر للفقراء وترسيخ اخلاقيات مناصرتهم • تأكيد أهمية العمل الخيرى.
المبدأ العاشر:	يقدم إستراتيجية تجعل العميل هو محور الإهتمام			
• برامج الخدمات الاجتماعية وسيلة للتوظيف فى القطاع العام وتتسم بالجودة المتدنية	• تراجع دور الحكومة فى توفير الوظائف مع استمرار ارتفاع الطلب على التوظيف فى القطاع العام	• خدمات تركز على الاهتمام بالعملاء وأجور أفضل وتدريب لمقدمى الخدمات	• ترشيد نفقات الخدمات الاجتماعية وزيادة الإنفاق على خدمة العملاء	• زيادة أجور مقدمى الخدمة وإعادة توزيع وتدريب العاملين فى تقديم الخدمات

شكل ٣-٦ أ: مستوى الرضاء عن الخدمات الصحية العامة

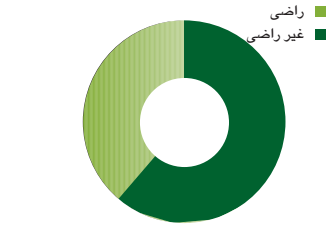

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

شكل ٣-٦ ب: مستوى الرضاء عن الخدمات الصحية الخاصة

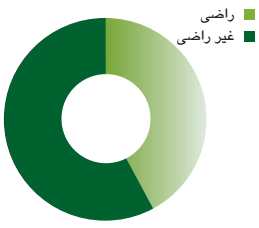

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

شكل ٣-٧: نسبة الأشخاص الذين يحصلون على علاج للأمراض المزمنة بشكل منتظم

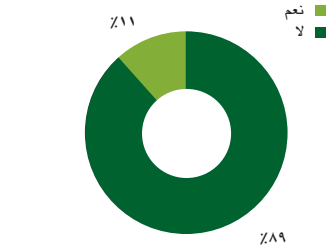

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

شكل ٣-٨: مصادر تمويل تكاليف العلاج

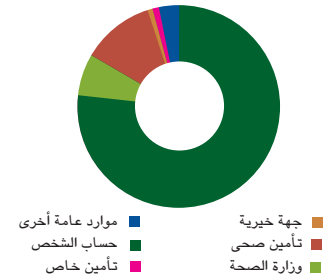

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

الخاصة قد لا يرقى إلى المستوى الذى يأمله طالبو هذه الخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن تقديم الخدمات قد يقتصر على ما هو متاح، مما يضع بعض الفئات أمام مخاطر جمة. فعلى سبيل المثال، كان أقل من ١٠٪ من الأشخاص الذين يعانون من العجز، والبالغ نسبتهم ٢٪ فى هذا المسح، لا يحصلون على أى شكل من أشكال التأهيل.

كما تشكل الأمراض المزمنة عبئا كبيراً حيث كان أكثر من ١٠٪ من الأشخاص يعانون من أمراض مزمنة ويتناولون علاجا بصفة منتظمة. وكان أكثر من ثلاثة ارباع هؤلاء الأشخاص يتكبدون مصاريف العلاج. وقد ذكر الأشخاص الذين شملهم المسح أن رسوم زيارة الطبيب ومصاريف العلاج تعتبر أكبر العقبات التى تواجههم فى سبيل الحصول على الرعاية الصحية.

ولا يستطيع العقد الاجتماعى الجديد أن يحسن من مستوى جودة الخدمات الاجتماعية بدون مواجهة مشكلة ضعف طموحات الناس وتغاضيهم عن تدنى مستوى جودة هذه الخدمات وارتفاع تكلفتها. وحتى يحقق العقد تقدما يجب أن يهدف إلى توفير أفضل مستوى من الخدمات وأن يرقى بتطلعات الناس حتى يمكن تخفيض ما يتحمله هؤلاء الناس من نفقات فى سبيل الحصول عل هذه الخدمات والتى يراها EHDR تعبيرا عن سوء الخدمة حتى ولو لم يعبر الناس عن استيائهم منها، إما بدافع الخوف أو خشية أن يفقدوا هذا الحق.

الرسالة الثالثة: ضعف الرغبة فى المشاركة فى تحسين جودة الخدمات. لما كان ينظر إلى توفير السلع والخدمات العامة باعتبارها التزام على الحكومة، لذا كان عدد الأشخاص، في العينة، الذين أبدوا رغبتهم فى المشاركة فى اللجان أو الاتحادات أو مجموعات المستهلكين قليلا. ويمكن تفسير ضعف الرغبة فى المشاركة على أساس فكرة أن توفير الخدمات هو حق للمواطنين، ولهذا فإن تغيير هذا التصور يشكل تحديا كبيرا.

أبدى ٢٨٪ فقط من الأشخاص الذين شملهم المسح رغبتهم فى المشاركة فى لجنة لمساندة الوحدة الصحية والأشراف عليها. إن ضعف الاعتقاد بأن المشاركة يمكن أن تؤدى إلى تحسين الخدمات يلقى المسئولية على الدولة لأن تكون مثالا يحتذى وأن تدمج دور المجتمعات فى الاشراف والمساءلة وصنع القرارت فى هيكل الخدمات والانفاق العام.

إن ما يسعى العقد الاجتماعى الجديد إلى تحقيقه لن يقتصر على مجرد إتاحة الفرص للناس للمشاركة. فتوفير الخدمات والمرافق العامة يجب أن يصبح مشروطا بمشاركة الناس الذين مازالوا يشعرون أن هذه الخدمات وما تنطوى عليه من تكاليف وأوجه قصور وإدارة هى من مسئولية الحكومة وإلتزاماتها.

الرسالة الرابعة: الدولة غير قادرة أحيانا على الإتصال بمواطنيها. ان الغالبية العظمى من الأشخاص الذين شملهم المسح لا يعرفون أن الدولة تدعم الخدمات والسلع الأساسية، كما أنهم لا يدركون أن هذا الدعم لن يستمر في الأجل الطويل. والدليل على أن هناك حاجز فى العلاقة بين الدولة ومواطنيها يظهر بوضوح فى طموحات الناس واحباطاتهم بشأن الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والمرافق العامة دون أن يفهموا أن تدهور مستوى هذه الخدمات هو أمر حتمي في ظل هذا الإطار القائم، ولكن الدولة تتحمل أيضا العواقب السلبية لهذه العلاقة لأنها تعد بأكثر مما تستطيع تقديمه.

وقد يكون هناك تقصير من جانب الاعلام والصحافة التابعيَن للدولة اللذين لم يستطعا، بصورة فعالة وعادلة، إبراز وتوثيق إيجابيات وسلبيات حزمة السلع والخدمات العامة التى تقدمها حاليا. وقد يؤدى إخفاء نطاق الفشل فى مجالات معينة إلى فقدان الدولة للتقدير الذى تستحقه لقاء النجاح الذى تحققه.

إن تدعيم المشاركة المجتمعية فى صنع القرارات وغرس مبادىء المحاسبة والمساءلة لن تؤدى فقط إلى إتاحة الفرصة للناس للحصول على خدمات أفضل، بل ستحثهم على تحمل مسئوليات وواجبات المواطنة. وتعتبر الشفافية هى حجر الزاوية الأساسى فى العقد الاجتماعى الجديد. كما أنه من الضرورى، من أجل المستقبل، تبادل المعلومات والمشاركة فى سلطة صنع القرارات حتى يمكن بناء الثقة وتنمية الشعور لدى المواطن بأنه صاحب هذه السلع العامة.

ضعف الطموحات هو تعبير عن التغاضى عن تدنى نوعية الخدمات الإجتماعية

إطار ٣-١٠: ضعف مشاركة الشباب فى المجال العام

فى عام ٢٠٠٤، أجرى المجلس القومي للطفولة والأمومة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، من خلال مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مسحا ميدانيا عن طموحات الشباب من خلال عينة شملت ٢٤٠٠ شابا. ويجدر الإشارة إلى أن النتائج أيدت ما توصل إليه المسح الذى أجرى لتقرير التنمية البشرية والذى خلص إلى تواضع الاهتمام بالمشاركة:

- يميل الشباب، الذين شملهم المسح، للتمسك بالقيم الاجتماعية ورغبتهم فى الاستقرار والتزامهم بالإطار الأخلاقي الذى يعطى قيمة عالية لطاعة الوالدين والاعتماد على الدولة فى تقديم الخدمات وفى التصدى للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية
- يفضل الشباب الاستقرار عن التغيير وما هو مألوف عما هو جديد . واشار ٦٣٪ منهم إلى أنهم يفضلون العمل فى القطاع العام لأنه يوفر عملا أكثر استقرارا. ومع هذا يحد التعليم من هذا الاعتقاد، فقد ذكر ٥٣٪ من الأشخاص الحاصلين على تعليم عال أنهم لا يخشون المجازفة بالعمل فى القطاع الخاص.
- ذكر (٦٧٪) من الشباب أنهم لم يشاركوا ابدا فى أى أنشطة مدرسية خارج نطاق المقررات الدراسية كما أن (٥٦٪) منهم لم يسبق لهم الأدلاء بأصواتهم فى انتخابات اتحاد الطلبة. ولم يشكوا من سوء الخدمات أو رداءة المنتجات إلا ١٥٪ من هؤلاء الشباب. وهذه السلبية فى المجال العام يقابلها على النقيض مشاركة فعالة فى صنع القرارات داخل الأسرة. وقد ذكر ٨٧٪ من الشباب أنهم يشاركوا في صنع القرارات داخل الأسرة وأن ٦٣٪ منهم يكون لقراراتهم وزنها.

وقد يفسر إحجام الشباب عن المشاركة لشعورهم بأن مشاركتهم ونشاطهم لا تجد تقديرا، وربما نشأ هذا الوضع نتيجة عقد اجتماعى يضع الشباب فى موقف المتلقى السلبى للسلع والخدمات ويكافىء السلبية ولا يعطى أى مزايا للابتكار والفاعلية، وقد يفسر أيضا بعدم وجود قنوات يمكن من خلالها التعبير عن معارضتهم أو اقتراح الحلول.

وبالنسبة للنتائج المتعلقة بالتشغيل، تبين أن من بين كل أربعة شباب، وجد ثلاثة منهم عملا من خلال اسرهم أو من خلال الإتصالات الشخصية، وأن اقل من ثلث الباحثين عن عمل (٢٧٪) سجلوا أنفسهم فى مكاتب العمل. وتوضح تصورات الشباب عن العمل التناقضات التى تعترى الواقع الاجتماعى المصرى الحالى. فبينما يعتقد ٥٨٪ من هؤلاء الشباب أن الدولة اساسا يجب أن توفر فرص العمل للشباب فإن غالبيتهم اعتمدوا على اسرهم وعلى علاقاتهم فى الحصول وظيفة. وهذا التناقض يشير إلى أننا نمر بفترة انتقالية يتعين أن تتطابق فيها الآمال مع الواقع من خلال وضع عقد اجتماعى جديد أو خلق تفاهم اجتماعى

المصدر: أمانى نخلة، UNDP والمجلس القومى للطفولة والأمومة (٢٠٠٤)، استنادا إلى المسح الخاص بتطلعات الشباب الذى أعده مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

شكل ٣-٩: نسبة الأشخاص الذين لديهم بطاقة انتخابية فى كل من شرائح الثروة الخمس

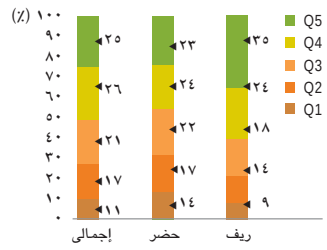

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

شكل ٣-١٠ : نسبة من يعرفون أن الحكومة تدعم الوقود والغاز الطبيعى وغاز البوتاجاز

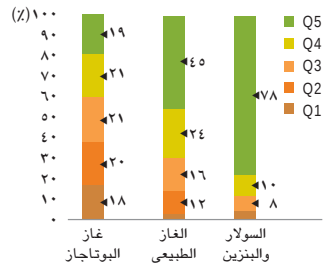

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

شكل ٣-١١: توزيع التلاميذ المقيدين فى مختلف المدارس وفقا لشرائح الثروة الخمس

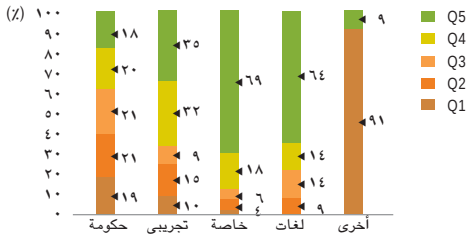

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

الرسالة الخامسة: الثروة ليست هى التى تحكم رغبة الناس فى دفع ثمن الحصول على خدمة أفضل. قد لا يرغب الأثرياء فى دفع مقابل الحصول على خدمات أفضل لأنهم بالفعل يدفعون الكثير، وكذلك هو الحال بالنسبة للفقراء نتيجة تدنى دخلهم. وسواء كان الناس قادرين على دفع ثمن الحصول على خدمات أفضل أو غير قادرين فإنهم لا يرغبون فى ذلك، على الرغم من رغبتهم الواضحة فى شراء هذه الخدمات من القطاع الخاص، كما يشير إلى ذلك ما ينفقونه من مواردهم الخاصة، على الصحة والتعليم .

يوضح شكل ٣-١١ أن الالتحاق بالمدارس الحكومية ممثل فى كل الشرائح الخمس. ويلاحظ أنه حتى اشد الأسر فقرا لديها نفس الرغبة (وإن كانت ضعيفة) لدفع مبالغ أكبر، مثلها فى ذلك مثل الأسر التى تنتمى لشرائح الثروة الأخرى. وهذا يتناقض مع رغبة الناس فى دفع مقابل تحسين نوعية المياه، حيث تبلغ نسبة الفقراء الذين يرغبون في دفع مقابل تحسين نوعية المياه نصف نسبة الأغنياء.

ويجب أن يأخذ العقد الاجتماعى الجديد في الاعتبار ضعف الرغبة فى دفع مقابل الخدمات العامة، حتى من جانب الأغنياء. وقد يشير هذا إلى أن الوعد الاشتراكى بتحقيق دولة الرفاهة التى تخدم الجميع مازال يعيش داخل نفوس المواطنين.

قد يدفع الموسرون رسوما مرتفعة ويلجأون للدروس الخصوصية، ولكن من المهم التفرقة بين من يحجم عن الدفع باختياره وبين من يعجز عن الدفع. ويجب أن يبحث العقد الاجتماعى الجديد فى آليات تقديم السلع العامة من جانب القطاع الخاص ويعمل على تشجيع ترشيد الانفاق على هذه السلع والخدمات العامة، وذلك بتحسين مستوى جودتها وبتخفيض التكلفة التى يتحملها الأفراد بشكل غير رسمى من مواردهم الخاصة مقابل الحصول على خدمات يفترض أنها مجانية أو مدعمة.

الرسالة السادسة: يعتمد الناس على الحكومة فى الحصول على السلع والخدمات العامة حيث أن دور المجتمع المدنى والجمعيات الخيرية والأسواق والتبرعات ضئيل. مازال دور

من المهم التفرقة بين من يحجم عن الدفع باختياره وبين من يعجز عن الدفع

شكل ٣-١٢: تصورات الأفراد بشأن تحقيق الأمن والأمان وفقا لشرائح الثروة الخمس

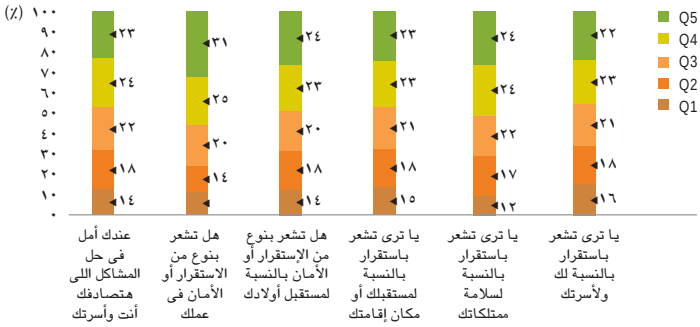

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

شكل ٣-١٣: نسبة الأسر التى توافق على زيادة رسوم التعليم الثانوى وعلى زيادة المساهمة فى تغطية تكاليف المياه النظيفة

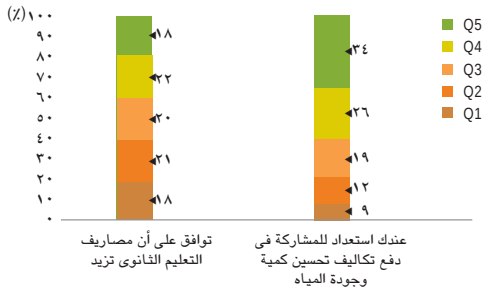

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

شكل ٣-١٤: نسبة من يحصلون على مساعدات خيرية ودعم وفقا لشرائح الثروة الخمس

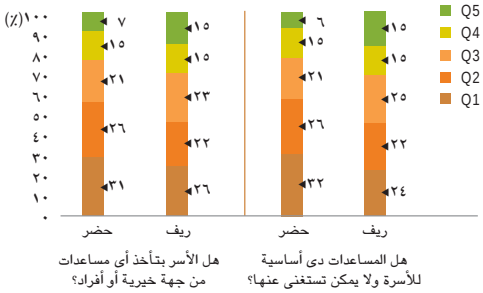

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

شكل ٣-١٥: الاشتراك فى الضمان الاجتماعى موزعاً حسب الجهات التى تقدمه

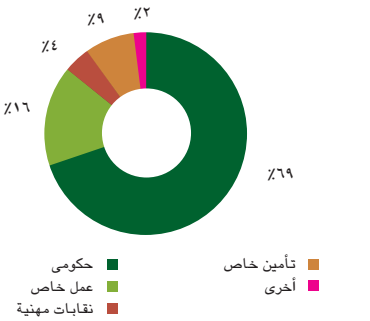

المصدر : المسح الذى أعد لـ EHDR، ٢٠٠٥، مرجع سابق

▼ **الغالبية العظمى من الذين شملهم المسح لا يعرفون أن الدولة تدعم الخدمات والسلع الأساسية**

الموارد غير الحكومية فى تقديم السلع العامة ضئيلا للغاية ويبدو أنه يعانى من ضعف الاستهداف كما هو الحال بالنسبة للخدمات الأخرى. والشعور بالافقار وبارتفاع التكاليف يلقى على الحكومة عبء الاستمرار فى تقديم السلع العامة للأسر، ولكن يجب أن يكون هناك استهداف وفاعلية أكثر فى الانفاق على هذه السلع والخدمات العامة.

وعلى الرغم من أهمية الضمان الاجتماعى لحماية الأفراد فى المستقبل، مازال التوظيف فى القطاع الحكومى والقطاع العام يوفر الجانب الأكبر من هذا الضمان. ولتغيير الاعتماد على الخدمات الحكومية والمساندة والدعم، فإن العقد الاجتماعى الجديد، لن يسحب أي مساندة قبل التأكد من أن الشركاء الآخرين، مثل القطاع الخاص والأسواق وNGOs والمؤسسات الدينية والخيرية، يمكن أن تقدم بديلا فعالا.

خلاصة موجزة

إن الفرصة متاحة لمصر الآن لأن تضع نظاما للرفاهة الاجتماعية متوافقا مع الرؤية المستقبلية. ويتمحور هذا النموذج حول تغيير تركيز السلع العامة المقدمة للحد من الفقر من توفير الحماية الاجتماعية إلى تحقيق الرفاهة الاجتماعية كأداة تستخدمها الحكومة لتكملة المزايا التى تقدمها الأسواق والمؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل الأسرة، وفقا للدور الذى تلعبه كل منها. ويمكن لتحويل الأصول، من خلال تقديم السلع العامة، أن يحمى من فشل الأسواق وذلك بتحقيق توازن في التنمية وفى عدالة توزيع المكاسب والمعاناة (ناجى ص ٢٣٦) وبدلا من النظر إلى الرفاهة الاجتماعية باعتبارها ترف غالى الثمن، يمكن لمصر أن تطبق نموذجا شاملا للرفاهة يعتبر بمثابة دعامة للإصلاح وذلك إذا أدركنا أن هذه الخدمات هى أداة لتحقيق الرخاء وليست عبئا يقف في طريقه

Selected References

Bourgignon, F (2005), "The Poverty-Growth-Inequility Triangle: with Some Reflections on Egypt." Paper presented at the Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, February.

Bourgignon, F and B. Pleskovic (eds) (2005), *Annual World Bank Conference on Development Economics: Lessons from Experience,* Washington DC, World Bank.

Galal, A., (2003), "Social Expenditure and the Poor in Egypt," ECES Working Paper No. 89, Egypt, November.

Nagi, Saad (2001), *Poverty in Egypt: Human Needs and Institutional Capacities*, Lexington Books, Lanham. Boulder.

Sen, Amartya (1999), *Development As Freedom*, London, Oxford University Press.

تفعيل العقد الاجتماعى

إن محاولة تقديم خدمات عامة مجانية لكافة المواطنين فى مصر وضعت الدولة تحت ضغوط كبيرة. وقد صاحب ذلك انتشار المبادرات الخاصة لاستكمال النقص فى تقديم هذه الخدمات، وتحويل كثير من حقوق الرفاهة الخاصة بالمواطن العادى إلى سلع تتداول فى السوق. وأتاح هذا الوضع أيضا لفئات بعينها الفرصة لاستغلال أوجه القصور لتقديم خدمات رفاهة بديلة ذات جودة أفضل، مما سمح لهذة الفئات بتكوين توجه سياسى معين بشكل غير مباشر.

إطار ٤–١: المدارس المتمركزة حول الطفل: وسيلة لضمان جودة التعليم

● **الطفل**. المدارس المتمركزة حول الطفل تضع احتياجات الطفل جميعاً فى صلب رسالتها، ويشتمل ذلك، من الناحية المثالية، على المبانى الجذابة من حيث الشكل، والمكان، والفصول المزودة بكافة الأدوات والأجهزة، وخدمات المكتبات، والملاعب والأفنية الكافية، والمرافق الصحية الملائمة، والخدمات الطبية. أى لابد أن تشتمل إجمالاً على بيئة تساعد الطالب على التعلم، وتساعد المدرس على إستغلال قدراته. والمدارس الصديقة للأطفال هى أماكن للتعلم، تسمح للأطفال بحرية التعبير والمشاركة فى اكتساب المهارات التعليمية بأنفسهم. إنها مدارس تشجع على قيام بيئة يشعر فيها الأطفال بالأمان، واحترام الذات، وتسمح بالنمو السليم والتعليم الصحيح حيث لا مجال للقهر او العنف. كما أنها مدارس مسئولة أمام المجتمعات المحلية، وتعتمد على مشاركة المجتمع بغية ضمان استدامة الجودة من أجل الأطفال؛ مدارس تأخذ بأسلوب التقويم المستمر من خلال المتابعة والمشاركة، وتسمح بالتقويم الشامل لما اكتسبه الطفل من معرفه، وبما يمكن أن يقوم به، وكذلك تحديد الاحتياجات التى تقتضى تقديم المساعدة للطفل، من أجل علاجها ودعمها. ولابد أن تكفل المدارس لجميع الأطفال، التعلم، لكى يصبحوا مواطنين صالحين.

● **المعلم**. يتطلب التعليم المتمركز حول الطفل معلماً قادراً على نبذ طرق التعليم التقليدية وتلقين المعلومات، والقيام بدور الميسر فى رحلة التعليم. وهذا يتطلب قدرة على التعامل مع التعليم التفاعلى، والتأكيد على الفهم، وعلى البناء الاجتماعى للمعرفة، ويقوم على ما تستند اليه "حقوق الطفل" من قيم العدالة، والقبول، والمساواة، والتراحم، والمشاركة. وسوف يتوقف برنامج تدريب المعلم الرامى إلى تحقيق تلك القيم والخصائص والمهارات الأساسية، على مراجعة أهداف وزارة التربية والتعليم من العملية التعليمية، والتواصل الفعال لتلك الأهداف مع مهنة التعليم.

ويمكن لجيل جديد من الكتب الدراسية المقررة والأدلة التعليمية، المساعدة فى تغيير دور المعلم، وإن كان لا يقل عن ذلك أهمية، الإبداع فى تدريب المدربين من أجل النهوض بمستوى المعلمين، والهيكل الإدارى للمدرسة، وعلاقتها بالمجتمع.

المصدر: ملك زعلوك، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

النقلة النوعية فى جودة التعليم من شأنها تحقيق زيادة فى الإنتاجية وتنمية رأس المال البشرى

وحاليا يتم اشباع احتياجات الموسرين بالفعل من خلال الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص. أما عن الفقراء، فإن هذا الفصل يطرح ثلاثة مجالات مقترحة - هى التعليم، والصحة، والتأمينات الاجتماعية– حيث يمكن أن تصبح خدمات الرفاهة التى تقدمها الدولة حالياً، العمود الفقرى للاستقرار والنمو بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون اللجوء الى مقدمى الخدمات من القطاع الخاص، كما يقترح حزمة من السياسات من أجل أشد الفئات فقرا وعوزا. إن الخدمات الجيدة هى بمثابة محرك قوى من أجل النمو، ذلك أن تقديم خدمات على أرقى مستوى فى مجال التعليم والصحة والضمان الاجتماعى إلى جميع المواطنين، ولا سيما للفئات الأشد حرماناً، سوف يغذى شرايين الاقتصاد القومى، من المستوى القاعدى، بأسباب القوة والطاقة المنتجة.

١. تعليم عالي الجودة من أجل الجميع

على الرغم من أن مصر قطعت خطوات واسعة من أجل توفير التعليم للجميع، حيث بلغ معدل الالتحاق بالمدارس ما يزيد على ٩٠٪، إلا أن جودة التعليم لا تزال تشكل تحدياً كبيراً. ويعرض هذا التقرير اقتراحا بنقلة نوعية فى جودة التعليم، من شأنها تحقيق زيادة فى الانتاجية على المستوى القومى، وتنمية رأس المال البشرى. وتعكس تلك النقلة تغييرا فى النظرة الأيديولوجية– بما يضمن ألا يصبح التعليم مجرد وسيلة فحسب لإجادة الأساسيات مثل: القراءة والكتابة والحساب، بل يحقق أيضا "التميز" عن طريق اكتساب القيم والاتجاهات والسلوكيات والمهارات التى تساعد الدارسين على صياغة مستقبلهم بأنفسهم، وكذلك مستقبل المجتمعات التى يعيشون فيها. إن التعليم الجيد حق من حقوق الإنسان الذى يكفل لهم استغلال أقصى امكاناتهم، كما أنه استراتيجية مؤكدة لبناء مجتمع قائم على المعرفة والعدالة الاجتماعية والإدارة الرشيدة وبناء مُواطَنَة تقود المسيرة إلى مجتمع ديمقراطى مستنير فى مصر.(إطار٤–١).

لن تسفر نتائج هذا التحول فى المنظور التعليمى عن تفوق الطفل فى المواد الدراسية فحسب، ولكنها سوف تسفر أيضا عن كفاءة الطفل فى اكتساب القدرة على التعلم الذاتى. إن معرفة الطفل كيفية التعلم، هى ما يحقق النتائج الدائمة، وإن التعلم عن طريق الاستظهار والحفظ هو أقصر أنواع التعلم عمرا، وأقل طرق التعلم فاعلية، ولا يمكن أبداً أن يحقق التحول المنشود، وإنما يرسخ الوضع القائم. أما التعليم الذى يركز على الطفل، فهو المعنى المرادف للديمقراطية، وهو نوع التعليم الذى يكفل لكل ولد وكل بنت الفضول الفكرى، والقدرات البحثية، ومهارات تتبع ذلك مدى الحياة، وهو التعليم الذى يهدف إلى اكتساب القدرة على التخطيط وتحديد الأهداف ، واتخاذ القرارات، والقادر على بناء مهارات القيادة، وترسيخ مبادىء العمل الجماعى.

وكل ما سبق، مؤهلات ومهارات ضرورية لعصر ما بعد الحداثة الذى نعيش فيه، وهى المؤهلات التى من شأنها أيضا تهيئة عوامل التحول والتغيير. وبهذا المفهوم يمكن للتعليم، ، أن يكسر دائرة الفقر على المستوى الاجتماعى والفردى على السواء.

الشروط المسبقة للتعليم عالى الجودة

اللامركزية وتحقيق الديمقراطية. اللامركزية شرط ضرورى، ولكنه ليس كافياً لتحقيق التعليم الجيد. ولكى يكون التعليم فعالاً، لابد أن يقترن بتمكين المدرسة والمجتمع المحلى والمدرس والطفل من خلال اتخاذ نهج إصلاحى يستند الى المدرسة ذاتها، إذ لابد أن يجرى اتخاذ القرار على مستوى المدرسة ويتحقق لها الاستقلال المالى، و أن تجرى عملية جمع المعلومات وتحليلها.

ثقافة الجودة. يتعين خلق ثقافة الجودة من خلال وضع المعايير وطرق القياس، حيث تسمح تلك الآليات بعملية التقويم الملائمة والمساءلة. وقد قامت الحكومة المصرية باتخاذ خطوات فى هذا الاتجاه، ولكنها لا تزال تشكل نظرة جزئية لعملية الإصلاح التى ترمى إلى الارتفاع بمستوى

إطار ٤-٢: الهياكل التنظيمية لخلق تعليم عالى الجودة

هناك عدد من العناصر المرتبطة ببعضها البعض، والتى من شأنها تحسين مستوى جودة التعليم المتاح فى المدارس:

- **وحدة التخطيط الاستراتيجى**، تتسم الأهداف الرامية إلى تحسين جودة التعليم بالطموح، وتتطلب تخطيطاً استراتيجياً مع تحليل دقيق للأوضاع وعوامل المخاطر، باستخدام الطريقة الفنية المعروفة باسم SWOT (أى تحليل مواطن القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر). وعند تقويم بنود الموازنة الحالية، لا ينبغى أن يقتصر التحليل على تقدير الاستثمارات المطلوبة فى العناصر الرئيسية لتحقيق الجودة، وإنما ينبغى أيضا النظر فى كيفية مراعاة العدالة. ويجب أن يتوفر فى الاستراتيجية الحكومية للتمويل بيانات كافية وتحليلات تسمح لها بإجراء اختيارات رشيدة ومستندة لمعلومات كافية بين المناطق الجغرافية المختلفة، حسب ارتباطها بمؤشرات الفقر، وكذلك بين التعليم الأساسى والتعليم العالى.
- **الهيكل التنظيمى لنظام الاعتماد واستيفاء المواصفات**، الذى يرتكز على المعايير التى تكفل اتباع المدارس والمؤسسات التعليمية للخطوط التوجيهية للجودة، وأن تكون مسئولة عن ذلك، فى نهاية الأمر.
- **مؤسسة قومية للتطوير المهنى للمعلمين** (الأكاديمية المهنية للمعلم). ويهدف هذا الشكل التنظيمى إلى النهوض بالمستوى المهنى للمعلمين وتطويره، عن طريق وضع قواعد ومعايير الأداء الأمثل للمدرسين، والبرامج المثلى للتدريب والتعليم. وتقوم تلك المؤسسة باعتماد برامج تدريب ما قبل الخدمة، ومقدمى الخدمات، والقيام بعملية انتقاء المدرسين، ومنحهم الترخيص بالعمل. وتقوم المؤسسة فى النهاية، بوضع نظام للتقويم، تترتب عليه الترقية حسب الجدارة، فضلا عن متابعة أثر برامج التطوير المهنى. وضماناً للنجاح، سوف يعتمد برنامج التطوير المهنى أيضا على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للتربويين والمدرسين. الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى جداول الأجور والمرتبات، من جانب الدولة، وكذلك مراجعة هيكل الوظائف، مع إيلاء اهتمام خاص بظاهرة إنخفاض نسبة المدرسين الى عدد الإداريين المتضخم.
- **مجالس إدارة المدارس واللجان التربوية**، وهذه سوف تضمن مساءلة المدرسة وشفافية النظام. كما أن تلك المجالس سوف تعكس أيضا رغبة المجتمعات المحلية فى تلبية متطلبات أولادهم فى المدارس، كما أنها سوف تضمن المشاركة فى التكاليف فى بعض الحالات.
- **وجود وحدات فى المدارس** من أجل النهوض المهنى بالمعلمين ومن أجل مراقبة الجودة، وضمان تحقق اللامركزية فعلاً، سوف تؤمن هذه الوحدات الرقابة المباشرة على الجودة، وبناء القدرات، وحل المشكلات على مستوى المدرسة.
- **وجود وحدات أبحاث فى المدرسة**، وهذه من شأنها العمل على إثراء العملية التعليمية فى النظرية والتطبيق، والعمل على تحسين الجودة، وتوسيع نطاقها على مستوى المدرسة

المصدر: ملك زعلوك، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

الجودة، حيث إن رؤية وثقافة الجودة، وعمليات القياس، والمساءلة، تحتاج الى التوسع والتعميم، الأمر الذى يتطلب قيام استراتيجية إعلامية قوية، وهياكل إدارية لتنفيذ المعايير، وإمكانات ضخمة لبناء القدرات، وزيادة الوعى، بما يسمح للجمهور بتدعيم عملية تنفيذ المعايير.

ثقافة الحقوق. يقتضى الأمر من وسائل الإعلام، والمؤسسات الثقافية الهامة الأخرى، نشر ثقافة الحقوق، حيث يقوم الناس بإرساء مبادىء المسئولية الاجتماعية من أجل المناداة بالمحافظة على الحقوق فى كافة مناحى الحياة، سواء فى النطاق العام او الخاص، وحيث يشعر أولياء الأمور والطلاب شعوراً عميقاً بما يستحق لهم، الأمر الذى يدفعهم الى المطالبة بحقوقهم والحفاظ عليها، واحترام حقوق الآخرين (إطار ٤-٢)

التركيز على بناء القدرات

وعلى هذا، فإن تقرير التنمية البشرية (EHDR، ٢٠٠٥) يقترح تغييراً فى فلسفة التعليم. وهذا بدوره يتطلب من التربويين تقبل اسباب التغيير المتعلقة بأصول التدريس، وإستيعاب قدرات وأدوات التدريس العملية، لوضع ذلك كله موضع التطبيق. ومن الضرورى أيضا أن يتعلم المدرسون كيفية الإضطلاع بالدور الجديد للميسر، والنموذج الذى يجب أن يحتذى، وخلق مناخ فى الفصل الدراسى يمكن الأطفال الذين هم تحت رعايتهم من تحقيق "التميز" عن طريق تعزيز القيم والمواقف واكتساب السلوكيات والمهارات التى من شأنها مساعدة المتعلمين على تشكيل مستقبلهم بأنفسهم، وكذلك مستقبل المجتمعات التى ينتمون إليها. ولعل تلك هى المهمة الأشد صعوبة التى تواجه عملية بناء القدرات، والتى سوف تتطلب دعم صانعى السياسات والمسئولين عن التعليم على أعلى المستويات، ووجود هياكل للإدارة اللامركزية للمدارس على المستويات المحلية، فضلا عن تطوير جيل جديد من المواد التعليمية، وتحسين البيئة المادية للمدرسة. وتحقيق هذا التحول هو مشروع طويل الأجل على الأرجح.

من الضرورى أن يتعلم المدرسون كيفية الإضطلاع بدور الميسر وخلق مناخ فى الفصل الدراسى يُمَكِن الأطفال من تحقيق التميز

إن قطاع التعليم فى مصر، هو القطاع الأكبر من نوعه فى المنطقة. ويبلغ حجم قوة العمل فى ذلك القطاع ١٤٠٠ ألف من العاملين فى مهنة التدريس او غير التدريس على مستوى المدارس، فضلا عن الموظفين الإداريين على المستوى المركزى، او على مستوى المحافظات، أو المدارس. ولا تملك وزارة التربية والتعليم- باعتبارها المسئول الرئيسى عن تقديم التدريب للمدرسين أثناء الخدمة- القدرة على القيام باحتياجات التدريب لجميع العاملين، حتى فى ظل المعايير التقليدية. ولقد أدى هذا الوضع الى الأخذ باستراتيجية "حجم واحد يناسب الجميع"، حيث يتلقى جميع المدرسين نفس التدريب، فى نفس الوقت، بغض النظر عن الاختلاف الواسع فى مؤهلاتهم (يشكل خريجو كليات التربية ٤٦٪ فقط من إجمالى عدد المدرسين).

ولتشغيل الأعداد المتزايدة من المدارس التى أنشئت خلال العقد الماضى، فإن ثمه حاجة ملحة للتغلب على العجز فى المدرسين. ويقدر العجز، حتى الآن، بـ١٦٠ ألف مدرس. ولهذا تتعاقد وزارة التربية والتعليم مع أعداد هائلة من المدرسين، بعضهم لم يتلق تدريباً على الإطلاق قبل الخدمة. و يتلقى المدرسون المتعاقدون تدريبا على مستوى المدرسة فقط

إطار٤-٣: الهيكل الإدارى الحالى للتدريب فى قطاع التعليم

يوجد حاليا نوعان رئيسيان للتدريب أثناء الخدمة: ١) "التدريب من أجل الترقية" وهو الشرط اللازم للترقية الى المستويات الإدارية العليا، التى ينظمها القانون ١٩٩١/٥. ٢) "التدريب من أجل الارتفاع بمستوى الأداء"، وهو التدريب المخصص لجميع العاملين فى وزارة التربية والتعليم، دون وجود قانون أو سياسة مقررة او استراتيجية او خطة رئيسية لتنظيم ذلك.

وبشكل عام تنقسم مسئوليات التدريب على النحو التالى:

على المستوى المركزى

أنشئت "الإدارة المركزية للتدريب أثناء الخدمة" فى ٢٠٠٣، وهى الإدارة المركزية المسئولة عن التخطيط والتنظيم والتنسيق المتعلق بجميع أنواع التدريب أثناء الخدمة، الذى تجريه وزارة التربية والتعليم. وتبلغ الطاقة التدريبية لتلك الإدارة ١٨٥٠٠ متدرب فى السنة. أما أماكن التدريب الأخرى التى تدعم احتياجات الوزارة فتشتمل على:

- **مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية**: ويقوم بتدريب الموجهين والمدرسين الأوائل بالنسبة للمناهج المطورة او الجديدة.
- **المركز القومى للتقويم التربوى والإمتحانات**: ويتولى تدريب الموجهين والمدرسين الأوائل على وضع الامتحانات، كأداة لتقويم الطلاب والتلاميذ.
- **قطاع الخدمات التابع لوزارة التربية والتعليم**، ويتولى التخطيط والتنظيم لبعثات التدريب فى الخارج.
- **مركز التطوير التكنولوجى والإدارة العامة لتعليم الحاسب الآلى**: ويتولى التدريب على مهارات الكمبيوتر، واستخدام الكمبيوتر فى الفصول الدراسية. ويقوم المركز أيضا بإدارة وحدة الاتصالات عن طريق الفيديو كونفرنس والتى تغطى كافة المحافظات فى مصر، والتى يستفاد منها كأداة أساسية لتدريب المدرسين.

ويقوم مديرو جميع المراكز المذكورة أعلاه، فضلا عن وكيل الوزارة لشئون التدريب أثناء الخدمة، برفع تقاريرهم مباشرة الى وزير التربية والتعليم، ولكن دون تنسيق كافٍ مع المستويات الأفقية.

على المستوى المحلى

- **المحافظة**: توجد إدارة تدريب مسئولة عن تقدير احتياجات التدريب على مستوى المحافظة، وكذلك تنفيذ برامج التدريب المعتمدة من قبل وكالة الوزارة لشئون التدريب أثناء الخدمة.
- **المركز**: توجد إدارة تدريب مسئولة عن تبليغ المحافظة باحتياجات التدريب، والاشتراك فى تنفيذ برامج التدريب. وبالإضافة الى ذلك، يعتبر الموجهين على مستوى المحافظة وعلى مستوى المركز، مسئولين عن التدريب المستمر أثناء العمل للمدرسين، وعن تقويم الأداء أيضا.
- **المدرسة**: أنشئت فى جميع المدارس وحدة تدريب داخل المدرسة فى سنة ٢٠٠٠، وهى مسئولة عن تحسين قدرات العاملين فى المدرسة، وتقديم تقارير متابعة أسبوعية الى المحافظة. إلا أن وحدات التدريب هذه– فى الأغلب الأعم– غير فعالة، وتفتقر الى الموارد البشرية والمالية.

المصدر: إيناس حجازى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

حيث لا يحق لهم تلقى التدريب على المستوى المركزى لوزارة التربية والتعليم، او على مستوى المحافظة. ويعتبر التدريب على المستوى المحلى للمدرسة أضعف حلقات برنامج التدريب حتى الآن. و يتطلب التدريب أثناء الخدمة تدعيما هائلاً، باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف رفع مستوى الجودة والوصول الى الجماعات المستهدفة التى أهملها النظام المثقل بأعباء باهظة (فنيون للمعامل والمختبرات، على سبيل المثال)، وشمول جميع المدرسين سواء من المتعاقدين او النظاميين.

من الأدوات الأساسية أيضا لتحقيق التغيير فى الرؤية، بناء القدرات للقيادات التربوية ولإدارة التغيير فى النظام التعليمى برمته. وهناك بعض الهياكل الإدارية القائمة بالفعل، مثل وحدات التدريب على مستوى المدرسة، ولكن لابد من تفعيلها عن طريق تخصيص الأموال اللازمة لها، وتزويدها بالجهاز الوظيفى اللازم لتشغيلها. ثم إن التحول الى نظام اللامركزية سوف يحتم إعادة النظر فى الآليات القائمة وتقسيم الأدوار وتوزيع المسئوليات بين الاحتياجات التدريبية المختلفة.

تعيين مدربين مؤهلين يعد عنصراً أساسياً من أجل النجاح فى بناء القدرات

التحديات التى تواجه التدريب أثناء الخدمة

إذا كانت وزارة التربية والتعليم قد نجحت فى إقامة بنية أساسية ممتازة فى مجال التدريب مثل مراكز التدريب المزودة بكل الإمكانيات، وبعضها بإمكانيات للإقامة، وإمكانيات فنية عالية المستوى، مثل الفيديو كونفرنس، فى المحافظات السبع والعشرين، إلا أن تلك الإمكانيات غير مستغلة الاستغلال الكافى. ويرجع ذلك الى أسباب عديدة، منها: عدم كفاءة التخطيط، وضعف المخصصات المالية. وإذا ما استغلت تلك الإمكانيات بكفاءة لتعزيز ثقافة الجودة، فإنها يمكن أن تمثل رصيدا لا يقدر بثمن لبناء القدرات.

إصلاح عملية التخطيط

الخطة الرئيسية ونظام الاعتماد. إن وضع خطة رئيسية للتدريب، ونظام لاعتماد جودة برامج ومقدمى التدريب، مسألة بالغة الأهمية. ويمكن وضع البرامج طبقا للاحتياجات الحقيقية بناءً على استراتيجيات تعلم فعالة ومعايير للجودة. ومن شأن ورش العمل المكثفة والمساعدات الفنية والجولات الدراسية للقيادات التعليمية، إعطاء دفعة قوية لمرحلة الإنطلاق، تكون بمثابة عامل محفز على التغيير. كما إن عملية انتقاء وتعيين مدربين مؤهلين وتوفير الحوافز عن طريق تطبيق نظام سليم للحوافز، يعد عنصراً أساسياً من أجل النجاح فى بناء القدرات على المستوى القومى.

التدريب أثناء الخدمة. تعكس خطة التدريب أثناء الخدمة أهداف الخطة الرئيسية، بحيث تغطى جميع برامج التدريب التى تقدم تحت مظلة وزارة التربية والتعليم، وتعمل على الاستغلال الأمثل لميزانية التدريب المحدودة. ويجرى تنفيذ ذلك الآن من خلال إنشاء "الأكاديمية المهنية للمعلم".

الاستراتيجية. لاتوجد حاليا خطة استراتيجية للتدريب او للنهوض بمستوى الأداء، وإنما يجرى سنويا تقدير احتياجات التدريب بمعرفة الإدارة المركزية للتدريب اثناء الخدمة بالتعاون مع مختلف قطاعات وزارة التربية والتعليم واستشاري المواد الدراسية والموجهين العموميين، وذلك عن طريق ملء استمارات تقدير الاحتياجات، تعدها الإدارة المركزية للتدريب أثناء الخدمة مع الفئات المستهدفه (من العاملين وغير العاملين فى مجال التدريس)، والذين نادراً ما يشاركون أو يدلون بآرائهم فى تقدير احتياجاتهم على أرض الواقع. وتقوم الإدارة المركزية للتدريب أثناء الخدمة بتنظيم عدد محدود من الدورات لاستشاري المواد والموجهين العموميين، بشأن كيفية ملء الاستمارات بالبيانات

جدول ٤-١: الأدوار والمسئوليات المقترحة حسب مستوى التدريب

المستوى١: المستوى المركزى لوزارة التربية والتعليم: الأكاديمية المهنية للمعلم

- خلق بيئة مواتية، ونظم للمساءلة.
- وضع معايير لخدمات التدريب المختلفة، ولمقدمى تلك الخدمات.
- وضع رؤية، وسياسة واستراتيجية للإصلاح، مع الإعلام بها.
- رصد وتقويم جودة الخدمات المختلفة.
- إقامة شبكة مع مقدمى الخدمات.
- تقديم نماذج لمقدمى الخدمات.
- اعتماد برامج التدريب المتاحة التى تستوفى الشروط.
- تعبئة المجتمع المدنى.
- وضع سياسات لعمليات شغل الوظائف والترقية، وكذلك تطوير المسار الوظيفى.
- التنسيق والتعاون مع مقدمى التدريب السابق على الخدمة

المستوى ٢: المحافظة: مراكز التدريب أثناء الخدمة.

- ضمان الإعلام الفعال برؤى الإصلاح وسياساته.
- ضمان تطابق مستوى جودة الخدمات المتاحة مع المعايير.
- رصد وتقويم مستوى جودة الخدمات المختلفة.
- تعبئة المجتمع المدنى، وتشجيع المجتمع على المشاركة.
- إقامة شبكة مع مقدمى الخدمات على المستوى المحلى.
- ضمان تطبيق سياسات شغل الوظائف والترقية.
- رفع تقرير عن مردود هذه التدخلات والتوصيات الى المستوى المركزى.

المستوى ٣: المركز: إدارة التدريب

- ضمان الإعلام الفعال برؤى الإصلاح وسياساته.
- تعبئة المجتمع المدنى وتشجيع المجتمع على المشاركة.
- إقامة شبكة مع مقدمى الخدمات على المستوى المحلى.
- تقديم الدعم المباشر لوحدات التدريب بالمدارس، عند تقويم احتياجات التدريب، ووضع الخطط اللازمة.
- التوسع فى إقامة شبكات اتصال وتجمعات بين المدارس بغرض تبادل الخبرات وترشيد الموارد.
- ضمان تطبيق سياسات شغل الوظائف، والترقيات، على مستوى المدارس.
- رفع التوصيات والتقارير الخاصة بمردود هذه التدخلات الى مستوى المحافظة.

المستوى ٤: وحدات التدريب بالمدارس.

- تقدير احتياجات التدريب، ووضع خطط التدريب.
- تحديد الدورات الملائمة للتدريب- واعتمادها من الأكاديمية المهنية للمعلم.
- تقدير وتقويم أثر التدريب على أداء المدرس وإنجاز الطالب.
- رفع التوصيات والتقارير الخاصة بمردود هذه التدخلات الى مستوى المركز.

المصدر: إيناس حجازى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

جدول ٤-٢: نظام التدريب المقترح حسب الهيكل التنظيمى

وحدة التخطيط الاستراتيجى

- عمليات صنع السياسات والتخطيط الاستراتيجى.
- نظم المعلومات وأطر التشبيك والاتصالات.
- إصلاح التعليم، وإدارة التغيير.
- تصميم وإدارة عمليات الرصد والمتابعة ونظم التقويم.
- التحليل المالى، وتقدير التكاليف.

الأكاديمية المهنية للمعلم:

- نظم لبرامج التدريب ومراكز التقدير والتقييم.
- أطر لنظام الإعتماد
- نظم المعلومات وإقامة التشبيك، والاتصالات.
- تنمية الموارد البشرية، والتخطيط.
- تقدير احتياجات التدريب.
- تصميم وتقديم برامج التدريب
- رصد وتقويم برامج التدريب.
- تصميم أطر للتطبيقات القياسية.
- تصميم برامج لتطوير المسار الوظيفى.

مجالس إدارة المدارس واللجان التربوية

- التخطيط من أجل النهوض بالمدرسة.
- حل المشكلات وصنع القرارات.
- تعبئة الموارد ومشاركة المجتمع.

وحدات التدريب بالمدارس

- تخطيط برامج التدريب.
- تصميم وتقديم الدورات التدريبية.
- تقدير احتياجات التدريب.
- تقويم برنامج التدريب.
- تدريب المدربين.
- مهارات الكمبيوتر.

وحدات البحوث المدرسية:

- إجراء البحوث من أجل تغيير التعليم.
- تصميم الدراسات البحثية وإجراؤها.
- مهارات الكمبيوتر.

المصدر: إيناس حجازى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

المطلوبة، وبعد ذلك تقوم الإدارة بتحليل البيانات وتحديد الأولويات بناء على الموارد المتاحة المحدودة. ويجرى بعد ذلك إعداد قائمة بموضوعات الدورات التدريبية ومدتها. ومع ذلك، فإن خطة التدريب لا تشتمل على أية برامج من وضع المراكز المتخصصة التابعة لوزارة التربية والتعليم مثل: المركز القومى للتقويم التربوى والامتحانات، ومركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، ومركز التطوير التكنولوجى بسبب عدم وجود تنسيق كافٍ بين تلك المراكز، مما يؤثر على جودة وكفاءة استغلال الموارد المتاحة.

مخصصات الميزانية

يفترض هذا التقرير، أنه من أجل تغيير النظام برمته ينبغى أن تغطى برامج التدريب ١٠٠ ألف مدرس، ٣٨ ألف مدير وناظر مدرسة، ١٩ ألف موجه، ٥٥٤ قيادة تعليمية. وتقدر تكلفة تدريب ١٠ آلاف معلم فقط نحو ١٥ مليون جنيه فى السنة.

ومع ذلك، فإن الميزانية السنوية الحالية للتدريب المخصصة للإدارة المركزية للتدريب اثناء الخدمة لا تتجاوز ١٧٠ألف جنيه، بالإضافة الى بعض الأموال الإضافية للدورات الخاصة التى تعقدها وتمولها الوزارة او بعض الوكالات المانحة. وتبلغ ميزانية التدريب السنوية على مستوى المحافظة ٣٥ ألف جنية فى المتوسط لكل محافظة، الأمر الذى يتضح معه أن قيود الميزانية الحالية، لن تساعد على تغطية الاحتياجات المقدرة من أجل خدمة تدريبية فعالة ونشطة. علاوة على ذلك، فإن المبالغ المخصصة للتدريب لا تحصل عليها الجهات المعنية إلا قرب نهاية العام الدراسى، مما يؤدى الى القيام بعملية التدريب بطريقة متعجلة ومبتسرة، فضلا عن إخطار المدربين والمتدربين بالدورات التدريبية قبل موعدها بوقت قصير جداً. وعلى مستوى المدرسة، لا توجد مخصصات مالية على الإطلاق لوحدات التدريب الأساسية على مستوى المدارس، وهى عنصر لا غنى عنه من أجل رفع مستوى الجودة عند ذلك المستوى، لأن نتائج التعليم الضعيف يمكن أن تكون لها آثارها مدى الحياة.

على مستوى المدرسة لا توجد مخصصات مالية لوحدات التدريب الموجودة فى المدرسة

جودة التنفيذ

إن مناهج التدريب اثناء الخدمة التى تقدمها الجامعات، هى فى معظمها مناهج نظرية، و لا تعالج الاحتياجات العملية

المحددة لمدرسى المدارس ونظارها. كما أن اشتراط توافر تدريب عملى على التدريس لمدة قصيرة –والذى تشترطه كثير من الجامعات فى الخارج– ليس شائعا فى مصر. ومع ذلك، فإن أساتذة الجامعات، يتمتعون بإمكانيات أكاديمية مناسبة، وهم على دراية بالمستجدات العالمية فى مجال الإبداع. أما العاملون فى وزارة التربية والتعليم– على الجانب الآخر– فلديهم خبرة راسخة فى نظام التعليم التقليدى، واحتياجات تطوير القدرات. ولو تعاون الفريقان معاً، لحدثت طفرة واسعة فى جودة برامج التدريب جميعاً.

إن الجانب الأكبر من التدريب الحالى للعاملين الإداريين يتسم بالصبغة الأكاديمية والنظرية، ويركز على الإجراءات المالية والإدارية على حساب مهارات الإدارة والمهارات القيادية. وثمة حاجة الى الارتفاع بمستوى امكانية تقدير الاحتياجات، والأساليب الفنية للتعليم، بحيث يتجاوز مجرد إلقاء المحاضرات، الى التعليم من خلال التفاعل، وإجراء تقويم افضل للبرامج والمتابعة، فضلا عن رفع مستوى المدربين المتخصصين القادرين على استخدام الأساليب الفنية الحديثة للتدريب. ويقتصر تدريب العاملين المسئولين عن الإدارة المدرسية حالياً على دورة واحدة لمدة أسبوع فى الفترات السابقة على الترقية، وغالباً ما يكون التدريب نظرياً، مما يحد من قدرات نظار المدارس ومديريها على المساهمة فى تحقيق أهداف إصلاح التعليم.

ومن الصعوبة بمكان، تحفيز المدربين والمتدربين على كل المستويات بدون ربط النتائج بالحوافز. ومن أوجه القصور الأخرى عدم وجود خطة رئيسية محددة المعالم تبرز الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها. فعلى مستوى وحدة التدريب بالمدرسة– مثلاً– لا يتلقى الموجهون المعلومات والتدريبات الضرورية، كما أن الأهداف والمسئوليات غامضة، فضلا عن أن العجز فى أعداد المدرسين وتعدد فترات الدراسة فى اليوم الواحد فى بعض المدارس لا يدع مجالا للتدريب الذى لا تظهر جدواه ولا مزاياه بأى حال من الأحوال. وبالإضافة الى ذلك، فإن نظام الترقيات الحالى يرغم المدرسين المهرة على هجر التدريس بالفصول لتقلد المناصب الإداريه كشرط للتدرج فى سلم الترقية والحصول على مرتبات أعلى، ومن ثم تتبدد القدرات المهنية المتاحة.

تسهم برامج الطفولة المبكرة إسهاماً مباشراً فى الحراك الإجتماعى وكسر دائرة الفقر

تعليم عالى الجودة من أجل فئات محددة

النهوض بالطفولة المبكرة

توضح الدراسات أن برامج الطفولة المبكرة تسهم إسهاماً مباشراً فى الحراك الاجتماعى، وكسر دائرة الفقر. وإذا كان الجانب الأكبر من التعلم فى مرحلة الطفولة المبكرة يتم الآن فى البيوت، فإن مصر تستهدف الوصول بنسبة الإستيعاب فى رياض الأطفال إلى ٦٠٪ من الأطفال فى سن ما قبل المدرسة، بحلول عام ٢٠١٥ . وتقدر التكلفة المطلوبة بـ ١٠٣ مليون دولار أمريكى للوصول الى نسبة ٣٠٪ من الأطفال فيما بين ٢٠٠٥–٢٠١٠. ويجرى تمويل هذه العملية الآن بتمويل مشترك ما بين الحكومة المصرية والحكومة الكندية وبرنامج الغذاء العالمي والبنك الدولى. ويجب أن تستهدف الموارد المشتركة، فى هذا المجال، أكثر المناطق فقراً وأشدها حرمانا، على أن يقوم القطاع الخاص وقطاعات المجتمع المحلى باستكمال المهمة. ويجب ألا تتحمل وزارة التربية والتعليم وحدها إجراء هذه التدخلات، وإنما لابد من وجود استراتيجية متعددة الجوانب، تتبنى رعاية التعليم، وأن تقوم المنظمات الأهلية ببعض المهام، و تقوم أجهزة الإعلام بالدور الأكبر فى هذا الشأن، حيث تستطيع أن تلعب دوراً قيادياً فى هذا المجال مع تحقيق درجة عاليةمن فاعلية التكاليف. وثمة أمثلة هامة على ذلك من تركيا، ومن تونس. وفى مصر تعتبر سلسلة "عالم سمسم" نموذجاً جديراً بالتوسع فيه.

تعليم البنات

تساهم برامج تعليم البنات مساهمة هامة فى تخفيف حدة الفقر، كما تدل على ذلك، بوضوح، معظم الدراسات التى برهنت على الأثر الهام لتعليم البنات. ولكن المتوسطات القومية تخفى وراءها تفاوتا على المستوى القومى والإقليمى، حيث إن الفجوة فى التعليم بين الجنسين تصل فى بعض الحالات الى ١٥٪ أو أكثر. وقد أثبت مجال التدخل هذا، فاعليته فى تشجيع المشاركة من جانب المجتمعات المحلية ذاتها، ومن القطاع الخاص، والجهات المانحة، وغيرها من القطاعات غير التعليمية.

التكلفة المقدرة. يبلغ إجمالى المبلغ المطلوب، لتقليص الفجوة بين الجنسين بمقدار النصف فى المناطق المحرومة المستهدفة، ٣٠٧ مليون جنيه، للفترة من ٢٠٠٢–٢٠٠٧. وعلى أى حال، فإن جانباً كبيراً من البرامج المتكاملة لمبادرة تعليم البنات، تتحملها بعض القطاعات، بخلاف الوزارة. وكانت وزارة التخطيط قد خصصت مبلغ ١٥٧مليون جنيه، بينما عرض الاتحاد الأوروبى مبلغ ٨,٢ مليون يورو، وتقوم عدة شركات من القطاع الخاص ببناء مدارس الفصل الواحد للبنات. وفى نفس الوقت يقوم برنامج الغذاء العالمى، ووزارة الزراعة بتمويل الوجبات المدرسية.

وتلك المبادرة هى إحدى المبادرات التى تستخدم بنجاح نهجا متعدد القطاعات، وتحدد بدقة الجهات المستهدفة، من خلال نظام للمعلومات الدقيقة، يشتمل على خريطة للمدارس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، الأمر الذى يسمح بإقامة مدارس الفصل الواحد فى المناطق الأشد احتياجاً إليها.

سيناريوهان مختلفان يحققان أهدافاً مختلفة

هناك سيناريوهان لمستقبل مختلف للتعليم. الأول هو سيناريو إصلاحى ومطَور، ولكنه لا يزال قائما على التفكير التقليدى. والثانى هو السيناريو الإفضل Best Case Scenario (BC) الذى يقترحه هذا التقرير، ويستند إلى تحقيق نقله نوعية وتجديد شامل فى الطريقة التى تقدم بها الخدمة التعليمية، بما يسمح بالتحول الحقيقى فى المتعلمين والنظم والعلاقات التى يكون فيها العقد الاجتماعى، والمواطنة الديمقراطية الحقيقية فى نصابها الصحيح. وسوف يستلزم هذا السيناريو إعادة تخصيص الموارد الموجودة وزيادة الموارد عن طريق مشاركة المجتمع المحلى واللامركزية، والمشاركة متعددة الأطراف. كما يستلزم أيضا تحقيق بعض الوفورات فى التكاليف فى مجالات معينة، بغرض زيادة النفقات الأخرى فى المجالات التى تدعم التحول نحو تعليم يتناسب والقرن القادم.

وتمشيا مع النهج الذى يستند الى حقوق الطفل، فإن المتوقع من كلا السيناريوهين الحفاظ على مبدأ مجانية التعليم أثناء فترة المراحل التعليمية الثلاث السابقة على المرحلة الجامعية. ويعد تعميم التعليم خلال فترة تتراوح ما بين ١٠–١٥عاما من التعليم المستمر مسألة هامه، إذا كان يراد للبلاد أن تنتقل إلى مجتمع المعرفة، وأن تحقق التحول الضرورى. وكانت هذه النقطة قد طرحت بوضوح، فى آخر تقرير عن التنمية البشرية فى الوطن العربى.

سيناريو استمرار الوضع القائم
Business as Usual (BU)

فى ظل سيناريو (BU) سوف تتحسن منجزات التعليم داخل نظام تقليدى أمتدت له يد الإصلاح. وسوف يستفيد سوق العمل من العاملين الذين يستطيعون إتقان ثلاثة مسائل أساسية على الأقل (القراء، الكتابة، والحساب)، ولن تكون هناك زيادة فى الميزانية، وإنما مجرد إعادة تخصيص تسمح باستثمارات أكبر فى العناصر التى تحقق التعليم الجيد. أما التحول الشامل فلن يتحقق مع ذلك. وعلى هذا فسوف تظل قدرات الطلاب– فى أفضل حالاتها– محدودة بحكم الرؤية الضيقة لأهداف التعليم.

ويشير تحليل السيناريو الحالى إلى نموذج للإصلاح تخصص فيه بنود الموازنة للكتب، والمرتبات، والمبانى. أما المجالات الأخرى مثل التدريب، وتطوير المناهج، ومراقبة الجودة، والبحوث والتقويم، فسوف تظل فى حاجة إلى قدر أكبر من التمويل، إذا ما أردنا تحقيق نقله نوعية فى مستوى جودة التعليم.

وفى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغ الإنفاق على التعليم قبل الجامعى ١٧,٢ مليار جنيه اى ٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، و ١٣,٥٪ من إجمالى النفقات العامة. وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى، أى ما يوازى ٢٤ بليون جنيه.

وتقسم الاستثمارات الإجمالية بين المبالغ المخصصة لـ:
١. المحافظات (٤٤,٨ مليون جنيه)،
٢. وزاة التربية والتعليم المركزية (١٦٨,٥ مليون جنيه)،
٣. مخصصات الأبنية التعليمية (٩٣٠,٨ مليون جنيه).

أما المبالغ الإجمالية المخصصة للمحافظات والمراكز، لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ فهى فى حدود ١٢,٨١٢ بليون جنيه (تكاليف جارية)، ٧٦٤ ألف جنيه (استثمارات رأسمالية)، بما يصل إجماليه الى ١٢,٨١٣ بليون جنيه.

وباستثناء المحافظات الحدودية، والأقصر، والوادى الجديد، فإن مخصصات محافظات الوجه القبلى وهى : الفيوم، بنى سويف، المنيا، وأسيوط، وسوهاج، منخفضة نسبياً. وتمثل تلك المحافظات بعض المناطق الأكثر حرماناً فيما يتعلق بنسبة القادرين على القراءة والكتابة، ونسبة الالتحاق بالمدارس، وخصوصاً بالنسبة للإناث. كما تبلغ نسبة الأطفال الفقراء غير الملتحقين بالتعليم، والذين تتراوح اعمارهم ما بين ٦–١٥ سنة ثلاثة أضعاف الأطفال غير الفقراء (البنك الدولى، ٢٠٠٢). ومن الواضح أن الفقراء يتلقون نصيباً أقل من الإنفاق الإجمالى على التعليم لا يتناسب مع احتياجاتهم. ومن غير المرجح أن تتحقق العدالة إذا كانت المناطق الأكثر احتياجاً قد بُخِسَ حقها فى التمويل. وفى واقع الأمر، أن تلك المناطق، بصفة خاصة، هى التى تحتاج إلى مخصصات أكبر من المتوسط السائد.

السيناريو الأفضل Best Case (BC)

إن الارتقاء بجودة التعليم، هو جزء من العملية التنموية التى على أساسها يشب الطلبة وينموا على قاعدة معرفية، ويتعلمون قيم التنوع الثقافى، مما يؤهلهم للنجاح فى عالم تتسارع فيه وتيرة التغير، بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية. إنه حق إنسانى للفقير وللغنى على السواء. والمدارس، وفقا لهذه الرؤية، هى المكان الذى يكون فيه المعلم والطالب شريكين إيجابيين فى عملية التعلم التى تجرى فى بيئة آمنة تكفل السلامة البدنية والذهنية للجميع. والمدارس المتميزة تتيح الحصول عى مواد التعلم الملائمة من أجل اكتساب المعرفة، ومهارات الحياة، والقدرات الاجتماعية. وفى الحالة المثالية، تتاح تدخلات تضمن توفير الرعاية الصحية والغذائية لأولئك الذين يحتاجون اليها من خلال التأمين الصحى المدرسى، والوجبات الغذائية بالمدرسة.

▼ **الارتقاء بجودة التعليم هو جزء من العملية التنموية التى على أساسها يشب الطلبة على قاعدة معرفية ويتعلمون قيم التنوع الثقافي**

لذلك كان من الأهمية بمكان، رفع مستوى الإنفاق وإعادة تخصيص بنود الميزانية الحالية. وتتمثل العناصر الرئيسية للتغيير، فى ظل BC، فى نظم تدريب المدرسين، والمكافآت. ومن الشروط المسبقة الأخرى للسيناريو الأفضل، منح المدارس مساحة من الاستقلال الذاتى مقروناً بنظم إدارية تضمن المساءلة أمام المجتمعات المحلية التى تخدمها تلك المدارس.

البعد المالى

كما ذكرنا من قبل، فإن العجز فى موارد الدولة المخصصة لكل برنامج قد يتم تغطيته جزئيا عن طريق القطاع الخاص او المجتمعات المحلية او إعادة تخصيص النفقات الأسرية وتحويلها من الإنفاق على الدروس الخصوصية إلى الإنفاق على التعليم الرسمى ، عن طريق الرسوم المدرسية. وكان قد اقترح أيضا تحويل الأولويات– على المستوى القومى– لصالح المراحل التعليمية الثلاث السابقة على التعليم الجامعى، فيما يتم البحث عن موارد أخرى لزيادة الاستثمار فى التعليم العالى. على أنه لم يَجْرِ بعد، أى تقدير دقيق لكل تلك المساهمات. وسوف يقتضى الأمر إجراء بحوث تفصيلية فى هذا الشأن. وقد تضمنت اقتراحات مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، تقديم أموال للبدء فى المشروعات والإنفاق الرأسمالى (الاستثمارات مرة واحدة)، ومشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية فى توفير الأجهزة، من خلال المنح العينية ونظام تبنى القطاع الخاص لبعض المدارس.

التغلب على الاختلال الإدارى

من المفارقات الغريبة، أن الميزانية المخصصة للإدارة المركزية، فيما يتعلق بالاستثمارات الرأسمالية، تفوق بمراحل مخصصات المحافظات، مما يعكس المركزية

الشديدة، والتحيز الصارخ للوظائف الإدارية على حساب وظائف التدريس. ويحتاج تخفيض عدد العاملين الإداريين، سواء على المستوى المركزى، او على المستوى المحلى استثمارا اضافيا فى المرحلة الأولية. ويتم هذا التخصيص من خلال إعادة توجيههم إلى المجالات المنتجة (مثل، المتابعة، وجمع البيانات) او من خلال برامج التقاعد المبكر، او عن طريق تحويل الموظفين الإداريين المؤهلين الى وظائف التدريس. ويمكن مراجعة نظام الترقيات، مثلاً أن يقدم حوافز للأداء فى صورة مزايا إضافية، ومن ثم الحفاظ على المدرسين المهرة.

ينبغى أن تتعدد أوجه الإستفادة من المبانى المدرسية

هل هناك حاجة الى مزيد من المخصصات؟

المبانى المدرسية: من بين جميع المشروعات القومية والمركزية، تستحوذ الهيئة العامة للأبنية التعليمية على ما يقرب من ٨٠٪ من مخصصات موازنات الأجهزة الداعمة. ويعرض جدول ٤-٣ مقارنة بين مخصصات المشروعات والأجهزة المختلفة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

من الممكن تماماً، أن تنخفض تكلفة المبانى المدرسية، مع لا مركزية الميزانيات، ونظم المقاولات التى تسمح بمشاركة أكبر للمجتمع المحلى. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغى أن تتعدد أوجه الاستفادة من المبانى المدرسية، حيث يمكن أن تستخدم فى تنظيم التدريب على برامج النهوض بالطفولة المبكرة، وبرامج تعليم الكبار، وعقد دورات دراسية فى الكمبيوتر، إذا أردنا أن يكون الإنفاق على المبانى التعليمية متسماً بالكفاءة وله ما يبرره.

جدول ٤-٣: مخصصات أجهزة التعليم المتخصصة ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ (بالمليون جنيه)

هيئة الأبنية التعليمية	١٢٢٣,٢
صندوق إيرادات رسوم الخدمات	٤
صندوق تنمية المشروعات	٧٥
المركز القومى للامتحانات والتعليم	٧,٨
المركز القومى للبحوث التربوية	٥,٩
الهيئة العامة لمحو الأمية	١٨٣,٢
المركز الإقليمى لتعليم الكبار	٤,١

المصدر: وزارة التربية والتعليم

مرتبات المدرسين والإداريين: يقترب عدد المدرسين والإداريين العاملين بوزارة التربية والتعليم حاليا من ١,٥ مليون شخص. وتمثل مرتباتهم أكبر نسبة من الإنفاق الحكومى على التعليم. وكانت جمله المرتبات والحوافز المخصصة لهم فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ قد بلغت ١٥٨٤ مليون جنيه. أما الحوافز الإضافية ذات الطبيعة الخاصة فقد بلغت ١٥,٨ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وبلغت مرتبات العاملين فى الوزارة المركزية ٦٩٥ مليون جنيه مقارنة بـ ٧٢٢ مليون جنية للمحافظات، ١٦٧ مليون جنيه كحوافز خاصة. ولا تعكس تلك الأرقام- على الرغم من ضخامتها- ضعف المرتبات على المستوى الفردى والمفصّل. ومن الصعوبة بمكان، فى حقيقة الأمر، سرد كافة التفاصيل، كُلاً على حدة بالنسبة لبنود المرتبات والحوافز.

وتعكس بيانات وزارة التربية والتعليم الزيادة الضخمة فى عدد الموظفين الإداريين، حتى إنه يوجد حالياً على مستوى التعليم الابتدائى والتعليم الإعدادى موظف إدارى مقابل كل ثلاثة مدرسين. وهذه النسبة المختلة بين عدد المدرسين وعدد الإداريين، تدعو لإعادة النظر فيها، ولا سيما وأن وزارة التربية والتعليم تشكو من العجز الكبير فى المدرسين، وخصوصاً على المستوى الإقليمى. أكثر من هذا، أن متوسط دخول المدرسين فى المدارس العامة كان أحد العوامل المثبطة التى تحول دون الألتحاق بمهنة التدريس، والتى أدت إلى اتساع ظاهرة الدروس "الخصوصية" لزيادة الدخل، وربما لا يقل عن هذا خطورة تدهور مكانة مهنة التدريس، والتى كانت ذات يوم مهنة تحظى بالاحترام. بل فى حقيقة الأمر، كانت أكثر من مجرد مهنة.

إدماج البعد التكنولوجى: وذلك من أجل استخدام التكنولوجيا فى وضع المواد التعليمية، وفى المدرسة، وتجديد البنية الأساسية للتكنولوجيا، وتحديث الأجهزة الموجودة. وقد تتحقق وفورات من خلال إدخال التكنولوجيا فى المدارس بعدة طرق تتسم بفعالية التكاليف، مثل الدخول فى اتفاقيات مع الجهات المنتجة للتكنولوجيا، أو الشركات التى تتعامل فى الأجهزة التكنولوجية، لاستخدام طرازات أقدم او مستعملة. (مثل أجهزة التليفزيون او الراديو للتعليم عن بعد)، كوسيلة لكى تتخلص الشركات من الموديلات القديمة من الأجهزة. ومن الأمثلة على ذلك، أن الهند تقوم الآن بإنتاج ما يسمى بـ "السمبيوتر" Simputer بتكلفة تعادل جزءً يسيرا جدا من تكلفة الكمبيوتر العادى؛ وهذه تجربة جديرة بالبحث، كما أن الصين تقوم الآن بتطوير جهاز كمبيوتر مماثل، بتكلفة منخفضة. التكلفة المقدرة: خصصت وزارة التربية والتعليم ١٥٠ألف جنيه فقط، لعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهو مبلغ لا يكفى البتة. ولعل من الأفكار المفيدة، تجميع موارد القطاع العام/ والخاص/ والجهات المانحة، لإنشاء "مركز تكنولوجيا" فى كل محافظة من المحافظات، على غرار النموذج الصينى- مع وجود بنك للكمبيوتر من اجل الاستعمال العام وبنك مركزى للبيانات ترتبط به جميع المراكز على مستوى البلاد، الأمر الذى يمثل إضافة مفيدة لأندية تكنولوجيا المعلومات بمصر، وأن يكون هنالك جدول بالزيارات المدرسية لتلك المراكز.

الحيز المكانى للتعليم: هناك حاجة الى مزيد من الفصول الدراسية، لإتاحة حيز أوسع للأطفال لكى يتعلموا بالمستوى الجيد المطلوب. ويجب أن يوفر الفصل الدراسى الجيد، ما مساحته ١,٥ متر مربع لكل طفل، ولكن كثافة الفصول فى ٤٠٪ من المدارس حالياً تتجاوز بكثير ٤٠ طفلاً فى المتوسط فى الحجرة الدراسية الواحدة، بل إن كثيرا من الفصول، فى واقع الأمر، يصل عدد التلاميذ بها إلى ٨٠ تلميذا، مما يجعل عملية التعليم مستحيلة. وبالإضافة الى ذلك، فإن نوعية الأثاث الموجود فى الفصول لا تتناسب مع التعليم القائم على الأنشطة، الذى أشرنا اليه سلفاً، وأن ثمه حاجة الى تصميمات ملائمة للأثاث والأجهزة بناء على نماذج الممارسات المثلى. التكلفة التقديرية: تبلغ تكلفة إضافة ١٣٢١٤٤ فصلا دراسياً جديداً ١٦,٩ بليون جنيه. وقد تم

تدبير ٣٠٪ فقط من المبلغ المطلوب، كما تبلغ تكلفة الأثاث الملائم لتلك الفصول ٢٧٨ مليون جنيه، على أساس أن متوسط تكلفة أثاث الحجرة الدراسية الواحدة ٧٠٠٠ جنيه.

الصيانة والأثاث: تقدر تكلفة الأثاث الجديد، الذى يتناسب مع التعليم القائم على الأنشطة فى ٤٣١٢ مدرسة ابتدائية جديدة أنشأتها الحكومة، خلال السنوات العشر الماضية، بـ ٩٠ مليون جنيه، بحيث تغطى ١٢٩٣٦ فصلا دراسياً. ومن الأفكار المبتكرة، لتوفير الأثاث للمدارس، إعادة تجديد الأثاث الموجود حالياً، توفيرا للنفقات، أو الإعلان عن الحاجة الى أثاث، كمجال يتبارى فيه القطاع الخاص لتقديم الدعم (من خلال حملة إعلامية فعالة)، ويمكن مثلا وضع لوحة تحمل اسم المتبرع. التكلفة المقدرة: قدرت وزارة التربية والتعليم تكلفة صيانة الأبنية المدرسية، وإضافة فصول دراسية جديدة لتخفيف الكثافة الطلابية، والحد من نظام الفترتين او الثلاث فترات، بـ ٩٣٠٨٠٦جنيه فقط، بالنسبة لعام ٢٠٠٤–٢٠٠٥.

تطوير المناهج وتقديم المواد التعليمية: لا توجد مخصصات فى الموازنة السنوية لوزارة التربية والتعليم، لتطوير المناهج، على الرغم من وجود مركز لتطوير المناهج. وقد أجريت بعض التعديلات على المناهج المدرسية، ولكنها ليست كافية لدعم نهج الأنشطة التى تنصب على الطفل، فلا يزال هنالك الكثير، مما يقتضيه التعرف على "الأنشطة التى تهتم بالطفل"، والتعلم، وفى أساليب توجيه التلميذ وإرشاده، والدور الإرشادى للمدرس، ومواد الأنشطة، والحقائب الصغيرة للأدوات المدرسية، وأفرخ الورق، والبطاقات. وفى الحقيقة، إن استخدام مصادر أخرى، للتعلم، خلاف الكتب، قد يؤدى الى تخفيض تكلفة الكتب. وطبقا لأحد الإصدارات الحديثة للبنك الدولى عن النفقات العامة، بلغت المبالغ المخصصة للكتب المدرسية، التى بلغ عددها ٤٨١ مليون كتاب فى عام ٢٠٠٤–٢٠٠٥، حوالى ١,٦ بليون جنيه. ولدى وزارة التربية والتعليم الآن بعض الخطط للعمل على استعاضة تكاليف الكتب المستعملة. إن ما يبدو الآن ضرورياً، هو إنتاج جيل جديد من الوسائل المساعدة للتعليم، بحيث لا يكون الكتاب هو الأداة الرئيسية الوحيدة لتعليم الطفل. فالبطاقات واللوحات والأنشطة هى وسائل بديلة تتسم بفاعلية التكاليف، وتساعد على تعليم الأطفال، وكذلك المكتبات، ومعامل العلوم والتكنولوجيا التى تعتبر مصادر هامة للتعليم، ولكنها غير مستغلة الاستغلال الكافى. التكلفة المقترحة: سوف تبلغ التكلفة المقترحة ١٥١ مليون جنيه بالنسبة للمساعدات الفنية والموارد المطلوبة للبدء فى عملية إصلاح لمدة عامين، تقود الى البناء المستدام للقدرات، إلى جانب التدريب والزيارات الدراسية.

إصلاح نظام تقويم المتعلم: طبقا للأرقام الأخيرة لوزارة التربية والتعليم، بلغ المبلغ المخصص للبحوث لعام ٢٠٠٤–٢٠٠٥ ٥٧٠ ألف جنيه. وتحرص وزارة التربية والتعليم على إصلاح أساليب تقويم التعليم لديها، وهى تتجه الآن نحو الأخذ بأشكال من التقويم تتسم بالمصداقية، والتنوع والتعدد، حيث يتم بموجبها تقويم التلميذ على أساس المعرفة الأكاديمية، والشخصية، والمواقف والاتجاهات، والمهارات الحياتية، بدلا من الاختبارات والامتحانات كأسلوب وحيد للتقويم. وتحقيقاً لهذا الهدف، رصدت وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٤–٢٠٠٥ ، مبلغ ٨٦٠ ألف جنيه، للجهاز المسئول، وهو المركز القومى للتقويم التربوى والامتحانات. ويقل هذا الرقم كثيراً عن تقديرات المسئولين فى المركز، الذين يرون أن بناء القدرات على أساس شامل أمر مطلوب فى المقام الأول لتمكينهم من إجراء عملية إصلاح نظام التقويم. وتبلغ التكلفة المقدرة لتغطية التدريب التكنولوجى، والتدريب على التقويم، وتدريب اللغة الإنجليزية، والجولات الدراسية للتعلم من خبرات وتجارب الآخرين، ٤ مليون جنيه خلال العام الأول والثانى من فترة البدء فى هذه البرامج التى تستهدف التطوير المستمر للجودة.

نظم المعلومات: مخصصات هذا القطاع غير واضحة، فضلا عن وجود ازدواجية بين عدة أجهزة فى مجال جمع البيانات. وثمة حاجة ملحة لإنشاء إدارة موحدة قوية للمعلومات فى إطار وحدة التخطيط الاستراتيجى، وهى الوحدة التى تعد بمثابة القاطرة الأساسية للتخطيط، ووضع الأولويات، والمتابعة، والتقويم، وتساعد على إجراء التوقعات، واستخدام الموارد المتاحة الاستخدام الفعال والأمثل.

الإعلام والعلاقات العامة: يجب أن يكرس لهذا المجال مخصصات واضحة من الموارد لتهيئة الظروف لإجراء مناقشات عامة من أجل التوصل الى توافق فى الآراء بشأن جودة التعليم، الأمر الذى من شأنه تعزيز جانب الطلب المتعلق بإصلاح التعليم وزيادة الوعى لدى أولياء الأمور وعامة الجمهور. ولا يبدو أن هنالك موازنة واضحة معلنة لهذا البند.

▼ **أجريت تعديلات على المناهج الدراسية ولكنها ليست كافية لدعم الأنشطة المتمركزة حول الطفل**

السيناريو الأفضل: قبول أم رفض؟

ترجع المقاومة التى تواجه محاولات تغيير نظام التعليم فى مصر، بصفة عامة، الى النظام التقليدى الذى يعتمد على التعليم بالتلقين والحفظ، والفهم الناقص للفرق بين البث السلبى للمعلومات وتلقيها، وبين عملية المشاركة الإيجابية الفعالة فى عملية اكتساب المعرفة والفهم. ويقترن غياب الاتفاق العام على التعليم الجيد، باعتراض دوائر جماعات المصالح، سواء داخل حقل التعليم او خارجه. كما كان من العوامل التى ساهمت فى إبطاء عملية الإصلاح، القبضة المركزية على صنع السياسة التعليمية، وانخفاض مخصصات الموازنة العامة، او تحيزها.

ومع ذلك، فإن ثمة اسباب كثيره تدعو للتفاؤل، تتمثل فى الإرادة السياسية القوية والمتعاظمة نحو التجديد، ورغبة كثير من الدوائر فى التغيير. ويتوافر بمصر نماذج لأفضل الممارسات التى تنتظر التوسع فيها، كما أن التوسع فى اللامركزية سوف يمكن المجتمعات المحلية من المشاركة بدور أكبر فى النظام التعليمى الذى يؤكد على اكتساب المعرفة بطريقة تتسم بالحيوية، بدلاً من مجرد ترديد المعلومات. ومن المرجح ارتفاع مستويات الجودة، مع الاهتمام المتجدد من جانب الحكومة بتحسين التدريب،

إطار ٤–٤: الحاجة إلى برامج متكاملة للنهوض بالصحة

بعض أمثلة التداخل بين البرامج توضح مزايا وضع برنامج متكامل:

المياه والصرف الصحى: إن توفير كل من مياه الشرب النقية، والصرف الصحى الآمن ، هو الشرط المسبق للصحة السليمة. ويمكن لوزارة الصحة والسكان الدعوة الى تحقيق تغطية شاملة وجيدة لخدمات المياه والصرف الصحى، وتدريب مقدمى هذه الخدمة، والتعاون فى برامج رائدة، ونماذج إرشادية، كتدخلات من أجل صحة أفضل. كما يمكن للوزارة تقديم معلومات عن الأمراض التى تسببها المياه، ومخاطر سوء حالة الصرف الصحى، ونقص المياه، وعدم جودة المياه، حتى يؤخذ ذلك فى الحسبان عند تخطيط السياسات (انظر الفصل التاسع من هذا التقرير).

الأشغال العامة: إن تطهير وتغطية المجارى وتحسين الوصول الى المناطق النائية، والتخلص السليم من المخلفات الصلبة وزيادة الوعى بشان الحاجة الى بيئة نظيفة، لا تقع بالضرورة فى نطاق اختصاص وزارة الصحة والسكان. ولكن باعتبارها ترتبط بالبرامج الصحية المتكاملة، فإنها تتطلب تعاوناً وثيقاً بين وزارة الصحة والسكان والهيئات الأخرى، حتى يتسنى لها توجيه الطاقات الى ما يتجاوز الخدمات العلاجية المحدودة والأنشطة الصحية ضيقة النطاق، والاهتمام بالإجراءات الوقائية التى تعالج الأسباب بدلاً من الأعراض.

التعليم: يؤدى زيادة الوعى الصحى فى المناهج المدرسية، وبين المدرسين والنظار، ومن خلال أجهزة الإعلام (ولا سيما الإذاعة والتليفزيون لكى يصل الى الفقراء) الى الحد من مرض الإسهال مثلاً، من خلال التركيز على الممارسات الصحية السليمة والإجراءات الأولية لمعالجة الجفاف، او إلقاء الضوء على عناصر الغذاء المتوازن، أو أضرار التدخين. وعلى مستوى أكثر طموحاً، يمكن تقديم المعلومات الى المجتمعات المحلية بشأن كيفية إنشاء مراحيض بسيطة ولكنها فعالة (انظر الفصل التاسع) او كيفية تحويل قش الأرز الى مواد بناء لإقامة مساكن رخيصة (انظر الفصل الثامن).

التغذية: يمكن لوزارة الصحة والسكان، إجراء تدخل صحى يفى باحتياجات التغذية للأطفال الفقراء، من خلال تقديم وجبات متوازنة تحتوى على اللبن والبروتين فى جميع المدارس العامة. وكانت الوزارة قد اهتمت بالفعل بتقديم المكملات الغذائية والمغذيات الدقيقة مثل، الحديد، وفيتامين أ، واليود، ولكن يجب عليها إلغاء الوجبات الحالية من البسكويت الجاف والحلوى الطحينية، والمشروبات المنكهة والمحلاة، لضعف قيمتها الغذائية. ولعل أكبر ضمان لنجاح هذا التدخل الصحى الأساسى، المناصر للفقراء هو المشاركة الفعالة بين وزارة الصحة والتربية والتعليم والتموين، بالإضافة الى رقابة المجتمعات المحلية وأولياء الأمور. ويمكن العمل على تشجيع إقامة صندوق للقطاع الخاص، من أجل تقديم الوجبات المجانية لأطفال المدارس الفقراء، ويمكن دعمه وإدارته بمعرفة مؤسسة غير هادفة الى الربح وتتسم بالشفافية مع تشكيل مجلس إدارة من رجال الأعمال.

المصدر: مها العدوى، مؤسسة فورد

ونظام اعتماد مهنة التدريس، الذى سوف يسفر عن ظهور قيادات تعليمية على المستويات العليا والوسطى والدنيا من خلال الممارسة العملية. كما أن مشاركة القطاع الخاص على جميع المستويات سوف تضمن مواءمة الموضوعات التعليمية مع احتياجات السوق، وفرص التوظف.

٢. الرعاية الصحية لصالح الفقراء

زادت مصر من إنفاقها على الصحة العامة منذ ١٩٩٥، من نسبة تقل عن ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى الى ٦٪، وهو مستوى يماثل نظيره لدى كثير من البلدان ذات الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المشابهة. ومن الناحية المالية، زادت مساهمات كل من وزارة المالية، والمساهمات الخاصة. ومع ذلك، ما زال التفاوت فى تقديم الرعاية الصحية قائما حيث إن وطأة الأوضاع الصحية السيئة أشد بين الفقراء.

إن إدراك أن المحصلة الصحية هى نتاج الكثير من العوامل المرتبطة ببعضها هو شرط أساسى لتحسين أداء الخدمات العامة

ومصر لديها نسبة من الأطباء لكل ١٠٠ ألف نسمة أكبر بكثير مما لدى معظم الدول النامية، بما فيها البلدان التى حققت أوضاعاً صحية أفضل للسكان، مثل: سرى لانكا، وكوستاريكا. كما تتمتع مصر بوفرة فى التسهيلات الصحية وأسرة المستشفيات.

وتكمن المشكلة جزئياً فى عدم استغلال الإمكانيات المتاحة بشكل كاف، وليس فى العجز فى تلك الإمكانيات، على الرغم من أن النمو السكانى قد أدى أيضا الى اتساع القدرة الاستيعابية لنظام الصحة العامة. ومن المفارقات الغريبة، أنه على الرغم من نجاح النظام الصحى فى بعض الجوانب مثل الانخفاض الملحوظ فى وفيات الأطفال، وزيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، إلا أنه قد شهد انخفاضا فى متوسط نصيب الفرد من الانفاق الصحى، وزيادة الأمراض المزمنة لدى الكبار.

ويتمثل الشغل الشاغل للحكومة فى اختيار نوع الخدمات الصحية التى يمكن الاستمرار فى تقديمها مجاناً، والتى يجب أن تحصل على شريحة من كعكة الإنفاق، وتحديد حجم تلك الشريحة وما إذا كانت الدولة يجب أن تتحمل كل أو بعض التكاليف. ولهذا أصبحت قضية التغطية الشاملة او المستهدفة، وكيفية تمويل أى منهما، هى قضية بالغة الأهمية.

أسباب عديدة وراء سوء مستوى الصحة

إن أوضاع التعليم، والصرف الصحى، والتغذية، والإسكان، والبيئة، وكذلك الثقافة والعادات تعتبر جزءً من ديناميات المحصلة الصحية. فالمرأة أكثر عرضة للوفاة عند الوضع، إذا لم يكن يسمح لها بالاستعانة بالمساعدة المتخصصة، وإذا تعرضت لحالات الحمل المتكرر وغير المتباعد، وأو كانت تعانى من الأنيميا ونقص الكالسيوم بسبب سوء التغذية، وإذا تزوجت فى سن مبكرة، أو كانت لا تستطيع الوصول الى المستشفى فى الوقت المناسب، بسبب عدم استطاعتها الوصول الى تليفون او وسيلة انتقال. وبالمثل، فإن الطفل الذى عولج من الإسهال يكون معرضا أكثر للإصابة بهذا المرض من جديد إذا عاد الى البيئة غير الصحية، وتعرض بشكل متكرر لنفس العوامل التى تسببت فى المرض أول مرة.

لماذا النهج المتكامل؟

اعتادت السياسات الحكومية، عدم الأخذ فى الاعتبار النهج المتكامل، نظرا لأوجه التباين الشديد وكثرة العملاء، وتعدد القوانين والجهات الإشرافية ومقدمى الخدمات الصحية وتفاوت القدرة على الاستفادة منها. وعلى اية حال، إن ادراك أن المحصلة الصحية هى نتاج كثير من العوامل المترابطة، هو شرط اساسى لتحسين أداء الخدمات الصحية، واستدامة مكتسبات الصحة العامة.

وقد ذكر الرئيس مبارك فى خطاب له أمام الحزب الوطنى الديمقراطى بمحافظة سوهاج فى صعيد مصر (يوليه ٢٠٠٥)، أن الخدمات الصحية الجيدة، تتطلب إدماج جميع عناصر الخدمات الصحية ومكوناتها فى نظام واحد، فى إطار الخطة

شكل ٤–١: التفاوت فى معدل وفيات الرضع حسب الحالة الاقتصادية

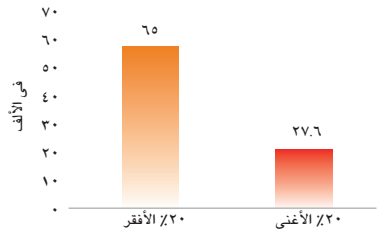

المصدر: وزارة الصحة والسكان (٢٠٠٣)، المسح السكانى والصحى المبدئى فى مصر

شكل ٤–٢: معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة حسب محل الإقامة

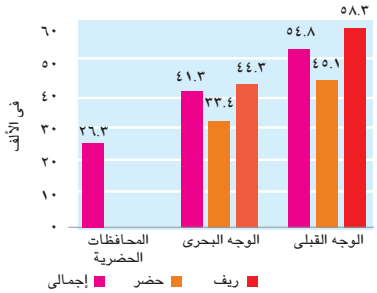

المصدر: وزارة الصحة والسكان (٢٠٠٣)، المرجع السابق

شكل ٤–٣: نسبة حالات التقزم بين الأطفال تحت سن الخامسة حسب محل الإقامة

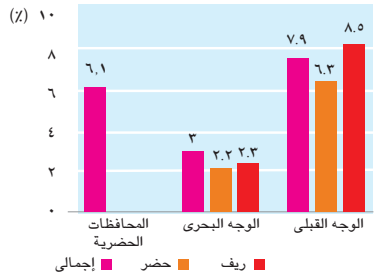

المصدر: وزارة الصحة والسكان (٢٠٠٣)، المرجع السابق

إطار ٤–٥: البلهارسيا: نجاح برنامج مستهدف

ارتكز برنامج مكافحة البلهارسيا على نهج متعدد الأبعاد، اشتمل، ليس فقط، على الكشف المبكر عن المرض وعلاج الحالات بجرعة واحدة من عقار يؤخذ عن طريق الفم، ولكن أيضا على رش الترع والقنوات لقتل العناصر المسببة للمرض، وتنظيم حملات التعليم الصحى المكثفة فى المدارس، وعن طريق أجهزة الإعلام، حتى إن المرض قد انخفض الآن الى ما دون مستويات التوطن، بل إنه من المتوقع بمرور الوقت أن تنخفض مضاعفاته أيضا انخفاضا ملحوظاً، وتتمثل تلك المضاعفات أساساً فى المعدلات المرتفعة لسرطان المرارة، وأمراض الكبد. ومع ذلك، فإن العلاج القديم، والأقل فاعلية عن طريق الحقن، ومضاعفات مرض البلهارسيا لا تزال تؤثر على صحة الفقراء. ويقتضى هذا علاجاً طويلاً ومكلفاً. وعلى الرغم من أن الهدف وفقاً لهذا النهج، كان المرض ذاته، إلا أن الفقراء فى مصر كانوا هم أكثر الضحايا.

المصدر: مها العدوى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

الخمسية الطموحة. على أن يكون التركيز على النهوض بنظام التأمين الصحى وتبسيطه، وهو يشمل الهيئة العامة للتأمين الصحى الحالية، وتوسيع دور "صندوق الرعاية الصحية للأسرة" بحيث يمتد الى جميع محافظات مصر، ووضع مشروع تأمين صحى جديد للمواطنين، بسبب قصور النظام الحالى. وعلاوة على ذلك، زيادة عدد وحدات الرعاية الصحية الأولية، وتحسين الخدمات فى المستشفيات الحكومية. ودعا الرئيس الى زيادة مشاركة القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات، حتى يتسنى للجهود العامة والخاصة تلبية احتياجات العلاج لجميع المواطنين، ولا سيما الفقراء والمحتاجين.

وسوف يتطلب هذا المنهج المتكامل– الذى حظى بالالتزام السياسى على أعلى المستويات– وقتاً وجهداً إضافياً للربط بين أعمال أكثر من وزارة، حتى يتسنى زيادة تضافر الجهود وتعظيم الكفاءة وتقليص الإزدواجية، والحد من الفاقد، وبدء المشوار الطويل نحو القضاء على أوجه التفاوت فى تقديم الرعاية الصحية.

الاحتياجات الخاصة للفقراء

تتركز تجمعات السكان الفقراء أساساً فى المناطق الريفية. ويعتبر صعيد مصر هو موطن ما يناهز ٤١٪ من إجمالى الفقراء. ومن منظور قطاع الصحة، يتضح أن المناطق الريفية فى صعيد مصر تشهد أبطأ وأقل تقدم ممكن فى تحسين أحوال الصحة العامة. ومن المتوقع أن تخفق كثير من محافظات الوجه القبلى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية MDGs على مستوى المحافظة بسبب ضعف الأداء فى المناطق الريفية. ولكن السؤال: لماذا الأمر على هذا الحال؟. إن إجراءات التدخل المطلوبة لتحسين محصلة الصحة العامة فى المناطق الريفية فى الصعيد مسألة لا جدال فيها، ومتاحة، ومجربة، وتتسم بفاعلية التكاليف.

وفى الواقع أن الصعيد بصفة عامة، والمناطق الريفية فى الصعيد بصفة خاصة، بها أعلى نسبة لوفيات الأطفال. ويوضح الشكل ٤–١ التفاوت فى معدل وفيات الرضع تبعاً للحالة الاقتصادية فى ٢٠٠٣، بينما المتوسط العام على المستوى القومى يبلغ ٤٤,٧ حالة وفاة للرضع من سن ١٢ شهرا او أقل، لكل ألف مولود حى. ويوضح الشكل ٤–٢ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حسب محل الإقامة، عن نفس الفترة الزمنية.

أن الفوارق بين الصعيد وبقية أنحاء مصر، وكذلك بين الأغنياء والفقراء، ليست فقط فى محصلة الصحة العامة، وإنما تتضح تلك الفوارق فى مؤشرات صحة السكان، المتعلقة بالاستفادة من الخدمات. ويعرض الشكل ٤–٣ مثالاً واضحاً لمؤشرات MDGs. وعلى أية حال، فإن محصلة سوء الأحوال الصحية وسوء التغذية معاً، هى نتاج البيت والمجتمع، ولا ترجع فقط الى عيوب أو ثغرات فى الخدمات الصحية. ولا يمكن أن يعزى بطء التقدم فى المناطق الريفية فى الصعيد الى غياب الخدمات الصحية فقط، ولكنه محصلة عدة عوامل مترابطة.

استهداف ضيق النطاق لبعض الخدمات

يبدو واضحاً أن ثمة نظرة ضيقة للغاية فى تقديم الخدمات الصحية، مما يسفر عن القصور فى معالجة العناصر الديناميكية، التى تولد الفقر وسوء الأحوال الصحية. وكانت مصر فى الماضى تعالج كثيرا من المشكلات الصحية، عن طريق استهداف التغلب على أمراض معينة، وكمثال على ذلك، النجاح فى الحد بشكل ملحوظ من انتشار مرض البهارسيا الذى كان يعتبر فى وقت من الأوقات أحد الأمراض المتوطنة (إطار ٤–٥).

إطار ٤–٦: التأمين الصحى فى مصر

تعتبر هيئة التأمين الصحى، أكبر جهاز للتأمين الصحى فى مصر، وتغطى حالياً ما يناهز ٥٠٪ من السكان. وكان قد تم إنشاء الهيئة فى عام ١٩٦٤ فى محافظة الإسكندرية، لتوفير غطاء تأمينى للعمال والموظفين فى القطاع العام، على افتراض أن الهيئة سوف تتوسع بحيث تغطى جميع السكان فى غضون عشر سنوات، إلا أن العقبات المالية والسياسية حالت دون التوسع المنشود. وفى عام ١٩٧٥، صدر تشريع جديد للتأمين الصحى (القانون رقم ٧٥/٣٢ والقانون رقم ٧٥/٧٩) جعل التأمين يتسع بحيث يشمل جميع العاملين فى الحكومة والقطاع العام، نظير اشتراك من الجهة صاحبة العمل، ومن الموظف. واشتمل القانون ٧٩ على بعض المواد لتغطية أرباب المعاشات والأرامل الذين يختارون الاشتراك فى المشروع، دون أى التزام من جهة العمل الأصلية، وبدون دفع مبالغ مشتركة، ولكنه استبعد من يعولهم الموظف. وبالإضافة الى ذلك، أصبح قانون التأمين الصحى فى المدارس سارياً اعتباراً من بداية التسعينيات من القرن الماضى، وسرعان ما توسع حتى أصبح يشمل جميع تلاميذ المدارس من مرحلة الحضانة حتى نهاية التعليم الثانوى (برنامج التأمين الصحى للمدارس) وظلت هيئة التأمين الصحى تعانى من عجز فى ميزانياتها بسبب زيادة تكاليف الخدمات الصحية بينما ظل المقابل الذى تحصل عليه الهيئة عن تلك الخدمات ثابتاً منذ عام ١٩٦٤، فضلا عن الارتفاع الشديد فى التكاليف الإدارية لإدارة الهيئة. وفى عام ١٩٧٧، أصدر وزير الصحة والسكان قراراً وزارياً بأن تشمل مظلة التأمين الأطفال فى سن الحضانة. وتعتبر هيئة التأمين الصحى هيئة حكومية مستقلة، ولكن وزير الصحة والسكان هو الذى يعين رئيس مجلس إدارتها.

وبالإضافة الى هيئة التأمين الصحى، توجد بعض الشركات الخاصة للتأمين الصحى، ولكنها لا تغطى سوى ١٪ فقط من السكان. ولقد أنشأت وزارة الصحة والسكان، مشروعاً رائداً على مستوى المحافظات، يتمثل فى "صندوق صحة الأسرة" للحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية من الجهات العامة وغير الحكومية والخاصة، عن طريق مؤسسات لتقديم الخدمة على مستوى الأقسام والمراكز، ولكن التجربة لم يتم توثيقها بعد، ويجرى الآن تمويل صناديق صحة الأسرة من بعض المنح ومن وزارة المالية. أما المستفيدون من تلك الصناديق، فيدفعون اشتراكا محدداً لعضوية الأسرة على أساس سنوى، بالإضافة الى مبالغ مشتركة بالنسبة لبعض الخدمات وبعض الأدوية.

المصدر: مها العدوى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

يوضح المثال السابق للتدخل، بالتركيز على المرض او المنطقة الجغرافية، قدرة نظام الصحة فى مصر على الوصول الى الفقراء حينما تكون الأهداف واضحة، والوسائل الطبية متوفرة، والفنيون موجودين، وحملات التوعية القومية تُسْتَغَلُّ من أجل تهيئة المستهدفين من تلك الحملات. ولتحقيق برامج مماثلة ناجحة، فإن المسألة تقتضى تركيزا مماثلا، وموارد كافية، وتعميماً جيداً للمعلومات. وعلى اية حال تستهدف تلك التدخلات أغراضا محددة، وهى بهذا المعنى تتناول أحد الاحتياجات الصحية العديدة فقط.

نهج متكامل

▼ **يقترح التوجه السياسى الحالى تغطية جميع السكان بنظام للتأمين الصحى الإجتماعى**

إن نظام الصحة العامة فى مصر، يستخدم حالياً استراتيجية لتقديم خدمات مجانية إلى جانب نظم تأمينية مستهدفة.

وتقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية بالمجان، بما فى ذلك العلاج فى مستشفيات الرعاية الصحية الأولية. وبالإضافة الى ذلك، فإن الخدمات الصحية فى المستشفيات العامة تقدم أيضا بالمجان لغير المؤمن عليهم. وسوف يواجه تغيير هذا الوضع القائم، الذى يُنْظَرُ اليه على أنه "حق"، بمقاومة، سواء من جانب مقدمى الخدمة او من المستفيدين على السواء. وهنالك نسبة كبيرة من الناس يقصدون الى المستشفيات الخاصة للعلاج. وإذا كان كل من الفقراء والأغنياء يدفعون مبالغ كبيرة من مواردهم الخاصة، نظير الخدمات الصحية التى يحصلون عليها، فإن هذا لا يعنى تلقائياً أنهم يرغبون فى الدفع للمستشفيات العامة. ولهذا، فإن ثمة حاجة الى تغيير موقف الجمهور تجاه خدمات الصحة العامة المجانية، إذا كان يراد لها أن تستمر. ولن يتأتى ذلك إلا إذا تم رفع مستوى تلك الخدمات والنهوض بها حتى لا يكون هناك ضرورة للجوء الى الخدمات الخاصة.

ويستهدف من نظام التأمين الصحى فى مصر، توفير الحماية المالية من خلال تجميع المخاطر، والحماية ضد الأمراض الخطيرة التى قد تؤدى بأصحابها الى الفقر (انظر الإطار ٤–٦). وتخضع النظم العديدة للتأمين الصحى إلى خمسة قوانين، وقرار وزارى واحد. وعلاوة على ذلك فإن التأمين لا يغطى جميع السكان، بل إنه يهمل الفئات الضعيفة. ثم إن الإيرادات غير الكافية لهيئةالتأمين الصحى– الجهاز الرئيسى المسئول عن التأمين– يحول بينها وبين تقديم خدمات كافية لأعضائها. وهذا القصور فى تقديم الخدمات يدفع المؤمن عليهم الى أن يدفعوا من مواردهم الخاصة للحصول على الخدمات الخاصة (EHDR، ٢٠٠٤، المسح القومى عن الأسرة ٢٠٠٢، ومسح عن محافظة السويس ٢٠٠٤). ويقدر العجز السنوى فى ميزانية التأمين الصحى بـ ٢٠٠ مليون جنيه، بل إنه من المرجح أن يتفاقم هذا العجز مع الوضع الديموجرافى المتغير فى مصر، والزيادة المتوقعة فى السكان من كبار السن. وتقوم هيئة التأمين الصحى بدور مزدوج: الممول، ومقدم الخدمات. وتزيد تلك المسئولية المزدوجة من التكاليف الإدارية، ولا تسمح بعملية المتابعة الملائمة، مع ما يترتب على ذلك من عيوب إدارية وفساد مالى، نتيجة لضعف الإشراف.

وتشير الخبرات الدولية الى أن سياسات التأمين الفعالة تعتمد على الفصل بين التمويل وتقديم الخدمة. أما صندوق التمويل المركزى فيحرص على إقامة التوازن بين الإيرادات والنفقات، ويقوم بالسداد الى مختلف الجهات المسئولة عن الرعاية الصحية، ويدير الميزانية بما يتمشى مع اعتبارات السوق. ولا تتعاقد الإدارات الصحية مباشرة من أجل الحصول على الخدمات الخارجية، وإنما تناط تلك المهمة بالأجهزة المتخصصة– وغالبا ما تكون على المستوى المحلى– التى تُعَدُّ أيضا مسئولة عن التحقق من صحة الفواتير، والقيام بعمليات المراجعة المحاسبية، وإدارة قاعدة البيانات المتعلقة بالمرضى.

وينظر الى التامين الصحى على أنه آلية تمويل أساسية، تستخدم المشاركة بين القطاعين العام والخاص من أجل التمويل وتقديم الخدمات. والمفترض أن يساهم المواطنون فى التكاليف (اشتراكات سنوية أو دفع ضرائب) نظير ما يتلقونه من خدمات. وفى بعض الأحيان يتم دعم عملية العلاج كليا او جزئياً بالنسبة لبعض الجماعات المستهدفة.

التأمين الصحى للفقراء فى BC

هناك بعض المناهج المبتكرة التى تستهدف الفقراء، مثل المنهج الذى انتهجته إيران (إطار٤–٨)، والذى أدى إلى تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء بصورة ملحوظة، فى

إطار ٤-٧: التمريض كمهنة حيوية

تعانى مصر من عجز شديد فى عدد الممرضات فى المستشفيات والعيادات العامة. وطبقا لإحصاءات عام ٢٠٠٤، يوجد حوالى ٢٧٦ ممرضة لكل مائة ألف نسمة١. وهى نسبة منخفضة بالمقارنة بالمستويات العالمية التى تدور حول٤٢٥ ممرضة لكل ١٠٠ ألف نسمة. وقد أطلقت مؤسسة The Education for Egypt، مبادرة قيمتها ٦ مليون دولار لتأهيل خريجات الجامعة لمهنة التمريض. ولكن مازالت مدارس التمريض المحلية – لأسباب تتعلق بالموروثات الثقافية لا تعمل مدارس التمريض هناك بكامل طاقتها الاستيعابية، ولهذا فإنه مازال هناك حاجة أخرى الى مئات الممرضات كل سنة، رغم نقل بعض الخريجات من مدارس التمريض من مناطق أخرى من مصر..

كما قام مركز خدمات التنمية، ومقره القاهرة، وهو فرع لمؤسسة الشرق الأدنى، كما أنه منظمة بحثية غير حكومية ، بإطلاق مشروع للنهوض بمستوى خدمات التمريض فى محافظة من محافظات الصعيد و هى محافظة أسوان. ويتبع المشروع نهجا مزدوجاً من شقين: الأول، الارتفاع بمستوى المهارات والقدرات الفنية للممرضات ومشرفات التمريض والمدرسات فى مدارس التمريض، بغرض تحسين جودة خدمات التمريض. الثانى: زيادة نسبة القبول فى مدارس التمريض، ومن ثم علاج ظاهرة العجز فى الممرضات.

وتم تنفيذ المشروع على مدار ثلاث سنوات، وحصل على تمويل ودعم من مختلف الوكالات الحكومية وغير الحكومية، وعلى رأسها مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية. ومن بين الإنجازات الرئيسية للمشروع، التدريب والتعاقد مع ١٧٤ ممرضة للعمل في مختلف المستشفيات والمؤسسات العاملة في مجال الصحة، وتشكيل فريق أساسى من ٢٠ ممرضة للعمل كمدربات فى المستقبل، وقدركز التدريب على تعريف طالبات التمريض المعايير الفنية والاجتماعية والأخلاقية للمهنة. ووضع إجراءات تأكيد جودة التمريض، والتى يتعين تنفيذها فى المستشفيات، وبادروا بتطبيق تلك الإجراءات فى إحدى المستشفيات الرئيسية فى أسوان. كما نجح المشروع فى محاربة التدخين في مجال مهنة التمريض وعلى تغيير الصورة السلبية السائدة عن هذه المهنة*.

ولما كانت مهنة التمريض، فى الأغلب الأعم، مهنة أنثوية، فإن العزوف عن السماح للفتيات بالعمل كممرضات، يرجع أساساً الى القيم التقليدية ضد عمل المرأة بالقرب من الرجال (أطباء ومرضى)، والعمل فى مناطق بعيدة عن البيت. وتضمنت الأنشطة التى كانت تستهدف تلك القضايا، جهوداً مكثفه مع المنظمات الأهلية والجمعيات المحلية لزيادة توعية المجتمع، ومعالجة مخاوفه، وتشجيع الإجراءات الإيجابية الفعالة لإلحاق الفتيات بمدارس التمريض، عن طريق مجالس إدارة مدارس التمريض، والقيام بحملات إعلامية واسعة للإعلان عن أهمية مهنة التمريض، والتركيز على إعلام الجمهور بالجوانب الإيجابية للمهنة. وكان الدليل العملى على النجاح المحقق عندما تقدم كثير من الفتيات– من بعض القرى التى كانت خالية تماما من الممرضات– بطلبات التحاق بمدارس التمريض. وارتفع عدد فتيات السنة الدراسية الأولى بمدارس التمريض من ١٧٠ فتاة الى ٥٣٥ فتاة.

واعترافا بمساهمات المشروع حصل مركز خدمات التنمية على جائزة AGFUND فى عام ٢٠٠٤. ويجرى الآن تنفيذ حزمة من الإجراءات المماثلة فى محافظتى قنا وسوهاج في الصعيد، كجزء من خطة لتعميم المشروع فى جميع أنحاء البلاد. وقد كانت تكلفة فرصة العمل التى نشأت من خلال المشروع، أقل من ٤٠٠٠ جنيه (أى ما يناهز ٦٩٠ دولار أمريكى تقريبا)، وكانت تلك التكلفة تشتمل على تطوير المناهج الفنية، التى يجرى اختبارها الآن، لكى تعتمدها وزارة الصحة والسكان وكلية الطب بجامعة القاهرة. ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة خلق فرصة عمل مضمونة في حالة محاكاة هذا المشروع في محافظات أخرى ١٧٥٠ جنيها (ما يقرب من ٣٠٠ دولار أمريكى) لكل وظيفة في المتوسط.

*ملحوظة: دراسة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامى، نشرها مركز البحوث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أوردت رقم ٢٠ ممرضة لكل ١٠ آلاف نسمة فى ٢٠٠٠، وهى السنة الأخيرة التى توفرت فيها تلك البيانات.

(http://www.sesrtcic.org/statistics/data/subjdef.shtml)

المصدر: Near East Foundation (2005), Center for Development Services

الوقت الذى ساعد فيه على تحسين الحالة الصحية العامة على المستوى القومى. وثمة تحديات كثيرة يتعين مواجهتها منها: العلاج المدعم من الدولة، وتوفير فرص العمل لجميع خريجى الطب، وثقافة الاعتماد على وزارة الصحة والسكان.

ويشير التوجه السياسى السائد الآن إلى وجوب تغطية نظام التأمين الصحى لجميع السكان، فى ظل قانون موحد يتوخى تحقيق العدالة، من حيث الوصول الى الرعاية الصحية وتمويلها، من خلال القضاء على التفاوت القائم فى الأوضاع الصحية، وتقديم خدمات تتسم بالجودة لجميع السكان، ولا سيما الفئات المحرومة. ويتطلب هذا الاتجاه الطموح عدداً من الإجراءات الإصلاحية:

على المستوى القومى، لابد من وجود استراتيجية متدرجة، تبدأ بإعادة النظر فى الإطار القانونى والهياكل الإدارية واتخاذ إجراءات لتطبيق اللامركزية لنقل المسئوليات من المراكز الى المحليات. كما أن النظام المتكامل يقوم على فرضية مؤداها أن أهداف وزارة الصحة والسكان يجب أن تتجاوز استهداف مكافحة الأمراض الى معالجة الأسباب والظروف التى تؤدى الى ظهور تلك الأمراض. ومن بين الإجراءات المقترحة، إدماج البيانات والاحتياجات الصحية فى البرامج الأخرى خارج قطاع الصحة.

إن القرار الذى يحدد من الذى يدفع مقابل الخدمات الصحية، قرار سياسى يتوقف على الإرادة السياسية، وهى التى تقرر ما إذا كان الفقراء سوف يتم اعفاؤهم أم لا من المساهمات المالية، وما إذا كانت الخدمات ستقدم كلها أو بعضها بالمجان أم بتكلفة مخفضة بالاستعانة بوسائل أخرى، او ما إذا كان هناك حد أدنى من السياسة الصحية العامة التى تطبق على الجميع.

ويطرح هذا التقرير أيضا عدداً من المبادرات على مختلف المستويات، لتحسين الأحوال الراهنة:

حوافز لمقدمى الخدمات

تشهد المناطق الريفية فى الصعيد، أكثر منها فى أى مكان آخر حركة انتقالات سريعة بين مقدمى الخدمات ولا سيما الأطباء. فهم– شأنهم شأن الأطباء فى أى مكان آخر فى مصر– يفضلون العيادات الخاصة فى المدن التى تدر عليهم دخلا مجزياً، وغالبا ما يحاولون فى نفس الوقت الاحتفاظ بوظائفهم الحكومية. والسبب أن العيادة الخاصة تضمن لهم دخلاً مستداماً ومكانة اجتماعية الى جانب ذلك. كما إن العمل فى الحكومة، على الرغم من قلة العائد مع وجود أعداد كبيرة من المرضى الفقراء يضمن لهم دخلا ثابتاً ولو ضئيلاً، وبعض المزايا عند التقاعد.

إن خريجى كليات الطب الجدد ذوى الخبرة المحدودة، هم أساساً الذين يقبلون التعيين في الحكومة لتقديم الخدمات الى الفقراء. وتشترك بعض الدول فى هذه المشكلة، ولكنها نجحت فى التغلب عليها بالاعتماد على عناصر مدربة فى

إطار ٤–٨: السياسات الصحية المناصرة للفقراء فى جمهورية إيران الإسلامية

أن نجاح برنامج الرعاية الصحية الأولية فى إيران الذى يستهدف صحة الفقراء. أصبح من المعترف به عالمياً، ولقد كانت هناك تفاوتات وفوارق شاسعة بين المناطق الريفية والحضرية فى النتائج الصحية. ولذلك تم التأكيد على تحسين صحة الفقراء كهدف من أهداف السياسة الصحية فى دستور ١٩٨٠. وخلال العشرين عاما الماضية، او نحو ذلك، نجحت إيران فى الحد من الفوارق والتفاوتات بشكل ملحوظ وفى تحسين الأوضاع الصحية للسكان ككل.

وكان استهداف الفقراء من أولويات النظم الصحية، وتم إعادة توزيع الموارد لصالح سكان الريف. وبحلول عام ٢٠٠٢، تم إنشاء أكثر من ١٦٣٤٠ "بيتا" للصحة او وحدة صحية، بحيث يخدم كل منها ١٥٠٠ من السكان. وتغطى تلك الوحدات ٨٤٪ تقريبا من سكان الريف، بينما تقوم وحدات صحية متنقلة بتغطية باقى السكان. ويتحقق لبيوت الصحة إمكانية الإحالة إلى المستويات العليا للخدمات، ووسائل نقل المرضى، حينما وحيثما يكون ذلك ضرورياً، وتتوافر الرعاية لحالات الولادة الطارئة على مدار الساعة.

وتعتبر تلك الوحدات هى المستوى الأول للاتصال بسكان الريف، حيث تقدم لهم الخدمات الصحية الأساسية، وتزود كل وحدة بأخصائى صحى وأخصائية (Health Worker)، يتم اختيارهما من قبل قيادات المجتمع المحلى، ويشترط فيهما أن يكونا قد نالا قسطا من التعليم الأساسى، ثم تلقيا تدريبا لمدة عامين لكى يصبحا "بهفار" أى اخصائى صحى على مستوى المجتمع المحلى. ويعقب فترة التدريب الأولية، تدريب واسع أثناء الخدمة. إن فكرة "البهفار" قد ساعدت إيران على التغلب على مشكلة الأطباء المتخصصين الذين لا يرغبون فى التعيين فى المناطق الريفية. وعلى مستوى بيت الصحة، يقوم "البهفار"، بتتبع اتجاهات السكان باستخدام وسائل بسيطة وفعالة لجمع البيانات، وتتبع الأفراد فى المجتمع المحلى لضمان تغطيتهم بالخدمات تغطية شاملة، والعمل على تدفق المعلومات بشكل مستمر الى المستويات المركزية لكل منطقة. ولقد أثبت البرنامج نجاحه، لأنه استطاع التعرف مبكرا على المشكلات الصحية فى الأسرة، ولا سيما فيما يتعلق بصحة الأمومة والطفولة، والقيام بالإحالة الى المستويات الأعلى من الخدمات حينما تقتضى الضرورة ذلك، وتقديم ومتابعة خدمات تنظيم الأسرة. وكان من نتيجة ذلك، انخفاض معدل وفيات الأطفال من ١٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حى، فى المناطق الريفية، فى عام ١٩٧٤ الى ٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ فى سنة ٢٠٠٠، كما انخفضت وفيات الأمهات من ٣٧٠ لكل ١٠٠ ألف مولود حى الى اقل من ٤٤ عن نفس الفترة.

وقد تقلصت بشكل كبير الفجوة الواسعة بين الريف والحضر فى الخدمات المتعلقة باستخدام وسائل منع الحمل، وقد لعب الإتصال المباشر بالمستفيدين دوراً كبيراً فى نجاح برنامج تنظيم الأسرة، حيث كان هناك انخفاض هائل فى معدل الخصوبة فى كل من المناطق الحضرية والريفية. خلاصة القول، استخدمت إيران نموذج للرعاية الصحية الأولية الشاملة، مما سهل التعرف على المشكلات وبالتالى تقديم الحلول العملية، وإعادة توزيع وتخصيص الموارد حيثما يكون ذلك ضرورياً، ومشاركة المجتمع، ووضع نظام جيد للإحالة إلى المستويات الأعلى من الخدمة الصحية.

المصدر: Mehryar et al (2003): Addressing the Health of the Poor

المجتمع المحلى على مستوى المركز او على مستوى القرية (انظر إطار ٤–٨). وتقوم دول أخرى بمنح رواتب أعلى وحوافز أكبر للأطباء الذين يعملون فى المناطق الأشد فقرا. وثمه نظم أخرى، تضيف عنصر رضاء العميل أو كفاءة الأداء إلى نظم الحوافز. وتسعى مبادرة إصلاح القطاع الصحى بوزارة الصحة والسكان إلى القيام بجمع المساهمات المالية من المستفيدين من الخدمات، من أجل برنامج الرعاية الصحية للأسرة وإلى المشاركة في دفع مقابل خدمات من أجل العلاج والخدمات الأخرى.

▼ أسعار الأدوية فى السوق العالمى فى إزدياد مما يجعل من الصعب تقديم علاج فى حدود ميزانية الفقراء

وليس من الضرورى أن تكون الحوافز مالية، وإنما هنالك تدابير أخرى، منها: خلق ظروف محيطة أفضل فى شكل عيادات نظيفة معتنى بها ومعدة إعداداً ملائماً بالأدوات الطبية الأساسية والأدوية والسكن المجانى، ووضع معايير جذابة للترقى، أو عقود محددة المدة. كما يمكن النظر فى فرص التدريب والبحوث والطرق الأخرى للنهوض بالمهنة.

مساهمات المجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية

حتى الآن يقتصر دور NGOs على تقديم الخدمات الأساسية، والإضطلاع بعملية التعليم الصحى. ويمكن لتلك الجمعيات وعناصر المجتمع المحلى القيام بحملات توعية عامة والمساعدة فى التمويل المشترك عن طريق إقامة صندوق دوار (متجدد)– مثلا– لاقتسام التكلفة مع العملاء الذين يحتاجون إلى الخدمات التى تقدم المقابل. كما يمكن لتلك الجمعيات أن تقوم بدور أكبر فى عملية الإشراف، لضمان وصول حزمة الخدمات إلى مستحقيها مجاناً، وضمان أن يكون مستوى جودة الرعاية الصحية على النحو المنشود.

آليات المساءلة

إن توسيع نطاق مشاركة المجتمع هى إحدى الأساليب التى تم تجربتها للارتفاع بمستوى جودة الخدمات. ويؤدى تقديم مكافآت لمقدمى الخدمات، بناء على معايير محددة للأداء، إلى تقديم خدمة جيدة للعملاء، حتى ولو كانت المبالغ المدفوعة تمثل الحد الأدنى. وللنهوض بالخدمات، يمكن الاستفادة من "دليل صحة المواطن" الذى يعرض بشكل واسع جميع التسهيلات الصحية، ويبين بوضوح مستوى جودة الخدمات التى ينتظرها المستفيدون، وكذلك آليات الإصلاح، إذا لم تتحقق مستويات معينة من الجودة فى الخدمات المقدمة (أنظر EHDR، ٢٠٠٤). ويتعين أن تتمشى مكافآت وحوافز مقدمى الخدمات، بخلاف الأطباء، مع المستويات السائدة فى السوق، لمنع العاملين فى الرعاية الصحية من العمل في أكثر من وظيفة، أو القيام بوظائف إضافية. كذلك يمكن وضع لوائح جديدة تحت إشراف المحليات، للحد من ظاهرة الغياب والرشوة.

الأدوية بأسعار يتحملها المواطن:

يوجد بمصر صناعة أدوية مزدهرة وقادرة على المنافسة، ولكنها لا تزال تستورد بعض العقاقير أو مكوناتها. وأسعار الأدوية فى الأسواق العالمية آخذة فى الازدياد، مما يجعل من الصعب أن تكون تكلفة العلاج معقولة، وفى حدود

شكل ٤-٤: الدعم الموجه للرعاية الصحية حسب الجهة التى تقدمها وحسب شرائح الدخول الخمس

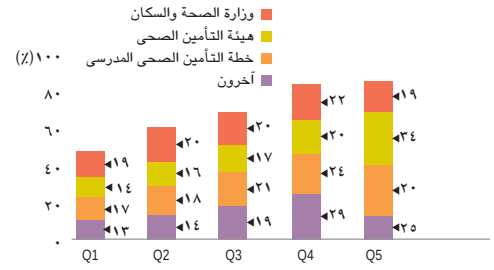

ملحوظة: Q1 تشير إلى الخمس الأفقر من السكان، Q5 تشير إلى الخمس الأغنى
المصدر: وزارة الصحة، ٢٠٠٤ – القطاع الصحى بمصر، وثيقة استراتيجيات الإصلاح

ميزانية الفقراء. وكانت أسعار الأدوية فى فترة من الفترات تخضع للرقابة، ولكن فى ظل الظروف التجارية الحالية، لم يعد ذلك ممكناً. ويقتضى إيجاد وسائل بديلة لتوفير الأدوية الأساسية بأسعار مناسبة، دخول وزارة الصحة والسكان أو هيئة التأمين الصحى فى عقود توريد طويلة الأجل تحقق وفورات ضخمة للمشترى والمنتج، كما يمكن تحقيق وفورات فى التكلفة من خلال ترشيد مشتريات الوزارة من الأدوية. ويمكن أن تشتمل الوفورات فى التكاليف على وضع قيود على عملية الفاقد الحالية التى ترجع إلى بيع العبوات التجارية الكاملة من الأدوية. ففى بلدان مثل بريطانيا، لا تبيع الصيدليات للمرضى إلا الكميات المطلوبة بالضبط من الأدوية.

نهج ذو مستويين من أجل الفقراء

تقتضى السياسات المناصرة للفقراء:

١. تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية ذات الجودة العالية.
٢. إيجاد وسيلة لتوفير الأمن لهم ، ولا سيما الأمن المالى، لحمايتهم عند حدوث حالات صحية مزمنة أو مأساوية، حسب ما تحدد أدناه:

استهداف الفقراء. الاستهداف عملية معناها توجيه الموارد العامة نحو مجموعة معينة من الناس، لتحقيق أهداف معينة للسياسات. فالبرامج التى تستهدف الفقراء ولكنها توجه إلى السكان ككل، غالبا ما تخفق فى الوصول إلى الفئات المستهدفة من السكان. ومشروع التأمين الصحى فى مصر خير مثال على ذلك. ويوضح الشكل ٤-٤ أن الدعم الذى تقدمه الحكومة لقطاع الصحة، يخدم الشرائح الغنية من السكان أكثر مما يخدم الشرائح الفقيرة. ولما كان التأمين الصحى الاجتماعى يتطلب وسائل تنظيمية لجمع الاشتراكات الفردية او الجماعية، فإن الفقراء عادة ما ينحون جانبا، لأنهم عادة أناس لا يشغلون وظائف رسمية أو يعملون فى مهن منظمة، أو أنهم من العاطلين وربات البيوت. ولهذا، فإن عملية الاستهداف لابد أن تكون محددة، ولابد أن تخصص الموارد بطريقة واعية للسكان المستهدفين. ومن المتوقع دائما أن يحدث قدر من التسرب، ولكن ينبغى ألا يشكل ذلك عائقا لعملية الاستهداف.

ومن شأن الاستهداف الدقيق، تعزيز فاعلية التكاليف، كما يساعد الحكومة على التخفيف من حدة الفقر بطريقة فعالة وبأقل التكاليف. ومن الناحية الأخرى، قد تكون التغطية الشاملة باهظة التكاليف بما يتعذر معه تنفيذها. ويتعين على الحكومة أن توازن بين تحقيق العدالة الذى تنطوى عليه التغطية الشاملة وبين المزايا المتوقعة من استهداف الفئات الأشد فقراً، مثل الفئات الموجودة فى صعيد مصر، وبين أثر كل مستوى من مستويات التدخل، على كل من الموارد والنتائج.

وجدير بالذكر أن أغلب مصادر تمويل الرعاية الصحية فى مصر هى مصادر شخصية يدفعها كل شخص من جيبه الخاص (٦١٪)، تليها وزارة المالية، ثم الجهات المانحة. وتحصل وزارة المالية على مواردها من الضرائب، وتقدم لوزارة الصحة والسكان بعض تلك الأموال. ويجب أن تتوخى السياسة المالية الجيدة من أجل الفقراء حمايتهم من دفع مبالغ كبيرة، خصوصا إذا ما تعرضوا لحوادث طبية خطيرة. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الفقراء يلجأون بشكل متزايد إلى الرعاية الخارجية فى المستشفيات والعيادات الخاصة (EHDR، ٢٠٠٤)، التى يعتقدون بأنها تقدم خدمات أفضل، ولهذا فهى تنطوى على دفع مبالغ كبيرة من مواردهم الخاصة تؤثر على ميزانيتهم تأثيرا شديداً.

التأمين الصحى. إن التحدى الكبير الذى يواجه نظام التأمين الصحى الناجح هو جدواه المالية واستدامته. ولضمان توافر موارد لمواجهة المخاطر، ولضمان التدفق المستمر للأموال لتغطية احتياجات الفقراء، يتعين على نظام التأمين الصحي تأمين مصادر للتمويل، إما من خلال ضرائب تصاعدية، وإما من خلال اشتراكات إجبارية من جميع السكان، أغنياء وفقراء. كما يجب ألا يسمح النظام لأى فئة من الفئات أن تختار لها طريقا خارج النظام- رغم ضرورة تحديد مستويات الاشتراك تبعاً لمستويات الدخول. ولا يتيح النظام الحالى مجالاً للاشتراكات التصاعدية بناءً على دخل الأسرة، ففى صندوق التمويل الصحى، يقوم كل شخص بدفع مبالغ متساوية، ويجوز إعفاء الفقراء فقط، على أساس كل حالة على حدة. وفى هيئة التأمين الصحى، يقوم الطلاب- بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية أو السكنية- بدفع مبالغ متساوية للتأمين الصحى المدرسى، ويضع القانون ٣٢حداً أعلى لاشتراك الشخص.

البرامج التى تستهدف الفقراء ولكنها توجه لكافة السكان كثيراً ما تخفق فى الوصول إلى الفئات المستهدفة

ويجب أن تكون الاشتراكات إجبارية، بغض النظر عن الرغبة فى الاستفادة من الخدمات من عدمها، فالذين يرغبون فى التحول إلى الخدمات الأخرى، يتعين عليهم النظر إلى ما يقدمونه من اشتراكات من منظور الدعم الاجتماعى للفئات الأقل رفاهة. وتقدم الدول- التى حققت نجاحا فى تطبيق هذا النموذج- أكثر من منهج فى مجال التأمين الصحى الاجتماعى، منها منهج أساسى يعالج المشكلات الصحية الرئيسية بأدنى تكلفة ممكنة، أو إعفاء الفقراء من التكلفة تماما، ومناهج إضافية تنطوى على خدمات ومزايا أكبر بأسعار أعلى للقادرين عليها.

واستدامة البرنامج الناجح، يمكن أن تنطوى أيضا على

الجدول ٤–٤: نسب اشتراكات التأمين الإجتماعى وفقاً للقوانين المختلفة

قانون رقم:	المشترك	شيخوخة والعجز، والوفاة	التأمين الصحى، الأمومة	إصابات العمل	الإجمالى المرتب الأساسى	الإجمالى المرتب المتغير
قانون ١٩٧٥/٧٩	العامل	١٣٪ أساسى ١٠٪ متغير	١٪ أساسى		١٤٪	١٠٪
	رب العمل	١٧٪ أساسى ١٥٪ متغير	٤٪ أساسى	٣٪ أساسى	٢٦٪ **	١٥٪
	الحكومة	١٪ أساسى*			١٪	
	الإجمالى	٣١٪ أساسى ٢٥٪ متغير	٥٪ أساسى	٣٪ أساسى	٤١٪أساسى	٢٥٪ متغير
قانون ١٩٧٦/١٠٨	صاحب العمل ومن يعمل لحساب نفسه				١٥٪ من المرتب المختار الخاضع للمعاش	
قانون ١٩٧٨/٥٠ قانون ١٩٨٠/١١٢	المصريون فى الخارج المؤمن عليهم				٢٢,٥٪ من المرتب الخاضع للمعاش جنيه مصرى فى الشهر	

* بالإضافة إلى تغطية أى عجز تواجهه الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية عند دفع المعاشات.

** يتضمن هذا أيضا ٢٪ من المرتب الأساسى، وهى النسبة التى يتم تحصيلها بمعرفة الحكومة لدفع إعانات البطالة إلى العاطلين مؤقتا أو إجبارياً عن العمل بسبب بعض الظروف مثل احتراق مكان العمل.

المصدر: أمنية حلمى، ٢٠٠٤ "إصلاح نظام المعاشات فى مصر"، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٩٤

لمساعدة الفقراء يمكن للدولة تقديم تحويلات نقدية مستهدفة إليهم لمساعدتهم على الإشتراك فى التغطية التأمينية

الاختيار الحر للجهة المقدمة للخدمات، وتقديم حوافز لتلك الجهات التى تقدم خدمات متميزة– تقاس مثلا بعدد المرضى. ولابد أن تتوافر للنظام آلية لرصد أداء مقدمى الخدمات، ووقف الخدمات التى تقدمها الجهات ذات الأداء الضعيف. وتعتبر هذه المعايير ضرورية لتحقيق الاستدامة المالية وتحقيق العدالة فى الوصول إلى الرعاية الجيدة. ويمكن الاستفادة من نموذج صحة الأسرة، وهو التجربة الرائدة التى تطبقها الآن وزارة الصحة والسكان– كمدخل للوصول تدريجياً إلى جميع السكان كما هو مخطط أصلاً. ومن باب مساعدة الفقراء، يمكن للدولة إجراء تحويلات نقدية مستهدفة إليهم، لمساعدتهم على الاشتراك فى التغطية التأمينية.

٣– الضمان الاجتماعى وقطاع المنشآت الصغيرة

يمكن تصنيف نظام التأمين المصرى– شأنه شأن أى نظام تأمين اجتماعى آخر– تبعاً لطريقة التمويل، وأسلوب تحديد المعاشات، والجهة المسئولة عن إدارة الأموال.

ولقد تغير نظام التأمين الاجتماعى فى مصر تغيرا جوهريا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، لكى يصبح عاماً ومتعدد المستويات، وممولاً تمويلاً كاملاً[١]، حيث يتم جمع الاشتراكات من العاملين، وإيداعها في صندوق المعاشات، واستثمارها، ثم استخدامها فى دفع المعاشات. ومع ذلك، فإن النظام الحالى يتم تمويلة الآن تمويلاً جزئياً فقط، حيث إنه يعتمد بشكل متزايد على الدعم المالى من الخزانة العامة، للوفاء بالتزاماته فى دفع المعاشات[٢]. ويرتكز تحديد قيمة المعاش على مزايا محددة، بمعنى ان المعاش يمثل نسبة مئوية معينة من متوسط المرتب الشهرى، الذى يحصل عليه الموظف، أثناء عدد معين من سنوات الخدمة (يحسب ذلك فى مصر على أساس مرتب آخر سنتين فى الوظيفة).

وفى مصر تقوم الدولة بإدارة نظام المعاشات بالكامل، حيث يديره ويشرف عليه صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة وبالتعاون مع الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، وكلا الجهتان ترتبطان بوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية من خلال صندوقين:

١. صندوق القطاع الحكومى الذى يتعامل مع الموظفين المدنيين والعاملين بالهيئات الحكومية.
٢. صندوق قطاع الأعمال العام والخاص الذى يتعامل مع جميع الفئات الأخرى من السكان (منهم مثلا العاملين فى القطاعين العام والخاص، وأرباب الأعمال، والأشخاص الذين يعملون لحسابهم، والمصريين العاملين فى الخارج...الخ)

وترد قيود عديدة على نظام التأمينات الاجتماعيه، أهمها معدلات الاشتراكات المرتفعة [٣]، وخصوصاً الاشتراكات التى يدفعها أصحاب الأعمال والتى تمثل ٢٦٪ من المرتب الأساسى و١٥٪ من المرتب المتغير [٤] ، (أنظر جدول ٤–٤)، ولعل هذا هو أحد الأسباب المسئولة عن معدلات التهرب العالية للغاية. ويتجلى ذلك فى أن ما يناهز ٣٠٪ من مشروعات القطاع الخاص لاتسدد اشتراكات على الإطلاق عن العاملين فيها، أو تقتصر اشتراكاتها على بعض العاملين فيها فقط[٥]، وعلاوة على ذلك، فإن ٤٠٪ من أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص والعاملين فى هذا القطاع يساهمون بنسبة مئوية من مرتباتهم الرسمية تقل كثيرا عن أجورهم الحقيقية(حلمى ٢٠٠٤)، وعلى العكس من ذلك، نجد أن العاملين فى الحكومة وقطاع الأعمال العام مؤمّن عليهم اجتماعياً، ولعل من الأسباب التى تدفع الناس إلى البحث عن وظائف حكومية وما يرتبط بها من تأمين، إنعدام التأمين الاجتماعى والمزايا الأخرى خلاف الأجر فى القطاع الخاص (ERF 2005)

١ تجمع الإشتراكات على مدى سنوات العمل للمشتغلين وتودع فى صناديق المعاشات ويتم استثماراها ثم سدادها للمشتغلين عند بلوغ سن المعاش

٢ تسهم الخزانة العامة فى دفع المعاشات، نظراً لعجز صناديق المعاشات عن مواجهة الضغوط الإضافية الجديدة مثل: الزيادة السنوية فى قيمة المعاش، وبرامج المعاشات لغير المشتركين، وضعف استراتيجيات الإستثمار، وعدم استحقاق صناديق المعاشات لعائد على ودائعها بالبنوك، والزيادة فى معدلات التقاعد المبكر، وتخفيض الإشتراكات، وزيادة أعداد أرباب المعاشات.

٣ تشمل السلبيات القيود المفروضة على استثمار أموال الصناديق (عن طريق بنك الإستثمار القومى فقط)، وضعف الإستدامة المالية للنظام فى الأجل الطويل، وارتفاع معدل التهرب (حلمى ٢٠٠٤).

٤ ترجع المعدلات المرتفعة للإشتراكات، أساساً إلى التغطية الواسعة لمشروع التأمين الإجتماعى

٥ المعدلات فى مصر مرتفعة للغاية بالمقارنة بتونس (٧,٣٧٪) والجزائر (٥,٧٥٪) والمغرب (٧,٩٣٪) وجنوب إفريقيا (لاشئ) ولبنان (٨,٥٪) وإسرائيل (٢,٢٩٪) والولايات المتحدة (٦,٢٪) وشيلى (لاشئ) (إدارة (الضمان الإجتماعى بالولايات المتحدة، ٢٠٠٤)

جدول ٤-٥ : توقعات الاشتراكات في ظل خطة التأمين الاجتماعي المقترحة، ٢٠٠٦-٢٠١٥ (بالمليون جم)

		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
العاملون المؤمن عليهم (بالألف)		٢١٣٣	٢١٦٦	٢١٩١	٢٢٠٨	٢٢١٩	٢٢٢٣	٢٢٤٣	٢٢٦٧	٢٢٩٥	٢٣٣١
حصة العاملين (بالملايين)	السيناريو الأفضل	٦٢٧,٠	٦٨٠,٧	٧٣٥,٧	٧٩٢,٣	٨٥٠,٩	٩١١,٥	٩٨١,٤	١٠٥٧,٠	١١٣٩,٣	١٢٢٩,٦
	السيناريو الأسوأ	٦١٨,٧	٦٤٨,٩	٦٧٧,٩	٧٠٥,٧	٧٣٢,٧	٧٥٨,٩	٧٩٠,٨	٨٢٤,٨	٨٦١,٤	٩٠١,١
حصة الحكومة (بالملايين)	السيناريو الأفضل	٦٠٤,٦	٦٥٦,٤	٧٠٩,٥	٧٦٤,٠	٨٢٠,٥	٨٧٩,٠	٩٤٦,٣	١٠١٩,٣	١٠٩٨,٦	١١٨٥,٦
	السيناريو الأسوأ	٥٩٦,٦	٦٢٥,٧	٦٥٣,٧	٦٨٠,٥	٧٠٦,٦	٧٣١,٨	٧٦٢,٦	٧٩٥,٤	٨٣٠,٦	٨٦٩,٠

المصدر: مروة سالم، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

اقتسام التكاليف

أن آلية اقتسام التكلفة هى أحدى الاقتراحات التى طرحها EHDR، ٢٠٠٥ للتغلب على النتائج التى ترتبت على ارتفاع معدل الاشتراكات ووفقا لهذه الآلية تتحمل الحكومة جزءً من الاشتراكات. التى يدفعها أصحاب الأعمال فى صورة تأمينات اجتماعية. والأطراف الأساسية المستهدفة هى المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)- حيث إنها تستوعب ما يزيد على ٨ مليون عامل (ثلث قوة العمل)، والشباب (على سبيل المثال، تحت سن ٣٠ سنة)- بغرض إقناعهم بأن يكونوا كيانات منتجة وتنتمى للقطاع المنظم وتجنى ثمار التأمينات الاجتماعية في وقت لاحق.

ومن المشكلات الرئيسية التى سوف يواجهها هذا التدخل هى الأزمة الحالية للقطاع العام وتقلبات القطاع الخاص وعدم توفيره للأمان الوظيفى. والهدف ليس فقط الحد من البطالة، وإنما خلق بيئة تشجع القطاع الخاص غير المنظم للتحول إلى القطاع المنظم وأن يوفر الأمان للعاملين فيه بما يشجع الناس على الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تغيير مفاهيم الثقافة السائدة التى لا زالت تصور الوظيفة الحكومية، حتى الآن، على انها الملاذ المثالى من حيث الأمان والاحترام الاجتماعى. ويمكن من خلال التعليم الملائم والتدريب السليم، ودعم المعاش واكتساب SMEs للطابع الرسمى، أن يحظى العاملون فى تلك المشروعات بالاحترام الذى يحظى به موظفو الحكومة.

وهناك مزايا متعددة لهذا التدخل

- أولاً: أنه يمثل آلية لخلق فرص عمل مرتقبة، طالما أنه يقدم لأصحاب الأعمال دعما للأجور.
- ثانياً، أنه يدفع العمال إلى الإدخار، ومن ثم تتحقق كافة مزايا الاقتصاد الكلى المرتبطة بزيادة المدخرات[٦]
- ثالثاً، أنه أكثر فاعلية من مجرد تقديم إعانات للبطالة، التى تذهب إلى فئة ذوى الياقات البيضاء ولا تنطوى على مساعدة للفقراء، ولهذا فهى تشمل غير المتعلمين ومن هم أشد احتياجا ولهم الحق فى التأمين والدعم.
- رابعاً، أن التوسع فى إضفاء الطابع الرسمى على تلك المنشآت بفضل هذا التدخل، من شأنه توسيع قاعدة الضريبة، ومن ثم يساهم فى استعاضة التكاليف.
- وأهم من كل ذلك، أنه يمكن أن يسهم في خلق شخصية ذات ثقافة جديدة للعاملين فى SMEs، كما أنه يمكن أن يساهم في إصلاح الجهاز الحكومى عن طريق الحد من الضغوط لإنشاء الوظائف المدنية التى تستحوذ على حجم هائل من الأجور، ليس فقط على الحكومة، ولكن أيضا على الاقتصاد من حيث تكلفة الفرصة البديلة للعاملين الذين يجلسون إلى المكاتب لا يفعلون شيئا، بينما يكون باستطاعتهم أن يصبحوا منتجين فى أماكن أخرى.

نافذة للفرص

تتمتع مصر فى الوقت الراهن بميزة ديموجرافية[٧]، تمثل هبةً إكتوارية. ذلك أن شريحة كبيرة من السكان سوف تقوم بسداد اشتراكات التأمين الاجتماعى لفترة طويلة من الزمن قبل أن تصبح مستفيدة من تلك التأمينات، الأمر الذى يتيح للحكومة الفرصة، لإجراء إصلاحات على نظام التأمين الاجتماعى، وتوسيع الغطاء الاجتماعى كعنصر للرفاهة الاجتماعية، والتمويل السليم من أجل السكان الذين سوف يتقدمون فى السن.

سوف تقوم شريحة كبيرة من السكان بسداد اشتراكات التأمين الإجتماعى لفترة طويلة قبل أن تصبح مستفيدة من تلك التأمينات

وثمه عدة إجراءات متكاملة وحيوية من أجل تحقيق مزايا المشروع المقترح:

- فتح حسابات تأمين مستقلة عن صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة، على أن تدار تلك الحسابات إدارة خاصة.
- يجب وضع حسابات التأمين على مستوى المحافظة، تشجيعاً للامركزية.
- يمكن استكمال تلك السياسة عن طريق دعم التدريب حتى يكون هنالك منهج للإعتماد. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الاستفادة بمراكز التدريب القائمة وتطوير المراكز منخفضة المستوى.
- تقديم حوافز غير نقدية لأصحاب الأعمال والعاملين، بغية المشاركة فى النظام. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن استخدام صناديق التأمين من جانب أصحاب الاشتراكات كضمان للقروض والرهونات. وأخيراً، يجب أن تقترن كل تلك الإجراءات بالإدارة الرشيدة والشفافية لغرس الثقة فى السياسة العامة.

ويتكامل هذا المشروع مع الإجراءات التى تشتمل عليها "خطة عمل تخفيض الفقر" Poverty Reduction Action Plan (PRAP)، المرتبطة بشبكات الأمان الاجتماعى وخلق فرص العمل. وتشتمل تلك الإجراءات على إصلاح مؤسسات الائتمان متناهى الصغر وبرامجها والنهوض بمؤسسات التدريب واستراتيجياته، والحصول على اشتراكات من العمالة العارضة بموجب قانون التأمين الاجتماعى ١٩٨٠/١١٢. كما تتكامل السياسة المقترحة مع

٦. كانت المدخرات هى القاطرة الرئيسية للنمو فى جنوب شرق آسيا، وكان جزء كبير من تلك المدخرات، إجبارياً

٧. فى بداية عام ٢٠٠٤، كانت النسبة المئوية لأعمار من هم تحت الثلاثين من السكان تزيد عن ٦٥٪ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى).

إطار ٤–٩: برنامج "تضامن" فى شيلى يستهدف الفئات الأشد فقرا

تتمثل أهداف برنامج "التضامن" فى العمل على اشتراك الأسر التى تعيش فى حالة فقر مدقع، فى عملية مدتها سنتين، تُمكِن تلك الأسر من الوصول إلى الشبكات الاجتماعية العامة، وتحقيق مستويات معيشية أفضل. ويقدم لتلك الأسر المهمشة بسبب فقرها الشديد دعما مضمونا، ويعطيها أولوية فى الوصول إلى برامج النهوض الاجتماعى، عن طريق اتفاقية تضامن. وتلتزم تلك الأسر بدورها فى الوفاء بـ ٥٣ شرطا على الأقل. وقد تم التعاقد مع ١٦٠٣٦٩ (حتى فبراير ٢٠٠٥) فى ٣٣٦ بلدية، يشارك فيها ٢٤٠٠ موظف من العاملين فى دعم الأسر.

ويشمل مشروع "تضامن" بشيلى سبعة أبعاد تضم ٥٣ عنصرا من عناصر القدرات الأساسية فى الحياة ، وترتكز استراتيجية التدخل على فرضية مؤداها أن الفقر المدقع يمكن القضاء عليه، عن طريق تحقيق إنجازات تستند إلى تلك المبادئ.

أسر فى حالة فقر مدقع

↓

تقدم "تضامن" الدعم من خلال المشورة والدعم عن طريق عقد يكفل الحماية للأسر لمدة سنتين تقدم لها فى نهايتها شهادة بإستكمال المدة عندما تكون قد وفت بكل الشروط

↓

الأسر المنخرطة فى الشبكة الإجتماعية العامة والمشاركة فيها بشكل مستقل

وتلك الأبعاد– بعد تطويعها بحيث تتلائم مع الحالة المصرية– هى:

١. **إضفاء الصبغة الرسمية / التسجيل**: التسجيل فى السجل المدنى، والحصول على بطاقة هوية شخصية، الموقف من الخدمة العسكرية حسب أحدث البيانات، واحتفاظ الكبار بسجل عن الأسلاف بالترتيب، وتسجيل المعوقين من أفراد الأسرة، وعقود تمليك قانونية بالترتيب ، والأعمال التجارية المسجلة.

٢. **العمل**: أى طفل دون سن الخامسة عشرة لا يترك الدراسة للعمل، والعاطلون من أفراد الأسرة يحصلون على إعانات/ أو تدريب، وأن يكون هناك عمل ثابت لأحد أفراد الأسرة على الأقل، وأن يكون مشمولاً بشكل معين من أشكال التأمين، والأعتراف بعمل المرأة، والحصول على أجر مقابله.

٣. **الدخل**: الأسرة لها دخل لتغطية احتياجاتها الغذائية (سلة الغذاء) وأفراد الأسرة الذين لهم الحق فى معاشات أو إعانات يحصلون عليها.

٤. **الصحة**: تسجيل الأسرة فى وحدة الرعاية الصحية الأولية، وتتلقى النساء الحوامل رعاية أثناء الحمل، وتطعيم الأطفال دون سن السادسة، وتوفير الرعاية الصحية لهم، وإجراء الفحوصات الصحية على النساء فوق سن الخامسة والثلاثين، وخضوع النساء اللائى يستخدمن وسائل منع الحمل للإشراف الطبى، والرعاية الطبية لكبار السن، وأفراد الأسرة من ذوى الأمراض المزمنة يخضعون للإشراف الطبى والعلاج، والمعوقون من أفراد الأسرة، الذين يمكن تأهيلهم، يشاركون فى برامج التأهيل، وتوعية أفراد الأسرة بشأن الرعاية الصحية والعناية بأنفسهم.

٥. **التعليم**: إلحاق الأطفال صغار السن فى برنامج ما قبل المدرسة، والأطفال دون سن الخامسة عشرة ينتظمون فى المؤسسات التعليمية، وتوفير الموارد اللازمة لتنمية الأطفال فى مرحلة ما قبل الدراسة، والمرحلة الأساسية، والمتوسطة (كتب، أقلام، أحذية، ملابس)، والأطفال فوق سن الثانية عشرة يستطيعون القراءة والكتابة، وإنخراط الأطفال العجزة فى البرامج التعليمية، وأن يكون هناك شخص بالغ مسئول عن تعليم الطفل ويكون على اتصال بالمدرسة، وان يكون الكبار قادرين على القراءة والكتابة.

٦. **العلاقات الأسرية**: أن تكون محال إقامة جميع أفراد الأسرة معروفة، وأن يلتقى أفراد الأسرة بانتظام، وإذا كان أحد أطفال الأسرة فى السجن، فيتعين زيارته بانتظام، وفى حالة تعرض بعض أفراد الأسرة للعنف، فإن الضحايا يجب أن يكونوا جزءاً من برنامج المشورة/ التأهيل، وتسجيل حالات الزواج، ولابد من توفر معلومات لدى الأسرة عن الموارد والبرامج التى يوفرها المجتمع المحلى، وتوزيع الموارد واعباء العمل بطريقة عادلة فى الأسرة.

٧. **الإسكان**: لابد من توفير سكن للأسرة، ومياه نقية، وصرف صحى، وشبكة كهرباء ذات كفاءة، والتخلص من المخلفات الصلبة بشكل مستمر، وأن يكون لدى الأسرة حجرتان على الأقل تصلحان للمعيشة، وأن يكون لكل فرد من أفراد الأسرة سرير او مكان للنوم، وألا تكون الأسرة مهددة بالطرد، وأن يكون للمسكن باب مغلق، وأن يكون جيد التهوية.

المصدر: هانيا شلقامى، مركز البحوث الإجتماعية بالجامعة الأمريكية، القاهرة.

تحتاج الأسر شديدة الفقر إلى المساندة المستدامة للخدمات الإجتماعية

استراتيجية البنك الدولى التى تشتمل على مكون لشبكات الأمان الاجتماعى. وتشتمل الإجراءات التى تقترحها تلك الاستراتيجية على استهداف إجراء أفضل للتحويلات النقدية طبقاً لمستويات الدخل والموقع الجغرافى، وزيادة الإنفاق الاجتماعى الحكومى، والتطوير المؤسسى (ERF 2005)

التحليل الإكتوارى لتدخل السياسة المقترح

فى هذا القسم نقوم بإجراء تحليل إكتوارى لحساب التكلفة التى تتحملها الحكومة والمزايا التى تترتب على السياسة، في ضوء الإشتراكات التى تدفعها الحكومة والموظفون على التوالى (أنظر جدول ٤–٥). وتعد اشتراكات الموظفين ميزة من المزايا، لأنها تمثل مدخرات، وتوفر الأموال المتاحة من أجل الاستثمار. ولما كانت الفئة المستهدفة من العمال فى SMEs تقع فى الشريحة العمرية بين ١٥–٣٠ سنة، فمعنى هذا أن هذه الشريحة لن تحصل على معاش لمدة ثلاثين سنة قادمة، بما يعنى أنه أثناء تلك المدة سوف تسفر تلك السياسة عن فائض.

القطاعات المدرجة فى التقدير:

الصناعة، الكهرباء، التجارة، النقل، الخدمات المالية، الخدمات، الإنشاء، التعدين.

الفروض

- متوسط الأجر الحقيقى = ١٧٥ جنيه[٨]
- الزيادة السنوية فى المرتب الأساسى= معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى.
- السيناريو الأفضل = ٧٪
- السيناريو الأسوأ = ٤٪
- المشتركون فى نظام التأمين الاجتماعى هم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥–٣٠ سنة (بناء على توقعات EHDR).
- SMEs المستهدفة هى مشروعات القطاع غير المنظم والتى تعادل ٨٤٪ من إجمالى SMEs[٩].
- تقوم الحكومة باقتسام الاشتراكات مناصفة مع أصحاب الأعمال حتى يساهم كل طرف بـ ١٣,٥٪ من المرتب الأساسى و ٧,٥٪ من الأجر المتغير.
- اشتراكات العاملين ١٤٪ من المرتب الأساسى.
- عدد العاملين فى كل SME ٢,٧ عامل.

التوقعات

يتم استخلاص تلك التوقعات فى ظل سيناريوهين يعكسان معدلات النمو المختلفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

١. تصور السيناريو الأفضل: ١,٩٧٪ معدل نمو سنوى.

٢. تصور السيناريو الأسوأ : ١,٣ ٪ معدل نمو سنوى.

يتضح من الجدول (٤–٥) أنه نظرا لأن العمال يساهمون بنسبة مئوية من مرتباتهم (١٤٪) وهى أعلى من نسبة الحكومة (١٣,٥٪)، فإن هناك فائضاً يتمثل فى الفرق بين اشتراكات كل طرف فى كلا السيناريوهين. وبالنسبة للتكلفة التى تتحملها الحكومة، فإنه يمكن إستعاضة جزء منها على الأقل نتيجة الانخفاض فى عدد الشباب العاملين فى الحكومة، والذين سوف يجرى تشجيعهم على التحول إلى القطاع الخاص. وثمه مصدر آخر من مصادر استعاضة التكلفة يتمثل فى الزيادة فى إيرادات الضرائب، بسبب التوسع فى القاعدة الضريبية المرتبطة باكتساب SMEs للطابع الرسمى.

٤. برنامج متكامل لصالح الأسر شديدة الفقر

تتمثل الخدمات الاجتماعية العامة والتى تناولناها فى هذا الفصل حتى الآن، في برامج عامة من أجل الفقراء. وما نعرضه هنا هو برنامج متكامل مخصص للأسر شديدة الفقر.

ولقد أوضحت الأبحاث أن الفقر والأمية والمستوى المنخفض من التعليم، وسوء الحالة الصحية، وتفكك الأسرة كلها سمات ترتبط بالأسر شديدة الفقر. كما لاحظ المراقبون أيضاً أن فقر الأسرة يتطلب تدخلات على عدة مستويات، بما يحدث الأثر الفعال على جميع أعضاء الأسرة. فالأسر شديدة الفقر تحتاج إلى أكثر من مجرد دعم بسيط للدخل، ذلك أنها تحتاج دعما متواصلا للخدمات الاجتماعية، حتى تحصل على تلك الخدمات بشكل فعال، كما تحتاج تلك الأسر أيضا إلى نوع من الوساطة المساعدة، للتعامل مع الموظفين اللامبالين الذين يقدمون الخدمات.

ويقترح EHDR، ٢٠٠٥ برنامجا لمليون أسرة من الأسر شديدة الفقر. وليس الغرض من البرنامج أن يكون شبكة أمان، ولكنه سبيل إلى ضمان الحصول على الحقوق الاجتماعية للأسر التى تعيش فى ظروف الفقر المدقع، وربط تلك الأسر بالخدمات التى توفرها الدولة لهم من حيث المبدأ. ولقد وضع هذا البرنامج على غرار "مشروع تضامن في شيلي"، مع شئ من التطويع والموائمة ليتناسب مع الحالة المصرية (إطار ٤–٩)

إن البرنامج لا يقدم أى خدمات جديدة، ولا يستهدف مجرد دعم دخول تلك الأسر، وإنما يقوم على مبدأ الالتزام المتبادل والتعهدات التعاقدية، ففى مقابل مبلغ شهرى، تلتزم الأسر بالعمل وفق المعايير المدرجة فى الإطار ٤–٩، فإذا ما أخفقت تلك الأسر فى الالتزام بتلك المعايير، تسقط من حساب البرنامج، وإذا ما نجحت فى تنفيذ العقد فإنها ترتبط بالبرامج المتاحة بالفعل من خلال الدولة والهيئات غير الرسمية التى تقدم القروض، وفرص العمل، وغيرها من الفرص المدرّة للدخل. إن الالتزام بتنفيذ ذلك العقد يمنح الأسر الأولوية فى الوصول إلى تلك البرامج.

ومفتاح نجاح البرنامج يتمثل فى وجود إخصائيين اجتماعيين على أرقى مستوى مهنى ويتمتعون بالاستقلال، حيث يعتبرون بمثابة محفز حقيقى من أجل التغيير. ويتعين الالتزام بوضع ميزانية كبيرة من أجل انتقاء هؤلاء العاملين وتبنيهم وتدريبهم، ومساعدة العناصر التى تساعد فى تحقيق التنمية الاجتماعية. ولدى مصر أعداد كبيرة من الأخصائيين الاجتماعيين، ويكاد يكون فى جميع الخدمات العامة، والبرامج الحكومية وظيفة لأخصائى اجتماعى، إلا أن مهنة الأخصائى الاجتماعى تخضع لإدارة الدولة، كما أنها أصبحت روتينية، بل إنها فقدت مضمونها إلى حد ما. أما برنامجنا هذا فيتطلب كوادر جديدة من الأخصائيين الاجتماعيين شديدى الالتزام ويحصلون على مرتبات عالية ويتمتعون بمستوى مهنى راقٍ، كما يتمتعون بالاستقلالية.

تتوافر لمصر قاعدة بيانات جيدة تساعد على وضع دليل مركب للفقر المدقع

هل يمكن أن تكون "تضامن" قابلة للتنفيذ فى مصر؟

اختيار الأسرة

تقيس الدول المتقدمة الحالة الاقتصادية للذين سيستفيدون من البرامج الاجتماعية، من خلال التقدير المباشر لدخل الأسرة. وبفضل المسوح المتتالية، تتوافر لمصر قاعدة بيانات جيدة تساعد على وضع دليل مركّبٍ للفقر المدقع باستخدام مقاييس فعلية أو بديلة. ويعتبر مقياس فقر الدخل هو أضعف تلك المقاييس. وبدلا من ذلك، يقترح أن يتم اختيار الأسر على أساس مؤشر فقر القدرات (أو التنمية البشرية) وليس على أساس انخفاض مستوى الدخل. وفى شيلى، يتم تقدير "حاجة" الأسرة بناء على ١٣ متغيراً تندرج تحت أربعة عناصر رئيسية هى: السكن، والمهنة، والتعليم، والدخل/ الأصول. ويعتبر هذا المقياس أن "الأسرة" هى الوحدة المرجعية، وتعرف بأنها مجموعة من الأفراد يعيشون معاً، ويعرفون على أنهم وحدة أسرية، لها قدر من الدخل النقدى.

٨ تم تقدير هذه الأرقام، بناء على ا الأرقام المنشورة في El Mahdy, A. and M. Amer (2005), 'Egypt: Growing Informality 1990-2003', in Tony Avirdan et al. (eds.), Good Jobs, Bad Jobs, No Jobs, Global Policy Network, Economic Policy Institute.

٩. تم حسابها من الأرقام التى وردت فى El Mahdy, A. (2002)

إطار ٤–١٠: تقدير الموازنة لمساعدة مليون أسرة شديدة الفقر

لكى نصل إلى مليون أسرة مستهدفه من الأسر شديدة الفقر، فإن البرنامج سوف يبدأ بإختيار ٣٥٥ ألف أسرة كل سنة، لمدة ثلاث سنوات متتالية. ويتم مساندة كل أسرة لفترة سنتين، بما يمكن الأسرة بأكملها من التغلب على نتائج وأسباب الفقر الذى تعانى منه. وسوف يبدأ تنفيذ البرنامج بخطة تجريبية تسمح بمتابعة البرنامج وتقويمه. ويدرج فى الميزانية المقترحة تكلفة البحوث والوثائق. ونسبة عدد الإخصائيين الاجتماعيين إلى الأسر هى ١:٣٠ ويبلغ عدد الأخصائيين الإجتماعيين الذين يتم توظيفهم ١٥ ألف.

التكلفة لكل أسرة:	
المنحة الشهرية للأسرة ٢٠٠ جنيه × ٢٤ شهراً=	٤٨٠٠ جنيه
التسجيل والإعداد، والأجهزة اللازمة، والمرتبات (التكلفة الثابتة لكل أسرة عند نسبة ٥٪)	٣٩٠ جنيه
التكلفة الإجمالية	٥١٩٠ جنيه
تكلفة مليون أسرة:	
فترة ثلاث سنوات	٥,٢ بليون جنيه
منها أموال توجه مباشرة للأسر	(٤,٨ بليون جنيه)
مرتبات الإدارة، والتدريب، والنفقات الثابتة والمتابعة والتقويم	(٣٩٠ مليون جنيه)

المصدر: هانيا شلقامى، مركز البحوث الإجتماعية بالجامعة الأمريكية، القاهرة.

▼ **فقر الأسرة يتطلب تدخلات علي عدة مستويات مما يكون له أثر الفعال على جميع أعضاء الأسرة**

إن أداة تقدير الموارد الاقتصادية للأسرة باستخدام هذه المتغيرات تتطلب إدخال تعديلات عليها بمرور الوقت، حيث إن التطور الاقتصادى لمصر، ينطوى أيضا على تطور المتغيرات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر. فعلى سبيل المثال، كان اقتناء جهاز تليفزيون فى الماضى يعد مؤشراً على الثراء، ولم يعد كذلك الآن. ويمكن بسهولة وضع آلية فعالة للاستهداف من خلال التعاون بين مختلف الأفراد والأجهزة العاملة فى قياس ودراسة موضوع الفقر فى مصر. وهذا البرنامج يستهدف الأسر، وليس الأفراد، ولهذا لا يستخدم الدخل وحدة لتقدير الفقر.

الأخصائيون الاجتماعيون المدربون Social Agents

إن التراث العظيم للإخصائيين الاجتماعيين المحترفين، يعتبر مكونا أساسياً فى أى جهد يبذل لتخفيف حدة الفقر. والخدمة الاجتماعية مجال يتسم بالتخصص الشديد وبالإلتزام بالمبادىء الأخلاقية، وبوجود متخصصين معتمدين. وعلى مستوى عالٍ من التأهيل. ويجب أن يكون هؤلاء جزء من هيئة محترفة مستقلة. كما يجب عدم الخلط بين الخدمة الاجتماعية و أنشطة جمعيات الأعمال الخيرية أو الجمعيات الأهلية. وفى مصر، كانت الخدمة الاجتماعية تعانى من النظر إليها بإعتبارها مهنة متدنية. كما ينظر حالياً إلى الإخصائيين الاجتماعيين، والرائدات الريفيات، وغيرهم من العاملين فى مجال الإرشاد الاجتماعى، على أنهم عناصر ضعيفة الأجور، وشبة بيروقراطية تعمل فى مجال تقديم الخدمة العامة.

إن برنامجا فعالا مثل برنامج "تضامن" في شيلى، يستلزم أن يصبح الإخصائيون الاجتماعيون جديرين بالثقة، وأن يكونوا عناصر محفزة للتغيير، وقادرة على إيجاد سبل يستطيع الناس من خلالها الحصول على حقوقهم. وسوف يتطلب هذا الدور القيادى غير المألوف للإخصائيين الاجتماعيين فى مصر، إعادة النظر في نظام تعليمهم، وكذلك منحهم مرتبات جديدة تتناسب مع مسئوليات العمل، بحيث يكون لدينا عاملون قادرون على تنظيم عملية التوسع فى الخدمة الاجتماعية والمشاركة الفعالة فيها، وعلى الإدارة وعلى التعامل مع شتى الحالات الاجتماعية، وألا يكونوا من الذين يميلون للعمل في المكاتب والقيام بالأعمال الكتابية. ولابد أيضا أن يكون لهم كيان قانونى، وموارد تعينهم على القيام بالتزاماتهم، التى تشتمل على تقصى الحالات الاجتماعية، والاحتفاظ بسجلات مركزية، والإضطلاع بالمهام القانونية والإدارية، وإدارة المعلومات المتعلقة بتقديم الخدمات الاجتماعية.

وضع خطة تجريبية:

يقترح وضع خطة تجريبية لتطبيق تجربة "تضامن" التى تبنتها شيلى فى مصر. وادماج خطة بحثية في البرنامج سوف يمكن الحكومة المصرية من متابعة تقويم البرنامج بطريقة منهجية منظمة، الأمر الذى يضمن جودة البرنامج والقدرة على تتبع آثاره، وإعادة توجيه مساره تفادياً لضياع الوقت والموارد. وسوف تساعد هذه المجموعة المتكاملة من الخدمات على "تتبع" الفئات شديدة الفقر، وضمان ألا يحكم عليها بالفقر جيلاً بعد جيل. وسوف يتطلب هذا التعاون الوثيق بين الإخصائى الاجتماعى والأسرة، من أجل الاستخدام الفعال والمؤكد للخدمات الاجتماعية والسلع العامة.

ملحق ٤–١ تقدير الرؤية لتكلفة التغطية الشاملة للتأمين الصحى

تعتزم الحكومة المصرية والحزب الوطنى الديمقراطى تطبيق سياسة تسعى لمد تغطية التأمين الصحى الاجتماعى لكى تشمل جميع سكان مصر خلال السنوات الخمس القادمة. وتصل التغطية الحالية إلى نحو٥٢٪ من السكان. ومعنى هذا أن هيئة التأمين الصحى الحالية، أو أى هيئة جديدة يتم تشكيلها، سوف يتعين عليها أن تضاعف مواردها الراهنة على الأقل، على أساس أن هيئة التأمين الصحى تعانى من عجز، فيما عدا بالنسبة لبرنامج التأمين الصحى المدرسى. وعلاوة على ذلك، فإن الجانب الأكبر من المسجلين الجدد يأتى من أولئك الذين يعيشون فى فقر أو ليس لهم وضع وظيفى منتظم يسمح بتطبيق النموذج الكلاسيكى لتغطية التأمين الصحى، حيث يسهم كل من المستفيد وصاحب العمل فى الاشتراكات التى تستكمل من الحكومة. وفيما يلى تقدير تقريبى للميزانية الإضافية المطلوبة لإدخال التأمين الصحى الشامل. وتتمثل أوجه قصور فى النظام الحالى فى أن كثيرا من المؤمن عليهم حاليا لا يستخدمون الخدمات لأسباب تتعلق بالثقة فى جودة الخدمة وتوافر الأدوية. ومن ناحية أخرى، هناك آخرون يبالغون فى استخدام الخدمات دون ضرورة لذلك. وعلاوة على ذلك، فإن العجز الذى تعانى منه هيئة

التأمين الصحى يعنى أن هناك قدرا من تقديرات التكلفة بأقل من قيمتها. وعلى ذلك فلابد أن تصمم الحزمة برمتها لتقديم خدمات تحقق أكبر قدر من فاعلية التكاليف وأن تكون مقبولة لدى الجمهور فى ذات الوقت.

توضح الحسابات الصحية القومية التى أجرتها وزارة الصحة والسكان عام ٢٠٠٢ أن هيئة التأمين الصحى حصلت على١٠,٢٪ من إجمالى الموارد المالية للصحة، وهو ما يعادل تقريبا ٢,٤ بليون جنيه مصرى. ولتقريب التكلفة المقدمة هنا، تفترض الحسابات أن الأموال التى تتلقاها مختلف النقابات (٠,٢٪ أى ٤٥,٥ مليون جنيه مصرى) والشركات العامة (٠,٧٪ أى ١٦٧ مليون جنيه مصرى) تذهب كلها نحو "شكل من أشكال التأمين الصحي"، لذلك فإن إجمالى التمويل الحالى للتأمين يبلغ ٢,٦ بليون جنيه مصرى تقريبا. وعلى ذلك، ونظرا للمتطلبات المالية الحالية، فإن هيئة التأمين الصحى ينبغى أن تحصل على مبلغ إجمالى قدره ٥,٢ بليون جنيه مصرى فى السنة – أى تحصل على مبلغ إضافى قدره ٢,٦ بليون جنيه مصرى سنويا – لتغطية جميع السكان. وهذا التقدير يشمل كل التمويل بما فيها التكاليف الإدارية والمصروفات الجارية. وتقدر نسبة التكلفة الفعلية للخدمات فى المستشفيات بحوالى ٧٧٪ (الحسابات الصحية القومية ٢٠٠٢)و ٢٣٪ للتكاليف الأخرى المتصلة بها.

والهدف هو الوصول إلى تحقيق التغطية الشاملة بحلول عام ٢٠١٠ (على مدى خمس سنوات) لذا قدرت التكلفة الإضافية بمبلغ ٠,٥٢ بليون جنيه مصرى سنويا على أساس تراكمى أثناء السنوات الخمس الأولى. أما إجمالى التكلفة لتحقيق الرؤية لفترة السنوات العشر فهو ٢٠,٨ بليون جنيه مصرى حيث قدرت على أساس معدل للنمو السكانى يبلغ ٢,١٪.

من الضرورى وضع برنامج ارشادى لنظام التأمين الصحى الشامل المقترح. وهناك حاجة لاختبار آليات للمشاركة فى دفع الاشتراكات من ناحية، وإعفاء الفقراء من الناحية الأخرى. ويتطلب البرنامج آليات تنظيمية صارمة وإعادة النظر فى نظم الدفع لمقدمى الخدمة. ولابد لهيئة التأمين الصحى أن تكون قادرة على التعاقد فقط مع من يستطيعون أداء الخدمة بكفاءة. كما أن الاشتراك ينبغى أن يكون إجباريا حتى يمكن ضمان الأثر الإيجابى لتجميع المخاطر. ولابد من تقدير التكلفة المبدئية لتطوير النظام ولإنشاء نظم المعلومات المطلوبة. كما أن تكاليف البنية التحتية، والصيانة، وغيرها من البنود ليست متضمنه. وتتضمن تكاليف الرعاية الصحية الأخرى، السلع العامة التى تقدمها الحكومة (مثل الصرف الصحى وسلامة الغذاء ومعالجة المياه بالكلور، وإبادة الذباب ... الخ)

وعلى خلاف النمط القديم لتقديم الخدمة، لابد أن تُوضح، من اليوم الأول، الآليات المنظمة للتعاقد مع مقدمى الخدمة، والأتعاب، ومعايير الجودة، وحزمة الخدمات التى يتعين تقديمها. وربما يكون أحد أوجه القصور فى هذا السيناريو هو خلق نظامين متوازيين للتأمين الصحى ، وقد يؤدى إلى إعاقة الاشتراك الإجبارى والأثر الإيجابى لتجميع المخاطر الذى يكفله اتباع جميع السكان لنظام واحد. والبديل هو أن نقدم نظاما يحقق قدرا أفضل من العدالة. ورغم أنه قد لا يتطلب مزيدا من التكلفة حيث أن مبلغ الميزانية يذهب للخدمة بالفعل ، إلا أنه سيحتاج إلى مزيد من الجهود لإعادة هيكلة النظام.

مصادر التمويل تنفق مصر مواردها الصحية بصورة تتسم بعدم الكفاءة، وبوسعها أن تستخدم الكثير من الموارد المتاحة لتوسيع نطاق تغطية التأمين الصحى. فعلى سبيل المثال، تخصص وزارة المالية ووزارة الصحة والسكان حوالى ١,٧بليون جنيه مصرى للبرنامج المسمى "العلاج على نفقة الدولة" الذى يفترض أنه موجه للمستفيدين الفقراء. لكنه تحول إلى مورد للمستشفيات العامة لتقديم العلاج المنتظم المفترض أنه مجانى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يزيد عن ٦٠٪ من مصروفات الرعاية الصحية تدفعها الأسر من مواردها الخاصة. ومن ثم ، تعد المساهمات والمدفوعات المشتركة مصدرا هاما لتمويل المشروع الجديد إذا ما تم تطوير العملية بطريقة جديرة بالثقة. وتشمل المصادر الأخرى، وزارة المالية، وأصحاب الأعمال، وشركات القطاعين العام والخاص التى تقدم تغطية تأمينية للعاملين بها.

تكلفة الحزمة الأساسية للرعاية الصحية الأولية.

كتحليل مقارن للتكاليف، نقدم هنا حزمة تضم حدا أدنى من عناصر الرعاية الصحية، لأخذها بعين الاعتبار عند وضع التصميم النهائى وتقدير التكلفة لبرنامج التأمين الصحى. وهناك دراسة سابقة، أجرتها وزارة الصحة والسكان، بالتعاون مع فريق المساعدة الفنية الأوروبية لبرنامج إصلاح القطاع الصحى، بحثت فى بيانات عام ٢٠٠٠–٢٠٠١ لتقدير تكاليف حزمة المزايا الرئيسية على مستوى مركز صحة الأسرة ووحدة صحة الأسرة ولمقارنة التكاليف لكل نشاط وإدارة. وقد قسمت الدراسة البنود إلى "مراكز تكلفة" Cost Centers مختلفة مثل التكاليف الثابتة، والتكاليف الوسيطة (الصيدلية، والمختبرات، والمغاسل، الخ) والتكاليف المتصلة بخدمات المرضى، وتكاليف البنود الرأسمالية (المبانى، والمعدات، والأثاث، الخ) وإهلاكها السنوى، والتكاليف الثابتة، وتكاليف التشغيل المتغيرة لتشغيل وحدة أو مركز صحة الأسرة.

وقد وجد أن حوالى ٦٩٪ من تكاليف التشغيل تذهب إلى العاملين و٨,٥٪ للأدوية والإمدادات الطبية. وكان إجمالى التكلفة حوالى ١٤٢٠٣٩٥ جنيه مصرى وبلغ إجمالى التكلفة الاستثمارية بسعر الشراء ٢٣٦١٣٤٩ جنيه مصرى. أما خدمات الطوارئ فكان إجمالى تكلفتها يمثل ٢٠,٥٪ من الإجمالى بعد تخصيص التكاليف الثابتة والتكاليف الوسيطة.

وتتألف الحزمة من أربعة مكونات رئيسية هى صحة الطفل، وصحة المرأة، والخدمات الصحية لجميع المجموعات العمرية،

وخدمات الصحة العامة. وكان متوسط التكلفة للزيارة الواحدة ٢٤,٦ جنيه مصرى (تتراوح بين ٦٨,٦ جنيه مصرى للنساء و ٢١,٤ جنيه مصرى لجميع الأعمار) وكان متوسط التكلفة للعلاج الواحد ٤٧,٤ جنيه مصرى (تتراوح بين ١٠٤ جنيه مصرى و ٤٢,٣ جنيه مصرى). ويجدر التنويه إلى أن هذه الدراسة مضى عليها الآن خمس سنوات، وأنها أجريت على المراكز الصحية للمشروع الارشادى للإصلاح الصحى فى الإسكندرية بحيث يصعب تعميم هذه البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أسعار الأدوية والاجهزة الطبية تتغير. كما أن هناك حاجة للنظر فى تكلفة الإحالة إلى مستويات أعلى من الخدمة.

Selected References

CAPMAS/Ministry of Health and Population (2003), *Egypt Interim Demographic and Health Survey,*Cairo.

Economic Research Forum (2005), "Poverty Reduction Action Plan" (PRAP), Report Summary, Cairo, February.

El Mahdy, A. and M. Amer (2005), "Egypt: Growing Informality 1990-2003", in Tony Avirdan et al. (ed.), Good Jobs, Bad Jobs, No Jobs, Global Policy Network, Economic Policy Institute.

Helmy, O (2004), "Pension System Reform in Egypt," Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 94, March.

Institute of National Planning and United Nations Development Programme, 1997/1998,*Egypt Human Development Report,* Cairo.

Leon David and Gill Walt (eds) (2001), Poverty, Inequality and Health: An International Perspective, London, Oxford University Press.

Maait, G. Ismail, and Z. Khorasanee (2000), "The Effects of Privatization and Liberalization of the Economy on the Actuarial Soundness of the Egyptian Funded and Defined Benefits Social Security Scheme," International Research Conference on Social Security, City University, London. World Bank (2004), Egypt Health Sector Reform and Financing Review, Washington DC, World Bank.

Ministry of Health and Population (2004), *Egypt Strategies for Health Sector Reform*, Cairo.

United Nations Development Programme (2004), "Egypt Millennium Development Goals, Second Country Report," Cairo.

World Bank (2004), "Making Services Work for the Poor," World Bank Development Report, Washington DC, World Bank.

Zaalouk, Malak (2004), *The Pedagogy of Empowerment*, Cairo, The American University in Cairo Press.

الفصل الخامس

النمو الاقتصادى الكلى
فى ظل سيناريوهين

إن أي رؤية جديدة لمستقبل مصر، تتطلع إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى جانب النهوض بمستويات المعيشة والارتقاء بمستوى الكفاءة الاقتصادية وتحقيق نمو متواصل طويل الأجل، يجب أن ترتكز على إطار سليم للاقتصاد الكلى، يكون فى استطاعته زيادة القدرة التنافسية وكفاءة الأسواق. وقد تم استعراض سياسات الاقتصاد الكلى وصياغة نموذج يضم سياسات الإصلاح المقترحة، إلى جانب تقدير النفقات التى تتحملها الموازنة العامة لتنفيذ هذه الرؤية. كما تم أيضا تناول التطورات الاقتصادية الأخيرة والاصلاحات المطلوبة للإطار الاقتصادى الكلى، وتبع ذلك النظر فى السياسات والتدابير اللازمة لتصحيح هذا الإطار وتنفيذ السيناريو الأفضل، هذا علاوة على عرض إطار للنمو الاقتصادى الكلى فى خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٥ وحتى العام المالى ٢٠١٥. وأخيرا ألقي الضوء على ما هو مطلوب لتعزيز القدرة التنافسية الخارجية لمصر.

هناك ثلاثة أهداف لبناء نموذج على مستوى الاقتصاد الكلى، كجزء من تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ (EHDR). الهدف الأول من هذا العمل، الذى يستند إلى التحليل الكمى، هو التنبؤ بالنمو الاقتصادى فى مصر فى ظل سيناريوهين رئيسيين هما: سيناريو استمرار الوضع القائم Business as Usual (BU) ، والآخر هو السيناريو الأفضل (BC) Best Case Scenario. والهدف الثانى من النموذج هو التحقق من الجدوى والاستدامة المالية للنفقات المقترحة فى الموازنة العامة. أما الهدف الثالث فهو محاكاة آثار مختلف خيارات السياسة على الاقتصاد والنمو فى مصر.

كان عام ١٩٩١ نقطة تحول رئيسية فى تاريخ الإقتصاد المصرى الحديث مع بدء برنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى

وتتضمن صياغة هذين السيناريوهين الرئيسيين تحديد اتجاهات ومعدلات النمو لبعض المتغيرات الرئيسية. وكما يدل عليه التعبير، فإن سيناريو BU، يعنى استمرار نفس الاتجاه الموجود فى الاقتصاد، أى تطور للواقع الحالى تستمر فيه المتغيرات فى مسارها الذى سبقت ملاحظته. وعلى النقيض من هذا السيناريو توجد رؤية لسيناريو BC الذى تم تحليله وبحثه بالتفصيل على امتداد التقرير. وفى الواقع، فإن معظم عناصر سيناريو BC تظهر فى مختلف فصول التقرير، بينما يتم فى هذا الفصل تحديد التفاعلات بين المتغيرات الإجمالية فى الاقتصاد بصورة كمية.

١. الإطار الاقتصادى الكلى

على الرغم من نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى التى بدأت فى عام ١٩٩١، فقد أدى القصور فى إدارة الاقتصاد الكلى والتأخر فى تنفيذ التكيف الهيكلى إلى تدهور بيئة الاقتصاد الكلى. وكان هذا واضحا فى تباطؤ النمو الاقتصادى، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة عجز الموازنة العامة. وازداد الوضع سوءً نتيجة لعدد من الصدمات الخارجية. ومنذ عام ١٩٩٩/٩٨ بدأ نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الهبوط، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الآثار التى ترتبت على الأزمة المالية للأسواق الصاعدة فى شرق آسيا، وحادثة الهجوم الارهابى على السائحين فى الأقصر عام ١٩٩٧ والانخفاض الحاد فى اسعار البترول فى عام ١٩٩٨. وقد ازداد هذا الوضع تفاقما نتيجة الآثار الاقتصادية العالمية الناجمة عن حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والذى أعقبته الحرب على العراق وما ترتب على ذلك من عدم استقرار الاوضاع في المنطقة.

والآن حان الوقت للقيام بتحرك قوى لتعزيز النمو الاقتصادى لمصر من خلال سياسات المالية العامة والسياسات النقدية التى تستهدف تخفيض معدلات البطالة بدون احداث تضخم. وقد قام مجلس الوزراء الذى عين في يوليو ٢٠٠٤ بوضع العديد من الإجراءات المطلوبة لتحقيق الانتعاش الاقتصادى السريع والمستمر، كما تم تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الجريئة شملت نظام سعر الصرف، وتحرير التجارة، مما أدى إلى تزايد ثقة القطاع الخاص في إمكانيات الاقتصاد ومستقبله. وعلى اية حال، مازالت التحديات التى تواجه الاقتصاد كبيرة، إذ مازال نمو الناتج القومى أقل من الحد الأدنى المطلوب كى يتمكن من استيعاب النمو فى قوة العمل، ومازال القطاع المالى يواجه قيودا إلى جانب ارتفاع معدلات الاقتراض الحكومى، مما يثير القلق حول وضع الموازنة العامة ومزاحمة القطاع الخاص في التمويل.

من التنمية الإقتصادية إلى مرحلة الانطلاق

شهد عام ١٩٩١ نقطة تحول رئيسية في تاريخ الاقتصاد المصرى الحديث مع بدء برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (ERSAP) الذى استهدف إزالة الاختلال في الاقتصاد الكلى وتعزيز الكفاءة الاقتصادية. وقد تم صياغة ذلك من خلال استراتيجيات التوجه إلى السوق بما في ذلك إلغاء تشوهات الأسعار، وتخفيف عبء الدعم الضخم وغير المنظم عن الموازنة الحكومية، وتحرير التجارة الخارجية، وإصلاح السوق المالية وسوق رأس المال، وتشجيع الانفتاح في التجارة الخارجية. وعلى الرغم من نجاح البرنامج في تخفيض كل من اختلالات الداخلية والخارجية إلا أن أثره على النمو الاقتصادى كان مخيبا للآمال لعدم تمكنه من رفع معدل النمو في المتوسط وإعادته إلى مستواه قبل عام ١٩٩١، وذلك على الرغم من الانتعاش المتواضع الذى تحقق في أوائل العام المالى ١٩٩٣ وحتى العام المالى ١٩٩٨. وكانت أهم التطورات التى تلت هذه الفترة تتضمن:-

معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى. اتجه النمو نحو الانخفاض منذ العام المالى ١٩٩٩، بعد تحقيقه أداءً مرضياً في أعقاب برنامج التثبيت. وأستمر التباطؤ في النمو الاقتصادى حتى العام المالى ٢٠٠٣ نتيجة عدد من المعوقات مثل نقص النقد الأجنبى، والسياسة النقدية غير الفعالة، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، والركود الذى ساد البيئة الإقليمية والعالمية. وأسهم كل ذلك في ابقاء معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى في حدود ٣٪-٤٪ وهو ما يقل كثيرا عن إمكانات الاقتصاد المصرى. وعلى أية حال، ارتفع معدل النمو إلى ما يزيد على ٣,٥٪ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وإلى ٥٪ خلال ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ومن المنتظر أن يرتفع أكثر إلى ٦٪ في العام المالى ٢٠٠٦. وكان انتعاش السياحة وزيادة صادرات السلع والخدمات والزيادة المتواضعة في الإنفاق الاستهلاكى وراء هذا الانتعاش. ويتوقع أن يرتفع كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار مع انخفاض معدلات الضرائب على دخول الاشخاص والضرائب على الشركات. وقد اخذت الثقة تتحسن وهو ما عكسه زيادة النشاط في سوق الأوراق المالية وارتفاع التصنيف الائتمانى لمصر من سلبى إلى مستقر (فيتش وستندرد آند بورز).

سعر صرف موحد ومرن منذ نهاية عام ٢٠٠٤. منذ أن تم توحيد سوق الصرف الأجنبى بنجاح في ظل برنامج (ERSAP)، أصبح يتم تداول الجنيه المصرى بحرية، وبتدخل محدود من جانب السلطات النقدية للمحافظة على السعر المرتبط بالدولار. وفضلا عن هذا، فإن تخفيض القيود على الحساب الرأسمالى في يونيو ١٩٩٤ أدى إلى زيادة تحرير سوق الصرف الأجنبى. وفى أعقاب الأزمة الآسيوية واجهت البلاد تدهورا حادا في ميزانها التجارى، وفى حسابها الرأسمالى، ساعد عليه بشكل أكبر هبوط اسعار البترول

وانخفاض إيرادات السياحة. واستمر العجز في موارد النقد الأجنبى، وعادت السوق السوداء إلى الظهور. وأدت التدخلات التى قام بها البنك المركزى المصرى للمحافظة على ربط العملة فيما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ إلى خسارة نحو ثلث صافى احتياطيات مصر من النقد الأجنبى. ثم تم إدخال نظام الربط القابل للتعديل فى إطار حدود معينة. وفيما بين يناير ٢٠٠١ و٢٠٠٣، انخفضت قيمة الجنيه عدة مرات بمعدل تراكمى بلغ ٤٨٪ مقابل الدولار، وتم توسيع الحدود التى يتم التعديل فى إطارها.

وأخيرا، تم تعويم الجنيه المصرى فى يناير عام ٢٠٠٣بعد أن ظل مرتبطا بالدولار لفترة ناهزت عقدا من الزمان منذ برنامج ERSAP وبعد حدوث بعض التقلبات الخطيرة، إقترب سعر الصرف فى السوق من سعر البنك فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٤. وفى ديسمبر ٢٠٠٤ بدأت الحكومة رسميا فى إنشاء سوق للتعامل بين البنوك فى الصرف الأجنبى، وتم استعادة المرونة فى أوضاع اسعار الصرف، وتحسنت الثقة فى قابلية الجنيه المصرى للتحويل بدرجة كافية لتقويته أمام الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية الرئيسية الأخرى.

تحسن الوضع الخارجى. منذ العام المالى ١٩٩٢ ساعد الفائض الذى تحقق فى ميزان تجارة الخدمات على تعويض عجز الميزان التجارى. وكانت البنود الثلاثة الضخمة فى صادرات الخدمات باستمرار هى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، ورسوم قناة السويس وحصيلة السياحة. وقد نمت حصيلة الصادرات من السلع والخدمات بشكل أكبر فى عام ٢٠٠٤ وارتفع الفائض فى الحساب الجارى إلى ٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ومن المنتظر أن يرتفع إلى ما يزيد على ذلك فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، وهو ما يعكس بشكل رئيسى تحسن القدرة التنافسية نتيجة للتخفيض الحقيقى الكبير فى قيمة الجنيه منذ عام ٢٠٠١ . ومازال الاستثمار الأجنبى المباشر منخفضا و تراكم الفائض فى صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك المحلية، وارتفعت الاحتياطيات الدولية الرسمية من ١٤,٥ مليار دولار فى خلال عام ٢٠٠٤ إلى ٢١ مليار دولار فى نهاية العام المالى ٢٠٠٥ أى ما يعادل ٧,٢ شهرا من قيمة الواردات. واصبح الاقتراض الأجنبى ضئيلا ولا يكاد يذكر، وظل إجمالى الدين الخارجى مستقرا عند مستوى بلغ نحو ٢٩ مليار دولار، أو ما يعادل ٣١٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية عام ٢٠٠٤ .

انخفاض معدل التضخم فى عام ٢٠٠٥. نتيجة لنجاح برنامج التثبيت فى أوائل التسعينات، استمر معدل التضخم عند مستوى لا يتعدى رقماً واحداً فى المائة، وعلى اية حال، فإنه نظرا لانتقال آثار التخفيضات الإسمية الضخمة فى قيمة العملة فى الفترة من ٢٠٠١–٢٠٠٣، ارتفع معدل التضخم. ولدى قياسه بالرقم القياسى لأسعار المستهلك يلاحظ أنه ظل قريبا من ١٢٪ من مايو إلى ديسمبر ٢٠٠٤، بينما ظل الرقم القياسى لأسعار الجملة عند ١٧٪ فى خلال نفس الفترة. وقد بدأ التضخم فى الهبوط من أواخر عام ٢٠٠٤، مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم للشهور الأثنى عشر إلى أقل من ٧٪ فى أوائل عام ٢٠٠٥، ومن المنتظر أن تهبط إلى حوالى ٥٪ فى عام ٢٠٠٦ .

استمرار ارتفاع حجم الاقتراض الحكومى. منذ أواخر التسعينات، ازداد العجز فى الموازنة العامة. وكان هذا يعكس زيادة فى الإنفاق الجارى، وضعف أداء الإيرادات. وقد ارتفع العجز فى الموازنة من ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى ١٩٩٩ إلى ٦,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وكان يتم تمويل معظم العجز عن طريق مصادر محلية، ومنها الاقتراض من بنك الاستثمار القومى ومتأخرات الاستثمار و ائتمان الموردين. وقد استمرت الحكومة فى الاقتراض من المصادر المحلية فقط من خلال سندات ذات قيمة اسمية ثابتة تم بيعها إلى المؤسسات المالية بما فى ذلك البنك المركزى المصرى. وتظهر البيانات الأولية استمرار هذه الاتجاهات فى الاقتراض الحكومى فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. ومن المنتظر أن يرتفع إجمالى التمويل المطلوب للحكومة بحيث يصل إلى ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى اثناء العام المالى ٢٠٠٥ نظرا لإنخفاض الإيرادات من الرسوم الجمركية، والإيرادات غير الخاضعة للضريبة.

تحسن الثقة فى الإقتصاد المصرى انعكس فى زيادة النشاط فى سوق الأوراق المالية وفى ارتفاع درجة التصنيف الائتمانى لمصر

وفى ظل نمط التمويل الحالى لعجز الموازنة، اصبح الاقتراض من الجهاز المصرفى المحلى يلتهم الائتمان المحلى ويزاحم القطاع الخاص مما يؤثر على مشاركتة فى النشاط الاقتصادى.

استمرار تصاعد حجم الدين العام. من المقدر أن يبلغ صافى الدين العام نحو ٣٥٠ بليون جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٥ أى ما يشكل نحو ٧٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ويعتبر حجم الدين الخارجى القائم كنسبة من الناتج الإجمالى منخفضاً نسبياً. وعلى اية حال، فإنه نتيجة للزيادة الأخيرة فى عجز الموازنة، أصبح إجمالى الدين المحلى يرتفع بمتوسط سنوى يبلغ ١٢٪ فى المتوسط تقريبا منذ عام ١٩٩٨. وهذا الاتجاه يثير القلق حول القدرة على مواجهة مشكلة الدين العام المحلى.

وفى الوقت الحالى، مايزال الدين الحكومى فى معظمه محليا (٩٤,٣٪) فى مقابل (٥,٧٪) فقط تمثل الدين بالنقد الأجنبى. ومن ناحية آجال الاستحقاق فإن الديون طويلة الأجل تمثل ٧٥,٨٪ من إجمالى الدين، بينما بلغت نسبة الديون قصيرة الأجل ٢٤,٢٪ فى عام ٢٠٠٤ . ومن المتوقع ألا تتغير تكلفة الدين ومدة الاستحقاق فى خلال الأعوام المالية ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ .

البنوك تتحمل نتيجة الإفراط فى منح الائتمان فى أواخر التسعينات. استمر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فى الانخفاض بالقيمة الحقيقية، بينما كان الجزء الأكبر من التوسع الملحوظ فى الائتمان يرجع إلى الاقتراض الحكومى. وأخذ حجم القروض المتعثرة يرتفع، بينما استمر تكوين المخصصات فى الهبوط. وعلى أية حال حدث تحسن في هذا الاتجاه نتيجة التحسن فى تصنيف القروض القديمة، إلى جانب التنفيذ الصارم للقواعد التنظيمية الرشيدة. وفى أوائل

عام ٢٠٠٤، تم وضع خطة لإعادة هيكلة ديون مؤسسات القطاع العام المتعثرة، كما تم تقديمها كجزء من أحدث برنامج لإصلاح القطاع المالى.

الإصلاحات الهيكلية الرئيسية فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. قام مجلس الوزراء فى خلال السنة الأولى لتعيينه بعدة إصلاحات جريئة. فقد تحسنت الشفافية فى السياسات الاقتصادية، وانخفض هيكل الرسوم الجمركية من متوسط مرجح كان يبلغ ١٣,٩٪ فى عام ٢٠٠٠ إلى ٨٪ فى عام ٢٠٠٤، كما تم تخفيض عدد فئات الرسوم من ٢٧ فئة إلى ٦ فئات فقط، مع إلغاء كافة رسوم الاستيراد، والرسوم الإضافية فى سبتمبر ٢٠٠٤

وقد صدر قانون جديد لضرائب الدخل فى يونيو ٢٠٠٥، تضمن تبسيطا فى هيكل اسعار الضريبة، وتخفيضا فى معدلات ضريبة الدخل المفروضة على الأفراد والشركات. مع زيادة الحد الأدنى للدخل الخاضع للضريبة وإلغاء الحوافز الضريبية غير المستهدفة فى الاستثمارات الجديدة. وفى نفس الوقت، تم وضع خطط لإصلاح الإدارة الضريبية.

وتم أيضا رفع أسعار الوقود (الديزل) المدعم فى سبتمبر ٢٠٠٤ وكذلك تعريفة استهلاك الكهرباء فى ديسمبر ٢٠٠٤ بهدف إصلاح موازنات الهيئات الاقتصادية وتوجيهها نحو العمل بمبدأ استعاضة التكلفة. وإلى جانب ذلك أعيد تبويب الموازنة الحكومية كى تتوافق مع التبويب الدولى، كما تم إنشاء حساب موحد فقط للخزانة العامة.

فى سبتمبر ٢٠٠٤ تم الإعلان عن خطة شاملة بين البنوك لإعادة هيكلة القطاع المالى على مدى خمس سنوات. وتتضمن الخطة إجراء اندماجات بين البنوك، وبيع حصة القطاع العام فى البنوك المشتركة وحل مشكلة الديون المتعثرة للمنشآت العامة والخاصة، وخصخصة أحد البنوك المملوكة للدولة (بنك الاسكندرية)، وإصلاح القطاع المالى غير المصرفى.

وشهدت جهود الخصخصة دفعة قوية، فتمت خصخصة ١٧ شركة غير مالية فيما بين يوليو ٢٠٠٤ ومارس ٢٠٠٥، مما حقق حصيلة بلغت ٢,٣٥ بليون جنيه مصرى.

ويعتبر تحديث الحكومة وزيادة مشاركة القطاع الخاص أمراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل وقد بدأ العمل فى تقوية إطار السياسة النقدية وتحديث عمليات المالية العامة الحكومية. وعلى الرغم من أن متطلبات تمويل الموازنة الحكومية مازالت تفرض ضغوطا تضخمية على الاقتصاد، فإن إطار الاقتصاد الكلى أصبح مهيأً لدعم الانطلاق.

سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية فى الأجل المتوسط. يتطلب تحقيق رؤية سيناريو BC جهودا متواصلة في مجالات سياسة سعر الصرف والسياسات النقدية، وسياسات المالية العامة والدين العام، وإصلاح القطاع المالى وإدارة القطاع الخارجى.

ويعتبر إنشاء سوق الصرف الأجنبى فيما بين البنوك خطوة رئيسية نحو تدعيم نظام لسعر صرف موحد ومرن فى مصر. وسيعمل استمرار الاتجاهات المواتية فى ميزان المدفوعات وازدياد الثقة على دعم استقرار سعر الصرف. وعلى أية حال ، فإنه فى الأجلين المتوسط والطويل، ينبغى على البنك المركزى المصرى أن يتغاضى عن التقلبات العشوائية لسعر الصرف فى الأجل القصير، مع السماح لقوى السوق بتحديد مستواه للمحافظة على القدرة التنافسية للصادرات. وينبغى أن تقتصر تدخلات السياسة فى سوق الصرف على الظروف "غير العادية"، كما ينبغى تحديد هذه الظروف بعناية وحرص.

ومن المطلوب أن يحدث تقدم أكبر فى تحسين العناصر الأساسية للسياسة النقدية وتقوية القدرات الفنية للبنك المركزى المصرى. كما أنه من الضرورى زيادة مرونة اسعار الفائدة وزيادة القدرة على التنبؤ باتجاهات التضخم فى ظل سعر الصرف المرن. ويستلزم الأمر أن تحدد بوضوح استراتيجية السياسة النقدية وأن يتم تنفيذها فى إطار للأجل المتوسط يتم تصميمه وإعداده من جانب البنك المركزى المصرى. وينبغى الإعلان عن الاتجاه العام للسياسة النقدية لإرشاد الأسواق والمساعدة في توقع اتجاهات الضغوط التضخمية.

إصلاح القطاع المالى. تتضمن خطة إصلاح القطاع المالى تخفيض عدد البنوك إلى النصف تقريبا وزيادة حصة البنوك الخاصة فى السوق، فى خلال السنوات الخمس القادمة.[١] كما تستهدف الخطة ايضا زيادة مشاركة القطاع الخاص فى صناعة التأمين، وتطوير سوق التمويل العقارى، وتوحيد اللوائح والإشراف على كافة المنشآت المالية. وعلى الرغم من ذلك فإن آليات حل مشاكل الديون المتعثرة فى المنشآت العامة والخاصة لم يتم تطويرها بعد. ويتطلب الأمر تقويم نوعية الأصول فى بنوك القطاع العام وتحديد احتياجات زيادة رؤوس أموالها.

آفاق القطاع الخارجى وتحقيق القدرة التنافسية الخارجية. بدأت صورة مصر الخارجية فى التحسن منذ العام المالى ٢٠٠٤ بما يعكس أداءً أفضل نسبيا للصادرات منذ نهاية عام ٢٠٠٢. كما أخذ المعروض من حصيلة النقد الأجنبى فى الزيادة، مدعوماً بالنمو المستمر في حركة السياحة وارتفاع موارد الغاز الطبيعى، وازدياد حركة المرور فى قناة السويس. وتبين توقعات موظفى صندوق النقد الدولى أن هناك مجالا لارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه المصرى فى الأجل المتوسط حتى العام المالى ٢٠١٠، وأنه على الرغم من التباطؤ فى تدفقات الحساب الجارى إلا أنه يظل يحقق فائضا يسمح بزيادة النمو في الواردات غير البترولية بنسبة ٧٪ سنويا في نفس الفترة[٢]. وعلى أية حال، فإن حدوث عدة صدمات خارجية في آن واحد فى أسعار البترول/الغاز وحركة المرور فى قناة السويس أو إيرادات السياحة، سيؤدى إلى أضعاف الوضع الخارجى لمصر وهو ما يتطلب التركيز على زيادة القدرة التنافسية الخارجية وتنفيذ تحول هيكلى اقتصادى في اتجاه زيادة الصادرات من السلع غير البترولية والخدمات لتخفيض الاعتماد على مصادر النقد الأجنبى التى تتسم بارتفاع درجة تقلبها وتعرضها للمخاطر.

تحديث الحكومة وزيادة مشاركة القطاع الخاص أمر أساسى لتحقيق النمو الاقتصادى المستدام

١. يتكون الجهاز المصرفى حاليا من ٥٤ بنكاً . منها ٦ بنوك مملوكة للدولة (وتملك ٥٦٪ من إجمالى الأصول) و٣٥ بنكاً مشتركاً (٣٨٪) و١٣ بنكاً أجنبياً (٦٪)

٢. انظر أيضاً صندوق النقد الدولى (٢٠٠٥)، تقرير موظفى الصندوق عن جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥، مشاورات المادة الرابعة، ٢٥ ابريل

٢. السيناريو الأفضل للاقتصاد الكلى[٣]

إدراكاً للدور المحورى للنمو الاقتصادى فى عملية التنمية، فقد تم إجراء تنبؤات للنمو الاقتصادى فى ظل سيناريوهين رئيسيين: سيناريو BU وسيناريو BC وكما تم توضيحه فيما سبق، فإن كثيرا من العناصر المطلوبة لتحقيق إنتعاش اقتصادى مستدام، قد تم تحديدها، كما تمت ملاحظة مؤشرات الانتعاش الاقتصادى. ويعتمد النموذج على الأداء الفعلى للاقتصاد المصرى فى خلال العقود السابقة حتى يمكن التنبؤ بمسار النمو في كل من السيناريوهين.

ويعرض جدول رقم ٥–١ مقارنة بين المتغيرات الرئيسية فى كل من السيناريوهين. وبالنسبة لقوة العمل لا يوجد اختلاف بين السيناريوهين الرئيسيين حيث أن قوة العمل المتوقعة فى خلال فترة الرؤية تعتمد على معدلات المواليد الماضية والتى لا يمكن تغييرها. ومن الناحية الأخرى، فإن عدد السكان يعتمد على التحول الديموجرافى فى المستقبل. ومن المفترض أن سيناريو BC يتضمن معدلا أقل لنمو السكان عما يفترضه سيناريو BU، والذى هو ببساطة مجرد استمرار للاتجاه الحالى للنمو السكانى.

وتضم قوة العمل، المشتغلين سواء داخل مصر أم خارجها والمتعطلين. وفى ظل سيناريو BC سينمو التشغيل بمعدل ٣,٦٪ سنوياً، وهو ما يفوق النمو فـي قوة العمل (٣٪)، وذلك بفضل دور القطاع الخاص، هذا بخلاف الوضع فى ظل سيناريو BU، حيث سيستمر معدل البطالة عند مستوى ١١٪ الذى شهدته فترة التسعينات. كما أن التشغيل في الحكومة هو أحد أوجه الخلاف الأخرى بين السيناريوهين. ومرة أخرى، فى ظل سيناريو BU، لن يحدث أى تغيير كبير بالنسبة للتشغيل فى الحكومة، وعلى اية حال، فإنه ينتظر مع تنفيذ برنامج إصلاح الخدمة الحكومية أن يتم إنقاص عدد العاملين بالحكومة بنحو ١٠٠ ألف موظف سنويا عن طريق عدم تعيين عاملين جدد بدلا من الذين تنتهى خدمتهم. وفى سيناريو BC يتوقع أن يهبط معدل البطالة إلى أقل من ٦٪ وهو ما يعادل ١,٥ مليون موظف فى عام ٢٠١٥.

مع تنفيذ برنامج إصلاح الخدمة الحكومية يتوقع تقليص عدد العاملين بالحكومة بنحو ١٠٠ ألف موظف سنوياً

إن قوة العمل لا تستجيب للتغيرات فى الحجم فقط بل ايضا للتغيرات فى النوعية. ويمكن قياس النوعية عن طريق معدلات معرفة القراءة والكتابة وهى مؤشر بديل عن مستوى التعليم. ومن المتوقع أن تزداد درجة تعلم القراءة والكتابة بنسبة ٣٪ سنويا فى المتوسط فى ظل سيناريو BC. وينتظر أن يتبع الزيادة فى معرفة القراءة والكتابة مساراً متزايدا حيث يبدأ بمعدل يقل كثيرا عن ٣٪ وهو ما يتفق مع الاتجاه الذى جرى ملاحظته والبالغ ١,٧٪ سنويا، ثم يزيد بمرور الوقت ليتجاوز نسبة ٣٪ قرب نهاية فترة الرؤية. وعلى الرغم من أن انتاجية العمل (النوعية) لم تدرج بصورة صريحة فى النموذج، فإنه يجرى تعزيزها بصورة كبيرة فى ظل سيناريو، نتيجة التقلص التدريجى لفائض العمالة الحكومية مما سيترتب عليه انخفاض نسبة هذه العمالة من ٢٩٪ من إجمالى العمالة عام ٢٠٠٣ إلى ١٧٪ فى عام ٢٠١٥ (أنظر الفصل السادس).

طبقا لسيناريو BC يتوقع أن ينمو الاستثمار بنسبة ١١,٤٪ سنويا فى خلال فترة الرؤية. وهذا الرقم يأخذ فى الاعتبار

جدول ٥–١ الافتراضات الرئيسية للسيناريوهين

	سيناريو BC	سيناريو BU
قوة العمل	الزيادة السنوية = ٧٩٠٠٠٠ عامل فيما بين ٢٠٠٥ ، ٢٠١٠، تتناقص إلى ٧٥٠٠٠٠ عامل فيما بين ٢٠١٠ ، ٢٠١٥	نفس الافتراض وفقا لسيناريو BC
السكان	٧٧,٧ مليون فى ٢٠١٠، ٨٣,٨ مليون فى ٢٠١٥ و ٨٨,٩ مليون فى ٢٠٢٠	٧٨,٩ مليون فى ٢٠١٠ ، ٨٧,٥ مليون فى ٢٠١٥ و ٩٦,٢ مليون ٢٠٢٠
البطالة	أقل من ٦٪ فى ٢٠١٥	استمرار معدل البطالة الحالى البالغ ١١٪
العاملون بالخارج	٥٪ من قوة العمل	٥٪ من قوة العمل
العاملون بالحكومة	نقص ١٠٠ ألف موظف كل سنة	استمرار الإحلال محل من تنتهى مدة خدمتهم بنفس المعدل
معدل معرفة القراءة والكتابة	معدل النمو ٣٪ سنويا فى المتوسط	معدل النمو ١,٧٪ سنويا فى المتوسط
إجمالى الاستثمار	معدل النمو ١١,٤٪ سنويا فى المتوسط	معدل النمو ٦,٦٪ سنويا فى المتوسط
الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج	٢٪ سنويا	٠,٦٪ سنويا
صافى الصادرات	معدل النمو ١٢٪ سنويا فى المتوسط	معدل النمو ٧٪ سنويا فى المتوسط
الانفاق الحكومى الجارى	معدل النمو ١,٧٪ سنويا فى المتوسط	معدل النمو ٥,٩٪ سنويا فى المتوسط
الإنفاق الاستثمارى الحكومى	معدل النمو ٦,٦٪ سنويا فى المتوسط	معدل النمو ٤,٥٪ سنويا في المتوسط
معدل نمو المعروض النقدى M2	١٠٪ سنويا	١٢٪ سنويا
دالة الضرائب	تحول بنسبة ٥٪ فى الخط القاطع لفترة السنوات الثلاث الأولى فى الرؤية ثم العودة إلى الوضع السابق الميل الحدى لفرض الضريبة يرتفع إلى ٠,٠٨٥	لا تغيير فى الدالة

المصدر: أحمد كمالى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

٣. للإطلاع على وصف النموذج، يرجى الرجوع إلى ملحق الفصل الخامس.

شكل ٥-١: المدخرات الأجنبية كنسبة من إجمالى الناتج المحلى

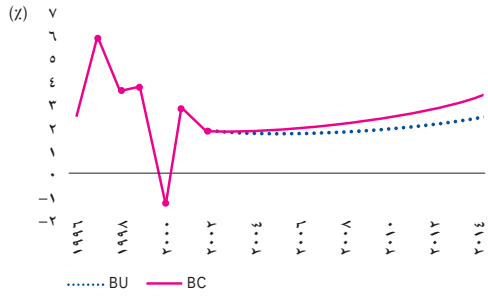

المصدر: أحمد كمالى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

طبقاً للسيناريو الأفضل تزيد النفقات الجارية بمعدل ١,٧٪ سنوياً فى المتوسط وتزداد النفقات الرأسمالية بمعدل ٦,٦٪ لتمويل البنية الأساسية ومشروعات التنمية البشرية وينمو الإستثمار بنسبة ١١,٤٪ سنوياً

فرص الاستثمار غير المستغلة فى مصر، والقدرة على جذب قدر كبير من الاستثمار الأجنبى، وإمكانيات التنمية الكامنة فى القطاعات التى تعتبر قاطرات النمو (الفصلين السادس والسابع). ويقدر معدل نمو إجمالى الاستثمار طبقا لسيناريو BU ٦,٦٪، وهو متوسط معدل نمو الاستثمار فى خلال العقود الثلاثة الماضية، وينبغى على المرء أن يلاحظ أن هذا المعدل أعلى من معدلات الاستثمار فى المتوسط التى تحققت فى كل سنوات التسعينات، والتى كانت منخفضة بشكل غير عادى، ومع ذلك فإنه أقل من معدل النمو فى الاستثمار الذى تم تسجيله فى النصف الثانى من السبعينات.

أما المكون الأخير الذى يدخل فى معادلة نمو الناتج فهو الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (TFP) وقد تحدد معدل النمو فى TFP فى سيناريو BC على أساس ٢٪ بينما يهبط إلى مجرد ٠,٦٪ سنويا فى سيناريو BU. ويتوافق معدل نمو TFP الذى يبلغ ٢٪ مع ما أظهرته الدراسات القطرية الحديثة التى أجريت على مجموعة من الدول لتحليل مصادر النمو.

وقد تبين من تجربة دول شرق آسيا أن النمو الملحوظ الذى حققته هذه الدول ، والذى بدأ فى منتصف السبعينات وحتى النصف الثانى من التسعينات، كان مدفوعا بتراكم رأس المال المادى أكثر من النمو القوى في TFP[٤]. وفى الواقع، فإن تقدير النمو فى TFP بنسبة ٢٪ يتمشى مع بعض الاتجاهات الأكثر نجاحا فى الأسواق الصاعدة[٥]. وبالنسبة لسيناريو BU، فإن نمو TFP تم تقديره على أساس متوسط المستوى الملحوظ في التسعينات وحتى بداية هذا العقد، الذى بلغ ٠,٦٪ سنوياً.

ومن المفترض أن يتم تمويل الاستثمار عن طريق المدخرات المحلية والمدخرات الأجنبية. والمدخرات المحلية هى متغيرات داخلية وتعتمد على قيمة الناتج. والمدخرات الأجنبية بدورها، هى متغيرات خارجية وتعادل صافى الصادرات بالسالب. وطبقا لسيناريو BC، فإن صافى الصادرات سينمو بمتوسط يبلغ نحو ١٢٪ سنويا، وهو ما يقارب معدل نمو الاستثمار، بينما فى ظل سيناريو BU سيبلغ معدل نمو الادخار الأجنبى فى المتوسط نحو ٧٪ سنويا ليشكل ٣٪ من إجمالى الناتج المحلى بحلول عام ٢٠١٥.

ويمكن فى ظل سيناريو BC تحقيق زيادة متواضعة فى نسبة المدخرات الأجنبية إلى الناتج المحلى الإجمالى (شكل ٥-١) ومع هذا يتم تمويل الجانب الأكبر من الزيادة الملحوظة فى الاستثمار من خلال الادخار المحلى الذى سيقفز من المستوى المنخفض فى ظل سيناريو BU والذى يبلغ ٢٠٪ من إجمالى الناتج المحلى إلى مستوى مستدام يصل إلى ٣٠٪ من إجمالى الناتج المحلى بحلول عام ٢٠١٥، مدفوعا بارتفاع المدخرات الحكومية والخاصة (المدخرات العائلية ومدخرات قطاع الأعمال). وستكون سياسات الإصلاح الرامية إلى تنفيذ العقد الاجتماعى الجديد مسئولة عن التحول الكبير فى دالة الادخار للقطاع الخاص إلى جانب وضع وتنشيط أدوات ادخارية جديدة وعديدة تشمل تطبيق التأمين الاجتماعى فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، والتأمين الصحى وفوق كل هذا التمويل العقارى لاسكان الفئات منخفضة الدخل.

وعلى الجانب الحكومى، فإن سيناريو BC يفترض أن النفقات الجارية تنمو بمعدل ١,٧٪ سنويا فى المتوسط، وأن النفقات الرأسمالية تنمو بمعدل ٦,٦٪ لتمويل البنية الأساسية ومشروعات التنمية البشرية. وتعزى الزيادة المتواضعة فى النفقات الحكومية إلى ترشيد مختلف مكونات النفقات الجارية والتخفيض المستمر فى اعداد العماله فى الحكومة والقطاع العام فى خلال فترة الرؤية. وعلى النقيض فإن سيناريو BU يؤكد بشكل أكبر على النفقات الجارية التى تنمو بمعدل ٥,٩٪ سنويا فى المتوسط، وبشكل أقل على النفقات الرأسمالية التى تنمو بمعدل ٤,٥٪ سنويا.

ويأتى تمويل النفقات الحكومية من مصدرين : الإيرادات الحقيقية، ورسوم إصدار النقد، وفى سيناريو BC يتوقع أن ترتفع الإيرادات الحقيقية نتيجة لعدة عوامل: الأول، يتوقع زيادة إجمالى حصيلة الضرائب بنسبة ٥٪ فى السنوات الثلاث الأولى لفترة الرؤية. بسبب التسارع فى عملية الخصخصة[٦]. وثانيا، أنه مع توقع ارتفاع الدخول، فإن الضريبة على الدخل، التى تمثل نسبة مئوية من الدخل ويقدر أن تكون ٨٪ سترتفع تبعا لاتجاه الدخل إلى الارتفاع. ثالثا، أن الإصلاح الضريبى الجارى والذى يتناول كافة النواحى المتصلة بالضرائب ابتداء من الإدارة الضريبية واجراءاتها إلى تحصيل الضرائب، ينتظر أن تؤدى إلى زيادة الميل الحدى لفرض الضرائب من ٨٪ إلى ٨,٥٪ مما يدفع إلى زيادة إيرادات الضرائب وهذا المصدر المواتى والذى لا يؤدى إلى التضخم، سيعمل على الحد من طبع النقود واحتواء النمو فى المعروض النقدى ليكون فى حدود ١٠٪ سنويا.

وعلى النقيض من الوضع المواتى للموازنة العامة المشار إليه فى سيناريو BC، فإن سيناريو BU يقدم مساراً للموازنة العامة تستمر فيه المشاكل المزمنة التى اصابت الموازنة منذ عدة عقود. حيث يكون النمو فى إجمالى النفقات العامة فى سيناريو BU أعلى مما هو عليه فى سيناريو BC، إذ يصل معدل النمو إلى ٥,٧٪ سنويا فى المتوسط سنويا، فى مقابل معدل نمو فى النفقات العامة يبلغ ٢,٥٪ سنويا فى سيناريو BC. وفضلا عن هذا، فإن معظم النفقات الحكومية فى سيناريو BU تكون فى شكل نفقات جارية تزداد بمعدل ٥,٩٪

٤. Nehru, V. and A. Dhareshwar (1994), New Estimates of Total Factor Productivity Growth for Developing and Industrial Countries, Policy Research Working Paper # 1313, World Bank.

٥. Senhadji, A (2000) *Sources of Economic Growth: An Extensive Growth Accounting Exercise*, IMF Staff Papers, Vo. 47 (1).

٦. من الناحية العملية فإن ما يشار إليه هنا بإجمالى حصيلة الضريبة، هو فى الواقع إيراد غير ضريبى، ومع ذلك لما كان الإيراد الضريبى وغير الضريبى تمثلها دالة ضريبة واحدة، فإننا نشير إلى المكون الذى لا يعتمد على الدخل بإعتباره إجمالى حصيلة الضرائب وهو مؤشر بديل عن الإيراد غير الضريبى

شكل ٥-٢: نسبة إجمالى الإيرادات المتوقعة إلى الناتج المحلى الإجمالى

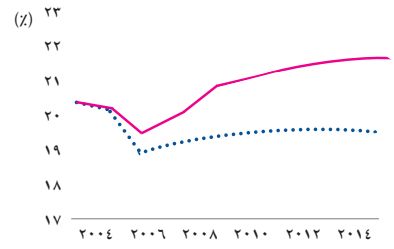

المصدر: شيرين الشواربى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

شكل ٥-٣: نسبة إجمالى النفقات وصافى الاقراض إلى الناتج المحلى الإجمالى

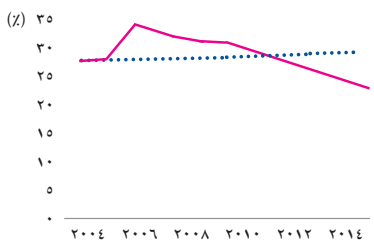

المصدر: شيرين الشواربى، المرجع السابق (٢٠٠٥)

شكل ٥-٤: نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى

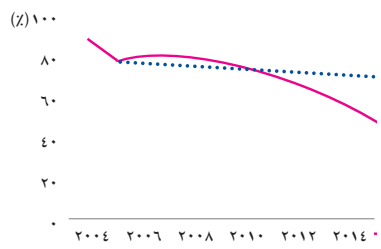

المصدر: شيرين الشواربى، المرجع السابق (٢٠٠٥)

سنويا. وتتفق هذه الصورة للنفقات الحكومية مع الاتجاه الماضى الذى اتسم بالهدر فى تخصيص الموارد الحكومية وبوجود أعداد ضخمة من العاملين المدنيين فى الحكومة.

كما أن الموازنة الحكومية تعانى من الضغوط نتيجة للهبوط فى جانب الإيرادات الحقيقية وذلك بالمقارنة مع سيناريو BC، نظرا لأن الزيادة المتواضعة فى الناتج تنعكس أيضا فى شكل زيادة متواضعة ايضا فى الإيرادات الضريبية. ولهذا تضطر الحكومة إلى الاعتماد بدرجة أكبر على طبع النقود لتغطية العجز الذى ينعكس فى ارتفاع معدل نمو عرض النقود إلى ١٢٪ سنويا مقابل ١٠٪ سنويا فى سيناريو BC.

٣. سياسة المالية العامة المقترحة والاستدامة المالية

يفترض سيناريو BC عند تطبيقه أن تتفق تنبؤات استدامة المالية العامة مع تنبؤات نمو الناتج المحلى الإجمالى وأن يتم تنفيذ الإصلاحات المطلوبة بخطى سريعة ومتواصلة. ويتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى حتى عام ٢٠١٥ ٧,٣٪ فى المتوسط، حيث سيرتفع تدريجيا من ٥٪ فى السنة المالية ٢٠٠٥ إلى ما يزيد على ٧٪ فى عام ٢٠١٠ وإلى ٩٪ فى السنة المالية ٢٠١٤ وما بعدها. و سيستمر معدل التضخم فى الانخفاض من ١٠٪ فى ٢٠٠٥ إلى ٦٪ فى عام ٢٠٠٦، و٤٪ فى عام ٢٠٠٧ و٣٪ فى السنة المالية ٢٠٠٨ والسنوات التالية. و يتحدد سعر الصرف الاسمى عند ٦ جنيهات للدولار الأمريكى، ويكون سعر الفائدة الاسمى على الدين المحلى هو محصلة سعر الفائدة الأسمى على الدين الأجنبى ومعدل التضخم المحلى وعلاوة مخاطرة تحدد بنسبة ٣٪ فى السنة المالية ٢٠٠٦، ولكن يفترض هبوطها بنسبة ٠,١٪ سنويا. وستنمو الواردات مقومة بالدولار الأمريكي بنسبة ٢٠٪ فى السنة المالية ٢٠٠٦، ثم تنمو بمعدل متناقص يصل إلى ١٥٪ فى المتوسط لكامل فترة التنبؤ. وسيترتب على هذا زيادة نسبة الواردات للناتج المحلى الإجمالى من ١٤,٧٪ فى السنة المالية ٢٠٠٤ إلى ٢٢,٦٪ فى عام ٢٠١٥.

وقد تم تنفيذ الإصلاحات الحاسمة، التى طال انتظارها، فى الرسوم الجمركية وضرائب الدخل منذ سبتمبر ٢٠٠٤. أما برنامج إصلاح الإدارة الضريبية فقد تم صياغته ويجرى تنفيذه تدريجيا. وهذه الإصلاحات قد أعدت المسرح لاستدامة المالية العامة.

على جانب الإيرادات: طبقا لسيناريو BC، يفترض أن تتحسن الإدارة الضريبية، وأن يتراجع التهرب الضريبى، وأن تتوسع القاعدة الضريبية بشكل أكبر كثيرا عما هى عليه فى سيناريو BU، حيث تم التنبؤ بالأوضاع والاتجاهات الحالية مع إجراء بعض التعديلات القليلة، كما يبدو ذلك فى الشكل (٥-٢). وبالتالى، فإن الإيرادات الضريبية التى يتم تحصيلها من الأفراد وشركات القطاع الخاص ستكون أعلى مما هى عليه فى ظل سيناريو BU. وسترتفع إيرادات الضريبة على المبيعات تدريجيا حتى العام المالى ٢٠١١ ثم تظل ثابتة بعد ذلك. كما أن ضريبة الشركات التى تحصل من الهيئة المصرية العامة للبترول والفائض المحول إلى الخزانة يتوقع ايضا أن ترتفع بسبب استمرار زيادة الأسعار وذلك نتيجة تراجع الدعم على المنتجات البترولية والتحول إلى اسلوب استعاضة التكلفة. ويفترض أن تبلغ نسبة الزيادة فى الأسعار بنحو ١٥٪ سنويا فى المتوسط ابتداء من السنة المالية ٢٠٠٦.

الإيرادات غير الضريبية: ينتظر أن تهبط قليلا بالمقارنة بسيناريو BU نتيجة النقص فى الدخل من الملكية عقب التنفيذ الجاد المتوقع لبرنامج الخصخصة. هذا بينما يتوقع أن يزداد حجم المنح المقدمة إلى الحكومة فى خلال السنوات المالية من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ بما يعكس المنحة السنوية البالغة ٠,٢٥ بليون دولار التى تقدمها وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID والمخصصة لإصلاح القطاع المالى.

وبالمقارنة مع سيناريو BU فإن التغيرات المتوقعة تؤدى إلى زيادة نسبة إجمالى الإيرادات إلى الناتج المحلى الإجمالى فى خلال فترة التنبؤ (٢٠٠٦-٢٠١٥) من ٠,١٪ فى السنة المالية ٢٠٠٦ إلى ٢,٤٪ فى السنة المالية ٢٠١٥ .

على جانب النفقات: تم فى موازنة العام المالى ٢٠٠٦ إبراز قيمة الدعم الضمنى على الوقود. وسيتم إظهار بنود الدعم الضمنى الأخرى تدريجيا فى الموازنات المقبلة لزيادة شفافية الإنفاق العام. وما يشغل الحكومة باستمرار هو ذلك العبء المالى للبرنامج الحالى لدعم المستهلكين، وعدم

يجرى حالياً مراجعة النظام الحالى الذي يقدم الدعم للجميع لاستبداله ببرامج اجتماعية ذات استهداف أفضل

فاعليته فى الوصول إلى الفئات المستهدفة المستحقة له. وتجرى مراجعة النظام الحالى الذى يقدم الدعم إلى الجميع بهدف استبداله ببرامج اجتماعية ذات استهداف أفضل. وأحد أمثلة هذه البرامج هو تقديم وجبة متوازنة لأطفال المدارس، ويجرى دراسة هذا البرنامج من قبل وزارة التعليم. وهناك برنامج آخر يتم مراجعته وهو برنامج المساعدات الاجتماعية والذى تقدمه وزارة الشئون الاجتماعية. ومن المتوقع أن يتم إجراء مراجعة شاملة لبرنامج الدعم بهدف زيادة كفاءته، وتحسين استهدافه ليصل للفئات المستحقة فعلا وزيادة التحويلات النقدية للفقراء. وقد تؤدى زيادة لا مركزية البرنامج إلى تعزيز أكثر لكفاءته وفعاليته، وتخفيض أعبائه على الموازنة. ومن ثم فإن المفروض أن ينخفض حجم الدعم بمعدل متسارع.

ويعد الإصلاح الإدارى أيضا من الأمور الأساسية، نظرا لأن الجهاز الإدارى الحكومى يعوق الانتاج والاستثمار. وسيتطلب الإصلاح تبسيط وتحديث القوانين واللوائح، وخاصة تلك المتصلة بالنشاط الاقتصادى. ويجب تخفيض حجم الجهاز الحكومى، الذى يعمل به حاليا ٥,٤ مليون فرد، جنبا إلى جنب مع تحسين هيكل الأجور والمرتبات، وزيادة انتاجية وانضباط الموظفين. ويجب إعادة النظر فى جدول المرتبات الأساسية وبخاصة فى أدنى درجات الهيكل الوظيفى حتى يساير المستويات الفعلية للمعيشة وللحد من الفساد. وسيعمل ربط الترقيات والمكافآت بالأداء الفعلى على ضمان وجود جهاز إدارى تنافسى وإلى اجتذاب الأشخاص ذوى الكفاءة العالية. وأخيرا فإنه ينبغى باستمرار توفير التدريب وإتاحة بناء القدرات لموظفى الحكومة. وطبقا لسيناريو BC، فإن نسبة الأجور الحكومية من إجمالى الانفاق ستنخفض بشكل كبير. ومن المتوقع أن تهبط إلى أقل من ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١٥ وإلى اقل من ذلك فى عام ٢٠٢٠ مقابل ٧,٧٪ فى السنة المالية ٢٠٠٦ التى أخذت فى الاعتبار الزيادة غير المسبوقة فى الأجور، التى أعلن عنها فى مايو ٢٠٠٥، التى بلغت نسبتها ٢٠٪.

الإنفاق على الدفاع: من المفترض أن تنخفض نسبته قليلا وتدريجيا إلى ٢,٤٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى السنة المالية ٢٠١٥، بعد أن بلغت ٢,٦٪ فى السنة المالية ٢٠٠٤.

المعاشات: ينتظر أن ترتفع في حدود متوسط معدلات السنوات الثلاث السابقة (٦,٦٪) بدلا من معدل النمو الذى تحقق فى السنة المالية ٢٠٠٤ (٨,٢٪) التى كانت إحدى السنوات التى تميزت بارتفاع معدل التضخم.

النفقات الرأسمالية: ينتظر أن تبلغ تكلفة إصلاح القطاع المالى نحو ٣٥ بليون جنيه، بالإضافة إلى ٤ بليون دولار، بينما ينتظر أن تؤدى مشروعات القطاعات الأخرى، كما هو متفق عليه مع البنك الدولى، إلى زيادة الاقتراض الخارجى للحكومة بمبلغ ٢ بليون دولار فى خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٦ حتى العام المالى ٢٠١٠ .

إنفاق إضافى: لتنفيذ العقد الاجتماعى الجديد المقترح، تم تقدير كافة النفقات الإضافية المطلوبة (أنظر الملحق ١–١) ودمجها فى سيناريو BC للسياسة المالية وفقا لتفاصيلها الواردة فى الفصول الأخرى. وبافتراض أن إجمالى الموازنة المطلوبة سنويا هو ٢٠ بليون جنيه[٧]، فإن نفقات الموازنة ستزداد تدريجيا فيما بين العام المالى ٢٠٠٦ والعام المالى ٢٠١٠ بمبلغ يتراوح بين ٥ بليون جنيه و ٢٠ بليون جنيه بالترتيب، ويستقر بعد ذلك عند ٢٠ بليون جنيه (بالاسعار الثابتة للعام المالى ٢٠١٠).

وبصفة عامة، فإن هذه التعديلات المفترضة يتوقع أن تؤدى إلى خفض إجمالى النفقات وصافى الأقراض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ٦,٨٪ نقطة فى خلال فترة التنبؤ وحتى العام المالى ٢٠١٥ كما يعكس ذلك شكل (٥–٣).

ويجب إعادة تخصيص الإنفاق العام، الجارى والرأسمالى، تجاه المجالات التى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على النمو، وبصفة رئيسية : الصحة والتعليم والبنية الأساسية وتنمية العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة. وعلى جانب الإيرادات، تم إلغاء الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الجديدة، كما تم خفض معدلات الضريبة على الدخل. ومع هذا ينبغى تحويل الضريبة العامة على المبيعات إلى ضريبة على القيمة المضافة لتشجيع الانتاج والصادرات والاستثمار إلى جانب الحد من الاستهلاك النهائى بدلا من أن تستهدف زيادة الإيرادات الحكومية فقط.

والغرض الأساسى من التعديلات المقترحة فى المالية العامة هو تخفيض الاقتراض الحكومى، مع تشجيع دور الحكومة كمنظم، وتعزيز دورها فى توفير السلع العامة التى تدعم جهود تخفيض الفقر ودفع النمو المتواصل.

ويعكس الأثر الإجمالى للتنبؤات السابقة الخاصة بنسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى، وبانخفاض إجمالى الاقتراض الحكومى تحسناً فى وضع الدين العام، الذى يستمر فى الهبوط فى خلال فترة التنبؤ إلى اقل من ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى كما هو مبين فى الشكل (٥–٤).

وطبقا للتعريف الأوسع للقطاع العام، والذى يضم حسابات المالية العامة للهيئة العامة للسلع التموينية، والتحويلات البينية الحكومية من صناديق التأمينات الإجتماعية وصافى دين الهيئات الاقتصادية سينخفض الدين العام المحلى من ٦٩,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٣٩,٥٪ فى نهاية فترة التنبؤ (السنة المالية ٢٠١٥).

وعلى أى حال، إذا لم تتغير إدارة المالية العامة بعد تنفيذ قانون الضرائب الجديد اعتبارا من العام المالى ٢٠٠٦ (سيناريو BU)، واستمرت نسبة النفقات العامة والإيرادات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى على نفس المستويات التى تحققت من قبل، فلن يحدث انخفاض كبير فى نسبة العجز الكلى فى الموازنة العامة إلى إجمالى الناتج المحلى. وإلى جانب ذلك، سوف يستمر عبء الدين العام يضغط بشدة على الاقتصاد (كما يتضح من الخط المتقطع فى الشكل ٥–٤). كما أن ارتفاع حجم الاقتراض الحكومى وتزايد حجم

يجب إعادة تخصيص الإنفاق العام تجاه المجالات التى تؤثر على النمو، وبصفة رئيسية الصحة والتعليم والبنية الأساسية والعلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة

٧ أنظر الموازنة الإضافية المطلوبة لتحقيق الرؤية فى الفصل الأول، ملحق ١–١

الدين العام المحلى خلال الآونة الأخيرة يشكلان قيدا على النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ويعرقل تحقيق زيادة فى الاستثمارات المنتجة للقطاع الخاص. وهذه الأوضاع تحتم الاسراع بتدعيم الموازنة العامة حتى يمكن تخفيض الاقتراض الحكومى وكذلك تخفيض نسبة الدين الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى، كما يوضحه الخط غير المتقطع فى الشكل ٥–٤ .

٤. النمو الاقتصادى: سيناريوهان بديلان

سيتم فى هذا القسم، إجراء مقارنة بين السيناريوهين الرئيسيين فى هذا التقرير، أى سيناريو BC، وسيناريو BU فيما يتعلق بالناتج، والنمو الاقتصادى ومعدل الادخار، والعجز فى الموازنة الحكومية، والرفاهة.

الناتج والنمو الاقتصادى. تشير التنبؤات إلى وجود اختلاف كبير بين سيناريو BC، وسيناريو BU بالنسبة للنمو الاقتصادى شكل (٥–٥) حيث يكون النمو فى كل من السيناريوهين غير متماثل فى خلال الفترة، وإن كان يتخذ اتجاها صاعداً. ويبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى سيناريو BU نحو ٤,٧٪ ولكنه يرتفع عن ذلك فى سيناريو BC إلى معدل أعلى يبلغ ٧,٣٪. وفى الواقع فإن التنبؤ على أساس سيناريو BC يبين أن الناتج سيتضاعف عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بالمقارنة بمستواه عام ٢٠٠٤. وفى سيناريو BU، لن يتضاعف الناتج حتى فى نهاية فترة التنبؤ. ويبدو هذا الاختلاف بوضوح أكبر عند مقارنة الناتج فى كلا السيناريوهين.(شكل ٥–٦).

ويلاحظ نفس الاتجاه عند مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى خلال فترة التنبؤ بين السيناريوهين. وفى هذه الحالة، ينشأ الاختلاف من مصدرين: البسط (الناتج) الذى يكون أكثر ارتفاعا فى سيناريو BC بالمقارنة مع سيناريو BU، ومن المقام (عدد السكان) والذى يكون أقل فى السيناريو BC بالمقارنة بسيناريو BU.

معدل الادخار. تعانى مصر، بصفة عامة، من انخفاض مستوى الادخار، الذى يبلغ فى المتوسط أقل من ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مما يعوق الاستثمار. وفى الآونة الأخيرة، كان هناك قصور فى الاستثمار أدى إلى تجاوز معدل الادخار لمعدل الاستثمار لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وطبقا لسيناريو BU، فإن معدل الادخار إلى الناتج المحلى الإجمالى يظهر زيادة متواضعة ليصل إلى ٢٣٪ على الأكثر فى عام ٢٠١٥ . (شكل ٥–٧).

أما فيما يتعلق بسيناريو BC، فإن هناك زيادة ملحوظة فى مستوى الادخار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى خلال فترة التنبؤ بأكملها تبلغ نحو ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١٥. وهذا الرقم يماثل المعدلات التى لوحظت فى الدول ذات معدلات الادخار المرتفعة مثل دول شرق آسيا. وينبغى على المرء أن يلاحظ أن فى هذه الحالة يزداد الادخار كرقم مطلق بمتوسط يتجاوز ٧,٥٪ سنويا

شكل ٥–٥: معدل نمو الناتج المتوقع

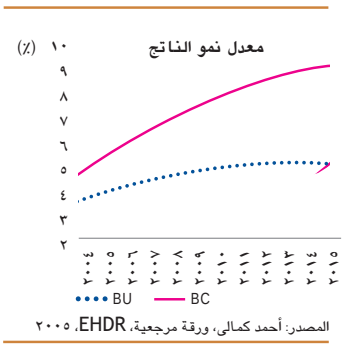

المصدر: أحمد كمالى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

شكل ٥–٦: اتجاهات الناتج المتوقعة

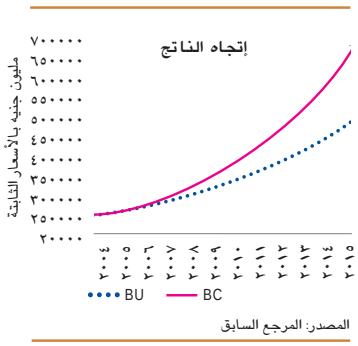

المصدر: المرجع السابق

شكل ٥–٧: الادخار المحلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

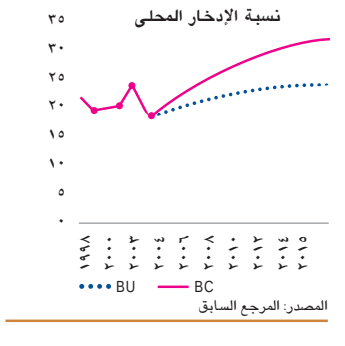

المصدر: المرجع السابق

شكل ٥–٨: الاتجاهات المتوقعة فى الاستهلاك الفردى

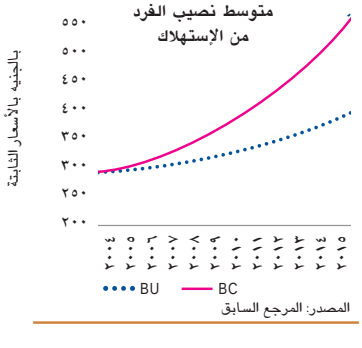

المصدر: المرجع السابق

حتى يمكن أن يحقق هذه الزيادة الملحوظة فى معدل الادخار بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى[٨]. ويعزى هذا التسارع فى معدل الادخار إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى الزيادة فى كل من المدخرات الخاصة (العائلية) وكذلك فى المدخرات الحكومية. وترجع الزيادة فى الادخار الخاص إلى تصاعد فى الدخل طبقا لسيناريو BC، إلى جانب تنشيط سوق الائتمان الموجه لـ SMEs وللأسر ذات الدخل المنخفض (خاصة التمويل العقارى للاسكان، أنظر الفصل السابع). ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع الادخار الحكومى هو نتيجة للتحسن فى وضع الموازنة نتيجة للزيادة فى الإيرادات الحكومية عن الانفاق الحكومى.

▼ **ينخفض مستوى الإدخار فى مصر حيث يبلغ فى المتوسط أقل من ٢٠٪ من الناتج المحلى**

العجز فى الموازنة العامة. تشير التنبؤات إلى أن العجز فى الموازنة العامة فى سيناريو BC يقل كثيرا عما هو عليه فى سيناريو BU. وهذا أمر متوقع نظرا لأن الإنفاق الحكومى أعلى والإيرادات الحكومية اقل فى حالة سيناريو BU بالمقارنة مع سيناريو BC. ويرجع ارتفاع الإنفاق الحكومى فى حالة سيناريو BU إلى ارتفاع معدل نمو الإنفاق الجارى فى ظل هذا السيناريو بالمقارنة بما هو عليه فى سيناريو BC، والعكس صحيح بالنسبة للإنفاق الرأسمالى. وعلى اية حال فإن الموازنة العامة تبدأ من وضع يكون فيه الإنفاق الجارى أكثر ارتفاعا من الإنفاق الرأسمالى. وعلى جانب الإيرادات، فإنه نظرا لأن الإيرادات الضريبية ترتبط ارتباطاً

٨. وهذا لأن المقام أى الناتج المحلى الإجمالى يزداد بمتوسط ٧,٣٪ سنويا.

مباشراً بالدخل، يتبع ذلك أنه عند ارتفاع الدخل، كما فى سيناريو BC، تتمكن الحكومة من تحصيل إيرادات ضريبية أعلى تؤدى بدورها إلى تخفيض العجز الحكومى فى خلال فترة التنبؤ.

الرفاهة. هناك مقاييس كثيرة لتقدير رفاهة المجتمع. وأحد هذه المقاييس وأكثرها استخداما هو الاستهلاك الفردى. ويربط هذا المقياس بين الاستهلاك والرفاهة بشكل مباشر نظرا لأن زيادة استهلاك الأفراد تعنى قدرتهم على إشباع حاجاتهم ورغباتهم. ومن ثم ترتفع رفاهتهم. وكما يوضح الشكل (٥–٨) فإن اتجاه الاستهلاك الفردى فى سيناريو BC أعلى منه فى سيناريو BU. ويزداد الفرق اتساعا بمرور الوقت ليصل إلى اقصاه فى نهاية فترة التنبؤ. وفى الواقع فإن الاستهلاك الفردى فى سيناريو BC يكون فى عام ٢٠١٥ قد ارتفع بنسبة تناهز ٨٥٪ بالمقارنة مع مستواه فى عام ٢٠٠٤، بينما يرتفع الاستهلاك الفردى الذى تم التنبؤ به فى سيناريو BU بنسبة ٣٠٪ فقط فى نهاية فترة الرؤية. وبمقارنة مستوى الاستهلاك الفردى فى السيناريوهين، يبدو أن دخل المصرى العادى فى سيناريو BC يرتفع بنسبة ٤٠٪ عما هو عليه فى سيناريو BU. وهو ما يعنى ضمناً أن رفاهة المجتمع المصرى ستتحسن بدرجة كبيرة فى ظل سيناريو BC .

الصادرات والإستثمار

وعلى الرغم من أن مصر كانت من أوائل الدول فى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، التى التزمت بانفتاح السوق، واستراتيجية تشجيع الصادرات،إلا أنها لم تنجح فى تحقيق أداء مرتفع للصادرات والنمو، كما لم تنجح فى اجتذاب مستويات كبيرة من الاستثمار الأجنبى المباشر[٩] ويتطلب تعزيز القدرة التنافسية لمصر، وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة صادرات السلع والخدمات تدخلات على عدة جهات:

زيادة الصادرات وتحسين مناخ الاستثمار. أدى الإصلاح الجمركى الذى بدأ فى سبتمبر ٢٠٠٤ إلى تخفيض متوسط المعدل الاسمى للتعريفة الجمركية (باستثناء المشروبات والدخان) من ٢١,٣٪ فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,١٪ فى عام ٢٠٠٤. كما انخفض التشتت فى التعريفة الجمركية وكذلك المتوسط المرجح للتعريفة الجمركية من ١٣,٩٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٠٪ عام ٢٠٠٤، وانخفضت ايضا معدلات الحماية الفعالة التى تنتج عن الأثر الفعلى الصافى لهيكل الرسوم الجمركية على المنتجات والمدخلات، مع استمرار توفير أعلى قدر من الحماية فى الاقتصاد المصرى لقطاع الصناعة التحويلية، وذلك بالمقارنة مع الزراعة والتعدين. وفى داخل قطاع الصناعة التحويلية، انخفضت معدلات الحماية الفعالة لكافة الصناعات فيما عدا صناعة الجلود والمنتجات الجلدية. وعلى ايه حال، فإن نمط الحماية غير متساو بدرجة كبيرة، نظرا لأن الصناعات الكيماوية وصناعة المعادن الأساسية تتلقى قدرا من الحماية أقل من ٤٪ بينما تبلغ معدل الحماية الفعالة فى صناعات النقل والملابس والأحذية نحو ٢٠,٤٪ و٣١,٦٪ بالترتيب. وهكذا، فإنه على الرغم من تحسين هيكل الرسوم الجمركية، إلا أنه مازال يوفر دعما غير متساو لمختلف أنواع النشاط. والسؤال هو ما إذا كان نمط الحماية يتوافق مع الميزات النسبية التى تتمتع بها مصر سواء الميزات الديناميكية أم الساكنة.

العقبات التى مازالت تواجه الصادرات والاستثمار. لا يمكن إنكار أن تحرير التجارة قد أدى إلى زيادة تعرض الأنشطة الانتاجية بمصر للمنافسة الدولية، وهو ما يفيد المستهلكين، ويجبر المنشآت المحلية على أن تصبح أكثر كفاءة حتى تبقى على قيد الحياة. وفضلا عن هذا فقد أدت إجراءات تحرير التجارة إلى تخفيض مستوى الرسوم الجمركية فى المتوسط لتقارب كثيرا المستويات السائدة فى الدول متوسطة الدخل، وهو ما قد يدل على أنها تحقق نفس درجة الانفتاح (مقاسة بنسبة التجارة الدولية، أى الواردات مضافا إليها الصادرات، إلى الناتج المحلى الإجمالى).

ومع كل هذا، فإن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولى تشير إلى أن نسبة تجارة مصر إلى الناتج المحلى الإجمالى لم تتعد ٣٧,٤٪ مقارنا بنسبة ٥٤٪ فى دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وهو ما يعنى أن هناك قيودا محلية على جانب العرض مازالت تعوق أداء الصادرات المصرية. وتعمل العوائق التى تواجه الصادرات وتخلق تحيزا ضد التصدير على زيادة ربحية البيع محليا بدرجة أكبر من التصدير وتتضمن عوامل هيكلية فضلا عن عوائق خاصة بالسياسات.

العوامل الهيكلية. يتعرض أداء الصادرات ونمو الاستثمار إلى قيود تتمثل فى القدرة المحدودة لعرض الصادرات، وارتفاع تكاليف الانتاج والمعاملات، ونقص العمالة الماهرة، وارتفاع تكلفة الخدمات والعوائق المؤسسية والبيروقراطية أمام الاستثمار والتصدير، وأمثلة ذلك عدم كفاءة نظام رد الضرائب، والتأخير فى سداد دعم الصادرات وتعقد الإجراءات الجمركية ولوائح التفتيش - على الرغم من التحسن الكبير الذى طرأ عليها - والتأخر فى الفصل فى المنازعات التجارية، والمدفوعات غير الرسمية، إلى جانب السلوك المناهض للمنافسة فى بعض الأسواق، مثل أسواق الأسمنت والصلب والمنتجات السمعية والبصرية. وقد وافق مجلس الشعب فى مصر على قانون المنافسة، إلا أن تنفيذه لم يبدأ بعد. ويؤدى السلوك المناهض للمنافسة إلى زيادة اسعار البيع محليا، ويستمر فى ابعاد المستثمرين الجدد المحتملين من دخول السوق وتوجيه انتاجهم للتصدير. وأخيرا فإن المنشآت فى مصر مازالت تواجه قيودا أمام الدخول والتشغيل والخروج تعمل على الحد من قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية. وقد اسهمت الإصلاحات الأخيرة فى تحسين مناخ الاستثمار عن طريق تسهيل دخول منشآت الأعمال وتخفيض الضرائب على الشركات. ومع ذلك فإن الحصول على الائتمان وتسجيل الملكية وحل مشاكل الاعسار مايزال أعلى تكلفة فى مصر مقارنا بما هو عليه فى الدول الأخرى متوسطة الدخل. وتتضمن العوائق الخاصة بالسياسات التحيز ضد الصادرات الناتج عن هيكل التعريفة الجمركية، الذى على الرغم من تحسنه كثيرا، إلا أنه مايزال مشوها خاصة بين الأنشطة الصناعية. أما العوائق الأخرى فهى تتضمن عدم كفاية فرص الوصول إلى تمويل للصادرات، وعدم وجود نظم للتأمين على الصادرات، وعدم

▼ أدى تحرير التجارة إلى زيادة تعرض الأنشطة الإنتاجية فى مصر للمنافسة الدولية

٩ انظر مرجع رقم ٥، هناء خير الدين وأحمد غنيم فى ERF 2004 وانظر أحمد جلال وأ. رأفت (٢٠٠٥)، وانظر أيضاً Egypt Country Profile, The Road Ahead for Egypt, Femise Network (2004) December.

وانظر أحمد جلال وأ. رأفت (٢٠٠٥): 'Has Trade Liberalization in Egypt Gone Far Enough or Too Far?' Policy Viewpoint no.16, ECES, June.

رد الضريبة العامة على المبيعات إلى المصدرين. كما أن مناطق تصنيع الصادرات والمناطق الصناعية المؤهلة لم تحقق بعد النتائج المتوقعة منها من ناحية تنشيط الاستثمار والتشغيل، والصادرات نظرا لأن تنفيذها مازال حديثا مما لا يظهر كامل آثارها. كما أن نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية وفرص التصدير يمثل أحد العوائق الأخرى أمام تشجيع التصدير.

عدم الاستغلال الكامل لترتيبات التجارة الإقليمية

مازالت مصر، باعتبارها عضوا فى منظمة التجارة العالمية، لا تحقق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة. وفضلاً عن هذا، انضمت مصر منذ التسعينات إلى عدد من اتفاقات التجارة الإقليمية مثل المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة GAFTA، واتفاق السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA واتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى، واتفاق أغادير، هذا بالإضافة إلى العديد من اتفاقات التجارة الثنائية. ومازالت مصر تتفاوض على اتفاقات أخرى مثل (اتفاق التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة)، إلا أن المزايا الناشئة عن الدخول فى كل هذه الاتفاقات ماتزال متواضعة، كما أن الرؤية والمبررات لارتباط مصر بكل الاتفاقات التجارية الإقليمية ليست واضحة بدرجة كافية.

وعلى الجانب الإيجابى ، فإن الدخول فى العديد من اتفاقات التجارة يعزز فرصة الصادرات المصرية فى الوصول إلى مختلف الاسواق ذات المستويات المختلفة من النمو، بالإضافة إلى تطوير مستويات الجودة التى تفى بمتطلبات الأسواق المتقدمة. وعلى الجانب السلبى هناك صعوبات فى إدارة قواعد المنشأ المختلفة والمعاملات الجمركية المتعددة المتصلة بالاتفاقات المختلفة. وقد يؤدى التكيف مع مختلف المستويات والقوانين واللوائح التى تنطوى عليها الاتفاقات المختلفة إلى خلق مشاكل بيروقراطية وتأخير فى التنفيذ.

ومن ثم تبدو الاستراتيجية المثلى فى القيام بالتحرير متعدد الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية مع إلغاء العوائق الداخلية أمام التجارة والاستثمار وتنسيق القواعد والتنظيمات مع شركاء مصر الرئيسيين فى التجارة وهما الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. ولا ينبغى أن تستند رؤية مصر لدعم الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للناتج إلى الأداء الماضى للصادرات، ولكن ينبغى أن تستند إلى نظرة مستقبلية وأن تؤكد على عدد من المعايير الأخرى، وبصفة أساسية:

- الروابط الأمامية والخلفية بين مختلف قطاعات الاقتصاد.
- تشجيع التكامل مع حلقات ومراحل الانتاج العالمى بدلا من التركيز على انتاج المنتجات كاملة الصنع.
- أن تكون تكلفة وحدة العمل ومرونة ناتج العمالة، مَعْلَمات هامة لتحديد إمكانيات التصدير (انظر الفصل السادس).

وباختصار، فإن البيئة المقيدة لأنشطة الأعمال جنبا إلى جنب مع استمرار السياسات المتحيزة ضد التصدير تعوق ظهور منتجات تصديرية واعدة. ولذا، فإنه يجب تشجيع التحرك بعيدا عن التركيز على صادرات البترول والسلع الزراعية التقليدية، وبصفة عامة بعيدا عن المنتجات التى تعتمد على المواد، فى اتجاه المنتجات كثيفة استخدام العمالة الماهرة والمنتجات التى تعتمد على التكنولوجيا. ويستلزم الأمر تحويل هياكل الانتاج فى اتجاه الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة عن طريق توفير الحوافز الكافية من خلال إصلاح السياسات والمؤسسات وتطوير عمليات الانتاج وذلك للاستفادة من الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة وللإندماج فى الاقتصاد العالمى.

البيئة المقيدة لنشاط الأعمال إلى جانب استمرار السياسات المتحيزة ضد التصدير تعوق إنطلاق الصادرات

خلق بيئة مواتية للصادرات والاستثمار. كانت الصادرات المصرية تنمو بمعدل بلغ ٥٪ سنويا فى المتوسط فى خلال الفترة بين عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠، بينما نجحت تركيا فى زيادة صادراتها بمعدل ١٠٪ سنويا فى المتوسط، وحققت ماليزيا معدل نمو سنوى بلغ ١٥٪ فى المتوسط فى خلال نفس الفترة.

وهناك أداتان رئيستان لتحقيق القدرة التنافسية للصادرات وتحسين مناخ الاستثمار فى مصر، وهما:

- سعر صرف تنافسى. وتنبع أهمية سياسة سعر الصرف من أنه الأداه الوحيدة التى لا تقيدها قواعد منظمة التجارة العالمية. ومن ثم ينبغى على السلطات النقدية أن تهدف إلى استخدامه كآلية فعالة لإعادة توجيه المنتجين المحليين إلى اسواق التصدير. وهذا هو أحد الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة كافة الدول المصدرة الناجحة.
- تسهيلات ائتمانية وضمانات وتوفير ضمان للصادرات. ينبغى على بنك تنمية الصادرات والبنوك التجارية، بدعم من البنك المركزى، أن تضع نظما ذات كفاءة للتمويل قبل وبعد شحن الصادرات. ويجب إلغاء نظام الإيداع النقدى بالنسبة للمصدرين عند فتح خطابات الضمان. كما أن شركة ضمان الصادرات تحتاج إلى

إطار ٥-١ : أداء وسياسات التصدير فى تركيا وماليزيا

استخدمت تركيا مجموعة من الحوافز المالية (إعفاءات ضريبية وإعانات دعم سخية) إلى جانب توفير بنية مؤسسية تتسم بالكفاءة لتشجيع الصادرات. كما ركزت ايضا على بث معلومات عن فرص الاستثمار والتصدير من خلال مطبوعات مختلفة، وكذلك عملت على تزويد المصدرين بمعلومات مفيدة عن إجراءات التسويق والتصدير. وكان توفير تمويل طويل الأجل للمصدرين من خلال تسهيلات ائتمانية مبتكرة وديناميكية أحد الأعمدة الرئيسية لسياسة التصدير التركية.

فى ماليزيا كان نظام تشجيع الصادرات والاستثمار أيضا شاملا وذا أوجه متعددة وتضمن تقديم حوافز مالية سخية للشركات متعددة الجنسيات وللمنشآت المحلية لبدء أو توسيع أنشطتها التصديرية. كما تم وضع وتنفيذ برامج لتشجيع الصادرات فى قطاعات محددة تم اختيارها حسب نمو الطلب العالمى على منتجاتها. وبالإضافة إلى هذا أعتمدت ماليزيا على شبكة من الأجهزة العامة والخاصة لترويج الصادرات، التى كانت تحظى بالدعم على أعلى المستويات فى الحكومة. وتم إنشاء جهاز متخصص لربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسلسلة الإنتاج الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات. وأخيرا تم توفير ائتمان سخى وجيد الاستهداف قبل وبعد شحن الصادرات.

وعلى أساس الخبرة الدولية، من الأمور الأساسية التحرك على طول خطوط عمل متكاملة، تتضمن توفير حوافز كافية وتطوير المؤسسات مما يؤدى إلى تخفيض تكاليف الاستثمار، والحد من التحيز ضد التصدير. ومن الضرورى أيضا رفع مستوى الجودة وزيادة التنافسية السعرية عن طريق تطوير العمليات الانتاجية من خلال التطور التكنولوجى. كما ينبغى تنفيذ برامج الدعم للمصدرين وفقا للقواعد التى تسمح بها اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومن ثم استبعاد إعانات الدعم التى كانت تقدم فيما سبق فى التجربتين التركية والماليزية.

المصدر: أحمد غنيم، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

التطوير وإعادة الهيكلة. ويجب ألا يقتصر دعم المصدرين على كبار المصدرين ولكن ينبغى ايضا أن تستفيد منه SMEs. ويتعين على الحكومة تنفيذ المزيد من الإصلاحات المؤسسية والقانونية لتشمل النظام الجمركى المطبق على الصادرات، بما فى ذلك نظم السماح المؤقت والدروباك ورد الضريبة؛ وتحويل ضريبة المبيعات إلى ضريبة على القيمة المضافة؛ وتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة ايضا على المدخلات حتى يمكن تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت المحلية عن طريق تخفيض تكلفة كافة المدخلات؛ وإجراء تقويم لمدى المطابقة مع القواعد والمعايير العالمية (بما فى ذلك الاختبارات وإصدار الشهادات والتصديق والاعتماد). كما يجب مواجهة العديد من العوائق الموجودة فى الخدمات المتعلقة بالموانى، إعادة النظر فى تعريفة الاتصالات والنقل وخاصة رسوم الشحن الجوى لضمان قدرتها على المنافسة أمام نظائرها الإقليمية والدولية، ويجب على الحكومة المصرية تحويل المناطق الحرة إلى مناطق لتصنيع الصادرات، وإنشاء مناطق جديدة لهذا الغرض وإقامة مجمعات صناعية، كما يمكن زيادة الاعتماد على النقل الجوى والبحرى المصرى فى الشحن إلى الأسواق الخارجية، وزيادة الاعتماد على النقل البرى للشحن إلى الأسواق الإقليمية، إلى جانب تشجيع التحالفات مع شركات التجارة الأجنبية.

وينبغى على وزارة التجارة الخارجية والصناعة والأجهزة المتخصصة أن تقوم معاً بوضع برامج لتشجيع الصادرات والتنسيق بينها. ويتضمن ذلك:

- تحديد الأنشطة ذات الإمكانات التصديرية ورسم السياسات التى تنمى هذه القطاعات وذلك بالتعاون مع غرف الصناعة.
- ربط المنتجين بحلقات ومراحل الانتاج العالمى، وإنشاء مؤسسة فعالة تخضع لوزارة التجارة الخارجية والصناعة لربط SMEs الصناعية بالمنشآت الكبيرة محليا وخارجيا.
- الاستفادة الفعالة من المزايا التى توفرها مختلف اتفاقات التجارة الإقليمية التى وقعتها مصر. والاستفادة من مختلف آليات تراكم المدخلات المسموح بها فى ظل اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى.
- زيادة استخدام التكنولوجيا المحلية، حيث تعتمد الصناعة فى مصر على تكنولوجيا مستوردة ولا يتم تطوير سوى قدر قليل من التكنولوجيا محليا أو تكييفها وفقا للظروف المحلية. وينبغى تذكر أن تطوير القدرة على الاستفادة من العلوم والتقدم التكنولوجى واستيعابها إنما هى عملية طويلة الأجل وتتضمن تنمية رأس المال البشرى والمؤسسات التكنولوجية وتنمية القدرات اللازمة للحصول على التكنولوجيا وتكييفها وتطويرها ونشرها على مستوى المنشآت المحلية. ويتطلب هذا إدماجا لسياسات العلوم والتكنولوجيا فى الرؤية متوسطة وطويلة الأجل، وإثارة الوعى لدى القطاع الخاص عن الفوائد الممكنة للبحوث والتطوير.

يتعين على الحكومة المصرية تنفيذ المزيد من الإصلاحات المؤسسية والقانونية لتشمل النظام الجمركى المطبق على الصادرات

ملحق ٥-١: الهيكل الرئيسى وافتراضات النموذج

تم بناء النموذج على اساس إطار محاسبى وباستخدام عدد محدود من المعادلات السلوكية.[١٠] ونظراً للطبيعة طويلة الأجل للنموذج، يُفْتَرض أن الناتج القومى فى الاقتصاد يتحدد من خلال العرض، حيث تكمن دالة الانتاج الإجمالى فى قلب النموذج وتتفاعل مع مكوناته. وتتمثل العوامل التى تعتبر مدخلات لدالة الانتاج الإجمالى فى رأس المال والعمالة (المعدلة للأخذ فى الاعتبار مستوى المهارة والمقاسة على اساس مستوى التعليم)[١١].

وطبقا لأدبيات محاسبة النمو، يمكن تجزئة نمو الناتج إلى نمو فى رأس المال (عن طريق الاستثمار) ونمو فى العمالة المعدلة للأخذ فى الاعتبار مستوى المهارة (الذى يأتى من زيادة حجم العمالة المستخدمة و/أو من ارتفاع مستوى جودتها) وأخيرا نمو فى الانتاجية الإجمالية لعوامل الانتاج (الناتج عن المكاسب المترتبة على الكفاءة الفنية والتطور التكنولوجى). وعلى أية حال، يحتاج أسلوب محاسبة النمو إلى تقدير مرونات الناتج استنادا إلى السلوك السابق للاقتصاد. وتتمثل دراسة النموذج فى تقدير دالة الانتاج الإجمالى الخاصة بمصر قياسيا فى خلال العقود الثلاثة الماضية. وتستخدم هذه التقديرات كمرجعية لعملية التنبؤ وللتحقق من اتساق النتائج مع تلك التى تم الحصول عليها من دراسات قطرية أو من دراسات مقارنة مماثلة.

وعلى اساس تقديرات مرونات الناتج والاستثمار والتشغيل والتغير فى أرقام الانتاجية الإجمالية لعوامل الانتاج فى ظل السيناريوهين، يمكن التنبؤ بمسار الناتج (النمو الاقتصادى) خلال فترة الرؤية فى كل من هذين السيناريوهين. وأرقام الناتج التى يتم الحصول عليها يعاد استخدامها مرة أخرى فى النموذج لتحديد - من بين اشياء أخرى - مستوى استهلاك القطاع العائلى، الذى يعتبر مقياسا أوليا لرفاهة المجتمع، وكذلك لتحديد مستوى الادخارفى هذا القطاع وكذلك للوقوف على وضع الموازنة الحكومية حتى يمكن، مع استخدام المتغيرات الخارجية الأخرى، التحقق من مدى اتساق واستدامة هذه الموازنة.

ويتكون النموذج من ثلاث معادلات سلوكية و١٣ متطابقة. وتعتبر دالة الانتاج الإجمالى بمعاملاتها التى تم تقديرها قياسيا هى المعادلة الرئيسية للنموذج. ويعتمد الناتج المحلى الإجمالى على هذه المعاملات المقدرة وعلى رصيد رأس المال والعمالة ومعدل معرفة القراءة والكتابة والانتاجية الإجمالية لعوامل الانتاج، وكلها مجتمعة تمكن من التنبؤ بالناتج المحلى الإجمالى عبر فترة الرؤية ولكل من رصيد رأس المال والعمالة معادلة خاصة توضح اسلوب تطورهما عبر الزمن. ويدخل الناتج الإجمالى الذى تم التنبؤ به فى مختلف قطاعات الاقتصاد على النحو الآتى :

١٠. هذه المعادلات هى : دالة الانتاج الإجمالى، دالة الاستهلاك، دالة الضرائب.

١١. تم استخدام معدل القراءة والكتابة كمؤشر بديل لدرجة التعليم والذى يقيس بدوره مستوى مهارة العمالة.

القطاع الحكومى. تتكون موازنة القطاع الحكومى من جانبى الإيرادات والنفقات. ويُمَثَل جانب الإيرادات بدالة الضرائب التى تم تقدير معاملاتها قياسيا. ويتم الحصول على تقدير للنفقات الحكومية من خلال نموذج فرعى للمالية العامة وضعه البنك الدولى ويستطيع التنبؤ بشكل متسق ومستدام بكل من النفقات الجارية والرأسمالية. ويُمَثَل العجز فى الموازنة العامة بالفرق بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية الذى يعتبر أحد القيود فى النموذج. وقد يتم تمويل هذا العجز من خلال طبع النقود و/أو من خلال تراكم الديون. وهذا يضع ضغوطا تضخمية على الاقتصاد القومى. ويعرف التمويل التضخمى بأنه الفرق بين معدل نمو المعروض النقدى ومعدل نمو الناتج الحقيقى وذلك وفقا لنظرية كمية النقود .

القطاع العائلى. ويُمَثَل القطاع العائلى بدالة استهلاك كينزية بسيطة ، حيث يتم التعبير عن الاستهلاك العائلى بدالة فى الدخل المتاح للتصرف فيه، أى الدخل مطروحا منه الضرائب. ويتم تقدير مَعْلَمات دالة الاستهلاك هذه، وأهمها الميل الحدى للاستهلاك، قياسيا، وباستخدام البيانات الماضية. ومع التنبؤ بمسار الناتج (الدخل) فى ظل سيناريوهات مختلفة، يستطيع النموذج توليد مسارات مختلفة للاستهلاك تناظر كل من مسارات الناتج الذى تم التنبؤ به. وبالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام مسار الاستهلاك الذى تم التنبؤ به للحصول على متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الذى يعتبر مقياسا اساسيا لرفاهة المجتمع. أما المدخرات المحلية فهى ذلك الجزء المتبقى من الدخل بعد استقطاع الاستهلاك العائلى والحكومى.

ويتم تحديد الاستثمار خارجيا كدالة فى الوضع المبدئى وفى احتمالات الاستثمار فى القطاعات التقليدية، مثل الزراعة والاسكان، وكذلك فى القطاعات غير التقليدية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتم تمويل الاستثمار عن طريق المدخرات المحلية والأجنبية. و تعادل المدخرات الأجنبية بدورها صافى الصادرات. ولا تدخل تدفقات الاستثمار فى دالة الانتاج الإجمالى مباشرة ولكنها تدخل كمكون أساسى فى معادلة تطور رصيد رأس المال وتستخدم فى بناء رصيد رأس المال الذى يعد أحد المدخلين الذين يدخلان كمتغيرين مفسرين فى دالة الانتاج الإجمالى. والمدخل الثانى هو العمالة. والعمالة فى هذا السياق تشير إلى التشغيل لا إلى قوة العمل. وتنمو قوة العمل على النحو الذى تم شرحه فى الفصل السادس من هذا التقرير. ووفقا للتعريف، فإن جزءً من قوة العمل يتم توظيفه (فى القطاع العام أو الخاص) بينما يعمل جزء آخر فى الخارج، أما باقى قوة العمل فإنها تمثل المتعطلين. وبتحديد حجم أى مكونين من هذه المكونات الثلاثة، فإنه يمكن تحديد المكون الثالث كباقى. وفى السيناريوهين اللذين جرى وضعهما تم تقدير عدد العاملين فى الخارج إلى جانب معدل البطالة المتوقع ومن ثم تحدد معدل التشغيل كباقى.

Selected References

Economist Intelligence Unit (2005), Country Report: Egypt , U.K., May/ June. Femise Network (2004), Egypt Country Profile, The Road Ahead for Egypt, Cairo, December.

Galal, A. and A. Refaat (2005), "Has Trade Liberalization in Egypt Gone Far Enough or Too Far?" Policy Viewpoint No.16, Cairo, Egyptian Centre for Economic Studies, June.

Hamilton, J. (1994), *Time Series Analysis*, Princeton University Press, Princeton, New Jersey.

Handoussa, H. and H. Kheir-El-Din (1998), "A Vision for Egypt in 2012," in *Economic Challenges Facing Middle Eastern and North African Countries*, Nemat Shafik (ed), London, Macmillan.

Heydon, K., (1990), "Developing Country Perspectives", in P. A. Messerlin and K. P. Sauvant (eds), *The Uruguay Round: Services in the World Economy*, Washington and New York: World Bank and the United Nations Centre on Transnational Corporations.

International Monetary Fund (2005), "Arab Republic of Egypt, Staff Report for the 2005 Article IV Consultation," April 25.

Nehru, V. and A. Dhareshwar (1994), "New Estimates of Total Factor Productivity Growth for Developing and Industrial Countries", Policy Research Working Paper # 1313, World Bank.

Primo Braga, C. A. (1996), "The Impact of Internationalization of Services on Developing Countries", *Finance & Development*, March 1996.

Senhadji, A. (2000), "Sources of Economic Growth: An Extensive Growth Accounting Exercise", IMF Staff Papers, Vo. 47 (1).

Srinivasan, T.N (2005). "Challenges of Economic Reform in Egypt", paper presented at the Conference titled "Meeting the Challenges of Economic Reform in Egypt," CEFRS/ FEPS, Cairo University and USAID/ Egypt, June 28-29

التوجه نحو التشغيل الكامل

تعتبر البطالة المزمنة إحدى أخطر المشاكل التى تواجه الاقتصاد المصرى. وقد بلغ المعدل الرسمى للبطالة ١١٪ فى عام ٢٠٠٣ ثم انخفض إلى حوالى ١٠٪ فى عام ٢٠٠٥ (وزارة التخطيط). وقد تسبب بطء النمو الاقتصادى وتدنى مستوى التعليم والتدريب فى عرقلة خلق فرص للعمل. ولهذا يجب أن ينمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة تتراوح بين ٦٪ و ٧٪ حتى يتحقق الاستيعاب الكامل لقوة العمل، التى يتوقع أن تنمو بنسبة ٣٪ سنويا فى خلال العقدين القادمين. وهناك الكثير مما يتطلب عمله، وبخاصة لمساعدة النساء والشباب الباحثين عن العمل، نظراً لوجود ذخيرة ضخمة من المهارات غير المستغلة بالكامل.

تمر مصر بمرحلة التحول الديموجرافى ، وتحتاج إلى بحث كل خيار متاح أمامها كى تحوله إلى فرصة مجدية. وتتنبأ رؤية تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ (EHDR) بأن التغلب على مشكلة خلق فرص التشغيل يكمن فى معالجة أوجه القصور الهيكلية فى جانبى العرض والطلب فى سوق العمل من خلال إصلاح نظم التعليم والتدريب و خدمات الإرشاد في قطاعى الأعمال والزراعة، وتغيير نظام الحوافز للإقبال على العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بدلا من العمل في الجهاز الحكومى.

وقد تم صياغة استراتيجية شاملة للتشغيل ترتكز على تحقيق النمو المستدام وارتفاع معدلات النمو المولد لفرص التشغيل، وتطوير التدريب والمهارات. ويستعرض هذا الفصل هيكل سوق العمل فى مصر، ويقترح ست قاطرات لنمو التشغيل يمكن أن تشكل معاً أُسساً لمسار مبدأ "العدالة مع النمو". وسيتم فى هذا الفصل دراسة ثلاث قاطرات للنمو هى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعة، والصادرات الزراعية، على أن يتم النظر فى الفصل السابع فى قطاعات الخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والسياحة والإسكان.

١ـ التحول الديموجرافى وقوة العمل

أحدثت التحولات الديموجرافية[١] الأخيرة فى مصر زيادة فى عدد السكان من الشباب فى سن العمل. وقد أدى انخفاض وفيات الرضع بنسبة ٧٠٪ إلى جانب تراجع وفيات الأطفال بنسبة ٧٨٪ فى خلال السنوات الثلاثين الماضية إلى الوضع الحالى الذى يكون فيه ٥١٪ من المصريين فى سن العمل، في الفئة العمرية من ١٥ ـ ٦٤ سنة[٢].

ويشكل السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥–٢٤ سنة، ٣٥٪ من السكان في سن العمل (١٥–٦٤)، ومعظمهم من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. وعلى الرغم من أن معدل نمو السكان من الشباب بلغ ٢,٩٪ فى المتوسط فيما بين ١٩٩٠و٢٠٠٥، إلا أن نسبتهم ستنخفض إلى نحو ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ (ERF 2004) وكل هذا يبين أن الضغط على سوق العمل سيخف تدريجيا بعد عام ٢٠٠٥.

اتجاهات المشاركة فى سوق العمل: من المتوقع أن ترتفع حجم قوة العمل بحوالى ٧٩٠ ألف فرد سنوياً (٢٠٠٥–٢٠١٠) وبحوالى ٧٥٠ ألف سنوياً (٢٠١٠–٢٠١٥) لتصل إلى ٣٠,٣ مليون فى عام ٢٠١٥[٣]. وإذا ما اقترن هذا بالزيادة المتوقعة فى المستقبل لمشاركة النساء فإن ذلك سيعنى أن معدل نمو قوة العمل سيتعدى معدل نمو السكان فى سن العمل.[٤] وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تحدد المشاركة في قوة العمل وهى ـ النوع الاجتماعى ـ السن ـ والمستوى التعليمى، على الرغم من أن الموقع سواء في الريف أو الحضر، والحالة العائلية يلعبا دورا أيضا. وبصفة عامة فقد استقرت المشاركة فى قوة العمل فى خلال التسعينات عند نسبة ٤٧٪ تقريبا من السكان فى سن العمل، على أساس تعريف السوق لقوة العمل، وعند ٥٩٪ على أساس التعريف الموسع [٥] .

جدول ٦–١: توزيع العمالة حسب القطاع الإقتصادى (٪)

القطاع	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٣
الحكومة	٢٢	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
المنشآت المملوكة للحكومة	١٠	٩	٦	٦	٦
اجمالى القطاع العام	٣٢	٣٥	٣٣	٣٤	٣٤
القطاع الخاص	٦٧	٦٣	٦٦	٦٥	٦٤
الاستثمار	١	١	٢	١	١
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تم الحساب من مسح قوة العمل بالعينة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، عدة إصدارات.

اتجاهات المشاركة حسب السن والمستوى التعليمى: انخفضت نسبة مشاركة الشباب من كلا الجنسين فى كل من المناطق الريفية والحضرية فيما بين ١٩٨٨ و ١٩٩٨ نتيجة لارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم. وكانت هناك مشاركة كاملة من الذكور فى الفئة العمرية (٣٠-٤٩). بينما انخفضت مشاركة الذكور الأكبر سنا، وخاصة فى المناطق الريفية . وينتظر ارتفاع نسبة العاملين فى قوة العمل، ممن أتمو الدراسة الثانوية أو أعلى، من ٦٠٪ فى عام ٢٠٠٥ إلى ٧٥٪ فى عام ٢٠٢٠.

التشغيل والتغيرات فى هيكل الطلب:

شكلت التطورات الاقتصادية فى خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة هيكل الطلب على العمالة. وكانت الخصائص الرئيسية لسوق العمل كما يلى:

ارتفاع حجم العمالة الحكومية. استمر الجهاز الحكومى في أداء دوره كمصدر رئيسى للتشغيل فى مصر. وفى الواقع فإن ما يزيد على ٤٢٪ من الوظائف التى استحدثت فى سنوات التسعينات كانت فى الحكومة. وكانت وظائف المعلمين هى أسرع المجموعات الوظيفية نمواً، وأسهمت بأكثر من نصف النمو فى العمالة الحكومية. ويظهر الجدول رقم ٦–١ أن الحكومة شكلت نحو ٢٨,٦٪ من إجمالى التشغيل فى عام ٢٠٠٣، مقابل ٢٢,١٪ فى عام ١٩٩٠.

هناك اتفاق عام على الحاجة الماسة إلى إصلاح الجهاز الحكومى وإعادة النظر في عدد العاملين فى الحكومة وإعادة هيكلة العمالة بحيث يمكن تحويل الوظائف الإدارية إلى وظائف منتجة. هذا بالإضافة الى أن العمالة الزائدة أدت إلى انخفاض الإنتاجية الحدية والتداخل فى المسئوليات الوظيفية، مما أسفر عن ارتفاع تكلفة القيام بأنشطة الأعمال بالنسبة للمنتجين والمستثمرين، وهو الوضع الذى استفحل نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية لموظفى الحكومة والتى تؤدى بدورها إلى تشجيع الفساد. وفضلا عن هذا، فإن الهيكل الحالى للحوافز والترقيات لا يعد فعالا في تشجيع العاملين نظرا لأنه يقوم على أساس الأقدمية والاتصالات الشخصية. بدلا من الجدارة والأداء والإنتاجية [٦].

تراجع الهجرة. لا يزيد عدد المهاجرين حاليا عن ١,٢

▼ **أدت العمالة الزائدة فى الجهاز الحكومى إلى إنخفاض الإنتاجية الحدية والتداخل فى المسئوليات الوظيفية**

١ دخلت مصر مؤخرا فى المرحلة الثالثة من التحول الديموجرافى، التى تتميز بانخفاض معدل الخصوبة والوفيات. إلا أن سرعة نمو وزيادة السكان وزيادة نسبة الأطفال فى السكان فى المرحلة السابقة أدت إلى مرحلة ثالثة تميزت بالنمو السريع فى نسبة الشباب، واستمرار النمو فى السكان فى سن العمل، وهبوط فى نسبة الأطفال، مما يترتب عليه هبوط فى معدلات الإعالة (ERF, 2000) and FEMISE Network. 2004. Egypt Country Profile, The Road Ahead for Egypt.

٢ من المنتظر أن تصل هذه النسبة إلى ما يتراوح بين ٦٣,٧٪ و ٦٦,٩٪ فى عام ٢٠١٥ (ماجد عثمان، ٢٠٠٥، ورقة مرجعية، تقرير التنمية البشرية) المرجع السابق

٣ المرجع السابق

٤ يقدر أن القوة العاملة من الإناث قد نمت فيما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٥ بمعدل بلغ ضعف معدل نمو القوة العاملة من الذكور تقريباً

٥ التعريف الموسع لقوة العمل: يتضمن المشاركة فى نشاط الحصول علي الكفاف، بينما يستبعد تعريف السوق هذه الأنواع من النشاط. وقد وضعت نتائج التقدير على أساس الدورة الخاصة بمسح قوة العمل بالعينة(LFSS) التى أجريت فى أكتوبر ١٩٩٨، ومسح سوق العمل بمصر (ELMS) الذى تم فى أكتوبر ١٩٩٨(أنظر ERF,2004).

٦. Handoussa, Heba, 2004. Egypt's Industrial Competitiveness at the Cross Roads. ورقة مقدمة لمؤتمر 'Revisiting Egypt's Competitiveness' June, CEFRS and USAID 2004, Cairo, Egypt.

مليون شخص (٥٪) من القوة العاملة فى مصر. وفى خلال الثمانينات، كان الطلب على العمالة المصرية عاليا فى أسواق العمل بالدول المجاورة، إلا أن مهاراتهم لم تتطور بما يجعلهم قادرين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة المستخدمة فى الصناعات والخدمات. ولذا فإن سياسة التعليم والتدريب ينبغى أن توجه صوب تعظيم قدرات القوى العاملة بما يؤهلهم للهجرة. وسيسمح تعزيز مهارات العمل والإنتاجية في قطاعات مثل قطاع البناء والتشييد، وICT، والصناعة، باكتساب القدرة التنافسية الدولية والإقليمية أو استعادتها.

وبينما تثار بعض المخاوف حول ما يمكن أن تفقده مصر من الأفراد ذوى المهارات العالية الذين يعملون في الأسواق الأجنبية، إلا أنه فى حالة مصر هناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأن الاقتصاد سيستفيد أكثر مما سيخسر من الهجرة. فأولا، هناك فائض من الأفراد المتعلمين الذين لا يجدون عملا في سوق العمل المصرى به. وثانيا، تبين الأمثلة من جنوب شرق آسيا والصين أن مهارات ريادة الأعمال المكتسبة فى الخارج تفيد الدولة الأم. وفضلا عن هذا يشير أحدث ما كتب عن الهجرة الى الوفورات الهامة أو المنافع غير المباشرة التى تتحقق للدولة المصدرة للعمالة وذلك فى شكل ارتفاع مستويات التعليم (ومن ثم سرعة تراكم رأس المال البشرى) التى حصل عليها الشباب من القوة العاملة على أمل العمل فى الخارج[٧].

ومن المقترح قيام الحكومة بتحفيز هجرة الشباب المدربين فى مجالات تفتقر إليها الأسواق الأخرى. وهنا تعمل الدولة كضامن للشباب ذوى المهارات كما تتفاوض على الحد الأدنى للشروط الواردة بعقود محددة المدة للعاملين المصريين. وستشكل العمالة المهاجرة مورداً متجددا ذا فائدة عظيمة لمصر من خلال احتكاكها بالمستويات العالية المطلوبة من الكفاءة فى الخارج، إلى جانب الاستفادة من مدخراتها وتحويلاتها.

انخفاض نصيب الزراعة والصناعة. انخفض نصيب الزراعة من إجمالى العمالة من ٤٠,٥٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٢٩,٩٪ فى ٢٠٠٣، كما انخفض نصيب الصناعة أيضا من ١٤٪ إلى ١٠,٩٪ فى نفس الفترة. ويمكن أن يعزى هذا إلى الارتفاع الكبير فى قيمة الجنيه المصرى فى خلال ذلك الوقت، الذى عرقل التوسع فى القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتداول فى السوق العالمى. وكانت أنشطة القطاع الخاص التى حققت أسرع نمو فى خلال التسعينات هى التمويل والتأمين والعقارات والتجارة والسياحة أنظر جدول ٦-٢.

العوامل المؤثرة فى عرض العمالة. ليس هناك ارتباط بين مخرجات التعليم والطلب على العمالة في السوق. وقد كانت أسرع فئات قوة العمل نموا فى التسعينات هى فئة خريجى التعليم الثانوى فى التخصصات الفنية والزراعية ومع ذلك كان نمو البطالة بين هذه التخصصات أسرع. وتعانى نظم التدريب من انخفاض نوعية وسائل التدريب، وضعف المناهج وتدريب المعلمين إلى جانب قلة استخدام تسهيلات التدريب الموجودة وسوء إدارتها.

جدول ٦-٢: توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادى (٪)

القطاع	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٣
الزراعة	٤٠,٥	٣٥,٣	٣٣,٠	٣١,٣	٢٩,٠	٢٩,٦	٣٠,٠
التعدين	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢
الصناعة	١٤,٠	١٣,٩	١٤,٠	١٣,٥	١٣,٠	١١,٩	١١,٠
المرافق	٠,٨	١,٠	١,٠	١,٢	١,٠	١,٢	١,٠
التشييد والبناء	٦,٠	٦,٥	٦,٠	٧,٣	٨,٠	٧,٩	٧,٠
التجارة والسياحة	٩,٠	٩,٨	١٠,٠	١٢,٤	١٤,٠	١٣,٢	١٣,٠
النقل	٥,٠	٥,٥	٦,٠	٥,٨	٦,٠	٦,٥	٦,٠
المال والعقارات	٢,٠	١,٩	٢,٠	٢,٤	٣,٠	٢,٩	٣,٠
الخدمات	٢٢,٠	٢٥,٩	٢٦,٠	٢٥,٥	٢٦,٠	٢٦,٤	٢٧,٠
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: مسح قوة العمل بالعينة - CAPMAS - إصدارات مختلفة

جدول ٦-٣: قوة العمل والتشغيل والبطالة ١٩٩٠-٢٠٠٣

	قوة العمل (بالألف)	التشغيل (بالألف)	البطالة ٪
١٩٩٠	١٦٠٤٦	١٤٧٥٥	٨
١٩٩٥	١٦٩٦٨	١٥٠٥٨١	١١,٢
٢٠٠٠	١٨٩٠٠	١٧٢٠٣	٨,٩
٢٠٠٣	٢٠٣٥٩	١٨١١٨	١١,٠

المصدر: مسح قوة العمل بالعينة، CAPMAS، إصدارات مختلفة

العوامل المؤثرة فى الطلب على العمالة: تعتبر القطاعات المنتجة لسلع غير قابلة للتداول فى السوق العالمى هى المسئولة عن معظم النمو في التشغيل، ومن ثم تصبح تلقائيا مقيدة بحجم طاقة الإنفاق المحلية لمصر فى هذه القطاعات. ولم يتمكن القطاع الخاص المنظم من تعويض التباطؤ فى التعيينات بالقطاع العام، وعلى أية حال ، فإنه من المقدر أن التشغيل فى القطاع غير المنظم [٨] حقق زيادة من ٢,٤ مليون عامل إلى ٤,٨ مليون عامل فيما بين عام ١٩٧٦ وأواخر التسعينات (وهو ما يعادل ٨٦٪ من التشغيل فى القطاع الخاص غير الزراعى) [٩].

ارتفاع وازدياد معدلات البطالة، وبخاصة بين الوافدين الجدد لسوق العمل من المتعلمين. ارتفعت معدلات البطالة فى أثناء التسعينات وبلغت ١١٪ فى عام ٢٠٠٣. وعلى أيه حال، من المحتمل أن يكون هذا الرقم المرتفع أقل من التقدير الحقيقى لمعدل البطالة. وعلى سبيل المثال. فإن الانخفاض الحاد في معدلات البطالة المسجل فى عام ١٩٩٧ كان يعزى الى تغيير تعريف البطالة ولم يكن انخفاضا فعليا [١٠]. وتوجد أعلى نسبة للبطالة في فئة الشباب حتى الآن (جدول ٦-٤) وإذا ما تم النظر الى المستوى التعليمى، فإننا نجد أن أكثر معدلات البطالة ارتفاعاً كانت بين الحاصلين على تعليم متوسط أو ثانوى وبين النساء (أكثر من ٣٥٪)، يتبع ذلك خريجو الجامعات وخريجو المعاهد العليا. (فوق المستوى المتوسط).

٧. Oded Stark (2005), 'The New Economics of the Brain Drain: Analytics, Empirics, and Policy', IEA 14th World Congress, Marrakesh.

٨ يتكون القطاع غير المنظم من أفراد يعملون فى منشآت صغيرة ومتناهية الصغر، وأيضا ممن يعملون خارج المنشآت.

٩ إذا تم تعريف العمالة بأنها تتضمن العمال الذين يعملون بدون تغطية تأمينية وبدون الحصول على عقود قانونية، فإن هذه النسبة سترتفع. وقد استوعب القطاع غير المنظم نحو ٦٥٪ من الوافدين الجدد فى سوق العمل فى أواخر التسعينات بالمقارنة بنسبة ٤٠٪ فى منتصف الثمانينيات (ERF 2004)

١٠ قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بتعديل التعريف فى ١٩٩٧ كى يستبعد من المتعطلين أولئك الذين يتلقون دخلا من أى مصدر، بغض النظر عن استعدادهم للعمل أو بحثهم عنه.

جدول ٦-٤: قوة العمل والتشغيل والبطالة موزعة حسب السن، ٢٠٠٣

الفئة العمرية	قوة العمل بالألف	٪ من الاجمالى	التشغيل بالألف	٪ من الاجمالى	البطالة ٪
١٥ –	١٤٥٣	٧	١٠١١	٦	٣٠,٤
٢٠ –	٢٧٧٤	١٤	١٧٣٩	١٠	٣٧,٣
٢٥ –	٢٤٨٧	١٢	١٩٥٠	١١	٢١,٦
٣٠ –	٤٨٦٢	٢٤	٤٦٥٠	٢٦	٤,٤
٤٠ –	٥١٥٦	٢٥	٥١٤٥	٢٨	٠,٢
٥٠ –	٣١٢٨	١٥	٣١٢٥	١٧	٠,١
٦٤-٦٠	٤٩٩	٢	٤٩٩	٣	٠,٠
الإجمالى	٢٠٣٦٠	١٠٠	١٨١١٩	١٠٠	١١

المصدر: مسح قوة العمل بالعينة، CAPMAS، ٢٠٠٤

جدول ٦-٥: توزيع قوة العمل والبطالة حسب المستوى التعليمى، ٢٠٠٣

القطاع	قوة العمل بالألف	قوة العمل ٪	البطالة بالألف	البطالة ٪
أمى	٤٦١٧	٢٣	١٢	٠,٥
يعرف القراءة والكتابة	٣٧٩٩	١٩	١٥	٠,٧
أقل من المتوسط	١٠٩٢	٥	٢٣	١,٠
متوسط	٦٣٨٢	٣١	١٤٧٨	٦٥,٩
فوق المتوسط	١٠٠٩	٥	١٤٦	٦,٥
جامعى أو عالى	٣٤٦٠	١٧	٥٦٧	٢٥,٣
إجمالى	٢٠٣٦٠	١٠٠	٢٢٤١	١٠٠

المصدر: مسح قوة العمل بالعينة، CAPMAS، ٢٠٠٤

الأجور والإنتاجية: فيما بين عامى ١٩٨٢ و١٩٩١ أنخفضت الأجور الحقيقية بمعدل سنوى بلغ فى المتوسط ٥,٤٪ فى المنشآت المملوكة للدولة وبمعدل ٤,٥٪ فى القطاع الخاص المنظم. واستمر هذا الاتجاه حتى أوائل التسعينات، عقب سياسات التثبيت التى تمت فى عام ١٩٩١. وشهدت الأجور فترة من النمو البطىء نسبيا، إلا أنها زادت بعض الشىء فى الجزء الأخير من العقد عندما عادت الأجور فى المنشآت المملوكة للدولة (SOEs) إلى مستواها فى عام ١٩٧٨ وعادت أجور القطاع الخاص إلى مستواها عام ١٩٧٦ (ERF 2004).

الفقر وسوق العمل: تبدو العلاقة ضعيفة بين البطالة والفقر على المستوى القومى وفى المدن، وهو ما يشير إلى أن فقراء الحضر لا يمكنهم تحمل البقاء متعطلين فى غياب إعانات للبطالة. وعلى أية حال هناك علاقة موجبة بين الفقر والبطالة فى المناطق الريفية، كما أن الفقر أكثر ارتفاعا بين العمال الذين يعملون بدون أجر والذين يعملون لحسابهم ولا يستأجرون آخرين، كما أن احتمالات الفقر بلغت الضعف بين العمالة العارضة والموسمية بالمقارنة مع العمالة الدائمة[١١].

العمل العارض. وتشير الدلائل إلى أن العاملين فى الزراعة والتعدين والبناء والتشييد هم أكثر الفئات التى تنتمى للعمالة العارضة والتى تعانى أكثر من غيرها من أشد حالات الفقر. وعلى النقيض من ذلك يقل وقع الفقر بالنسبة للعمالة فى قطاعات التمويل والكهرباء والخدمات.

الإطار المؤسسى لنظم العمل فى مصر

تشريعات العمل. عالج قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ كثيرا من المشاكل التى كانت تنطوى عليها القواعد التنظيمية الخاصة بالتشغيل فى مصر[١٢]. وقد استفاد أصحاب العمل من القواعد الجديدة التى تحكم عمليات تعيين وفصل العمال، بينما استفاد العمال من حريات أكثر بالنسبة للتفاوض الجماعى وتسوية المنازعات[١٣] كما اعترف قانون عام ٢٠٠٣ بحق العمال فى القيام بإضرابات سلمية، وأكد على أهمية مراعاة صحة وسلامة العمال، وأخضع صاحب العمل لعقوبات قانونية ومالية فى حالة عدم الالتزام بمثل هذه القواعد التنظيمية.

مكاتب تشغيل العمالة. فى مصر، لا تعتبر مكاتب تشغيل العمالة وسيطا ذا فاعلية بين الباحثين عن العمل ومقدمى الوظائف. ويرجع أحد الأسباب الرئيسية فى ذلك إلى الاحتكار الذى مارسته الحكومة على هذه المكاتب، ويمكن أن يزدهر خلق الوظائف إذا ما قامت منشآت خاصة ومنظمات غير حكومية (NGOs) بإدارة مكاتب تشغيل العمالة إلى جانب توفير هذه الخدمات فى مراكز الشباب القائمة ومراكز التدريب.

سياسات الأجور. نص قانون العمل الجديد على إنشاء مجلس قومى للأجور تكون وظائفه الأساسية هى وضع الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للزيادة السنوية فى الأجور والمرتبات على المستوى القومى. وعلى أية حال، فإن تنفيذ قرارات المجلس يظل موضع تساؤل نظرا لأن الأجور، وعلاوات المعيشة وزيادة الأجور لكافة موظفى الحكومة يتم تحديدها وفقا لنظام مركزى لتسعير الشهادات. ونتيجة لعيوب هذا النظام، فإن الحكومة والمنشآت العامة غالباً ما تلجأ إلى عقود العمالة المؤقتة التى توفر استقلالية أكبر فى التعيين.

التأمين الاجتماعى. يتسم نظام التأمين الاجتماعى فى مصر بأنه ممول جزئيا، وذو مزايا محددة و تديره الدولة. ومن أحد العيوب الرئيسية للنظام تلك المعدلات المرتفعة المفروضة على المشتركين فيه، وخاصة أرباب العمل، الذين يجبرون على تحمل معظم اشتراكات العاملين لديهم. (٢٦٪ من المرتب الأساسى بالإضافة إلى ١٥٪ من المرتبات المتغيرة) والنتيجة هى أن ٣٠٪ من منشآت القطاع الخاص، لا تشترك بالمرة أو تقصر اشتراكاتها على بعض العاملين لديها، ولذلك فإن ٤٠٪ من أصحاب العمل والعمال فى القطاع الخاص يشتركون بقدر يقل كثيرا عن أجورهم الفعلية[١٤].

وأحد الاقتراحات التى يوصى بها فى هذا الشأن، كما هو مذكور فى الفصل الرابع، هو قيام الحكومة بتخفيض العبء الملقى على أصحاب العمل، على أن تقوم هى ذاتها بتحمل

▼ تمتلك مصر ميزة ديموجرافية تتمثل فى ارتفاع نسبة الشباب فى إجمالى السكان

١١. ERF (2004)

١٢. كان القانون القديم أكثر ملاءمة للاقتصاد الخاضع للتخطيط المركزى. وكان يمنع إنهاء عقود العمل لأى سبب بخلاف الخروج الخطير عن قواعد السلوك، ولم يضع أى قواعد للتفاوض الجماعى كما لم يوفر أية آلية ملائمة لتسوية النزاع.(Galal 2002 a)

١٣. عضوية النقابات فى مصر تقتصر بصفة عامة على نحو ٢٥٪ من اجمالى القوة العاملة (٤,٥) ويمكن أن يعزى هذا إلى الهيكل المركزى ومحاولات الحكومة للتدخل فى نشاطها.

١٤. Omnia Helmy (2004), Pension Reform in Egypt, ECES, Working paper No. 94.

الفرق. والهدف هو زيادة التشغيل و تشجيع الاندماج في القطاع المنظم وتشجيع تحول الأفراد من العمل فى القطاع العام إلى العمل في القطاع الخاص مع استهداف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وشباب العاملين بصفة خاصة. وميزة هذا النظام تكمن فى أن مصر تمتلك ميزة ديموجرافية تتمثل فى ارتفاع نسبة الشباب إلى إجمالى السكان ومن ثم ستستمر نسبة عالية منهم فى دفع اشتراكاتهم فى التأمين الاجتماعى لمدة طويلة قبل أن يصبحوا منتفعين. ولما كان هناك تباطؤ فى وصول السكان لسن الشيخوخة، فإن ذلك سيهيء للحكومة فرصة لإدخال تمويل حكيم وإصلاحات واسعة النطاق فى مجال الرفاهة الاجتماعية.

٢ ـ استراتيجية التشغيل

نظرا لأن التشغيل هو أكثر الأدوات فاعلية لتخفيض الفقر وتحقيق العدالة، فإن الأمر يحتاج إلى وضع استراتيجية متكاملة للإسراع بنمو التشغيل وتوفير وسيلة للفقراء للحصول على فرص عمل طيبة، وفيما يلى مقترحات تعتبر جزءً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية.

النهوض بالنمو المولد لفرص تشغيل كثيفة

وهذا يضمن أن تشكل دخول العمالة حصة أعلى من إجمالى الناتج المحلى بفضل ارتفاع مستوى التشغيل[١٥]. ويمكن تحقيق هذا عن طريق تحديد القطاعات التى تتوافر فيها إمكانيات النمو، وتنفيذ إصلاحات فى أسواق التجارة وسوق العمل.

وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن مرونة التشغيل فى قطاعات الصناعة والخدمات أعلا من المتوسط القومى. ومن هذه القطاعات، تعتبر SMEs مسئولة عن ارتفاع مرونة التشغيل، وهو ما يشير إلى أن هذه المنشآت ينبغى أن يوفر لها الدعم المالى والفنى الذى تفتقر إليه.

وكما هو الحال بالنسبة لأى من الاقتصادات الحديثة، فإن قطاعات الصناعة والتصدير القوية تعتبر أساسية لضمان مستويات أعلى للتشغيل.

الارتقاء بمهارات قوة العمل

لا ينكر أحد دور التعليم ، وبخاصة التعليم الابتدائى. وإذا ما ظلت جموع السكان أميين، أو شبه أميين ، فإن مساهمتهم فى الاقتصاد ستكون هامشية. وعلى هذا المستوى ، فإنهم لن يستفيدوا الا جزئيا من أى تدريب بخلاف التدريب التقليدى الحرفى فى ظل نظام "التلمذة المهنية". وكما أشير إليه فى مكان آخر من هذا التقرير ، فإن الوظائف المتاحة لقوة العمل غير الماهرة أو نصف الماهرة يمكن أن تزداد بدرجة كبيرة إذا ما تم التوسع في القطاعات الصناعية أو قطاع التشييد فى مصر. وفى هذا الصدد ، قد يكون من الحكمة إيجاد حوافز لتشجيع استخدام الأساليب الفنية وإقامة الصناعات كثيفة استخدام العمالة.

وهناك عيوب خطيرة يعانى منها نظام تدريب الكوادر العليا من العاملين سواء كان التدريب فى مجال الإدارة أو التعليم أو الخدمات، حيث يتسم هذا النظام بالتفتت وتدنى نوعيته[١٦] ويمكن النهوض بمستوى الإنتاجية عن طريق دعم التدريب المهنى والاستخدام الأفضل لوسائل وتسهيلات التدريب الموجودة ، ومن خلال تشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لوضع أحدث البرامج التى تفى بالاحتياجات التى تبرز فى السوق. وعلى وجه الخصوص:

- التوسع فى برامج التدريب فى القطاعات التى ترتفع فيها إمكانيات خلق فرص العمل، مثل الصناعة، والتجارة والخدمات والسياحةو ICT.
- تكييف نطاق البرامج وفقا لما تقتضيه ظروف الطلب ، وللوفاء باحتياجاته
- مطالبة أصحاب العمل سواء فى القطاع العام أو الخاص بتمويل البرامج التى يستفيدون منها (وأفضل مثال ذلك هو ما يجرى فى برنامج مبارك – كول)
- إنشاء جهة واحدة لتنسيق برامج التدريب ، وضمان نوعيته، والاستجابة لتغيرات الطلب فى سوق العمل، وأحد المقترحات لذلك هو إنشاء "صندوق قومى للتدريب" يتمتع بالاستقلال الإدارى والمالى.

ويعد التدريب فى مجال الإدارة من الوسائل الأخرى لرفع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية. وتقوم وزارة التنمية الإدارية حاليا بوضع توجيهات عامة للتحديث المستمر فى التدريب الإدارى بهدف خلق جيل جديد من القادة الإداريين يتمتعون بالقدرة على الابتكار والخلق والمساءلة.

سياسات الاستثمار

يمكن تخفيض البطالة بدرجة كبيرة إذا ما ارتفع حجم الاستثمار وتم توجيهه نحو أساليب الإنتاج كثيفة استخدام العمالة والأنشطة الموجهة للتصدير، والمنشآت الصغيرة . وقد استمرت مستويات الاستثمار فى الانخفاض منذ التسعينات بسبب انخفاض الإنفاق الحكومى والتدفقات المحدودة للاستثمار الأجنبى المباشر. وأدى الاتجاه المتزايد نحو استخدام أساليب الإنتاج كثيفة استخدام رأس المال فى القطاع الخاص المنظم إلى زيادة تكاليف خلق فرصة العمل الواحدة – لترتفع من ٦٠ ألف ج م فى خلال الثمانينات إلى ١٠٣ ألف ج م فى أواخر التسعينات . وفى خلال نفس الفترة انخفض متوسط مرونة التشغيل إلى الناتج إلى ما بين ٠,٦ و٠,٦٤. وهو ما يشير إلى أن النمو لم يكن معتمدا على كثافة استخدام العمالة. وهناك نقطة تتعلق بتخصيص الاستثمارات بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، فعلى الرغم من أن المشروعات الصغيرة هى المسئولة عن استيعاب ما يزيد على نصف العمالة فى القطاع الصناعى، إلا أن نصيبها من الاستثمارات لا يتعدى ١٤٪ [١٧].

سياسات لزيادة إنتاجية القطاع الخاص

فى مواجهة تسارع العولمة ، سيكون الابتكار والتكنولوجيا هما اللذان يحددان مدى الرخاء في الدولة. ويصبح على السياسات أن تعمل على تشجيع زيادة الإنتاجية والنمو فى القطاع الخاص المنظم وغير المنظم عن طريق [١٨]:

١٥. تكشف تجارب الاقتصادات الآسيوية أنها قد حققت النمو من خلال زيادة سريعة ومتواصلة فى الناتج والانتاجية لتوليد طلب متزايد على العمالة، مع نمو دخل العمال بدرجة أكثر بطئا عن نمو الانتاجية، وبهذا ارتفعت المدخرات والاستثمارات المحلية.

١٦. تتضمن هذه العيوب عدم التكيف مع التكنولوجيا الحديثة، والمهن والتخصصات الجديدة والتغييرات فى توصيف الوظائف القائمة، وغياب المعايير القومية للمهارات ونظم الاختبارات المهنية ، ونقص التمويل، ونقص المدربين المؤهلين، والمناهج وطرق التدريس العتيقة، وعدم استخدام وسائل وتسهيلات التدريب بالكامل (AUC 2005, www.aucegypt.edu/src/skills development).

١٧ Fawzy, S. (2002), "Investment Policies and the Unemployment Problem in Egypt," T*he Egyptian Center for Economic Studies*, Working Paper No, 68, September.

١٨. Development Economic Policy Reform Analysis Project (DEPRA 2000), "Private Sector Contribution to Egypt's Productivity and Growth," تقرير تم إعداده لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وتم تقديمه أيضا إلى وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة USAID Economic Growth/Sector Policy Cairo, Egypt by Nathan Associates Inc.

شكل ٦–١: توزيع العمالة وفقا للقطاع الاقتصادى في ظل السيناريو الأفضل

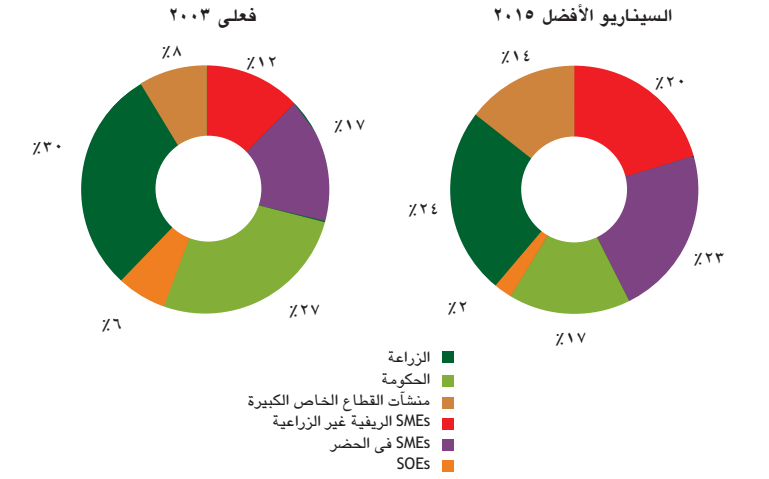

ملحوظة: يتضمن القطاع الزراعى العمال الذين يعملون فى التصنيع الزراعى، ويتوقع نموهم بنسبة ٢٪ سنويا. ويتوقع أن تظل أعداد العاملين فى SOEs ثابتة على الرغم مما يتوقع من تحول نصفهم إلى العمل فى القطاع الخاص بحلول عام ٢٠١٥ بسبب الخصخصة وينتظر أن ينمو ا لقطاع الأجنبى والاستثمارى بمعدل ٤٪ نتيجة توقع زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر.

المصدر: EHDR، ٢٠٠٥

من المتوقع حدوث تحول هيكلى كامل فى الإقتصاد تعكسه المصادر التى تخلق فرص عمل أو تحد منها

١. حفز النمو في فرص التشغيل فى SMEs، نظرا لما يواجه نموها وإنتاجيتها من عوائق نتيجة قصور السوق.
٢. تشجيع الطلب الدولى على المنتجات والخدمات المصرية وذلك بمراعاة رفع مستوى الجودة والابتكار والبحوث والتطوير وتطبيق المستويات القياسية.
٣. تقديم حوافز للاستثمار فى القطاعات التى تتوافر فيها إمكانيات النمو وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل.
٤. ضمان الاتصالات المستمرة بين الجامعات والمدارس الفنية والقطاع الخاص حتى يمكن للنظام التعليمى الوفاء باحتياجات القطاع الخاص الذى سيصبح مصدر التشغيل الرئيسى فى المستقبل .

توقعات نمو التشغيل

فى EHDR، ٢٠٠٥ تم تحديد عدة قطاعات تعتبر قاطرات لنمو التشغيل، وتتضمن الخدمات والسياحة والصادرات الصناعية، وICT والأنشطة الريفية غير الزراعية ، وعلى أية حال، هناك قطاع أثبت قدرته على استيعاب أكبر قدر من العمالة، وهو قطاع SMEs. وتقدم الأقسام التالية رؤية للهيكل الشامل للعمالة فى عام ٢٠١٥.

من المتوقع حدوث تحول هيكلى كامل فى الاقتصاد، كما سيبدو فى المصادر التى تخلق فرص العمل أو التى تؤدى إلى الحد منها. وتعتبر كل من قطاعات الصناعة والسياحة والتشييد والاسكان فى مقدمة القطاعات التى تحقق أعلى معدل للنمو المطرد. ومن المتوقع ايضا زيادة نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالى الناتج الصناعى بمقدار الضعف تقريبا لتصل إلى ٢٢,٤٪ مقابل النسبة المنخفضة حاليا والتى تبلغ ١٢٪ (معدل النمو السنوى ١٥٪). وفى نفس الوقت، سوف يتسارع النمو فى انتاج بدائل الواردت (يبلغ معدل النمو ٥,٩٪). وبذلك يصل معدل نمو التشغيل الكلى إلى ٧٪ فى الصناعة فى المناطق الحضرية وإلى ٨٪ فى المناطق الريفية. ويتوقع نفس معدلات النمو فى التشغيل فى قطاع السياحة وذلك على أساس التقديرات الخاصة بمعدل نمو فرص العمل المباشرة وغير المباشرة والتى تقابل معدل نمو فى القيمة المضافة يصل إلى ٧,٢٪ سنويا (أنظر الفصل السابع).

ويبين شكل ٦–١ توزيع العمالة فى عامى ٢٠٠٣ و٢٠١٥ وفقاً لمعدلات النمو المتوقعة. وتظهر الأرقام زيادة كبيرة فى نسبة العمالة فى القطاع الخاص، حيث ستزيد من ٣٧٪ فى عام ٢٠٠٣ إلى ٥٦٪ فى عام ٢٠١٥. وتشكل SMEs الجانب الأكبر من منشآت القطاع الخاص[١٩]. ومن ثم كبر معدل نموها. كما أن المنشآت الكبيرة بالقطاع الخاص المنظم ستشهد أيضا زيادة كبيرة فى نسبة العمالة [٢٠]. بينما سيتقلص الرقم المطلق للعمالة فى SOEs والحكومة، كما سينخفض نصيب الزراعة من العمالة بشكل كبير (يبلغ النمو المتوقع ٢٪ متضمناً صادرات الصناعات الزراعية).

أما المكسب الهام بالنسبة للإنتاجية الكلية ودخول العمالة فى مصر، فى خلال فترة الرؤية، فأنه سيأتى نتيجة لانخفاض حجم العمالة الحكومية. وفيما يتعلق بالتشغيل فى الحكومة، فإنه من المتوقع أن ينخفض إجمالى التعيينات سنويا إلى نحو ٧٥ ألف ، بينما سيكون حجم ما يتم خروجه من الخدمة نحو ١٧٥ ألف ، ومن ثم سيكون هناك نقص سنوى يبلغ نحو ١٠٠ ألف سنويا أو نحو مليون موظف إدارى – فى خلال العقد القادم وحتى عام ٢٠١٥.

وينتظر أن يبلغ إجمالى حجم التشغيل ٢٨,٧ مليون شخص فى عام ٢٠١٥ (على أساس معدل نمو إجمالى يبلغ ٣,٦٪ فيما بين ٢٠٠٣ – ٢٠١٥) بينما يتوقع أن يصل إجمالى قوة العمل إلى نحو ٣٠,٣ مليون شخص. ومن ثم سيصبح معدل البطالة أقل من ٦٪ وفقا لـ BC (انظر الفصل الخامس).

ويعزى الأداء الجيد فى خلق الوظائف إلى الدفعة الكبيرة التى أعطيت لمنشآت القطاع الخاص فى المناطق الحضرية والريفية فى القطاعات الست المولدة للتشغيل، كما هو مبين تفصيلا فى هذا الفصل وفى الفصل السابع:

- ينتظر أن يتعدى معدل نمو التشغيل فى القطاع الريفى بمصر معدل النمو فى القطاع الحضرى بنسبة ١٪ نقطة نتيجة لاستراتيجية الرؤية التى تدعو إلى زيادة الإنفاق العام فى الجنوب وفى المناطق الريفية ، وإعادة توزيع السكان فى اتجاه التجمعات السكانية الجديدة (أنظر الفصل الثامن).
- يحقق قطاع التشييد والبناء أعلى معدل لنمو التشغيل (نتيجة الطفرة المقترحة فى إسكان الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل) ، بحيث يبلغ متوسط النمو السنوى لخلق الوظائف ما بين ٩٪ و١٠,٤٪.
- يحقق كل من قطاع الصناعة وقطاع السياحة معدلات نمو سنوية تتراوح بين ٧٪ و٨٪ مما يؤدى إلى زيادة الأعداد الموظفة بمقدار الضعف نظرا للطفرة المتوقعة فى الاستثمار، والناتج والصادرات.
- تنمو التجارة والخدمات بنسبة ٥٪ إلى ٦٪ وينمو النقل بنسبة ٦٪ إلى ٧٪

١٩. ٩٧٪ من المنشآت المصرية تعتبر صغيرة (بها عمال يتراوحون بين ١–٤٩ عاملا) ويتركز نحو ٨٠٪ من العمالة فى القطاع الخاص فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة (١–٩٩ عاملا).

٢٠. المنشآت الكبيرة بالقطاع الخاص هى التى تستخدم ١٠٠ عامل أو أكثر

٣- المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

تمثل M/SMEs، بالقطاع المنظم وغير المنظم فى كافة القطاعات غير الزراعية فى الاقتصاد المصدر الرئيسى للتشغيل منذ الثمانينات. ومن الممكن أن تصبح قاطرة للدخل والنمو أكثر قوة فى السنوات القادمة.

لماذا تعتبر SMEs قاطرات للنمو؟

تقوم المنشآت الصغيرة بدور رئيسى فى توفير فرص العمل، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار فى متناول اليد لشريحة ضخمة من السكان الفقراء وذوي الدخل المتوسط.

وتعتبر المنشآت الصغيرة وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار، كما أنها – مع وجود إطار موات لمكافأة المخاطرة بدلا من مجازاتها – تصبح قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط. ويعتبر استمرار دخول وخروج المنشآت الصغيرة في كافة قطاعات الاقتصاد – التقليدية والحديثة – ظاهرة صحية في كثير من البلدان، كما يعتبر بارومتراً هاما، لمدى ما يتسم به السوق من حيوية وحركة.

SMEs تحقق مستوى مرتفع من التشغيل. كان عدد SMEs في عام ١٩٩٨ يقدر بنحو ٣,٣ مليون وحدة اقتصادية مقارنا بعدد ٢,٩ مليون وحدة في عام ١٩٨٨. وكان متوسط عدد العمالة بكل منشأة هو ٢,٢ في عام ١٩٩٨، مقابل ١,٩٥ في عام ١٩٨٨[٢١] وبالتالي، ارتفع عدد العمالة إلى نحو ٧,٣ مليون وهو ما يعادل معدل نمو سنوى فى المتوسط يبلغ ٢,٨٪ أو نحو ٣٨٪ من إجمالي العمالة في عام ١٩٩٨. وعلى أساس نفس معدل النمو، فإن عدد العمالة في القطاع قدر بنحول ٨,٣ مليون في عام ٢٠٠٤.

انخفاض التكلفة الرأسمالية لخلق فرصة عمل. تتمثل إحدي مزايا SMEs في قدرتها على توفير عدد كبير من الوظائف بتكلفة منخفضة. وكما يمكن ملاحظته من الجدول ٦–٦ فإن نصيب العامل من رأس المال (C/L) (Capital / Labor Ratio) في المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغير، يقدر بنحو ١٠ آلاف ج.م فقط.

وعلى أيه حال، فإن نتائج أحد المسوح التى أجريت عن سلوك وأداء SMEs توضح أنها تختلف عن المنشآت التى تضم ٥٠ عاملاً أو أكثر من حيث امكاناتها ومشاكلها (A. EL Mahdi, 2004). وهناك اختلافات فيما بين SMEs تبعاً لحجم كل منها وموقعها، وملكيتها، ووضعها من حيث كونها تنتمى للقطاع المنظم أم لا، ونشاطها الاقتصادي. ومن الواضح أن أعلى معامل لـ C/L يبدو أكثر في:

- المناطق الحضرية، وخاصة في المدن الرئيسية.
- المنشآت المملوكة للذكور.
- المنشآت التي تقوم بتشغيل من ٥ – ٩ عمال.
- المنشآت التى يكون رأس مالها المستثمر أكثر من ٢٠ ألف ج.م.
- منشآت القطاع المنظم.

اعتماد SMEs بشكل أساسي على مدخراتها وعلى مواردها الخاصة لتمويل مشروعاتها. لا تقدم مصادر التمويل الرسمية (مثل البنوك التجارية، والصندوق الاجتماعي للتنمية والمنظمات غير الحكومية) سوى ٦٪ فقط من رأس المال المبدئي في SMEs. ومع هذا ارتفعت نسبة المنشآت التي تعتمد على الاقتراض لتمويل التوسع في رأس المال العامل إلى نحو ١٠٪ من إجمالي عدد SMEs في عام ٢٠٠٣.

تقديم عدد كبير من الأنشطة التى تخدم الأسواق المحلية. إن أحد الملامح الرئيسية لـ SMEs هو الانتشار الواسع لأنشطتها فى مجالات التجارة والخدمات والصناعة. وتمثل أنشطة التجارة والخدمات ٦٥٪ من إجمالي أنشطة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر عام ٢٠٠٣. وقد بدأت الأنشطة الاقتصادية الجديدة في مجال ICT في الظهور في قطاعات الخدمات والصناعة.

▼ **المنشآت الصغيرة مصدر رئيسى للتشغيل**

لماذا لم توفر SMEs فرص عمل كافية؟

على الرغم من امكانات SMEs، إلا أنها حتى الآن، لم تتمكن من توفير فرص عمل كافية، أو تحسين ظروف العمل، أو زيادة الإنتاجية، أو تحقيق دخول أفضل. وهناك أسباب عديدة:

- **فشل السوق.** ما زال الوصول إلى الخدمات المالية مقيداً. وخيارات الإقراض، وهي المنتجات المتاحة الوحيدة، تخضع لشروط مكلفة. ويقدر أن ١٠٪ فقط من SMEs يمكنها الحصول على ائتمان من مصادر رسمية.
- **العوائق المؤسسية.** نظرًا لتعقد اللوائح التي تحكم إنشاء وتشغيل منشآت الأعمال الصغيرة، فإن أغلب SMEs تفضل العمل خارج القطاع المنظم. ويعمل هذا كعقبة إضافية أمام المشاركة النشطة لهذه المنشآت ويحد من إمكانات إقامة روابط مع المنشآت الأكبر والاستفادة من عمليات التوريدات الحكومية.
- **العوائق الفنية.** على الرغم من أن هناك اجماع على ضرورة تقديم المساعدات الفنية لتحسين كفاءة SMEs، إلا أن ما يقدم من مساعدات فنية لا يغطى سوى ٠,٥٪ من المنشآت في عام ٢٠٠٣ وهو ما يبين ضآلة ما يقدم فعلاً في هذا المجال.
- **المشروعات المتوسطة الغائبة.** نظراً لأن ٩٧٪ من المنشآت المصرية صغيرة للغاية (تستخدم من عامل واحد إلى ٤٩ عاملاً)، فإن هناك عدد قليل من المنشآت متوسطة الحجم، التي يمكن أن تعمل كصناعات مغذية للمنشآت الأكبر.
- **نقص الأراضي وارتفاع تكلفتها.** هناك نقص في الأراضي المناسبة لإقامة SMEs والتي تكون قريبة من الأسواق الكبيرة. وغالباً ما يقنع صغار أصحاب المنشآت بإقامة مقار أعمالهم في المناطق السكنية، حيث يتمكنون من سرعة التوريد إلى الأسواق والحصول على العمال. وهناك كثير من المنشآت غير المسجلة

٢١. تأكد هذا الاتجاه في أحدث مسح أجرى عن المشروعات الصغيرة عام ٢٠٠٣ (SMEs 2003) حيث قدّر متوسط عدد العمال بنحو ٢,٢٦ عامل لكل منشأة

جدول ٦–٦ تقدير معامل الناتج إلى العمالة (O/L) ومعامل رأس المال إلى العمالة (C/L) على اساس شهرى عام ٢٠٠٣ (جم)

		متوسط معامل O/L	متوسط معامل C/L
المنطقة	حضرية	١٦٢١	١٢٩٢٧
	ريفية	٥٠٠	٥٣٨٩
الأقاليم	المدن الكبرى	١٤٨٤	١١٩٦٦
	الدلتا	١٢٨٠	١٠٨٤٣
	الصعيد	٥٧٣	٥٥٣٥
النوع الاجتماعى	ذكور	١٢٧٣	١٠٥٤٩
	إناث	٦٤٧	٧٢٨٤
العمال	١– عامل	٦٩٨	٨٤٧٥
	٢–٤ عمال	٨٨٣	٨٠٧٠
	٥–٩ عمال	١٤٢٩	٤٩٠٦١
	١٠– ٤٩ عاملاً	١٦٤٤٣	٣٥١٦٨
قيمة الأصول ج.م.	أقل من ١٠٠٠	٢٢٨	٣٩٨
	١٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠	٤٥٩	١٦٣٥
	٥٠٠٠ إلى أقل من ٢٠,٠٠٠	٨٣٧	٦٤٧٢
	٢٠,٠٠٠ أو أكثر	٣٨٥٧	٣٨٦٣٩
الصفة الرسمية	غير رسمية	٥٩٨	٧٦٥٣
	رسمية	٢٦١٦	١٥٧٩٦
النشاط الاقتصادي	الصناعة	٢٣٨٢	٧٣٢٥
	التجارة	١٠٩٥	١١٥٥٩
	الخدمات	٥٧١	٧٣٢٦
	الاجمالي	١١٩٥	١٠٠٦٤

المصدر: عالية المهدى، ٢٠٠٤

رسمياً، نظراً لأن المباني التي يقيمون بها منشآتهم ليست مسجلة أيضاً.

- **العوائق التعليمية**. هناك أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية ممن يتجهون للعمل فى SMEs. وعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى التعليم يؤدى إلى تحسين المعرفة واتاحة الفرص أمام أصحاب الأعمال إلا أن التعليم وحدة ليس شرطا لتحقيق النجاح حيث أن المناهج الأكاديمية لا تمد أصحاب الأعمال الواعدين بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة. وفى الواقع فإن المناهج التعليمية تحتاج إلى ربطها بالخبرات العملية ويتطلب الأمر ايضا إدخال التدريب القائم على التوجه إلى السوق، حتى يمكن تعزيز النمو.
- **الظروف غير المشجعة للنساء**: أدى تراجع التشغيل فى الحكومة إلى دفع أعداد متزايدة من الإناث إلى العمل فى القطاع غير المنظم، سواء للعمل لحسابهن أو كصاحبات أعمال. وهناك أنشطة يمكنها أن تستغل المهارات التى تنفرد بها الإناث (مثل البراعة فى الأعمال اليدوية والفنية – والاهتمام بالتفاصيل، والمهارات التقليدية)، من خلال التدريب الهادف (مثل أعمال الكمبيوتر والبرمجة ومهارات السكرتارية مثلا) . ولكن مازالت هناك عقبات أمام نجاح النساء كرائدات أعمال، وغالبا ما ترجع هذه العوائق إلى الموروثات الثقافية، وذلك إلى جانب ضيق فرص الحصول على التمويل. ونتيجة لذلك كانت النساء لا يمثلن سوى ٦٪ من إجمالي عدد رواد الأعمال فى ٢٠٠٣.

▼ تنتشر أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على نطاق واسع فى مجالات التجارة أو الخدمات أو الصناعة

تصور لوضع SMEs بعد عشر سنوات

من الواضح أن SMEs قادرة على لعب دور أكثر إيجابية فى توليد الدخل والتشغيل وتنمية الصادرات وفى المساعدة على استحداث منتجات جديدة. وعند مستويات معينة من الانتاجية فإنه يمكنها العمل كصناعات مغذية للمنشآت الصناعية الكبيرة (كما هو الحال فى اليابان)، وبهذا يتم توفير النقد الاجنبي الذى ينفق على استيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية.

ووفقا لرؤية EHDR، ٢٠٠٥ يقدر اسهام SMEs فى اجمالي القيمة المضافة فى المستقبل (ومن ثم فى الناتج المحلي الاجمالي) بنسب تتراوح بين ٢٥٪ إلى أكثر من ٤٠٪. وترجع أسباب ذلك إلى:

- تزايد الدعم المؤسسى للقطاع.
- زيادة دور NGOs فى دعم SMEs من خلال تقديم خدمات الإرشاد الخاص بالأعمال، والائتمان.
- ارتفاع مستويات التعليم لرواد االأعمال الجدد.
- ارتفاع حجم المنشآت الجديدة، سواء من ناحية عدد العمال أو قيمة رأس المال.
- الاختفاء التدريجي للوحدات الاقتصادية الهامشية فى ظل ضغوط المنافسة وظهور وحدات اقتصادية متوسطة وصغيرة، أفضل إعدادا وتأهيلا.

الدور المتوقع لـ SMEs فى عام ٢٠١٥:

من المتوقع أن يختلف عدد المنشآت وفقا لمعدل النمو الذى سيتم تحقيقه فى خلال السنوات القادمة. وقد تم تصور سيناريوهين للنمو فيما بين عامى ١٩٩٨ و٢٠١٥، وهما BC، الذى يفترض معدل نمو سنوى يبلغ ١,٩٧٪ ، وسيناريو BU والذى يفترض معدل نمو سنوى يبلغ ١,٣٪. ونظراً لأن كل منشآة تقوم بتشغيل ٢,٧ عامل، فإن العدد المتوقع للعمالة سيبلغ نحو ١٢ مليون فى ظل السيناريو BC و ١١,١ مليون عامل فى ظل سيناريو BU. (شكل ٦–٢، ٦–٣).

المطلوب من الحكومة والمجتمع المدني:

فى ظل BC، ستجد SMEs أن من مصلحتها أن تصبح جزءً لا يتجزأ من الاقتصاد الرسمي نظرا لأنه سيمكنها من الوصول إلى كافة الخدمات العامة، وستستفيد من صفتها الرسمية فى ضمان الحيازة، وتوافر الضمانات، والحصول على الائتمان الرسمي، والاستخدام الأفضل للمرافق العامة والأراضي المزودة بالمرافق فى المناطق العمرانية الجديدة، ومواجهة ظروف أفضل مع السلطات الضريبية بدلا من دفع الرشوة من "تحت المنضدة "، والتأمين الاجتماعي للعمال الجدد الذين هم تحت سن الثلاثين وما إلى ذلك.

وقد اقترح عدد من إجراءات الإصلاح كما يلي:

- بالنسبة للوضع المؤسسي، وضع قواعد مبسطة لتنظم حيازة العقارات وتسجيل وترخيص المنشآت جنبا إلى

جنب مع تخفيض الضرائب، وتحسين الإدارة الضريبية، ومراجعة نظام التأمين الاجتماعي.

- ينبغي، فى بعض الحالات، خصخصة مراكز التدريب القائمة، وإعادة هيكلتها للوفاء بمختلف الاحتياجات الخاصة للنشاط الاقتصادي.
- مازالت المنشآت الكبيرة والصغيرة تعاني من نقص المعلومات عن الأسواق. ويمكن فى هذا الصدد أن يكون القانون المسمي "بقانون المعلومات"، الذى اقترحه الحزب الوطني الديموقراطي، ذا فائدة ومساعدا، ومن الضرورى أيضا توفير قواعد البيانات التى تحتوى على بيانات عن الأسواق والتى يتم تحديثها بانتظام بمعلومات عن أهم موردى المنتجات المحليين والدوليين.
- يحتاج توفير الخدمات المساعدة إلى تمويل كبير، وكذلك الحال بالنسبة للجامعات الإقليمية، والكليات الفنية ومراكز البحوث حتى يمكن المساعدة فى تطوير القدرات الفنية فى SMEs فى مجتمعاتها.
- ينبغي تطبيق اللامركزية فى السلطات التشريعية والإدارية وتركها للمحافظات حتى يمكن لها أن تعد سياسات وقوانين ولوائح أكثر ملائمة ، كما لا ينبغي استمرار شرط الحصول على موافقات مركزية من الوزارات المختصة بشأن فرض الرسوم المحلية أو وضع إجراءات تنفيذية.
- ينبغي إعادة تقويم عملية تخطيط مخصصات المحافظات فى المناطق الحضرية والريفية بشكل منتظم فى ضوء احتياجاتها (على سبيل المثال مخصصات شئون السكان، والإسكان أو توسيع قطاع الأعمال) وهذه الخطوة يمكن أن تخفض بشكل كبير العشوائية فى قطاع الإسكان وقطاعات الأعمال.

ومنذ منتصف عام ٢٠٠٤ كان تحسين مناخ الأعمال أحد الأهداف المعلنة للحكومة. وإذا ما نجحت هذه السياسات الجديدة، عندئذ يمكن توقع أن تستوعب SMEs أكثر من ٤٠٪ من إجمالي العمالة، وأن تنتج ما يزيد على ٣٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتصدر ١٠٪ على الأقل من إجمالي الصادرات الصناعية.

SMEs تحمل إمكانيات النمو المرتفع

يبلغ عدد M/SMEs ما يزيد على ربع مليون منشأة ويصل هذا العدد إلى ٣,٥ مليون منشأة إذا ما أضيف عدد المنشآت غير المسجلة والتى تعمل فى القطاع غير المنظم وهذا يعنى أنه لن يكون هناك برنامج يصل لجميع المنشآت بصورة شاملة.

استهداف إنشاء التجمعات الصناعية

يجب أن يستهدف أى برنامج فعال إنشاء تجمعات صناعية تضم مجموعات كبيرة من SMEs وخاصة تلك التى لها روابط إنتاج أفقية أو رأسية. وتعتبر مواقع هذه التجمعات أنسب مكان لإستقبال ونشر التكنولوجيات الجديدة والتدريب وأساليب التسويق، فضلا عن أن السياسات الجديدة ستصبح أمامها فرصة أكبر للنجاح فى هذه التجمعات، نظرا لتخصص كل منها فى نشاط إنتاجي معين، وهو ما يسهل انتشار المعرفة والمهارات على نطاق المجتمع.

شكل ٦-٢: العدد المتوقع للـ SMEs

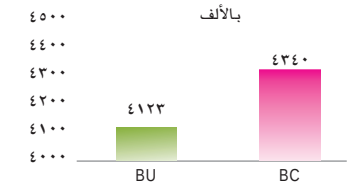

شكل ٦-٣: عدد العمال المتوقع فى SMEs

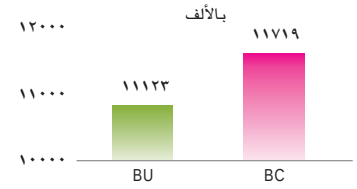

وتؤكد نتائج التحليل الكمى أن المنشآت الصغيرة التى تعمل فى هذه التجمعات تكون أكثر إنتاجا ونجاحا بسبب سهولة بث أساليب الإنتاج الجديدة. هذا بالإضافة إلى أن التجمعات تشكل بيئة مواتية لتشجيع المنافسة والابتكار والنمو بين SMEs نظراً لأنها تساعد فى تحقيق دفعة قوية، وفى الوصول إلى الموارد، وفى إيجاد شركاء فى منشآت الأعمال، وفى الحصول على معلومات استراتيجية. هذا علاوة على الاستفادة من التدخلات التى تتخذها الحكومة وNGOs لصالح هذه التجمعات والتى تنصرف آثارها فى الواقع إلى المناطق الصناعية والتجارية ومناطق الخدمات المحيطة بالتجمعات. ومن أمثلة التجمعات الناجحة دمياط، وشبرا الخيمة والمناصرة والمحلة الكبرى وقها.

لا تزود المناهج الاكاديمية رواد الأعمال الواعدين بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة

استهداف القطاعات الفرعية الواعدة:

لضمان الحصول على نتائج ايجابية لبرامج خدمات الأعمال، ينبغي استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة ووضع أدوات دعم لهذه القطاعات. ويمكن قياس امكانات القطاعات المختلفة طبقا لمعايير معينة مثل: امكانات النمو المرتفع للتشغيل، والقدرة على انتاج سلع تصديرية، والعمل كصناعة مغذية ناجحة وتطوير الحرف اليدوية التقليدية و أدخال خدمات أو صناعات جديدة.

وتجرى البحوث الجارية تقويما لقطاعات الصناعات التصديرية الناشئة طبقا لثلاثة معايير رئيسية

١. حصة الصادرات من اجمالي المبيعات
٢. معدلات نمو الصادرات فى خلال السنوات الخمس الأخيرة
٣. خطط التوسع فى خلال السنوات الخمس القادمة. وتحدد البحوث الصناعات الغذائية والأثاث والبلاستيك (وهي القطاعات التى تهيمن عليها المنشآت الأصغر بشكل خاص) وكذلك المنتجات الورقية و مواد البناء والأجهزة الكهربائية باعتبارها على قمة قطاعات التصدير الواعدة التى تتم تنميتها مستقبلا.

ويحدد الملحق ٦-١ أكبر تجمعات لـ SMEs فى مصر، كما يعرض خدمات الأعمال المتاحة فى تلك التجمعات ، ويقترح خدمات إضافية ينبغي تقديمها هناك[٢٢].

مراكز خدمات الأعمال (BRCs) لتجمعات SMEs

تتعثر امكانات نمو SMEs بسبب انخفاض مستوى الجودة وتدنى المعايير البيئية وضعف امكانات الحصول على التمويل والوصول للأسواق الأكثر اتساعا لسلعها. ويمكن

٢٢. تم اختيار التجمعات على أساس دراسة سابقة قامت بها اليزابت كوتونيت فى نهاية التسعينات على أساس إحصاء المنشآت لعام ١٩٩٦. وكان هدف الدراسة هو تحديد التجمعات التى تستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى أربع صناعات رئيسية (المواد الغذائية والمشروبات والغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والأخشاب والأثاث، والصناعات الثقيلة والنقل والمعدات الهندسية)

إطار ٦–١: مكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى خطة عمل تخفيض الفقر

تم وضع خطة عمل تخفيض الفقر (PRAP) فى أوائل عام ٢٠٠٥ من جانب وزارة التخطيط، وUNDP ومنتدى البحوث الاقتصادية (ERE). وقد كان أحد مكونات هذه الخطة هو توليد فرص العمل من خلال SMEs. وتتضمن التدخلات المقترحة عدداً من البرامج لدعم هذا القطاع، كما هو مبين فيما بعد:

١– تنظيم دورات تدريبية لرواد الأعمال متناهية الصغر Micro entrepreneurs عن كيفية التعامل مع هيئات الضرائب والتأمينات الاجتماعية، وهو ما يشجعهم على التحول من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم ويؤدى هذا إلى تعزيز فرصهم فى النمو والوصول إلى التمويل ويوفر للعاملين الاستقرار الوظيفى. ويمكن لموظفي هذه الهيئات القيام بهذا التدريب مقابل أجر. وتقدر تكلفة البرنامج بمبلغ ٨ مليون جم سنويا ، لنحو ١٠٠ ألف منشأة مستفيدة، موزعة على ثماني محافظات محرومة. ويغطي هذا المبلغ الفرق بين التكلفة الفعلية للتدريب وما يمكن للمستفيدين دفعه. وقد قامت بعض برامج التمويل متناهي الصغر القائمة بربط التحول التدريجي للعمل فى إطار القطاع المنظم بأهلية الحصول على قروض أكبر فى المستقبل.

٢– تمكين شركة ضمان الائتمان من توسيع نطاق ضماناتها وامتدادها إلى البنوك، حتى يمكنها أن توفر بدورها تمويلا أكثر إلى المنظمات غير الحكومية التى تقدم الائتمان متناهي الصغر. ويتم ذلك من خلال تقديم التمويل إلى شركة ضمان الائتمان لاستخدامه كغطاء جزئي للضمانات المقدمة إلى البنوك وللمعونة الفنية لـ NGOs، إلى جانب تغطية تكاليف التشغيل حتى يتم الوصول إلى نقطة التعادل فى خلال سنتين أو ثلاث. ويمكن أن يصل عدد المستفيدين إلى ٤٠ ألف مستفيد فى خلال أربع أو خمس سنوات من خلال ٤ NGOs، وذلك بافتراض التركيز بدرجة كبيرة على الاقراض بسبب الفقر أى تقديم قروض أقل من ١٠٠٠ جم (معظمها للبدء فى أنشطة بسيطة للنساء عن طريق نظام ضمان المجموعة). وتبلغ التكلفة السنوية نحو ١٤ مليون جم تخصص لأربع NGOs وتتضمن تخصيص ٢,٥ مليون جم تستخدم كرأس مال لكل منظمة وتقدم منها القروض.

٣– مساعدة NGOs المتمرسة فى مجال الائتمان متناهي الصغر كي تصبح مؤهلة لتلقي تمويل من مؤسسات التمويل الدولية والمحلية وذلك من خلال مساعدتها للحصول على تصنيف من إحدى الوكالات الدولية المستقلة. وهناك شرطان مسبقان رئيسيان فى هذا الصدد هما مراعاة الشفافية فى القوائم المالية من خلال تطبيق المعايير الدولية للابلاغ عن الائتمان متناهي الصغر وضرورة إتاحة القيام بمراجعة خارجية من خلال محاسب قانوني محلي معترف به دوليا. ومن الممكن دعم ست NGOs ذات خبرة كل سنة فى هذا الشأن مقابل ١,٢ مليون دولار، وهكذا يمكن أن تستفيد نحو ١٠٠ ألف منشأة متناهية الصغر عن طريق تعزيز إتاحة التمويل لـ NGOs.

٤– تقوية خدمات الإرشاد الزراعي لصغار الزراع من خلال:

(أ) تدعيم التدريب ومنح حوافز وبدلات انتقال للمرشدين الزراعيين.

(ب) التوسع فى الزراعة الآلية باستخدام الليزر وآلات نثر البذور التى تغطي حاليا جزءً صغيرا من إجمالي المساحات الزراعية. ويحتمل أن يصل عدد المزارعين إلى ٥٠٠ ألف مزارع يملك كل منهم فداناً واحداً على الأكثر فى ٦٠٠ قرية تتبع ٥٠ مركزاً فى الصعيد. وتقدر تكلفة البرنامج بمبلغ ٦٠ مليون جم منها مليون جم ستخصص لخدمات الارشاد (كمصروفات إدارة وتشغيل سنويا) ومبلغ ١–٢ مليون جم لحلقات التوعية،و٢٥ مليون جم للقروض المصرفية الكبيرة التى تقدم للمقاولين لشراء معدات يقومون بتأجيرها لصغار المزارعين، و٣٠ مليون جم قروض مصرفية متناهية الصغر (تتجدد سنويا) إلى صغار المزارعين لسداد تكلفة خدمات المقاولين. وسيكون البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي جزءاً من البرنامج منذ بدء مرحلة التصميم.

٥– تقوية خدمات الارشاد الزراعى لصغار مربي الحيوانات والدواجن وبخاصة النساء والشباب من خلال:

(أ) تدعيم التدريب ومنح حوافز وبدلات انتقال للمرشدين الزراعيين

(ب) التوسع فى توفير أجهزة التلقيح الصناعي. ومن الممكن أن يصل عدد المستفيدين إلى ١٢٠ ألف مستفيد. ويتضمن العدد:

(١) ٦٠ ألف من مربي الماشية ممن يمتلكون رأس أو اثنين على الأكثر فى ٦٠٠ قرية تتبع ٥٠ مركزا محروما.

(٢) ٦٠ ألف مستفيد من أكثر الأسر فقرا، وتقدم إليهم قروض متناهية الصغر لمشروعات تربية الدواجن، وتقدر تكلفة البرامج بمبلغ ١٦٠ مليون جم تتضمن ٢ مليون جم لخدمات الإرشاد الزراعى على أساس مرشد واحد لكل قرية (تكاليف سنوية متجددة) و ١٢ مليون جم لتوفير أجهزة التلقيح الصناعي ، و١٤٥ مليون جم فى شكل قروض متناهية الصغر لمشروعات الدواجن لمائة أسرة فى كل قرية من القرى الستمائة اى ٢٤٠٠ جم للقرض (قروض تتجدد سنويا).

المصدر: نيفين العرابي، منسق مشروع PRAP والمؤلف المشارك للمكون الخاص بـ SMEs فى المشروع.

زيادة الانتاجية عن طريق BRCs التى تقدم الدعم المالي وغير المالي. ويوضح الملحق ٦–١ المواقع الملائمة وتكلفتها وتكلفة مراكز التدريب التى تخدم SMEs. وتحتاج التسهيلات الحالية، سواء أقامتها NGOs أو اتحادات رجال الأعمال إلى تدعيم حتى تصبح قادرة على العمل بشكل فعال على المستوى الادني فى التجمعات. وهناك حاجة أيضا إلى المزيد من BRCs لخدمة تجمعات SMEs. وتشير البحوث إلى أن رائدات الأعمال يعانين بشدة أكثر من الذكور من نقص التمويل والخدمات الفنية. وتظهر البيانات الحديثة أن عدد رائدات الأعمال آخذ فى التناقص، وكذلك أيضا أعداد الإناث العاملات نظرا لانسحاب الحكومة التدريجي وتخليها عن دورها الرئيسي فى توظيف النساء. وعادة ما تشغل النساء وظائف معينة تحتاج إلى مهارات خاصة، ويمكن لـ BRCs ومراكز التدريب (TCs)، التى غالبا ما تستعين بـ NGOs نسائية، أن تكون أكثر فاعلية فى مواجهة فجوات السوق أو المهارات الملائمة للأسواق لزيادة فرص التشغيل (انظر إطار ٤–٧ فى الفصل الرابع).

بخلاف بعض المدن الصغيرة التى توجد بها تجمعات صغيرة (مثل أبشواي وسنورس فى الفيوم، والعدوه ومغاغة ومطاى وسمالوط وأبو قرقاص وملوى وديرمواس فى المنيا، وأبو تيج فى أسيوط ، والوقف ونقاده فى سوهاج) فإن الصعيد يفتقر إلى تجمعات صناعية متطورة يمكنها بصفة خاصة الاستفادة من تقوية التجمعات الصناعية والتجارية والخدمية. وسيعمل هذا على المساعدة فى تحقيق التوازن فى توزيع الاستثمار فى مصر وإدخال أنشطة اقتصادية جديدة تدعمها التكنولوجيات الحديثة. وممارسات الأعمال القوية، والروابط التى يمكنها أن تخلق فرص عمل إلى جانب تخفيض الفقر فى واحد من أشد الإقاليم فقرا.

٤– رؤية للزراعة فى عام ٢٠١٧

أصبحت الزراعة سوقاً حرة وقطاعا اقتصاديا ذا توجه للتصدير، كما أصبح تحديد الأسعار والتركيب المحصولى

جدول ٦-٧ المؤشرات الاقتصادية الزراعية

	الوحدة	١٩٨٢	٢٠٠٤
المساحة المزروعة	مليون فدان	٦,٢	٨,٤
المساحة المحصولية	مليون فدان	١١,٢	١٦,٠٠
الإنتاج النباتي	مليار جنيه	٤,١	٥٥,٠٠
الإنتاج الحيواني	مليار جنيه	٢,٣	٢٨,٠٠
الإنتاج الزراعي	مليار جنيه	٦,٤	٨٣,٠٠
الدخل الزراعي	مليار جنيه	٤,٤	٦٠,٠٠
الصادرات الزراعية	مليار جنيه	٠,٥	٦,١
الاستثمار الزراعي	مليار جنيه	٠,٤	١١,٦
الائتمان الزراعي	مليار جنيه	٤,٠٠	١٤,٠٠
المبيدات الزراعية المستخدمة	ألف طن	٢٤,٠٠	٤
نمو حجم الناتج الزارعي سنويا	٪	٢,٦	٣,٥

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

جدول ٦-٨ المساحات المستهدفة للاستصلاح

المنطقة	المساحة (ألف فدان)
سيناء	٤١٣
شرق الدلتا	٦٤٨
وسط الدلتا	١٠٩
غرب الدلتا والصحراء الغربية	١١٠٣
مصر الوسطي	٩٩
مصر العليا	٤٦٨
بحيرة ناصر	٥٠
حلايب وشلاتين	٦٠
جنوب الوادي (توشكي)	٥٤٠
الاجمالي	٣٤٠٠

المصدر: وزارة الموارد المائية والري

الاجبارى، وغيره من السياسات المقيدة، من سمات الماضي. ومع ذلك مازالت الزراعة تفتقد إلى أدوات عديدة مثل المعلومات والمساعدات الفنية والأسعار الاختيارية المضمونة والتعاونيات والائتمان والاجراءات التنظيمية التى تساعد القطاع على أن يصبح قاطرة للنمو الاقتصادي إلى جانب النمو غير المباشر للتشغيل فى القطاعات المتصلة به.

وتتضمن رؤية الزراعة فى عام ٢٠١٧[٢٣] زيادة الإنتاج الزراعي والإسراع بإدخال الميكنة الزراعية السريعة، والتوسع فى صادرات المحاصيل مرتفعة القيمة، واستخدام مياه أقل فى الرى ووضع تركيب محصولى بديل وأكثر جدوى وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهى إجراءات ستؤدى إلى تحسين كل من الدخول الحقيقية ومستوى المعيشة لسكان الريف بنحو ٢٥٪.

نمو الإنتاج الزراعي:

حقق الناتج الزراعي والقيمة المضافة نمواً بمعدل يتراوح بين ٢,٦٪ – ٣,٥٪ فيما بين عام ١٩٨٢ وعام ٢٠٠٤. ويعزى هذا إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة ، والمساحة المحصولية، وغلة المحصول كما هو مبين فى الجدول ٦-٧، ٦-٩ .

جدول ٦-٩ المؤشرات الزراعية والأهداف

المحصول	البند	الوحدة	١٩٨٢	٢٠٠٤	٢٠١٧
القمح	الغلة	طن	١,٣	٢,٤	٤,٢
	الإنتاج	مليون طن	٢,٠٠	٦,٦	–
الارز	الغلة	طن	٢,٤	٤,١	٥,٥
	الإنتاج	مليون طن	٢,٤	٥,٦	–
الذرة	الغلة	طن	١,٧	٣,٤	٥,٧
	الإنتاج	مليون طن	٣,٤	٦,٨	–
الحبوب	الإنتاج	مليون طن	٧,٨	١٩,٠٠	–
القرنيات (فول + فاصوليا الخ)	الغلة	طن	٠,٩	١,٤	–
	الإنتاج	مليون طن	٢٦٠	٤٤٧	–
قصب السكر	الغلة	طن	٣٤,٤	٥٠,٠٠	٦١,٠٠
	الإنتاج	مليون طن	٨,٧	١٥,٠٠	–
سكر البنجر	الغلة	الطن	١٢,٦	٢٠,٥	٣٠,٠٠
	الإنتاج	مليون طن	٠,٢	٣,٥	–
الخضروات	الإنتاج	مليون طن	٨,٠٠	١٨,٠٠	–
الفواكه	الإنتاج	مليون طن	٢,٦	١٢,٠٠	–

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

جدول ٦-١٠ الإنتاج الحيواني المستهدف والمؤشرات

النوع	البند	الوحدة	١٩٨٢	٢٠٠٤	٢٠١٧
اللحوم الحمراء	الانتاج	آلف طن	٣١٥	٥٦٠	٨٨٠
	الاكتفاء الذاتي	٪	٥٥	٧٥	–
الدواجن	الانتاج	آلف طن	٣١٥	٦٥٢	١٢٠٠
	الاكتفاء الذاتي	٪	٦٥	١٠٧	–
البيض	الانتاج	مليار	٣	٧	١١
	الاكتفاء الذاتي	٪	٨٠	١٠٠	–
الألبان	الانتاج	مليون طن	٢	٥	٦
	الاكتفاء الذاتي	٪	٧٠	٨٠	–
الأسماك	الانتاج	الف طن	٢٨٠	٨٥٠	١٥٠٠
	الاكتفاء الذاتي	٪	٦٥	٨٠	–

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

ووفقا للرؤية، ينتظر أن ينمو الانتاج الزراعي بمعدل ٤,١٪ عام ٢٠١٥ من خلال الادارة المثلي وتخصيص الموارد. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استصلاح وزراعة ٣,٤مليون فدان إضافية، كما هو مبين بعد (جدول ٦-٨).

وعلى الرغم مما حققته المحاصيل الغذائية الاستراتيجية الرئيسية من ارتفاع فى غلة المحصول، والإنتاج والاكتفاء الذاتي فى الفترة بين ١٩٨٢ و ٢٠٠٤ ، فإنه من المخطط إجراء تحسين أكثر فى الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتي بالنسبة للسلع الاستراتيجية مثل القمح والخضروات والزيوت واللحوم. ويمكن تحقيق هذه التحسينات من خلال التوسع الرأسي فى الانتاج النباتي (إنتاج محاصيل جديدة مرتفعة الغلة وأنواع أفضل جودة) (أنظر جدول ٦-٩) وزيادة الإنتاج الحيواني (وبخاصة فى الحيوانات المجترة الصغيرة والدواجن والأسماك) بهدف زيادة متوسط نصيب الفرد من استهلاك البروتين الحيواني من ١٨ إلى ٢٤ جرام يوميا.

ينبغى إعادة تقويم عملية تخطيط مخصصات المحافظات بصورة منتظمة فى ضوء احتياجاتها

٢٣. وضعت الأهداف على أساس توقعات وزارة التخطيط لعام ٢٠١٧.

جدول ٦-١١: تأثير الميكنة على غلة المحصول

المحصول	الممارسة الحالية طن	الزراعة الميكنة طن	٪ الزيادة	المصدر
القطن	١,٠٠	١,٢	٢٨	وادى النيل (١٩٨٠)
القمح	١,٢	٣,٠٠	٤٣	مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان (١٩٨٩)
الذرة	٢,٤	٣,٥	٤٦	مشروع المزارع الصغيرة (١٩٩١)
الأرز	٣,٠	٤,٠	٢٥	مشروع ميكنة زراعة الأرز
البطاطس	٩,٠	١٢,٠	٣٠	الميكنة الزراعية (١٩٨٦)

المصدر : زكريا الحداد، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

جدول ٦-١٢: الدخل الإضافى المتوقع نتيجة للميكنة الزراعية

المحصول	العمليات الحقلية	زيادة الغلة / للفدان القيمة	ناقصاً التكلفة جم/فدان	إجمالي الإيراد الإضافي جم/فدان
القمح	٧,٦,٣,٢,١ (أ)	٤ أردب + ٤ حمل (١٠٦٠ جم)	-٧٦٣	١٨٢٣
الأرز	٧,٥,٢,١ (ب)	٠,٧٥طن / فدان (٦٧٥جم)	-٨١٥	١٤٩٠
الذرة	٦,٤,٢,١	٨ أردب (١٢٠٠ جم)	٢٦	١١٧٤

ملاحظة : (١) الإعداد ووضع البذور (٢) تسوية الأرض (٣) زراعة القمح
(٤) تحديد صفوف الزراعة (٥) زراعة الأرز (٦) مقاومة الآفات
(٧ أ) حصاد القمح (٧ ب) حصاد الأرز

المصدر السابق

جدول ٦-١٣: الاستخدام الحالى للتكنولوجيا فى الزراعة

تسوية الأرض بالليزر	<٣٪
بذر القمح	<١٪
زراعة الذرة	لا يوجد
زراعة القطن	لا يوجد
شتل الأرز	<٠,٠١٪
مقاومة الآفات	لا يوجد
نظم الحصاد	<٥٪

المصدر: سعد نصار وآخرون (٢٠٠٥)

جدول ٦-١٤: تغيرات مقترحة فى المساحات المحصولية

المحصول	التغيير
القمح	+
البرسيم	-
الفول	+
العدس	+
قصب السكر	-
بنجر السكر	+
الذرة	+
الأرز	-
عباد الشمس	+
القطن	-
البطاطس	+

المصدر السابق

▼ وفقاً للرؤية سيزيد الإنتاج الزراعى بمعدل ٤,١٪ عام ٢٠١٥

الميكنة الزراعية:

مازالت معظم المزارع حاليا تستخدم الطرق العتيقة فى إعداد الأراضي الزراعية والري ومقاومة الحشرات والحصاد. وتصل كفاءة عملية البذار والري – مثلا – إلى ٥٠٪. وفى مقاومة الحشرات يضيع ما يزيد على ٧٥٪ من سوائل الرش على الأرض بسبب استخدام الرشاشات العتيقة ذات الأحجام الكبيرة ، بينما يفقد نحو ٢٨٪ من محصول القمح والأرز بسبب عمليات الحصاد التى مازال يجرى معظمها يدويا. ويتطلب الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحسين الكفاءة استخدام أساليب فنية جديدة بما فى ذلك زيادة الميكنة، وفضلا عن زيادة الانتاجية فانها تمنع الفاقد فى البذور، وتوفر فى الوقود ، كما أن الميكنة الزراعية ستؤدي إلى خلق ٢٥٠ ألف فرصة عمل فى الأنشطة الزراعية المتصلة بها.

تقدير الوفورات

إن مجرد استخدام الطرق الحديثة فى عملية البذار بالنسبة للقمح والأرز والذرة والقطن يمكن أن يوفر نحو ١٦٥ ألف بذرة تبلغ قيمتها ٤٢٦ مليون جم. وتوفر هذه الطرق أيضاً ما يقدر بحوالى ١٠ لتر من الوقود لكل فدان عند الزراعة ، مما يخفض التكلفة من ١٥,٦جم إلى ٩,٦ جم للفدان. هذا فضلاً عن أن النظم المتقدمة لمقاومة الآفات تستخدم كيماويات أقل بنسبة ٤٠٪ وما يزيد على ٨٠٪ أقل من العمل والطاقة مقارنة بالطرق التقليدية ، ومن ثم تزيد الكفاءة بنسبة ١٥٨٪ وهناك أيضاً مزايا مالية من استخدام الطرق الحديثة للحصاد، إذ يمكن تخفيض التكلفة بمبلغ ٨٢٣ جم للفدان من القمح وبمبلغ ٨٨٥جم للفدان من الأرز.

التكاليف المقدرة

على الرغم من الوفورات الممكنة التى تحققها الميكنة الزراعية، فإنها لا تزال تواجه قيودا مثل تفتت ملكية الأراضى، وارتفاع التكلفة الرأسمالية، ونقص الآلات الزراعية المصنعة محلياً (والأقل تكلفة)، وفائض العمالة الزراعية. وفيما يتعلق بتفتت ملكية الأراضى الزراعية ، فإن التجارب تبين أن التكنولوجيا قد تم استخدامها فعلا بنجاح فى ثلاثة مشروعات كبيرة تضم ٢٤٨ قرية و تغطى ١٣٤٤١ فدان فى ٩٣٦٠ مزرعة ، ويمكن غض النظر عن التكاليف الرأسمالية طالما أن المعدات الجديدة تحقق زيادات فى الغلة تفوق إجمالى التكاليف، وفى الواقع، فإن هذه قد تكون فرصة للشركات لكى تقوم بإنتاج الآلات الزراعية محلياً.

إعادة امتصاص فائض العمالة الزراعية

تشير دراستان أعدتهما مؤسسة GTZ الألمانية وأكاديمية العلوم والتكنولوجيا فى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٦ إلى أن زيادة استخدام الميكنة الزراعية يمكن أن تؤدى إلى خلق فرص عمل فى قطاعات الصناعة والخدمات والصيانة. ويمكن تشجيع هذه الصناعة عن طريق برنامج تحديث الصناعة، وستتوسع الخدمات وعمليات الصيانة تلقائيا نتيجة النمو السريع الحالى فى الانشطة خارج المزرعة فى ريف مصر. وفى الواقع يعتبر زيادة الانتاجية الزراعية إلى جانب خلق فرص عمل فى الأنشطة خارج المزرعة – بما فى ذلك التصنيع الزراعى – وسائل أساسية لتخفيض الفقر فى مصر.

ترشيد استخدام المياه فى الزراعة

تعتمد استدامة النمو فى الزراعة على استخدام الموارد المحدودة مثل المياه بأكفأ الطرق وأكثرها فعالية. وهناك عدة ممارسات قد تساعد فى هذا الاتجاه:

١. يمكن تعديل التركيب المحصولى لتقليل مساحة المحاصيل ذات الاستهلاك المرتفع من المياه، مثل الأرز وقصب السكر. وعلى سبيل المثال، فإن خطة وزارة الموارد المائية والرى لتوفير المياه تهدف إلى توفير

شكل ٦-٤: هيكل الصادرات المصرية (٪)

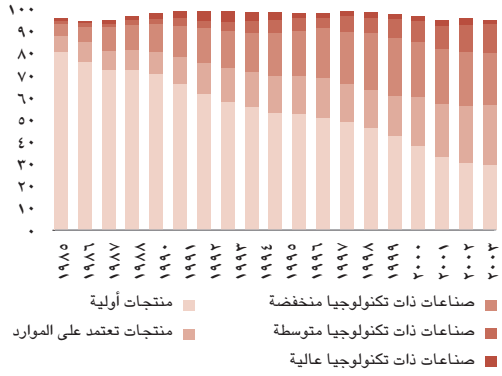

المصدر: تستند التقديرات على World Integrated Trade Solution (WITS), World Bank, 2005

نحو ١,٥ مليار متر مكعب سنوياً من المياه عن طريق إحلال زراعة البنجر محل قصب السكر ، وتخفيض المساحة المزروعة أرزا من ١,٣ مليون فدان إلى ٩٥٠ ألف فدان. ومع ذلك فإن الأمر سيحتاج إلى دعم مالى وفنى وعملية إرشاد واسعة لإقناع المزارعين بمزايا هذه المقترحات [٢٤]

٢. ينبغى اتباع طرق مماثلة عند تشجيع المزارعين للاتجاه نحو زراعة المحاصيل الأسرع نمواً والأقل استهلاكاً للمياه مثل أصناف القطن جيزة ١٧٧ وجيزة ١٧٨ وسخا ١٠١ وسخا ١٠٢ وسخا ١٠٣ وسخا ١٠٤ ونوعيات الأرز الياسمينى التى تحتاج إلى ٦٠٠٠م٣ من المياه / لكل فدان مقارنة بالأنواع التقليدية التى تتطلب ٩٠٠٠م٣ / لكل فدان.

٣. التحول من طريقة الرى بالغمر إلى طريقة الرى بالتنقيط والرش لتوفير المياه. وفى الوقت الحالى ، يستخدم الرى بالغمر فى ما يزيد على ٧٠٪ من الأراضى المزروعة إلا أن هذه الطريقة تهدر ٨٠٪ من المياه المستخدمة. وفى الأراضى الصحراوية الجديدة يوصى باستخدام نظم الرى بالتنقيط والرش ، إلا أنها لا تستخدم بشكل عام. وقد عاد كثير من المزارعين إلى طرق الرى بالغمر ، لا لأى سبب سوى لانسداد الرشاشات ونقص الدعم الفنى أو التدريبى على كيفية تشغيل وإصلاح الوسائل الجديدة[٢٥].وسيؤدى الدعم السليم والإرشاد إلى التوسع فى استخدام طرق الزراعة بالمياه المغذية (المذاب فيها السماد).

٤. البرامج الخاصة بتوصيل الآبار بالترع أو إنشاء جمعيات لمستخدمى المياه يكون لها سلطة تطبيق إجراءات خاصة بإدارة الطلب على المياه يمكن أن تؤدى إلى زيادة كفاءة استخدام المياه بدرجة كبرى.

٥. إعادة تدوير المياه ستساعد على ترشيد استخدام المياه ، على الرغم من أنه ينبغى إدراك أن إعادة استخدام مياه الصرف (من الزراعة والصناعة والصرف الصحى) وتخفيض تدفق مياه الصرف إلى البحر لها حدود. والإفراط فى إعادة استخدام مياه الصرف يزيد من ملوحة الأراضى كما يؤدى فى النهاية إلى تخفيض إنتاجية المحصول. كما أن مياه الصرف تتطلب معالجة كيمائية باهظة (حوالى ٤٥جم – ٦٠جم لكل م٣) لتنقيتها إلى مستويات مقبولة ولتجنب الأخطار الصحية. وتخفيض تدفق المياه إلى البحر قد يحمل أخطار دخول مياه البحر إلى دلتا النيل وتهديد الأراضى المنتجة بها.

جدول ٦-١٥ أنماط التركيب المحصولى الفعلية والمقترحة ٢٠٠٣/٢٠١٧

مسلسل المحصول / الفصل	التركيب المحصولى الفعلى ٢٠٠٣		التركيب المحصولى المقترح ٢٠٠٣	التركيب المحصولى** ٢٠١٧	
	المساحة المزروعة بالآلف فدان	٪	٪	المساحة المزروعة بالآلف فدان	٪
١ البرسيم طويل الأجل	١٩٦٦	١٣,٦	١٠,٦	٢٢٢٣	١٠,٩
٢ البرسيم قصير الدورة	٥٧٣	٤,٠	٣,٥	٧٤٣	٣,٧
٣ القمح	٢٥٠٦	١٧,٣	٢٠,٦	٤٣٢٣	٢١,٣
٤ الشعير	٢١٦	١,٥	٠,٠	–	٠,٠
٥ الفول	٢٨٢	٢,٠٠	٢,٤	٤٩٤	٢,٤
٦ البصل الشتوى	٦١	٠,٤	٠,٤	٩٠	٠,٤
٧ الثوم	٢٣	٠,٢	٠,٢	٣٤	٠,٢
٨ بنجر السكر	١٣١	٩,٠	١,٠	٢٠٨	١,٠
٩ طماطم شتوى	١٧٩	١,٢	١,٣	٢٦٦	١,٣
١٠ بطاطس شتوى	٨٣	٠,٦	٠,٦	١٢٣	٠,٦
١١ خضروات شتوية أخرى	٢٨٦	٢,٠	٢,٠	٤٢٥	٢,٠
١٢ محاصيل شتوية أخرى	٢٦٦	١,٨	١,٥	٣٠٣	١,٥
اجمالى الموسم الشتوي	٦٥٧١	٤٥,٤	٤٤,١	٩٢٣٢	٤٥,٥
١٣ الذرة	١٥٨٠	١٠,٩	١٣,٧	٢٨٧٨	١٤,٢
١٤ الذرة العويجة	٣٩٠	٢,٧	٢,٨	٥٨٠	٢,٩
١٥ الأرز	١٥٠٨	١٠,٤	٧,١	١٠٠٠	٤,٩
١٦ الفول السودانى	١٤٧	١,٠	١,٠	٢١٨	١,١
١٧ السمسم	٧٢	٠,٥	١,٥	٣٠٩	١,٥
١٨ عباد الشمس	٣٢	٠,٢	٠,٨	١٦٨	٠,٨
١٩ الذرة الصفراء	٧٨	٠,٥	٠,٠	٠	٠,٠
٢٠ بطاطس صيفى	٦٨	٠,٥	٠,٥	١٠١	٠,٥
٢١ طماطم صيفى	٢٠٤	١,٤	١,٤	٣٠٣	١,٥
٢٢ القطن	٥٣٥	٣,٧	٣,٥	٧٤٣	٣,٧
٢٣ خضروات صيفية أخرى	٧٤٨	٥,٤	٥,٦	١١٦٥	٥,٧
٢٤ محصولات صيفية أخرى	٢٩٣	٢,٠	٢,٠	٤٢٠	٢,٠
إجمالى الموسم الصيفي	٥٦٩١	٣٩,٣	٤٠,٠	٧٨٨٥	٣٨,٣
٢٥ ذرة نيلى	٣٠٧	٢,١	٢,٧	٥٦٢	٢,٨
٢٦ بطاطس نيلى	٤٥	٠,٣	٠,٧	١٥٤	٠,٨
٢٧ طماطم نيلى	٧٧	٠,٥	٠,٥	١١٥	٠,٦
٢٨ خضروات نيلية أخرى	٩٧	٠,٧	٠,٧	١٤٤	٠,٧
٢٩ محاصيل نيلية أخرى	١٠٥	٠,٨	٠,٨	١٥٣	٠,٨
إجمالى الموسم النيلى	٦٣٢	٤,٤	٥,٤	١١٢٨	٥,٥
٣٠ قصب السكر	٣٢٧	٢,٣	٢,٠	٢٨٥	١,٤
٣١ ألفا ألفا	٥٥	٠,٤	٠,٠	٠	٠,٠
٣٢ فواكه	١١١٩	٧,٧	٧,٩	١٦٦٣	٨,٢
٣٣ بلح	٧٨	٠,٥	٠,٥	١١٥	٠,٦
إجمالى الرى الدائم	١٥٨٠	١٠,٩	١٠,٥	٢٠٦٣	١٠,٢
إجمالى المساحة المحصولية	١٤٤٧٤	١٠٠	١٠٠	٢٠٣٠٨	١٠٠

* المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ** النموذج

تشجيع النمو والكفاءة فى الزراعة

أخذا فى الاعتبار القيود المادية (الأراضى والعمل والمياه) وكذلك القيود الهيكلية (مصفوفة فترة نمو المحصول) التى

٢٤. Korayem, Karima (2003), 'Toshka Potential for Employment and Income Generation.' The United Nations Department for Economic and Social Affairs (UNDESA) and the Ministry of Irrigation, Cairo, Egypt. November.

٢٥. نفس المصدر السابق.

إطار٦-٢: إنقاذ المزارع السمكية من خلال الزراعة المكثفة

تساهم المزارع السمكية بحوالى ٥٠٪ من إجمالى الانتاج السمكى فى مصر، مستخدمة نظام الزراعة المفتوحة غير المناسب، حيث أنه، بمقتضى قانون الرى، تتغذى الاسماك على مياه الصرف الزراعى، ولهذا يجب أن تنفذ بحزم التدابير التى تضمن نقاء المياه لحمايتها من السموم . ويتطلب إنتاج كيلو جرام واحد من السمك ٢,٣ متر مربع من الأرض ويستهلك ٥,٥ متر مكعب من المياه فى حالة تحقيق الكفاءة القصوى، ونتيجة ذلك أن مصر تفقد سنويا ٢,٢ مليار متر مكعب من المياه نتيجة تبخر المياه الموجودة فى ٢٢٢ ألف فدان من المزارع السمكية. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تثار هنا أيضا قضية تزايد التلوث.

وهناك جدل حول مدى تلوث الاسماك فى مصر، وفى دراسة عن التلوث، تم أخذ عينات من مياه النيل عند القاهرة وبنها ومن بحيرة المنزلة وبحيرات مريوط والريان ومن قناتين وتم تحليل العينات وكانت النتائج كالتالى :

- كان متوسط كمية المعادن الثقيلة فى لحم السمك مرتفعا، وغالبا ما كان يتجاوز الحد الأقصى لمستويات التركيز المسموح بها والتى تضعها منظمة الأغذية والزراعة .(FAO) وكان تراكم الرصاص بصفة خاصة عاليا ويرجع غالبا إلى انبعاث عوادم السيارات. وحيث أن هذه العينات أخذت قبل حظر استخدام الوقود المحتوى على الرصاص، فإن الآثار الإيجابية لهذا الحظر لم تنعكس على هذه العينات.
- وجد أن مستوى المتبقيات من مبيدات مركبات الأورجانوكلورين (Organochlorine) فى لحم السمك عالية، وأن متوسط التركيزات أعلى كثيرا من الحد الأقصى للتركيزات المسموح بها، كما أنه بالنسبة لبعض المركبات مثل (DDT-isomers and PCBs) ، فقد وجدت فى جميع الاسماك التى شملتها العينة.
- وجدت متبقيات سامة بنسبة عالية فى الأماكن التى توجد بها مياه الصرف الزراعى (فى المزارع السمكية بالبحيرات الشمالية) وفى القنوات القريبة من الأراضى الزراعية.
- وفى الأنسجة، بخلاف اللحم، ذكر أن هناك مستويات أعلى من السموم مما يشير إلى زيادة المخاطر الصحية على الأفراد الذين يستهلكون الأسماك المنتجة محليا.

نظم بديلة للاستزراع السمكى. إن اصلح حل لمعالجة هذا الوضع هو تطبيق النظم نصف المكثفة Semi-intensive system وتشمل هذه النظم أنواع مختلفة من أساليب الاستزراع السمكى.

النظم نصف المغلقة: The Semi Closed System . فى ظل هذه النظم يصل مقدار حمولة المياه إلى ٥٠ كيلو جرام لكل متر٣، ولا تفقد تقريبا أى مياه فى هذه النظم. ويمكن هنا أن تحل الطاقة محل المياه والأرض، حيث أن كل كيلو سمك يحتاج حوالى ٥ كيلووات ساعة بدلا من ٢,٣ متر مربع من الأرض و ٥,٥ متر مكعب من المياه. ويمكن لمزرعة سمكية مساحتها ٤٠٠ متر مربع أن تنتج ٤٠ طن سنويا من الأسماك أو ما يوازى انتاج مساحة تتراوح بين ٢٠-٤٠ فدان فى ظل النظام الحالى. وحتى يتحقق النجاح لهذه النظم، يجب إنشاء مزرعة نموذجية وتوفير تسهيلات للتدريب فى كل محافظة. ويحتاج الأمر لخبراء أجانب للعمل مع الخبراء المحليين لإقامة هذه التسهيلات. وفى نفس الوقت، يجب توفير خط ائتمان للمزارعين حتى يتمكنوا من التحول من استخدام نظم الزراعة المفتوحة إلى نظم الزراعة نصف المغلقة، وإلى جانب ذلك يجب إغلاق المزارع الملوثة وحظر استهلاك اسماك البحيرات الشمالية.

نظم المياه المتدفقة السريعة The Race-Way System فى ظل هذه النظم، يمكن انتاج الاسماك حول المجارى المائية وبحيرة ناصر. وتبدو المواقع المستهدفة لذلك فى المناطق الساحلية حيث تكون المناطق الجغرافية ذات الطبيعة الخاصة ملائمة. وتقل التكلفة فى ظل هذه النظم عن تكلفة النظم نصف المغلقة. وفى بادىء الأمر يجب الاستعانة بالخبراء الدوليين وإجراء دراسة جدوى.

الاقفاص السمكية. ويمثل انتاجها ٣٪ من إجمالى الانتاج العالمى من اسماك المياه العذبة و٤٠٪ من اسماك مياه البحار. وفى الولايات المتحدة، ينتج ١٣٠ نوع من السمك باستخدام هذه التكنولوجيا. ومن مميزات هذا النظام أنه يمكن استخدام مساحات كبيرة من البحار والسواحل. وتمد حركة المياه العادية فى هذه المناطق الاسماك بالاكسجين وتجرف المتبقيات. ولا يحتاج هذا النظام لتكنولوجيا معينة. ويمكن إدارته بسهولة حيث أن هذه الاقفاص يمكن نقلها سواء كانت ثابتة أو عائمة أو مغمورة.

وهناك بعض القيود التى تواجه تطبيق هذه النظم ومنها على سبيل المثال أنه بالنسبة لنظم الزراعة نصف المغلقة، يكون التوسع محدودا طالما كان يعتمد على مياه الصرف الزراعى فقط وما لم يتم إتاحة استثمارات أكثر. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التكنولوجيات غير معروفة فى مصر. ومن الأهمية البالغة أن تعد المزيد من البحوث فى مجال هندسة الاستزراع المائى. ومع هذا فإن المردود سيكون عظيما من المزارع السمكية التى تستخدم نظم الزراعة المكثفة التى سوف تنتج اسماكا غير ملوثة للاستهلاك المحلى والتصدير، كما ستسترجع مصر ٢٢٠ ألف فدان من الأراضى الزراعية وتوفر ٢,٢ مليار متر مكعب من المياه التى تفقد عن طريق البخر، وهى كمية تكفى لاستصلاح أكثر من ٥٠٠ ألف فدان.

المصدر: زكريا الحداد، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

تواجه القطاع الزراعى ، فقد تم صياغة نموذج غير خطى لتركيب محصولى بديل[٢٦]. وعلى أساس التركيب المحصولى المستخدم فعليا فى مصر عام ٢٠٠٣ ، تمت زراعة نحو ١٤,٤٧ مليون فدان بكثافة محصولية ١,٨ (العمودان الأول والثانى فى الجدول ٦ – ١٥). وعلى أية حال يهدف التركيب المحصولى الجديد إلى زيادة الربح الإجمالى من ٢٣,٥ مليار جم إلى ٢٤,٤ مليار جم ، وتخفيض درجات عدم التيقن، وترشيد استخدام المياه، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتى فى محاصيل استراتيجية معينة ، وأخيراً زراعة مساحة قصوى تبلغ مليون فدان من الأرز ، و ٢٨٥ ألف فدان من قصب السكر ، ومساحة تبلغ ٥٠٠ آلف فدان على أقل من القطن (العمودان ٣، ٤ من الجدول ٦-١٥) وهذا التركيب المحصولى يحقق عدة مزايا ، أهمها: توفير نحو ٤ مليار م٣ من المياه، وزيادة كفاءة استخدام الأسمدة والعمل.

٢٦. Saad Nassar, Hanaa Kheir El Din et al'. 'Suggested Alternative Cropping Patterns in Egypt.' IDSC, 2005.

التنبؤ بالتركيب المحصولى وفقا لـ BC

يبين الجدول ٦ – ١٥ التنبؤ بالتركيب المحصولى فى عام ٢٠١٧ وفقا لـ BC، على أساس تركيب محصولى بديل للتركيب الفعلى فى ٢٠٠٣ الذى يفترضه BU وتتركز الاختلافات الرئيسية بين التنبؤين فيما يلى

- ستكون المساحة المزروعة فى عام ٢٠١٧ أكبر بنحو ٣,٤ مليون فدان (الأراضى المستصلحة الجديدة) عن التركيب المحصولى فى عام ٢٠٠٣ (٨,٢ مليون فدان فى ٢٠٠٣ مقابل ١١,٦ مليون فدان فى عام ٢٠١٧).
- تؤدى أنماط التركيب المحصولى فى عام ٢٠١٧ إلى خلق ما يقرب من ١,٧ مليون فرصة عمل جديدة فى الزراعة والأنشطة المرتبطة بها (يتطلب الأمر٢ فدان لخلق فرصة عمل واحدة).
- ستكون المساحة المنزرعة بالقمح، والفول والعدس وبنجر السكر والذرة وعباد الشمس والبطاطس فى التركيب

المحصولى البديل فى عام ٢٠١٧ ، أكبر بينما ستكون مساحات البرسيم وقصب السكر والأرز والقطن أقل.

- ستكون معدلات الاكتفاء الذاتى للمحاصيل الغذائية مثل القمح والفول والعدس والزيوت أعلى فى التركيب المحصولي فى عام ٢٠١٧.
- سيكون نمط التركيب المحصولى أكثر كفاءة فى استخدام المياه والأسمدة والعمل.
- بالإضافة إلى هذا ، فإن نمط التركيب المحصولى سيكون قادراً على توفير احتياجات صناعة السكر والمنسوجات من المواد الخام.

التوسع فى صادرات المحاصيل مرتفعة القيمة

يساعد إدخال هذا التركيب المحصولى البديل على تشجيع صادرات السلع الزراعية التى تتمتع فيها مصر بميزات نسبية وتنافسية، مثل القطن والفواكه والخضروات، والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف. وبهذه الطريقة يتوقع أن تنمو صادرات مصر الزراعية بمعدل ٢٠٪ سنوياً فى المتوسط أى أنها تجنى ما يتراوح بين مليار دولار و ٥ مليار دولار سنوياً.

تشجيع استثمارات المصريين والعرب والاستثمار الأجنبى المباشر فى الزراعة:

فى عام ١٩٧٧ تم البدء فى مشروع توشكى كجزء من خطة مشروع تنمية جنوب الوادى. وهو يقع فى محافظة الوادى الجديد بمصر، التى تشغل نحو ٣٨٪ من إجمالى مساحة البلاد. والهدف من مشروع توشكى هو إنشاء منطقة صناعية جديدة ومجتمعات زراعية، ومجتمعات استيطانية جديدة، وشبكة من الطرق الرئيسية والفرعية لخدمة المنطقة ومطارات لنقل المنتجات الزراعية والصناعية، وأخيراً تشجيع السياحة فى منطقة تضم آثاراً من عصر ما قبل التاريخ والعصور الفرعونية واليونانية والإسلامية.

ومشروع توشكى مثال ناجح للاستثمار المصرى والعربى والأجنبى المباشر فى الزراعة باعتباره جزءً من خطة متكاملة. وتقدر استثماراته الإجمالية بمبلغ ٣٠٠ مليار جم على مدار ٢٠ سنة تمتد حتى ٢٠١٧. وطبقاً لخطة التنمية الخاصة بالمشروع ، تتحمل الحكومة المصرية ما بين ٢٠٪ – ٢٥٪ من إجمالى الاستثمارات ، ويتحمل الباقى مستثمرون من القطاع الخاص المحلى والأجنبى. وسيتم توزيع أغلب الأرض الزراعية التى تبلغ مساحتها ٥٤٠ ألف فدان بين أربعة من كبار المستثمرين من بينهم شركة المملكة للتنمية الزراعية – وهى شركة مساهمة أجنبية خاصة ، وشركة تنمية جنوب الوادى (وهى شركة محلية مملوكة للقطاع العام) والشركة المصرية لاستصلاح الأراضى وتنمية جنوب الوادى (وهى شركة محلية مشتركة بين القطاعين العام والخاص) [٢٧].

٥- الصادرات الصناعية كقاطرة للنمو

وضع الصادرات السلعية فى مصر ودول أخرى

من المرجو أن تصبح الصادرات غير البترولية مصدراً هاماً للنمو أو للموارد من النقد الأجنبى ، أو لخلق فرص العمل، وعلى أية حال ونتيجة عدم استغلال إمكانات هذه الصادرات، فإنها تظل أفضل مجال لحفز النمو الاقتصادى. ويصنف شكل ٦-٥ المنتجات المصرية حسب مستوى التصنيع، ويبين التحركات الإيجابية لصادرات السلع المصنعة ذات التكنولوجيا العالية بالمقارنة مع المنتجات الأولية وفى الجدول ٦ – ١٦ مقارنة بين مصر والدول الأخرى المماثلة فيما يتعلق بنسبة الانفتاح التجارى ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى، ومتوسط نصيب الفرد من الصادرات السلعية. وتظهر جميع المؤشرات أن مصر متخلفة عن منافسيها سواء حالياً أوعند تتبع هذه الاتجاهات على مر الزمن. ويشير الجدول أيضاً إلى أن حجم وقيمة الصادرات يمكن أن ترتفع إلى عشرة أمثالها ، إذا ما أمكنها استعادة حصتها من الصادرات العالمية فى عام ١٩٩٠.

▼ يهدف التركيب المحصولى إلى زيادة الربح الإجمالى من ٢٣,٥ بليون جنيه إلى ٢٤,٤ جنيه

هناك بعض القطاعات والمنتجات. وخاصة المنسوجات والملابس الجاهزة، ومنتجات التصنيع الزراعى والكيماويات ومواد البناء والتشييد والسيراميك تسيطر تقليديا على هيكل الصادرات المصرية.

وينبغى على مصر أن تستخدم عدداً من المؤشرات الإضافية لرصد أداء صادراتها.

أولاً : قضية الروابط الأمامية والخلفية فى مختلف القطاعات ينبغى أن تكون موضع اعتبار.

ثانياً : لا ينبغى أن يكون التركيز بالضرورة على تصدير منتج كامل الصنع ، ولكن يمكن أن تكون صادرات مصر حلقة فى حلقات ومراحل الإنتاج العالمى.

جدول ٦-١٦ مؤشرات أداء الصادرات فى مصر ودول مختارة

	انفتاح التجارة (٪)	انفتاح التجارة (٪)	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى	معدل النمو السنوي فى حجم الصادرات	قيمة الصادرات (بالألف دولار)	حصة الفرد من الصادرات (دولار)
	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠١-١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠١
مصر	٣٦,٨	١٨,٨	٨	٤	٢,٨	٤٣٨١	٦٣
تونس	٧٣,٥	٧٧,٧	٢٩	٣٣	٥,٨	٦٧٩٩	٦٨٣
المغرب	٤٣,٣	٥٤,٢	١٧	٢١	٦,٧	٧١٤٤	٢٤٤
الفيلبين	٤٧,٧	٩١,٧	١٨	٤٥	٢١,٩	٣٥٢٠٨	٤١٠
إندونيسيا	٤١,٥	٥١,١	٢٢	٣٩	٨,٦	٥٦٣١٧	٢٧٠
ماليزيا	١٣٣,٤	١٨٢,٤	٦٧	١٠٠	١٠,٧	٩٣٢٦٥	٣٦٩٤
تركيا	٢٣,٤	٤٥,٩	٩	٢١	١٠,٨	٣٤٥٦١	٤٥٥

المصدر : World Bank (2003), World Development Indicators (2004) and UNCTAD, Handbook of Trade Statistics

جدول ٦-١٧ اتجاهات معدلات النمو للصادرات فى مصر وتركيا وماليزيا

	١٩٩٠-١٩٨٥	١٩٩٥-١٩٩٠	٢٠٠٠-١٩٩٥
مصر	١,٧	٦,٣-	٧,٣
ماليزيا	١٦,٢	١٩,٩	٤,٦
تركيا	١١,٨	١٠,٤	٤,٩
العالم النامى	١٢,٥	١١	٥,٧

المصدر: UNCTAD (2003) Handbook of Trade Statistics

٢٧. نفس المصدر السابق.

جدول ٦–١٨: تكلفة وحدة العمل فى الصناعة فى مصر وفى دول مختارة (١٩٩٨)

رقم ISIC	مجموعة المنتج	الهند	ماليزيا	الصين*	المغرب	تونس	تركيا	مصر	المتوسط فى مصر فى الثمانينات
٣١١	منتجات غذائية	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٥
٣١٣	مشروبات	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٥
٣١٤	تبغ	٠,٢	٠,١	صفر	٠,١	٠,٨	٠,٤	–	٠,٤
٣٢١	منسوجات	٠,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٧
٣٢٢	ملبوسات ماعدا الأحذية	٠,٣	٠,٥	صفر	٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٦
٣٢٣	منتجات جلدية	٠,٤	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٦
٣٢٤	أحذية ماعدا المطاطية والبلاستك	٠,٤	٠,٥	صفر	٠,٧	صفر	٠,٣	٠,٦	٠,٦
٣٣١	منتجات خشبية ماعدا الأثاث	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٧	٠,٨
٣٣٢	الأثاث ما عدا المعدنى	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,٧	صفر	٠,٢	٠,٤	٠,٦
٣٤١	الورق ومنتجاته	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥
٣٤٢	الطباعة والنشر	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٥	صفر	٠,١	٠,٥	٠,٨
٣٥١	كيماويات صناعية	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٦
٣٥٢	كيماويات أخرى	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٥
٣٥٣	منتجات بترولية مكررة	٠,١	٠,١	٠,١	–	صفر	صفر	٠,٥	٠,٦
٣٥٤	منتجات بترولية متنوعة ومنتجات فحم	٠,٤	٠,١	٠,٤	–	–	٠,٢	٠,٥	٠,٣
٣٥٥	منتجات مطاطية	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٦	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٦
٣٥٦	منتجات بلاستيكية	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣
٣٦١	فخار وصينى	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٥	٠,٥
٣٦٢	الزجاج ومنتجاته	٠,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٧
٣٦٩	منتجات تعدينية وغير معدنية أخرى	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٤
٣٧١	حديد وصلب	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٨	٠,٢	٠,٤	٢,٢
٣٧٢	معادن غير حديدية	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٥	١,١
٣٨١	منتجات معدنية مشغولة	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,٥	–	٠,٢	٠,٥	٠,٥
٣٨٢	آلات بخلاف الكهربائية	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٨
٣٨٣	آلات كهربائية	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤
٣٨٤	معدات نقل	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٧
٣٨٥	معدات مهنية وعلمية	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٥	–	٠,٢	١,٠	٠,٨
٣٩٠	منتجات مصنعة أخرى	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٧

*طبقاً لعام ١٩٨٦

المصدر: UNIDO Industrial Statistics Database (2002)

منافسة السلع المستوردة المهربة أهم عامل وراء عرقلة الزيادة فى الصادرات

ثالثاً : حيث أن تكلفة الوحدة من العمل هى أحد أفضل مؤشرات القدرة التنافسية[٢٨] فإنه ينبغى أن تصبح هى العامل الحاسم ، جنباً إلى جنب مع مرونة ناتج العمل ، عند تحديد مختلف القطاعات والمنتجات التى تتوافر فيها امكانيات نمو الصادرات و خلق فرص عمل.

وقد ركزت المنهجية [٢٩] على الاتجاهات فى تكلفة وحدة العمل وعلى المنتجات التى تكون فيها تكلفة وحدة العمل أدنى ما يمكن. وقد كان هناك مؤشران: مقارنة تكلفة وحدة العمل فى مختلف المنتجات فى خلال التسعينات مع العقود السابقة، وكذلك المقارنة مع أحدث سنة. ويبين جدول ٦–١٨ تكلفة وحدة العمل فى مختلف القطاعات مع بيان أفضلها أداءً.

تتضمن المرحلة الثانية من التحليل مقارنة تكلفة وحدة العمل مع نظيرتها فى ست دول منافسة (الهند وماليزيا والمغرب وتركيا والصين وتونس) حتى آخر سنة متاحة (جدول ٦ – ١٨). وقد حددت المنهجية أحد القطاعات أو المنتجات التى جاء فيها ترتيب مصر الأولى من ناحية أدنى تكلفة لوحدة العمل وهى الملبوسات بخلاف الأحذية. ومن المتوقع أن يحقق هذا القطاع نموا سريعا فى صادراته وهناك ثمانية قطاعات ومنتجات جاء ترتيب مصر فيها الثانية أو الثالثة من ناحية تكلفة وحدة العمل وهى منتجات البلاستيك، الأثاث، المنتجات الجلدية، والكيماويات الأخرى، المنتجات التعدينية غير المعدنية، والآلات بخلاف الكهربائية، ومعدات النقل ومنتجات صناعية أخرى.

وهذه النتائج مفيدة للغاية حيث أنها تشير إلى عدد من القطاعات والمنتجات التى يمكن أن تعمل كقاطرات للنمو، وتبين أين ينبغى تنمية الصادرات حتى تتحقق لها القدرة التنافسية المستدامة. وتتضمن هذه المنتجات سلعاً تامة الصنع وكذلك أجزاء من المنتجات، وهو ما يدل على أن مصر يمكنها أن تحقق تفوقاً فى تصدير السلع تامة الصنع، وكذلك فى أن تصبح حلقة فى حلقات الانتاج العالمى. ويقدم الملحق ٦–٢ تفاصيل عن المنهجية المستخدمة فى قياس السيناريو الأفضل وسيناريو استمرار الوضع القائم لنمو الصادرات الصناعية.

نحو استراتيجية للنمو المستدام فى الصادرات الصناعية

يبدأ تقدير إمكانات الصادرات المصرية بتحديد القطاعات

٢٨. يتم حساب تكلفة العمل للوحدة عن طريق قسمة قيمة متوسط الأجور على الانتاجية أو أجر العامل على القيمة المضافة للعامل. وكلما انخفض المؤشر - الذى يتراوح من صفر - ١ فى أى قطاع مقارناً بالمؤشر الخاص بنفس القطاع فى دول أخرى ، كلما ارتفعت تنافسية هذا القطاع.

٢٩. تم تحديد أفضل ١٠ منتجات من بين ٢٨ منتجاً بما فى ذلك المنتجات التعدينية غير المعدنية، والكيماويات الأخرى، والمشروبات، والملبوسات ما عدا الأحذية والكيماويات للصناعة والآلات الكهربية.

التى تتوافر فيها إمكانات التصدير وببحث مختلف السبل التى سلكتها البلدان الأخرى لتنمية الصادرات. ويجب أن يستكمل هذا بتقويم نقدى للتدابير التى اتخذتها الحكومة. وهناك العديد من العوامل التى تجعل زيادة الصادرات الصناعية على قمة الأولويات ومنها أنها تساهم فى النمو الاقتصادى وتخلق المزيد من فرص العمل فى الصناعات كثيفة استخدام العمالة وتؤدى إلى إستعادة التوازن فى الميزان التجارى وتقلل الضغط على العملة المحلية.

وقد شكل تحقيق هذه الغاية تحديات عظيمة، فعلى مدى العقدين الماضيين كانت الحكومة فى الواقع تسعى إلى تحقيق غايتين متضاربتين وهما: الاحتفاظ بمعدلات عالية للتعريفة الجمركية لحماية الصناعات المحلية وفى نفس الوقت تشجيع الصادرات. وقد كان من المعتقد لحد كبير إنه يمكن معالجة هذا التضارب بين الغايتين من خلال نظام السماح المؤقت والدروباك حيث يتمكن المصدرون من الحصول على الواردات من المدخلات الوسيطة معفاه من الضرائب الجمركية. وقد كانت منافسة السلع المستوردة المهربة عاملا قويا لعرقلة الزيادة فى الصادرات. وفى الواقع، ثبت عدم كفاءة هذه الآلية. كما أن البيروقراطية والروتين الجامد أديا إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وزيادة الصعوبات المرتبطة بالمنافسة فى الأسواق العالمية حيث يشكل تسليم الصادرات فى الوقت المحدد أهمية بالغة، كما هو الحال فى صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة. ولحد كبير كان مصدرو المنسوجات والملابس الجاهزة – ربما المصدرون الآخرون – قادرين على مواجهة ضغوط المنافسة لتمتعهم بنوع من المعاملة التفضيلية فى بعض الأسواق مثل الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة (الشناوى، ٢٠٠٣).[٣٠]

وحيث أن الدول التى التزمت بتحرير التجارة فى إطار اتفاقية الجات فى تزايد، فهذا يؤدى إلى تلاشى المعاملة التفضيلية تدريجيا[٣١] وبالتالى سيكون مدى استدامة الصادرات محل تساؤل. والنظر فى قضية الاستدامة يعتبر أمرا بالغ الأهمية إذا ما كان يرجى للصادرات من السلع الصناعية أن تلعب دورها كقاطرة للنمو. ونقطة البداية هى تحديد العوامل التى تدفع المصدرين إلى التصدير فى المقام الأول على الرغم من وجودهم فى سوق تتمتع بالحماية. وسواء كانت هذه العوامل ذات طبيعة مؤقتة أو دائمة فإن هذا هو صلب الموضوع.

وقد كشف مسح للمنشآت فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، أجرى عام ٢٠٠٣، عن أن المنافسة من السلع المستوردة المهربة إلى جانب أنها تحول دون الحصول على مدخلات رخيصة معفاه من الضرائب وذات جودة أفضل. فأنها كانت عاملا قويا وراء عدم زيادة الصادرات (الشناوى ٢٠٠٣). وبالنسبة للقطاعات الأخرى، فإن الانطباع السائد هو أن بعض المنتجين يتحولون للتصدير كرد فعل لركود الطلب داخليا أو للاستفادة من المعاملة التفضيلية فى بعض الأسواق الخارجية.

وفى ظل هذه الظروف يمكن أن يصبح التصدير ذا طبيعة مؤقتة. وبعبارة أخرى، لن يكون هذا جزء من استراتيجية طويلة الأمد للتصدير من جانب المنشآت، ويعنى هذا أنه فى حالة استمرار الحكومة فى اتخاذ سياسات حمائية، فإنها يمكن أن تواجه وضعا تتراجع فيه الصادرات بمجرد حدوث انتعاش فى الطلب المحلى أو تتلاشى المعاملة التفضيلية التى تحصل عليها مصر من الأسواق الخارجية. وبالنسبة لمنتجى المنسوجات والملابس الجاهزة، فإن التخفيض الأخير فى قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار، سيجعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة مما يؤدى إلى تحسين الوضع التنافسى للمنتجين المحليين فى السوق المحلى الذى يتمتع بالحماية.

ومن الملاحظ، أنه بين عامى ٩٩/٩٨ و٢٠٠٢/٢٠٠١، شهدت الكثير من بنود التصدير – كما يتضح من جدول ٦–١٩– انخفاضا. وكان هذا واضحا بصفة خاصة بالنسبة للصادرات من الملابس الجاهزة، التى انخفضت قيمتها من ٣٢٨ مليون دولار إلى ١٨٧ مليون دولار، أى بنسبة ٤٢٪ عقب تخفيض قيمة الجنيه المصرى. ومن المهم أن نعترف أن القضية المطروحة لا تتعلق بثبات الصادرات ولكن تتعلق بإنخفاضها.

وتعتبر الجهود التى بذلتها مصر بتحرير نظام التجارة، عقب البدء فى برنامج التكيف الهيكلى فى عام ١٩٩٩، خطوة هامة فى الاتجاه الصحيح. وقد ساهم ذلك بلا شك فى زيادة الصادرات الصناعية بنسبة ١٨٪ بين عامى ١٩٩٠، ١٩٩٩ (ERF & FEMISE 2004) وبنسبة ١٩٪ بين عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ و٢٠٠٢/٢٠٠١، كما يتضح من الجدول ٦–١٩ (وزادت كذلك الصادرات الأخرى مثل الخضروات بنسبة ٢٢٧٪ خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٣، CAPMAS ١٩٩٧، ٢٠٠٤). ومع هذا يحتاج النمو المستدام فى الصادرات الصناعية إلى إجراء تخفيض أكثر فى مستوى الحماية وإلى الإسراع بخطى الإصلاح المؤسسى.

وعلى الرغم من أن برنامج دعم الصادرات الذى وضع مؤخرا ساعد على تعويض عبء التكلفة الناتجة عن ضعف المؤسسات، غير أنه لم يقض نهائيا على هذا العبء. فعلى سبيل المثال، ليس من الواضح كيف يمكنه مساعدة المصدرين على التغلب على مشكلة التأخير فى الوقت الذى يقضونه فى التعامل مع البيروقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، ومع الأخذ فى الاعتبار تنامى العجز فى الموازنة العامة، فإن الكثير من المصدرين يرون أن هذا الدعم سيكون مؤقتا، ولذا سيترددون فى الالتزام بمواصلة التصدير. ولهذا لا يعتبر هذا البرنامج جزءً من استراتيجية للنمو المستدام فى الصادرات الصناعية.

ومن جهة أخرى، فإن المبالغ المتواضعة التى تخصص للبحوث العلمية (٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤)، (Handoussa, 2004) وضآلة عدد مراكز البحوث والتطوير المرتبطة بالمشروعات الانتاجية الخاصة Arab Human Development Report 2003 in Handoussa 2004 كلها مؤشرات لقدرة الصناعة المحدودة على الابتكار وتنويع المنتجات بصفة عامة.

لا ينبغى التركيز على تصدير منتجات تامة الصنع وإنما يمكن أن تكون الصادرات المصرية حلقة من حلقات الإنتاج العالمى

٣٠. Elshennawy, Abeer. 2003. Adjusting to Free Trade. Egypt's Textile and Ready Made Garment Industry. Paper presented to the FEMISE network, France.

٣١. A Yeats, Alexander. 1998. Export Prospects of Middle Eastern Countries: A Post Uruguay Round Analysis. In Raed Safadi ed. Opening Doors to the World. A New Trade Agenda for the Middle East. The American University in Cairo Press. IDRC in association with ERF.

إطار٦-٣:التعليم الفنى والتدريب المهنى فى الصناعة

لا يرجع الاختلال الحالى فى سوق العمل إلى نقص الطلب على العمالة ،و لكن يرجع إلى عدم حصول قوة العمل على التدريب الكافى الذى يلبى طلب السوق . ولهذا يقتضى الأمر وضع مناهج دراسية جديدة تستند إلى حاجات السوق الحقيقية ،وطرق تدريب متقدمة وتوفير مدربين مهرة.

وتبذل الحكومة حاليا ،جهودا إصلاحية ملموسة ،وذلك بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية المانحة . كما تحقق تقدم كبير فى وضع المستويات القياسية والمعايير، وفى تحسين جودة التعليم الفنى والتدريب المهنى . ومع هذا ، يظل التكامل والتنسيق بين الجهود أمرا أساسيا من أجل تحقيق القدرة على المنافسة فى الأسواق الدولية.

ونظرا لتنوع الأجهزة التى تشارك فى تنفيذ البرنامج وانعدام التنسيق بينها ، يصبح من الصعب تجنب الازدواج فى الجهود والهدر فى الموارد. وهناك أكثر من ٢٠ وزارة وهيئة مختلفة تشارك حاليا فى البرنامج . ولهذا يعد التعاون والتنسيق بين التعليم الفنى والتدريب المهنى وسوق العمل أمرا بالغ الاهمية. ولما كانت المؤهلات المهنية غير إجبارية (المؤهل المهنى شرط عام فى كل أنواع الأعمال اليدوية وغير اليدوية) ، تخلفت مصر فى وضع مستويات قياسية للمهن والأعمال التجارية ، فمن بين ٢٨٠٠ مهنة ونشاط تجارى لم توضع مستويات قياسية إلا لمائة فقط.

● **البرامج الفنية والمهنية**. وزارة التعليم مسئولة عن التعليم الفنى فى المراحل الإعدادية والثانوية فى المدارس الصناعية والزراعية والتجارية ، وتتراوح مدة الدراسة ما بين ٣-٥ سنوات.وتعتبر مبادرة مبارك – كول، وبرنامج التدريب العملى الذى تنظمه وزارة الإنتاج الحربى من أفضل الممارسات فى مجال تحسين نوعية التعليم . وتوفر وزارة التعليم العالى التعليم الفنى بعد المرحلة الثانوية من خلال٤٥ معهدا فنيا . وتتراوح مدة البرامج فى المعاهد الفنية ما بين ٣-٤ سنوات.

وهناك برامج للتدريب المهنى يقدمها عدد من المؤسسات الخاصة والعامة . ولاتعتمد وزارة التعليم العالى أو الغرف المعنية إلا عددا قليلا من برامج التدريب ، وتعتبر البرامج الأخرى ضعيفة المستوى حيث أن القائمين عليها هم الذين يحددون مستواها . ويبلغ عدد مراكز التدريب ١٢٣٧ مركزا على مستوى الدولة (تبلغ طاقتها ١٧٥٥٠٠ متدرب سنويا) وينتمى أكثر من نصف هذه المراكز إلى الأسر المنتجة والجمعيات الأهلية تحت إشراف وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية. وتقدم ١٨٪ من برامج هذه المراكز تدريبا قبل الخدمة من أجل الدخول فى سوق العمل،كما تقدم ١٤٪ من هذه البرامج تدريبا لقطاعات معينة و٦٧٪ منها يقدم تدريبا فى المجالات الاجتماعية وفق طلب السوق. وهذه المراكز فى حاجة عاجلة للتطوير.

● **التدريب المهنى فى قطاع الصناعة**. ويقدم هذا التدريب عن طريق عدد من الوزارات والمراكز التابعة لها ،وأهمها مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى . وتقدم هذه المصلحة بعض البرامج المعتمدة مثل برامج التلمذة الصناعية و الهندسة الميكانيكية والإلكترونات.

ويعمل فى مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى ٤٠٠٠ شخص وتشرف على ٣٨ مركز تدريب . وبالإضافة إلى ذلك أنشأت المصلحة مركز إنتاج المواد التدريبية، ومركز تكنولوجى ، ومركز تجريبى لتجريب مناهج التدريب الجديدة قبل التوسع فيها .وتدير المصلحة ثلاثة برامج رئيسية: برنامج التلمذة الصناعية (٣ سنوات) ويستهدف أساسا خريجى الإعدادية (١٥ سنة) ، وبرنامج التدريب التحويلى (٦-٨ أشهر) ويستهدف أساسا الخريجين الجدد والعمال الموجودين فى الخدمة، وبرامج تطوير المهارات (١-٦ أسابيع) ويستهدف أيضا العمال الموجودين فى الخدمة.

ولا يزيد إجمالى موازنة مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى عن ٥٠ مليون جنيه ، ومعظمها يغطى المرتبات وتكاليف تنفيذ برنامج التلمذة الصناعية. وتقوم الشركات بدفع رسوم تدريب الطلاب للمصلحة لتغطية تكاليف التدريب . ويلتحق سنويا بمراكز التدريب التابعة للمصلحة ١٢ ألف طالب . وقد تخرج حتى الآن ٣٠٠ألف طالب من برنامج التلمذة الصناعية، وقد انشىء البرنامج فى مطلع الستينات بدعم من الحكومة الالمانية وقد كان أكثر برامج التدريب المهنى نجاحا ، حيث كان الطلاب يتلقون تدريبا عمليا لمدة عامين فى المصانع التابعة لوزارة الصناعة . وحاليا، تتردد الشركات العامة القابضة والقطاع الخاص فى السماح للطلاب بتلقى تدريب عملى فى مصانعها . ونتيجة لذلك ، يقدم البرنامج تدريبا عمليا لمدة عام فقط ، وحتى هذا أصبح صعب تحقيقه.

● **المعوقات وجهود الإصلاح**. إن وضع خريطة وظيفية، ومستويات قياسية للمهارات القومية ، من الأمور بالغة الأهمية لإرساء نظام فعال وكفء للتدريب. وقد بدأ المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية مؤخرا مشروع وضع المستويات القياسية للمهارات القومية بالتعاون مع المجلس البريطانى . وقد نجح المشروع فى وضع مستويات قياسية (٣ مستويات) وأدلة للمعلم لمائة مهنة من بين ٢٨٠٠ مهنة فى القطاع الصناعى فى مصر.

وهناك عدد من البرامج التى يجرى حاليا تنفيذها لتطوير قدرات الموارد البشريةوتحديث المشروعات، ومن أهمها برامج: تنمية المهارات الذى يموله البنك الدولى؛ والتعليم الفنى والتدريب المهنى الذى يموله الاتحاد الأوروبى؛ ومبادرة مبارك– كول التى تمولها الحكومة الألمانية؛ وتحديث الصناعة الذى يموله الاتحاد الأوروبى أيضا؛ وإصلاح خدمات سوق العمل فى مصر ودعم خدمات تنمية الأعمال بتمويل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية . (CIDA) ويتوقف نجاح مبادرات الاصلاح هذه على التنسيق الفعال بين الجهات المانحة وبين البرامج وبين مختلف الوزارت المشاركة فى هذه البرامج.

مازالت هناك معوقات تتمثل معظمها فى صعوبة توسيع نطاق هذه البرامج والوصول إلى كافة مراكز التدريب. وهناك مشكلة أخرى تبدو فى تردد القطاع الخاص فى الاستثمار فى التدريب ، خاصة بالنسبة للعمالة المؤقتة (وتشكل أكثرمن ٥٠٪ فى الصناعات الغذائية) . وهناك أيضا ضرورة التغلب على الدور السلبى للقطاع الخاص فى برامج تنمية المهارات.

وسوف يتضمن الاصلاح الشامل اتباع منهج متكامل لمواجهة كافة التحديات القائمة، وبالتحديد تفتت المسئولية والمساءلة بالنسبة لتنمية الموارد البشرية بين وزارات وهيئات متعددة ومتنوعة ؛ وعدم ملائمة برامج التدريب المهنى لاحتياجات سوق العمل ؛وعدم مسايرة المعدات الموجودة فى مراكز التدريب للتكنولوجيا الحديثة المستخدمة فى الكثير من المصانع ؛ وعدم استغلال طاقة تسهيلات التدريب بالكامل . وهناك أربع توصيات خاصة بقطاع التدريب فى مصر :

١. إنشاء هيئة قومية لتأكيد واعتماد جودة التدريب الصناعى ، تكون مسئولة عن وضع المستويات القياسية واعتماد برامج ومقدمى التدريب.ويدير هذه الهيئة الجديدة مجلس أمناء يمثل الوزارات والأجهزة والغرف المعنية.
٢. إعادة هيكلة مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى حتى يمكن تغيير دورها من مقدم للخدمات إلى القيام بوظائف التطوير والتنظيم والإشراف.
ويستهدف إعادة الهيكلة : فصل الملكية عن الإدارة؛ فصل التنظيم الحكومى عن تقديم خدمات التدريب؛ تطبيق لامركزية السلطة وتبسيط الإجراءات ؛ وضع نظم للإدارة تسمح بالمشاركة الفعالة لكافة الأطراف المعنية صاحبة المصلحة.
٣. تخصيص المزيد من الموارد المالية لتطوير الموارد المادية من أجل تطوير المناهج وتعديلها وانتاج مواد التدريب والارتقاء بمهارات المدربين وتحفيزهم.
٤. وضع الأطر القانونية والمالية والتنظيمية الضرورية لمؤسسات التدريب لكفالة الاستقلالية والمساءلة والقدرة التنافسية.

المصدر: إيناس حجازى ،كبير مستشارى التعليم ، (CIDA)

كل هذه المعوقات تقلل من احتمالات النمو المستدام للصادرات خاصة فى ضوء ما يتوقع من تلاشى المعاملة التفضيلية فى اسواق التصدير الرئيسية فى المستقبل. ولهذا يتضح أن القدرة المحدودة على الابتكار تعتبر ناتجا ثانويا للحماية. ولن يكون لدى المنشآت الحافز على الابتكار إلا إذا تعرضت للمنافسة فى السوق المحلى أو الأسواق الخارجية.

عاملان آخران للتأثير على التوقعات طويلة الأجل للصادرات المصرية.

١- إن الاستخدام واسع النطاق للتكنولوجيات المعتمدة على الكمبيوتر والتى تتسم بمرونتها فى إعادة توجيه الانتاج نحو مختلف السلع بالمقارنة بالتكنولوجيا الميكانيكية، يتطلب مهارات مرتفعة ومستويات عالية فى مهارات استخدام الكمبيوتر (Golladay et al, 1998) وهذا يعنى أن مصر لا تستطيع أن تنافس فى الأسواق العالمية بقوة عمل غير ماهرة وذات قدرات محدودة فى التعامل مع الكمبيوتر.

٢- تحولت انماط الاستهلاك والأنشطة الترفيهية مؤخرا إلى سلع أكثر تعقيدا وكثيفة استخدام المهارات، نتيجة ارتفاع الدخول، وذلك بالقياس إلى السلع الصناعية التقليدية. وما لم تعمل مصر على التكيف مع هذه الأنماط الجديدة من خلال الارتقاء بمهارات القوة العاملة، فإنه من المحتمل أن ينكمش نصيبها من الصادرات العالمية بمرور الوقت.

ملحق ٦ – ١ تقدير تكلفة مراكز خدمات الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

لدى مصر ثلاثة نماذج لـ BRCs، تقدم كلها نفس الخدمات الأساسية. فهناك شبكة BRCs التى يديرها الصندوق الاجتماعى للتنمية فى المحلة وبنى سويف وأسيوط ، إلى جانب المركز الرئيسى المتخصص فى صناعة الأثاث فى دمياط ، و تتماثل هذه المراكز فى أنها تتيح مجالا لتقوية المنافسة ، وضمان الاستدامة وتدعيم الروابط بين منشآت الأعمال. كما تقدم أيضاً خدمات مختلفة تتضمن المساعدة الفنية وحلقات عمل للتوعية بالأعمال والتخطيط وندوات عن الإدارة والتسويق والتنافسية والجودة والمواصفات والتدريب وتنمية المهارات ومعلومات عن اللوائح التنظيمية والقوانين والموردين والاتجاهات والمساعدة الفنية فى اعداد الأعمال ودراسات الجدوى وكيفية الحصول على قروض للمنشآت الصغيرة. وتتراوح التكلفة الثابتة للمركز الواحد من ٠,٥–١ مليون جم ، وتبلغ تكلفته الجارية ما يتراوح بين ١٠٠ ألف جم و ٢٠٠ ألف جم سنوياً.

والنموذج الثانى هو مشروع مشترك بين UNDP والصندوق الاجتماعى للتنمية (SFD)، ويستهدف بشكل خاص SMEs على المستوى المحلى فى الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا ، ويتبع المشروع نهج مبتكرة مثل توفير الخط الساخن المجانى لتقديم استشارات الأعمال. ويتوقع أن يقوم كل مركز من هذه المراكز بخلق نحو ألف فرصة عمل فى خلال ٣ سنوات ، ويتكلف إنشاؤه ما بين ٥٠٠ ألف جم – ٦٠٠ ألف جم [٣٢] وتشغيله ٦٠٠ ألف جنيه.

والنموذج الثالث ، تم إنشاؤه فى إطار برنامج تحديث الصناعة (IMP) ، ويسعى إلى نشر BRCs باعتبارها عوامل محفزة للتحديث الصناعى ، وزيادة الأعمال بين SMEs الحديثة والتى تستخدم ١٠ عمال على الأقل. ومن المخطط إنشاء ٢٠ مركزاً فى أهم المواقع الصناعية فى مصر. وفى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تم إنشاء أول ثمانية مراكز فى الإسكندرية و ٦ أكتوبر ، والعاشر من رمضان ، والقاهرة وأسيوط و دمياط وبرج العرب ومدينة السادات.

٣٢. عن طريق الإقراض والتدريب على وظائف محددة فى مصانع معينة.

جدول ٦–١٩:حصيلة الصادرات السلعية حسب درجة التصنيع*

	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢***
إجمالى الصادرات**	٤٤٤٥,١	٦٣٨٧,٧	٧٠٧٨,٢	٧١٢٠,٨	٨٢٠٥,٢
• الوقود،زيوت معدنية ومنتجاتها ومنها:	١٠١٧,٥	٢٢٨٣,٦	٢٦٤٩,٦	٢٤١١,٠	٣١٩٥,٢
بترول خام	٢٣٨,٧	٩٠٢,٠	١١٦٥,٦	٦٨٦,٤	١١١٧,٠
منتجات بترولية	٧٦١,٠	١٣٧٠,٩	١٤٦٦,٨	١٦٩٤,٦	٢٠٤٣,٨
فحم نباتى	١٣,٦	٧,٨	١٥,٩	٣,٩	١٩,٠
قطن	٢٠٧,٧	١٦٦,٧	١٤٤,٥	٨٣,٢	١٩٩,٢
• مواد خام ومنها:	٢٥٤,٦	١٥٣,٧	١٦٢,٦	١٨٤,٨	٢٨٧,٣
بطاطس	٤٦,٨	١٣,٥	٩,٨	٦,٧	٣,٣
موالح	٧١,٩	٣,٧	٢,١	٧,٠	١٢,٣
نباتات طبية	٢٠,٢	١٤,٦	٣٦,١	٢٩,٢	١٥,٧
ألومنيوم خام	٢١,٨	١٩,٣	٠	٠	٤,٩
توابل وفانيليا	٥,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٢
فول سودانى	٥,٤	٠,٨	٠,٤	١,٣	١,١
كتان خام	٦,٠	٢,٨	٢,٨	٣,٩	٦,٨
• سلع نصف مصنعة ومنها:	٤١٨,٦	٢٨٢,٨	٣٩٨,٥	٤٤٠,٥	٦٥٧,٦
كربون	٣٧,٠	١٠,٠	١٠,٦	١٩,٥	٤٧,١
زيوت عطرية وراتنجات	٨,٣	٢,٢	٢,٠	١١,٠	١١,٧
ألومنيوم ،غير مخلوط	١١٧,٧	٣٨,٤	٨٢,٨	٤٦,٤	٦١,٨
غزل قطن	١٩٥,١	١٠١,٠	١٢١,٣	١٤٧,٠	١٥٣,١
• سلع تامة الصنع ومنها:	١٦٧٥,٩	٢٦٠٣,٧	٢٧٨٨,٤	٢٩٥٥,٧	٣٠١٧,٣
الأرز	١٢٢,٧	٤١,٩	٧٨,٥	٧٨,٥	٦٣,٢
خضروات محفوظة و مجففة	١٩,٠	٣,١	٢,٧	٣,٨	٠,٧
بصل مجفف	١٥,٠	٢,٧	٠,٢	١,٠	١,٦
منتجات دوائية	٦٠,٢	٣٢,٢	٥٩,٢	٨٢,٥	١٢٩,٩
أسمدة	٥١,٨	١١٣,٧	٦٤,٢	٤٨,٤	٨٦,٠
سجاد وأغطية أخرى للأرضية	٦٨,٥	٦١,٤	٥٩,٨	٨٣,٨	٦٢,٥
منتجات من حديد وصلب	١٢٢,٥	٨٩,٧	٢٧٢,٣	٢٥٧,٥	١٥٥,١
منتجات من ألومنيوم	٧٨,٢	٣١,٧	٤٧,٣	١٢٤,٥	١٤٧,٦
ملابس جاهزة	٣٢٨,١	٢٢٤,٦	٢٣٢,٨	١٨٧,٢	٢١٨,٣
منسوجات قطنية	٨٦,٠	٨٠,٩	١١٥,٢	١٠٨,٩	١٢٠,١
سلع غير مصنفة	٨٧٠,٨	٨٩٧,٢	٩٣٤,٦	١٠٤٥,٦	٨٤٨,٦

*وفقا للتعريفة المنسقة H.S

**يشمل صادرات المناطق الحرة

***أرقام مبدئية

المصدر: عبير الشناوى ،استنادا إلى البيانات الواردة على موقع البنك المركزى

جدول ٦-٢٠: المساندة المقترحة لصناعات الأخشاب والأثاث

BRCs أو TC	العدد/المنطقة	المنشآت المستفيدة	التكاليف الثابتة مليون جم	تكاليف التشغيل السنوية (ألف جم)
TC	١ دمياط	٣٢٠٠	٢,٠	٣٠٠
BRC كبير	١ دمياط	٣٢٠٠	١,٠	٢٠٠
BRC صغير	١ المناصرة	١٢٠٠	٠,٥	١٠٠
BRC صغير	١ درب سعادة	٤٥٠	٠,٥	١٠٠
TC	١ المناصرة ودرب سعادة	١٦٥٠	٢,٠	٣٠
BRC صغير	١ إبشواى	٣١٠	٠,٥	١٠٠

المصدر : عالية المهدى، استناداً إلى المسح الذى أجرى خصيصاً لـ EHDR، ٢٠٠٥

جدول ٦-٢١: إجمالى التكاليف الثابتة والجارية لمراكز خدمات الأعمال ومراكز التدريب

القطاع	BRCs وTCs	العدد	التكلفة الثابتة مليون جم	تكاليف التشغيل سنوياً ألف جم
الأغذية والمشروبات	BRCs كبيرة	–	–	–
	BRCs صغيرة	٣	١,٥	٣٠٠
	TCs	–	–	–
إجمالى		٣	١,٥	٣٠٠
الغزل والنسيج	BRCs كبيرة	٥	٥,٠	١,٠٠٠
	BRCs صغيرة	–	–	–
	TCs	٢	٤,٠	٦٠٠
إجمالى		٧	٩,٠	١٦٠٠
الأخشاب والأثاث	BRCs كبيرة	١	١	٢٠٠
	BRCs صغيرة	٣	١,٥	٣٠٠
	TCs	٢	٤	٦٠٠
إجمالى		٦	٦,٥	١١٠٠
الصناعات الثقيلة وصناعات	BRCs كبيرة	٢	٢,٠	٤٠٠
النقل والمعدات الهندسية	BRCs صغيرة	٢	١,٠	٢٠٠
	TCs	٢	٤,٠	٦٠٠
إجمالى		٦	٧,٠	١٢٠٠
إجمالى عام	BRCs كبيرة	٨	٨,٠	١٦٠٠
	BRCs صغيرة	٨	٤,٠	٨٠٠
	TCs	٦	١٢,٠	١٨٠٠
العدد الإجمالى/ التكاليف		٢٢	٢٤,٠	٤٢٠٠

المصدر السابق

جدول ٦-٢٢: تقدير التمويل المطلوب وفرص العمل التى يتم خلقها فى التجمعات الصناعية (٢٠٠٥-٢٠١٥)

إجمالى مبلغ التمويل	١,٦ مليار دولار
المدة	١٠ سنوات
عدد المنشآت المستفيدة	٣٢٣١٥
خلق فرص العمل المباشرة	١٦١٥٧٥
خلق فرص العمل غير المباشرة	٢٠٪ – ٣٠٪ من الفرص المباشرة

المصدر السابق

ويتمثل المنهج الذى اتبعته البرامج الثلاثة فى إنشاء BRCs فى المدن الصناعية الرئيسية وفى عواصم المحافظات. وعلى أية حال ، يُقْتَرح فى EHDR إنشاء BRCs وTCs فى التجمعات الصناعية التى تحتاج إليها بشدة، وبالتحديد فى ١٥ منطقة متخصصة فى أربع صناعات رئيسية [٣٣]. وتم إجراء مسح فى إطار EHDR، ٢٠٠٥ لتحديد المواقع الملائمة لإنشاء BRCs ومراكز التدريب التى ستخدم SMEs.

يشير نقص البحوث والتطوير إلي القدرة المحدودة للصناعة على الإبتكار وتنويع المنتج

الملامح الرئيسية لتجمعات مختارة لـ SMEs [٣٤]

(أ) **صناعات المواد الغذائية والمشروبات** : تقع ثلاثة من التجمعات فى شبين الكوم، وأبو حماد وملوى ، وهى متخصصة فى انتاج المواد الغذائية والمشروبات. ولما كانت هذه المناطق الثلاث لا تضم سوى عدد صغير من المنشآت ، فإن كلا منها يمكن خدمته عن طريق أحد BRCs الصغيرة (يبلغ عدد المستفيدين فى هذه المناطق ٤٠,٥٠,٧٥ بالترتيب) وتقدر تكلفة كل مركز بمبلغ ١٠٠ ألف جم.

(ب) **الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة** : تظهر بيانات المسح أن هذه الصناعات تتركز فى المحلة وثلاث مناطق فى القاهرة (الموسكى وقصر النيل والدرب الأحمر). وعلى الرغم من أن هذه التجمعات لديها فعلاً ما يمكنها نسبياً من الوصول إلى البنوك والخدمات الأخرى (منطقة قصر النيل بها ثلاثة بنوك تقدم قروضاً لـ SMEs، ومنطقة الدرب الأحمر بها بنك واحد، بينما يوجد بالمحلة أحد المكاتب النشطة التابعة للصندوق الاجتماعى للتنمية، وجمعيتان لـ SMEs)، فإن أوضاع هذه المنشآت يمكن أن تتحسن من خلال توفير تسهيلات إضافية تتضمن إنشاء خمسة BRCs، ومركزين للتدريب ويبلغ عدد المنشآت المستفيدة نحو ٤٧٥٠٠ منشأة ، وتبلغ التكلفة الثابتة للمراكز ٩ مليون جم ، وتبلغ التكلفة الجارية السنوية ما يتراوح بين ٢٠٠ ألف و٣٠٠ ألف جم.

(ج) **الأخشاب والأثاث**: تحظى مدينة دمياط بأفضل مستوى من الخدمات بالمقارنة بمعظم التجمعات نظرا لوجود أربعة بنوك بها ، وأحد المكاتب النشطة التابعة للصندوق الاجتماعى للتنمية وجمعيتين لدعم SMEs. وباستثناء ابشواى التى بها بنكان، فإن تجمعات صناعة الأخشاب والأثاث الأخرى ليس لديها خدمات مساندة.

(د) **الصناعات الثقيلة وصناعات النقل والمعدات الهندسية** : الدعم الوحيد الموجه نحو هذه القطاعات يوجد فى مدينة السلام التى بها بنك واحد. والمناطق الأخرى التى تم تحديدها هى : بولاق (BRC كبير وTC) والعامرية (BRC كبير وTC) ومنشية ناصر (BRC صغير) ومدينة السلام (BRC صغير). ويبلغ مجموع عدد المستفيدين ٥٥٩٠ منشأة وتبلغ التكلفة الثابتة ٦,٠٠ مليون جم وتقدر تكلفة التشغيل السنوية بمبلغ مليون جم.

٣٣. Cottenet,E. (1999), Local Development of SME Cluster in Egypt, Centre d' Etudes et de Documentation Economique, Juridique, et Sociale (CEDEJ) and Centro Studi di Politica Internazionale (CESPI).

٣٤. المعلومات من جداول ٢-١٢ تم استخراجها من القوائم الميدانية للتجمعات فى مصر (إبريل ٢٠٠٥)

جدول ٦-٢٣: السيناريو الافضل (BC) وسيناريو استمرار الوضع القائم (BU) للصادرات الصناعية

	قيمة الصادرات في ٢٠٠٣ مليون دولار	الزيادة المتوقعة في الصادرات	قيمة الصادرات في ٢٠١٥ مليون دولار	الزيادة المتوقعة في خلق فرص العمل المباشرة المرونة=٠,٤٥	الزيادة المتوقعة في فرص العمل غير المباشرة (قطاع ١)*	الزيادة المتوقعة في فرص العمل غير المباشرة (قطاع ٢)**	الزيادة المتوقعة في فرص العمل غير المباشرة (قطاع ٣)***	الزيادة المتوقعة في فرص العمل غير المباشرة (قطاع ٤)****
الملابس الجاهزة والمنسوجات								
BC ١٥٪ نمو سنوى	٨٨٤	٣٢٨٪	٤٧٢٩	١٤٧٪	٧٪	٣٦٪	١٠,٥٪	٤١٪
BU ٥٪ نمو سنوى	٨٨٤	٧٩٪	١٥٨٧	٣٥٪	١,٧٪	٨٪	٢,٢٪	٩٪
الصناعات الزراعية								
BC ١٥٪ نمو سنوى	١٥٨	٣٢٨٪	٨٤٥	١٤١٪	١٥,٥٪	١٠,٧٪	٦٪	٩١,٣٪
BU ٥٪ نمو سنوى	١٥٨	٧٩٪	٢٨٣	٣٣٪	٢,٧٪	١,٧٪	٠,٧٣٪	١٩٪
الكيماويات والأدوية								
BC ١٥٪ نمو سنوى	٥٢١	٣٢٨٪	٢٧٨٧	٨٢٪	٢٠,٥٪	٦٨٪	٤٣٪	٧,٦٥٪
BU ٥٪ نمو سنوى	٥٢١	٧٩٪	٩٣٥	١٩٪	٣,٧٪	١٤,٥٪	٩,٣٪	١,٥٠٪

االملابس الجاهزة والمنسوجات	الصناعات الزراعية	الكيماويات والأدوية
* ISIC ٣١٣/٣١٤، مرونة = ٠,٥	* ISIC ٣١١/٣١٢، مرونة = ٠,٤٣	* ISIC ٣٥١/٣٥٢/٣٥٥/٣٥٩، مرونة = ٠,٢٥
** ISIC ٣٢١، مرونة = ٠,٤٥	** ISIC ٣٥٣/٣٥٤، مرونة = ٠,٣٠	** غير مصنفة، مرونة = ٠,٥
*** ISIC ٣٢٢، مرونة = ٠,٤٥	*** CISI ٣٥١/٣٥٢/٣٥٥/٣٥٩، مرونة = ٠,٢٥	*** ISIC ٣٩٠، مرونة = ٠,٦
**** غيرمصنفة، مرونة = ٠,٥	**** غير مصنفة، مرونة = ٠,٥	**** ISIC ٣٨٢، مرونة = ٠,٣

المصدر : أحمد غنيم، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

الحاجة إلى التمويل

إن إحدى التسهيلات الرئيسية التى تفتقدها التجمعات الخمسة عشر هى الوصول إلى الخدمات المالية مثل البنوك ورأس المال المخاطر ، والتأجير طويل الأجل. ويبلغ متوسط القروض التى تطلبها كل منشأة نحو ٥٠ ألف جم ، وهو مبلغ، حسب ما ذكرته إحدى الدراسات التى أجريت فى عام ٢٠٠٣، يماثل تكلفة خلق ٥ فرص عمل على أساس أن تكلفة كل منها تبلغ ١٠ آلاف جم. ومن ثم ، فإن تكلفة خدمة ٣٢٣١٥ منشأة فى ١٥ تجمعا تصل إلى ١,٦ مليار جنيه وتخلق ١٦١٥٧٥ فرصة عمل.

ويمثل هذا الرقم أدنى التقديرات ، إذ أن عدد فرص العمل التى يمكن خلقها قد يزيد كثيراً عن ذلك إذا ما كان التمويل مصحوباً بالمساعدة الفنية وتدريب العمال ، لأن هذا المزج بين العوامل الثلاثة يؤدى فى نفس الوقت إلى الارتقاء بجودة المنتج وكذلك حجم ونطاق السوق لهذه المنشآت.

ملحق ٦-٢: قياس إمكانات التصدير للصناعات المصرية

تبعاً للمنهجية التى وضعها UNCTAD فإن الصادرات تحددها ثلاثة عوامل هى: التغيرات فى الطلب العالمى، والتغيرات فى ظروف التنافسية فى الدول المصدرة، وتنوع المنتجات. ويوضح الجدول ٦-٢٤ نتائج تطبيق هذه المنهجية على مجموعات عريضة من الصادرات المصرية من المواد الغذائية ، والمواد الخام الزراعية والوقود والخامات والمعادن والسلع المصنعة فى الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ١٩٩٩. وقد فرض الطلب الخارجى قيوداً على صادرات مصر من الوقود فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ، بينما استفادت مجموعات الصادرات الأخرى من ارتفاع الطلب العالمى ، فقد ظلت ظروف هذا الطلب مواتية بين عامى ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ باستثناء الطلب على المواد الغذائية والمنتجات الأولية الزراعية ، على الرغم من أن مصر واجهت تراجعا فى قدرتها التنافسية فى كافة أصناف الصادرات فيما عدا المواد الأولية الزراعية فى خلال هذه الفترة، وهو ما يشير إلى أن عوامل العرض هى التى قيدت نمو الصادرات المصرية واثرت على وضعها التنافسى فى خلال التسعينات وليست ظروف الطلب الخارجى.

سيناريوهان لنمو الصادرات تم وضع سيناريوهين للتنبؤ بأداء الصادرات فى ثلاثة قطاعات تمثل فيما بينها أكثر من ٩٠٪ من الصادرات المصرية غير البترولية (المنسوجات والملابس الجاهزة ومنتجات الصناعات الزراعية والكيماويات (بما فيها الأدوية) ويستند السيناريوهان على بيانات جدول ٦ – ٢٣: وقد استخدم BC البيانات التى تظهر أن صادرات ماليزيا قد حققت معدل نمو سنوى بلغ ١٥٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٥ – ٢٠٠٠ ، بينما استخدم BU معدل النمو الفعلى لمصر فى خلال تلك الفترة وهو ٥٪.

وتعتمد المنهجية على تحديد أهم القطاعات الواعدة، وبشكل رئيسى على أساس تكلفة وحدة العمل. وعندئذ نقوم بوضع ٣ سيناريوهات لمعدلين مختلفين للنمو (١٥٪ و ٥٪) ، وحساب الأثر المباشر على خلق فرص العمل عن طريق ضرب النسبة المئوية لزيادة الصادرات فى مرونة ناتج العمل للوصول إلى العدد المباشر لفرص العمل التى يتم خلقها، ويتم تحديد الروابط الأمامية والخلفية ونقوم بضرب مرونة ناتج العمل فى القطاعات المعنية فى المعامل الفنى الذى يربط بين القطاع الواعد لدينا وبين القطاعات

جدول ٦-٢٤: تأثير عوامل الطلب والتنافسية على الصادرات المصرية (١٩٩٠-٢٠٠٠) مليون دولار أمريكى*

	قيمة الصادرات			العوامل الأساسية لتغير الصادرات			
	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٥		١٩٩٥-٢٠٠٠	
				الطلب[١]	التنافسية[٢]	الطلب[١]	التنافسية[٢]
كافة بنود المواد الغذائية	٢٥٠	٣٣٨	٣١٢	٩٦,٥	١٣,٢-	٢٠,٣-	٥,٣ -
المواد الزراعية الأولية	٢٤٥	٢١٠	٢٧٧	٥٦,٣	١٢٤,٩-	٥٥,١ -	١٠١,٤
الوقود	٢٣٠	٢٢٠	١٥٤	٥٦,٦-	٥٥٥,٠	٥٠٣,٥	٨١٣,١-
الخامات والمعادن	٧٦٢	١٢٨٥	١٢٩٢	٩٠,٩	٩٧,٢-	١٢,٠	٨٥,٠-
السلع المصبغة	١٠٩٥	١٣٨٨	١٢٩٩	٤٩١,٦	٣٠٧,٣-	٢٥٣,٢	٤٢٥,١-
الإجمالى	٢٥٨٢	٣٤٤٤	٣٥٠١	١٠٩٠,٥	٣٣٤,٣-	٦٥٢,٢	٧٣١,٥-

*هيكل الصادرات المصرية كما هو فى ١٩٩٩ بينما يكون هيكل الصادرات العالمية عن عام ٢٠٠٠

١. عامل الطلب يعزل أثار التغيرات فى الطلب العالمى ويتم قياسه بالتغير فى الصادرات التى كان من الممكن أن تتحقق لو لم يكن هناك تغير فى حصة مصر من الصادرات العالمية.

٢. يوضح عامل القدرة التنافسية التغير فى الصادرات المصرية الذى يعزى إلى التغيرات فى حصة الدولة فى سوق التصدير

المصدر: H. Kheir-El Din and A.Ghoneim (2005) contribution to 'Egypt's Country Profile' FEMISE Report based on UNCTAD Handbook of Statistics, 2002

الأخرى التى يعتمد على مخرجاتها والقطاعات التى تعتمد على مخرجاته للوصول على الزيادة المتوقعة فى الناتج والعمالة.

حالة الملابس الجاهزة والمنسوجات بلغت قيمة الصادرات من هذه المنتجات فى عام ٢٠٠٣ (آخر سنة متاحة) ٨٨٤ مليون دولار أمريكى. وعلى اساس أن BU يفترض أن معدل النمو السنوى هو ٥٪ ، ومن ثم فإن قيمة الصادرات ستبلغ ١٥٨٧ مليون دولار فى عام ٢٠١٥. وستكون نسبة الزيادة فى عدد فرص العمل ٣٥٪ (٧٩٪ الزيادة المتوقعة فى الصادرات مضروبة فى ٠,٤٥ مرونة ناتج العمل) وستمثل الآثار غير المباشرة على خلق فرص العمل زيادة نسبتها ٩٪ أخرى. وسيزيد الناتج فى هذا القطاع بنسبة ١٥٪ (مرونة ناتج العمالة ٠,٥) . وقد قمنا بحساب الأثر على خلق فرص العمل غير المباشرة كذلك فى أهم القطاعات الثلاثة ذات الصلة والتى لها روابط خلفية والمرتبطة بذلك القطاع. ومن ناحية أخرى فإن BC يتنبأ بمعدل نمو سنوى للصادرات يبلغ ١٥٪ وتبلغ قيمتها ٤٧٢٩ مليون دولار فى عام ٢٠١٥ ، وزيادة عدد فرص العمل غير المباشرة بنسبة ٤١٪.

تتسم القطاعات الثلاثة بخصائص مختلفة. إذ أن قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة يتسم بقدرة كبيرة على توليد فرص العمل، وانخفاض الإنتاجية ، وضعف الروابط الأمامية وارتفاع الروابط الخلفية. وعلى الرغم من أن القطاع كان أكبر القطاعات استيعاباً للعمالة فى مصر ، فإن حجمه ما يزال أصغر من نظائره فى الدول الأخرى. ولما كان هذا القطاع لا يتطلب عادة مهارات مرتفعة ، فإن زيادة الصادرات من المنسوجات ربما يكون لها أثر إيجابى على الفقر نظراً لأن فرص العمل التى سيتم خلقها تتطلب مهارات منخفضة.

ومن المحتمل أن يكون للنمو فى قطاع الصناعات الزراعية أثر إيجابى على الفقراء من خلال روابطه الخلفية بالقطاع الزراعى والذى يعتبر واحداً من أكبر قطاعات توظيف الفقراء فى مصر. ومن ثم ، فإن تشجيع قطاع الصناعات الزراعية يمكن أن يؤدى إلى النمو المطلوب بصورة كبيرة فى الأنشطة غير الزراعية فى ريف مصر. وعلى سبيل المثال فإن مزايا الموقع التى تتمتع بها المناطق الريفية بالنسبة للصناعات الغذائية تجعل هذا القطاع بصفة خاصة مرشحاً جيداً للاستراتيجية المقترحة للنمو التى تستهدف الفقراء.

ويختلف قطاع الكيماويات أيضاً نظراً لأنه يضم كثيراً من الصناعات التى يتطلب بعضها مهارات متوسطة مثل قطاع الأدوية ، بينما تتطلب الأخرى مهارات أقل مثل صناعة البلاستيك. ويتمتع قطاع الكيماويات بروابط أمامية قوية مع القطاعات الأخرى التى تستخدم نسبة عالية من العمالة غير الماهرة والعمالة منخفضة المهارات ، والتى تتضمن خدمات مثل البناء والتشيد وفضلاً عن ذلك فإنه يكمل عدداً كبيرا من القطاعات الصناعية ذات المهارات المنخفضة مثل صناعة مواد البناء. ولهذا فإن حفز إنتاج وتصدير الكيماويات ربما تكون له آثار إيجابية كبيرة تنصرف إلى باقى القطاعات.

Selected References

Assaad, Ragui (1997), "The Employment Crisis in Egypt: Current Trends and Future Prospects," Research in the Middle East Economics, Vol.2, JAI Press Inc.

El-Mahdi, Alia and Kathy Powell (1999) "Small Entrepreneurs in Greater Cairo Community," Social Research Center, Cairo, American University in Cairo.

El-Mahdi, Alia (2004) "SMEs Potential and Success Determinants in Egypt 2003/2004", paper presented to FEMISE conference, Marseille.

El Shinnawy, Abeer (2003), "Adjusting to Free Trade: Egypt's Textile and Ready-made Garments Industry" paper presented to FEMISE and ERF network.

Galal, Ahmed (2002), "The Paradox of Education and Unemployment in Egypt," The Egyptian Center for Economic Studies, March.

Handoussa, Heba and Nivine El Oraby, 2004, "Civil Service Wages and Reform: The Case of Egypt," The Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 98, May 2004.

Handoussa, Heba (1999), "Implementing Social Development in Egypt: The Economic and Budgetary Dimension," Paper prepared for the National Conference on Social Development, October.

Osman, Maged, (2002), *Population and Labor Force in Egypt: Trends, Overlapping, and Prospects*, Third World Forum, Cairo, (in Arabic).

Radwan, Samir (2002), "Employment and Unemployment in Egypt: Conventional Problems, Unconventional Remedies," The Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 70, August.

UNDP and Arab Fund for Economic and Social Development (2002), *Arab Human Development Report 2003*, New York, United Nations Development Programme

United Nations (2002), *Global Population Policy Database,* New York, United Nations.

مساهمة القطاعات الخدمية
فى نمو التشغيل

يشير الاتجاه العالمى إلى أن النمو فى الخدمات يفوق إلى حد كبير النمو فى السلع، بما فيها السلع الزراعية والصناعية. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حتى بعد فترة رؤية تقرير التنمية البشرية فى مصر. وهناك عاملان أساسيان وراء هذا الاتجاه. الأول، هو التحسن المستمر فى دخول الأسر الذى يشجع على الإنفاق على الخدمات الشخصية كالصحة والتعليم والترفيه والسياحه. والثانى، أن ثورة المعلومات تؤدى إلى النهوض بكافة خدمات الأعمال ذات التكنولوجيا العالية، كما أنها فى حد ذاتها تدفع إلى الإسراع بعملية عولمة الإنتاج والإستثمار والتجارة، وهذه بدورها تترجم إلي تنامى الطلب على الخدمات المالية والنقل والخدمات المرتبطة بالتجارة. ويعد الإسكان والتشييد أيضاً قطاعاً ذا امكانيات كبيرة للنمو المرتفع والتشغيل، نظراً لضغط الطلب على الإسكان وعدم استغلال سوق التمويل العقارى والائتمان.

وفى ضوء ما تقدم، تضع رؤية مصر كل الثقل على الفرص المتاحة فى كافة قطاعات الخدمات التى يتوافر لها امكانات النمو المرتفعة والتى تتمتع فيها مصر حاليا أو فيما بعد بميزة نسبية ديناميكية. وقد تحددت كل من قطاعات السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، وغيرها من الخدمات القابلة للتبادل فى السوق العالمى، كقطاعات اساسية يمكنها أن تولد عددا كبيرا من الوظائف الجديدة للآلاف من خريجى المدارس الثانوية والجامعات، بشرط أن توجه المهارات اللغوية واساليب التدريب المتخصصة الأخرى بصورة أفضل تمكنها من التوافق مع المعايير العالمية التى يحددها الطلب.

وبالإضافة إلى ما تقدم، حددت الرؤية قطاع الاسكان والتشييد، الذى يعتبر غير قابل للتبادل التجارى، كقطاع آخر قادر على تحقيق معدلات تشغيل مرتفعة، وعلى تلبية احتياجات الأسر منخفضة الدخل وعلى تشغيل ابنائها ذوى المهارات المنخفضة، وذلك إذا ما تم وضع وتنفيذ سياسات ملائمة. وهذا سيمكن أيضا من زيادة المدخرات المحلية ومن إعادة توزيع السكان نحو المناطق غير المأهولة فى إطار خطط عمرانية سليمة. (انظر الفصل الثامن)

١. السياحة تقود مسيرة النمو

تمكنت السياحة من تحقيق أهداف الخطة الخمسية القومية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧، بل وتجاوزتها

تمثل السياحة محوراً مهماً للتنمية فى مصر، كما أنها مصدر رئيسى للعملات الأجنبية. وطبقا لما ورد فى تقرير المتابعة الذى أصدرته وزارة التخطيط عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، بلغ إسهام قطاع الفنادق والمطاعم ١٠,٤ مليار جنية مصرى، أى ما يمثل ٢,٣ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى. وعلاوة على ذلك، وعلى مدى العام الثانى على التوالى، كان معدل النمو فى قطاع السياحة هو الأعلى مقارنا مع جميع القطاعات الأخرى، حيث وصل إلى ٣٨,٤ فى المائة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقابل ١٨ فى المائة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وفى نفس ذلك العام لم يتلق القطاع سوى ٢,٥ فى المائة فقط من إجمالى الاستثمارات.

ويتمثل أحد العوامل الهامة وراء إمكانات النمو العالية للسياحة فى النمو النسبى للبنية التحتية والبنية الفوقية للقطاع، وهو ما يتضح من البيانات المتاحة عن الغرف والمرافق الفندقية، سواء كانت مكتملة أو تحت الإنشاء.

كذلك شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظاً فى عدد مرافق التعليم السياحى، فضلا عن برامج تدريب جيدة التصميم وضعها الاتحاد المصرى للسياحة، الأمر الذى لا يؤدى إلى توفير الأعداد اللازمة من العاملين فى هذا القطاع الحيوى فحسب، وإنما إلى الارتقاء بنوعيتهم أيضا.

استعراض للأداء

زاد عدد السياح، والليالى السياحية، وعائدات السياحة خلال الآونة الأخيرة باستثناء عامى ١٩٩٨ و ٢٠٠١، بسبب الأحداث والظروف الخاصة، وهى بالتحديد الهجمات الإرهابية فى الأقصر والأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧،

جدول ٧–١: عدد الفنادق والطاقة الفندقية، نهاية ٢٠٠٤

	الطاقة الحالية		الطاقة تحت الإنشاء		إجمالى الطاقة	
	العدد	بالألف	العدد	بالألف	العدد	بالألف
الفنادق	٩٣٢	١٣٢	٤٥٥	٩٨	١٣٨٧	٢٣٠
الفنادق العائمة	٢٧٥	١٦	٩٤	٣	٣٦٩	١٩
الإجمالى	١٢٠٧	١٤٨	٥٤٩	١٠١	١٧٥٦	٢٤٩

ملحوظة: الطاقة بالألف شخص

المصدر: وزارة السياحة (٢٠٠٤)

شكل ٧–١: أكبر عشرة بلدان موفدة للسياحة حسب الليالى السياحية، ٢٠٠٤

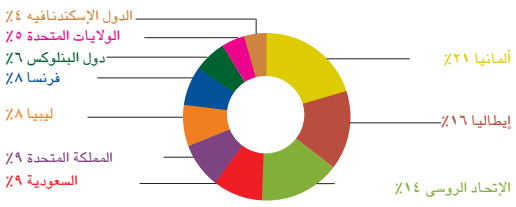

المصدر: وزارة السياحة (٢٠٠٤)

وهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن. وقد شهد عام ٢٠٠٤ زيادة ملحوظة فى عدد السياح، والليالى السياحية، وإيرادات السياحة ،حيث ارتفعت من ١٧ فى المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٣٢,٧ فى المائة عام ٢٠٠٤. كذلك زادت طاقة الغرف الفندقية طوال الفترة، وإن كانت بمعدل أدنى، الأمر الذى يعكس زيادة فى متوسط معدلات الإشغال. وينطبق هذا على الفنادق الأرضية وكذلك على الفنادق العائمة التي تمثل غرفها ٧,٧ فى المائة من إجمالى الطاقة الاستيعابية للغرف (الجدول ٧–١).

السياحة الوافدة

تمثل السياحة الترفيهية ٩١ فى المائة من السياحة الوافدة، وهو اتجاه مماثل للاتجاهات السائدة على مستوى العالم. ومعنى هذا أن مصر تواجه قدرا كبيرا من المنافسة فى هذا المجال، كما يتضمن ذلك أنه لا يزال هناك مجال كبير لتوسيع نطاق أنواع أخرى من السياحة مثل سياحة المؤتمرات، والأعمال، والسياحة العلاجية.

وتتسم السوق المصرية بأنها شديدة التركيز، سواء من حيث أعداد السياح أو الليالى السياحية. ويوضح الشكل (٧–١) أن الأسواق الأوروبية تشكل ٨٣ فى المائة من الليالى السياحية، وهى أكبر سوق موفدة للسياحة عام ٢٠٠٤، وتأتى على رأسها ألمانيا، وإيطاليا، والاتحاد الروسى. أما ثانى أكبر المجموعات فتأتى من البلدان العربية، التي تمثل ١٧ فى المائة من ليالى السياحة الوافدة، وتأتى فى مقدمتها المملكة العربية السعودية، تليها ليبيا.

إطار ٧-١: التشغيل المؤقت وغير الرسمي في السياحة

على الرغم من أن العاملين كل الوقت يشكلون محور قوة العمل في الفنادق والمنتجعات، إلا أن هناك قدرا كبيرا من التشغيل غير النمطي في هذا المجال الذي يضم التشغيل الموسمي، والمؤقت، والعارض، والتشغيل لبعض الوقت.

ويقدر أصحاب الفنادق وغيرهم من العاملين في هذا المجال أن نسبة العمال المؤقتين تتراوح بين ٢٥٪ و ٣٠٪ بل وتصل إلى ٤٠٪ في بعض فروع النشاط، ولا سيما في المنشآت الصغيرة في القطاع غير المنظم.

ويعد قطاع السياحة أيضا مشغلا رئيسيا للشباب. فقرابة ٨٠٪ من إجمالي العاملين ينتمون إلى شرائح العمر التي تقل عن ٤٥ سنة. وتتراوح أعمار حوالي ٣٨٪ من جميع العاملين في قطاع الفنادق بين ١٥و ٢٥ سنة، كما تتراوح أعمار ٣٧٪ منهم بين ٢٥و ٣٥ سنة.

ويعتبر عمل الأطفال ظاهرة عامة في قطاع السياحة. حيث يعمل كثير من الأولاد والبنات دون سن ١٥ سنة في أنشطة صغيرة ذات صلة بالفنادق والمطاعم، وقطاع الترفيه أو تجارة السلع التذكارية، وغالبا ما يعملون كحمالين، أو باعة في الشوارع أو على الشواطئ.

ويعمل معظم الأطفال في القطاع غير المنظم دون عقود أو تسجيل. كما انهم يعملون على أساس عارض أو مؤقت وفي معظم الحالات بصورة غير منتظمة. وعلاوة على ذلك، وبسبب الحظر القانوني على عمل الأطفال دون سن ١٤ سنة، يتجه كثير من أصحاب الأعمال إلى إنكار وجود عمال أطفال لديهم تفاديا للعقوبات.

وبالإضافة لما تقدم ، يوفر قطاع السياحة عددا كبيرا من فرص العمل للنساء، حيث يقدر أن ٢٥٪ على الأقل من قوة العمل من الإناث؛ والمرجح أن تزيد هذه النسبة بمرور الوقت مع انتشار التعليم وتزايد الوعي بأهمية عمل المرأة.

وبسبب عدم استقرار الدخل، فإن الشباب يتركون وظائفهم المؤقته لتولي وظائف أخرى. وتعاني صناعة السياحة من عدم استقرار الوظائف بسبب ظروف التشغيل قصيرة الأجل. وينطبق هذا بصفة خاصة على القطاع غير المنظم الذي يميل إلى اجتذاب عمال من المجموعات المستضعفة من السكان، ومن ثم يزيد من عدم استقرار الوظيفة بالنسبة للعاملين.

وفي الوقت نفسه، ونظرا لطبيعة القطاع غير المنتظمة والمؤقتة (الموسمية/ مواسم الذروة) وحاجته إلى استمرار التشغيل (ورديات العمل/ الموظفون المؤقتون)، فإنه يعتبر قطاعا مجهدا من حيث عبء العمل وأوقاته. وتتسم ظروف العمل في هذه الصناعة بطول ساعات العمل، وقصر فترات الراحة، وورديات العمل والورديات المسائية، والعمل في عطلة نهاية الأسبوع وأثناء العطلات العامة، إلى جانب أعباء العمل الثقيلة.

المصدر: هالة صقر، جامعة القاهرة.

وقد استطاع قطاع السياحة تحقيق أهداف الخطة الخمسية القومية ٢٠٠٢/٢٠٠٧، بل إنه تجاوز هذه الأهداف أيضا. وواقع الأمر أن السياحة هي القطاع الوحيد الذي استطاع تحقيق كل الأهداف المتوقعة الواردة في الخطة الخمسية القومية.

الطريق إلى المستقبل

السياحة الداخلية

إن توجيه مزيد من الاهتمام للسياحة الداخلية بصفة عامة، له أهمية خاصة نظراً لدورها في:

- تحسين الأداء الاقتصادي للمنشآت السياحية. وهذا من شأنه أن يرفع معدلات الإشغال، لا سيما إذا ما تركزت الأنشطة الترفيهية الداخلية حول المواسم التي تنخفض فيها السياحة الوافدة. كما أنها تقلل من أثر أية تقلبات قد تحدث في عدد السياح الوافدين؛
- خفض تدفق العملة الأجنبية إلى الخارج عن طريق تقليل سياحة المواطنين المصريين إلى الخارج.
- زيادة الوعي بالسياحة باعتبارها صناعة حيوية لمصر، والترويج لحسن الضيافة في اللقاء مع السياح الوافدين، للنهوض بعملية التبادل الثقافي.
- زيادة فرص التشغيل في القطاع. ولسوء الحظ لا توجد معلومات موثقة كثيرة عن السياحة الداخلية. وتعمل وزارة السياحة حاليا مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لوضع قاعدة بيانات أساسية عن السياحة الداخلية.

أين يجب أن يكون التركيز؟

مقاصد سياحية جديدة. من الممكن أن تكون السياحة في بعض الأحيان موجهة إلى مقصد سياحي ما أكثر منها إلى البلد ذاته. ومن هنا فإن تطوير مقاصد سياحية جديدة في مصر سيكون ذا نفع في توسيع المناطق المأهولة حاليا وتعزيز التنمية المستدامة هناك. وعلى سبيل المثال، فإن الساحل الشمالي للبحر المتوسط يوفر امكانات هائلة لقربه من بلدان البحر المتوسط والبلدان الأوروبية الأخرى. وتحتاج الاستفادة من هذه الميزة إلى النهوض بالمواقع الموجودة (مثل مرسى مطروح أو العلمين) والتي ستستفيد أيضا من إيجاد روابط النقل المباشرة (مراسي لليخوت، ومطارات). كذلك يمكن لواحة سيوة، القريبة، أن تكون محورا لتجربة السياحة إلى الواحات المصرية.

تقديم منتجات جديدة. في بلدان مثل أسبانيا واليونان جرى بنجاح التوسع في منتجات جديدة، ولا سيما سياحة الإقامة والسياحة العائلية. ويتسم كلا هذين النوعين من المنتجات بطول متوسط فترة الإقامة، أو الإقامة شبة الدائمة– كما في حالة بيوت التقاعد. وعلى مصر أن تستكشف ميزتها النسبية في هذا المجال، ومنها المناخ المعتدل، وانخفاض تكلفة المعيشة، والمواقع الخلابة– وإن تكن "بكرا"– على طول ساحل البحر الأحمر. وفي هذه المناطق يمكن القيام بأنشطة ترويحية ثانوية مثل اليخوت، أو الغطس، أو الجولف. ولا شك أن زيارات الإقامة، والزيارات المتكررة، سوف تزيد من الروابط مع قطاعات الاقتصاد الأخرى (مثل قطاعات البناء، والأثاث، والإمدادات المنزلية، والطب، والنقل) لكنها تحتاج إلى معايير دولية للتخطيط والتنفيذ، مع مشاركة رئيسية للقطاع الخاص. وتمثل المنتجات الموجهة للصحة والاستشفاء إمتدادا طبيعياً لهذا النوع من تنمية السياحة.

توسيع نطاق المنتجات الحالية. لابد من إعطاء اهتمام خاص لتحقيق المزيد من التطوير للأنماط الموجودة من الأنشطة السياحية، ومنها على سبيل المثال، عقد المؤتمرات، وسياحة السفاري والمغامرة، والسياحة الثقافية حتى يمكن اجتذاب زائرين جدد إلى جانب إضافة جوانب أخرى مثل النواحي التاريخية أو الدينية (مصر الإغريقية/ الرومانية، والأديرة القبطية، ومتابعة مسار العائلة المقدسة، والتراث الإسلامي ومصر القديمة، والجماليات المعمارية للعمارة الإسلامية، وما إلى ذلك).

▼

تشكل السياحة الترفيهية ٩١٪ من السياحة الوافدة وهناك مجال كبير للتوسع في مجالات السياحة الأخرى مثل سياحة المؤتمرات والأعمال والسياحة العلاجية

جدول٧-٢: عدد السياح المتوقع، والليالى السياحية، والإيرادات المتوقعة

السنة	عدد السياح (بالمليون)	عدد الليالى السياحية (بالمليون)	الإيرادات (بليون دولار أمريكى)
٢٠٠٣	٦,١	٥٣,١	٤,٤
٢٠٠٤	٦,٥	٥٧,١	٤,٧
٢٠٠٥	٧,٠٠	٦١,٣	٥,١
٢٠٠٦	٧,٥	٦٥,٩	٥,٤
٢٠٠٧	٨,١	٧٠,٨	٥,٨
٢٠٠٨	٨,٦	٧٦,٠٠	٦,٢
٢٠٠٩	٩,٣	٨١,٧	٦,٧
٢٠١٠	٩,٩	٨٧,٨	٧,٢
٢٠١١	١٠,٦	٩٤,٣	٧,٧
٢٠١٢	١١,٤	١٠١,٣	٨,٢
٢٠١٣	١٢,٢	١٠٨,٨	٨,٨
٢٠١٤	١٣,١	١١٦,٩	٩,٥
٢٠١٥	١٤,٠٠	١٢٥,٦	١٠,١

المصدر: حاتم القرنشاوى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

▼ يتوقع أن تنمو السياحة الوافدة بنسبة ٧,١٪ سنوياً فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

فتح أسواق جديدة. من الأهمية بمكان، فتح أسواق جديدة، وبالتحديد من الشرق الأقصى، ولا سيما الصين والهند. كما أن تنمية السوق الحالية فى الولايات المتحدة تمثل تحديا آخرا، وعلاوة على ذلك تقترب السوق الأوروبية من حد التشبع، ولا سيما مع وجود مقاصد منافسة كثيرة للسياحة الترويحية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأسواق الجديدة هامة، ليس من حيث الزيادة المتوقعة فى السياح الوافدين فحسب، وإنما أيضا لأن السياح من هذه المقاصد لهم توجهات ثقافية، وتميل مدة إقامتهم إلى أن تكون أطول.

استهداف مجموعات جديدة داخل الأسواق القائمة. وتتمثل فى تقديم منتجات توجه بالتحديد لمجموعات بعينها، مثل المتقاعدين كبار السن ذوى الانفاق العالى، والمجموعات المنتسبة للجمعيات الخيرية الدولية مثل نادى الروتارى، واستضافة المهرجانات الموسمية المعروفة أو الأحداث الرياضية العالمية وبمستوى جودة يضارع المستويات الدولية أو لتلبية اهتمامات خاصة منها زيارات الآثار أو معسكرات الصحراء.

رؤية جديدة لمستقبل السياحة: توقعات السيناريو الأفضل

فى سنة ٢٠٠٤، حققت السياحة فى مصر طفرة إلى الأمام، وكانت هناك عدة عوامل ساهمت فى حدوث هذه الطفرة. فعلى الجبهة الداخلية، ساهم تعويم الجنية المصرى فى زيادة قدرة مصر التنافسية كمقصد سياحى، جنبا إلى جنب مع التحسينات فى مرافق السياحة. وعلى الجبهة الخارجية، اطلقت مصر حملة ترويجية ناجحة فى البلدان الرئيسية الموفدة للسياحة. ولما كانت الأسعار فى مصر تتم على أساس الدولار، شأنها فى ذلك شأن المقاصد الأخرى فى

شكل ٧-٢: تطور الاستثمار فى السياحة فى مصر (١٩٨٥ -١٩٩٩)

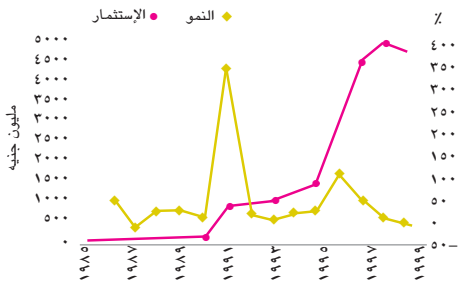

المصدر: وزارة السياحة (٢٠٠٤)

جنوب وشرق البحر المتوسط، فقد أدى ارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار إلى الإسهام فى تدفق كبير للسياح الأوروبيين على هذه المقاصد. ونتيجة لذلك، شهدت المنطقة ككل زيادة ملحوظة. ومع ذلك، فإن التوقعات طويلة الأجل لا يمكن أن تستند على كثير من هذه العوامل، التي يرجع بعضها إلى مساهمات عارضة، وبعضها الآخر خارج سيطرة مصر.

طبقا لما ذكرته المنظمة العالمية للسياحة، ينتظر أن يزيد عدد السياح الوافدين سنويا بنسبة ٤,١ فى المائة على المستوى الدولى، ولمنطقة الشرق الأوسط بنسبة ٧,١ فى المائة. وبناء على ذلك، تحدد معدل النمو المتوقع بنسبة ٧,٢ فى المائة فى عدد السياح والإيرادات سنويا كأساس للتوقع. واتخذ عام ٢٠٠٣ كأساس للتقدير. أما إيرادات السياحة فتحدد على أساس نتائج مسوح العينة التي يجريها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) كل فترة. وقد أوضحت المسوح أن متوسط انفاق السائح يتراوح بين ١١٥- ١٢٥ دولار أمريكى لليلة، غير أنه بعد تعويم الجنية المصرى، خفض البنك المركزى المصرى تقديره، لكى يعكس أثر انخفاض قيمة الجنية، إلى ٧٥ دولار أمريكى لليلة، وقد اختير معدل نمو سنوى للسياح بنسبة ٧,٢ فى المائة، ومعدل نمو بنسبة ٧,٤ فى المائة لعدد الليالى السياحية. وبناء على معدلات النمو هذه، سوف يصل عدد السياح سنة ٢٠١٥ إلى ١٤ مليون سائح، وإيرادات السياحة إلى ١٠,١ بليون دولار أمريكى وعدد الليالى السياحية إلى ١٢٥,٦ مليون ليلة بافتراض أن متوسط مدة الإقامة هو ٩ ليال، كما كان عام ٢٠٠٣، رغم أن هذا المتوسط وصل إلى ١١ ليلة عام ٢٠٠٤ (الجدول ٧-٢).

وفيما يتعلق بطاقة الغرف، فإن العدد المطلوب من الغرف عام ٢٠١٥ هو ٢٧٠ ألف غرفة لتلبية طلب العدد المتوقع من السياح الوافدين. وقد بنيت التقديرات على أساس ١,٨ سائح/ غرفة (معظم السياح إما يأتون فى مجموعات أو أزواج، ونسبة قليلة فقط من أصحاب الأعمال يشغلون غرفا مفردة)، بمتوسط إشغال بمعدل ٧٥ فى المائة، وبعدد ليالى سياحية تبلغ ٥٣,١ مليون ليلة فى سنة الأساس ٢٠٠٣، وبمتوسط ٩ ليالى لإقامة السائح الواحد.

أثر التوقعات على الاقتصاد

الاستثمارات فى الفنادق والبنية التحتية

يحتاج الأمر إلى مبلغ إجمالى قدرة ٣٨,٩ بليون جنية مصرى للنمو المتوقع فى عدد الغرف. وقد قدر هذا المبلغ على أساس الحاجة إلى ٢٧٠ ألف غرفة بحلول عام ٢٠١٥، منها ٩٩ ألف غرفة فى مراحل مختلفة من التشييد حاليا. ويبلغ إجمالى تكلفة الغرفة الجديدة ٠,٤ مليون جنية مصرى فى المتوسط (الفنادق فئة ٣و ٤و٥ نجوم)، كما يبلغ متوسط تكلفة الغرف التي يجرى تشييدها حاليا ٠,٣ مليون جنية مصرى للغرفة الواحدة. هذا بالإضافة إلى ٩,٧ بليون جنية مصرى مطلوبة لتطوير البنية التحتية والارتقاء بها.

إن قطاع السياحة لن يواجه أية مشكلات فى تمويل هذه الاستثمارات. ويمكن ملاحظة ذلك من استعراض تطور إجمالى الاستثمارات فى القطاع، بما فى ذلك إجمالى عدد مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر، والبلدان المصدرة لهذه الاستثمارات. ويوضح الشكل ٧–٢ تطور الاستثمارات فى قطاع السياحة من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٩. ويلاحظ أن الاستثمارات ظلت تنمو طوال فترة التسعينيات بأكملها بمعدل نمو سنوى بلغ ٤٦٪ فى المتوسط مسجلا قيمة إجمالية قدرها ٢٣,٣ بليون جنية مصرى.

أما بالنسبة لهيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيظهر الجدول ٧–٣ أن الاستثمارات العربية أعلى من نظيرتها الأوربية. فحتى عام ١٩٩٥، وصل عدد المشروعات التى تشارك فيها استثمارات عربية إلى ١٧٤ مشروعا، بلغ إجمالى قيمتها ٤٣٦٤٧,٩٨ مليون جنية مصرى، وكانت الاستثمارات السعودية تمثل ٨٣ فى المائة من إجمالى عددها. ويتضح من الجدول ٧–٣ أن معظم الشركات الاستثمارية مصرية، وتمثل ٨٣ فى المائة، وهو أمر هام للغاية، حيث أنه يقلل من إمكانية تعرض مصر للخطر إزاء تقلب الاستثمار الأجنبى المباشر.

خلق فرص العمل

يحتاج تفسير البيانات المتاحة عن العمالة فى قطاع السياحة إلى ما يؤكدها، ومع هذا تشير المؤشرات تقريبا إلى توقع خلق ٢٠٠ ألف فرصة عمل لكل مليون سائح، على أساس طول فترة الإقامة الحالية للسائح. ويظهر الجدول ٧–٤ أن فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ كان هناك ما يقرب من مليون موظف يعملون فى أنشطة اقتصادية ذات صله بقطاع السياحة وكان ٨٨٪ منهم من الذكور. ويظهر الجدول ٧–٥ نسبة العمالة المباشرة إلى العمالة غير المباشرة فى قطاع السياحة فى عدد من البلدان عام ٢٠٠٤، وكما يلاحظ، إن المعدل فى مصر يقترب من معدل البلدان التي تعتبر منافسة لها.

النقد الأجنبى

يعد النقد الأجنبى المتولد من قطاع السياحة ذا أهمية كبرى للاقتصاد المصرى. ويعتبر صافى إسهام السياحة فى النقد الأجنبى أحد العناصر الرئيسية فى توجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى هذا القطاع. ويمتد الاستثمار الأجنبى المباشر من الفنادق، إلى النقل، إلى السلع الاستهلاكية اليومية.

وسوف يؤدى تعزيز الصلات بين القطاع وبقية الاقتصاد إلى إضافة امكانات كبيرة للاقتصاد وللتشغيل. وفى الوقت الراهن توجد أقوى الروابط فى مجالات الإمدادات الغذائية للفنادق، وأنشطة التشييد، والمنسوجات. ويحتاج الأمر إلى مزيد من الجهود لتلبية واستغلال الطلب على المنتجات المحلية من خلال انفاق السياح.

العلاقة بالقطاعات الأخرى

لقطاع السياحة روابط أمامية مع ١٨ قطاعا وروابط خلفية مع ٢٩ قطاعا. ويمثل المحتوى المحلى والأجنبى ٩٠ فى المائة و ١٠ فى المائة على التوالى من إجمالى قيمة المدخلات[١]. ومعنى هذا أن للسياحة تأثيرا ملموسا على حفز قطاعات الاقتصاد الأخرى، وخلق فرص عمل غير مباشرة، قدرت لعامى ٢٠٠٣و ٢٠٠٤ بعدد ٢٤٢ ألف و ٢٨٥ ألف فرصة عمل على التوالى. وأهم العلاقات غير المباشرة هى مع

يتعين بذل المزيد من الجهود لتلبية واستغلال الطلب على المنتجات المصرية من خلال الإنفاق السياحى

١. وزارة التخطيط، جدول مدخلات ومخرجات السياحة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ – غير منشور

إطار ٧–٢: تخصيص الاستثمارات حسب فئة الفنادق

تكشف مقارنة التشغيل وأجور العمال حسب الفئة الفندقية عن تحيز لصالح الفنادق من فئة ٤ و ٥ نجوم. ذلك أن أماكن الإقامة الفاخرة هذه، تستخدم قرابة ٥٢٪ من إجمالى قوة العمل فى الفنادق، وتستحوذ على نصيب من الأجور يصل إلى قرابة ٦٦٪، بينما لا تستخدم الفنادق من فئة ٢ و ٣ نجوم سوى ٦,٥٪ فقط من قوة العمل فى القطاع مع نصيب متواضع من الأجور هو ٣٪.

ويتضح نفس التحيز من الشكل (٧–٣) الخاص بتخصيص الاستثمارات حسب تصنيف الفنادق. فأكثر من نصف إجمالى الاستثمارات الفندقية تخصص لفنادق ٤ و٥ نجوم، وبافتراض أن ٥٠٪ من الفنادق المصنفة تنتمى إلى هاتين الفئتين، فإن نصيب الفنادق الفاخرة سوف يقفز إلى ٧٥٪؛ تاركا نسبة متواضعة تصل إلى ٢٥٪ للفئات الأدنى. ولهذا النمط من التوزيع آثار خطيرة من منظور التشغيل حيث أنه يعكس كثافة عالية لرأس المال فى مجال الفنادق وكذلك اهتمام ضئيل بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الرغم مما لديها من إمكانيات للتشغيل.

شكل ٧–٣: تخصيص الاستثمارات حسب تصنيفات الفنادق، ٢٠٠٢/٢٠٠٣

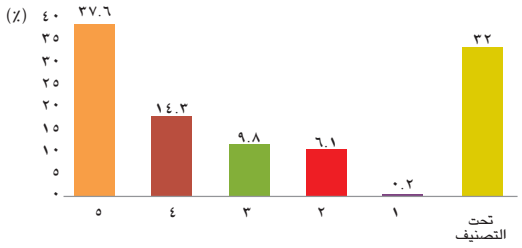

المصدر: CAPMAS، احصاءات الفنادق، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (سبتمبر ٢٠٠٤)

وتعد الفئات الأدنى من الفنادق أقل كثافة لرأس المال، الأمر الذى يترتب عليه نسبه أعلى من التشغيل لكل وحدة استثمار. وعلاوة على ذلك، فإن هناك تغيرا فى الطلب على أماكن الإقامة هذه فى المناطق الترفيهية، حيث انها أكثر ملاءمة للسياحة الشاطئية، ولا سيما للسياح من الطبقة المتوسطة الذين يشكلون اليوم الجانب الأكبر من سياحة المجموعات. ومن حيث المبدأ، هناك حاجة للتحول من التركيز على المشروعات الكبيرة المتكاملة لتنمية المنتجعات إلى التسهيلات السياحية الصغيرة التى تتسم بانخفاض كثافة رأس المال وتتلاءم مع ما طرأ مؤخرا من تغييرات فى تفضيلات الزائرين، ومن ثم فى سوق الطلب. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة إنشاء تسهيلات إقامة أقل فخامة (فنادق ٣/٢ نجوم)، فى المنتجعات السياحية التى نشأت حديثا على طول الساحل الشمالى الغربى، ومنطقة جنوب سيناء وساحل البحر الأحمر.

المصدر: هالة صقر، جامعة القاهرة.

جدول ٧–٣: مساهمة رأس المال المصرى والعربى والأجنبى المصدر فى السياحة ٢٠٠٢/١٢/٣١

	المصريون		العرب		أجانب	
	مليار جنية مصرى	٪	مليار جنية مصرى	٪	مليار جنية مصرى	٪
شركات السياحة	٢٦,٥	٨٣	٣,٥	١١	١,٩	٦

المصدر: وزارة السياحة (٢٠٠٤)

جدول٧–٤: العمالة المباشرة فى السياحة ٢٠٠٢/٢٠٠١

نوع النشاط	العدد بالألف
الفنادق والمطاعم	٤٢٧,٧
السفر الجوى	١٨٩,١
تسهيلات النقل ووكالات السفر	٢٦٤,٦
تأجير السيارات	٠,١
الترفيه، والثقافة، والألعاب الرياضية	٧١,٩
الإجمالى	٩٥٣,٤

المصدر: تقديرات حاتم القرنشاوى، على أساس إحصائيات CAPMAS.

جدول ٧–٥: معدل العمالة المباشرة إلى العمالة غير المباشرة، ٢٠٠٤

البلد	مصر	المغرب	تونس	أندونيسيا	قبرص	تركيا
المعدل	١,١	١,٣	١,٢	٠,٦	١,١	١,٠٠

المصدر: World Tourism Organization (2004) www.wto.org.

جدول ٧–٦: الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة علي الأنشطة السياحية، من ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتي ٢٠٠٥/٢٠٠٤

النشاط	العام المالى ٢٠٠٢ مليون جم	العام المالى ٢٠٠٣ مليون جم	العام المالى ٢٠٠٤ مليون جم	العام المالى ٢٠٠٥* مليون جم
الفنادق والمطاعم	٢٢٨٧٣٣	٢٧٧٤٦٤	٤٩٩٥٩٦	٨٤٢٠٥٤
النقل	٦٤٢٨٠	٨٧٨٢٢	١١٢٨٠١	١٣٧٩٨١
إجمالي ضريبة القيمة المضافة	٢٩٣٠١٣	٣٦٥٢٨٦	٦١٢٣٩٧	٩٨٠٨٢
النسبة من إجمالي ضرائب القيمة المضافة	٪١,٧	٪٢	٪٢,٩	٪٥,٦

*حتي شهر أبريل ٢٠٠٥
المصدر: وزارة السياحة (٢٠٠٥)

إطار ٧–٣: المتطلبات والتحديات المستقبلية من أجل التنمية السياحية المستدامة

تتطلب خطة التنمية السياحية المستدامة:

- تدفق مستمر للاستثمارات المحلية والأجنبية الخاصة.
- تغييرات فى التشريعات لتشجيع سياحة الإقامة فى غير مواسم الذروة.
- تطوير المطارات والموانى بمعدل يتمشى مع معدل تدفق السياح ومقصدهم المحدد في مصر،
- إلغاء احتكار شركة الطيران الوطنية وتعزيز المنافسة.
- زيادة الارتباطات بين القطاع وبقية الاقتصاد، ولا سيما فى اتجاه زيادة طلب السياح على المنتجات المحلية.

المصدر: حاتم القرنشاوى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

الصناعة (الأغذية، والمشروبات، والمنسوجات). والخدمات (النقل، والتجارة، والخدمات المالية)، والزراعة، والتشييد.

ضريبة القيمة المضافة

يوضح الجدول ٧–٦ تطور الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة علي أنشطة السياحة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتي شهر أبريل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. ويلاحظ أن الإيرادات ظلت تزداد طوال الفترة، حتي كنسبة مئوية من إجمالي ضريبة القيمة المضافة ، مما يؤكد أهمية القطاع كمصدر لإيرادات الحكومة المصرية.

٢. ثورة المعلومات

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

كثيراً ما تعزي ثورة المعلومات الحالية إلي إنشاء تكنولوجيا الويب (Web) في أواخر ثمانينيات القرن الماضي[٢].وقد اتيح برنامج التصفح على الويب (Web browser) مجانا، الأمر الذي اتاح إمكانية الوصول إلي المعلومات لملايين المستخدمين المرتقبين. وفي سنة ١٩٩٣ ، سمحت الانترنت بأنشطة تجارية الكترونية، بما في ذلك تبادل الخدمات والسلع بلمسة إصبع من أصحاب الأعمال علي مستوي العالم.كذلك حدثت طفرة فى التطبيقات الأخرى المستندة على الانترنت[٣]، مما كان له تأثير على التنمية الإجتماعية والاقتصادية والبشرية للشعوب[٤]، ويتضمن ذلك تقنيات تقليدية مثل خطوط التليفون الثابتة، والتليفزيون والراديو، والتليفونات المحمولة، والتكنولوجيا اللاسلكية. كما تطورت الكمبيوترات الشخصية لكى تفى باحتياجات مختلف المستخدمين من المواطن البسيط (سيمبيوتر الهند) ، إلي رجل الأعمال الذي يستخدم جهاز الحاسب اليدوى .(PDA) ويؤدي انتشار هذه الأدوات إلي إعادة تشكيل أساليب الاتصال بين الناس، وتواصلهم اجتماعيا، والحصول علي التعليم وإجراء الأعمال والحصول علي المعلومات.

أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي التنمية البشرية

يمكن ادراج أثر ICT علي التنمية البشرية تحت ثلاثة عناوين هي[٥]:

ICT كقطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى. فى منتصف تسعينيات القرن الماضى، أصبح قطاع ICT الصناعة الأولى فى العالم، متقدما بذلك على القطاعات الصناعية الرائدة مثل السيارات والصلب، ووصل المعدل المتوسط لنموه السنوى إلى ما يتراوح بين ضعف إلى ثلاثة أضعاف معدل نمو الاقتصاد العالمى. ويقدم قطاع ICT خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكات، وتصميم البرامج

٢. US National Research Council (1994), Realizing the Information Future: The Internet and Beyond., National Academy Press.
٣. UNCTAD (2003), E-Commerce and Development Report.
٤. World Economic Forum/INSEAD (2004/05), The Global Information Technology Report: Efficiency in an Increasingly Connected World.
٥. UNDP(2004), Promoting ICT for Human Development in Asia.

إطار ٧-٤: مشاركة القطاعين العام والخاص فى صندوق ائتمان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أنشئ صندوق ائتمان ICT بمصر بالاشتراك بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وUNDP فى شهر يناير ٢٠٠٢. وهذا الصندوق عبارة عن آلية لخلق شراكة بين القطاعين العام والخاص دعما لاستخدام ICT لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فى مصر عن طريق زيادة الوعى بمزاياها وجعلها فى متناول كل المواطنين وفى مقدورهم.

مشروعات صندوق الائتمان. يعمل الصندوق، من خلال سلسلة من المبادرات المنسقة، على تمكين المجتمعات عن طريق تيسير حصولها على المعلومات المناسبة:

- **وحدة تكنولوجيا المعلومات المتنقلة**. يتضمن المشروع استخدام أوتوبيسات جهزت خصيصا بمعامل وسائط التشغيل لخدمة المناطق الجغرافية النائية وفقيرة الخدمات. وتتواجد الوحدات فى المدارس والمجتمعات المحلية لمدة تصل إلى أسبوعين.
- **مشروع المكتبة الالكترونية للوعى باحتياجات المجتمع**. تنشئ هذه المبادرة آلية تمكن من جمع المعلومات ذات الصلة بالمجتمعات المحلية، والتحقق منها، وتبادلها، عن طريق مكتبة إلكترونية يمكن الدخول عليها على موقع الانترنت www.fekrzad.com
- **بوابة تنمية المجتمع**. يقدم هذا المشروع بوابة ترتكز على المجتمع المحلى كنقطة بداية تتيح لمواطنى الضواحى والأرياف الحصول على المعلومات ذات الأهمية على المستوى العام مثل الصحة، والزراعة، وتنظيم الأسرة. وتعمل هذه البوابة على سد الفجوة بين المناطق الحضرية، والضواحى و المناطق الريفية. ومن المرجو أن تؤدى البوابة إلى مزيد من الطلب على الخدمات والبنية التحتية (www.kenanaonline.com).
- **ICT لمحو الأمية**. يتضمن هذا المشروع CD-Rom بسيط، وذاتى، وتفاعلى، ويحتوى على برنامج لدروس محو الأمية، يتم توزيعه من خلال شبكة نوادى تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الوسائل التعليمية.
- **شبكة المدارس الذكية**. تقدم شبكة المدارس الذكية دعما تقنيا وتعليميا لـ ICT للمدارس، وتدخل كمشروعات رائدة فى خمسين مدرسة، بهدف تعليم الإلمام بالكمبيوتر لتلاميذ المدارس الإعدادية. وتضطلع معامل كمبيوتر المدارس بدور مراكز تعليم المجتمع بعد انتهاء ساعات الدراسة، وتزود المواطنين بالتدريب وبمهارات تكنولوجيا المعلومات واستخدام ICT من أجل التنمية.

المصدر: أمانى نخلة، UNDP.

وخدمات القيمة المضافة لـ ICT. ويتيح هذا القطاع فرصا ملموسة للصادرات والوظائف الجديدة.

وقد أدى إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر (MCIT) عام ١٩٩٩، واعتماد خطة قومية لـ ICT، موجهة نحو دعم وتمكين هذا القطاع، إلى تحقيق نمو هائل لذلك القطاع، مع زيادة عدد العاملين المتخصصين فى ICT من عشرة آلاف إلى ما يزيد عن ٣٨ ألف مهنى، وزاد عدد الشركات العاملة فى هذا المجال من ٢٦٦ إلى ١٥٧١ شركة، تم انشاؤها فى إطار قانون الاستثمار باستثمارات تجاوزت ١٠ مليار جنية مصرى وخلقت حوالى ٤٠ الف فرصة عمل. ومع توقع زيادة الإستثمارات، تزيد بالتالى فرص التشغيل.

ICT عنصر فعال ودافع قوى لزيادة الانتاجية. تعد ICT مدخلاً لتمكين أنشطة الأعمال (أنشطة الأعمال الإليكترونية)، بما فى ذلك الصناعة، والتجارة؛ والرعاية الصحية والسفر. وبالمثل، تتيح ICT السبل لتحسين كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية والإدارة العامة (الحكومة الإليكترونية). وتقود وزارة الدولة للتنمية الإدارية حاليا المبادرة المصرية للحكومة الإليكترونية، وقد وضعت استراتيجية واضحة لرفع كفاءة وفعالية مختلف آليات تقديم الخدمات الحكومية. وتهدف مبادرة الحكومة الإليكترونية إلى تقديم خدمات "تجعل المواطنين هم محور الاهتمام" بالتعاون مع مختلف الوزارات والهيئات الحكومية. والمتوقع أن توفر المبادرة ما يزيد على ٩٠٠ ألف ساعة عمل، تترجم إلى مايزيد عن ٩ ملايين جنية مصرى سنويا، على أساس متوسط الدخل، كما توفر حوالى ٦٠ مليون جنية مصرى بالنسبة لعمليات المشتروات الحكومية.

وفى شهر يناير ٢٠٠٤، أطلقت "بوابة" مخصصة للخدمات الحكومية تتيح: الحصول على معلومات عن مختلف الخدمات الحكومية؛ واستفسارات عن الجمارك، والضرائب وقيمة المخالفات المرورية، وتطبيقات لاستخراج بطاقات تحقيق الشخصية، وشهادات الميلاد، ونماذج طلبات الالتحاق بالجامعة، فضلا عن السداد الإليكترونى لفواتير بعض الخدمات (التليفونات، والكهرباء)[٦]. وقد جرى زيادة تمكين مديرى العموم الخدمات الحكومية ومقدمى هذه الخدمات عن طريق تطبيق قوانين المعلوماتية (cyber-laws) لمصر، وقانون التوقيع الإليكترونى (٢٠٠٤)، ولائحته التنفيذية (٢٠٠٥)[٧] الذى يضع الإطار القانونى لتبادل الوثائق والنماذج الموقعة إلكترونيا، الأمر الذى أدى إلى تيسير تقديم الخدمات الحكومية الكترونيا (on line)، وإلى تعزيز شفافية الحكومة.

شكل ٧-٤: خطوط التليفون لكل مائة أسرة، ٢٠٠٤

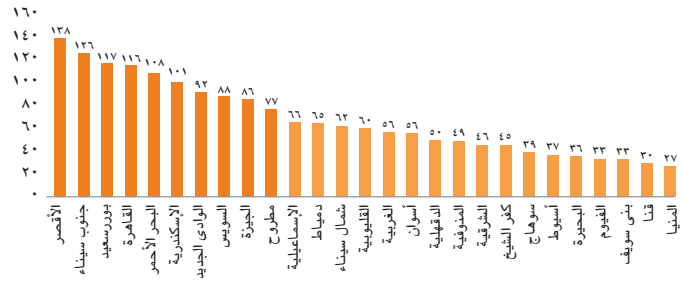

المصدر: MCIT

اسفر إنشاء وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن نمو هائل فى هذا القطاع

دور ICT فى التنمية البشرية. يمكن لـ ICT أن توفر للجميع الحصول على المعلومات، والمعارف، الأمر الذى يعزز خيارات المواطنين والحصول على التعليم والتعلم مدى الحياة عن طريق التعليم عن بعد ومن خلال المكتبات الرقمية (المعارف الإليكترونية). وحاليا، تستطيع جميع الجامعات المصرية، وثلثا المدارس المصرية الدخول على شبكة الانترنت. ومع ذلك، فإن مستوى الاستفادة ليس كافيا نتيجة محدودية كثافة استخدام الكمبيوتر الشخصى فى المدرسة ومحدودية ساعات الاتصال. وهذا يؤدى إلى ضآلة ما يحصل عليه الطالب من معلومات و ضعف القدرة على ادخال التعليم الإليكترونى العملى والتعلم عن بعد. وقد أطلقت الحكومة المصرية مؤخرا مبادرة الانترنت فائق السرعة (Broad band) فى المدارس لإتاحة اتصالات سريعة ومن ثم التمكين من التطبيق الشامل للتعلم الإليكترونى والتعليم عن بعد. وثمة مبادرة حكومية أخرى، وهى

٦. http://www.egypt.gov.eg/
٧. http://www.itida.gov.eg/

جدول ٧–٧: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصرية

التفاصيل	المؤشر	١٩٩٩	٢٠٠٥
مؤشرات البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية			
خطوط التليفون الثابتة	• سعة السنترالات	٦,٤ مليون	١٢,٢ مليون
	• مشتركو خطوط التليفون الثابتة	٤,٩ مليون	٩,٧ مليون
	• قائمة الانتظار لخطوط التليفون الثابت	١,٣ مليون	٥٥ ألف
	• السنترالات فى المناطق الريفية	٧٧٥	١١١٥
	• كبائن التليفون العامة	١٣٣٠٠	٥٥٠٠٠
خطوط التليفون المحمول	• مشتركو التليفون المحمول	٠,٧ مليون	٩,٤ مليون
	• تليفون محمول/ لكل مائة شخص	١٪	١٣,٨٪
	• عدد شركات خدمة التليفون المحمول	٢	٢
الدخول على الانترنت	• سعة الانترنت	٢٠ ميجا بايت	٢,٧ جيجا بايت
	• عدد مستخدمى الانترنت	٠,٣ مليون	٤,٣ مليون
	• الاشتراك الشهرى فى الانترنت	تكلفة مكالمة محلية	١٠٠ جنيه مصرى (٢٩ دولار أمريكى)
كثافة انتشار الكمبيوتر الشخصى	• الكمبيوترات الشخصية	٠,٩ مليون	٢ مليون
	• كمبيوتر شخصى/ لكل ١٠٠ شخص	١,٣٪	٣,٥٪
مؤشرات التنمية البشرية	• متدربو برامج تنمية المهارات الأساسية	١٢٠٠	١٠٨٤٦٧
	• نوادى تكنولوجيا المعلومات	٣٠	١١١٩
	• متدربو برامج التدريب المتخصصة	٥٠٠	٢٢١٥٥
نشاط الأعمال فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• شركات تكنولوجيا المعلومات	٢٦٦	١٥٧١
	• العاملون فى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٠٢٥٦	٣٨٧٠٥

المصدر: التقرير الشهرى، MCIT (٢٠٠٥).

المشروع الرائد لشبكة المدارس الذكية، والتى تهدف إلى محو أمية الكمبيوتر لكل تلاميذ المدارس الإعدادية المصرية وإتاحة عدد أكبر من الأجهزة لتصل إلى كمبيوتر شخصى لكل عشر طلاب.

هناك علاقة إيجابية معروفة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والكثافة التليفونية

وفى عام ٢٠٠٥، أطلقت MCIT، مبادرة المحتوى اليكترونى E-content initiative بالاشتراك مع وزارة الإعلام، واتحاد الناشرين، وشركات البرامج، وتهدف إلى دعم وخلق وتعميم محتوى رقمى عربى. وتشارك مكتبة الإسكندرية فى مبادرة دولية تهدف إلى تحويل محتوى مليون كتاب إلى محتوى رقمى.

كذلك يمكن لـ ICT أن تساعد على تحسين مستوى جودة خدمات الرعاية الصحية، عن طريق الحصول على معلومات وخدمات طبية الكترونياً (الطب عن بعد والصحة الإليكترونية). وقد بدأت وزارة الصحة مع MCIT مشروعا للطب عن بعد يهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخبرات الطبية المتخصصة، ولا سيما من أجل التشخيص الطبى، عن طريق مراكز التميز فى شتى انحاء مصر، مثل معهد ناصر، ومستشفى القصر العينى، وجامعة عين شمس. وتعمل بعض هذه المراكز كمنافذ تتيح المزيد من الاستعانة بخبراء دوليين فى كل أنحاء العالم.

٨. Cyber Cafes for the Poor.
٩. http://www.mcit.gov.eg/

إطار ٧–٥ : مبادرة مجتمع المعلومات فى مصر

استنادا إلى المنجزات والخبرات المستفادة من تنفيذ الخطة القومية لـ ICT، أطلق الرئيس مبارك مبادرة شاملة وهى مبادرة مجتمع المعلومات المصرى أثناء إنعقاد مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات عام ٢٠٠٣ فى جنيف.

وتتمركز هذه المبادرة حول سبعة محاور رئيسية:

- **الاستعداد الرقمى:(E-Readiness)** ضرورة أن توفر لكل المواطنين إمكانية الحصول على الفرص التى تتيحها التكنولوجيات الجديدة بسهولة ويسر.
- **التعلم الإلكترونى:** ICT هى أداة مكملة من أجل بلوغ مستويات أعلى من التعليم، والمهارات، والانتاجية.
- **الحكومة الإلكترونية:** يجب أن يكون مجتمع المعلومات قادراً على تقديم خدمات حكومية عالية الجودة. وأن يتيح للمواطنين فرصة المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات، وتحسين الكفاءة والجودة.
- **الأعمال الإلكترونية:** مع إنشاء شركات تعتمد على التكنولوجيا الجديدة، واستخدام الوثائق الإليكترونية، وتطوير البنية التحتية للدفع الألكترونى، يمكن لـ ICT أن تكون دافعاً هاما لزيادة التشغيل، وخلق وظائف جديدة، وتحسين القدرة التنافسية للمنشآت المصرية.
- **الصحة الإلكترونية:** يمكن أن يؤدى تطبيق ICT إلى توفير حياة أفضل للمواطنين، وبيئة عمل أكثر كفاءة للأطباء والعاملين فى الرعاية الصحية. كما يمكنها تقديم تدريب مستمر للأطباء، وتوفير أدوات لبناء شبكة صحية قومية.
- **الثقافة الإلكترونية:** تستخدم ICT لتوثيق الهوية الثقافية المصرية من خلال استخدام أدوات لحفظ المخطوطات، والأرشيف، ومواد الفهرسة، وإتاحة الحصول على المواد الثقافية والتاريخية على المستوى العالمى، وإثارة وتعزيز الاهتمام بالحياة الثقافية والتراث المصرى.
- **مبادرة تصدير ICT:** صممت هذه المبادرة لخلق صناعة لـ ICT موجهة للتصدير. ويمكن بتنمية هذه الصناعة أن تكون قاطرة قوية لنمو الصادرات وخلق فرص العمل.

المصدر: http://www.mcit.gov.eg/Egy_vis_infosoc.asp#summary

وبالإضافة إلى ذلك، توفر ICT سبل التنمية الاجتماعية والمجتمعية (المجتمع الإليكترونى)، وربط المجتمعات وتشبيك الناس فى مجتمع المعلومات والمعارف العالمى. وقد وفرت مشروعات رائدة، مثل المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى[٨] Community Access Technology Centres (TATC5) ونوادى تكنولوجيا المعلومات لـ MCIT[٩]، منافذ فريدة تربط المجتمعات عبر مصر، ولا سيما فى المناطق الريفية مثل مطروح وسيناء ويوجد حاليا ١٢٠٠ نادى لتكنولوجيا المعلومات وهناك خطة للتوسع فيها لكى تصل إلى جميع القرى المصرية بحلول عام ٢٠٠٧. (انظر أدناه فى هذا الفصل)

الفجوة الرقمية

لا تزال هناك "فجوة رقمية" او فجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، بسبب التفاوت الهائل فى القدرة على نشر ICT بصورة تتسم بالكفاءة والفاعلية.

إن إنشار واستخدام ICT، ماهو إلا انعكاس لعدم التكافؤ الاقتصادى والاجتماعى الواسع الموجود حاليا. فعلى سبيل

جدول ٧–٨: أهداف مقترحة للمؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	المستهدف لسنة ٢٠١٥
الكثافة التليفونية	٧,٦٪	١٣,٨٪	٤٠,٠٠٪
التليفونات المحمولة	١,٠٠٪	١٣,٤٪	٤٥,٠٠٪
نسبة استخدام الكمبيوتر الشخصى	١,٤٪	٣,٥٪	١٥,٠٠٪
نسبة استخدام الانترنت	٠,٥٪	٦,٠٠٪	٢٥,٠٠٪
مشتركو الانترنت	غير متاح	٦٠٠٠٠	١,٥ مليون
فائق السرعة			
رسوم الاشتراك في الانترنت	١٠٠ جم في الشهر	–	أفضل ممارسة على نطاق العالم
شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٦٦	١٥١٦	٨٠٠٠
المتخصصون فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بالألف)	١٠	٣٧	٢٥٠
نوادى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٣٠	١٢٠٠	٤٠٠٠

المصدر: شريف هاشم، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

المثال يكشف بيان توزيع خطوط التليفونات الثابتة، وعدد مستخدمى الانترنت على مستوى العالم، الذى أصدره الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية، عن انخفاض نسبة كثافة ICT فى البلدان النامية.

تمتلك مصر ٠,٨ فى المائة من خطوط التليفون الثابت فى العالم، و٠,٣ فى المائة من أجهزة الحاسب الشخصى، و تصل نسبة مستخدمى الأنترنت إلى ٠,٤ فى المائة من مستخدمى الانترنت فى العالم. ومع ذلك، تشير الأدبيات[١٠،١١]، إلى أن البلدان النامية تحاول اللحاق بالدول المتقدمة[١٢،١٣]. ففى مصر، تظهر آخر الإحصائيات أنه منذ اعتماد الخطة القومية لـ ICT فى أواخر عام ١٩٩٩، تضاعف تقريبا عدد خطوط التليفون الثابت، وزاد عدد مستخدمى الانترنت ١٤ ضعفا منذ عام ١٩٩٩، حتى وصل إلى ما يزيد عن ٤,٣ مليون شخص فى شهر مايو ٢٠٠٥[١٤].

الفجوة فى خطوط التليفون الثابت

الفجوة بين الحضر والريف. معظم المشتركين فى خدمة التليفون فى مصر من سكان الحضر، بينما يشكل المشتركون من سكان المناطق الريفية ٢١٪ فقط. وفى سنة ٢٠٠٣، أعلنت MCIT عن خطط لزيادة كثافة الخطوط التليفونية فى المناطق الريفية خارج المدن الكبرى فى مصر ولزيادة نسبة الحصول على خطوط تليفونية إلى ٩٠ فى المائة بحلول عام ٢٠٠٧. وسوف يتطلب مد سبعة ملايين خط إضافى – وأساسا فى المناطق الريفية – استثمارات تقدر بحوالى ١٠ مليار جنية مصرى. ومن المتوقع ألا يتحقق هذا الهدف قبل عام ٢٠١٠ باستخدام الآليات الموجودة، حيث أن تليكوم مصر تضيف ١,٢ مليون خط جديد كل سنة.

إطار ٧–٦: دراسة حالة: نموذج الاشتراك المجانى فى الانترنت

استحدثت عام ٢٠٠٢ تجربة مصرية فريدة قادتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وهى نموذج الاشتراك المجانى فى الانترنت، ، حيث قامت تليكوم مصر، بالتعاون مع غالبية مقدمى خدمة الانترنت فى مصر، بعرض خدمات الاشتراك المجانى فى الانترنت لمستخدمى الانترنت عن طريق الاتصال تليفونيا بأرقام معينة عبر البلاد.

واليوم لم يعد مستخدمو الانترنت فى مصر يدفعون سوى ثمن مكالمات تليفونية محلية ترتبط بالاتصال بالشبكة. ويجرى اقتسام الإيراد من الاشتراك المجانى فى الانترنت بين تليكوم مصر ومقدمى الخدمة. ولقد كان هذا النموذج خطوة رئيسية فى اتجاه زيادة عدد مستخدمى الانترنت من مليون فى شهر يناير عام ٢٠٠٢ إلى قرابة أربعة ملايين بعد ثلاث سنوات.

كذلك شهدت أنماط الاستخدام، والسعة الدولية واستثمارات القطاع الخاص نموا غير عاديا منذ إطلاق المشروع. وكانت هذه المبادرة اساسية فى تطور بعض مقدمى الخدمة من مؤسسات صغيرة إلى شركات للاتصالات واسعة النطاق. وقد أدت طبيعة انتشار تلك الشركات على مستوى البلاد، إلى تزايد الطلب على استخدام موظفين فنيين من خارج المدن الرئيسية، وبذلك خلقت سوقا للمتخصصين المهرة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مختلف المحافظات. ومع تحرير الأسواق الإقليمية، يقوم كثير من مقدمى الخدمة بعمليات داخل المنطقة العربية، استنادا إلى الخبرة المستمدة من تشغيل عمليات انترنت واسعة النطاق فى مصر.

المصدر: شريف هاشم، MCIT

ويحتاج الأمر إلى استكشاف آليات جديدة لتعميم الخدمة التليفونية ولا سيما الترخيص بسنترالات صغيرة لتمهيد البنية التحتية وخدمة المستخدمين فى المناطق الريفية المحرومة من الخدمة. كما سيحتاج الأمر إلى دعم حكومى لسد الفجوة بين تكلفة تقديم الخدمة ومستويات الأسعار التى يستطيع دفعها سكان تلك المناطق.

تشارك مكتبة الإسكندرية فى مبادرة دولية لتحويل محتوى مليون كتاب إلى محتوى رقمى

كثافة التليفونات فى المحافظات

يبين الشكل ٧–٤ التفاوت بين المحافظات. فقد كان متوسط عدد الخطوط لكل مائة أسرة ٦٨ فى المائة اعتباراً من عام ٢٠٠٤، وهناك ١٦ محافظة تقل فيها النسبة عن هذا المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحافظات الخمس الأولى وهى: جنوب سيناء، وبورسعيد، والبحر الأحمر، والقاهرة، والإسكندرية وكذلك الأقصر، كانت كثافة التليفونات للأسرة فيها تتجاوز ١٠٠ فى المائة– الأمر الذى يوضح وجود أكثر من خط لبعض الأسر– بينما لا يصل هذا المؤشر فى محافظات أخرى حتى إلى ٥٠ فى المائة.

هناك علاقة موجبة بين متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى، وكثافة الخطوط التليفونية[١٥]. وتتخذ العلاقة بالنسبة لمصر نفس شكل الدالة التى استخدمها البنك الدولى فى بحوث مماثلة عام ٢٠٠٢. وطبقا لهذا النموذج، نجد أن الدخل يفسر ٦٥ فى المائة من التغيرات فى كثافة الخطوط التليفونية فيما بين المحافظات المختلفة. وتكشف مؤشرات ICT فى مصر عن التوسع فى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والانترنت بعد اكتمال المرحلة الأولى من الخطة الرئيسية للاتصالات السلكية واللاسلكية (جدول ٧–٧). كما كشفت سعة السنترالات الإجمالية عن زيادة مطردة.

فى شهر مايو ٢٠٠٥، أعلنت مصر عن إطلاق مبادرة الانترنت فائق السرعة، وهى مشاركة أخرى بين القطاعين

٩. http://www.mcit.gov.eg/
١٠. Analyses and Policy Recommendations. UN ICT Task Force Series 3. 2003.
١١. World Bank InfoDev Annual Symposium, 2003.
١٢. ITU Telecommunication Development Report 2003.
١٣. Second Annual Report of the UN ICT Task Force, May 2004.
١٤. التقرير الشهرى لوزارة الإتصالات، يونيو ٢٠٠٥
١٥. Juan Navas-Sabater, Andrew Dymond and Niina Juntunen, 'Telecommunications and Information Services for the Poor: Toward a Strategy for Universal Access', (Washington, DC, World Bank, Discussion Paper No. 432, April 2002).

إطار ٧–٧: مسح ميدانى للأسر المستخدمة لشبكة الإنترنت

أجرت MCIT من خلال منحه من برنامج تنمية المعلومات للبنك الدولى (World Bank Info Dev Program) مسحا لعينة تضم أكثر من ٨٥٠٠ أسرة ، من بين الأسر المستخدمة حاليا لشبكة الانترنت. وقد أجرى المسح أثناء شهر اكتوبر ٢٠٠٣*، وكشف المسح عما يلى:

- **المستخدمون**: من بين حوالى مليون أسرة، قدر العدد الإجمالى لمستخدمى الانترنت المنتظمين بمليونين ونصف وكان متوسط عدد المستخدمين المنتظمين فى الأسرة الواحدة هو أثنين، بينما كانت ٢٤ فى المائة من الأسر التى جرى مسحها تستضيف بانتظام مستخدمين آخرين (غير مقيمين) للانترنت، مثل الجيران أو أفراد من العائلة الممتدة.
- **التطبيقات الرئيسية**: كانت الاستخدامات الرئيسية للانترنت من أجل العمل واكتساب المعرفة (٤٨ فى المائة من الأسر التى جرى مسحها)، تعقبها التسلية والدردشة (٤٦ فى المائة من الأسر)، تعقبها الألعاب الرياضية وانزال البرامج والمشتروات.
- **الخصائص الديموجرافية**: يمثل المستخدمون من الفئة العمرية ١٨–٢٥ سنة أعلى نسبة من المستخدمين (٤٢ فى المائة) تعقبها الفئة العمرية ٢٥–٤٥ سنة (٢٩ فى المائة). أما من هم دون سن الثامنة عشرة فيمثلون ٢٤ فى المائة من المستخدمين، بينما لا يمثل من هم فوق سن ٤٥ سوى ٥ فى المائة فقط ويشكل المستخدمون من الإناث ٣٢ فى المائة أى حوالى ثلث العدد الإجمالى لمستخدمى الانترنت من افراد الأسرة.
- **مستخدمون جدد**: ٦٨ فى المائة تقريبا من إجمالى عدد المستخدمين بدأوا بعد إطلاق مبادرة الاشتراك المجانى فى شبكة الانترنت. وهذا يوضح مدى نجاح هذه المبادرة فى إدخال تحسين ملموس فى دخول الجمهور على الانترنت.

* E-Readiness Assessment: The Case of Egypt: MCIT/InfoDev Report (2004)
المصدر: شريف هاشم، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

إطار ٧–٨: صناعة البرامج فى مصر تتمتع بالقدرة التنافسية

تتضمن جوانب القوة فى صناعة البرامج فى مصر ما يلى:

- توافر العاملين المدربين تدريبا جيداً وانخفاض مرتباتهم وانخفاض تكلفة العمل، وحتى بالنسبة لكبار العاملين فى وضع البرامج، فإن أجرهم فى الساعة يصل إلى حوالى ٤ دولار أمريكى، مقارنة بما يتكلفه العمل المماثل فى الولايات المتحدة وهو ما بين ٨٥–١٧٥ دولار أمريكى فى الساعة.
- معظم البرامج تستخدم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، الأمر الذى يعطى الصناعة ميزة تنافسية فى التعامل مع العملاء فى الولايات المتحدة وأوروبا.
- آفاق التصدير للصناعة واعدة. فحوالى ٣٥ فى المائة من الانتاج يصدر إلى أسواق خارجية، كما ان إمكانات التصدير للصناعة عالية.
- دخلت معظم الشركات العاملة فى صناعة البرامج فى استثمارات كبيرة فى السنتين الماضيتين. كما أنها طبقت سياسات مرنة للأسعار والإعلان الهادف، وظلت تعمل باستمرار على الارتقاء بالاساليب التكنولوجية وبالتنظيم فى انتاجها.

وقد اتخذت الحكومة عدة خطوات لدعم هذه الصناعة من بينها:

- الدخول فى مشروعات كبيرة للبنية التحتية لدعم الصناعة. والمثال على ذلك "القرية الذكية" فى اطراف القاهرة، حيث ينتظر أن يكون هناك تجمع كبير للصناعة يستخدم عدداً كبيراً من المبرمجين؛
- العمل كمشترٍ لمنتجات بعض صناعات البرامج ومن خلال برامج التوريدات الحكومية، الأمر الذى حفز الطلب على إنشاء شركات خاصة صغيرة ومتوسطة تعمل فى تنمية البرامج؛
- اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تخفيضات الضرائب وغيرها من الحوافز لمشروعات البرامج وتكنولوجيا المعلومات؛
- إنشاء عدد من المعاهد العليا فى مجال تكنولوجيا المعلومات؛
- وضع إطار من القواعد والنظم "صديقة للمستخدم"، ولا تفرض أسعاراً اجبارية.

المصدر: شريف هاشم، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

العام والخاص للتعاون بين تليكوم مصر، ومشغلين مرخصين آخرين، لنشر خدمة ADSL (Asymmetric Digital Subscriber Line)، لتقديم بيانات رقمية بسرعة فائقة على خطوط التليفون العادية الموجودة. وسوف تسمح هذه البنية التحتية للعملاء بالحصول على بيانات ومعلومات بسرعة فائقة حتى قبل التحول إلى استخدام كابل الألياف البصرية.

وفى عام ٢٠٠٣ انضمت مصر إلى اتفاقية تكنولوجيا المعلومات بمنظمة التجارة العالمية، وتعهدت بإلغاء الرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة، وبصورة محددة على الكمبيوترات الشخصية بحلول عام ٢٠٠٥. وفى ٢٠٠٤، وكجزء من حزمة الإصلاحات الجمركية، ألغيت الرسوم على الكمبيوتر الشخصى.

كذلك استحدثت MCIT عدة مبادرات لتشجيع استخدام الكمبيوتر الشخصى والانترنت فى كل انحاء البلاد بالتعاون مع المعاهد الحكومية الأخرى. وتعمل الوزارة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لربط المدارس بالانترنت فائق السرعة. وقد أعلنت الوزارة مؤخرا عن مبادرة المحتوى الالكترونى بالتعاون مع وزارة الإعلام، واتحاد الناشرين، وشركات البرامج، للترويج لتحويل المحتوى العربى إلى محتوى رقمى والتوزيع الالكترونى لهذا المحتوى على شبكات البيانات.

تقدم نوادى تكنولوجيا المعلومات حلا لمشكلة عدم القدرة المالية على اقتناء أجهزة الكمبيوتر الشخصية، فتتيح إمكانية استخدامها فى هذه النوادى ، وتوفر الوعى من خلال المشاركة بين الحكومة والمجتمعات المحلية. وكمكون رئيسى من الخطة القومية لـ MCIT لتعريف الناس بالكمبيوتر، تتيح النوادى للمواطنين إمكانية استخدام الكمبيوترات الشخصية برسوم اسمية قدرها جنيه مصرى واحد للساعة. ويتوافر لنادى تكنولوجيا المعلومات شبكة من عشرين كمبيوتر شخصى وطابعة أو (طابعات) والاتصال بشبكة الانترنت. وتقدم MCIT المعدات والأجهزة اللازمة بما فى ذلك الكمبيوترات، والطابعات، والمستلزمات، والاتصال بشبكة الانترنت، وشبكة Local Area Network (LAN)، والخادم بتكلفة تتراوح بين ٥٠ ألف جنيه – ١٠٠ألف جنيه جنيه مصرى، حسب حجمه، وتقدم العديد من نوادى تكنولوجيا المعلومات التدريب الأساسى على ICT بل إنها تمد خدماتها فى هذا المجال إلى الأعمال المحلية الصغيرة.

وبوجود مراكز فى بعض المناطق الأشد فقرا وفى المناطق الريفية، استطاعت النوادى أن تتيح فرصا لأكثر الناس احتياجا لتطوير المهارات والانضمام إلى سوق العمل. كما تساعد نوادى تكنولوجيا المعلومات فى خلق فرص عمل لخريجى الجامعات الذين يلتحقون ببرنامج تدريب تقدمه MCIT تحت اسم "تدريب المدربين". وهكذا يصبح الخريجون مدربين فى نوادى تكنولوجيا المعلومات، ويتعين على خريجى الجامعة الإقامة فى نفس محافظة النادى الذى يعملون فيه، مستفيدين فى ذلك من معرفتهم باحتياجات واهتمامات المجتمع المحلى. وقد أعلنت MCIT مؤخرا عن مشاركة مع الصندوق الاجتماعى للتنمية لإيجاد آليه للقروض الصغيرة لتمكين رواد الأعمال من الحصول على حق امتياز انشاء نوادى تكنولوجيا المعلومات وفقا لهذا النموذج وبالتالى الإسراع فى معدل إقامة هذه النوادى فى كل أنحاء البلاد. ويوجد حاليا ١٢٠٠ نادى لتكنولوجيا المعلومات إلى جانب اعداد خطة لنشرها لكى تصل إلى جميع القرى المصرية بحلول عام ٢٠٠٧.

٣. رؤية للاعلام في مصر

عقب ثورة ١٩٥٢ في مصر، اُعتبر الاعلام أداة لتدعيم الوحدة الوطنية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الصعيد الرسمى، أصبح الاعلام جزءً من الجهود الرامية للتحديث، وبذلك كان يمثل وجهة نظر الحكومة بشأن مشروعات التنمية القومية. وحاليا، أدى التقدم في تكنولوجيا الاتصالات، من أقمار صناعية وما يتبعها من شبكات البث عابرة القوميات، إلى التليفون المحمول والاتصالات اللاسلكية، إلى فتح آفاق جديدة من المعارف والمعلومات والمواد الترفيهيه. ويتعرض الاعلام في المنطقة العربية لفيضان جارف من المنافسة من قبل إذاعات وصحافة ومحتويات الكترونية ذات مستوى عالمي. وهذا المد المفاجيء من المعلومات كان له أثره على قدرة أي حكومة على التأثير، مباشرة وغير مباشرة، على ما يراه أو يسمعه الجمهور أو على السيطرة على مصادر الأخبار أو الترفيه التى يتلقاها جمهور الاعلام. وقد أصبحت الجودة والمصداقية هى سمة الكلمات الجديدة فى قاموس الاعلام.

وحاليا، تتمثل المهمة الأساسية للاعلام المقروء والمسموع فى تغطية ونقل الأخبار، وعرض الآراء ووجهات النظر، وتدعيم القيم الاجتماعية، وزيادة الوعي الثقافي، وتوفير قنوات متخصصة للترويج التجاري وأخيرا تقديم المواد الترفيهيه. وقد أخذت هذه المهمة منظورا أوسع مع تزايد الاعلام الخاص المستقل الذى يتنافس مع اعلام الدولة في سوق الأفكار المفتوح وفى بيئة عالمية تنافسية. والتحدي الذى ستستمر الدولة في مواجهته هو أن تنجح فى ترسيخ مبادىء حرية الكلمة، وذلك بإعادة النظر فى أهداف الاعلام وإعادة التفكير في دورة كعامل فعال للتغيير. ويبقى أن تهتم الدولة بالحفاظ على التوازن بين اعتبارات الرقابة وحرية التعبير في خلال فترة انتقالية حساسة تمر بها مصر، وهذا يعنى الحماية من التمييز الديني أو العنصري أو ضد النوع الاجتماعي، أو تشويه السمعة وإثارة المشاعر والإرهاب.

الديمقراطية واللامركزية

في أي أمة، يعتبر الهيكل السياسي ونظمه التابعة، كالنظم القضائية و التشريعية، المستقلة نسبيا، والصحافة وغيرها من الأجهزة، مؤشرا ينبىء بمدى ما تتمتع به الصحافة من حرية، ويفوق في أهميته ما يمكن أن تنبىء به ملامح التنمية الاقتصادية. والنجاح في تحقيق مثل هذه الحرية هو دالة في الارادة السياسية على المستوى المحلى. وبدون حرية الكلمة لن تتحقق السيادة الشعبية، ومن ثم فإن حرية التعبير شرط حتمي لتحقيق الديمقراطية وكفالة الحقوق المدنية والسياسية.

ويجب أن يقترن بناء مجتمع ديمقراطي، يرتكز على التعددية والتنوع والنزاهة والدقة، بتطبيق اللامركزية في المكونات المختلفة لنظام الاعلام في مصر، وبخصخصة وإعادة هيكلة صناعات الاعلام، بالإضافة إلى تنظيم ودمج المشروعات الإعلامية حتى يمكن توفير التمويل والقدرات والقواعد الفنية المطلوبة للاستحواذ على نصيب أكبر من جمهور المشاهدين والمستمعين الآخذ فى الانكماش. وقد أعلن الرئيس حسنى مبارك عن نيته فى الاسراع بخطى الإصلاح الديمقراطى فى مصر، وابدى إلتزامه الصريح بمراجعة القوانين التى تعاقب الصحفيين على مختلف المخالفات. وعلى الرغم من أن هذا لم ينفذ بعد، فإن ضغط نقابة الصحفيين والعديد من الأجهزة المستقلة يبدو قويا من أجل المستقبل.

إن وجود إطار تنظيمى مستقل سوف يشجع على تنامى قطاع قوى ومتنوع يخدم مصالح الجماهير، ويمدهم بالمعلومات ويساهم فى تعليمهم والترفيه عنهم، ويعمل كرقيب على كل من الحكومة والمجتمع. ومن الضرورى التعامل مع قضايا حماية الحريات وحرية الكلمة إلى جانب احترام الخصوصية واحترام حقوق الملكية الفكرية. وفى نفس الوقت، يجب أن ينص القانون على عقوبات صريحة وشفافة ضد التحريض على العصيان وتشويه السمعة فى ضوء تحديد دقيق لما يعتبر كذلك، وتحديد المجالات التى تؤثر على الأمن القومى، على أن يحدد ما يجب أن تكون عليه هذه المجالات فى إطار أكثر ليبرالية.

بدون حرية الكلمة لن تتحقق السيادة الشعبية

أدوات الحرية

يؤدى تحرير قدر كبير من الاذاعة المسموعة والمرئية من قبضة الادارة الحكومية إلى خلق منبر لتعدد الآراء، وتشجيع الحوار، والاستجابة لاحتياجات الجمهور كشرط أساسى، ويوفر أرضا خصبة لترسيخ الديمقراطية.

وهناك اتجاه واضح نحو تطبيق قدر أكبر من اللامركزية، خاصة لتنشيط الاعلام الخاص المحلى الذى يعتبر أكثر استجابة لمصالح وحاجات الجماهير. فعلى سبيل المثال، تدير الحكومة وتسيطر على المؤسسات الاذاعية من خلال اتحاد الاذاعة والتليفزيون، ومع هذا هناك ما يشير إلى أن الدولة تنوى تخفيف سيطرتها وصرحت بانشاء العديد من الأقمار الصناعية والقنوات الاذاعية الخاصة.

وتشمل اللامركزية نقل سلطة تشغيل المطابع الحكومية والصحف والاعلام الاذاعى، والسماح بالاستثمارات الخاصة فى الصحافة والاذاعة والتليفزيون، وفى نفس الوقت توفير الحماية من التركز غير المساند لملكية وسائل الاعلام. وحتى يمكن تشجيع التنوع فى المحتوى الاعلامى، يتعين على أجهزة الاعلام المملوكة للدولة، خاصة جهازى الاذاعة والتليفزيون، أن تسمح ببث نسبة قليلة من المواد الاعلامية التى يقدمها منتجون محليون مستقلون، وأن تتيح التدريب وبناء القدرات الذى يتلائم مع شريحة جديدة من الاذاعيين فى الاذاعات الأهلية. ويوصى هذا التقرير بأن يتم تيسير انشاء قطاع قوى للصحافة والاذاعة والتليفزيون على مستوى المجتمع المحلى ومن خلال منافذ اعلامية تملكها وتديرها وتشرف عليها المجتمعات التى يخدمها. وحتى يمكن تحقيق ذلك، تستطيع الحكومة أن تضمن إتاحة الترددات الاذاعية على مستوى المجتمع، وأن تفرض رسوما معقولة، وأن تضع شروطا مناسبة، وأن تحدد حصة قليلة للمحتوى المحلى.

لن يحول هذا التطوير دون استمرار وجود قنوات إعلامية تابعة للدولة تستهدف استخدام الاعلام والتسويق الاجتماعى من أجل تحقيق الأهداف التنموية. وهذه القنوات يمكن أن تتنافس مع المصادر البديلة للمعلومات والترفيه، بدلا من أن تحتكر ملكية وسائل الاعلام أو الرقابة عليها. وسوف يسفر ذلك عن كفاءة استخدام الموارد والنهوض بمستوى الخدمات الاعلامية العامة، إلى جانب الالتزام بالقضايا العامة التى تعبر عنها أرقام القراء والمستمعين والمشاهدين.

ويمكن توفير تمويل إضافى لموازنة الاعلام المملوك للدولة، على سبيل المثال من خلال فرض رسم شهرى على خدمات الاذاعة التليفزيونية، يضاف على فاتورة الكهرباء لنحو ١٢ مليون أسرة، ويتم تقديره وفقا لحجم استهلاك الأسر من الكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن فرض ضريبة على استخدام خدمات الأقمار الصناعية من قبل ملايين الأسر.

وعلى الرغم من أن الاعلام الصحفى، المحلى والمستقل والخاص، شهد نمواً هائلا على مدى السنوات الخمس الماضية، إلا أن الحكومة مازالت، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تحتكر وتدير وتشرف على معظم الاعلام الصحفى من خلال القائمين على الرقابة. وعلى الرغم من أن الصحافة الحكومية هى المستفيدة من الدعم المالى من الدولة، فإن الكثير من الاعلام الصحفى، وصناعة الاعلانات تعتمد ماليا على الوحدات التى تسيطر عليها الحكومة مثل المطابع ومنافذ الاعلان. ومن ناحية أخرى، فإن المطابع التى تديرها الدولة تستفيد من الدعم الكبير لتكلفة الورق على سبيل المثال. ويركز محتوى معظم المطبوعات الخاصة الجديدة بصفة أساسية على التسلية واللهو والإثارة. وفى صحافة المعارضة، هناك خلط بين المعلومات والآراء، مما يجعل من الصعب التمييز بين ما هو خبر وما هو تعقيب، ويشجع على انتشار الصحافة الصفراء التى تعتمد على الشائعات والمبالغة لزيادة أرقام التوزيع. ولهذا هناك حاجة للإصلاح على جبهتين: المساواة فى منح الدعم الحكومى لكافة الأطراف، وإنشاء جهاز لوضع معايير لمهنة الصحافة – من الممكن أن يكون داخل نقابة الصحفيين – حتى يمكن الارتقاء بمستوى العاملين بها.

يلعب الإعلام دوراً بارزاً فى زيادة الوعى وفى إلقاء الضوء على التجارب وقصص النجاح

ومن المقترحات الرئيسية للحكومة المصرية، تحويل اتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى هيئة اذاعة الخدمة العامة وسيكون استقلال هذه الهيئة من أهم مزاياها، حيث يمنحها درجة عالية من المصداقية على المستوى القومى والإقليمى. وسيتطلب الأمر وضع قواعد تنظيمية تحول دون التدخل فى عملها، خاصة التدخلات ذات الطابع السياسي و/أو الاقتصادي، وأن يكفل لها الحرية من خلال مجلس إدارة يمثل الجمهور، ويكون مسئولا أمام السلطة التشريعية لا السلطة التنفيذية. ويمكن تمويل هذه الهيئة من خلال عملية منح التراخيص أو عن طريق تقديم منح مباشرة من الدولة.

التحديات القائمة

يعتبر الاعلام شريكا أساسيا فى تحقيق الأهداف التنموية، ويرى الكثيرون أنه يتمتع بامكانات تتيح له ان يكون له دور فعال فى تشكيل المجتمع. وقد أوضحت البحوث أنه يمكن تعديل السلوكيات والمواقف من خلال عرض أفكار ومفاهيم جديدة. ولهذا يتطلب من الاعلام أن يعيد تشكيل نفسه من جديد كقطاع مستقل ومسئول ومستجيب لحاجات المجتمع، وعلى مستوى يضاهى المستويات العالمية، وذلك إذا ما أراد استعادة دوره القيادى فى المنطقة، وأن يظل قادرا على المنافسة فى أسواق الأفكار المتقدمة.

٤- تحرير التجارة فى الخدمات والنهوض بصادراتها

تحظى مصر بامكانات هائلة لتصدير الخدمات وإن كانت لم تطرق بعد. ويظهر الجدول ٧-٩ مؤشرات مختلفة للأداء فى تصدير الخدمات فى مصر.

إن ظهور مصر على قائمة أهم عشرين بلدا ناميا فى تصدير الخدمات، لهو علامة إيجابية ينبغى تدعيمها. ويعتبر معدل نمو بعض صادرات الخدمات مثل الخدمات الشخصية، والثقافية، والترويحية، ميزة ينبغى أن تدعم بمزيد من السياسات. وينطبق نفس الشئ على خدمات الأعمال الأخرى، التى وإن كانت لم تشهد معدلات نمو كبيرة، إلا أنها لا تزال تمتلك إمكانات لم تطرق بعد. وقد بدأت خدمات التصدير المساندة فى الانتشار فى عديد من المجالات، من بينها تكنولوجيا المعلومات، وحجز التذاكر.

وتظهر حسابات الميزة النسبية الظاهرة لمختلف الخدمات فى مصر، أنه خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٣، حافظت مصر على ميزاتها النسبية الظاهرة العالية نسبيا فى النقل، وكذلك فى الاتصالات والسفر. ويبدو أن هناك تحسنا كبيرا بالنسبة للتشييد. وهناك بعض خدمات الأعمال الأخرى كانت تتمتع بميزة نسبية عالية لكن مصر فقدتها بدءا من عام ٢٠٠٠

إن أهمية تعزيز كفاءة قطاع الخدمات فى مصر لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد. فقد أبرزت العديد من الدراسات أن عدم كفاءة الخدمات فى مصر أدت إلى تكاليف عالية للمعاملات مما رفع تكاليف القيام بالأعمال. ويكون لعدم كفاءة أسواق الخدمات تأثير سلبى على تخصيص الموارد وحوافز الاستثمار. وقد وجد أن هيكل الحماية الفعالة يختلف اختلافا كبيرا بسبب تكلفة الخدمات متدنية الكفاءة وعرقلتها لجهود الحكومة المصرية للترويج للاستثمار فى قطاعات معينة، بالإضافة إلى ما تسببه البيروقراطية والروتين.

لماذا تُنمَي التجارة فى الخدمات فى مصر؟

فيما يتعلق بأثر تحرير التجارة على التشغيل، هناك اختلافات كبيرة بين تأثير التجارة فى الخدمات وتأثير التجارة فى السلع.

أولاً، فى حالة تحرير التجارة فى السلع تكون هناك خسارة قصيرة الأجل ترتبط بزيادة الواردات، تتمثل فى فقدان

فرص العمل وانسحاب الشركات المحلية من السوق بسبب عدم قدرتها على منافسة الواردات التى تم تحريرها، إلا أن الأمر ليس بالضرورة كذلك فى قطاع الخدمات، والسبب فى ذلك هو أن أكثر السبل شيوعا لتقديم الخدمات هو الوجود المادى للمنتج الأجنبى فى السوق المحلى للمستهلك، عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر.

وتؤدى الشركات المنشأة حديثا والمملوكة للأجانب، وما يترتب على ذلك من زيادة فى فرص العمل المحلية، إلى التعويض، إلى حد كبير، عن العمالة التى يمكن الاستغناء عنها من جانب المنشآت المحلية، وبذلك تضعف المعارضة لانفتاح التجارة فى الخدمات فى القطاعات المتضررة.

ثانياً، تختلف القواعد التى تحكم تحرير التجارة فى الخدمات عن تلك التى تحكم التجارة فى السلع. فبينما يتم التحكم فى التجارة فى السلع عند الحدود عن طريق التعريفة الجمركية، فإن طبيعة التجارة فى الخدمات، من حيث أنها غير ملموسة وغير قابلة للتخزين، تجعل التجارة عبر الحدود محدودة وتعتبر التعريفة الجمركية طريقة عقيمة لرصد دخول الخدمات إلى السوق الوطنية المحلية والتحكم فيها.

وقد شجع التحرير والخصخصة فى البلدان النامية، منذ بداية تسعينيات القرن الماضى، على تقديم وتحرير الخدمات، وأساسا عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر، الذى شارك فى كثير من أنشطة الخدمات التى كانت محظورة قبل ذلك.

ثالثا، يؤدى التزام الحكومة المصرية باتباع استراتيجية التوجه للتصدير إلى خلق ضغوط إلى جانب فرص للنمو ودوافع نتيجة تحرير قطاعات الخدمات. فعلى جانب الضغوط، قد تؤدى السياسات التى تقيد عمل مقدمى الخدمات الأجانب إلى زيادة دخول البائعين المحليين لكنها تعتبر بمثابة ضريبة على المشترين والمستوردين المحليين الذين تمثل الخدمات بالنسبة لهم مدخلات لتصدير مختلف السلع والخدمات الأخرى. وعلى المدى الأطول يرجح أيضا أن تنشأ فرص للنمو المطرد نتيجة نقل المهارات، وغالبا ما يكون ذلك ناجما عن أنشطة مقدمى الخدمات متعددى الجنسية. وعلى جانب الدوافع، فقد بدأ تحرير أسواق الخدمات وإلغاء القيود عليها باعتبارها سياسة لها الأولوية فى جهود الإصلاح فى كثير من البلدان النامية حيث تحتاج الصناعات إلى الحصول على مدخلات من الخدمات منخفضة التكاليف وعالية الجودة، حتى يكون بإمكانها المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية على السواء.

أن الارتقاء بالإطار التنظيمى الذى يحكم قطاع الخدمات فى مصر هو أمر بالغ الأهمية. وتوضح دراسات أجريت على قطاعات خدمات محددة فى البلدان الأخرى أن الخصخصة أو التحرير المصحوب بإطار تنظيمى غير ملائم، وأسواق غير تنافسية ، يمكن أن تؤدى إلى تأثيرات سلبية على الرفاهة، حيث إن الانتاجية المنخفضة والعائدات العالية للقطاع الخاص، يمكن أن تؤدى إلى انتفاء الغرض الأساسى من الإصلاحات الداخلية التى تهدف إلى تقديم خدمات تتسم بالكفاءة.

جدول ٧-٩: مؤشرات أداء تصدير الخدمات فى مصر

	القيمة (مليون دولار أمريكى)	المرتبة*	النمو السنوى٪	النمو السنوى٪	ميزة نسبية ظاهرة**	ميزة نسبية ظاهرة**
	٢٠٠١		٢٠٠٢	٢٠٠٣	١٩٩٥	٢٠٠٣
النقل	٢٧٣٨	٨	٤	غير متاح	١,٥٧	١,٦٧
السفر	٣٨٠٠	١٠	١-	٢٢	٠,٩٧	١,٥٠
الاتصالات***	٢٣٢	٨	٥-	٤٠	١,٣٠	١,٣٢
التشييد	١٤١	٥	٢٢	٢٩	–	٠,٩٧
الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات	٢٢	١٠	٥-	١٩	٠,٠١	٠,٠٦
الخدمات المالية	٧٠	٩	٢١	٦-	٠,٢٢	٠,١٥
رسوم حقوق الامتياز والتراخيص	٤٦	٧	١٩-	٢٢١	٠,١٢	٠,٢٠
خدمات أخرى****	١٧٣٧	١١	١٢	٧	١,٠١	٠,٧٩
خدمات شخصية وثقافية وترفيهية	١٩	١٢	١٨٦	٣٤	٠,٠٣	٠,٥٠

*المرتبة بين البلدان النامية

**الميزة النسبية الظاهرة عندما تكون أكبر من ١، تدل على القدرة التنافسية

***خدمات البريد، والتراسل، والاتصالات السلكية واللاسلكية بين المقيمين وغير المقيمين.

****تتضمن المتاجرة وغيرها من الخدمات المتصلة بالتجارة، وخدمات التأجير التشغيلى، وخدمات الأعمال المتنوعة، والخدمات المهنية والتقنية وعام ٢٠٠٥

المصدر: UNCTAD : Handbook of Trade Statistics, 2004

وعلاوة على ذلك، فإن اتفاق المشاركة المصرى- الأوروبى، وغير ذلك من اتفاقات التجارة الإقليمية. تنطوى على إمكانية لتحرير التجارة فى الخدمات مستقبلا. ولما كانت النظم الصارمة يمكن أن تشكل حواجز غير جمركية، فإنه يكون من الضرورى التوصل إلى نوع من اتفاق الاعتراف المتبادل (بشأن المعايير الدنيا للخدمات ومقدميها). وبالنظر إلى الفجوة الواسعة بين التنظيمات المصرية الداخلية ونظيرتها فى الاتحاد الأوروبى (مثل معايير العمل، وعمالة الأطفال)، فإن على الحكومة المصرية أن تسارع بالارتقاء بنظمها الداخلية، ذلك أن مثل هذا الارتقاء سوف ييسر المفاوضات فى المستقبل بشأن اتفاقيات الاعتراف المتبادل ومعايير التنسيق.

إن الخصخصة والتحرير إذا اقترنا بإطار تنظيمى غير ملائم، يمكن أن يؤديا إلى آثار سلبية على الرفاهة

سياسات لتحقيق القدرة التنافسية لقطاع الخدمات

يمكن للارتقاء بمستوى المهارات فى هذا القطاع، الذى يمتد من مراكز الاتصال، إلى حجز التذاكر، إلى أنشطة الترجمة، أن يساعد فى تقليص البطالة بين الشباب المتعلم. ويمكن أداء عدد كبير من مثل هذه الوظائف دون ما حاجة إلى وجود مكان عمل ثابت، وهو ما يمثل ميزة فى حالة مصر.

وتتضمن أفضل السياسات التى تم ممارستها لتحقيق القدرة التنافسية لقطاع الخدمات ما يلى:

- إنشاء هيئة عليا للخدمات لدراسة دور الخدمات فى الاقتصاد والإشراف عليه، والعمل كمنسق رئيسى بين مختلف الوزارات.
- مراجعة جميع القواعد التنظيمية التى تحكم التجارة فى الخدمات وتحديثها لكى تتمشى مع التزامات اتفاق

التجارة فى الخدمات الحالية أو الالتزامات المحتملة.

- وضع برامج خاصة للارتقاء بقدرات المفاوضين ومسئولى الحكومة بشأن القضايا ذات العلاقة بتجارة الخدمات. ويمكن أن يتحقق ذلك تحت رعاية وزارة التجارة الخارجية والصناعة.
- وضع برامج قطاعية بشأن تحسين اسلوب جمع البيانات الخاصة بالخدمات، حسب المعايير الدولية لمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى.
- وضع برامج خاصة للتدريب على خدمات الأعمال، التى ظلت تنشط دوليا باعتبارها أسرع قطاعات الخدمات نموا على مدى العقد الأخير.

٥. قطاع الإسكان والتشييد

أن تحقيق التوازن بين المعروض من المساكن والطلب عليها، مازال يمثل معادلة صعبة حاولت كل الحكومات أن تحلها على مدى العقود الأربعة الأخيرة. وقد شهدت الخمس والعشرين سنه الأخيرة زيادة كبيرة فى العدد الإجمالى للوحدات التى تم بناؤها– حيث ساهم القطاع العام بإقامة ١,٢٤ مليون وحدة (٣٦ فى المائة) والقطاع الخاص ٢,١٥ مليون وحدة (٦٤ فى المائة). ومع ذلك فإن سوق الإسكان المنظم لم يف باحتياجات فقراء الحضر، واستمرت المناطق العشوائية تتوسع، وهى فى توسعها تنطوى على انتهاك للقواعد التنظيمية وقانون البناء، وفى نفس الوقت كان النمو العمرانى يجور على الرقعة الزراعية المحدودة.

وتشير دراسة حديثة أجرتها وزارة التخطيط إلى الحاجة إلى ٥,٣ مليون وحدة سكنية حتى سنة ٢٠١٧ لاستيعاب الزيادة المتوقعة في عدد السكان. وينظر إلى القطاع الخاص باعتباره المورِد الرئيسى للوحدات السكنية لكل الشرائح الاجتماعية حيث لم يوفر القطاع العام إلا أقل من ٤ فى المائة من إجمالى المطلوب. وهذا يعنى ضرورة إجراء تغيير جذرى فى سياسات وممارسات الإسكان الحالية، وتحول كبير فى دور الحكومة يرمى إلى تمكين القطاع الخاص (سواء المجتمعات المحلية أو المستثمرين) من الدخول فى السوق بقوة أكبر. وسوف يتطلب ذلك إجراء إصلاحات تنظيمية، ومؤسسية، ومالية.

▼ من الضرورى الإرتقاء بقدرات المفاوضين ومسئولى الحكومة بشأن القضايا المرتبطة بتجارة الخدمات

وترى الدراسة التى أعدتها وزارة التخطيط أن الزيادة المتوقعة فى السكان، وهى حوالى ٢٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠، يمكن استيعابها عن طريق تنمية مناطق استصلاح جديدة (لاستيعاب ٢ مليون نسمة)، ومدن جديدة ومجتمعات عمرانية (٤,٥ مليون نسمة)؛ وزيادة كفاءة استخدام الأراضى فى المدن والقرى القائمة (٢,٥ مليون نسمة) وعن طريق إنشاء قرى جديدة ومجتمعات عمرانية صغيرة فى الظهير الصحراوى (١١,٥ مليون نسمة) وبخاصة فى صعيد مصر كبديل للهجرة إلى المدن.

وقدرت الدراسة أن بقية الناس وهم بين ١٠–١١ مليون نسمة يمكن اسكانهم داخل المدن والقرى الموجودة من خلال التخطيط الرشيد، على ما لا يزيد عن ١٠٠ ألف فدان، وهى موجودة بالفعل فى شكل جيوب زراعية وأراضى بور.

إطار ٧–٩: إدارة عملية إنشاء التجمعات السكانية فى الظهير الصحراوى

- يبدأ كل مركز بقرية جديدة واحدة أو اثنتين كمشروع رائد؛
- تشكل داخل كل مشروع،شركة مساهمة خاصة من المركز أو المحافظة (وتمثل حصتها الأسمية فى الأرض المخصصة للمشروع)، ومقاولين معينين سواء من المجتمعات المحلية أو مستثمرين من القطاع الخاص آخرين. وتحدد الشركة إجراءات تقديم الطلبات للحصول على قطع الأرض للإسكان وللأنشطة الاقتصادية أيضا؛
- يبدأ تخصيص الأرض مع الأنشطة الاقتصادية الجديدة، وتحدد فترة زمنية للتنمية أقصاها ثلاث سنوات ويتم التنسيق مع وزارة الاستثمار؛
- تتولى الشركة إدارة عملية تخصيص أراضى الإسكان، ومنح تراخيص البناء، وتسهيلات تمويل الإسكان لدعم التجمعات السكانية الجديدة خلال عشر سنوات؛
- ثمة خيار آخر وهو أن تتم المشاركة مع أحد بنوك الاستثمار لإدارة عملية التنمية فى مجملها على غرار الشركة القابضة.

من بين الاقتراحات الأخرى انشاء شبكات نقل فعالة، وتخصيص الخدمات المحلية والإقليمية المخططة للقرى الموجودة فى الخطة الخمسية القومية، وتخصيص المناطق الخاصة على أساس خطة الاستثمار بكل محافظة من أجل استصلاح الأراضى، والمشروعات الصغيرة والصناعات الزراعية، والسياحة وغير ذلك من الأنشطة المناسبة مثل التعدين. ويمكن أن تتضمن الحوافز ومنح القروض الميسرة عن طريق قنوات مختلفة، وتوفير آلية تسويق لترويج المنتجات.

المصدر: مصطفى مدبولى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

نافذة من الفرص

على الرغم من أن التحديات هائلة، إلا أنها أيضا تقدم الفرصة لتحويل قطاع الإسكان والبناء والتشييد إلى قاطرة للنمو الاقتصادى. ولقد كان هذا القطاع دائماً كثيف العمالة، كما أنه قادر على استخدام قوة العمل غير الماهرة أو نصف الماهرة، أكثر من القطاعات الأخرى، حيث كان يستخدم سنة ٢٠٠٢ أكثر من ١,٥٣ مليون شخص، مع معدل نمو سنوى يزيد عن ٥ فى المائة. وتشير مختلف الدراسات إلى قدرة القطاع على استيعاب العمالة بصورة متزايدة (تزيد إلى حوالى ٧ فى المائة من إجمالى قوة العمل سنة ١٩٩٧/١٩٩٦)، وينتظر أن يستوعب القطاع حوالى ١,٨٣ مليون عامل عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بمقتضى خطة رشيدة لتوسيع موارد مصر لدعم النمو السكانى المقبل والطلب على الإسكان[١٦].

وبناء على ذلك، فإنه من المتوقع أن تستوعب خريطة الإسكان الجديدة لمصر الزيادة المتوقعة فى عدد السكان خلال العقد القادم، إلى جانب أنها ستوضح أن قطاع الإسكان – باستجابته للمتطلبات الأساسية منه– يمكن أن يصبح قاطرة للتشغيل والنمو (أنظر أيضاً الفصل الثامن).

رسم خريطة إسكان جديدة

تطوير المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة. من المستهدف استيعاب ٤,٥ مليون ساكن. ويغطى برنامج المدن الجديدة فى مصر، ٢٠ مجتمعا جديداً، وتقدر مساحتها

١٦. Mostafa Madbouly (2005), ILO study, 'Construction Action Program in Egypt', ILO, Cairo.

الإجمالية بنحو ٦٠٠ ألف فدان. ولقد بلغ إجمالى الاستثمارات التى أنفقت من جانب الحكومة على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية أكثر من ٢٢ مليار جنيه مصرى مقابل ٤٠ مليار جنيه مصرى من الاستثمارات الخاصة المباشرة (وزارة الإسكان، ٢٠٠٤).

وقد أنشىء داخل هذه المجتمعات ٢٩٣٥ مصنعا، بلغ إجمالى رأسمالها المستثمر ٢٣ مليار جنيه مصرى، وإنتاجها السنوى ٢٩ مليار جنيه مصرى، وخلقت ما يزيد عن ٢٨٥ ألف فرصة عمل. وقد شيدت الحكومة ٣٤٥ ألف وحدة سكنية بالإضافة إلى ٢٩٠ ألف وحدة شيدها القطاع الخاص، وبذلك يمكن استيعاب ما يزيد على ثلاثة ملايين ساكن. وقد وصل عدد السكان فى المدن الجديدة إلى ١,٥ مليون نسمة، أى حوالى ٥٠ فى المائة فقط من العدد المستهدف لسنة ٢٠٠٥.

وبصورة عامة، واجهت المدن الجديدة مشكلات خاصة على النحو التالى:

١. طول الوقت اللازم لبلوغ العدد المستهدف من السكان. فمدن الجيل الأسبق كان مقررا لها أن تستوعب كل منها ٥٠٠ ألف نسمه خلال ٢٥ عاما، وهو هدف لم يتحقق،
٢. يركز التخطيط على التشييد وما يترتب عليه من اجتذاب المضاربين أساسا؛
٣. تعمل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة كمقاول للعقارات، وتبيع الأرض بأعلى الأسعار لإيجاد موارد مالية لها وللدولة؛
٤. عدم التنسيق الكافى بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والوزارات أو الهيئات ذات الصلة بشأن إنشاء المدارس، والرعاية الصحية، والمرافق الاجتماعية والترفيهية [١٧].

وقد اتبعت الحكومة المصرية عددا من المناهج لتقديم حافز لاجتذاب الناس إلى المدن الجديدة:

- فى سنة ٢٠٠٣ صدر قرار جمهورى بتحويل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى شركة قابضة، وتحويل المدن الجديدة إلى شركات قابضة ثانوية تتبعها– لتحسين الإدارة، والسماح بمزيد من المشاركة الخاصة فى اتخاذ القرار وخلق الأعمال. ونظرا للتعقيدات فى تقييم وتقدير أصول هيئة المجتمعات العمرانية وحصتها من إجمالى الدين، فإن المبادرة لا تزال فى مراحلها الأولى.
- تطبيق آليات غير تقليدية لإسكان الفئات منخفضة ومتوسطة الدخل يتم بمقتضاها تقديم مساحات من الأرض تتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ متر مربع للأسر لبناء مساكنها الخاصة، بتصميمات معمارية حرة متعددة. ويتم سداد ثمن الأرض على أربع سنوات وتتبع قواعد محددة لاستغلال الأرض.
- تقدم الأراضى المزودة بالبنية التحتية مجانا للمقاولين، بشرط إقامة مشروعات للإسكان لمنخفضى ومتوسطى الدخل. وتسترد الحكومة المصرية تكلفة الأرض عن طريق الحصول على عدد من الوحدات السكنية من المقاولين.

جدول ٧–١٠: الوحدات السكنية المتاحة والمطلوبة حتى عام ٢٠١٧

وحدات الإسكان (العدد بالمليون)	الحضرية	الريفية	الإجمالى
وحدات الإسكان الموجودة حتى ١٩٨٦	٥,٩	٥,٥	١١,٤
الوحدات التى أضيفت بين ١٩٨٦و ١٩٩٧	١,٦	١,١	٢,٧
الإجمالى	٧,٥	٦,٦	١٤,١
الوحدات الشاغرة (تعداد ١٩٩٦)	١,٠٠	٠,٨	١,٨
إجمالى الوحدات السكنية المشغولة	٦,٥	٥,٨	١٢,٣
وحدات الإسكان المطلوبة حتى ٢٠١٧	٢,٨	٢,٥	٥,٣

المصدر: وزارة التخطيط (٢٠٠١) ورقة عن قطاع الإسكان والتشييد فى مصر.

جدول: ٧–١١ أنواع وحدات الإسكان المطلوبة حتى ٢٠١٧ ومستوياتها

أنواع الوحدات	عدد الوحدات (بالمليون)				القطاع	
	حضرى	ريفى	الإجمالى	٪	عام	خاص
منخفض الدخل	١,٩	١,٨	٣,٧	٧٠,٠	٠,١	٣,٦
متوسط الدخل	٠,٧	٠,٦	١,٣	٢٥,٠	٠,١	١,٢
مرتفع الدخل	٠,٢	٠,١	٠,٣	٥,٠	صفر	٠,٣
الإجمالى	٢,٨	٢,٥	٥,٣	١٠٠,٠	٠,٢	٥,١

المصدر: المرجع السابق

ورغم أن هذه المناهج مبتكرة، مع الحد الأدنى من مشاركة الحكومة، إلا أن عدد الوحدات السكنية المعروضة لا تكفى لتلبية الطلب المتزايد، ولاسيما للأسر منخفضة الدخل التى فى أمس الحاجة لإسكان مناسب. ويقترح هذا التقرير عددا من التدابير الإضافية توجه للسكان المستهدفين فى المدن الجديدة بحلول عام ٢٠٢٠:

- خطة موسعة لتوفير الأراضى تستهدف فقراء الحضر، يتم بمقتضاها تقديم قطع صغيرة من الأرض بقروض ميسرة لإنشاء المساكن مع فترة سماح معقولة لتشجيع السكان منخفضى الدخل. ويمكن تحويل الدعم المقرر للإسكان العام لمنخفضى الدخل إلى هذه الخطة، وبذلك يزيد عدد المستفيدين فضلا عن خفض التكلفة الإجمالية، حيث أن التكاليف البيروقراطية والإدارية لن تدخل فى سعر الوحدة.
- الإسراع بعملية تحويل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وما يتبعها من مدن إلى شركات قابضة لتحسين الإدارة، وتنشيط مشاركة القطاع الخاص والمتابعة الحكومية لكفالة الإنصاف فى تنمية الإسكان؛
- إنشاء شبكة مناسبة لخدمات النقل لربط التجمعات الجديدة والقديمة؛
- انتقال مرحلى للأجهزة الحكومية والهيئات والمنظمات التابعة لها إلى المدن الجديدة، باستخدام التمويل الذاتى (عن طريق بيع المواقع القديمة فى داخل المدينة)، وتشجيع انتقال الموظفين بإعطائهم وحدات سكنية فى حدود امكانياتهم، وقطع أراضى للإسكان. وقروض ميسرة للبناء.

قدمت الحكومة عدداً من الحوافز لجذب الأفراد إلى المدن الجديدة

١٧. المجالس القومية المتخصصة (٢٠٠٥) تقرير عن التنمية العمرانية فى مصر، تقرير غير منشور، القاهرة

الإطار ٧–١٠ إعادة تنظيم استخدام الأرض وآليات أفضل لاستعاضة التكلفة

تجرى إعادة تنظيم استخدام الأرض فى كثير من البلاد ومنها ألمانيا، واليابان، وكوريا، والهند، وهو أسلوب يتم بمقتضاه جمع مجموعة من ملاك الأرض المتجاورين فى منطقة حضرية هامشية فى مشاركة يتم من خلالها توحيد عملية تخطيط الأرض وخدمتها وتقسيمها، مع اقتسام تكاليف المشروع ومنافعه بين ملاك الأراضى و الحكومة. وتبدو خصائص هذا الأسلوب فيما يأتى:

- تكون التنمية على أساس تخطيط موحد للمنطقة؛
- يمكن للحكومة أن تحصل على أراض من أجل الإسكان؛
- تستعوض الحكومة أية تكاليف عن طريق تقاضى رسوم مقابل تحويل الأرض من الاستخدامات الزراعية إلى الاستخدامات الحضرية.
- تمول البنية التحتية والخدمات عن طريق بيع بعض القطع، وغالبا للأنشطة التجارية والاستثمارية؛
- يقدم لملاك الأراضى الأصليين قطعا من الأرض داخل المنطقة التى أعيد تنظيمها، وهى وإن كانت أصغر حجما إلا أنها مزودة بالبنية التحتية والخدمات.

فى اليابان، تمت تنمية حوالى ٣٠ فى المائة من الأراضى فى المناطق الحضرية عن طريق إعادة تنظيم استخدام الأرض، وفى مدينة ناجويا، تم تطوير ٧٧ فى المائة من الأراضى القابلة للسكن بهذه الطريقة. وفى جمهورية كوريا، جرى تنفيذ ٣٤٢ مشروعا لإعادة تنظيم استخدام الأراضى فحولت ٣٤٧ كيلو متر مربع إلى أراضى حضرية للتنمية المخططة. وفى مصر عقدت العديد من ورش العمل والاجتماعات مع ملاك الأراضى فى قرية شرباص بمحافظة دمياط لبحث إمكانية تطبيق هذا المنهج، وكانت ردود الفعل إيجابية. وتبين أن ملاك الأراضى مستعدون للتخلى عن جزء من أرضهم، وصلت أحيانا إلى ٥٠ فى المائة، مقابل الحصول على الخدمات والبنية التحتية المطلوبة.

المصدر: United Nations (1995), 'Municipal Land Management in Asia: A Comparative Study'

▼ إحدى السمات الرئيسية لقطاع الإسكان والتشييد هى أن العمل فيه يتم بصورة غير رسمية لحد كبير

استخدام أفضل للأراضى فى المناطق الحضرية

من الممكن استيعاب ٢,٥ مليون ساكن عن طريق التخطيط العمرانى واستخدام الأراضى بصورة أفضل (أنظر الفصل الثامن).

التجمعات الحضرية العشوائية. يجرى منذ عام ١٩٩٣ تنفيذ "سياسة قومية لتطوير المناطق العشوائية فى الحضر" عن طريق تزويد المناطق الموجودة على تخوم المدن بالبنية التحتية، والطرق، والخدمات الأساسية فى بعض الحالات. وقد انفق على هذه المشروعات الكبيرة ما يزيد عن ٢,٨ بليون جنيه مصرى ولكن الأثر الإجمالى كان أقل من المتوقع نظرا لأن استمرار الهجرة من الريف، والبطالة، والفقر كانت تتجاوز موارد الحكومة.

العشوائيات داخل المدن. تتضح هذه الظاهرة فى كل مدن مصر، وغالبا ما تكون فى مواقع مركزية أو متميزة، وهى نتاج قوانين ونظم حسنة النية ولكنها أصبحت بالية مثل قانون تحديد الإيجارات، وتمثل انخفاض معدل الاشغال، والتخريب الهيكلى، والبنية الأساسية المتهالكة، وسوء الخدمات الحضرية رغم القيمة العالية للأرض فى مثل تلك المناطق.

ويمكن تطبيق منهج إصلاحى على أساس فكرة المشاركة بين القطاعين العام والخاص من أجل:

١. تنظيم حيازة الأرض والنهوض بالمناطق العشوائية على اطراف المدن،
٢. مشروعات تجديد العشوائيات بمقتضى برنامج قومى يرتكز على مبدأ استعاضة التكلفة.

العناصر المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف

التطوير عن طريق تنظيم حيازة الأرض وتحسين الخدمات الحضرية. إن أكثر من ٩٠ فى المائة من العقارات غير مسجلة لأسباب رئيسية هى عشوائيتها، وإجراءات التسجيل المعقدة وعالية التكلفة، وعدم وجود حافز للتسجيل. ولم تطبق أو تمارس على نطاق واسع فكرة استخدام الأرض المسجلة كضمان فى مصر. وإذا ما اتيحت عقود ملكية الأرض أو المساكن بمبلغ رمزى (ربما مع اشتراط استكمال التشييد والواجهات) مقترنة بإجراءات مبسطة للتسجيل– فإن الملكية القانونية سوف تسهم فى تحسين المظهر المادى والهيكلى كما ستسمح للدولة بفرض ضرائب ملكية تمثل إيرادا للحكومة المحلية. كما ان إيجاد آليات لتقديم قروض ميسرة تخصص لتحسين المساكن عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية والبنوك المتخصصة سوف تكون حافزا للتطوير.

وقد أعلنت الحكومة، حاليا، عزمها على مراجعة سياسات التطوير لكى تقوم على أساس انعاش هذه المناطق اقتصاديا ودعت إلى تنفيذ مشروع لإعادة التطوير.

نقل العشوائيات من داخل المدن أو إعادة تطويرها فى موقعها الأصلى. يمكن اخضاع جميع مناطق العشوائيات داخل المواقع المتميزة لخطط نقل أو إعادة تطوير على أساس اقتصادى. وسوف يتضمن التخطيط إيجاد مساكن بديلة للمقيمين الحاليين، مستأجرين كانوا أو ملاكاً، وتخصيص منطقة للخدمات والمرافق الحضرية، ومناطق تخصص لاستثمارات التنمية فى صورة أنشطة سياحية وتجارية، وسكنية، وأنشطة للإقامة لدعم تطوير المساكن للمقيمين الأصليين.

وسوف تتمثل الآلية المؤسسية فى إنشاء شركات مساهمة بين القطاعين العام والخاص لكل منطقة، تتكون من الملاك الأصليين بنسبة قيمة ملكيتهم، ومستثمرين من القطاع الخاص، والمحافظة، ووزارة الإسكان ممثلة فى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

ثمة خيار آخر لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وهو تقديم مساحات صغيرة من الأرض فى المجتمعات الجديدة بدلا من وحدات سكنية، لتشجيع الإسكان المعتمد على الذات والمنشآت متناهية الصغر. ويمكن توفير رأس المال عن طريق سندات أو أسهم على أساس القيمة السوقية.

تقوم الشركة مالكة الأسهم بإعداد خطة التنمية وتحديد قيمة الملكية، وتقديم البنية التحتية، ونقل المقيمين الأصليين من موقعهم الأصلى أو تعويضهم نقدا ، وإدارة وتمويل مجمل عملية التنمية. وتحصل المحافظة، بوصفها شريك، على كافة التراخيص، وتتولى التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية وضمان أن تلبى الخطة أهداف التنمية للمحافظة.

ويمكن أن يكون تعويض الملاك الأصليين فى صورة مبالغ مباشرة مقابل أرضهم الأصلية على أساس الأسعار الراهنة،

أو مقابل أسهم فى الشركة بقيمة أعلى من قيمة الأرض الحالية تشجيعا لهم على المشاركة فى التنمية، أو مقابل أرض أخرى فى مجتمعات جديدة. ويمكن أن يتضمن تعويض المقيمين مبالغ مباشرة من الشركة، أو وحدات سكنية، أو قطع صغيرة من الأرض فى مجتمعات جديدة، أو بناء وحدات سكنية على جزء من نفس المنطقة بعد إعادة التخطيط.

تدبير التمويل للإسكان

أحد الخيارات فى هذا المجال هو تيسير الحصول على قروض التمويل العقارى الحكومية؛ أما الخيارات الأخرى فتتضمن منحا جزئية من الأسهم أو دعم مستهدف لأسعار الفائدة على قروض الإسكان التجارية. ويمكن إتاحة تملك المساكن، لمن يعيشون فى مساكن دون المستوى، بأن تقدم منحاً على أساس القيمة السوقية للإسكان القائم. كذلك يمكن استخدام نظام تجميع مدخرات الأفراد (الجمعية) لتوفير الإسكان بنجاح، على أن تجمع هذه المدخرات فى صندوق قانونى، وبهذا توجد آليه لاجتذاب تمويل إضافى، والحماية من العجز عن السداد، وتلقى الدعم. ويمكن استخدام الأموال لشراء مواد البناء محليا، أو استخدام العمالة، أو دفع مقدمات لشراء الأراضى. ويؤدى اعتراف قطاع البنوك المنظم بمجتمعات العشوائيات، باعتبارهم عملاء محتملين، أن يفتح منافذ جديدة لحصول ساكنى العشوائيات على الائتمان.

امتداد المناطق المأهولة

إن التنمية فى الظهير الصحراوى سوف توفر الإسكان لحوالى ٥–٦ مليون ساكن. والقرى أو المراكز ذات الظهير الصحراوى هى تلك التى لها حدود مباشرة أو على مسافة تقل عن ثلاثة كيلو مترات من أرض صحراوية. ويحدد تعداد سنة ١٩٩٦ ستة عشر محافظة ذات ظهير صحراوى يوجد داخلها ٩٣ مركزا ويعيش فيها ١٩ مليون نسمه. وهذا يمثل ما يزيد على ٤٨ فى المائة من إجمالى سكان الريف فى ٢٠٧٠ قرية ذات ظهير صحراوى، منها ٧٥٣ قرية لها حدود مباشرة وتستوعب أكثر من ستة ملايين ساكن.

ولكل مراكز محافظات صعيد مصر ظهير صحراوى، بعدد ١٤٣٠ قرية، منها٤٨٤ قرية لها حدود مباشرة مع الصحراء. وهكذا يمكن لصعيد مصر أن يضطلع بدور رئيسى فى التوسع الريفى والحضرى فى العقود القادمة.

وتوضح الدراسات على المستوى القومى أن جميع القرى ذات الظهير الصحراوى تقريباً، وعددها ٢٠٧٠ قرية، مصدر رئيسى للهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر. وتتسم هذه القرى بالدخل المنخفض والفرص الاقتصادية المحدودة. ولا شك أن إعطاء حوافز فى شكل توفير إسكان جديد وانشاء طرق بالقرب من موطنهم الأصلى جنبا إلى جنب مع فرص العمل من خلال استصلاح الأراضى، وانشاء مشروعات صغيرة، أو غير ذلك من الأنشطة الاقتصادية سوف يشكل استراتيجية حاسمة للاحتفاظ بالسكان ووقف الهجرة.

لقد أدركت الحكومة المصرية أهمية تنمية الظهير

جدول ٧–١٢: قرى الظهير الصحراوى والطاقة المتوقعة لزيادة السكان (بالألف)

الإقليم	محافظات لها ظهير صحراوى	عدد سكان القرى ذات الظهير الصحراوى (١٩٩٦)	عدد السكان المتوقع ١(٢٠٢٠)	الزيادة السكانية ١٩٩٦–٢٠٢٠	عدد السكان من سن ١٦–٣٢ ٢(٢٠٢٠)	عدد السكان المنتظر فى القرى الجديدة٣
شرق الدلتا	القليوبية	٢١٥	٤١٧	٢٠٢	١٠١	٧١
	الشرقية	٩٨٥	١٧٠٠	٧١٥	٣٤٠	٢٣٨
	الاسماعيلية	٣٢٠	٦٣٨	٣٠٩	١٤٨	١٠٤
غرب الدلتا	المنوفية	٧٧	١٢٩	٥٣	٢٦	١٨
	البحيرة	١٢٥٦	٢٠٦٨	٨١٢	٤٠٣	٢٨٢
وسط الدلتا	كفر الشيخ	٧٦٨	١٢٩٤	٥٢٧	٢٥٣	١٧٨
	دمياط	٤٧٤	٧٨٠	٣٠٦	١٥٢	١٠٦
	الدقهلية	٣٥٦	٥٥٩	٢٠٣	٩٨	٦٩
إقليم القاهرة الكبرى	الجيزة	٢٠٥٥	٣٨٩٥	١٨٤٠	٨٩٠	٦٢٣
شمال الصعيد	بنى سويف	١٢٢٣	٢٢٢٦	١٠٢٤	٤١٥	٢٩١
	الفيوم	١٥٤٣	٢٨٥٧	١٣١٤	٥٨٧	٤١١
	المنيا	٢٦٦٧	٤٦٠٣	١٩٣٦	٧٩٣	٥٥٥
أسيوط	أسيوط	١٩٥٥	٣٤٥٤	١٤٩	٦٣٩	٤٤٧
جنوب الصعيد	سوهاج	٢٤١٥	٤٣٦٨	١٩٥٣	٨٤٠	٥٨٨
	قنا	٢٠٤٥	٢٥٩٧	٥٥٢	٢٣١	١٦٢
	أسوان	٥٥٩	٩٢١	٣٦٢	١٧٤	١٢٢
الريف المصرى (مليون)		١٨	١٩	٣٣	١٢	٦

ملحوظة: (١) متوسط الزيادة السنوية للسكان ٢,٢٪

(٢) حسب على أساس النسبة المئوية لشرائح العمر بين السكان المتوقعين عام ٢٠٢٠.

(٣) يتوقع أن ينتقل ٧٠٪ من السكان بين سن ١٦–٣٢ سنة إلى الظهير الصحراوى.

المصدر: كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى (٢٠٠٤)، جامعة القاهرة، دراسة عن الظهير الصحراوى فى مصر.

الصحراوى كبديل لاستيعاب السكان. وبناء على ذلك اتخذت محافظات المنيا، وسوهاج، وقنا هذه المبادرة التى تتضمن العديد من المزايا ومنها أن تكاليفها أقل لأنها تعتمد على البنية التحتية الموجودة فى مناطق قريبة. ومع ذلك، فإن الأمر يحتاج إلى آلية عملية لتخطيط القرى الجديدة، وإدارتها، وتمويلها، وإقامتها.

سوف تكون المشاركة بين القطاعين العام والخاص أفضل بديل لتمويل التجمعات السكانية الجديدة وإدارتها من خلال وحدة إدارة محلية خاصة فى كل مركز تتكون من ممثلين لوزارات الإدارة المحلية، والإسكان، والاستثمار لتحديد الأسعار المناسبة للأرض كحد أدنى لإقامة البنية التحتية وبعض المرافق الحكومية فى البداية. كما ينبغى أن يعتمد التمويل على أساس مفهوم استعاضة التكلفة .

أكثر من ٩٠٪ من العقارات والوحدات السكنية غير مسجلة رسمياً

امتداد الإسكان داخل القرى عن طريق استخدام الجيوب الموجودة والأراضى البور

يمكن للتنمية المخططة التى تستغل الأراضى البور فى القرى الموجودة أن تستوعب عددا من السكان يتراوح بين ١٠–١٢ مليون نسمة، مع ضمان عدم الاعتداء على الأرض الزراعية إلى أدنى حد. وفى سنة ٢٠٠٤، عهدت الحكومة المصرية إلى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بمهمة إعداد

جدول ٧-١٣: قيمة الإيجارات والمقدم للوحدات المختلفة

المساحة الإجمالية للوحدة (بالمتر المربع)	الدفعة المقدمة (بالجنية المصرى)	الإيجار الشهرى (بالجنية المصرى)
٥٠	٥٠٠٠-٣٠٠٠	٧٥
٦٥	٩٠٠٠-٧٠٠٠	١٧٥-٧٥
٧٥	١٠٠٠٠	٢٠٠-١٥٠
٩٠	١٢٠٠٠-١٠٠٠٠	٢٥٠-١٥٠
١٢٠	١٥٠٠٠-١٠٠٠٠	أكثر من ٢٥٠

المصدر: مدبولى ولاشين (٢٠٠٣) "تطوير الاسكان فى المناطق العشوائية بالقاهرة"

برنامج قومى متكامل لتحسين القرى المصرية. ويمهد البرنامج لتنمية ٤٦٢٣ قرية خلال ثلاث سنوات. وتستخدم الخطة التخطيط الاستراتيجى لاقتراح مشروعات تنمية متكاملة لكل قرية من خلال المشاركة المباشرة للمجتمع المحلى والقطاع الخاص والحكومة المحلية فى عملية التمويل والتنفيذ.

ويعتبر البرنامج خطوة جوهرية تجاه اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ القرار والإدارة. لكن الأولوية الأولى ستكون كفالة الالتزام السياسى عن طريق تجميع الجهود الحالية المبعثرة والبرامج التى يجرى تنفيذها فى القرى- سواء من الحكومة أو المشروعات الممولة من الجهات المانحة- وتنفيذ المشروعات التى تتضمنها الخطط الاستراتيجية للقرية.

يبدوأن الوحدات السكنية التى تبنيها الحكومة لا تتناسب مع القدرات المالية للسكان المستهدفين

وتتمثل العقبة الرئيسية التى تعترض البرنامج فى تحديد معايير وشروط واضحة لاختيار الأرض التى تحول للاستخدام العمرانى من بين الأراضى البور أوالجيوب الموجودة حالياً داخل كل قرية، أخذا فى الاعتبار المصالح المتعارضة أحيانا لملاك الأرض الذين سيستفيدون من مثل هذا التحويل.

وينبغى أن تقوم آليه الاختيار على أساس ضمان أقصى حد من الشفافية. وسوف يحتاج الأمر إلى تفاوض مع ملاك الأرض على قيمة التعويض، سواء كانت تدفع مباشرة لتحويل استخدام الأرض أو السماح لهم بالاحتفاظ بجزء من أرضهم للاستفادة من الحدود والاستخدامات الحضرية الجديدة. وينبغى وضع آليات لتوفير موارد كافية للحكومة المحلية لتمويل الإسكان، والبنية التحتية والخدمات داخل القرى

العمالة والمنشآت غير الرسمية فى قطاع الإسكان

أن إحدى السمات الرئيسية لقطاع الإسكان والتشييد هى أن العمل فيه يتم بصورة غير رسمية لحد كبير، سواء على مستوى المشروعات أو على مستوى العمال الأفراد. كما أنه يستخدم عماله عرضية أو مؤقتة، نظرا لأن العمل فيه موسمى مع وجود فترات انتظار ممتدة قبل إيجاد فرص عمل أخرى. وفى سنة ١٩٩٣، أظهرت أرقام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن العمل العرضى يشكل حوالى ٦٠ فى المائة من قوة العمل فى الإسكان والتشييد، وأنه لا يخضع لأى نوع من التسجيل القانونى أو الضمان الاجتماعى.

وتعتبر السياسات الضريبية عاملا آخرا يشجع على الممارسات غير الرسمية فى قطاع التشييد فالمقاولون ملزمون بدفع نوعين من الضرائب:

١. الضريبة الموحدة، وهى تعادل ضريبة الدخل لكنها تطبق على أرباح المقاول. وقد أدى معدل الضريبة المرتفع- الذى كان يزيد عن ٤٠ فى المائة لهامش الربح فوق ١٦ ألف جنيه قبل صدور قانون الضرائب الجديد إلى احجام المقاولين عن تسجيل أنفسهم أو عمالهم؛

٢. ضريبة المبيعات وهى حاليا بنسبة ١٥ فى المائة، وتزيد من تكاليف المقاولين.

هل الدعم ضرورى؟

ظل توفير الإسكان العام بواسطة الحكومة المصرية يركز منذ ستينيات القرن الماضى. على بناء وحدات سكنية للفئات منخفضة الدخل بدعم كبير. ولقد كانت الوحدات مؤجرة، فى بداية الأمر، ثم بيعت لحائزيها على أساس أقساط طويلة الأجل.

وفى تسعينيات القرن الماضى، حدث تغير جذرى فى الإسكان العام بوضع برنامج مبارك الوطنى لإسكان الشباب وبرنامج إسكان المستقبل. وقد حدد كلا البرنامجين معايير تخطيطية ومعمارية أرقى لتوفير اختيار متنوع للوحدات السكنية لتلبية احتياجات الأسر المختلفة.

وعلى الرغم من هذه المبادرات المبتكرة، واصلت الحكومة المصرية تقديم دعم كبير لوحدات الإسكان العام. وقد غطى هذا الدعم ٤٠ فى المائة من سعر التكلفة، ويبدأ المبلغ المتبقى بدفعه مقدمة صغيرة- بالإضافة إلى قرض ميسر- يتم سداده على مدى ٤٠ سنة بسعر فائدة منخفض. وكانت نتيجة ذلك أن عدد الوحدات التى قدمت منذ عام ١٩٩٧ (٨٠ ألف وحدة) كانت أقل من الطلب الفعلى على الوحدات السكنية وهو ٣٥٠ ألف وحدة سنويا.

ومؤخرا، أدت الزيادة الهائلة فى أسعار مواد البناء إلى إضطرار الحكومة إلى تعديل تصميم هذه الوحدات السكنية، عن طريق تقليص حجمها للحفاظ على الأسعار لتكون فى متناول الأسر منخفضة الدخل. وحاليا، يقدر أن متوسط تكلفة الوحدات الجديدة ينبغى أن يحسب على أساس ٨٠٠ جنيه مصرى للمتر المربع، الذى سيخضع بعد ذلك للدعم. وتعتبر تكلفة وحدات الإسكان التى تبنيها الحكومة أعلى بحوالى ٣٠ فى المائة على الأقل من التكلفة الفعلية لنفس الوحدة إذا ما قام ببنائها القطاع الخاص أو المالك. ويذكر إن المصروفات الإدارية وتكاليف الإجراءات البيروقراطية هى السبب فى هذا الفارق الكبير.

سوق الإسكان غير الرسمى

يبدو أن وحدات الإسكان التى تبنيها الحكومة لا تناسب القدرات المالية للسكان المستهدفين. ولذا يتم الحصول على الإسكان من خلال السوق غير الرسمى.

فى سنة ٢٠٠٣ أجرى مسح غطى منطقتين عشوائتين هما، بولاق الدكرور فى الجيزة، والمطرية فى القاهرة، لاستكشاف

آليات الإسكان غير الرسمى التى لا تخضع للقانون والوسائل المستخدمة للتحايل على اللوائح والاشتراطات القانونية. وقد أظهر المسح أن التشييد ينفذ من خلال مقاولين محليين من المنطقة أو الحى لخبرتهم فى التعامل مع سلطة الحى، وفى إنهاء الإجراءات، ولصلاتهم بالعاملين فى قطاعات التشييد المحلية (مدبولى ولاشين ٢٠٠٣).

وعادة ما يكون المقاول مسئولا عن الهيكل الخرسانى للمبنى، بينما يكون مالك الأرض مسئولا عن أعمال "التشطيب". وفى بعض الأحوال، يتم الدفع على أساس السعر لكل عمود خرسانى. ويقوم مالك الأرض بتوفير مواد البناء من مواقع قريبة. وكما يقوم بدفع أية رشاوى مطلوبة مباشرة أو يدفعها المقاول ثم يستردها من مالك الأرض. وتدفع رسوم المقاولة نقدا، وقد جرت العادة على دفعها على أقساط، كأن تدفع من ٣٠–٤٠ فى المائة من القيمة الإجمالية مقدما على أن يدفع المبلغ طبقا لجدول تقسيط يتفق عليه الطرفان.

ويعتمد غالبية الأفراد على قروض من الأقارب، أو المدخرات الخاصة، أو آليات اجتماعية للحصول على الدفعة المقدمة المطلوبة للتشييد. على أنهم، عادة ما تكون لديهم "اتصالات" وإمكانيات مالية لرشوة سلطات الحى فى المجلس المحلى أو التحايل عليهم. وفى المتوسط تتراوح مساحة الوحدة بين ٥٠ حتى ١٢٠ متر مربع، لكنها ترتفع، فى حالات استثنائية إلى ٢٠٠ متر مربع. والحد الأدنى لارتفاع المبنى هو طابقين أما الحد الأقصى فهو ثمانية طوابق. وتتراوح فترة التشييد بين سنة وسنتين حتى يمكن الإسراع بشغل الوحدات وخلق أمر واقع على الأرض. وعندما يستغرق التشييد أكثر من سنتين، فإن ذلك يرجع إلى عقبات تثيرها السلطات أو لعدم توفر السيولة المالية. وقد ارتفعت تكلفة المتر المربع من الإسكان غير الرسمى من ٣٠٠ جنيه مصرى عام ١٩٩٧ إلى ٤٥٠ جنيه مصرى عام ٢٠٠٣، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٠ فى المائة فى ست سنوات. ويجرى تأجير الوحدات الشاغرة طبقا لقانون الإيجار الصادر سنة ١٩٩٦ (الجدول ٧–١٢)، لكن قيمة الإيجارات تتجاوز القدرات المالية للسكان الأشد فقراً

▼ حدد تعداد ١٩٩٦ (١٦) محافظة ذات ظهير صحراوى

ملحق ٧–١: تقدير الرؤية لتكلفة توفير الإسكان للفئات منخفضة الدخل حتى ٢٠١٧

استنادا إلى إجمالى الطلب على الإسكان والبالغ ٥,٣ مليون وحدة، منها ٣,٧ مليون وحدة للأسر منخفضة الدخل، تتمثل العقبة الرئيسية فى الموارد المالية المحدودة المخصصة لهذا الغرض حتى يمكن تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٧. وتواجه الحكومة المصرية عدة تحديات، هذا مع افتراض أن الإسكان للمجموعات متوسطة وعالية الدخل سوف ينجز جميعه عن طريق القطاع الخاص. والسؤال الآن هو كيفية توفير هذا العدد الهائل من الوحدات بما يتناسب وقدره الأسر الفقيرة، وكيفية إيجاد آليات مالية على أساس مفهوم استعاضة التكلفة، والصناديق الدوارة، والمشاركة بين القطاعين العام والخاص.

وقد أعد تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٥ تقديرات للاستثمارات المطلوبة لإقامة عدد ٣,٧ مليون وحدة والتى تحتاج إلى تدخل الحكومة– سواء عن طريق قيامها مباشرة بتوفيرها، أو بوضع التشريعات المساندة، أو من خلال القروض طويلة الأجل (التمويل العقارى) بهدف تمكين الأسر الفقيرة من إنشاء وحداتهم بأنفسهم، فى حدود مساحة السبعين متر مربع التى تنص عليها مختلف القوانين والنظم لوحدات إسكان منخفضى الدخل(أنظر الجدول ٧–١١).

المناطق الريفية

يوضح الجدول ٧–١١ الحاجة إلى بناء ١,٨ مليون وحدة فى المناطق الريفية، سواء فى قرى الظهير الصحراوى الجديدة أو داخل الجيوب القروية القائمة والأراضى البور.

وحدات الإسكان فى الظهير الصحراوى. الأرض هنا مملوكة للدولة. وستكون تكلفة الإسكان مركزة أساسا على البنية التحتية والتشييد. واستنادا إلى التكلفة الجارية لإنشاء البنية التحتية فى القرى، فإن الحد الأدنى لتكلفة المتر المربع، التى تشمل الطرق، وإمداد المياه، والصرف الصحى، والكهرباء ستكون ٦٠ جنيها مصريا. وإضافة إلى ذلك، فإن الحد الأدنى لتكلفة التشييد سيكون ٢١ ألف جنيه مصرى. ومن ثم ستتكلف، قطعة الأرض التى تبلغ مساحتها ٣٠٠ متر مربع والتى ستبنى عليها وحدة سكنية مساحتها ٧٠ متر مربع (مع ترك مساحة للتوسع الأفقى أو الرأسى) ٣٩ ألف جنيه مصرى.

وحدات الإسكان داخل القرى القائمة. سوف تجرى تنمية مخططة للأراضى المملوكة ملكية خاصة، طبقا للآلية المذكورة سلفا فى هذا التقرير. وسيترتب على هذا تحويل أراض من الاستخدام الزراعى إلى الاستخدام العمرانى. وتستخدم الدولة جزءً من الأرض للإسكان، بسعر إسمى للأرض يغطى تكلفة البنية التحتية. وبالتالى، فإن سعر الوحدة السكنية سيكون مماثلا لنظيرتها فى الظهير الصحراوى بما يقارب ٤٠ ألف جنيه للوحدة فى المتوسط.

وعلى أساس هذا التقدير التقريبى، فإن إجمالى تكلفة الوحدات السكنية التى ستبنى فى المناطق الريفية ستصل إلى : ١,٨ مليون وحدة × ٤٠٠٠٠ = ٧٢ بليون جنيه مصرى.

المناطق الحضرية

المجتمعات العمرانية. تتوقف تكلفة الإسكان، سواء فى المدن الجديدة أو فى المجتمعات العمرانية القائمة، على عدة عوامل

مثل القرب من البنية التحتية والمرافق الأساسية القائمة، واختيار الموقع، وطبوغرافية المكان وأنواع التربة ومستوى تشطيب الوحدة ذاتها. ويجرى حاليا تنفيذ عدد من برامج الإسكان العامة، الممولة بالكامل من الحكومة المصرية من خلال وزارة الإسكان أو المحافظات. وفى برامج إسكان ذوى الدخل المنخفض، التى نفذت مؤخرا فى مختلف المحافظات، تراوحت تكلفة وحدة الإسكان (٧٠ متر مربع) بين ٤٠ إلى ٤٥ ألف جنيه مصرى بخلاف تكلفة البنية التحتية والأرض. وعادة ما تكون الأرض مملوكة للمحافظة نفسها بينما تقدم البنية التحتية بالحد الأدنى من التكلفة وهو ٦٠ جنيه مصرى للمتر المربع، استفادة من المرافق الموجودة. ويتراوح إجمالى تكلفة الوحدة الواحدة من ٤٥ إلى ٥٠ ألف جنيه مصرى.

البرامج المدعمة: وضعت وزارة الإسكان داخل المدن الجديدة، عدة برامج مثل مشروع مبارك لإسكان الشباب وإسكان المستقبل. وتحظى هذه البرامج بدعم ضخم من الحكومة. فقد كانت تكلفة وحدة الإسكان التى مساحتها ٦٣ متر مربع ٢٩ ألف جنية مصرى عام ١٩٩٦، ولكن نظر للارتفاع الكبير فى تكلفة مواد البناء، فإن متوسط تكلفة المتر المربع بما فى ذلك البنية التحتية يزيد الآن عن ٧٠٠ جنيه مصرى. وعلى أساس هذا الرقم، فإن متوسط تكلفة وحدة سكنية واحدة ستكون بين ٥٠ و ٦٠ ألف جنيه مصرى على حسب الموقع وتكلفة البنية التحتية.

وعلى أساس أن متوسط تكلفة الوحدة السكنية فى المناطق الحضرية سيتراوح بين ٥٠و ٦٠ ألف جنيه مصرى، وبافتراض الحاجة إلى عدد إجمالى قدرة ١,٩ مليون وحدة إسكان لمنخفضى الدخل فى المناطق العمرانية حتى عام ٢٠١٧، فإن إجمالى تكلفة هذه الوحدات سيكون ١٠٠ مليار جنيه مصرى.

النهوض بالمناطق العشوائية وخطط نقلها

تستوعب منشية ناصر، وهى أكبر منطقة عشوائية فى مصر مبنية على أرض صحراوية مملوكة للدولة، حوالى نصف مليون مقيم. وقد عانت هذه المنطقة غير المخططة من الافتقار إلى البنية التحتية، والخدمات الحضرية، والطبوغرافيا الصعبة والشوارع الضيقة. وقد خضعت هذه المنطقة مؤخرا لبرنامج حكومى لتطويرها، حيث قامت وزارة الإسكان، بالاشتراك مع محافظة القاهرة بتقسيم المنطقة إلى عدة مراحل من خلال نقل السكان إلى مساكن جديدة بالقرب من موقعهم الأصلى حتى يتم تطوير المنطقة لتحسين ظروف المعيشة وتقديم الخدمات الحضرية فضلا عن إتاحة أراض لاستثمارها بواسطة القطاع الخاص فى المستقبل.

وقد استطاعت الحكومة أن تشيد، حتى الآن، عددا من الوحدات بلغ ٤٣٥٠ وحدة لنقل الأسر ضمن المرحلتين الأولتين. ومن هذا العدد بنيت ٢٣٠٠ وحدة من خلال تمويل حكومى مباشر. وتتراوح مساحة هذه الوحدات بين ٥٣–٦٣ متر مربع بمتوسط تكلفة ٥٥ ألف جنيه مصرى تقدم الحكومة منها ٣٩ ألف كمنحه ويدفع المبلغ الباقى وهو ١٦ ألف جنيه من خلال مقدم قدره ألف جنيه مصرى وقرض تعاونى ١٥ ألف جنيه مصرى يسدد على ٤٠ سنة. أما الوحدات الباقية وعددها ٢٠٥٠ وحدة فقد بنيت من خلال منحة قدمها صندوق أبو ظبى. وتتراوح مساحة الوحدات بين ٧٠و ٧٣ متر مربع. ونظرا للطبوغرافيا الصعبة للمنطقة، فإن تكلفة الوحدة تصل إلى ٧٠ ألف جنيه مصرى.

على هذا الأساس وبالنظر إلى عدد الوحدات فى المناطق العشوائية (وهى حوالى ثلاثة ملايين وحدة) فإن ١٠ فى المائة منها تحتاج تقريبا إلى الإزالة وإعادة التطوير إما بسبب حالة المبانى المتداعية أو لتوسيع الشوارع ومد البنية التحتية. ويمكن تمويل إعادة تطوير حوالى ٣٠٠ ألف وحدة جزئيا من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص ولا سيما فى مناطق العشوائيات فى المواقع المتميزة داخل المدن. أما إجمالى التكلفة وهو ١٦,٥ مليار جنيه مصرى، فيمكن تمويله جزئيا بواسطة القطاع الخاص، إذا ما قدمت الحوافز الكافية للمشاركة فى التمويل. وسوف يتم تغطية باقى التمويل من خلال التمويل الحكومى المباشر.

استدامة تقديم الإسكان لمنخفضى الدخل فى السوق الرسمية

تتمثل الآليات المالية الراهنة التى تقدمها الحكومة لدعم برامج الاسكان فى المدن الجديدة أو لإقامة بدائل لنقل العشوائيات فى تحمل ٤٠ فى المائة من تكلفة الوحدة كمنحة حكومية، مع تقسيم الستين فى المائة الباقية بين مقدم (يتراوح بين ١٠٠٠و ٣٠٠٠ جنيه مصرى) ودعم تقدمه الحكومة من خلال قرض تعاونى قيمته ١٥ ألف جنيه مصرى، يسدد على ٤٠ سنة بسعر فائدة ٥ فى المائة وقسط شهرى ٧٣ جنيه مصرى فى المتوسط.

ورغم أن مثل هذه الخطة قد تقدم خيارا ميسرا للمستفيدين، إلا أنها تلقى عبئا هائلا على الموازنة العامة كما أنها ليست بالخيار المستدام. وقد نتج عن هذا تراجع كبير فى عدد الوحدات السكنية التى تبنى بمقتضى هذا النظام فى السنوات الأخيرة، على نحو ما ورد آنفا فى هذا التقرير وقد ظهرت بدائل فى سوق الإسكان غير الرسمى تمثلت فى مقدمات تتراوح بين ١٠ و ٢٠ فى المائة من إجمالى التكلفة وأقساط شهرية تتراوح فى المتوسط بين ١٠٠ و ١٥٠ جنية مصرى، حسب المساحة.

ولهذا فإن الحكومة المصرية بحاجة إلى البحث عن خيارات مالية جديدة، مع مراعاة الموازنة بين استعاضة التكلفة بالكامل والقدرة على تحملها. وأحد الاقتراحات فى هذا الصدد هو دفع مقدم يتراوح بين ١٠و١٥ فى المائة من إجمالى تكلفة الوحدة بينما يمكن تدبير المبلغ المتبقى من خلال مزيج من القروض التعاونية والخاصة تقدمها مؤسسات التمويل العقارى والبنوك،

أو من خلال المشاركات بين القطاعين العام والخاص. ويمكن لمثل هذه القروض أن تتقاضى سعر فائدة أقل من سعر الفائدة الفعلى فى السوق الحرة على مدى فترة زمنية أطول (٤٠ سنة) مع حد أقصى للقسط الشهرى قدره ١٥٠ جنيها مصريا.

وعلى أساس هذا الاقتراح، سيكون بمقدور الحكومة المصرية أن تسترد المبلغ الابتدائى للتشييد (ويمثل ٥٠ فى المائة من إجمالى الاستثمار المطلوب) أى ٥٠ فى المائة من ١٨٢ مليار جنيه مصرى، وهو ٩١ مليار جنيه مصرى) على افتراض أن ١٠ فى المائة من التكلفة سيدفعها المستفيد مباشرة كمقدم وبقية المبلغ يتم تغطيته من خلال المؤسسات المالية الأخرى.

ملحق ٧-٢: مد الخدمة التليفونية للجميع

تبحث دراسة أجراها FCC [١٨] عن قيمة الدعم الذى تتحمله المكالمات الدولية لصالح المكالمات المحلية لزيادة الطلب، وترى إن القدرة على تحمل تكلفة الخدمة التليفونية غالبا ما تتحدد بتكاليف التركيب أكثر منها بالرسوم الشهرية المتكررة. وأن تقديم دعم مستهدف، عن طريق تأجيل دفع تكاليف التركيب يؤدى إلى زيادة تركيب التليفونات، وهذه خطوة كبيرة. وحاليا يصل سعر تركيب التليفون فى مصر (مصروفات التوصيل، وجهاز التليفون وما يرتبط بذلك من ضرائب ورسوم) إلى ٩٧٥ جنيه مصرى. والسؤال هو إلى أى مستوى ينبغى تخفيض هذا السعر لتحقيق الكثافة التليفونية المستهدفة؟

إن السعر المحدد لتركيب التليفونات يمثل نسبة معينة من الدخل. والمبلغ المطلق للسعر ليس هو الذى يؤثر على الطلب، بل ما يمثله كنسبة معينة من دخل الفرد. وإذا افترضنا أننا نحتاج إلى كثافة تليفونية مستهدفة تبلغ ٤٠ فى المائة، فإن هذا المعدل قد تحقق فى مستويات دخل معينة فى بعض مناطق مصر. ومن خلال العلاقة بين الدخل والكثافة التليفونية، فإن هذا المستوى من الدخل يمكن تحديده بدقة. وبعد ذلك يقسم سعر التركيب، وهو ٩٧٥ جنيه مصرى، على هذا المعدل من الدخل لمعرفة وزن السعر إلى الدخل الذى يستطيع الناس معه تحمل تكاليف الحصول على خط تليفونى ثابت. وإذا ما طبق نفس هذا الوزن على الدخول الأدنى، يمكن تحديد الأسعار الأدنى الجديدة، التى من شأنها تحريك الطلب لكى يصل إلى الكثافة التليفونية المرجوة.

اقتراح جديد للإسراع بالنمو

بينما يمكن تحقيق الهدف الذى تسعى إليه الحكومة للوصول إلى تغطية تليفونية بنسبة ٩٠ فى المائة عن طريق زيادة الكثافة إلى ٢٠ فى المائة بحلول عام ٢٠١٠، إلا أن هناك هدفاً أعلى مقترحاً، وهو زيادة الكثافة التليفونية إلى ٤٠ فى المائة فى عام ٢٠١٥. وقد تـأكد هذا الخيـار من النتائج التى توصل اليها Waverman & Roller [١٩] التى خلصت إلى أن الاستثمار فى البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية يؤثر تأثيرا ملموسا فى النمو الاقتصادى للبلد، بمجرد وجود الدفعة القوية من البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، فى ذلك البلد. والشئ المثير للانتباه، أن الدفعة القوية المطلوبة للتأثير فى النمو الاقتصادى تتحقق، طبقا لما ذكره Roller & Waverman، [٢٠] عندما يصل تركيب التليفونات إلى ٤٠ خط تليفون رئيسى لكل ١٠٠ أسرة.

وينتظر لمثل هذا البرنامج القومى لإقامة البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى المناطق المتخلفة، أن يؤدى إلى تحسين ملموس فى الاقتصادات المحلية. ذلك أن نشر البنية التحتية، سوف يخلق تنوعا كبيرا من فرص العمل للأيدى العاملة الماهرة: فرص للأيدى العاملة فى الأعمال المدنية أساسا، فضلا عن فرص للأيدى العاملة الأكثر مهارة فى تشغيل وصيانة مثل هذه الشبكات. ويمكن أن يصل العدد المقدر لفرص العمل المباشرة إلى قرابة ١٠٠ ألف وظيفة. وهذا بدوره يمكن أن يولد ٢٥٠ ألف وظيفة غير مباشرة نتيجة للتحسن فى مستويات الدخل ونوعية حياة الناس الذين سيتم استخدامهم فى المشروع القومى.

ويمكن للمشروع أن يعتمد على نفسه بعد فترة مبدئية تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات واستثمار مبدئى يقارب ٣ مليار جنيه مصرى، يوضع فى صورة صندوق متجدد (دوار) لتقديم قروض بدون فائدة للأسر منخفضة الدخل لدفع تكاليف الربط بشبكة الاتصالات. وسوف تتاح القروض للأسر الراغبة لسد العجز بين تكلفة تركيب خط تليفونى والمبالغ التى تتحمل الأسرة دفعها للربط بالشبكة (وهى تتراوح عادة بين ٧-١٠ فى المائة من الدخل السنوى للأسرة). ويمكن سداد القرض على أقساط يتعين تحديدها بحيث لا تزيد عن ٢-٣ فى المائة من الدخل الشهرى للأسرة.

ومن المتوقع أيضا أن يكون مثل هذا التحسن فى البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، إذا ما اقترن بمبادرات جريئة مماثلة لصنع وتوفير أجهزة منخفضة التكاليف، قوة دفع رئيسية لتعزيز البرامج الحكومية التى تهدف إلى تحسين نوعية التعليم، ولا سيما بالنسبة للفتيات فى المناطق الريفية، عن طريق استخدام الوسائل الإليكترونية، بحيث يمكن للتلاميذ أن يصلوا إلى، ويتفاعلوا مع، محتوى على الخط من منازلهم. وسوف يحتاج ذلك إلى خطط عمل ملحقة واستثمارات كبيرة نسبيا لتحويل المحتوى وتغيير هيكله لكى يتمشى مع متطلبات النشاط الداخلى على الخط. كما سيحتاج الأمر إلى تدريب مكثف للتلاميذ للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة، وللمدرسين لكى يكونوا قادرين على توجيه وتيسير عملية التعلم على الخط لتلاميذهم، ويمكن تقديم بعض هذا التدريب بالمشاركة بين المجتمعات المحلية والحكومة كما هو الحال فى نوادى تكنولوجيا المعلومات.

وإلى جانب ما تقدم سوف يسهم إقامة بنية تحتية واسعة للاتصالات فى تحسين انتاجية قوة العمل إذا ما اقترنت بتعزيز التعليم

١٨. Kiran Duwadi, 'Telecommunications Investment, Economic Growth, and Universal Service in a Global Economy' International Bureau, FCC, April 9, 2003

١٩. Ibid (2003).

٢٠. Lars-Hendrik Roller and Leonard Waverman, 'Telecommunications Infrastructure and Economic Development: A Simultaneous Approach', American Economic Review, September 2001, pp 909-923.

المستمر، الذى يهدف إلى الارتقاء بمهارات وقدرات الرجال والنساء، والمشاركين فى قوة العمل، فى المساء أو فى أوقات فراغهم. ويمكن لمثل هذه البرامج أن توجه، فى المقام الأول، إلى قوة العمل فى ICT للارتقاء بمهاراتهم اللغوية أو معرفتهم التقنية. ثم يمكن، بعد ذلك،توسيع هذه البرامج لكى تشمل مهنا أخرى تعتمد على التكنولوجيا، مثل الهندسة، وإدارة الأعمال، ومراجعة الحسابات.

وبالنظر إلى تركيز هذا التقرير على خدمة الاحتياجات ذات الأولوية للفقراء قبل غيرهم من شرائح السكان، فإن فاتورة البرامج المقترحة لم تدرج فى صلب الميزانية المقترحة لرؤية السنوات العشر.

Selected References

Deadorff, A. V. (2000), "International Provision of Trade Services, Trade and Fragmentation, " paper prepared for a World Bank Project, Geneva: WTO

Hoekman B. and S. Djankov (1997), "Towards a Free Trade Agreement with the European Union: Issues and Policy Options for Egypt", in: A. Galal and B. Hoekman (eds), Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, London and Cairo: Centre for Economic Policy Research and The Egyptian Center for Economic Studies.

Hoekman, B. and C. A. Primo Braga (1997), "Protection and Trade in Services: A Survey," World Bank Policy Research Paper No. 1747, Washington, D.C.: World Bank.

Hoekman, B. and C. A. Primo Braga (1996), "Trade in Services, GATS and the Arab Countries," in: S. El-Naggar (ed.), *The Uruguay Round and the Arab Countries,* Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Hoekman, B. and P. Messerlin (1999), "Liberalizing Trade in Services: Harnessing Reciprocal Negotiations to Regulatory Reform", paper presented on the Workshop of *Preparing for the WTO 2000 Negotiations: Mediterranean Interests and Perspectives*, Cairo, ERF, 14-15 July, 1999.

Mattoo, A. and C. Fink (2002), "Regional Agreements and Trade in Services: Policy Issues,"World Bank Policy research Working Paper No. 2852.

Ministry of Planning (2001), "Housing and Construction Sector in Egypt," Background paper, January.

National Democratic Party (2004), "Protecting Agricultural Land and Urban Development Directions in Egypt," Policy paper, Cairo, September.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) and the World Bank (1994), *Liberalizing International Transactions in Services: A Handbook,* New York and Geneva: United Nations.

United Nations, Economic and Social Council, Commission on Sustainable Development (2005), "Human Settlements-Policy Options and Possible Actions to Expedite Implementation," New York, April.

World Bank (1998), "Making Services an Engine of Growth," mimeo.

World Bank (2005), "Egypt Investment Climate Assessment," unpublished paper, Washington D.C.

World Bank (2004), Egypt: Country Profile on Municipal Management, unpublished paper, Washington D.C.,

تم بناء النموذج على اساس إطار محاسبى وباستخدام عدد محدود من المعادلات السلوكية

١يتكون الجهاز المصرفى حاليا من ٥٤ بنك . منها ٦ بنوك مملوكة للدولة (وتملك ٥٦٪ من إجمالى الأصول) و٣٥ بنك مشترك (٣٨٪) و١٣ بنك أجنبى (٦٪).

٢ للإطلاع على وصف النموذج، يرجى الرجوع إلى ملحق الفصل الخامس.

٣ من الناحية العملية فإن ما يشار إليه هنا بإجمالى حصيلة الضريبة، هو فى الواقع إيراد غير ضريبى، ومع ذلك لما كان الإيراد الضريبى وغير الضريبى تمثلها

الفصل الثامن

نحو تحقيق التوازن بين السكان والأرض

عرضت الفصول السابقة رؤية تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥ بشأن النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية خلال العقد القادم. ومن الأهمية البالغة ضمان إستدامة هذه التنمية من خلال تعظيم كفاءة استغلال الطاقات الإستعابية الطبيعية لمصر وقدرات الأجهزة القومية المختلفة، وذلك حتى يمكن مواجهة طوفان العمران على الأرض الخصبة النادرة ومعالجة أوجه القصور في تقديم الخدمات ولتخفيف الضغوط البيئية. ويقدم هذا الفصل والفصل التالى عرضا عاما للوضع الراهن في القطاعات الأساسية التى تؤثر على التنمية البشرية والمكانية السليمة، كما يعرض الحلول المقترحة لزيادة معدل استغلال الموارد القومية لمصر ولحمايتها من الاستخدام غير الرشيد.

١. الاختلال بين الريف والحضر

تراجع الوضع النسبي لمصر على سلم التنمية الدولية منذ مطلع القرن العشرين وحتى يومنا هذا. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض معدل استغلال الموارد المتاحة وما صاحبه من تزايد سريع في معدل النمو السكاني، أسفر عن نمو مفرط في حجم المدن والقرى. وكان معظمه على حساب الارض الزراعية. هذا بالإضافة إلى الزيادة الضخمة في الكثافة البنائية والسكانية التى تعتبر من أعلى الكثافات في العالم.

ومن ثم، أصبحت هناك حاجة عاجلة إلى الخروج من الحيز المأهول الحالي الضيق (الذي يمثل ٥,٥٪ من إجمالي مساحة مصر) إلى الأراضي الشاسعة في الصحراء الغربية والشرقية، وفى سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وفى شبه جزيرة سيناء. وهذا التحول هو أمر حتمي إذا ما أرادت مصر تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة والحفاظ على ما بقى من الأراضي الخصبة. **ويرجع الاختلال العمرانى الحالى في مصر إلى العديد من العوامل أهمها** :

النمو السكاني: شهدت مصر ثورة ديموجرافية أدت إلى زيادة عدد السكان من ٢,٥٤ مليون نسمة في عام ١٨٠٠ إلى ٦٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، ومن المتوقع استمرار هذه الثورة الديموجرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين. وقد اقترن النمو السكاني بظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر.

السكان والتنمية الاقتصادية. تحقق النمو السكاني والحضري بدون توافر الظروف التى تجعل السلوك الإنجابي والهجرة الداخلية يتناسبا مع متطلبات التنمية الاقتصادية والصناعية، مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية والعمالة الهامشية في الاقتصاد غير المنظم، أو الاقتصاد الأسود، وإلي تكوّن العشوائيات عند أطراف المدن وفي الفراغات بين الكتل السكانية وبداخلها.

غياب الإدارة الحقيقية للعمران. إتسمت سياسات التنمية بالتحيز المكاني الذي تبدو مظاهره في توطين معظم مشروعات التنمية في بعض المناطق فقط واستئثار المركز (العاصمة والأقاليم الحضرية والمناطق المتاخمة لها) بمعظم الموارد القومية تاركة النذر القليل من الموارد لبقية أقاليم الجمهورية.

عوائق التنمية المكانية المتوازنة

هناك العديد من العوامل التى أدت إلى اختلال الأنماط العمرانية ومن أبرزها غياب التنسيق بين الأجهزة حيث تتعدد الوزارات والأجهزة المسئولة عن إدارة العمران، وتتضمن هذه الأجهزة:

١. وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وأجهزتها المعنية بالتخطيط العمراني والمجتمعات الجديدة.
٢. وزارة التنمية المحلية المسئولة عن إنشاء القرى ومدها بالمرافق.
٣. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المسئولة عن القرى التى تقام فى الأراضى المستصلحة حديثا والتى لا تقع فى دائرة اختصاص وزارة التنمية المحلية.
٤. وزارة الكهرباء والطاقة المسئولة عن مد شبكات الكهرباء للمدن والقرى وإقامة محطات توليد الطاقة الكهربائية.
٥. وزارة النقل المسئولة عن إنشاء الطرق الطولية والطرق الفرعية التى تربط المدن والقرى.
٦. وزارة الاستثمار التى أصبح يتبعها قطاع الأعمال العام الذى يشرف على شركات الإسكان والمقاولات والذى يلعب دورا كبيرا فى الأنشطة العمرانية.

تعدد القوانين والقرارات الحاكمة للتعمير

التخطيط الإقليمى: قامت وزارة التخطيط بتقسيم المسطح المصرى إلى ثمانية أقاليم بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٧. كما قامت وزارة الإسكان باعداد تقسيمات أخرى مستقلة لأقاليم مصر تختلف عن تلك التى وضعتها وزارة التخطيط. وقد أسفر هذا الوضع عن تضارب خطير فى الاختصاصات خاصة بين وزارتى التخطيط والاسكان وتشتت الجهد وهدر الوقت والمال نتيجة لازدواجية أنشطة الجهات المختلفة وغياب التنسيق بينها.

التخطيط العمرانى:. صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ محددا مراحل التخطيط العمرانى للمدن والقرى، والتى تتمثل فى التخطيط الهيكلى ثم التخطيط العام فأخيرا التخطيط التفصيلى. ومع هذا، وبعد أكثر من ٢٠ عاما على صدور هذا القانون، مازالت هناك مخططات لم تكتمل لحوالى ١٠٠ مدينة والاف القرى نتيجة هيمنة الوزارات المركزية على المحليات ونقص الهياكل الادارية والفنية المحلية.

وفى ظل غياب قوة الالزام فى قوانين التخطيط ، أمكن تحويل عشرة تجمعات حول القاهرة، كان من المقترح أنشاؤها لإعادة توطين الأنشطة والسكان خارج الكتلة العمرانية الحالية، إلى مساكن فاخرة للأثرياء، وكذلك أنشئت مدينة جديدة شرق القاهرة (القاهرة الجديدة) كى تستوعب حوالى ٤ مليون نسمة بالإضافة إلى سكان القاهرة الكبرى الحاليين.

قوانين البناء والهدم، على مدى السنوات الأربعين الماضية، صدر عدد من القوانين والقرارات المنظمة للبناء والتشييد كان آخرها القانون الذى صدر عام ١٩٨٦. ومن الملفت للنظر أن عدد المبانى التى شيدت بدون ترخيص خلال العقود الثلاثة الماضية كان يفوق كثيرا عدد المبانى المرخصة، وأصبحت الخطط العمرانية للمدن لا تستقر على حال مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية والبنائية عن المعدلات المقررة قانونا.

الأراضى الصحراوية والساحلية، أصبح التنافس على حيازة الأراضى خارج كردونات المدن ظاهرة حديثة. وقانونا، لوزارة الدفاع الحق فى استغلال أى موقع تراه مناسبا لأغراض الدفاع القومى. كما منح هذا الحق أيضا لوزارة الداخلية (جهاز الأراضى) ووزارات الزراعة واستصلاح الأراضى، والسياحة، والإسكان، ولكن بأولويات متأخرة. وقد أدى عدم توافر تنسيق كاف بين هذه الأجهزة إلى خلق العديد من العقبات والتضارب بين الاختصاصات. فعلى

▼ تحقق النمو السكانى والحضرى بدون توافر الظروف المواتية للسلوك الإنجابى والهجرة الداخلية التى تتناسب ومتطلبات التنمية الإقتصادية والصناعية

سبيل المثال، تحاط القاهرة بحزام من المعسكرات والمنشآت التابعة للجيش والشرطة مما يؤدى إلى تعقيد عملية التنمية العمرانية للمدينة.

التنمية المكانية

إن وضع رؤية جديدة للتنمية المكانية يقتضى أن يكون استعادة التوازن بين النمو السكانى والحيز المكانى والموارد المتاحة للنمو الاقتصادى والعمرانى هى الغاية التى يجب أن تسعى إليها الدولة عند وضع أولوياتها وتخصيص استثماراتها.

وحتى تصبح هذه الرؤية حقيقة واقعة، هناك منهجان يمكن الأخذ بهما : (١) الخروج من الحيز المعمور الحالى وإيجاد أقطاب نمو جديدة (٢) التوسع العمرانى طوليا وعرضيا متاخما للأنشطة القائمة. وهذان المنهجان ليس متعارضين، حيث أن الأول يعتبر منهجا طويل الأجل نسبيا، بينما يعتبر المنهج الثانى بمثابة مجموعة من برامج قصيرة الأجل، ويمكن لكل منهما أن يعمل بالتوازى مع الآخر وبما يتمشى مع الموارد المتاحة للتنفيذ.

منهج أقطاب النمو

يرتكز هذا المنهج على إيجاد أقطاب نمو بعيدة عن وادى النيل المعمور حاليا وعلى تنمية الأنشطة التى يمكن أن تجذب السكان إلى هذه المناطق بما يسمح بالإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تنفيذ هذا المنهج بسبل ثلاثة أساسية هى :

١. تحويل القاهرة لمدينة مغلقة.
٢. إنشاء عاصمة جديدة لمصر.
٣. إنشاء أقطاب نمو بعيدة.

القاهرة مدينة مغلقة

على مدى الخمسين عاما الماضية، استأثرت القاهرة الكبرى بنصيب كبير من الهجرة الداخلية التى ساهمت بنسبة كبيرة فى النمو السكانى للقاهرة الكبرى بلغت ٣٥٪ من اجمالى الزيادة السكانية خلال الفترة ١٩٣٥–١٩٦٥. وقد استقرت هذه النسبة عند حوالى ٣٠٪ فى خلال الفترة ١٩٧٦–١٩٩٦. وإذا أخذ فى الاعتبار أن معدلات نمو المناطق العشوائية، التى تبلغ نحو ٨ ٪ سنويا، كانت ضعف معدل نمو المناطق المخططة والذى يقدر بحوالى ٤٪ سنويا، بالإضافة إلى ضم الأراضى الريفية المجاورة للمناطق الحضرية إلى القاهرة الكبرى، فإن الهجرة الداخلية قد تشكل ٥٠٪ من الزيادة السكانية فى إقليم القاهرة الكبرى.

وقد طفت على السطح فكرة "إغلاق القاهرة الكبرى" منذ أكثر من ثلاثة عقود مضت، ثم تم إحياء هذه الفكرة مرة أخرى عندما دعت إليها مؤخرا السيدة الأولى سوزان مبارك. وسيؤدى اعتبار القاهرة مدينة مغلقة إلى تخفيف الضغط عن قطاع المرافق والخدمات، وسيشجع السكان على التوطن فى الجنوب وفى سيناء والمدن الجديدة، هذا إلى جانب منع التوسع فى المناطق العشوائية الحالية وظهور أخرى جديدة.

ويمكن اقتراح عدة وسائل لتنفيذ هذه الفكرة :

إطار ٨–١ : السمات الجمالية والتخطيط العمرانى

كانت المراكز الحضرية المصرية، مثل وسط القاهرة وضواحيها، وأبرزها ضاحية مصر الجديدة تشتهر بالنزعة الجمالية فى تخطيطها وطرازها المعمارى. أما حاليا، فهى تشارك المراكز الحضرية الأخرى فى المعاناة من أثر العديد من العوامل مثل :

- تشوه وعشوائية التنمية العمرانية.
- عدم صيانة الثروة العقارية القومية وتدهورها معماريا وإنشائيا.
- عدم صيانة المساكن الخاصة التى تخضع لقوانين الإيجارات القديمة نتيجة التدنى البالغ للدخل من إيجارات هذه المساكن.
- ظهور البناء الخاص متدنى المستوى بهدف التأجير بقيمة مرتفعة أو البيع مقابل عائد سريع.
- ارتفاع قيمة العقارات بما يفوق دخول معظم الأسر.
- ظهور نظام مواز تتواجد فيه المساكن ذات القيمة الإيجارية القديمة جنبا إلى جنب مع المساكن ذات القيمة الإيجارية المرتفعة، مما أحدث خللا اجتماعيا واضحا فى سوق الإسكان وانتشار ظاهرة الوحدات السكنية المغلقة وغير المستغلة والتى يتم شراؤها كاستثمار .

المصدر : سلطان أبو على، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

- الحد من التراخيص الممنوحة لإقامة استثمارات جديدة فى المجالات الصناعية والخدمية.
- حظر الهجرة إلى القاهرة الكبرى بإتخاذ إجراءات خاصة.
- إعادة تخطيط محاور حركة المرور وتوجيه وسائل الانتقال بعيدا عن القاهرة الكبرى.
- تطوير الاساليب التى تساهم فى الارتقاء بنوعية الحياة.

عاصمة جديدة لمصر

ركزت رؤية التنمية المستقبلية فى مصر حتى عام ٢٠٢٢، التى وردت بالخطة الخمسية ٢٠٠٢–٢٠٠٧ . على ضرورة زيادة المساحة المأهولة إلى ١٢٪ من إجمالى مساحة مصر. ومن أحد أساليب تحقيق هذا الهدف إنشاء عاصمة جديدة لتكون منطقة جذب بديلة للتنمية. ومبدئيا، يقترح أن تكون الملامح الأساسية للعاصمة الجديدة كما يلى :–

- أن تبعد عن القاهرة والوادى القديم بحوالى ٤٠٠ كيلو متر ولكنها تقع فى قلب الحيز العمرانى الجديد المستهدف تنميته.
- أن يكون لها قاعدة اقتصادية (زراعية أو صناعية أو خدمية).
- أن تكون قادرة على استيعاب الأجهزة الحكومية والهيئات القومية والبعثات الدبلوماسية.

ستصبح العاصمة الجديدة مركزاً إدارياً ومركزاً بديلاً للتنمية، بينما ستظل القاهرة القديمة مركزاً ثقافياً وتجارياً

فى ظل هذا السيناريو، ستصبح العاصمة الجديدة مركزا إداريا و مركزا بديلا للتنمية، بينما ستظل القاهرة مركزا ثقافيا وتجاريا، وستتحسن نوعية المعيشة نتيجة لتخفيف الضغط السكانى عنها وزيادة الموارد اللازمة لتطوير الخدمات والمرافق.

وهناك تجارب سابقة لنقل العاصمة. فقد انتقلت عاصمة باكستان من كراتشى إلى أسلام اباد وانتقلت عاصمة البرازيل من ريو دى جانيرو إلى برازيليا وعاصمة تركيا من أسطنبول إلى أنقرة. وفى كافة الأحوال، تحسنت الأوضاع فى المدن القديمة وأختيرت مواقع العاصمة الجديدة فى أغلب الأحيان فى قلب مناطق تسعى الحكومة إلى تنميتها اقتصاديا وعمرانيا واجتماعيا.

وتعد الصحراء الغربية سواء بالقرب من توشكى أو من مشروع فوسفات ابو طرطور من المواقع المقترحة للعاصمة المصرية الجديدة، أى فى مكان متوسط من محور التنمية للصحراء الغربية. ومع انشاء خط سكك حديدية يربط الصحراء الغربية بالبحر الأحمر، وطريق طولى يربط العاصمة الجديدة بالساحل الشمالى - عند العلمين مثلا - ويمتد جنوبا حتى قلب أفريقيا، فإن محاور جديدة لتعزيز التنمية الاقتصادية سوف تظهر من جراء ذلك.

ومازالت قضية التمويل تحت الدراسة. ومع هذا يمكن تغطية جانب منه بتحويل المبالغ المخصصة لتحسين القاهرة إلى هياكل البنية التحتية فى الموقع الجديد.

يؤدى الإنتشار العمرانى إلى زيادة المساحة المأهولة بالسكان فى الصحراء خارج وادى النيل فى المساحات المتاخمة

أقطاب النمو البعيدة

فى ظل عاصمة جديدة لمصر فى الصحراء الغربية، ومع انشاء طريق رئيسى يربط جنوب مصر بشمالها وخط سكك حديدية يتجه من الغرب إلى الشرق وحتى البحر الأحمر، سوف تظهر أقطاب للنمو على طول الطريق وعلى امتداد خطوط السكك الحديدية، إلى جانب ظهور أقطاب نمو طرفية أساسية على النحو التالى :-

- حول العاصمة الجديدة، حيث تكون الزراعة فى توشكى أو التعدين والصناعة فى أبو طرطور هى قاطرات التنمية الأساسية.
- على ساحل البحر الأحمر الجنوبى، اعتمادا على السياحة والصيد والأنشطة البحرية الأخرى بصفة أساسية.
- حول العلمين والساحل الشمالى الغربى للبحر المتوسط، اعتمادا على قاعدة متنوعة من الزراعة والصيد والسياحة والصناعات الصغيرة، إلى جانب الأنشطة البحرية. كما يمكن أن تتسارع وتيرة التنمية إذا أمكن تطهير المنطقة من الألغام التى زرعت خلال الحرب العالمية الثانية.
- فى سيوة والواحات المختلفة الواقعة على طول الطريق الطولى الجنوبى/الشمالى أو بالقرب منه. وهذه المنطقة لها إمكانيات كبيرة فى الزراعة والرعى والسياحة الصحراوية بالإضافة إلى التصنيع الزراعى والصناعات الحرفية اليدوية.
- حول الأنشطة التعدينية على طول خط السكك الحديدية الذى يربط موقع العاصمة الجديدة بالبحر الأحمر.

منهج الانتشار العمرانى

يستهدف هذا المنهج زيادة المساحة المأهولة بالسكان من خلال التوسع في الصحراء خارج وادى النيل في المساحات المتاخمة له ثم الأبعد من ذلك تباعا. وهذا التوسع العمرانى يستفيد من البنية التحتية القائمة القريبة كما يقلل من تكلفة الانتشار العمرانى، على الأقل في المراحل الأولى للتنمية، هذا إلى جانب تعظيم العائد الاقتصادى والاجتماعى من التخصيص المكانى للموارد. وهناك مرحلتان أخريان تعقبان هذا المنهج الأقل تعقيدا للتنمية العمرانية وهما :- مرحلة خلق أقطاب للنمو ويتبعها مرحلة التنمية الشاملة وسيرد ذكر هذه الاقتراحات بالتفصيل فيما بعد.

تقسيم مكانى جديد لمصر:

تشير الدراسات الأولية إلى أن المساحات التى يمكن تنميتها وتعميرها على المدى الطويل تتراوح نسبتها بين ٢٥٪، ٣٥٪ من المساحة الكلية لمصر. وترى هذه الرؤية أن مصر باستطاعتها الوصول إلى الوضع المستهدف من خلال مراحل متدرجة ومتتابعة، ويجرى الأعداد لها باشتراك عدد من قطاعات الدولة. وتتضمن هذه المراحل الخروج المباشر إلى الأراضى الصحراوية المتاخمة للوادى القديم والدلتا؛ تنمية أقطاب النمو التى يسهل نسبيا استغلال امكاناتها الحالية؛ تنفيذ هياكل البنية التحتية للمحاور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة واعطاء الأقاليم

إطار ٨-٢: خلق تجمعات سكانية جديدة

• **الحلول المخططة**: تعتبر المدن الجديدة سمة للمجتمعات العمرانية المخططة التى برزت فى القرن العشرين، والتى تم اقامتها من العدم حتى أصبحت مدنا قائمة بذاتها وترتكز على قاعدة اقتصادية ويتوافر لها نطاق كامل من الخدمات والمرافق. وفى المجتمعات الغربية، تقام المدن الجديدة وفقا لمفهوم المدينة الحدائقية Garden City أو المدينة الخضراء يقطنها عدد قليل من السكان (حوالى مائة ألف نسمة)، وتركز على المساكن العائلية التى تبعد عن بعضها البعض وتحيطها الكثير من المساحات الخضراء، ويتركز النشاط الاقتصادى فى هذه المدن عادة فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفى مصر، تم إنشاء أكثر من عشرين مدينة جديدة، وكان من المستهدف رسميا جذب ١٥ مليون نسمة من الوادى القديم إلى هذه المدن. وعلى الرغم من أن الجيل الأول منها، الذى أنشىء في الثمانينات، كان ناجحا نسبيا في تحقيق هذا الهدف إلا أن هناك مدينتين دخلتا في نطاق إقليم القاهرة الكبرى. وقد كان من الضرورى أن تتوافر الارادة السياسية لاستغلال مدينة السادات، التى تبعد ٨٠ كيلو مترا عن القاهرة، كمركز إدارى للحكومة كما كان مستهدفا في بادىء الأمر. وفى الوقت الحالى، تم تحويل مبانى المدينة الخالية إلى فصول دراسية وقاعات محاضرات لجامعة المنوفية. أما مدينة السادس من أكتوبر، فقد أصبحت ضاحية من ضواحى القاهرة التى جذبت أفراد الطبقة الوسطى الذين ينتقلون منها وإليها يوميا بحكم عملهم. ولهذا من الأهمية أن تعمل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهى الجهاز المسئول عن المدن الجديدة، على تقديم مجموعة من الحوافز المطلوبة لجذب العدد المستهدف من السكان إلى المدن الجديدة من خلال انشطة صناعية و / أو زراعية وتجارية مولدة لفرص العمل، وخدمات اجتماعية وطبية، ووحدات سكنية لمجموعات كبيرة من السكان بما فيهم الفقراء.

• **الحلول غير الرسمية**: ظهرت التجمعات السكانية، العشوائية مثل منشية ناصر وبولاق الدكرور، حول اقليم القاهرة الكبرى في منتصف السبعينات تقريبا، في الوقت الذى بدأت فيه الحكومة في انشاء أول مدن جديدة. وقد نمت هذه التجمعات السكانية العشوائية بدرجة تفوق نمو الجيل الأول من المدن الجديدة، وأصبحت قادرة على توفير مساكن وفرص عمل أكثر لقاطنيها. كما أخذت هذه التجمعات السكانية ترتيبات اجتماعية خاصة استطاعت أن تلبى بها حاجات المجتمع المحلى. وعلى الرغم مما تعانيه هذه المجتمعات من أمراض اجتماعية ومن نقص في هياكل البنية التحتية، فقد تكونت هذه التجمعات السكانية نتيجة الطلب الكبير على المساكن الذى استطاع السوق فيها أن يلبيه.

• **حلول القطاع الخاص**: استطاع القطاع الخاص تعمير ضواحى جديدة ومرتفعة الثمن في المناطق الصحراوية حول القاهرة جذبت إليها الأثرياء الذين تركوا مناطق وسط المدينة التى تعرضت للإهمال والتدهور. وعلى الرغم من أن هذه المناطق أدت إلى زيادة الامتداد الحضرى للقاهرة، إلا أنها تقع على امتداد شبكة طرق جديدة وأصبحت شاهدا على الرغبة في توفير ظروف بيئية وسكنية أفضل بين الطبقة المتوسطة الاخذة فى النمو.

المصدر : أحمد الخولى، جامعة المنوفية

فاعلياتها في إدارة الامكانات والموارد الطبيعية والبشرية لكل منها.

ويمكن تقسيم المسطح المصرى طوليا من الشمال إلى الجنوب إلى محاور تنموية متتالية ويقع في وسطها المحور الحالى المأهول (أنظر الخريطة رقم ١). كما يمكن تقسيم هذا المسطح عرضيا من الشرق إلى الغرب إلى شرايين متعامدة على محاور التنمية الطولية. وتقوم هذه الشرايين بنقل الطاقة والمرافق والمواد الخام والمنتجات الزراعية والصناعية بين أقطاب التنمية كما تساعد على الانتشار السكانى من المناطق المأهولة حاليا في الوادى والدلتا إلى مناطق التنمية الجديدة.

وسوف يضم أى إقليم مساحات شاسعة وأنشطة اقتصادية متنوعة وبذلك تزداد إمكانات الإقليم الاستثمارية والانتاجية ويصبح في مقدوره أن يعتمد اقتصاديا على نفسه وأن يستغنى تدريجيا عن التدخل والتمويل المركزى. كما سيكون الإقليم أكثر قدرة على تعظيم الاستفادة من التفاعل بين التكنولوجيات الجديدة (الطاقة، الاتصالات والمعلومات). ونظرا لأن الوحدات الإدارية الإقليمية على دراية بظروف العمل المحلية، ومع وجود إطار للحوافز يتناسب مع هذه الظروف، فإن هذه الوحدات الإدارية يمكنها أن تخلق كوادر إدارية وفنية على مستوى عال من الكفاءة، كما يمكنها إثارة المنافسة بين الأقاليم لتحقيق أهداف التنمية.

ويتعين أن يراعى التقسيم العرضى للمسطح المصرى احتواء كل اقليم على قطاعات من مختلف الأنشطة التنموية (صناعية، زراعية، تعدينية، سياحية ..الخ) وبهذا تتكامل المناطق المأهولة الحالية والجديدة اجتماعيا واقتصاديا. ومثل هذا التنوع سيساعد على زيادة معدل التنمية الاقتصادية وسيتيح أيضا للكثير من الأقاليم - خاصة أقاليم الصعيد - منافذ على البحر الأحمر، بجانب منافذ على البحر الأبيض لأقاليم الشمال.

وبطبيعة الحال، سيتطلب الأمر توفير حوافز خاصة للشرائح الاجتماعية المستهدف انتقالها إلى المجتمعات الجديدة مثل توفير إسكان بأسعار منخفضة أو توفير عوامل جذب مثل الخدمات الكافية وفرص العمل من خلال التأهيل المهنى والتخصصى والتى لا تتوافر لساكنى الأراضى القديمة الحالية. ومن المقترح أيضا أن تقع عواصم الأقاليم في مدن جديدة وليست في المحافظات، حيث سيساعد هذا كثيرا على نمو هذه المدن ويحول دون التكدس السكانى في عواصم المحافظات الحالية.

الاستراتيجية والإدارة والتخطيط

إن صياغة استراتيجية قومية واضحة المعالم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية تتطلب توفير إطار مرجعى حاكم لسياسات وخطط التنمية، وهذا يعتبر دليلاً لا غنى عنه لخلق الهيكل المكانى على المستوى القومى. وفى ظل هذا الاطار لا تعتبر الاستراتيجية خطة طويلة الأجل. أنما هى رؤية للمستقبل تقدم المبادىء المرجعية الأساسية

إطار ٨–٣: استغلال البناء الجيولوجى لمصر

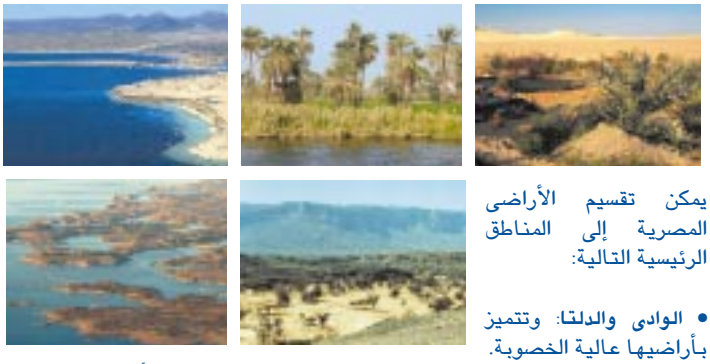

يمكن تقسيم الأراضى المصرية إلى المناطق الرئيسية التالية:

- **الوادى والدلتا**: وتتميز بأراضيها عالية الخصوبة.
- **الصحراء الغربية**: وتشمل منخفضات الصحراء الغربية التى تبدأ من توشكى في الجنوب مرورا بالواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية حتى واحة سيوة في الشمال. ويشار إليها عادة "بالحزام الأخضر الغربى" وهو محور تنمية زراعية وصناعية بجانب امكاناته التعدينية.
- **الصحراء الشرقية**: وتقع بين البحر الأحمر ووادى النيل ويتوافر فيها موارد معدنية من الخامات التعدينية والصخرية الوفيرة.
- **شبه جزيرة سيناء**: وتتميز بسواحلها على البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليج السويس وخليج العقبة وكذلك هضبتها الوسطى. ويتوافر في هذه المنطقة امكانات كبيرة في مجالات السياحة والتنمية الزراعية والتعدينية والصناعية والبترول وغيرها من امكانات موارد التنمية.
- **منخفض الفيوم**: وهو غنى بالامكانات الزراعية والسمكية والسياحية والصناعية.

المصدر : أحمد الخولى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

إطار ٨–٤: البدء فى تنفيذ تقسيمين إقليمين

فى إطار خطة تجريبية أولى تغطى الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٥ يقترح تنفيذ تقسيمين إقليمين؛ الأول ويضم شرق الدلتا وسيناء. والثانى فى جنوب الصعيد (كما يتضح من شكل ٨–٢).

بالنسبة للتقسيم الإقليمى الأول، سوف يكون مشروع ترعة السلام (٦٢٠ ألف فدان) هو شريان الزراعة فى هذا الإقليم، بينما سيكون المشروع القومى لتنمية سيناء هو إطارة العريض (وزارة التخطيط، سبتمبر ١٩٩٤). ويستهدف المشروع نقل ثلاثة ملايين نسمة إلى سيناء. وسوف يأتى السكان من محافظتى الشرقية والدقهلية.

وفيما يتعلق بالتقسيم الإقليمى الثانى فى جنوب الصعيد، فإن مشروع توشكى سوف يكون قلب الزراعة فى هذا الإقليم (أنظر الفصل السادس)، بينما سيكون المشروع القومى لتنمية جنوب مصر هو الإطار العريض له (وزارة التخطيط، مارس ١٩٩٦). وقد يأتى سكانه من محافظتي قنا وأسوان.

إن تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة فى هذين الإقليمين سوف يبنى الخبرات اللازمة فى مجال الإدارة، كما سيختبر القدرات العملية للأجهزة المؤسسية التى أنشئت للقيام بمهام التخطيط والإدارة والتقويم. ويمثل الإقليمان كافة الإمكانات والتحديات المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضى، والتنمية المستدامة، وإعادة توطين السكان، وتنمية مجتمعات حضرية وريفية جديدة، ونظم الإدارة السليمة.

المصدر : محمد القصاص، جامعة القاهرة

التى تحكم عملية صنع القرار على مختلف المستويات والمجالات. وقد ترتبط الاستراتيجية بمدى زمنى طويل الأجل ولكنها تخضع للتعديل كلما أقتضت الحاجة ذلك. وفى ظل المتغيرات السريعة والمتلاحقة، فإن صياغة استراتيجية للتنمية تتطلب توافر المرونة في آليات التخطيط والإدارة. ومن المقترح أن تستبدل مناهج التنمية ذات البعد الواحد، والتى ترتبط اساسا بمحور معين أو بنشاط قطاعى

شكل ٨-١: خريطة رقم (١)، محاور التنمية الطولية ومحاور الإنتشار العرضية

المصدر: أبو زيد راجح، جامعة القاهرة

شكل ٨-٢: خريطة رقم (٢): الأقاليم الثمانية المقترحة

إقليم القاهرة الكبرى: ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية
إقليم وسط الدلتا: ويضم محافظات دمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية
إقليم شرق الدلتا: ويضم محافظات الشرقية والدقهلية
إقليم غرب الدلتا: ويضم محافظات البحيرة والإسكندرية ومطروح
إقليم شمال الصعيد: ويضم محافظات بنى سويف والفيوم والمنيا وجزء من محافظة البحر الأحمر
إقليم أسيوط: ويضم محافظات أسيوط وسوهاج والوادى الجديد وجزء من محافظة البحر الأحمر
إقليم جنوب الصعيد: ويضم محافظات قنا وأسوان وجنوب البحر الأحمر وجنوب الصحراء الغربية
إقليم سيناء: ويضم محافظتى سيناء الشمالية والجنوبية ومحافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس.
المصدر : أبو زيد راجح، جامعة القاهرة

معين، بتركيبة متكاملة وشديدة التنوع تحشد لها كافة الخبرات القومية والعالمية المناسبة لاستغلال الطاقات المحلية وبالاستفادة من التقنيات الحديثة في الصناعة والزراعة والطاقة. ومن المقترح ايضا أن ترتبط التنمية المكانية بالاستغلال المتوازن لكافة الموارد المتاحة التى يتم المزج والتوفيق بينها حسب إمكانات كل اقليم وعوامل الطلب عليها وبما يتفق مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية القومية وبرامجها.

ويتسم النظام الإدارى الحالى بوجود حكومة مركزية قوية ومحافظات متضخمة وضعيفة. وتعتبر آليات التخطيط بأشكالها التقليدية (التى يتم اعدادها على المستوى المركزى بدون المشاركة الشعبية، مع الانفصال الكبير بين الأجهزة الإدارية المركزية والأجهزة الإدارية المحلية وضعف المرونة وقلة آليات التعديل) تعتبر غير مناسبة لمجابهة التحديات الجديدة التى ينطوى عليها انتقال السكان إلى مناطق التنمية الجديدة، وفى ظل سياق يتسم بتنوع موارد التنمية الإقليمية وخصوصية الحاجات المحلية. ومن المتوقع أن تستجيب الأقاليم أو المناطق أو التجمعات السكانية بصورة أفضل للأساليب الإدارية التى تتناسب مع ظروفها. فالطبيعة الصحراوية والساحلية للمناطق المأهولة الجديدة، التى تختلف عن طبيعة الوادى القديم والدلتا، تتطلب أسلوب إدارة يتسم باللامركزية، حيث تمنح الأقاليم والإدارات المحلية سلطة إدارة شئونها المتعلقة بوضع الأولويات والتخطيط وتنفيذ المشروعات التى ترى أنها تتناسب مع احتياجاتها. وهكذا يتضح أنه من الضرورى بالنسبة للتخطيط الحضرى، باعتباره جزءً لا يتجزأ من هدف قومى ملزم لكافة وزارات الدولة وهيئاتها، أن تكون أولوياته واضحة، وأن يكون قادرا على الاستجابة للحاجات التى تحددها الأقاليم بنفسها، وأن يعتمد على المشاركة الفعالة للمؤسسات اللامركزية والمجتمع المدنى وأن يكون العمل كفريق هو القاعدة.

ومن المقترح في مجال الإدارة والتخطيط للتنمية والعمران خلق مستوى إدارى جديد بين الحكومة المركزية من ناحية، والمحافظات والمحليات من ناحية أخرى. وهو مستوى إدارة الأقاليم، بحيث يكون لكل إقليم هياكله الإدارية ويتولى بإمكانياته الكبيرة وضع التخطيط الإقليمى الخاص والتنسيق بين المحافظات التى تقع في دائرة اختصاصاته. وكما ورد ذكره من قبل، من المتصور أن يغطى الإقليم مساحات شاسعة ويضم أنشطة اقتصادية متنوعة وبذلك تزداد إمكاناته الاستثمارية والانتاجية، ويصبح في مقدوره أن يعتمد اقتصاديا على نفسه ويستغنى تدريجيا عن التدخل المركزى. ويتوقع أيضا أن تصبح الأقاليم أكثر قدرة على تعظيم الاستفادة من التكامل بين الامكانات الموجودة داخل حدودها، بما فيها التكامل والتفاعل بين الامكانات التى توفرها التقنيات الجديدة في مجال الطاقة والاتصالات والمعلومات.

إن الارتباط الوثيق بين إدارة التنمية وإدارة العمران يدعو إلى اقتراح إنشاء هيئة واحدة تعمل كجهة منسقة على كافة المستويات : القومية والإقليمية والمحلية، وأن تكون متصلة أفقيا بثلاثة أجهزة مؤسسية على النحو التالى:

الشكل ٨-٣: تكلفة التدهور البيئى في مصر

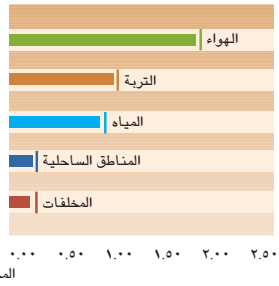

المصدر: World Bank (2003), Cost of Environmental Degradation in Egypt

شكل ٨-٤: توزيع مساعدات التنمية الرسمية في مجال البيئة وفقا للقطاع

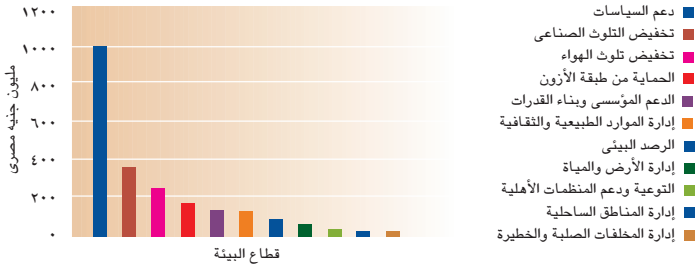

المصدر: World Bank (2004) Egypt Country Environmental Assessment Report

١. **الجهاز المركزى لتخطيط التنمية والعمران على المستوى القومى**: ويتولى هذا الجهاز إعداد الخطط القومية التى تحدد محاور التنمية الرئيسية والفرعية والموارد والامكانات المتاحة بكل منها، كما تحدد محاور الاتصال الفرعية التى تربطها وتمدها بالمرافق وكذلك مراحل الخطط والانتشار السكانى في إطار السياسات القومية، والنمط العمرانى الأمثل للتجمعات السكانية في محاور التنمية الجديدة.

٢. **هيئة التخطيط الإقليمى للتنمية والعمران**: وتنشأ هذه الهيئة بكل إقليم ويسند إليها مهمة التخطيط للتنمية والعمران في الأقاليم التابعة له، بما يلزم من دراسات اجتماعية ومالية وبيئية بالاضافة إلى الدراسات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية للإقليم وذلك في إطار الخطة القومية والاستراتيجية العامة للتنمية.

٣. **لجان التخطيط المحلية**: وتتولى هذه اللجان مهام مماثلة لمهام هيئة التخطيط الإقليمى للتنمية والعمران ولكن داخل حدودها الإدارية المحلية.

وهذه الأجهزة التى ترتبط رأسيا ببعضها البعض ترتبط أيضا أفقيا مع القطاعات والأجهزة والهيئات التنفيذية الأخرى على نفس مستواها الإدارى القومى أو الإقليمى أو المحلى والتى يمكن أن تشارك معا في عمليات التخطيط والتنفيذ. وهكذا يمكن أن تتم التنمية والعمران في منظومة واحدة متكاملة تسمح لمصر بالمواجهة الفعالة للتحديات المعقدة والملحة التى تقف في طريقها نحو مستقبل أفضل.

٢. القضايا والهموم البيئية

يرمى الهدف الاستراتيجى للسياسة البيئية في مصر إلى إدخال وادماج الابعاد البيئية المتعلقة بحماية صحة الانسان وإدارة الموارد الطبيعية في كافة السياسات والخطط والبرامج والمشروعات القومية. وفى خلال الأمد المتوسط، يتمثل الهدف في صون الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجى والتراث القومى في إطار التنمية المستدامة. أما خلال الأمد القصير فإن الهدف هو تخفيض مستويات التلوث والمخاطر الصحية الحالية إلى أدنى حد ممكن، وذلك لتحسين نوعية الحياة في مصر.

ويعتبر مستوى الكثافة السكانية في مصر من أعلى المستويات في العالم. ويمكن القول بأن الانفجار السكانى هو المسئول الرئيسى عن زيادة الضغوط على الطاقة الإستيعابية في مصر. وتشير مظاهر الاختلال المتصاعد في المنظومة الايكولوجية في عدد من المناطق الجغرافية إلى أن مصر تواجه حاليا ضغوطا بيئية يمكن أن تعرقل جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقوض نوعية الحياة لدى مواطنيها، بل يمكنها في بعض الحالات أن تضعف قدرتهم على المساهمة بفاعلية في تحقيق التقدم على المستوى القومى. وتشير تقديرات البنك الدولى عام ٢٠٠٢ إلى أن تكلفة التدهور في الموارد الطبيعية واستنزاف المنظومة الايكولوجية تعتبر تكلفة عالية تصل إلى ٥,٥ بليون دولار. كما تشير الدلائل أيضا إلى أن تضاعف المخاطر والأخطار البيئية التى يتعرض لها المواطنون في حياتهم اليومية تتزايد بمعدلات قد لا تجدى معها، لحد كبير، الإجراءات العلاجية.

تتطلب طبيعة القضايا البيئية، التى تجعلها قاسماً مشتركاً فى كافة القطاعات، قدراً كبيراً من التنسيق فى عملية التخطيط

تحظى مصر بمناطق جغرافية متنوعة، لكل منها قاعدة الموارد الخاصة بها وظروفها المناخية والسمات الخاصة بتضاريسها وسطحها وأنماط استخدام الأراضى فيها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لطبيعة القضايا البيئية، التى تجعلها قاسما مشتركا في كافة القطاعات، فإن التنسيق الذى يطلبه صانعو السياسات والقائمين على الادارة من أجل تحقيق الرفاهة البيئية الشاملة ليس بالأمر اليسير.

ومن أحد الأمور الهامة التى مازالت غائبة في مصر، هو الأمر الذى يتعلق بإدماج السياسات البيئية في السياسات الاقتصادية تحت مظلة سياسة قومية للتنمية المستدامة تأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية عند بدء عملية التخطيط. ولا تستطيع القوانين والقواعد التنظيمية وحدها أومساعدات التنمية الرسمية الاجنبية بمفردها أيضا التغلب على التحديات التى تفرضها القضايا البيئية وقضايا التنمية. لذا فإن المطلوب هو وضع حزمة مبتكرة من السياسات والأدوات الاقتصادية والاجراءات المستندة إلى السوق تؤدى كلها إلى تشجيع التغيير في السلوك الانتاجى والاستهلاكى، ومن ثم تدعيم التنمية المستدامة.

من الواضح إن إعتبارات السوق والربح لا تضمن وحدها توفير بيئة سليمة. لهذا يجب النظر إلى إجراءات الحفاظ على البيئة من زاوية قيمتها الاجتماعية إلى جانب قيمتها السوقية، التى تنعكس في مخصصات موازنة الدولة

ونفقاتها، حتى تؤخذ في الحسبان آثارها على نوعية الحياة التى تؤثر بدورها على رفاهة وانتاجية المواطنين. ومع هذا، ومن هذا المنظور، لم تطبق سياسة موازنة الدولة بصورة متوازنة في كافة المجالات. وقد أشار تقرير البنك الدولى الصادر عام (١٩٩٩/٢٠٠٠) إلى أن الفقراء هم أكثر الفئات التى لا تحصل إلى حد كبير على المعلومات العامة عن الاخطار البيئية وبالتالى هم أكثر الفئات عرضة للتأثر بصورة خطيرة بالأمراض البيئية.

تدابير الحفاظ على البيئة يجب أن تأخذ فى الحسبان آثارها على نوعية الحياة

بعض التحديات

يتعلق الهدف السابع من الأهداف الانمائية للألفية (MDGs) بالاستدامة البيئية. ويهدف بالتحديد إلى إستعادة الموارد البيئية، وتحقيق تحسن كبير في معيشة قاطنى العشوائيات، وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة الأفراد الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وعلى خدمات الصرف الصحى.

وتعكس MDGs، لحد كبير، التزاما موازيا من جانب الحكومة المصرية بالتصدى لهذه القضايا وللقضايا البيئية الأخرى التى ورد ذكرها أيضا في الفصل التاسع من هذا التقرير. وعلى أية حال، يشير تقويم أوجه القصور الرئيسية في الوضع البيئى في مصر إلى حجم عملية الاصلاح المطلوبة :

- **التنوع البيولوجى**: تتعرض مصر لضياع ما تحظى به من تنوع بيولوجى ثرى، وهناك أسباب جذرية لهذا تتضمن الزحف البشرى وغياب الوعى العام بشأن الحفاظ على هذه الموارد ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة في هذا المجال.
- **الأرض**: يعتبر توافر الأرض الزراعية قضية أساسية. ومن المتوقع أن تتسع في المستقبل الفجوة بين الانتاج الزراعى والطلب على الغذاء من جانب السكان الذين يتزايدون بسرعة. وقد أسفر اسلوب التكثيف المحصولى وانحسار الطمى الذى كان يأتى مع فيضان النيل إلى تدنى انتاجية التربة. وعلاوة على ذلك تواجه مصر اشكالا مختلفة من التصحر وتدهور الأراضى الزراعية التى تروى بمياه الرى أو المطر.
- **العمران**: ظهر الاسكان العشوائى وأنتشر حول المدن والقرى المصرية، وقد اقيم هذا النوع من الاسكان فى غالب الأحوال على الأراضى الزراعية. كما تآكلت الأراضى الخصبة المحدودة من جراء الزحف العمرانى الذى ساهم بدوره في الاكتظاظ السكانى في وادى النيل.
- **المياه**: هناك تزايد مستمر في الفجوة بين الموارد المائية المحدودة والطلب المتصاعد عليها. كما يعتبر متوسط نصيب الفرد من المياه أقل من مؤشر الضغط المائى. وقد تدهورت نوعية مياه النيل وقنوات الرى والمصارف خاصة في الدلتا بصورة كبيرة (أنظر الفصل التاسع).
- **الصرف الصحى وإدارة المخلفات الصلبة**: قد يحصل السكان الفقراء على مياه شرب آمنة، إلا أن فرصتهم ضئيلة للغاية في الحصول على وسائل سليمة للتخلص من مياه الصرف الصحى. وتفتقر مصر إلى مدافن صحية ومراكز كافية لفرز وتصنيف المخلفات الصلبة ووسائل ملائمة لإدارتها، بما فى ذلك المخلفات الصناعية والطبية الخطرة، والرواسب التى تتخلف من محطات معالجة مياه الصرف الصحى ، والمواد المتخلفة من تطهير المجارى المائية والمخلفات الزراعية وانقاض المبانى.
- **التلوث**: تشير البيانات المنشورة عن نوعية الهواء إلى أن تدنى نوعية الهواء هو ظاهرة سائدة في المناطق الحضرية والمراكز الصناعية الكبرى. وقد تجاوزت معدلات تلوث الهواء المعدلات التى تقرها منظمة الصحة العالمية في ٦ مواقع بالقاهرة من المواقع التى تكتظ فيها حركة المرور مما يعرضها للعوادم التى تنبعث من السيارات، هذا إلى جانب مصادر التلوث الأخرى مثل انبعاثات المصانع وحرق المخلفات في المناطق الريفية المتاخمة للمناطق السكنية.
- **البيئة البحرية**: يأتى تلوث وتآكل المنظومة الايكولوجية في السواحل من مصادر عديدة منها مخلفات الموانىء والتنمية السياحية والمخلفات الصناعية السائلة ومياه المجارى.
- **التراث الثقافى**: تتعرض الكثير من الآثار في الأماكن المكشوفة أو المغلقة للزحف العمرانى ورشح المياه وانبعاثات غاز ثانى اكسيد الكربون وأدخنة العادم والاهتزازات، كما أن الافراط في عرضها أمام الجمهور يؤدى إلى تلفها وإلى ضياع تراث لا يمكن تعويضه.

الوضع المؤسسى

هناك ١٧ وزارة على الأقل تشارك في تنفيذ حوالى ٨١ قانونا بالإضافة إلى العديد من القرارات، وكلها تتعرض في جانب منها لموضوع البيئة. وبوجه عام، فإن معظم مشروعات البنية الاساسية والكثير من الأنشطة الأخرى التى تمارسها الوزارات المعنية تأخذ في الحسبان الأمور البيئية. وبالاضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ٤٠ هيئة حكومية تنخرط في أنشطة تتعلق بالبيئة. وعلى الرغم من أن لمصر تاريخا طويلا في التشريعات البيئية إلا أن الالتزام بهذه التشريعات مازال ضعيفا نتيجة القصور في إنفاذها. كما أن مصر في حاجة إلى تقوية الآليات المؤسسية حتى تتحقق الادارة البيئية الفعالة.

وهناك جهازان رئيسيان مسئولان مباشرة عن الشئون البيئية وهما :

وزارة الدولة لشئون البيئة

أنشئت وزارة الدولة لشئون البيئة عام ١٩٩٧، وتختص بالعمل على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية في مصر وحماية مواردها الطبيعية. ولهذا فإن وزارة البيئة يقع على عاتقها التصدى للمشاكل البيئية التى تراكمت على مدى أكثر من ٤٠ عاما، وأن تسعى لتعبئة الاستثمارات وبناء القدرات. وقد تم وضع خطة العمل البيئية القومية (NEAP) لتنفيذها من قبل الوزارات المعنية وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

جهاز شئون البيئة المصرى

انشىء هذا الجهاز عام ١٩٨٢ كأعلى سلطة في مصر مسئولة عن تنمية وحماية البيئة. وعلى آية حال، ومنذ انشاء وزارة

الدولة لشئون البيئة، يعمل الجهاز كجهة مركزية مُنَسقة تقوم بوضع السياسات للوزارة وتشرف على تنفيذها وتتابع مدى التقدم في تحقيقها. وينقسم جهاز شئون البيئة إلى ثلاثة أقسام فنية تغطى (١) المسائل المتعلقة بنوعية البيئة، وتشمل السياسات والخطط والبيانات والمعلومات (٢) الادارة، وهى مسئولة عن تقويم الآثار البيئية على المستوى القومى وعن المشروعات الارشادية (٣) حماية الطبيعة، وتضم أقسام التنوع البيولوجى والمحميات الطبيعية.

وقد أنشىء في عام ٢٠٠١ وحدة لإنفاذ التشريعات البيئية وتقوم بالتفتيش ومتابعة الالتزام بهذه التشريعات. ومن بعض المهام الموكلة لهذه الوحدة، إنشاء وإدارة ٢٢ محمية طبيعية والإلغاء التدريجى للبنزين المحتوى على الرصاص والتوسع في استخدام الغاز الطبيعى في السيارات وإعادة توطين المصانع الملوثة للبيئة بعيدا عن المناطق السكنية وتخفيض الانبعاثات التى تنطلق من هذه المصانع، وتخفيض استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية.

وقد أعلنت وزارة السياحة مؤخرا عن خطط جديدة للتنمية السياحية، باعتبار السياحة إحدى قاطرات النمو الرئيسية. وقد يكون لهذه الخطط آثار ملموسة للغاية على البيئة. ولهذا تحتاج وزارة شئون البيئة وجهاز شئون البيئة إلى عدد أكبر من المتخصصين الأكثر خبرة في مجال السياحة البيئية لتدعيم وضعيهما كجهازين مسئولين عن الادارة البيئية، حيث أن الموارد البشرية المتاحة حاليا غير كافية للاضطلاع بما هو مطلوب للوفاء بالتزاماتهما المؤسسية.

بناء المشاركات

لكل من المجتمع المدنى والقطاع الخاص دور حيوى في الحفاظ على البيئة. وقد حرصت NEAP على اشراك العديد من ذوى المصلحة في صياغة النتائج المرجوة من الخطة وعلى ضمان التزامهم بتنفيذ ومتابعة المشروعات المقترحة. وقد أسفر هذا عن نتيجة هامة تمثلت في فتح قناة للحوار بين المنظمات غير الحكومية والحكومة المصرية. وقد كان وجود اتحاد نشط يضم كافة المنظمات غير الحكومية التى تساهم في تحقيق الأهداف البيئية يمثل دعما قويا لهذه المشاركة.

وعلى المستوى الاقليمى والمحلى، مازالت الأجهزة العامة تواجه نقصا في الموارد البشرية والمالية اللازمة للقيام بالأنشطة البيئية، ومازالت أيضا تعتمد اعتمادا كبيرا على المخصصات التى ترصدها الحكومة المركزية. وقد تؤدى مشاركة القطاع الخاص إلى توفير مصدر بديل للتمويل. وتسعى سياسة وزير البيئة الحالى إلى تدعيم القدرات المحلية والاقليمية والقومية في مجال جمع وتحليل وتبادل واستخدام المعلومات والبيانات البيئية على مستوى القطاعات، وذلك حتى يمكن تحسين التدابير الوقائية والعلاجية من حيث نوعيتها وتوقيتاتها وتغطيتها. وهذا يسهل من وضع تدابير فعالة للحد من الفاقد والتلوث في إطار بيئة تنظيمية مواتية تستند إلى السوق وتقدم حوافز اقتصادية داعمة أو حوافز سلبية مكملة للقواعد التنظيمية.

الإطار ٨-٥ : قوة التعاون المشترك : إعادة تدوير تراب الأسمنت

يوجد في القاهرة وحدها ثلاثة مصانع للأسمنت تنتج يوميا حوالى ١٢٠٠ طن من تراب الأسمنت (By Pass). ويعد هذا هو السبب الأساسى الذى دفع إلى التفكير في إعادة تدوير تراب الاسمنت بإنشاء مشروع مشترك بين وزارتى البيئة والاسكان ومركز بحوث الإسكان والبناء ومصانع الاسمنت وشركة المقاولون العرب وهيئة الطرق والكبارى وشركة Esenpro Group ، وذلك لاستغلال تراب الاسمنت في إنتاج بلاط الأرصفة وبلدورات أرصفة الشوارع ولرصف الشوارع في القرى باستخدام خلطة اسمنتية بدلا من الأسفلت. كما يمكن استخدام تراب الاسمنت أيضا في صناعة الأوانى الزجاجية والزجاج المسطح. وبينما تبلغ تكلفة مواد الرصف التقليدية، مثل الأسفلت، حوالى ٢ مليون جنيه للكيلو متر، فإن تكلفة الرصف باستخدام تراب الأسمنت تبلغ حوالى ١٥٠ الف جنيه، أى عُشر التكلفة، هذا إلى جانب أن الطرق المرصوفة بتراب الأسمنت يمكن إصلاحها.

المصدر : منى ياسين، المصرى اليوم

الوادى القديم والتهديدات التي يتعرض لها

مازالت الزراعة حتى الوقت الحالى من اهم القطاعات الانتاجية الرئيسية في الاقتصاد المصرى، حيث تساهم بما يتراوح بين ١٦٪ و١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ومن المتوقع زيادة مساهمة الزراعة مع زيادة منتجات التصنيع الزراعى الوسيطة الموجهة للتصدير ومع زيادة الأراضى المستصلحة والتوسع في استخدام الميكنة وانتاج الحاصلات ذات الانتاجية المرتفعة (أنظر الفصل السادس)

تآكل الأراضى الخصبة فى وادى النيل والدلتا، يمثل ضياع ما يوازى ٠,٦٪ من إجمالى الأرض الزراعية سنوياً

ومع هذا، فإن تآكل الأراضى الخصبة في وادى النيل والدلتا نتيجة الزحف السكانى يمثل ضياع ما يوازى ٠,٦٪ من إجمالى الأراضى الزراعية في مصر سنويا. وهناك تقديرات تشير إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية من حوالى ٠,٢٥ فدان في عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٠,١٣ فدان (٥٠٠ متر مربع) في عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد إلى ٠,٠٩٪ فدان (٣٨٠ متر مربع) بحلول عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، تتسم الأنشطة الزراعية حاليا بالانتاج الكثيف الذى أدى إلى تدهور التربة وتراجع انتاجيتها. ونتيجة لبناء السد العالى - جزئياً – فقدت الأراضى الزراعية العناصر الغذائية التى كان يمدها بها فيضان النيل سنويا مما جعل المزارعين يلجأون إلى استخدام كميات كبيرة من الأسمدة لزيادة الانتاجية.

ويعتبر التصحر ظاهرة متزايدة في مصر، وقد نتج من مجموعة من العوامل مثل هشاشة المنظومة الايكولوجية والاستخدام المفرط لمياه الرى مع سوء الصرف الذى يفوق قدرات المنظومة الايكولوجية. وهناك مناطق تعرضت بالفعل للتصحر منها الأحزمة الساحلية الشمالية، والأراضى الطينية الخصبة في الصعيد والدلتا والأراضى المستصلحة الصحراوية عند أطراف وادى النيل القديم. وتعتبر أراضى معظم الواحات والمناطق الصحراوية النائية في سيناء وفى الجنوب أراض هشة. ويقع المسطح المصرى البالغ حوالى مليون كيلو متر مربع تحت ظروف مناخية جافة وشديدة الحرارة. وعلى الرغم من أن هذه المناطق قد لا تكون صالحة للزراعة التقليدية، إلا أن لها منظومات ايكولوجية مميزة خاصة بها إذا لم تحترم فإنها ستقود بطريقة غير مباشرة إلى التصحر.

إطار ٨–٦ : السحابة السوداء الموسمية والاسكان منخفض التكاليف

عانت القاهرة الكبرى من سحابة سوداء موسمية نتجت عن عملية حرق قش الأرز في الأراضى الزراعية المتاخمة لها، ولم تفلح محاولات عديدة في التخلص منها. ومؤخرا عرض وزير الدولة لشئون البيئة طريقة مبتكرة لإعادة تدوير قش الأرز من خلال استخدام القش المكبوس كمادة للبناء. وقد استخدم هذا البديل كمشروع ارشادى لبناء مركز الوعى البيئى في حلوان على مساحة ٦٠٠ متر مربع وعلى بعد ٢٥ كيلو جنوبى القاهرة. وقد حقق المشروع نجاحا ملحوظا. وتدرس وزارة الدولة لشئون البيئة حاليا إمكانية تعميم هذه التجربة في مختلف القرى المصرية ووفرت لهذا الغرض عددا من المصانع والآلات اللازمة. وفى المستقبل القريب، سوف يطبق هذا المشروع مرة أخرى في المعصرة لبناء مركز ثان للوعى البيئى.

وتتضمن عملية تدوير قش الأرز، جمع القش من المزارعين ونقله لمصانع التدوير ثم كبسه، وأخيرا تشكيل القش المكبوس على هيئة الواح يتم تغليفها بالكرتون ليتم تركيبها بعد ذلك كحوائط سابقة التجهيز ويتم استكمال المبنى بهياكل خشبية. وتبلغ تكلفة البناء بقش الأرز عُشر تكلفة البناء باستخدام المواد والأدوات التقليدية. وقد بلغت تكلفة مركز حلوان – غير شاملة التشطيب ٨٥ الف جنيه. وقد زادت التكاليف زيادة هامشية بعد امداد المركز بالتجهيزات والتشطيبات الفنية بما فيها امدادات المياه والطاقة وأدوات الانارة والمعدات.

وقد قدرت كمية الانتاج من الأرز فى عام ٢٠٠٤ بحوالى ٥,٦ مليون طن، من مساحة مزروعة أرزاً تبلغ مليون فدان. وتم إعادة تدوير ٢ مليون طن من القش. وسوف يساعد هذا المشروع على زيادة كمية القش المعاد تدويرة سنويا.

المصدر : منى ياسين، المصرى اليوم

الآثار الإيجابية للملكية الخاصة على نوعية البيئة

من المسلم به أنه بتطوير هياكل البنية الأساسية الاجتماعية والمادية، كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية، سوف يتقلص التدهور البيئى فى نهاية الأمر، حيث سيرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل وسيصبح الأفراد على وعى بأهمية استدامة البيئة وسيكونون مستعدين وراغبين فى دفع ثمن تحسين الظروف البيئية. وهذا يقتضى تغيير وسائل إدارة وتمويل الموارد ويحتم خلق مشاركة بين القطاعين العام والخاص.

▼ **يتطلب التحول المؤسسى فهماً لطبيعة التوترات التى تنشأ بين المصالح المختلفة فى ظل الوضع الحالى**

ومن أساليب ذلك سد الفجوة بين الادخار والاستثمار بإحياء رأس المال الميت، المتمثل في العقارات التى لا تحتسب قيمتها نتيجة عدم تسجيلها، من خلال تأمين حيازة وملكية الأرض واتاحة الائتمان أو التمويل العقارى بأسعار فائدة منخفضة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ومن ثم يُمكنها الخروج من دائرة خدمات الاسكان والمرافق ذات المستوى المتدنى إلى خدمات ذات مستوى افضل، حيث تُمكِنها حيازة الأرض من زيادة حقوق الملكية الخاصة بها وتخفف من الضغوط المالية عليها.

وجدير بالذكر أن إضفاء الصفة الرسمية على حيازة الأرض يحول أصحابها إلى كيانات قانونية مما يمكنها من الاستفادة من برامج المساعدات والبرامج المالية. و يعنى تأمين الملكية تشجيع الادخار والاستثمار لتحسين الوحدات السكنية وأماكن العمل. وهذا بدوره يعنى مساعده الأفراد على الاستثمار فى انشطة الأعمال أو تملك المساكن ويعطى حافزا للالتزام بالتوجيهات التى تحمى البيئة مثل التحكم فى الانبعاثات الضارة بالصحة وترشيد استخدام الطاقة والمياه. وأخيرا، فإن الحيازة الرسمية للأرض يمكن أن تستخدم كضمان للحصول على الائتمان المطلوب لتمويل المشروعات الانتاجية. وعلى مستوى الاقتصاد الكلى، تقوم وزارة المالية بإعداد برنامج قومى كبير يسمح باضفاء الصفة الرسمية لملكية الأراضى. وبالإضافة لما تقدم، فإن تأمين ملكية الأراضى سيزيد من إيرادات الحكومة من خلال توسيع القاعدة الضريبية، هذا إلى جانب ما يترتب على تأمين الملكية من تدعيم للاستقرار الاجتماعى.

دور المعلومات والبحوث

تبادل المعلومات

إن توافر معلومات دقيقة هو شرط ضرورى لتمكين الإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المدنى من اغتنام الفرص التى تتيحها مبادرات تحسين البيئة التى يتم اعدادها فى أماكن أخرى، والتى يتوافر فيها امكانات زيادة النمو الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة. وتشمل بعض الآليات المقترحة لجمع المعلومات ونشرها مايلى :

مراصد لإعداد المعلومات وتبادلها: يعد تبادل المعلومات من الضرورات التى يتطلبها السوق الحر حتى يؤدى دوره بكفاءة. كما تساعد الاتصالات الجيدة على نقل التكنولوجيا والتوعية بأفضل الممارسات. وقد خلق الوعى البيئى المتزايد في شتى أنحاء العالم طلبا وعرضا للسلع والخدمات البيئية المتقدمة. ومن الممكن أن يؤدى إنشاء شبكة من "المراصد الحضرية" فى مصر - مستقلة كانت أو تابعة لأحد الأجهزة الرسمية - إلى وضع مؤشرات لتخطيط وإدارة التنمية الحضرية. كما تفيد أيضا فى صياغة MDGs وتقارير التنمية البشرية القومية والمحلية.

المشاركة فى اعداد المعلومات وتبادلها: تؤدى المشاركة إلى وضع الجمهور فى قلب عملية التنمية، ومن ثم ضمان استدامتها وتحقيق المزيد من الاعتماد على النفس. وتعمل المشاركة أيضا على إثارة الوعى لدى كافة المستويات الاجتماعية، وتسمح باعداد المعلومات ونشرها، كما تعزز التعاون من أجل مناقشة القضايا والوصول إلى اتفاق عام بشانها وإيجاد حلول لها. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المشاركة على تحقيق التغيير المؤسسى وذلك باشراك الاطراف ذات المصلحة فى عملية صنع القرار، كما تجعل عملية التخطيط مستجيبة لمتطلبات النشاط الاقتصادى والطلب على الموارد هذا إلى جانب أنها تخلق دائرة فعالة للشفافية والمساءلة.

التوسع فى مجالات البحث

يتعين أن تتضمن أجندة البحوث فى المستقبل، على سبيل المثال لا الحصر، بحث العلاقة بين أداء كل من الاقتصادات الاقليمية والحضرية وأداء الاجماليات الكلية على مستوى مساهمات هياكل البنية الاساسية والمالية العامة وتمويل الاسكان. كما يجب أن تبحث هذه الاجندة فى وظيفة الاسواق الحضرية وآثار الاستثمارات العامة فى البنية الأساسية على انماط النمو، وكذلك آثار الاستثمارات على

الراوابط بين المواقع السكنية ومواقع العمل. ويجب أن تتناول البحوث كيفية مشاركة الحكومة المحلية فى الاسواق وكيفية تحفيز القطاع الخاص على أداء أو/و تقديم الخدمات واخيرا كيفية تحقيق التكامل بين الاستثمارات العامة والخاصة.

الهيكل السياسى: يؤثر الهيكل السياسى على كفاءة أداء الأسواق لوظائفها وعلى انتاجية الأفراد لأنه يعتبر محور عملية صنع القرار. ويتطلب تحقيق التحول والاصلاح المؤسسى فهما لطبيعة التوترات التى تنشأ بين مختلف المصالح فى ظل الاطار المؤسسى القائم. وهناك مسألة لم يتعرض لها إلا عدد قليل من الباحثين وهى التى تتعلق ببحث كيف يمكن للتدخل الحكومى، من خلال القواعد التنظيمية المختلفة، أن يساعد فى الحفاظ على اقتصادات النطاق دون أن تلحق خسارة بالأصول البيئية.

عناصر الانتاجية

تحسين الانتاجية: هناك علاقة وثيقة بين هياكل البنية الأساسية المادية وانتاجية العمل، فمثلا تساهم مياه الشرب النظيفة والادارة الجيدة للمخلفات بصورة مباشرة فى تخفيض معدلات الأمراض والوفيات. وعلاوة على ذلك هناك آثار إيجابية مباشرة لهياكل البنية الأساسية المادية، خاصة الطرق والطاقة، على النمو الاقتصادى كنتيجة للروابط الأمامية والخلفية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل الصناعة.

كفاءة الأسواق: إن الاصلاح التنظيمى يعنى أن الحكومة تعمل على نتفيذ القوانين وحفظ النظام، وتحدد وتحمى حقوق الملكية، وتشجع المنافسة، وتوفر نظاما نقديا، وتكافح الاحتكار. ويؤدى تبسيط الإجراءات إلى ضمان الدخول والخروج من الأسواق وبذلك يجذب الأنشطة الانتاجية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية حيث تكون تكلفة الانتاج فيها اقل.

مشاركة القطاع الخاص: إن مشاركة القطاع الخاص فى المشاورات التى تجرى عند اعداد الخطة تدعم الثقة وتخلق الالتزام. وتشير الدلائل إلى أن شركات القطاع الخاص تستطيع تمويل وإدارة بعض الخدمات بكفاءة تفوق الحكومة. وأن الاختيار الرشيد يجب أن يأتى من خلال الموازنة بين فاعلية القطاع الخاص وقدراته الفنية وبين التكلفة التى يتحملها القطاع العام.

آليات الاصلاح

كثيرا ما تنطوى القوانين واللوائح التنظيمية على تضارب أوعدم اتساق، وغالبا ما ينشأ أيضا تنازع وتضارب في الاختصاصات وتنافس بين الوزارات المختلفة المعنية بالشئون البيئية، وإلى جانب ذلك يتم اتخاذ التدابير التى تؤثر على البيئة بمعزل عن بعضها، وفقا للأولوية التى تضعها السلطات المركزية، ويصحب ذلك عادة غياب المعلومات الكافية مما يضعف عملية صنع القرارات. لذا فإن تحقيق التنسيق وتبسيط وتيسير الاطار القانونى والسياسات والإجراءات يجب أن يكون من المهام الضرورية.

إطار ٨-٧ بحوث من أجل التخفيف من حدة الفقر الحضرى

هناك ست مجموعات من المؤشرات التى يُوصى بها لتقدير الفقر بصورة شاملة وإقتراح وسائل للتخفيف من حدته وهى :

١. نسبة فقراء الحضر، ونسبة مشاركة البالغين فى قوة العمل، ومتوسط الأجر بالساعة

٢. نسبة قيمة المسكن إلى دخل الأسرة، نسبة قيمة الإيجار إلى دخل الأسرة، نمط الحيازة

٣. مدى الوصول إلى الخدمات والبنية الأساسية مثل مياه الشرب الآمنة، الصرف الصحى، جمع المخلفات الصلبة بانتظام والكهرباء

٤. القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية، على سبيل المثال، نسبة دخل الأسرة الذى ينفق على التعليم والصحة

٥. نسبة انفاق الحكومة على البنية الاساسية كمقياس غير مباشر لتوافر البنية الأساسية لتنمية الوحدات السكنية

٦. المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعى مثل عدد الأسر التى تعولها إمرأة والتى تعيش تحت خط الفقر، المساواة فى الأجر بين الجنسين وغير ذلك.

المصدر : أحمد الخولى، جامعة المنوفية

ويصبح دور جهاز شئون البيئة فى هذا الصدد دورا هاما ودقيقا.

مشاركة القطاع الخاص في إعداد الخطة تدعم الثقة وتخلق الإلتزام

وحيث تنطوى التنمية السريعة، سواء الحضرية أو الريفية، على تهديد للبيئة والانتاجية، فإن وضع استراتيجية ذات مراحل لإدارة البيئة سوف يؤدى إلى تخفيض التدهور البيئى ويحد من ارتفاع مستويات التلوث التى تؤثر بدورها على الصحة، كما تقاس بمعدلات الأمراض والوفيات، وبالتالى على الانتاجية والاقتصاد القومى.

ويعتمد أى منهج فعال لمواجهة التحديات البيئية على النجاح فى الأمور الستة التالية :

- **حشد المساندة والمشاركة العامة**: يجب على الجمهور أن يحرص على تحسين البيئة وأن يساهم فى تغطية تكلفة ذلك، كما ينبغى على الهيئات المحلية أن تقدم خدمات عالية الجودة. وهذا سيتطلب بناء مشاركة بين الأجهزة العامة والخاصة من أجل اقتراح ووضع وتمويل حلول فعالة ومستدامة.
- **الاعتماد على تدخلات فعالة فى مجال السياسات**: لا تجدى الاجراءات قصيرة الأجل فى تغيير السلوكيات وحل المشاكل البيئية بصورة مستدامة، لهذا يجب التركيز على الأخذ بمنهج متدرج طويل الأجل يعتمد على تدخلات استراتيجية و/أو أنشطة قليلة فى آن واحد، حتى يمكن إدارتها بفاعلية. وتشمل عناصر السياسة اجراءات اقتصادية وتنظيمية وأدوات تتعلق بحقوق الملكية وإدارة الأراضى والمعلومات والتعليم.
- **بناء القدرات والمؤسسات**: يجب أن تكون قدرات المؤسسات مواكبة لحجم الاقاليم أو المدن التى تديرها. ومن الحتمى، بناء قدرات العاملين الفنيين المحليين حتى يمكنهم التصدى للأخطار البيئية. ويجب أن تشمل

إطار ٨–٨ : إنشاء جزر صناعية فى شمال الدلتا

منذ انشاء السد العالى تراكم الطمى، الذى كانت تجرفه مياه الفيضان إلى الشواطىء الشمالية من الدلتا، على ضفاف بحيرة ناصر واصبحت السواحل المصرية معرضة حاليا للتآكل. وحيث تقوم المحافظات الشمالية مثل دمياط والدقهلية وكفر الشيخ بتربية الماشية وانتاج منتجات الألبان، فإن وزارة الموارد المائية والرى تبحث حاليا إنشاء جزر فى البحر المتوسط لزراعة علف الماشية باستخدام مياه الامطار المتاحة. وهذا المفهوم الهندسى مماثل لما هو متبع فى هولندا. ويتضمن نقل الأنشطة الزراعية الصغيرة خارج الدلتا إلى البحر والمنطقة الصحراوية لتحقيق اقتصاديات النطاق وحماية الدلتا والمناطق الساحلية وصون الأراضى الزراعية. وتحتاج هذه الفكرة لمزيد من البحث للوقوف على مدى قابليتها للتطبيق وجدواها وآثارها البيئية.

المصدر : أحمد الخولى، جامعة المنوفية

عملية الادارة التدريب على التخطيط الاستراتيجى وتمويل المحليات وإدارة الأراضى.

- **الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات**: ويتضمن هذا تحسين إدارة البنية الأساسية والخدمات التى تقدمها السلطات المحلية، من أجل تحقيق مكاسب بيئية دون التضحية بالنمو الاقتصادى.
- **التخطيط استراتيجيا**: يستلزم التخطيط الاستراتيجى الأخذ بمنهج شامل وكلى حيث يحدد الإجراء الذى يساهم فى خطة التنمية القومية الشاملة ويحدد مهمته الخاصة ورسالته وموقعه والاحتياجات الايكولوجية الخاصة به والشركاء من القطاعين الخاص والعام والممولين والمستفيدين المحتملين والعوائد الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة منه.

وكما ذكر من قبل فى هذا الفصل، فإن مصر فى حاجة لخطة جديدة لاستخدام الأرض تخفف من التكدس البشرى وتقود إلى النمو الاقتصادى وتعزز التنمية الاجتماعية وتحمى موارد مصر الطبيعية. وقد قُدمت عدة توصيات تشمل إعادة ترسيم الحدود الإدارية للمحافظات، نظرا لأن الحدود الحالية غالبا ما تعوق الاستغلال الكامل لامكانات التنمية بها. فعلى سبيل المثال، يوجد حاليا فى محافظة الغربية ثلاثة تجمعات حضرية كبيرة تساهم مساهمة كبيرة فى القطاع الصناعى، كما أن لديها قاعدة زراعية قوية، ومع هذا ليس لديها أراض فضاء تخصص للتخلص من المخلفات الصلبة أو للمدافن الصحية أو لتوطين التجمعات السكانية الجديدة بعيدا عن الأراضى الزراعية.

يعد قطاع الطاقة مصدراً رئيسياً للدخل بالعملات الأجنبية

بعض التدابير لتدعيم الاصلاح

- الاستغلال الكفء للموارد البشرية، من خلال بناء القدرات والتدريب، حتى يمكن إعادة تأهيل وإعادة توجيه العاملين الإداريين والبيروقراطيين الذين لا تستغل امكاناتهم بصورة كاملة نحو أداء الأعمال المنتجة من خلال النزول إلى الميدان وليس من خلال العمل فى المكاتب.
- إنشاء هيئات إقليمية حول الموارد البيئية تتولى عملية التنسيق بين المستوى القومى والمحلى بغرض تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة واقتصاديات النطاق.
- إجراء عملية التخطيط الاستراتيجى، بالاعتماد على مشاركة أصحاب المصلحة والمجتمع المحلى، سيشجع على إقامة مشاركات وعلى تحقيق الالتزام على المستوى المحلى، ويجب أن يقترن هذا بإعداد خطة عمل وميزانية يقوم المستفيدون بتمويلها كلها أو جزء منها، وبذلك يمكن ضمان الالتزام بها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها. وبدلا من التركيز على مجازاة المنحرفين، يجب أن تقضى القوانين والقواعد التنظيمية بمكافأة أفضل الممارسات أو بتقرير حوافز مثل استرداد الضرائب. وعلى أى حال، لا تعد الحوافز بمثابة خسارة على موازنة الدولة، ولكنها أداة لدفع قوى السوق لتدعيم السياسات البيئية.

٣. الطاقة: قطاع بالغ الأهمية للتنمية

استهلاك الطاقة

تعد مصر مُصدرا صافيا للمنتجات البترولية، كما تتنامى أهميتها كمُصدر للغاز الطبيعى. ويشكل كل من البترول والغاز الطبيعى مصدرين هامين لتغطية احتياجات مصر من الطاقة، ولهذا القطاع أهمية حيوية للاقتصاد المصرى حيث يساهم بنصيب كبير من الدخل بالعملات الأجنبية، كما تلعب الجهات المانحة دورا ملموسا فى دعم هذا القطاع.

وقد بلغ إجمالى انتاج الطاقة الأولية فى مصر حوالى ٦٢,٣ مليون طن بترول مكافىء عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢. ويشكل البترول الخام (بما فيه المكثفات) ٥٥,٣٪ من هذا الانتاج ، والغاز الطبيعى ٤٠,١٪ والطاقة المائية ٤,٥٪. كما بلغ عرض الطاقة الأولية فى نفس العام ٥٤,٥ مليون طن بترول مكافىء للاستهلاك القومى و٣٥,٦ مليون طن بترول مكافىء للاستهلاك النهائى.

وخلال الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٣، زادت كثافة استخدام الطاقة بنسبة ١,٥٪ سنويا (وتعرف كثافة استخدام الطاقة بأنها إجمالى الاستهلاك النهائى من الطاقة الأولية لكل وحدة من الناتج المحلى الاجمالى). وتعتبر كثافة الطاقة فى مصر أعلى كثيرا من معدلها فى الدول المجاورة (مثل الجزائر والمغرب وتونس) كما تصل إلى ضعف المعدلات فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والدول الأوروبية.

وقد تم وضع خطة شاملة للطاقة تغطى كافة القطاعات الفرعية فى أواخر التسعينات. وتركز سياسات الطاقة على زيادة استغلال الغاز الطبيعى وتعديل اسعار الطاقة والغاء الدعم والحفاظ على الطاقة وكفاءة استخدامها وزيادة استغلال الطاقة المتجددة.

ومنذ مطلع الستينات، أدى دعم الحكومة لأسعار الطاقة إلى الابقاء على اسعارها عند مستوى أدنى بكثير من الأسعار العالمية. وتتخذ الحكومة حاليا خطوات لتخفيض الدعم. وفى الوقت الحالى، يبلغ المتوسط المرجح لتعريفة الكهرباء، كنسبة من التكلفة الحدية طويلة الأجل، ما يقرب من ٩٠٪، كما يبلغ المتوسط المرجح لأسعار المنتجات البترولية حوالى ٦٠٪ من اسعار المنتجات المماثلة فى السوق

اطار ٨–٩ : النقل والطاقة والبيئة

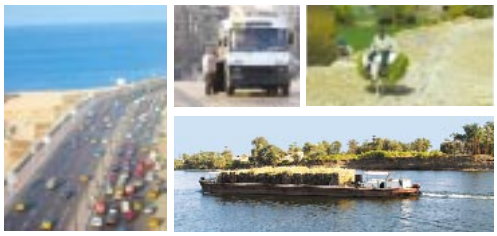

يحتل قطاع النقل حاليا المرتبة الثانية من حيث استهلاك الطاقة، ومن ثم فهو مصدر رئيسى للانبعاثات الملوثة للهواء. ففى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بلغ حجم استهلاك القطاع حوالى ٩,٩٤ مليون طن بترول مكافىء، بما يمثل ٢٨٪ من اجمالى الاستهلاك النهائى للطاقة فى مصر. وهناك تقديرات تشير إلى أن حجم استهلاك النقل البرى من الطاقة يزيد بحوالى ١٥٪ عن مستوى الاستهلاك فى الدول الأوربية.

وتواجه مصر تحديات عديدة من بينها ما يتعلق بإعادة النظر فى الدعم الحكومى لأسعار البترول إلى جانب مواجهة التكلفة الضمنية للنقل التى تتمثل فى تلوث الهواء والضوضاء وتكدس المرور. وهناك فرصة إيجابية فى مد شبكة خطوط السكك الحديدية إلا أن المعدات الموجودة تعانى من سوء الصيانة، ولم يتم مد الشبكة تقريبا على مدى الخمسين عاما الماضية. وعلى الرغم من أن إنشاء الموانىء وغيرها من مراسى السفن تعتبر جزءً من خطة التوسع الحكومية، إلا أنها من الممكن أن تؤثر على نوعية الحياة البحرية وقد تصبح مصدرا للتلوث.

المصدر : عزت عبد الحميد، EHDR، ٢٠٠٥

العالمى، هذا بينما تغطى تعريفة الغاز حوالى ٩٠٪ من تكلفته وعلى أية حال، تدعم الحكومة اسعار الطاقة وفقا لشرائح الاستهلاك حيث يقل الدعم مع زيادة حجم الشريحة.

مصادر الطاقة

البترول: مصر دولة مُصدرة للبترول منذ أكثر من عقدين، وهى ليست عضوا فى منظمة الأوبك. وتعتبر الصادرات البترولية أحد أهم مصادر العملات الأجنبية. ومن المتوقع أن يغطى انتاج مصر من البترول الاستهلاك المحلى على مدى العشرين عاما القادمة.

الغاز الطبيعى: يعد الغاز الطبيعى ثانى أهم مصدر للطاقة الأولية.ومن المتوقع أن تغطى الاحتياطيات من الغاز الطبيعى الاحتياجات المحلية لأكثر من سبعين عاما، وسيظل الغاز الطبيعى يلعب دورا بالغ الأهمية كمصدر من مصادر الطاقة خاصة بالنسبة لتوليد الكهرباء.

الكهرباء: بلغ معدل النمو السنوى لانتاج الكهرباء ٥٪ فى المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ . ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى ٦٪ سنويا خلال الخمس سنوات القادمة. ويجرى حاليا إعادة هيكلة قطاع الكهرباء، وإن لم تستكمل بعد كافة الإجراءات التنظيمية. والهدف من ذلك هو تحويل شركات الكهرباء الحالية إلى شركات متكاملة رأسيا، تشمل شركات لتوليد الكهرباء وأخرى للقيام بعملية النقل و شركات للتوزيع، هذا إلى جانب تحويل شركات الكهرباء إلى شركات مساهمة وطرح جزء من

شكل ٨–٥: المعروض من مصادر الطاقة

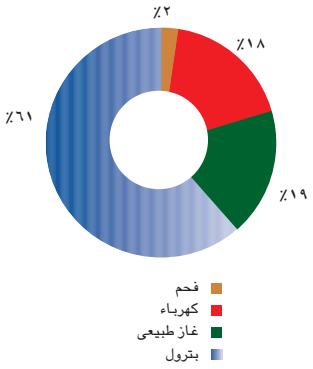

شكل ٨–٦: الطلب على الطاقة

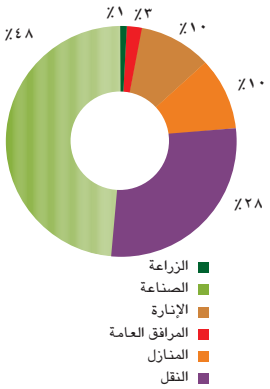

المصدر : عزت عبد الحميد، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

اطار ٨–١٠: انتاج الغاز من قش الأرز

من الممكن إعادة تدوير القش لإنتاج الغاز. فقد تم نقل حوالى ١٥ الف طن من قش الأرز إلى مصنع كفر عزازى بمحافظة الشرقية لانتاج الغاز، إلى جانب نقل ١٥ الف طن أخرى إلى مصنع الغاز فى قرية كفر الأمير بمحافظة الدقهلية. وهناك يتم فرم القش وحرقة عند ١٢٠٠ درجة مئوية، ثم يتم تنقية الغاز الناتج .ويحتوى خزان الغاز على خليط من غاز النيتروجين وأول أكسيد الكربون وغاز الميثان وغاز الهيدروكربون. ولا يحتاج الغاز المنتج من قش الأرز إلى منظم، ويمكن أن يحل محل غاز البوتاجاز فى الاستعمالات المنزلية.

المصدر : منى ياسين، المصرى اليوم.

اسهمها للبيع. ويتم تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى التوسع فى طاقة توليد الكهرباء مستقبلا.

الدعم الحكومى لأسعار الطاقة جعلها أدنى بكثير من الأسعار العالمية

الطاقة الشمسية: وهى مصدر هام للطاقة المتجددة خاصة بالنسبة لمصر نظرا لمناخها وظروفها الجغرافية المواتية. ويتم حاليا الترويج لاستخدام الطاقة الشمسية فى التسخين الحرارى فى المساكن والمصانع، وفى توليد الكهرباء، إلى جانب استخدام الخلايا الضوئية لتحويل الطاقة الضوئية إلى كهرباء. ومن المخطط أن يتم فى عام ٢٠٠٨ إنشاء محطة الكريمات لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية مع الغاز الطبيعى بطاقة ١٥٠ ميجاوات.

الوقود الحيوى: يقدر إجمالى الكتلة الحيوية المستخدمة فى مصر حاليا بحوالى ٣,٦ مليون طن بترول مكافىء سنويا، مصدرها قصب السكر والمخلفات الزراعية والحيوانية والصناعية، والمخلفات الصلبة. وتجدر الاشارة إلى أن الغاز الحيوى يأتى فى مرتبة متأخرة فى سياسة الطاقة، ويقدر إجمالى الانتاج المتاح لمحطات الغاز الحيوى المركزية بحوالى مليون طن بترول مكافىء.

طاقة الرياح : هناك امكانات كبيرة متاحة لطاقة الرياح فى الساحل الغربى لخليج السويس وتقدر طاقتها بحوالى ٢٠ الف ميجاوات. وقد تم اختيار منطقة الزعفرانة لإقامة مزارع كبيرة للرياح تصل طاقاتها إلى ٦٠٠ ميجاوات. وحاليا يجرى التخطيط لإقامة خمس مزارع للرياح فى الزعفرانة بطاقة ٦٠ ميجاوات وبدعم من جهات أجنبية.

اطار ٨–١١: توليد الطاقة من الوقود الحيوى: حالة البرازيل

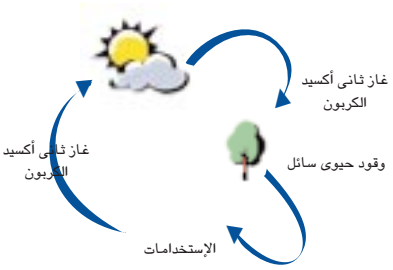

تشكل استخدامات الطاقة المتولدة من الوقود الحيوى نسبة ضئيلة بالقياس إلى استخدامات الطاقة المولدة من الوقود الحفرى - كما هو الحال بالنسبة لمصادر الطاقة المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ومع هذا من المحتمل أن يتزايد استخدام هذا الوقود فى المجالات التى تستخدم البترول الخام حاليا . فمثلا يمكن استعمال الايثانول، سواء بمفرده أو باضافته للبنزين، لتخفيض الانبعاثات الملوثة للهواء. وفى البرازيل هناك شبكة من ٣٢٠ مصنعا للإيثانول يعتمد فى انتاجه على حقول قصب السكر، ومن المخطط إنشاء ٥٠ مصنعا آخرا خلال الخمس سنوات القادمة. كما تتجه استثمارات خاصة وعالمية تقدر قيمتها بحوالى ٦ بليون دولار أمريكى نحو انشاء مزارع جديدة ومعامل للتقطير. وتسير معظم السيارات فى البرازيل بالبنزين (أو الديزل) الذى يحتوى على ايثانول بنسبة تتراوح بين ٢٢–٢٦٪، حيث يمكن لمحرك السيارة أن يسير بالوقود الحيوى الذى يتم توزيعه من خلال محطات الوقود التقليدية، والذى لا يتطلب تعديل محركات السيارة. وأكثر من نصف السيارات الجديدة فى البرازيل تعمل بخليط من البنزين والكحول أو يتم تعديلها لتسير بالايثانول فقط، الذى تقوم البرازيل حاليا بتصديره بسعر ٢٥ دولار للبرميل ويلاقى اقبالا متزايدا عليه فى الأسواق. وهناك دول أخرى مثل ماليزيا واندونيسيا وفنزويلا والهند أعلنت عن مبادرات لاستخدام الوقود الحيوى.

ويمكن زراعة العديد من المحاصيل مثل الذرة ونخيل الزيت وفول الصويا وبذر الكتان وجوز الهند لانتاج الوقود. وبالنسبة للكثير من البلدان النامية تحقق المحاصيل التى تزرع طوال العام والأيدى العاملة الزراعية الرخيصة ميزة تنافسية عالية. وعلاوة على ذلك، فإنه بالنسبة لبعض المحاصيل، مثل قصب السكر، يمكن استخدام جزء منه لصناعة الأسمدة أو كوقود لمعامل التقطير، ومن ثم يمكن تخفيض استخدام الوقود الحفرى فى انتاج الايثانول. وقد قامت شركة كندية مؤخرا بتطوير تقنية لتحويل النباتات بالكامل لوقود حيوى بدون أى مخلفات.

المصدر : مجلة النيوزويك، ٨ أغسطس ٢٠٠٥.

جدول ٨–١ : متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون (طن مترى)

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠٢
مصر	١,٤	١,٤	١,٨	٢,١
تونس	١,٦	١,٨	١,٩	٢,٣
المغرب	١,٠	١,١	١,٢	١,٤
الجزائر	٣,٠	٣,١	٣,١	٢,٩
برجواى	٠,٥	٠,٧	٠,٨	٠,٧
المكسيك	٤,٥	٤,٣	٣,٧	٣,٧
فنزويلا	٠,٦	٧,٧	٦,٤	٤,٣
اندونيسيا	٠,٩	١,١	١,٠	١,٤
تايلاند	١,٨	٢,٧	٣,٢	٣,٧
رومانيا	٦,٧	٤,٩	٣,٨	٤,٠
أكرانيا	١,٣	١,٣	١,٩	١,٢

المصدر: United Nations (2005), Department of Economic and Social Affairs

يجب تغيير تشكيلة الوقود والتكنولوجيات وأسعار الطاقة واستخدام المعدات صديقة البيئة لتخفيض الآثار السلبية للتدهور البيئى

نظام الشبكة الموحدة

يضم نظام الشبكة الموحدة أكثر من ثلاثين محطة لتوليد الطاقة. وقد بلغت القدرات المركبة لهذه المحطات حوالى ١٧٦٧١ ميجاوات عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ . ويتم الحصول على ٧٦,٤٪ من الطاقة من خلال المحطات الحرارية، ١٥,٥٪ من محطات الطاقة المائية، ٧,٧٪ من محطات القطاع الخاص، ٠,٤٪ من مزارع الرياح. وقد زادت كفاءة الطاقة المستمدة من الوقود الحفرى من ٢٥٪ عام ١٩٨١ إلى ٣٩٪ فى أواخر التسعينات.

ومن المستهدف أن تقام كل المحطات الجديدة للطاقة ، بما فيها مزارع الرياح الكبرى، بمشاركة القطاع الخاص، وقد أنشئت أول هذه المحطات منذ أكثر من ثلاث سنوات فى سيدى كرير بالساحل الشمالى الغربى، وهى عبارة عن محطة حرارية تستخدم الغاز الطبيعى وتتكون من وحدتين تبلغ طاقة كل منهما ٣٢٥ ميجاوات.

وقد وضعت الحكومة هدفا طموحا يتضمن تغطية ٥٪ من استهلاك الطاقة الأولية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، هذا بخلاف محطات الطاقة المائية الكبيرة واستغلال الكتلة الحيوية المتاحة حاليا فى الصناعة والزراعة.

وعلى الرغم من أن امكانات محطات الطاقة المائية الكبيرة تم استغلالها بالكامل، لا تزال هناك إمكانية لاستغلال المحطات الأصغر، وتقدر القدرات المركبة لهذه المحطات بحوالى ٢٠٠ ميجاوات.

الطلب على الطاقة فى مصر

وفقا لتقرير البنك الدولى عن تقويم الوضع البيئى فى مصر Egypt`s Country Environmental Assessment Report (2005) يتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة نموا كبيرا فى المستقبل ليصل إلى ٤,٥٪ سنويا وذلك بافتراض نمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدل ٧٪ سنويا ونمو السكان بمعدل ١,٥٪ فى السنة. ويدعو التقرير إلى ترشيد استغلال الطاقة، كما يحذر من أنه فى حالة عدم تغيير تشكيلة الوقود والتكنولوجيات واسعار الطاقة و التحول لاستخدام المعدات المتقدمة صديقة البيئة ستكون تكلفة التدهور البيئى باهظة وسيزيد الدعم إلى ١٤٠٪ خلال عشرين عاما.

الصناعة: يمثل الوقود أكثر من ٨٠٪ من الاستهلاك النهائى للطاقة فى قطاع الصناعة وتأتى المنتجات البترولية كأهم مكون فى الوقود. ويستهلك كل من قطاع مواد البناء والمعادن الأساسية ٢٥٪ من اجمالى استهلاك الطاقة فى الصناعة، بينما يستهلك قطاع الكيماويات

جدول ٨-٢ السياسات المقترحة فى مجال الطاقة

م	السياسة/الإجراء	القطاع	الاستثمارات بالمليون جنيه	مجموعة السياسات	الأجهزة والوزارات المختصة
١	ادماج البعد البيئى فى السياسات	كافة القطاعات	٥	أ	وزارة الدولة لشئون البيئة - جهاز شئون البيئة - شركات خدمات الطاقة، وزارة الصناعة....إلخ
٢	ادارة الطلب على الطاقة	كفاءة الطاقة		أ	وزارة الكهرباء والشركة القابضة للكهرباء
٣	المعايير والمواصفات	كفاءة الطاقة	٥	أ	الأجهزة المعنية بوضع المعايير والمقاييس
٤	صندوق كفاءة الطاقة فى الصناعة	كفاءة الطاقة	٥٠	أ	وزارة الصناعة، وزارة المالية
٥	شركات خدمات الطاقة	كفاءة الطاقة	٥	أ	المصانع / الصناعات
٦	صندوق احلال الوقود فى الصناعة	كفاءة الطاقة	٥٠	أ	وزارة الكهرباء، وزارة الصناعة، القطاع الخاص
٧	تخفيض الفاقد من النقل والتوزيع	توليد الطاقة	١٧٠	أ	وزارة الكهرباء والشركة القابضة للكهرباء
٨	توليد الكهرباء من الرياح	توليد الطاقة	٢٠٠	ج	وزارة الكهرباء وهيئة الطاقة المتجددة
٩	وضع مقاييس للانبعاثات للمركبات	النقل	٣٥	ب	وزارة النقل والمواصلات والقطاع الخاص
١٠	التفتيش على المركبات والصيانة	النقل	٧٠	أ	وزارة الداخلية وجهاز شئون البيئة
١١	احلال الغاز الطبيعى المضغوط محل الوقود فى المركبات	النقل	٧٠	أ	وزارة البترول، البنوك المحلية
١٢	استخدام الغاز الطبيعى فى الميكروباص	النقل	٢٠	ب	وزارة النقل والمواصلات، وزارة البترول
١٣	وضع محفزات (للسيارات الجديدة التى تعمل بالبنزين)	النقل	٥	ب	وزارة النقل والمواصلات وجهاز شئون البيئة
١٤	تنظيم عملية الحرق فى الحقول	المخلفات الزراعية	٥	ب	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، المحافظات، المنظمات غير الحكومية
١٥	التجميع المركزى	المخلفات الزراعية	٥٠	ب	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والمحافظات
١٦	خلق سوق مواتيه للمنتجات من المخلفات الزراعية	المخلفات الزراعية	١٠	ب	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والمحافظات
١٧	قولبة مخلفات الذرة	المخلفات الزراعية	١٠	ب	القطاع الخاص
١٨	مساندة صناعة مواد البناء من المخلفات الزراعية	المخلفات الزراعية	١٠	ب	القطاع الخاص
١٩	تعزيز كفاءة الطاقة فى معامل التكرير	معامل التكرير	٥	أ	وزارة البترول

ملحوظة : أ- السياسات التى تفيد البيئة وتوفر من الموارد التقليدية.

ب- السياسات التى تخفض من التدهور البيئى

ج- السياسات التى تفيد البيئة العالمية فقط

المصدر : World Bank (2005), Arab Republic of Egypt Environmental Assessment Report, and Egypt Environmental Review, (2003)

والبتروكيماويات، والمنسوجات والملابس والمواد الغذائية والمشروبات حوالى ٤٠٪ من اجمالى الاستهلاك من الطاقة.

القطاع المنزلى والتجارى: يبلغ اجمالى استهلاك الوقود فى هذين القطاعين حوالى ٤,٣٣ مليون طن بترول مكافىء، ويغطى الغاز الطبيعى ١٠,٤٪ منه. ويصل اجمالى الاستهلاك من الكهرباء إلى ٤٥ تيراوات/ساعة TWH، شاملا المرافق العامة. وبذلك تغطى الكهرباء حوالى ٦٠,١٨٪ من اجمالى الاستهلاك النهائى من الطاقة فى هذه القطاعات. ويتألف الاستهلاك التجارى والمنزلى أساسا من غاز البوتاجاز الذى يستخدم غالبا فى المناطق الحضرية، والكيروسين الذى يستخدم كثيرا فى المناطق الريفية. كما يعرف هذان القطاعان الوقود الحيوى خاصة فى المناطق الريفية. وقد استأثر القطاع المنزلى بحوالى ٤١٪ من اجمالى الاستهلاك النهائى من الكهرباء عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بينما تستأثر الإنارة بحوالى ٢٠,٥٪ من هذا الاستهلاك. وتقدر امكانيات التوفير فى استهلاك الطاقة فى الصناعة والقطاع المنزلى والتجارى والخدمى بما يتراوح بين ٢٠٪-٣٠٪ من الاستهلاك النهائى من الطاقة.

التلوث الناتج عن استخدام الطاقة

تاريخيا، كانت مصادر الطاقة تسعر عند مستويات منخفضة، وقد أدى هذا فى كثير من الحالات إلى عدم كفاءة استخدامها. وهناك العديد من القيود التى تحد من كفاءة واستغلال الطاقة المتجددة منها المعارف والخبرات الفنية المحدودة والعوائق القانونية والمالية والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المرتفعة، وكلها تساهم فى عدم توافر التقنيات الجديدة.

وفيما يتعلق بالآثار البيئية، يعتبر غاز ثانى أكسيد الكربون هو غاز الاحتباس الحرارى الأساسى الذى ينبعث فى مصر، ويرجع ما يقرب من ٨٣٪ من اجمالى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى استهلاك ثلاث قطاعات رئيسية وهى : الكهرباء (٣٢٪) والصناعة (٢٦٪) والنقل (٢٥٪). وتلقى قضايا غازات الاحتباس الحرارى والدفء العالمى والتغيرات المناخية اهتماما كبيرا، حيث يمكن أن يؤثر الدفء العالمى وارتفاع مستويات المياه على المناطق الساحلية المنخفضة وعلى التركيب المحصولى فى دلتا النيل.

تتسبب المستويات الحالية لتلوث الهواء فى خسائر إقتصادية تصل إلى ٦,٥ بليون جنيه سنوياً وتأتى أساساً من الأثر السلبى على صحة الأفراد

جدول ٨-٣: الاستثمارات المبدئية للخمس سنوات الأولى (بالمليون جنيه)

السنة	١	٢	٣	٤	٥
الاستثمارات	٩٢	٩٥	١٠١	٣٥٠	١٣٢

ملحوظة : من المخطط أن يبدأ سداد التمويل المبدئى اعتبارا من السنة السادسة فصاعدا.
المصدر : عزت عبد الحميد، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

الدفء العالمى يمكن أن يؤثر على المناطق الساحلية المنخفضة وعلى التركيب المحصولى فى مصر

خطة عمل للمستقبل

تستهدف خطة عمل قطاع الطاقة وضع خطوط إرشادية لتنفيذ المكونات المتعلقة بالطاقة فى خطة العمل البيئى القومية من خلال مشاورات واسعة النطاق يشارك فيها مسئولون من الوزارات المعنية وعدد كبير من المتخصصين من أصحاب المصلحة فى قطاع الطاقة.

وتهدف خطة العمل المقترحة إلى تخفيض الآثار البيئية لتلوث الهواء الناجم عن استخدام الطاقة و عن عمليات التخلص من المخلفات الزراعية. وتسبب المستويات الحالية لتلوث الهواء فى خسائر اقتصادية تصل إلى ٦,٥ بليون جنيه مصرى سنويا، وتأتى أساسا من الأثر السلبى على صحة الأفراد. وتتكون خطة العمل هذه من مجموعة من السياسات تصل إلى ٢٠ سياسة يمكن من خلالها تخفيض الخسائر التى تنجم عن تلوث الهواء بنسبة ١٢٪ عن المستويات الحالية بحلول عام ٢٠١٥. وفى حالة عدم وجود تدخلات فى مجال السياسات ستزيد الخسائر فى عام ٢٠١٥ بنسبة تصل إلى ٢٣٪ عن المستوى الحالى.

وسيتطلب تنفيذ خطة العمل تعاون العديد من الوزارات. ويضم مجلس الادارة الحالى لجهاز شئون البيئة ممثلين من كافة الوزارات الرئيسية المعنية. ومن المقترح أن تقوم لجنة فرعية منبثقة من هذا المجلس بتنفيذ الخطة. ويمكن الحصول على التمويل من الصناديق التى يصرح بها بموجب توجيهات الخطة الخمسية ومن الباب الثالث من موازنة الدولة ومن صندوق حماية البيئة، كما يمكن طلب مساعدة فنية من الجهات المانحة الدولية.

وتضم خطة العمل ثلاث مجموعات من السياسات.

- **المجموعة** (أ) وتشمل السياسات التى سوف تفيد البيئة وتوفر الموارد التقليدية، وترتبط هذه السياسات أساسا بكفاءة استخدام الطاقة واحلال الوقود فى قطاعى الصناعة والنقل.
- **المجموعة** (ب) وتشمل السياسات التى تعتبر حاليا غير مجدية اقتصاديا، ولكن لها مبررها من زاوية الحد من الخسائر البيئية فى مصر.
- **المجموعة** (ج) وتشمل السياسات التى يكون لها مبررها من ناحية ملاءمتها للفوائد التى تعود على البيئة العالمية.

الاعتبارات المالية لقطاع الطاقة

حتى يمكن تحسين قطاع الطاقة، من الضرورى وضع خطط يتم تنفيذها فى كل قطاع على حدة، خاصة فى قطاع الصناعة والقطاع المنزلى. ويمكن الاستعانة بما تم من أنشطة سابقة للجهات المانحة فى هذا المجال وكذلك يتعين تحديد الاحتياجات المطلوبة لبناء القدرات فى الأجهزة الحكومية و المجالات ذات الأولوية التى تشمل الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة.

Selected References

Central Bank of Egypt, *Annual Report 2003/2004*

Egypt Ministry of Environment website http://www.moee.gov.eg/

OECD, Energy Statistics for Non-OECD Countries, various issues.

Organization for Energy Planning, *Energy in Egypt*, Annual Reports, various issues.

Schubeler, Peter (1996), "Participation and Partnership in Urban Infrastructure Management," Urban Management Programme Discussion Paper, World Bank, Washington, D.C.

UNCHS (HABITAT) and UNEP (1997), The Urban Environment Forum Directory, Environmental Planning and Management (EPM) Source Book, Volume 3, Nairobi Kenya, 1997.

UNDP and the GOE (1996), "The Comprehensive Development of Luxor City," Project Document, Cairo, Egypt, 1996.

UNDP and the GOE (1997), "The Strategic Plan for the Development of Human Settlements in the New Valley, South of Egypt," Project Document, Cairo, Egypt.

UNDP and the GOE (1997), "The Sustainable Development and Growth of Ismailia Governorate,", Project Document, Cairo, Egypt.

UNDP and the GOE (1998), "The United Nations Regional Infrastructure and Planning Project," Project Document, Cairo, Egypt.

Vandershueren, Franz et. al., (1996), "Policy Programme Options for Urban Poverty Reduction: A Framework for Action at the Municipal Level, Urban Management Programme Discussion Paper, The World Bank, Washington, D.C.

World Bank 2005, *World Development Indicators*

World Bank (1995), Urban Policy and Economic Developmet: An Agenda for the 1990s, Washington, D.C. The World Bank, April.

World Bank (2003), *Egypt-Energy and Environment Review*, Washington, D.C. The World Bank.

▼
تم بناء النموذج
على اساس إطار
محاسبى
وباستخدام عدد
محدود من
المعادلات
السلوكية

الفصل التاسع

الإدارة المتكاملة من أجل بيئة نظيفة

من المعروف أن توافر مياه الشرب الآمنة والصرف الصحى الكافى واتباع الممارسات الصحية السليمة شروط أساسية لسلامة صحة البشر ولتخفيض معدلات الأمراض والوفيات خاصة بين الأطفال. وتعتبر مياه الشرب النقية والاصحاح عنصرين هامين لتحقيق الأوجه الأخرى للتنمية المستدامة بدءً من حماية البيئة وتحقيق الأمن الغذائى إلى تخفيض الفاقد فى الانتاجيةالذى يسببه المرض وسوء التغذية. ولذلك يعد زيادة فرص الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحى المحلية وتحسين إدارة الموارد المائية عوامل محفزة للجهود التى تساعد على محاربة الفقر وحماية صحة البشر وإدارة وحماية الموارد الطبيعية. وبالاضافة إلى ذلك، فإن توفير مياه كافيه للنظافة وصرف صحى آمن هو حق أساسى لكل إنسان يكفل له الكرامة الشخصية واحترام الذات.

فى ضوء توصيات القمة العالمية للتنمية المستدامة التى عقدت فى جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ والأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، تحددت الأهداف التالية فى مجال مياه الشرب والصرف الصحى، فى إطار منهج متكامل لإدارة الموارد المائية. ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلى :

- تخفيض نسبة السكان الذين لا تصلهم مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحى المحسنة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.
- إعداد خطط قومية متكاملة لإدارة الموارد المائية في عام ٢٠٠٥.

زيادة الموارد المائية المحدودة للوفاء بالطلب المتزايد على المياه هي إحدى التحديات الكبرى التى تواجه قطاع المياه فى مصر

١. المياه: قطاع حيوى

إن أى استراتيجية تستهدف تخفيض الفقر لا يمكن أن تتجاهل حاجة الناس الماسة للمياه. ومن ناحية أخرى، يتعين على سياسات التنمية المستدامة أن تأخذ فى الاعتبار إدارة الموارد المائية بصورة عادلة ومستدامة من أجل صالح المجتمع ككل. وتعد المياه العذبة موردا محدودا ولا يقدر بثمن وضروريا لاستدامة الحياة ولضمان الرفاهة الاجتماعية والرخاء الاقتصادى وسلامة المنظومة الايكولوجية.

وتتمثل إحدى التحديات الكبرى التى تواجه قطاع المياه فى مصر فى ضرورة زيادة المتاح من الموارد المائية المحدودة للوفاء بالطلب المتزايد على المياه نتيجة عمليات التنمية فى مختلف القطاعات الاقتصادية. كما أن هناك تحديات كبرى أخرى منها أهمية إعادة النظر فى الدعم الحكومى للخدمات فى قطاع المياه الذى يحتمل عدم إمكانية استمراره. وعلى الرغم من أن مياه الشرب تصل إلى شريحة كبيرة نسبيا من السكان (٩٧٪) إلا أن خدمات الصرف الصحى تتركز بصورة مكثفة فى المناطق الحضرية ولا تغطى إلا شريحة صغيرة من المناطق الريفية. وخلال العقود الماضية، تراجع متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة. ويعد تدهور نوعيه المياه (نتيجة زيادة نسبة الملوحة والتلوث) وتدنى خدمات الصرف الصحى فى الريف تحدياً آخراً كبيراً، هذا إلى جانب ضعف التنسيق المؤسسى بين مستخدمى ومقدمى خدمات المياه.

الموارد المائية

وفقا للمؤشر العالمى التقديرى لمدى كفاية المياه، إذا بلغ متوسط نصيب الفرد سنويا من كمية المياه أقل من ١٠٠٠ متر مكعب فإن هذا يشير إلى وجود ندرة فى المياه. وفى مصر كان متوسط نصيب الفرد من المياه سنويا فى حدود هذا الرقم عام ١٩٩٧. ولما كان من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ٨٣ مليون نسمة عام ٢٠١٧، فإن هذا يعنى انخفاض نصيب الفرد إلى ٧٢٠ مترا مكعبا سنويا، وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبى فى مستوى ندرة المياه.

وتقتصر الموارد المائية التقليدية فى مصر على مياه نهر النيل، والمياه الجوفية العميقة فى الدلتا والصحراء الغربية وصحراء سيناء، ومياه الأمطار والسيول. و يعتبرالنيل هو المصدر الرئيسى للمياه العذبة فى مصر. وحاليا، يعتمد حجم مياه النيل على المياه المتاحة المخزونة فى بحيرة ناصر لتلبية الاحتياجات من المياه فى إطار نصيب مصر منها سنويا، والذى يبلغ حاليا ٥٥ بليون متر مكعب بمقتضى الاتفاقية الموقعة مع السودان عام ١٩٥٩. وتحصل مصر على حوالى ٩٨٪ من موارد المياه العذبة من خارج حدودها الدولية. وتشارك تسع دول أفريقية أخرى فى مياه النيل ويعتمد عليها حوالى ٤٨٠ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد خلال الخمسة وعشرين عاما القادمة، مما يجعل الاتفاق على المشاركة فى الموارد المائية أمرا حساسا للغاية.

أما الموارد المائية غير التقليدية فهى تشمل مياه الصرف الزراعى، والمياه الجوفية و/أو مياه البحر المحلاه، ومياه الصرف الصحى المعالجة. وتعتبر كميه المياه التى يعاد استخدامها بطريقة غير مباشرة من هذه المصادر منخفضة نسبيا. وقد أعطيت أولوية متأخرة لمياه البحر المحلاه، كمصدر من مصادر المياه، نتيجة – جزئيا – ارتفاع تكلفتها، ولكن من المتوقع ازدياد محطات التحلية لتوفير مياه الشرب وللاستخدامات الصناعية فى المناطق التى بدأت فيها هذه المحطات بمشاركة القطاع الخاص، حيث سيزيد الطلب على المياه المعالجة بحلول عام ٢٠٥٠ . ومن ناحية أخرى، من المخطط أن تروى مياه الصرف الصحى المعالجة فى كل من القاهرة والاسكندرية حوالى ٢٨٠ ألف فدان حول القاهرة وفى الساحل الشمالى لزراعة الاشجار الخشبية والمحاصيل التى تعد مدخلات للصناعة.

الموارد المتاحة والاحتياجات

تتزايد باستمرار الاحتياجات من المياه نتيجة الزيادة السكانية وتحسن مستويات المعيشة إلى جانب السياسات الحكومية التى ترمى إلى إستصلاح مساحات أكبر وتشجيع التصنيع. وتشكل احتياجات القطاع الزراعى النصيب الأكبر من إجمالى الطلب على المياه، حيث تستهلك الزراعة أكثر من ٨٥٪ من حصة مصر من مياه النيل سنويا. وتمثل احتياجات الصناعة نسبة أقل من إجمالى احتياجات مصر من المياه. وتقوم وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة عملية الامداد بالمياه (وخدمات الصرف الصحى) بينما تكون وزارة الموارد المائية والرى مسئولة عن ضمان توفير مياه بجودة مقبولة لمحطات معالجة المياه.

ويبلغ حجم احتياجات القطاع المنزلى والمؤسسات حوالى ٤,٥ بليون متر مكعب سنويا. ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم كثيرا نتيجة ارتفاع معدل النمو السكانى السنوى نسبيا (٢,١٪) ولهذا يقدر إجمالى احتياجات هذا القطاع بحوالى ٦,٦ بليون متر مكعب سنويا بحلول عام ٢٠١٧. ويأتى جزء من هذه المياه من منظومة النيل بينما يأتى جزء آخر من المياه الجوفية. ويعتمد ٩٧٪ تقريبا من السكان على شبكات توزيع المياه. ويعتبر مستوى كفاءة هذه الشبكات العامل الرئيسى الذى يؤثر على كمية المياه المخصصة والتى تُوفر بنصف إمكانياتها أو حتى اقل من ذلك فى بعض المناطق. وبزيادة مستوى كفاءة شبكات التوزيع تصبح معالجة مياه الشرب ذات جدوى من الناحية الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن مصر فقدت جزءً من أرضها الخصبة بسبب الزحف العمرانى، إلا أنه يتم بذل محاولات لتعويض ذلك بتوسيع الرقعة الزراعية من خلال التوجه نحو الأراضى الجديدة وبإقامة مشروعات مثل مشروع استصلاح الأراضى فى اقليم توشكى. وهذا يثير قضية هامة تتعلق بما إذا كان التوسع فى الأراضى الجديدة يأتى على حساب انخفاض كمية المياه المتاحة للوادى القديم. وقد أوضحت الدراسات أن إنتاجية المحصول فى الأراضى الجديدة تقل كثيرا من حيث غلة الفدان (طن/فدان) أو من حيث قيمة الوحدة (جنيه للفدان). ومع هذا فإن إجمالى قيمة الانتاج للفدان تعتبر أعلى فى الأراضى الجديدة، نتيجة تفضيل زراعة المحاصيل عالية القيمة[١] فى هذه الأراضى.

وبالنسبة للطلب على المياه للاستخدامات الصناعية، فإنه لا يتم تقديره بصوره شاملة كما أن قياس استهلاك المياه فى قطاع الصناعة قد يكون غير محدد أو غير دقيق. وتحصل بعض الصناعات على جزء من احتياجاتها من المياه من آبار المياه الجوفيه أو من شبكات مياه الشرب، هذا بينما تحصل الصناعات الكبرى القريبة من النيل على احتياجاتها من النيل مباشرة. وتتجه سياسة الحكومة إلى تشجيع إعادة توطين المصانع الحالية بنقلها من المناطق السكنية والزراعية إلى المدن الصناعية الجديدة لحماية الموارد المائية والبيئة التى تأثرت بالتلوث الناتج عن تصريف المخلفات الصناعية فى النيل.

وهناك معايير لنوعية المياه فى نهر النيل والقنوات الرئيسية تحدد نوعية المياه المطلوبة عند مأخذ محطات معالجة مياه الشرب. وتتطلب صحة المنظومة الايكولوجية حدا أدنى من التصرفات المائية لتخفيف تركيز حمل الملوثات، كما تتطلب ايضا التحكم والرقابة على ماقد يتم تصريفه من ملوثات فى النهر.

مصادر التلوث

يعتبر تدهور نوعية المياه قضية بالغة الأهمية فى مصر. وتختلف شدة هذا التدهور بين مختلف المصادر المائية حسب حجم تدفق المياه الملوثة ونمط استخدام المياه والكثافة السكانية ونطاق التصنيع ومدى توافر شبكات الصرف الصحى الآمنة والظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة فى المناطق التى توجد بها مصادر المياه. وهناك العديد من العوامل التى تؤثر على نوعية المياه مثل تصريف مياه الصرف الصحى الخاصة بالمصانع أو المنازل التى لا يتم معالجتها أو التى تعالج جزئيا، وتسرب المبيدات ومتبقيات الأسمدة ومخلفات النقل النهرى.

على أساس الدراسات السكانية ومعدلات استهلاك المياه، فإن أقل من نصف تدفقات مياه الصرف الصحى فى المحافظات يتم معالجتها. ومن المستهدف بحلول عام ٢٠١٧، أن تزيد طاقة محطات معالجة المياه بحوالى ١,٧ بليون متر مكعب (NWRP,2002). وعلى الرغم من أن هذه الزيادة فى طاقة المحطات تعتبر كبيرة، إلا أنها لن تكون كافية لمعالجة الزيادة المستقبلية فى مياه الصرف الصحى، ومن ثم لا يتوقع انخفاض كمية المياه غير المعالجة التى تتدفق فى المسطحات المائية فى خلال السنوات القادمة.

إطار ٩-١ : المعالجة البيولوجية لمياه بحيرة المنزلة

أثر تدهور نوعية المياه وانخفاض كمية الأسماك فى بحيرة المنزلة، وما أقترن بذلك من مخاطر على صحة البشر وعلى سلامة المنظومة الايكولوجية، على معيشة مجتمع الصيادين الفقراء حول البحيرة. وقد اعد مشروع ارشادي بدعم من المرفق العالمى للبيئة والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدةGEF-UNDP لتطبيق طريقة مبتكرة ومنخفضة التكاليف لتنقية المياه الملوثة فى منطقة السبخات بتخفيض مستوى ملوثات المنازل والمرافق الأخرى والملوثات الصناعية والزراعية التى تتدفق فى البحر المتوسط وتحسين نوعية المياه فى البحيرة باستخدام نباتات تزرع فى برك أنشئت خصيصا لتنقية المياه الملوثة المتدفقة إلى البحيرة من خلال قنوات الصرف. ويتضمن المشروع ايضا أنشطة مولدة للدخل لمجتمعات الصيادين. وقد استكمل اقامة هذه البرك وتم افتتاح المشروع عام ٢٠٠٢ .

المصدر: أحمد الخولى، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

وهناك تدهور ملحوظ فى نوعية المياه فى فرعى النيل وقنوات الرى والمصارف باقليم الدلتا (نتيجة إلقاء مخلفات المنازل والمؤسسات والمخلفات الصناعية والزراعية) وذلك يؤثر على نوعية المياه فى البحيرات الشمالية مثل بحيرة المنزلة. وقد تسبب تلوث المياه فى انخفاض الانتاج السمكى واختفاء أنواع كثيرة من الاسماك. وبوجه عام يشكل الانتاج السمكى من البحيرات على طول السهل الساحلى للبحر المتوسط ما يقرب من ٣٨٪ من إجمالى الانتاج السمكى. وبالاضافة إلى ذلك، تفقد هذه البحيرات جاذبيتها كمنتجعات سياحية نظرا لأن مياهها غير آمنة للأنشطة الترفيهية. وتؤثر هذه الظروف سلبا على معيشة السكان الذين يعتمدون على البحيرات.

▼ **أقل من نصف تدفقات مياه الصرف الصحى فى المحافظات يتم معالجتها**

التحديات

إن عرض الأوضاع التى ستواجهها مصر والتى يتعين التغلب عليها، يوضح حجم التحديات العديدة التى تعترض قطاع المياه.

- **الحفاظ على المياه**: المياه مورد نادر، ولهذا من الحتمى الحث على اتباع الممارسات التى تحافظ على المياه على كافة المستويات وذلك من خلال حملات التوعية وبث المعلومات .
- **تقدير قيمة المياه**: من المنظور المصرى، للمياه قيمة اقتصادية وثقافية واجتماعية وبيئية بل ودينية فى المجتمع ولا يمكن اعتبارها سلعة اقتصادية بحتة تباع وتشترى كأى سلعة أخرى.
- **تقدير تكلفة المياه**: تعتبر تكاليف البنية الأساسية للمياه وتنمية مصادرها ومعالجتها وعملياتها وصيانتها تكاليف ضخمة قد لا تستطيع بعض قطاعات المجتمع أن تشارك بالكامل فى تغطية هذه التكاليف، ولهذا يجب أن يتم الاتفاق بين كل من الحكومة والمجتمع حول ما إذا كان سيتم دعم هذه التكاليف كلية

١. National Water Resources Plan for Egypt Inception Report. June 1999.

إطار ٩-٢: المشاركة فى تحمل تكاليف المياه

لم يكن تسعير المياه أبدا اختيارا مقبولا من جانب أغلبية السكان، وإن كانوا أكثر استعدادا للمشاركة فى تحمل التكاليف بالنسبة لمشروعات التنمية الجديدة. وقد شارك المزارعون فى تمويل تكاليف أنشطة التشغيل والصيانة عند المستويات الدنيا لنظام الرى وقد حقق ذلك نجاحا غير عاديا. ويجرى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مشروعات تنمية الموارد المائية وتمويلها.

استعاضة التكلفة فى مشروعات الرى نجحت مصر فى تنفيذ آلية استعاضة التكلفة عند إقامة مشروعات الصرف المغطى التى تنفذ فى أكثر من ٩٠٪ من الأراضى الزراعية المروية. ويتم تنفيذ مشروع تطوير الرى على مساحة نصف مليون فدان لزيادة كفاءة استخدام المياه. وقد شكل هذا التطوير عبئا ثقيلا على موازنة الحكومة. ونتيجة لذلك تم اتباع مناهج مختلفة لاستعاضة التكلفة لتحقيق العدالة فى توزيع المياه من خلال تخصيص أفضل للمياه وباتاحة التكاليف الاستثمارية المطلوبة للقيام بهذا التطوير.

استعاضة التكلفة عند المستوى الزراعى الأساسى تم استعاضة تكلفة الاستثمارات على مستوى المسقى (قناة خدمة الحقول الخاصة) التى يتم عندها تنفيذ مشروع تطوير الرى. وهذا المنهج يتطلب سداد التكلفة الاستثمارية بالكامل، بدون الفوائد، على مدى عشرين عاما. ويتم استعاضة تكلفة الطلمبات بالكامل خلال الخمس سنوات الأولى. ومع افتراض معدل تضخم بنسبة ٤٪ وتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال بنسبة ١٢٪، فإن استعاضة التكلفة تصل إلى ٣٠٪ – ٥٠٪ من تكلفة الأعمال المدنية، حسب فترة الاسترداد. ولا يتم استرداد التكلفة للتحسينات التى تجرى بعد مستوى المسقى، والتى تشكل حوالى ٢٥٪ من نفقات الأعمال المدنية. وبذلك تبلغ نسبة الدعم على الاستثمارات الرأسمالية ما بين ٦٠٪ – ٧٠٪.

وفى الأراضى الجديدة المستصلحة، يتحمل المزارعون التكاليف الاستثمارية لكافة هياكل البنية الأساسية، بما فى ذلك تكاليف الطلمبات التى تسحب المياه من قناة التوزيع والتى تخدم ما بين ١٠٠–٢٥٠ فدان. وهذه الاستثمارات أما يقوم بها المزارعون على حسابهم أو تقوم بها الحكومة من خلال آليات استعاضة التكلفة.

المصدر: خالد أبو زيد، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

▼ تشير امدادات المياه الحالية والمتوقعة والظروف الديموجرافية والإيكولوجية إلى الحاجة الماسة لإعادة النظر فى القوانين

أو جزئيا وفى نفس الوقت الحفاظ على قدر مناسب من العدالة (أنظر إطار ٩-٢)

- **الوصول إلى مياه آمنة صالحة للشرب**: وفقا لتقرير البنك الدولى (٢٠٠٢) تقدر التكاليف المترتبة على الإصابة بالإسهال أو الوفاة نتيجة تلوث المياه بحوالى ٨٠٠ مليون دولار سنويا. وبطبيعة الحال يعد السكان الفقراء أكثر الفئات تضررا. (أنظر القسم التالى عن الصرف الصحى). وعلى الرغم من أن المياه الصالحة للشرب تصل إلى ٩٧٪ من السكان، إلا أن ٢٥٪ منهم تصلهم المياه لساعات قليلة يوميا أو حتى اسبوعيا. وبالاضافة إلى ذلك، هناك تفاوت ملحوظ فى مستوى جودة المياه.
- **التلوث الناتج عن الصناعة والاستخدامات الأخرى**: يشكل عدم الرقابة على ما تلقيه المرافق الحكومية والمصانع من مياه الصرف الصحى قيدا أساسياً أمام قدرة مصر على إدارة عملية التخلص من مياه الصرف الصحى. ولهذا يستلزم الأمر عند تحديد الأولويات أن يتحقق تنسيق فعال بين وزارة الموارد المائية والرى، المسئولة عن القنوات والمصارف، ووزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة المسئولة عن توصيل المياه ومرافق الصرف الصحى حتى يمكن تعظيم العائد من الاستثمار فى هذين القطاعين وتحقيق ظروف بيئية وصحية أفضل.
- **غياب الوعى العام**: هناك حاجة لوضع استراتيجية للتوعية بمشاكل وقضايا المياه. وكما يتعين بث المعلومات على نطاق واسع حول التقنيات المناسبة ومنخفضة التكلفة والكشف عن تسرب المياه وتوفير الأجهزة التى تقتصد فى استهلاك المياه وادماج عملية إعادة تدوير المخلفات فى العمليات الصناعية وتقنيات الرى الحديثة ذات الكفاءة العالية.

إنفاذ التشريعات:

يجب أن تشتمل الإدارة الفعالة للمياه على هيكل قانونى أساسى يقدم للأجهزة المعنية وأصحاب المصلحة توجيهات وأدوات للتخطيط والتشغيل وصيانة شبكة الرى، وأدارة نوعية المياه. وقد صدر القانون رقم ١٢ لعام ١٩٨٤ بشأن "الرى والصرف" لتنظيم هذه المسائل. وقد الحق بهذا القانون، القانون رقم ٢١٣ لعام ١٩٩٤ الذى نظم دور مشاركة المزارعين فى إدارة المياه.

وتشير امدادات المياه الحالية والمتوقعة والظروف الديموجرافية والايكولوجية فى مصر إلى أن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر فى القوانين. وحتى يمكن توفير بيئة مواتية لتحسين إدارة المياه، تم اعداد مشروع بتعديل القانون رقم ١٢ بشأن الرى والصرف حتى يمكن وضع أسس وإطار للتشغيل من جانب كيانات غير حكومية، ويشمل ذلك إنشاء مجالس للمياه. ويسمح القانون المعدل بإمكانية تفويض جزء من الإدارة أو نقل مسئولية الإدارة بالكامل إلى مجالس أو اتحادات المياه أو إلى شركات خاصة متخصصة. وسوف يُسمح لمجالس المياه بالحصول على أموال لتغطية نفقات التشغيل والإدارة وغيرها من النفقات بما فى ذلك تكاليف التعاقد مع الشركات التى تقدم هذه الخدمات.

ويحظر القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٨٢ تصريف المخلفات فى النيل والقنوات والمصارف وآبار المياه الجوفية بدون معالجة وبدون تصريح من وزارة الموارد المائية والرى. وتصدر هذه التصاريح للمصانع ومحطات معالجة مياه الصرف الصحى والقوارب النيلية، عند طلبها، طالما كانت هذه المخلفات تستوفى معايير معينة أو للشروط الأخرى. ويخول القانون لوزارة الموارد المائية والرى والشرطة سلطة تنفيذ القانون. كما أن لشرطة المسطحات المائية بوزارة

إطار ٩-٣ : النفقات المالية المقدرة لخطة المياه

التكاليف الاستثمارية (بالمليون جنيه)	
• تنمية موارد مائية إضافية	
مياه النيل :	٢٥٣٣
المياه الجوفية	٤٣٣١
حصاد مياه المطر والسيول	٦٣١
تحلية المياه المالحة	٨٠٠
إجمالى	٨٢٧٤
• استخدام أفضل للموارد الحالية	
تحسين كفاءة استخدام مياه الرى	٣٤٩٦
إعادة استخدام مياه الصرف	٣٩٩٨
تخصيص وتوزيع المياه	١٨١٥٨
ترشيد استخدامات مياه الصناعة والشرب	٣٦٧
الاستزراع السمكى ١/بحوث	١٠٤٢
إجمالى	٤١٥١٢
• حماية الصحة العامة والبيئة	
إجراءات وقائية للحماية من التلوث	٩٣٩
معالجة مياه الصرف الصحى	٥٣٨٩٧
تنقية مياه الشرب	٣٩٧٤٨
التحكم فى مصادر التلوث	١٦١
بناء القدرات فى مجال الصحة العامة وإدارة نوعية المياه	١٩٥
إجمالى	٩٤٩٤٠
• إجراءات عامة مؤسسية وقانونية ومالية	
إجمالى	٢٤٥

تكاليف الإدارة والتشغيل (بالمليون جنيه)	
• تنمية موارد اضافية	
مياه النيل	٢٣٧
مياه جوفية	١٧٣٨
حصاد مياه المطر، السيول	٧٥
تحلية المياه المالحة	٢٨٢
إجمالى	٢٣٣١
• استخدام أفضل للموارد الحالية	
التوسع الأفقى	٦٤٤
كفاءة الرى	٢٦٨٢
إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى	١٣٣١
تخصيص المياه وتوزيعها	٨٥٠
ترشيد استخدامات مياه الصناعة والشرب	٢١٠٤
تطوير المجرى الملاحى	٦٤
البحوث	١٦
إجمالى	٧٦٩١
• حماية الصحة العامة والبيئة	
إجراءات وقائية للحماية من التلوث	٥٣
معالجة مياه الصرف الصحى	١٤٢٨٩
تنقية مياه شرب	١٦٢٩٢
التحكم فى مصادر التلوث	١٣
بناء القدرات فى مجال الصحة العامة وإدارة نوعية المياه	٣
إجمالى	٣٠٦٥٠

• إجراءات عامة مؤسسية وقانونية ومالية	
إجمالى	٧١

ويعد تنفيذ الخطة القومية للموارد المائية مسئولية العديد من الجهات وهذا يعكس مشاركة الوزارات والقطاعات المعنية فى تحمل التكاليف الاستثمارية والتكاليف الجارية على النحو المبين فيما يلى :

المشاركة فى تحمل التكاليف

• المشاركة فى تحمل التكاليف الاستثمارية	١٤٥ بليون جنيه
وزارة الاسكان	٦٢٪
وزارة الموارد المائية والرى	٣٢٪
القطاع الخاص	٥٪
وزارات الزراعة والصناعة والصحة والتنمية المحلية وجهاز شئون البيئة	١٪
• المشاركة فى تحمل تكاليف الإدارة والتشغيل	٤١ بليون جنيه
الإدارات المحلية	٧٠٪
وزارة الموارد المائية والرى	١٢٪
القطاع الخاص	١٥٪
وزارة الزراعة والصحة وجهاز شئون البيئة	٣٪

المصدر : الخطة القومية للموارد المائية (NWRP)

الداخلية سلطات محددة فى القانون. وتتولى وزارتا الصحة وشئون البيئة مسئولية وضع المعايير ومراقبة عملية تصريف المخلفات.

ويختص قانون الصرف الصحى رقم ٩٣ لعام ١٩٦٢ بانشاء شبكات المجارى ومحطات معالجة مياه المجارى كما يحدد المواصفات التى تحكم تصريف المخلفات المنزلية والتجارية والصناعية السائلة فى المجارى. وقد راجع القرار الوزارى رقم ٩ لعام ١٩٨٩ المعايير المحددة فى هذا القانون. وعلى الرغم من أن القانون رقم ١٩٦٢/٩٣ كان يستهدف فى بادىء الأمر الرقابة على تصريف المخلفات فى المياه السطحية، إلا أن القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٨٢ ينص على احكام أكثر تفصيلا فى هذا الشأن بالقياس للقانون رقم ٩٣ لعام ١٩٦٢. وتنظم المعايير التى تم مراجعتها عملية تصريف مخلفات المصانع فى المجارى ورى التربة الطينية والرملية بمياه المجارى المعالجة. وتقوم وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة بتنفيذ هذا القانون.

وعلى الرغم من الجهود التى تبذل لصياغة وتعديل التشريعات، مازال انفاذ القوانين دون المستوى المطلوب لتحقيق فاعلية هذه التشريعات خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على كمية ونوعية المياه، وتنظيم استخدام موارد المياه الجوفية.

ربط الأهداف القومية بالأهداف الإنمائية للألفية

يتعلق المؤشر العاشر للهدف السابع من MDGs، الخاص بالاستدامة البيئية، بتخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون بصورة دائمة على مياه الشرب الآمنة إلى النصف. وهناك عدد من التوصيات لتحقيق هذا المؤشر وهذا الهدف.

وليس من قبيل المصادفة أن هذه التوصيات تماثل المقترحات الواردة فى هذا التقرير:

- توافر الإرادة السياسية والقيادة.
- تحويل دور الحكومة المركزية من القيام بالتنفيذ إلى التيسير.
- إقامة مشاركات ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المحلى والمنظمات غير الحكومية/القطاع الخاص.
- بناء القدرات لتأهيل الحكومات والمجتمعات المحلية للقيام بمسئوليتها الجديدة.
- اتباع منهج لتحسين عملية تقديم الخدمات تدريجيا بدلا من اتخاذ إجراءات لتحسين كل الخدمات فى آن واحد أو عدم تحسينها على الاطلاق.
- السعى إلى توفير بيئة معيشية نظيفة وآمنة (سواء داخل المنازل أو خارجها)
- تسهيل الحصول على الائتمان أو التمويل متناهى الصغر للمجتمع المستهدف أو لرواد الأعمال المحليين وذلك لتشجيع مشاركة المجتمع المحلى.
- استثمار نقاط القوة الموجودة فى المنظمات الشعبية

وقد نجحت مصر فى تحقيق الهدف الذى حددته القمة العالمية للتنمية المستدامة والخاص بوضع خطة متكاملة لإدارة الموارد المائية. وتمثل NWRP فى مصر نموذجا

جدول ٩–١: سيناريوهان لإدارة المياه

	سيناريو إستمرار الوضع القائم	رؤية الخطة القومية لإدارة الموارد المائية
إجمالى قيمة الانتاج الزراعى	٣٥,٨٠ بليون جنيه	٣٨,٨٠ بليون جنيه
التكثيف المحصولى	١,٥	١,٧
صافى قيمة الانتاج للفدان	٢٠٧٥ جنيه/فدان	٢١٥٣ جنيه/فدان
نسبةقيمة الصادرات إلى الواردات	٠,١٢	٠,٢٠
عدد اختناقات الملاحة	١٤٤	صفر
فرص التشغيل فى الزراعة	٦,٢٤ مليون شخص/سنة	٧,٣ مليون شخص/سنة
المياه المنصرفة خارج حوض نهر النيل	١٧,٦ بليون متر مكعب	١٢,٥ بليون متر مكعب
الكفاءة الكلية لاستخدامات مياه النيل	٦٧٪	٧٧٪
معدل العرض إلى الطلب فى الزراعة	٠,٨	٠,٩٢
المياه المتاحة للزراعة	٣٢٨٥ متر مكعب للفدان سنويا	٣٨٦٦ متر مكعب للفدان سنويا
تخفيض الفواقد المائية من شبكة مياه الشرب	٣٤٪	٢٥٪
معدل العرض إلى الطلب	٠,٧٦	١,٠
من المياه الصالحة للشرب		
عدم مطابقة نوعية المياه	١٢١	١١٠
لمعيار عدد البكتريا القولونية		
الأوضاع فى بحيرة البردويل	(–) تدهور	(+)تتحسن
الأوضاع فى البحيرات الساحلية	(–) تدهور	(صفر) لاتتغير

المصدر : NWRP، ٢٠٠٤

للتخطيط المتكامل الذى يعكس أدوار ومسئوليات مختلف القطاعات المرتبطة بقطاع المياه. وتبحث الخطة فى التحديات الحالية والمستقبلية والموارد المائية المتاحة ووسائل وطرق مجابهة هذه التحديات وتحقيق أهداف التنمية القومية وتلبية الاحتياجات المتوقعة من المياه.

اتبعت الخطة القومية لإدارة الموارد المائية منهجاً يسمح بمشاركة كافة الأطراف المعنية والوزارات التى لها علاقة بقطاع المياه ومستخدميها والمنظمات الأهلية والاكاديميين والقطاع الخاص

الخطة القومية لإدارة الموارد المائية NWRP

تستند رؤية مصر بشأن إدارة الموارد المائية على NWRP التى تم وضعها حديثا، "المياه و المستقبل"، وقد اتبع فى اعداد هذه الخطة منهجا يسمح بمشاركة كافة الأطراف صاحبة المصلحة تحت قيادة وزارة الموارد المائية والرى، مثل كافة الوزارات التى لها علاقة بقطاع المياه ومستخدميها والمنظمات غير الحكومية والاكاديميين والقطاع الخاص.

وتنظر الخطة المذكورة إلى أهداف التنمية القومية المرتبطة بالمياه فى مصر (١٩٩٧–٢٠١٧) باعتبارها جزءً من استراتيجية شاملة تستهدف زيادة معدل النمو الاقتصادى إلى ٧,٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠١٧، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤١٠٠ دولار بحلول عام ٢٠١٧، وزيادة المساحات المأهولة من ٥,٥٪ إلى ٢٥٪ وزيادة الرقعة الزراعية بحوالى ٣,٤ مليون فدان بحلول نفس العام أيضا وحماية النيل والموارد المائية من التلوث، وتشجيع المكافحة المتكاملة للآفات والحد من استخدام الكيماويات الزراعية وتوسيع نطاق شبكات المجارى ومحطات معالجة مياه الصرف الصحى وتشجيع ترشيد استخدام المياه فى الاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية.

١– أهداف السياسة

- تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر على أساس الإدارة المستدامة للموارد المائية وفى نفس الوقت حماية البيئة الطبيعية.
- توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحى وفقا للمستويات القياسية، على أساس مبدأ استعاضة التكلفة، وفى نفس الوقت ضمان الحق فى تلبية الاحتياجات الأساسية لكافة الأفراد.
- توفير المياه للأغراض الصناعية وتوفير مرافق معالجة مياه المجارى على أساس مبدأ استعاضة التكلفة.
- توفير المياه للرى على أساس مبدأ المشاركة فى تحمل التكلفة واستعاضة التكلفة.
- حماية شبكات المياه من التلوث على أساس مبدأ "المُلوث يدفع ثمن التلوث" وتجديد وتحديث شبكات المياه خاصة فى المناطق الهامة ايكولوجيا.

٢– الملامح الأساسية لأنشطة الخطة القومية

- تنمية موارد مائية جديدة والتعاون مع دول حوض النيل.
- استخدام أفضل للموارد المائية المتاحة.
- حماية البيئة والصحة العامة.
- إتخاذ إجراءات ملائمة للدعم المؤسسى والقانونى والمالى.

٣– النتائج المتوقعة

- زيادة المساحة المنزرعة بنسبة ٣٥٪.
- زيادة المساحة المأهولة لتستوعب أكثر من ٢٠٪ من السكان.
- توفير مياه الشرب الآمنة لجميع السكان.
- انشاء مجلس قومى للمياه (تم انشاؤه بالفعل عام ٢٠٠٥).
- زيادة الناتج المحلى الإجمالى من ٢٤٦ بليون جنيه (عام ١٩٩٧) إلى ٧٨٩ بليون جنيه.
- زيادة التشغيل فى الزراعة من ٥ مليون فرد فى السنة إلى ٧,٣٠ مليون وفى الصناعة من ٢,١٨ مليون فرد فى السنة إلى ٥ مليون.
- زيادة نسبة الكفاءة الكلية لاستخدام المياه من ٧٠٪ إلى ٧٧٪.
- انخفاض كمية المياه المنصرفة خارج حوض نهر النيل من ١٦,٣ بليون متر مكعب سنويا إلى ١٢,٥ بليون متر مكعب.
- تخفيض الفواقد المائية من شبكة مياه الشرب من ٣٤٪ إلى ٢٥٪.

ويتوقف تنفيذ هذه الرؤية المقترحة بنجاح على عدة عوامل خارجية ذات تأثيرات هامة تشمل توافر الموارد المالية وإحداث التغيير المطلوب فى السلوكيات ومشاركة المجتمع المحلى والرغبة فى المشاركة فى تحمل التكاليف وزيادة الشعور بالمسئولية الاجتماعية من جانب القطاع الخاص والصناعات وانفاذ التشريعات بكفاءة. ويتضمن جدول ٩–١ مقارنة بين كل من سيناريو استمرار الوضع القائم (BU)ورؤية NWRP.

تقدير التكلفة

تقدر تكلفة تنفيذ الرؤية المقترحة التى ترتكز على NWRP بحوالى ١٤٤٩٧١ مليون جنيه (NWRP ٢٠٠٤). وتوزع على أربع سياسات ومجالات عمل فرعية كما هو موضح فى الإطار ٩-٣، هذا إلى جانب تكاليف الإدارة والتشغيل التى تقدر بحوالى ٤٠٧٤٣ مليون جنيه وكذلك المشاركة فى التكاليف بين الوزارات والتى تقدر بحوالى ١٤٥ بليون جنيه. وحتى يمكن ضمان تحقيق الرؤية المتعلقة بالمياه بنجاح، من المقترح وضع عدة أهداف ومؤشرات تواكب MDGs والمؤشرات المرتبطة بها مع استخدام المؤشرات والأهداف القومية الخاصة بالمياه كأداة لرصد مدى التقدم فى تحقيق الأهداف وذلك على النحو التالى:

الهدف الأول : تنمية موارد مائية إضافية
- مؤشر متوسط نصيب الفرد من المياه

الهدف الثانى : استخدام أفضل للموارد المائية الحالية
- مؤشر تطوير الرى والصرف ومؤشر الكفاءة
- مؤشر التوسع فى شبكة الرى
- مؤشر إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى
- مؤشر إعادة تدوير وإعادة استخدام مياه الصرف الصحى

الهدف الثالث : حماية الصحة العامة والبيئة
- مؤشر الوصول إلى خدمات مياه الشرب الآمنة
- مؤشر الوصول إلى خدمات الصرف الصحى الآمن
- مؤشرنطاق معالجة مياه الصرف الصحى
- مؤشر المجارى المائية غير الملوثة والمعلن عنها

الهدف الرابع: ضمان استمرارية الإجراءات المؤسسية والقانونية والمالية
- مؤشر الخطة المتكاملة لإدارة الموارد المائية
- مؤشر اتحادات مستخدمى المياه ومجالس المياه
- مؤشر استعاضة التكلفة
- مؤشر انفاذ القوانين

يتطلب الأمر القيام بوضع أهداف كمية للمؤشرات المقترحة وذلك باتباع منهج يسمح بمشاركة كافة الأطراف صاحبة المصلحة حيث تشارك الوزارات المعنية مع ممثلى القطاعات المختلفة المستخدمة للمياه فى هذا العمل.

٢. الصرف الصحى: الخطر الصامت

تعتبر خدمات الصرف الصحى والامداد بالمياه الصالحة للشرب أهم محددات الصحة العامة. ويتسم الوضع السائد حاليا فى هذين القطاعين باتخاذ حلول مؤقتة وغير مستدامة للمشاكل الملحة وبتجاهل المشاكل التى ينطوى عليها نظام تقديم خدمات الصرف الصحى والامداد بالمياه الصالحة للشرب. وقد أدى هذا إلى تصاعد التدهور فى الصرف الصحى وفى نوعية المياه وفى تعرض الصحة العامة لمخاطر جسيمة بلغت حد الأزمة فى بعض المناطق.

ويمكن القول بأن هذا الوضع يمثل كارثة نتيجة تضاعف الأخطار والمخاطر البيئية التى يتعرض لها المصريون، خاصة الأطفال، فى حياتهم اليومية، وكذلك نتيجة التدهور الذى يتزايد بمعدلات سوف تعجز أمامها قريبا أى تدخلات للعلاج فى البيئة والموارد الطبيعية. وسيترتب على الفشل فى مواجهة هذه المشكلة بصورة كافية تراجع آمال ملايين المصريين فى التحرر من الدائرة المفرغة للفقر والمرض. وتبدو جسامة هذا الوضع فيما يترتب عليه من آثار متوسطة وطويلة الأمد على تكوين رأس المال البشرى، أى على أطفال مصر. فقد ثبت أن الفقر مع تدنى أساليب رعاية الأطفال والأسهال المتكرر وسوء التغذية، كل هذه العوامل مجتمعة، تؤثر على نمو المخ وعلى الجهاز العصبى. وقد أوضحت نتائج الدراسات التى أجريت خلال العقد الماضى عن النمو النفسى والاجتماعى للأطفال وعن قدرتهم على الإدراك أن هؤلاء الأطفال يعانون من قصور فى قوى الإدراك والتحصيل الدراسى وأن أطفال الريف الفقراء أكثر تأثرا.

اتخاذ حلول غير مستدامة لمشاكل الصرف الصحى الملحة وتجاهل المشاكل التى ينطوى عليها هذا النظام أدى إلى تعرض الصحة العامة لمخاطر جسيمة

هذا التدمير البطىء والصامت للأجيال الجديدة فى مصر، والتى تعتبر رأس المال البشرى للدولة، يقوض الاستراتيجية القومية للاستثمار فى التعليم والاستفادة من الموارد البشرية فى عالم القرن الواحد والعشرين الذى تحتدم فيه المنافسة. وهناك حاجة ماسة لأخذ هذه النتائج فى الحسبان عند تقدير التكلفة الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تدنى نوعية المياه وسوء عمليات التخلص من المخلفات.

الصرف الصحى فى إطار الأهداف الإنمائية للألفية

يعتبر توافر مياه الشرب الآمنة جنبا إلى جنب مع خدمات الصرف الصحى الجيدة شرطا أساسيا لسلامة الصحة. ويمكن تجنب الخسارة التى تترتب على عدم تحقيق الهدف المتعلق بالصرف الصحى من خلال سد الفجوة فى هذه الخدمات بين سكان الريف والحضر وبتعليم المبادىء البسيطة للسلوك الصحى السليم. وتشير الدروس المستفادة من تجارب الدول ذات الدخل المحدود إلى أنه بالإمكان تحقيق تقدم سريع فى هذا المجال حتى فى ظل الضغوط الديموجرافية والركود الاقتصادى.

وقد أوضح تحليل التكاليف والمنافع الذى أجراه البنك الدولى لتقدير إجمالى التكلفة الاجتماعية لتدهور نوعية المياه والصرف الصحى خاصة فى المناطق الريفية، أن تدنى نوعية المياه يؤثر على صحة الأفراد وعلى انتاجية الأرض. وقد قدرت تكلفة هذا التدهور بحوالى ٥,٣٥ بليون جنيه فى عام ٢٠٠٣ أو ما يوازى ١,٨٪ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى. وإذا لم يتم اتخاذ أى تدخلات لتحسين نوعية المياه، فإن تكلفة التدهور سوف تزيد إلى ٩,٥ بليون جنيه أى ما يوازى ٣,٢٪ من إجمالى الناتج المحلى.

الاصحاح: قطاع ذو طبيعة خاصة

إن مصطلح "الاصحاح" كمصطلح التغذية يدل كلاهما على ناتج مثل التغذية الجيدة والاصحاح الآمن وعلى وسيلة

إطار ٩-٤ : التعليم والصحة والاصحاح، أهداف تدعم بعضها البعض

إن الممارسات الصحية السيئة، التى تصاحب سوء خدمات الصرف الصحى وعدم كفاية الامدادات من المياه النقية، تقترن عادة بالاصابة المتكررة بالإسهال والطفيليات خاصة بين الرضع والاطفال. ولهذا فإن تحسين خدمات الامداد بمياه الشرب يقلل من أمراض الإسهال بنسبة ٢١٪، ويؤدى إلى تحسين الاصحاح بنسبة ٣٧,٥٪. وعلى المستوى القومى يعانى ١٩٪ من الأطفال تحت سن الخامسة، فى مرحلة ما قبل المدرسة، من التقزم. كما يعانى طفل من بين ثلاثة أطفال من فقر الدم. (UNICEF 2002)

وتوضح البيانات المتاحة، العلاقة القوية بين الصحة والتغذية وبين مستوى الأداء المدرسى للأطفال. فقد وجد أن كثرة الغياب عن المدرسة وانخفاض القدرة على الفهم وتدنى مستوى الأداء المدرسى يرتبط عادة بالإصابة بالطفيليات، ونقص ما يحصل عليه الطفل من العناصر الغذائية الهامة ووجود تاريخ للإصابة المتكررة بالإسهال. وهناك علاقة متبادلة بين التحسين فى امدادات مياه الشرب فى المجتمع وفى خدمات الصرف الصحى والممارسات الصحية السليمة وبين تحسن نسبة الحضور للمدرسة و مستوى الأداء الدراسى. فوجود مرافق جيدة للصرف الصحى فى المدرسة يؤدى إلى ارتفاع نسبة الحضور، خاصة بالنسبة للفتيات، كما أن تحسن السلوكيات والمعلومات الصحية لدى أطفال المدارس يكون له أثر دائم على الممارسات الصحية فى منازلهم ومجتمعاتهم.

ويمكن لـ MDGs، التى تشكل أجندة التنمية العالمية حاليا، وتتيح فرصا رائعة لوضع سياسات صحية مبتكرة، أن تتخذ من الصرف الصحى المحسن مدخلا لتحسين الأوضاع. ومثل هذا المنهج الاستراتيجى يستهدف تغيير أنماط عدم المساواة فى المجتمع من خلال برامج تسعى لحماية السكان المحرومين من التعرض لأخطار مرتبطة بوضعهم الاجتماعى والاقتصادى السيء. ويمكن لبرنامج صحة الأسرة وخطة الاصلاح الصحى (٢٠٠٣) أن يطبقا هذا المنهج مع وضع تدخلات مناسبة على مستوى الرعاية الصحية الأولية. وتقدم السياسات التى تتناول المحددات الاجتماعية للصحة الدليل الذى يؤيد الرأى الذى يدعو له وزير الصحة والسكان والقائل بأن الصحة والتعليم معا يشكلان العنصرين الاساسيين فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، ويقصد هنا المعنى الواسع للصحة والذى يعنى الصحة الجسمانية والاجتماعية الكاملة.

المصدر : حبيبة حسن واصف، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

شكل ٩-١: روابط الاصحاح البيئى

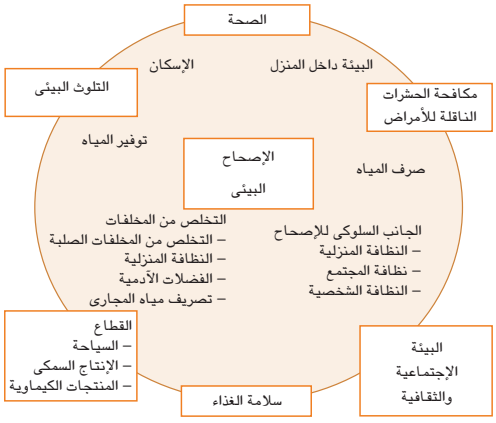

المصدر : منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢

هناك ثلاثة عناصر تشكل معاً الإصحاح الآمن: الجوانب السلوكية والهيكلية والتقنية

لتحقيق الناتج. ويعرف الاصحاح بأنه عملية فصل الفضلات الآدمية والمخلفات الأخرى عن الانسان والبيئة من خلال وسائل تجميع صحية وأساليب آمنة لإدارة هذه الفضلات والمخلفات. وهناك ثلاثة عناصر تشكل معا "الاصحاح الآمن" وهى بالتحديد: الجوانب السلوكية والهيكلية والتقنية (أنظر EHDR، ٢٠٠٤ ص ١٢٥). وهذه الجوانب كلها أو جانب منها تقع تحت دائرة اختصاص أكثر من وزارة، حيث أن الاصحاح لا يشمل فقط إدارة الفضلات الآدمية أو معالجة مياه الصرف الصحى ولكن يشمل أيضا كافة المخلفات بما فيها الإدارة الآمنة للمخلفات الخطرة. وتعتمد برامج تحسين الاصحاح على اتباع منهج شامل يتعامل مع هذه العناصر الثلاثة.

وتعد بيانات مسح الأسرة وبيانات التعدادات السكانية المصادر الرئيسية للمعلومات التى تستخدم فى البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية WHO واليونيسيف UNICEF لرصد ميـــاه الشـــرب والصـــرف الصـــحى، والذى يطلق عليـــه WHO and UNICEF Joint Monitoring Program For Drinking Water and Sanitation (JMP). المسئول عن تتبع مدى التقدم فى تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحى على مستوى العالم منذ عام ١٩٩٠. ولذلك تستند البيانات على مصادر متعددة تشمل مسوح المؤشرات المتعدده (Multiple Indicator Cluster) التى يدعمها اليونيسيف والمسح الديموجرافى والصحى الذى تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ومسح قياس مستوى المعيشة الذى يدعمه البنك الدولى وتقارير المستوى الصحى فى العالم التى تدعمها منظمة الصحة العالمية.

إن إجراء مراجعة دقيقة للبيانات، تستند إلى مجموعة من المعايير الموضوعية، تضمن إحتواء قواعد البيانات على بيانات موثوق فيها . ومنذ عام ٢٠٠٠، تزايد الاعتماد على المعلومات التى يقدمها مستخدم الخدمة، عند إجراء مسوح الأسرة، أكثر من الاعتماد على المعلومات التى يقدمها مقدم الخدمة، مثل الوزارات أو المرافق العامة، حيث أن الوزارات ليس لديها معلومات عن المرافق التى تقوم الأسر بإنشائها بنفسها مثل الابار الخاصة أو المراحيض ذات الحفرة البسيطة. ولهذا يجب على الحكومات أن تعمل على اتساق التعاريف الإجرائية الخاصة بالمياه المحسنة والصرف الصحى المحسن حتى يمكن إجراء مقارنة بين البلدان وفى داخل نفس البلد على مر الوقت، هذا إلى جانب ضمان أن كافة المرافق والخدمات قد أخذت فى الحسبان.

الإطار المؤسسى

فى عام ٢٠٠٤، تم انشاء شركة قابضة مستقلة وهى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى وتضم الشركات التابعة، والهيئات الاقتصادية العامة لمياه الشرب والصرف الصحى التى تعمل فى المحافظات. وعلى الرغم من أن الشركة القابضة تتبع وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، إلا أن هذه الوزارة ليست الجهة الوحيدة التى تقدم خدمات الصرف الصحى على المستوى القومى، حيث أنها مسئولة فقط عن شبكات المجارى العامة ولا تشمل أنشطتها تقديم تقنيات مستقلة

إطار ٩-٥ : المياه والصرف الصحى والأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الإنمائية للألفية	مساهمة مياه الشرب المحسنة والصرف الصحى المحسن
الهدف الأول : استئصال الفقر المدقع والجوع	● سلامة حياة الأسرة تتوقف على صحة أفرادها، البالغون المرضى أو الذين يجب أن يرعوا أطفالا مرضى، تكون انتاجيتهم أقل. ●الأمراض المرتبطة بمياه الشرب غير الآمنة وبنقص خدمات الصرف الصحى تجعل تكلفة تدهور الصحة عالية ولا تستطيع دخول الفقراء تحمل هذه التكلفة. ● الأفراد الأصحاء أكثر قدرة على امتصاص العناصر الغذائية الموجودة فى الغذاء بالمقارنة بالأفراد الذين يعانون من الأمراض المرتبطة بالمياه خاصة الديدان الطفيلية التى تلتهم غذائهم. ● الوقت الضائع بسبب طول المسافة التى يقطعها الأفراد للحصول على المياه وضعف الصحة يساهما فى حدوث الفقر ونقص الأمن الغذائى
الهدف الثانى : تعميم التعليم الابتدائى	●تحسن الصحة وتخفيف عبء نقل المياه يرفع من نسبة الحضور للمدرسة، خاصة بين الفتيات. ● وجود مرافق صرف صحى مستقلة لكل من البنين والبنات فى المدرسة يزيد من نسبة حضور الفتيات خاصة بعد دخول مرحلة المراهقة.
الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين	● تخفيض الوقت والأعباء المرتبطة بالصحة وتقديم الرعاية نتيجة خدمات المياه المحسنة يوفر وقتا أطول للمرأة يمكن أن تقضيه فى أنشطة منتجة أو فى الترفيه أو التعلم . ● وجود مصادر المياه ومرافق الصرف الصحى بالقرب من المسكن يقلل من مخاطر تعرض النساء والفتيات لأى اعتداء أثناء الحصول على المياه أو أثناء البحث عن مكان منعزل لقضاء الحاجة.
الهدف الرابع : تخفيض معدل وفيات الأطفال	● توفير الصرف الصحى المحسن والمياه الصالحة للشرب يقلل من معدل الإصابة بالأمراض ومعدل وفيات الرضع والأطفال.
الهدف الخامس : تحسين صحة الأم	● سهولة الوصول لمصادر المياه تخفف من عبء العمل والمشاكل الصحية الناتجة عن حمل المياه ويخفض من معدلات وفيات الأمهات. ● توفير مياه الشرب ومرافق الصرف الصحى فى مراكز الرعاية الصحية شرط اساسى لضمان سلامة الممارسات الصحية عقب الولادة.
الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض.	● يساعد توفير مياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحى الأساسية على الوقاية من الأمراض المرتبطة بالمياه ومنها أمراض الإسهال والبلهارسيا، والفلاريا والتراكوما والديدان الطفيلية. ● وجود إمدادات دائمة من مياه الشرب وتحسين إدارة المياه فى مناطق التجمعات السكنية يخفض من مخاطر انتقال حمى الملاريا وحمى الضَنك . Dengue Fever
الهدف السابع : كفالة الاستدامة البيئية	● المعالجة الكافية والتخلص من مياه الصرف الصحى يساهم فى الحفاظ على المنظومة الايكولوجية بصورة أفضل ويقلل من الضغط على موارد المياه النقية المحدودة. ● العناية باستخدام الموارد المائية يمنع تلوث المياه الجوفية ويساعد على تخفيض تكلفة معالجة المياه لأدنى حد.
الهدف الثامن : إقامة مشاركة عالمية من أجل التنمية	● يجب أن تعترف أجندات التنمية والمشاركة بالدور الأساسى الذى تلعبه مياه الشرب الآمنة والصرف الصحى الأساسى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المصدر : Meeting the MDG Drinking Water and Sanitation Target "A Mid Term Assessment of Progress. WHO/UNICEF 2004

توافر مياه الشرب الآمنة جنباً إلى جنب مع خدمات الصرف الصحى الجيدة شرط أساسى لسلامة الصحة

للمنازل، كل على حدة، فى المناطق الريفية. وفى ظل هذا الوضع لا يخضع قطاع الصرف الصحى لسلطة وزارة الاسكان، ولا تستفيد القرى من شبكة المجارى العامة إلا إذا كانت قريبة من الشبكة التى تخدم سكان الحضر وكانت طاقة هذه الشبكة تسمح بإستيعاب كمية إضافية من مياه الصرف الصحى والمجارى التى تصرفها القرية. ونتيجة ذلك أن المجتمعات الريفية لا تستفيد من خدمات الصرف الصحى التى تقدمها الشركة القابضة حيث انها تخضع لسلطة الحكومة المحلية.

ومن المتوقع أن يساهم مشروع قانون التخطيط العمرانى الجديد الذى سيعرض على مجلس الشعب فى معالجة هذا الوضع. حيث سيعاد النظر كلية فى حدود القرى والمدن أو المراكز الحضرية فى المحافظات الريفية. وقد تستطيع العديد من القرى القديمة المكتظة بالسكان أن تستفيد من شبكات المجارى العامة التى تقيمها وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة.

إن تعدد مصطلحات الصرف الصحى وتفتت المسئولية حول الجوانب أو المراحل المختلفة لخدمات الصرف الصحى وعملياته هو الذى خلق هذا الوضع. لذا يجب تحديد المهام المشتركة تحديدا واضحا، كما هو الحال بالنسبة لبعض مهام قطاع الصحة، وإلا نشأ عن هذا تنازع فى الاختصاصات بين الوزارات العديدة كما حدث فى مجال الإدارة والرقابة على نوعية المياه، على الرغم من أن المعايير التى تحددها وزارة الصحة والسكان يطبقها الجميع.

وتجدر الإشارة إلى أن المكون السلوكى القوى لا يحظى دائما بالاهتمام المطلوب، على الرغم من أن هذا المكون يجعل المجتمع والأسر والأفراد شركاء مهمين ويساهمون بسلوكياتهم فى نجاح أو فشل برامج تحسين الصرف الصحى. وعلاوة على ذلك إذا كانت سلوكيات وممارسات البشر تؤثر علي أداء خدمات الصرف الصحى فإنه لا يمكن تضمينها فى مجموعة السلع والخدمات العامة مثل الامداد بالمياه والكهرباء.

إطار ٩–٦ : مراجعة تعريف "الوصول إلى خدمات الصرف الصحى"

ليس من السهل قياس الأهداف التى ترمى إليها المكونات الأساسية لخدمات الصرف الصحى مثل: كفالة الخصوصية والكرامة والنظافة والبيئة الصحية. وعند تصنيف خدمات الصرف الصحى إلى خدمات "محسنة" وأخرى "غير محسنة"، يفترض JMP ، أن الخدمات المحسنة يمكن أن تكون أفضل صحيا من الخدمات "غير المحسنة" ويعد مدى استخدام خدمات الصرف الصحى المحسن المؤشر الأساسى لرصد التقدم صوب الوصول لهذه الخدمات.

ويتعلق المؤشر العاشر للهدف السابع من MDGs بتخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون بصورة مستدامة على مياه شرب آمنة وصرف صحى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ .

الأساس المرجعى لقياس مدى التقدم. ويتمثل هذا فى تقدير نطاق التغطية بالصرف الصحى فى عام ١٩٩٠. ففى هذا العام كان ٤٦٪ من سكان مصر، البالغ عددهم عندئذ ٥٥,٧ مليون نسمة، لا يحصلون على خدمات الصرف الصحى. لذا يتعين تخفيض هذه النسبة إلى ٢٣٪ على الأقل من عدد السكان بحلول عام ٢٠١٥ وقد أعد JMP المشار إليه من قبل هذه الأرقام كأساس مرجعى لرصد مدى التقدم صوب تحقيق MDGs.

التعاريف الخاصة بمؤشرات الصرف الصحى. يقدر مدى الوصول لمرافق الصرف الصحى للتخلص من الفضلات الآدمية بنسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحى محسنة وهى المرافق التى تكفل الخصوصية والاستخدام الصحى السليم.

مرافق الصرف الصحى المحسنة	مرافق الصرف الصحى غير المحسنة
● تتصل بشبكة المجارى العامة	● مراحيض عامة أو مشتركة
● تتصل بخزان طرنش	● مرحاض ذو حفرة بسيطة مكشوفة
●مرحاض بسيفون	● مرحاض جردل (نقالى)
● مرحاض حفرة بسيطة ببلاطة	● لا توجد مراحيض (يلجأ الأفراد إلى منطقة مكشوفة)
● مرحاض حفرة بسيطة مزود بوسيلة تهوية	
● مرحاض متصل بوسيلة لعمل الكومبست	

المصدر : 'Meeting the MDG Drinking Water and Sanitation Target' A Mid Term Assessment of Progress. WHO/UNICEF 2004. and "WATER FOR LIFE – Making it Happen". WHO/UNICEF 2005

ويدرك البنك الدولى، وهو أكبر جهة مانحة فى مجال الأمداد بالمياه والصرف الصحى، ضرورة تشجيع الالتزام بالممارسات الصحية السليمة لتغيير سلوكيات الأفراد على كافة المستويات وفى كافة الأوضاع. ويعد إثارة الوعى وتعزيز الالتزام السياسى المستمر، الذى يترجم إلى تخصيص للموارد، عملية تؤدى إلى تغيير مواقف السياسيين وصانعى القرارات. وفى حالة توافر مرافق صرف صحى محسنة، فإن تغيير السلوك الصحى للأفراد تكون له نفس أهمية توفير الآمان فى مرافق الصرف الصحى. وقد وجد أن حث الأفراد على غسل ايديهم بالصابون فى الأوقات المناسبة يقلل من حالات الإصابة بالإسهال إلى النصف على الأقل. وهناك سلوك آخر هام يتعين التخلص منه وهو الذى يرتبط بالاعتقاد بأن وجوه الأطفال الصغار ليست قذرة، وبهذا يمكن تخفيض حالات الإسهال بدرجة كبيرة داخل الأسرة والمجتمع.

إعادة تخصيص الموارد يعتمد على تغيير مواقف السياسيين وصانعى القرارات

دعنا نوفر بيانات شاملة ودقيقة وموحدة.

هناك اختلافات ملحوظة بين الأرقام التى تأتى من المصادر المختلفة بشأن نطاق توفير الصرف الصحى فى مصر. ولا تعطى الأرقام القومية التى تظهر فى المسح الصحى و الديموجرافى الدورى تفاصيل كافية تسمح ببدء خطوات جادة نحو تحسين مرفق الصرف الصحى. لذا فإنه يجب إعطاء الأولوية لتوحيد رقم نطاق توفير الصرف الصحى، كما يتطلب الأمر ايضا الاتفاق المسبق حول ما يعنيه الصرف الصحى الآمن فعلا، كما ذكر فى MDGs، حتى يمكن اعتباره تعريفا مرجعيا لكافة الأطراف المشاركة.

وقد قام JMP منذ عام ٢٠٠٢ بمراجعة قائمة مرافق الصرف الصحى الآمنة. وتتضمن القائمة المقترحة حاليا ٥ فئات من هذه المرافق وهى بالتحديد.

- مرافق متصلة بشبكة المجارى العامة.
- مرافق متصلة بشبكات الصرف المثقوبة ذات أقطار صغيرة.
- خزان طرنش
- مرحاض أفرنجى بسيفون
- مرحاض حديث

وبمجرد الاتفاق على التعاريف وأنواع المرافق، يمكن البدء فى تقدير حجم الفجوة فى مرافق الصرف الصحى حتى يمكن رصد وقياس مدى التقدم صوب تحقيق المؤشرات المحددة، مع الأخذ فى الاعتبار أنه لا يكفى الابلاغ عن هذه المرافق ولكن يجب ايضا أعطاء معلومات عن مدى الوصول إليها وعن الممارسات الصحية المرتبطة بها. ويمكن للمتخصص فى أعمال الصرف الصحى وعضو فريق الرعاية الصحية الأولية أن يقدم مساعدة كبيرة فى تنفيذ هذه المهمة. ومن إحدى مهامه التقليدية متابعة ومراقبة حالة وكفاءة أدوات الصرف الصحى فى كل منزل خاصة فى المنازل الريفية.

إن الإبلاغ عن مدى الوصول لمرافق الصرف الصحى له نفس أهمية الإبلاغ عن عددها. ولا تشير البيانات المتاحة حاليا إلى عدد الذين تصلهم مرافق الصرف الصحى، ولا تكفى المناهج الحالية التى تركز على تقدير عدد المراحيض التى تم انشاؤها. ويتطلب تقدير مدى الوصول لهذه المرافق توفير معلومات عن المراحيض والأنواع المستخدمة، ويستكمل هذا بتقدير عدد المراحيض التى سيستمر استخدامها حتى عام ٢٠١٥ (بناء على وضع الصيانة والإصلاح).

وفيما يلى المعلومات التى يتعين استكمالها على المستوى المحلى بالنسبة لمدى الوصول لهذه المرافق ودرجة صلاحيتها للاستخدام:

- تحديد جيوب الفئات المستبعدة اجتماعيا، داخل الأسرة أو المجتمع المحلى أو على المستوى القومى.
- تحديد مدى انتشار وقوة السلوكيات الصحية الأساسية السليمة.
- تحديد مؤشرات النتائج الصحية والاقتصادية والتعليمية التى يتعين تحقيقها.

ويدعو برنامج JMP، الذى يتولى رصد مدى التقدم الذى تحقق على مستوى العالم بالنسبة للوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحى المحسن، إلى تحقيق الاتساق بين الأساليب المستخدمة فى جمع البيانات المتعلقة بالصرف الصحى (أنظر الإطار ٩–٦).

جدول ٩-٢: تقديرات بشأن مدى الوصول لخدمات الصرف الصحى فى مصر (نسبة من السكان)

السنة والمصدر	مراحيض حديثة بسيفون		مراحيض تقليدية خزانات / جرادل (نقالى)		كافة الأنواع		الإجمالى ٪
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
١٩٨٩، المسح الديموجرافى والصحى	٣٦,٤	٢,١	٥٦,٧	٦٠,٦			
١٩٩٢، المسح الديموجرافى والصحى	٤٦,٣	٥,٧	٤٨,٤	٥١,٧			
١٩٩٥، المسح الديموجرافى والصحى	٥٠,٤	٦,٢	٤٨,٦	٦٤,٧			
١٩٩٦، تعداد السكان	[1]٤٨,١	[1]١٠,٣	[2]٣٩,٢	[2]٧٩			
١٩٩٩، منظمة الصحة العالمية	[3]٤٨,١	٣٩,٧	[4]٣٩,٢	[4]٧٤,٢			
٢٠٠٠، المسح الديموجرافى والصحى	٥٩,٢	٧,٨	٤٠	٨١,٨			
٢٠٠١، منظمة الصحة العالمية واليونيسيف					١٠٠	٩٥	
٢٠٠١، EHDR، ٢٠٠٤*						٧٨,٢	٩٣,٦
١٩٩٠، JMP*					٧٠	٤٢	٥٤
٢٠٠٢، JMP*					٨٤	٥٦	٦٨

وقد أضافت المؤلفة أرقام JMP عام ٢٠٠٤ وأرقام EHDR، ٢٠٠٤

١. الأسر التى تتصل منازلها بشبكة المجارى العامة.

٢. توصيلات مجارى خاصة (خزان طرنش ومراحيض مشتركة)

٣. الأسر التى تتصل منازلها بالمجارى التقليدية

٤. سكان بدون توصيلات مجارى ولكن يتوافر لديها شبكات خاصة أو مشتركة كافية.

المصدر د. حبيبة حسن واصف : جمعت البيانات الواردة فى الجدول من عدة مصادر : المسح الديموجرافى والصحى (DHS)، التعداد القومى للسكان عام ١٩٩٦، و WHO Global Water Supply and Sanitation Assessment 2000, (cited in 'Water and Health in Egypt: an Empirical Analysis' by Hala Abou-Ali, 2003, Göteborg University)

▼ لا توجد تقريباً مجارى فى المناطق الريفية على الرغم من ارتفاع كثافة وحجم السكان فيها

مأساة الصرف الصحى فى الريف

ركزت أولويات هيئة الصرف الصحى خلال النصف الأخير من القرن العشرين على استكمال توفير خدمات الصرف الصحى للسكان الذين يعيشون فى المراكز الحضرية الكبرى والذين يشكلون أكثر من نصف سكان مصر. ولم يحصل سكان الريف إلا على قدر ضئيل للغاية من الاهتمام، حيث لا يوجد تقريبا مجارى فى المناطق الريفية على الرغم من ارتفاع كثافة وحجم السكان فيها.

إلى جانب أن مرافق الصرف الصحى تستفيد فقط من برامج التنمية الريفية الأقل أهمية من الناحية المالية ومن مشروعات صغيرة ومحدودة جغرافيا يتم تمويلها من المجتمع الدولى، فإن معدل التقدم الذى تم إنجازه بالنسبة لنطاق التغطية بالصرف الصحى كان أدنى من معدل النمو السكانى السريع ولا يتفق مع التغيرات التى طرأت على الملامح الديموجرافية للمجتمعات المحلية. وفى الوقت الحالى، فإن خدمات الصرف الصحى وتجميع مياه الصرف ومعالجتها فى المدن الثانوية والمناطق الريفية تعتبر أدنى بكثير من خدمات الامداد بالمياه كما يتضح من الشكل ٩-٢. وقد كان من نتيجة انخفاض نسبة التغطية بالصرف الصحى فى المناطق الريفية، (جدول ٩-٣ أرقام المسح الديموجرافى و الصحى لعام ٢٠٠٣) والتى تبدو أكثر وضوحا فى محافظات الجنوب، أن اصبحت المخلفات غير المعالجة هى المصدر الرئيسى للتلوث، خاصة فى المناطق الريفية فى دلتا النيل.

وكما ذكر من قبل فى هذا التقرير، تصب مياه الصرف الصحى غير المعالجة فى معظم المجارى المائية، إما مباشرة من الوحدات السكنية أو من سيارات تفريغ

شكل ٩-٢ : الفجوة بين التغطية بالصرف الصحى والامداد بالمياه فى الريف والمناطق المتاخمة للحضر (٪)

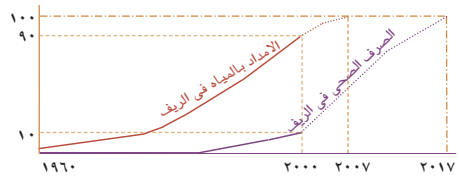

المصدر: World Bank 2005, Public Expenditure Review, ARE Country Environmental Analysis

المخلفات، أو بصورة غير مباشرة من خلال الصرف الزراعى المحمل بمياه الصرف غير المعالجة أو نصف معالجة ، وتعتبر مياه المجارى المنقولة خلال الأنابيب مصدرا ثابتا لتلوث مياه النيل ومياه الصرف والبحيرات والمياه الجوفية. ومازال ٢٠٪ من الصرف فى المناطق الحضرية و٩٢٪ من الصرف فى المناطق الريفية لا يتم من خلال المجارى. ومن الأمور الشائعة على نطاق واسع فى الدلتا، أن يتم تصريف المخرجات غير المعالجة فى مياه النيل والقنوات حيث تخلط مع هذه المياه لإعادة استخدامها وفقا لمعايير الخلط التى يحددها القانون ٤٨ لعام ١٩٨٢. وقد وصل التلوث البيولوجى فى المصارف الزراعية إلى مستويات تعرقل تنفيذ سياسة التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف. ويؤدى تكرار إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى إلى زيادة كثافة الملوحة إلى ٣٠٠٠ مليجرام/للتر أو أكثر من ذلك فى المصارف التى تقع على حدود البحيرات الشمالية. وقد نشأت الملوحة وتراكمت فى كل الأراضى القديمة بالدلتا حيث ترشح متبقيات الأسمدة والتربة فى طبقات الأرض لانعدام نظم الصرف الزراعى الجيدة. . ويبلغ حجم الصرف الزراعى - الذى - يصب فى النيل حوالى ٦٠٠٠ مليون متر

إطار ٩–٧: التفاوت فى حجم الاستثمارات العامة يؤثر على الفقراء

تشير أرقام الاستثمارات المنفذة خلال فترات الخطط الخمسية الأربع الماضية فى مجال الامداد بالمياه والصرف الصحى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الاستثمار فى الخدمات الموجهة لسكان الحضر

متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات	١٩٩٦	٢٠٠٣
فى مجال الامداد بالمياه فى الريف	٣٩	٤٨
فى مجال الصرف الصحى فى الريف	٨١	١٣٣
فى مجال الامداد بالمياه فى الحضر	٤١٢	٤٣٥
فى مجال الصرف الصحى فى الحضر	٦١٩	٧٦٧

الحالات الأفضل فى الحضر مقابل الحالات الأسوأ فى الريف ١٩٨٢–٢٠٠٢

متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات بالجنيه	الصرف الصحى فى الحضر	الامداد بالمياه فى الحضر
الإسماعيلية	٢٢٩٧	٩٢٢
دمياط	١٩٥٧	٧٢٩
متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات بالجنيه	**الصرف الصحى فى الريف**	**الامداد بالمياه فى الريف**
اسيوط	١٠	٣
سوهاج	١٦	٢

توضح الجداول أن متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات فى الحضر بلغ تسعة اضعاف متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات فى الريف تقريبا خلال الفترة ١٩٨٢–٢٠٠٢ وحوالى سبعة أضعاف متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات فى الريف خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧. وبالنسبة للفترة ١٩٨٢–٢٠٠٢، كان هناك تفاوت كبير فى بيانات الاستثمارات، ففى الإسماعيلية بلغ متوسط نصيب الفرد ٩٢٢ جنيه بالنسبة للامداد بالمياه و٢٢٩٧ جنيه بالنسبة للصرف الصحى. وقد ساهمت الصناديق الحكومية بنسبة ٥٠٪ والمصادر الأجنبية بنسبة ٥٠٪. ايضا وعلى العكس من ذلك بلغ نصيب المواطن فى اسيوط ١٠ جنيهات و ٣ جنيهات على التوالى، كما بلغ نصيب المواطن فى سوهاج ١٦ جنيه و ٢ جنيه على التوالى خلال نفس الفترة.

متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات فى بعض المناطق المختارة خلال الأعوام ٢٠٠٢/٢٠٠٧

متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات بالجنيه	الصرف الصحى فى الحضر	الامداد بالمياه فى الحضر
كفر الشيخ	١٤٢٥	٦٩١
المنوفية	١٢٤٣	٧٣٤
متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات بالجنيه	**الصرف الصحى فى الريف**	**الامداد بالمياه فى الريف**
المنيا	٢٣	٣٧
قنا والأقصر	٣٣	٤١

المصدر: UNICEF (2005) Common Country Assessment Report

شكل ٩–٣: المواد الصلبة الذائبة

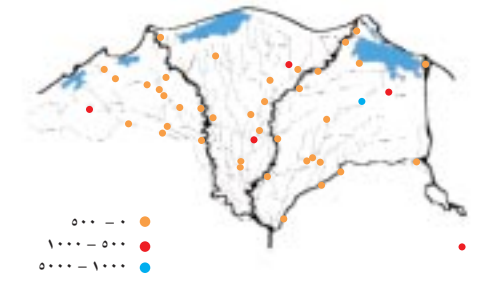

عرض لكل المواد الصلبة الذائبة فى منظومة الرى بدلتا النيل

تعتبر القيم المرتفعة التى تزيد عن ١٠٠٠ ملجم/لتر، والتى تبدو بصورة أوضح فى الشمال وفى شرقى الدلتا، مؤشرا لارتفاع تركيز الاملاح.

المصدر: ARE Country Environmental Analysis (2005)

شكل ٩–٤ : عد لبكتريا البراز الآدمى فى منظومة الرى

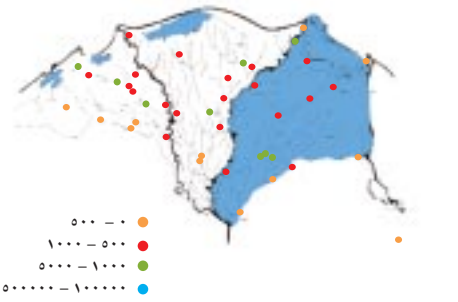

ملحوظة : القيمة المقبولة هى ٥٠٠٠ NPM (متوسط الرقم الإحتمالى) لكل ١٠٠ ملى لتر من البكتريا القولونية فى البراز الآدمى وهو المستوى الذى نص عليه القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢.

المصدر: ARE Country Environmental Analysis (2005)

من الأمور الشائعة على نطاق واسع فى الدلتا أن يتم تصريف المخرجات غير المعالجة فى مياه النيل والقنوات حيث تخلط بهذه المياه لإعادة استخدامها

مكعب سنويا (البنك الدولى ٢٠٠٥) محملا بالمواد الصلبة الذائبة التى نتجت عن غسيل التربة فى الأرض الزراعية ومن متبقيات المبيدات والأسمدة.

وهناك مصدر آخر للملوحة يأتى من تداخل المياه الجوفية الضحلة مع مياه الصرف الزراعى السطحية. وعلاوة على ذلك، تتعرض المياه السطحية والجوفية لخطر السموم الناتجة من استخدام الكيماويات الزراعية والافراط فى التسميد . وهناك مصادر رئيسية أخرى تتسبب فى تلوث المجارى المائية وفى تدهور نوعية المياه فى مصر ومنها الصرف القادم من المدن والقرى والمخلفات الصناعية السائلة التى تصرف فى نهر النيل أو القنوات أو المصارف (خاصة من المصانع الكبرى) والصرف الزراعى فى النيل (والذى يحتوى على متبقيات المبيدات والأسمدة والاملاح التى ترشح من الأراضى) ومخلفات القطاع المنزلى وغيره التى تأتى من القرى والمدن الثانوية والتى يتم التخلص منها فى المجارى المائية المجاورة، ومخلفات الملاحة الداخلية.

وتعتبر مياه الصرف الصناعى ثانى أخطر مصدر لتلوث منظومة مياه النيل. وعلى اية حال، حدث تقدم كبير منذ أن أعلن أن نهر النيل منطقة محمية خاصة من المخلفات الصناعية السائلة. وقد قامت كل من وزارة الدولة لشئون البيئة ووزارة الموارد المائية والرى بتنظيم حملات جادة لمنع تصريف المخلفات الصناعية غير المعالجة فى كافة المسطحات المائية إلتزاما بالقانون رقم ٤٨ . ومع هذا مازال هناك عدد قليل من المجمعات الصناعية التى لا تلتزم ببعض المستويات القياسية التى نص عليها القانون بخصوص المخلفات الصناعية السائلة. وقد تحولت بعض

جدول ٩-٣ : التوزيع النسبى للأسر حسب ما لديها من مرافق الصرف الصحى (٢٠٠٣)

	نوع مكان الإقامة		الإقليم						
	حضر	ريف	محافظات حضرية	الدلتا	حضر الدلتا	ريف الدلتا	الصعيد	حضر الصعيد	ريف الصعيد	الإجمالى
نوع المرحاض										
مرحاض أفرنجى بسيفون	٦٧,٨	١٣,٠	٨٠,٢	٣٢,٥	٦٢	١٧,٢	٢٣,٨	٥٢,٠	٧,٧	٤٠,٤
مرحاض بلدى بسيفون	١,٠	٢,٠	٠,٥	٢,٣	١,٥	٢,٧	١,٢	١,٦	١,٠	١,٥
مرحاض بلدى بدون سيفون	٣٠,٥	٧٨,٩	١٩,٣	٦٣,٧	٣٦,٠	٧٧,٩	٦٧,٢	٤٤,٦	٨٠,١	٥٤,٧
مرحاض حفرة	٠,٤	٣,٥	٠,١	١,١	٠,٢	١,٥	٤,٢	١,٢	٥,٩	١,٩
لا يوجد مراحيض	٠,٢	٢,٧	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٦	٣,٦	٠,٦	٥,٣	١,٥
إجمالى										
النسبة الإجمالية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الأسر (الف)	٥٠٤٧	٥٠٤٢	٢٣١٩	٤٢٥٩	١٤٥١	٢٨٠٨	٣٥١١	١٢٧٨	٢٢٣٣	١٠٠٨٩
الأماكن التى يتم فيها الصرف										
صرف عام	٨٤,٦	٢١,٧	٩٦,٦	٥٣,٨	٩٠,٠	٣٥,١	٢٣,٧	٥٦,٤	٤,١	٥٣,٦
بيارة	٨,٢	٢٥,١	١,٩	٦,٢	٠,٩	٩,٠	٣٩,٤	٢٧,٨	٤٦,٣	١٦,٥
خزان طرنش	٦,٩	٤٨,٩	١,٤	٣٧,٧	٨,٧	٥٢,٨	٣٢,٨	١٤,٧	٤٣,٧	٢٧,٦
ماسورة متصلة بترعة	٠,٢	١,٥	٠,١	١,٦	٠,٤	٢,٣	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٨
ماسورة متصلة بمياه جوفية	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢
لا يوجد صرف	٠,٢	٢,٥	٠,٠	٠,٤	٠,١	٠,٥	٣,٥	٠,٧	٥,٢	١,٣
غيره	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠
إجمالى										
النسبة الإجمالية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالى العدد	٥٠٣٦	٤٩٠٧	٢٣١٩	٤٢٣٨	١٤٤٧	٢٧٩١	٣٣٨٦	١٢٧٠	٢١١٦	٩٩٤٢

المصدر: التقرير المبدئى للمسح السكانى والصحى فى مصر، ٢٠٠٣

المنشآت إلى تصريف مخلفاتها السائلة فى المجارى العامة، لذا اصبحت مشروعات معالجة مياه الصرف تُحمَل بأكثر من طاقتها مما يؤثر سلبا على كفاءتها. كما تحولت بعض المصانع إلى تصريف مخلفاتها السائلة فى المصارف الزراعية المجاورة مما أدى إلى تدهور جسيم فى نوعية مياهها وجعلتها غير صالحة للاستخدام. ويتم حاليا ادخال نظم أفضل لإدارة المخلفات الصناعية فى تصميمات الوحدات الانتاجية المقامة فى المناطق الصناعية.

وبناء على طلب وزارة الصحة والسكان، يتم حاليا فى قسم البحوث الطبية بالمركز القومى للبحوث، بحث العلاقة بين الزيادة الكبيرة فى الملوثات المختلفة والملوحة فى المياه والزيادة السريعة فى الإصابة بالفشل الكلوى التى يذكر أن معدلها زاد من ١٠ حالات فى المليون عام ١٩٧٤ إلى ٢٢٥ حالة فى المليون عام ٢٠٠٤. كما يقدر أن حوالى ٢٠٪ من إجمالى وفيات الاطفال تحت سن الخامسة، خاصة فى المناطق الريفية، يمكن أن ترجع إلى أمراض الإسهال التى يسببها سوء حالة الصرف الصحى والممارسات غير الصحية (أنظر الفصل الرابع). ومما يضاعف من خطورة هذا الوضع تدنى نوعية حياة الأطفال الباقين على قيد الحياة.

تطبيق تكنولوجيا ملائمة ومنخفضة التكلفة

قامت الحكومة المصرية، بمساعدة الجهات المانحة الدولية، بالاستثمار فى عدد من المشروعات الارشادية فى مجال المياه والصرف الصحى بالمناطق الريفية. وتجدر الإشارة إلى أن اقتصادات النطاق تجعل تكلفة تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحى بالإساليب التقليدية غير مجدية فى المجتمعات الريفية الصغيرة. لذا تم فى مصر تطبيق عدة بدائل فى إطار مشروعات ارشادية ، تختلف فى مستوى كفاءتها وتكلفتها. ومع هذا لا يمكن تطبيق طريقة أو تقنية واحدة نتيجة للاختلاف الكبير فى الخصائص الجيوفيزيقية والهيدرولوجيكية لمختلف المواقع الجغرافية فى مصر. وتعتبر المحافظات التى تقع فى دلتا النيل أكثر المحافظات تضررا حيث يرتفع هناك منسوب المياه الجوفية. ومما يزيد هذا الوضع تعقيدا عدم وجود ظهير صحراوى للمحافظات التى تقع فى وسط الدلتا.

وهناك عدد من التقنيات والمناهج التى يجرى تنفيذها لمعالجة وتنقية مياه الصرف الزراعى. ومع هذا لم يعلن عن أى التزام بتنظيم حملة أو وضع برنامج على المستوى القومى لتحسين التغطية بخدمات الصرف الصحى لشرائح السكان التى لا تستفيد من خدمات الصرف الصحى المحسنة. وهناك تكنولوجيات غير تقليدية ومنخفضة التكاليف، ويجرى تطبيقها فى إطار مشروعات ارشادية فى المناطق الريفية بمصر مثل، تكنولوجيا الوقود الحيوى، ونظام المعالجة البيولوجية .

ومن المتوقع أن يؤدى التوسع فى هذه المشروعات وتكرارها خارج إطار المشروعات الارشادية إلى انخفاض تكلفتها

▼ **يقدر أن حوالى ٢٠٪ من وفيات الأطفال سنوياً يمكن أن ترجع إلى أمراض الإسهال التى يسببها سوء حالة الصرف الصحى والممارسات غير الصحية**

شكل ٩-٥: نموذج بسيط لتكنولوجيا المراحيض

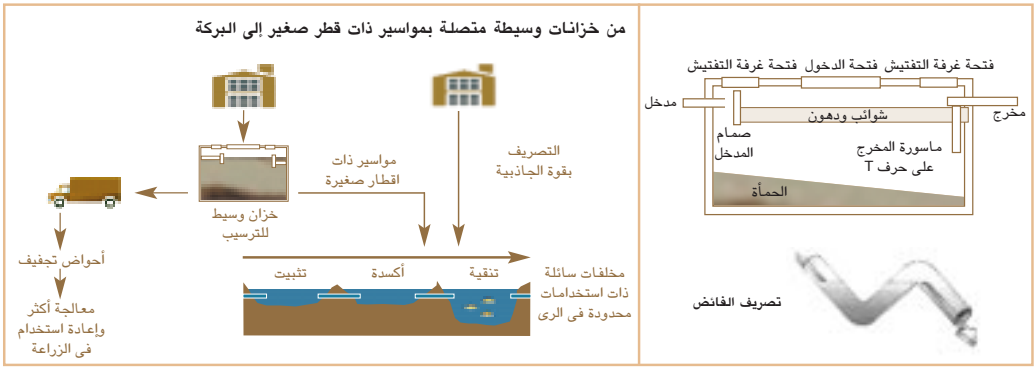

فى المناطق الريفية: يمكن استخدام هذه التكنولوجيا البسيطة حتى فى الأراضى الصخرية أو التى يرتفع فيها منسوب المياه الجوفية. وبالنسبة للبرك الموجودة، يمكن بسهولة توصيل المياه الرمادية بدون رواسب من خلال توصيلات ذات قطر صغير. كما يمكن تحقيق وفورات نتيجة عدم استخدام توصيلات المجارى التقليدية ذات الأقطار الواسعة ومرتفعة التكلفة. ويحتاج التشغيل والصيانة إلى وجود خزانات وسيطة وأجهزة لإعادة استخدام الحمأة.

المصدر: Reinhardt Honert and Lucía Hernández Leal TUHH / GTZ-ecosan 2004

كثيرا عن تكلفة المشروعات الارشادية . وتعد تكاليف مشروعات الصرف الصحى التى يمولها الصندوق الاجتماعى للتنمية وهيئة تنمية القرية المصرية (برنامج شروق) تكاليف واقعية لحد كبير نظرا لأنها لا تتضمن تكلفة الخبراء الاجانب.

وليس من الممكن حاليا تحديد التكنولوجيا الأنسب والأقل تكلفة والتى يمكن استخدامها فى برنامج قومى لتحقيق المؤشر العاشر من الهدف السابع لـ MDGs والذى يتعلق بتخفيض السكان الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحى المحسن إلى النصف. والأمر يحتاج أولا إلى إجراء تقويم لكافة التكنولوجيات المختلفة المستخدمة فى كل المشروعات والمبادرات فى شتى أنحاء مصر. وقد حان الوقت لإجراء تقويم واختبار على أساس معايير أساسية متفق عليها مثل: القبول من جانب المواطنين، استمرار الخدمة والاستدامة (متانة الانشاء وكفاءة الصيانة والإصلاح) إلى جانب القدرة على الحصول على الخدمة. ويمكن ادخال أى تحسينات على التكنولوجيات لتستطيع معالجة أى قصور أو للاستجابة لأى ملاحظات يبديها مستخدمو أو مديرو هذه التكنولوجيات، أو لإجراء أى تعديلات تقتضيها الظروف الإقليمية أو المحلية المختلفة. وفى حالة التوسع فى استخدام هذه التكنولوجيات، فإن الأمر يتطلب إثارة الوعى لدى المجتمعات المستهدفة ووضع برامج للدعم الفنى.

لاختيار تكنولوجيا منخفضة التكلفة للصرف الصحى، يتعين تقويم التكنولوجيات المختلفة واختيار أسهلها فى التطبيق

من أين يأتى التمويل ؟

حتى الآن تحظى خدمات الصرف الصحى بدعم ضخم من الحكومة، وارتفاع تكلفة شبكات المجارى تجعل إقامة هذه الشبكات فى المناطق الريفية غير مُجدٍ اقتصاديا. لهذا يتعين بحث إمكانية إيجاد مصادر تمويل مبتكرة إذا ما أريد تحقيق المؤشر المتعلق بالصرف الصحى لسكان المناطق الريفية، خارج المراكز الحضرية للمحافظات والتى تقع فى دائرة اختصاص هيئة مياه الشرب والصرف الصحى التابعة للشركة القابضة التى تشرف عليها وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة. وليس من المحتمل تطبيق نظم المجارى العامة بالنسبة لهذه الفئة من السكان التى هى فى مسيس الحاجة لهذه الخدمة، وانما يمكن استخدام تكنولوجيات توفر مرافق مستقلة للأسرة أو للمجتمع المحلى.

ولتحقيق تقدم فى توسيع نطاق خدمات الصرف الصحى على المستوى القومى، يتعين وضع رؤية وخطة طويلة الأمد، وأن يتم تقدير وتخصيص الموارد المناسبة. ويجب على الحكومة أن توفر الموارد المطلوبة بصورة مستدامة إلى جانب مساهمات هيئات التمويل الأجنبية. إن المساهمات الحكومية هى التى يمكن أن تعجل بتنفيذ مدخل منهجى شامل لمواجهة مشاكل الاصحاح فى مصر. وعلى المستوى المحلى ينبغى على كل محافظة أن تحدد مساهمة كافة الأطراف المعنية صاحبة المصلحة فى الاستثمارات وفى تحمل التكلفة ، بما فى ذلك مستخدمى الخدمة، ، وأن تستكمل الموارد المالية المرصودة لمشروعات الصرف الصحى القائمة والمستقبلة من بعض الأطراف المعنية صاحبة المصلحة.

وقد ثبت نجاح تطبيق مبدأ مشاركة مستخدمى مرافق الصرف الصحى فى تحمل التكلفة فى بعض المشروعات الارشادية، وتبين أن الأفراد مستعدون للمساهمة بمواردهم الخاصة فى انشاء هذه المرافق . ويمكن لبرامج الائتمان متناهى الصغر والتسهيلات الائتمانية أن تساعد الأسر فى سداد مساهماتها. كما يمكن أيضا بحث مد نطاق الدعم الموجه حاليا للأسر ذات الموارد المحدودة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. وتستطيع الأنشطة المرتبطة بالصرف الصحى فى المجتمعات الريفية أن تولد دخولا وتخلق سبلا لكسب الرزق، كما يمكن للمشروعات الخاصة والمقاولين المحليين أن يشاركوا فى هذه الأنشطة تحت اشراف الهيئات المحلية.

ومن المهم فصل تكاليف خدمات المياه و الصرف الصحى التى تحصل على دعم كبير والتى توجه إلى سكان الحضر، عن تكلفة تضييق فجوة الصرف الصحى فى المناطق الريفية وتحقيق المؤشر العاشر من الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب تقدير الموازنة الخاصة المطلوبة لتحقيق هذا المؤشر بصورة منفصلة نظرا لاختلاف التكنولوجيات المستخدمة وبالتالى تكاليفها. وتعتبر مشاركة المجتمع فى تحمل التكاليف ذات أهمية بالغة.

عهد جديد للصرف الصحى ؟

هناك تحرك واضح على المستوى القومى نحو تنفيذ التزام مصر بتحقيق التنمية المستدامة. وكما ورد ذكره من قبل فى هذا الفصل، تعتبر صياغة الخطة المتكاملة لإدارة الموارد المائية (IWRM)، وخطة العمل البيئية القومية (NEAP) علامة هامة على طريق تحقيق هذه الغاية. كما أن التحليل الاستراتيجى الذى أجراه مختلف الخبراء والشركاء فى المجالات المعنية يعتبر دليلا على أن هناك تقديرا واقعيا وموضوعيا للمشاكل والحلول المتاحة.

ومن الأمور الأساسية العمل على إدماج السياسات البيئية فى السياسات الاقتصادية، تحت مظلة سياسة قومية للتنمية المستدامة تكفل الأخذ فى الحسبان البعد البيئى فى المراحل الأولى لعملية التخطيط. وتعد توجهات السياسة التى تتبناها حاليا وزارة الدولة لشئون البيئة، وكذلك التركيز على المستوى اللامركزى المحلى، والاهتمام بالتطوير المؤسسى عند هذا المستوى، تقدما هاما يمكن أن يدعم المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق خدمات الصرف الصحى لسكان الريف. وإلى جانب العمل حاليا بمبادىء المحاسبة البيئية، فإن وزارة الدولة لشئون البيئة تبدى اهتماما جادا بتقوية آليات معاقبة من يدمرون البيئة وهو ما يعتبر أول خطوة صوب تنمية ثقافة المساءلة.

إن التوسع فى السلطات الممنوحة للمحافظين سيكون أداة فعالة للقضاء على ظاهرة قيام كل قطاع بالعمل بمعزل عن القطاع الآخر. ويمكن أن تؤدى مشاركة هذه القطاعات فى المبادرات التى تتخذ على مستوى المحافظة إلى ضمان التنسيق الكامل والتغلب على ظاهرة تفتت المسئولية التى يتسم بها مجال الصرف الصحى. بالإضافة إلى ذلك يمكن الأخذ بمدخل منهجى متكامل ومتسق، فى إطار أهداف مشتركة وأولويات متفق عليها ويتم وضعها على المستوى المحلى بالمحافظة بمشاركة كافة الأطراف المعنية صاحبة المصلحة. كما أن إقامة مشاركة بين قطاع الصحة ووحدات الرصد البيئى المحلية سيعود على الجميع بالنفع المتبادل.

المستقبل : هل يتبع سيناريو استمرار الوضع القائم ؟ Business as Usual

إذا ما استمر الوضع القائم لعقد آخر، فإن الخسارة الجسيمة التى ستتكبدها مصر ستتمثل فى تدمير رأس المال البشرى وفى تدهور الموارد الطبيعية التى لا يمكن تعويضها. وهو ما سيكون له أثر سلبى على تحقيق MDGs وعلى النمو الاقتصادى وعلى القطاعات الهامة مثل السياحة.

لذا من الأفضل وضع سيناريو يرتكز على رفع مستوى الكفاءة وتطبيق مبادىء الحكم الرشيد (بمشاركة المجتمع المدنى) من خلال :

- تحسين الأداء والادارة والاستخدام الكفء لكافة الموارد المتاحة.
- تطبيق الدروس المستفادة من الخبرات السابقة خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات المناسبة التى يمكن الحصول عليها.
- اتباع مدخل منهجى قائم على المشاركة، وذلك لإتاحة الفرصة للمجتمع المدنى والأطراف المعنية صاحبة المصلحة للمشاركة فى تحقيق الأهداف.
- دعم مبدأ اللا مركزية فى الإدارة وذلك بتقوية أدوار مكاتب شئون البيئة المحلية والقطاعات الأخرى المعنية.
- منح مساعدات فنية لكل محافظة لتمكينها من تلبية احتياجاتها مع مراعاة خصوصيات البيئة المحلية.

وإلى جانب هذا السيناريو فإن الأمر يتطلب توجيه اهتمام عاجل لاتخاذ التدخلات الآتية:-

- تحديث كل ما يتعلق بالاصحاح من مستويات قياسية وقواعد تنظيمية وقوانين وتقنيات تناسب كل أنواع المخلفات.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعارف عن المخاطر والاخطار البيئية والصحية الموجودة على المستوى المحلى فى مناطق جغرافية معينة أو مرتبطة بممارسات معينة، واقتراح سبل إدارتها على أن تشارك فيها فرق محلية من المسئولين عن الصحة والبيئة،
- تقويم الجهود والبرامج السابقة والتكنولوجيات التى سبق استخدامها لتحديد أفضل الممارسات فى الإدارة وأفضل التقنيات مثل انتاج الوقود الحيوى من مخلفات بعض المواد.
- الاستفادة من خبرات وشبكات NGOs وجمعيات تنمية المجتمع التى تلقت تدريبا فى مجال التعامل مع المخلفات الصلبة ومياه الصرف الصحى، وفى مجال الدعوة إلى تشجيع استخدام وسائل الصرف الصحى الآمنة وعلى اتباع الممارسات الصحية السليمة.
- عند إعادة هيكلة قطاع المياه والصرف الصحى، يجب مراعاة تحديد أدوار كافة الشركاء بدقة مع تحقيق اللامركزية بنقل المسئوليات إلى مستوى المحافظة وتسهيل مشاركة المجتمعات المحلية والقطاع الخاص.
- تحديد الممارسات الأكثر خطرا على البيئة وتقديم الحلول والاختيارات الفنية البديلة.
- تعزيز الالتزام بالممارسات الجيدة من خلال تقديم حوافز وحلول بديلة وكذلك من خلال توفير الدعم المالى للبرامج.
- دعم جهود التعليم البيئى الحالية مع أعطاء أمثلة فعلية للممارسات والسلوكيات التى تدمر البيئة، ومساندة هذه الجهود من خلال وسائل الاعلام.

يعد حقن الآبار والأنهار الجوفية بمخلفات المنازل والمؤسسات والمخلفات السائلة للمصانع من الممارسات غير السوية التى تشكل خطرا جسيما. ويحتاج الأمرإلى اتخاذ إجراء عاجل لمواجهة هذا الخطر. ولهذا يجب إخضاع

ادماج السياسات البيئية فى السياسات الاقتصادية، تحت مظلة سياسة قومية للتنمية المستدامة، يكفل الأخذ فى الحسبان الاعتبارات البيئية

تراخيص مزاولة النشاط والبرامج والمشروعات والخطط لمبدأ "الافراج البيئى" وذلك بعد إجراء تحليل موضوعى للآثار البيئية للنشاط ووضع التدابير العلاجية. وتطبيق هذا المنهج يمثل تحديا، ليس فقط لأنه يتعين سريانه على القطاع المنظم ولكن لأنه يجب أن يطبق ايضا على القطاع غير المنظم الذى لا يلتزم بالقواعد واللوائح التنظيمية. إن التعارض بين الأولويات والذى ينتهى إلى تفضيل الأولويات التنموية يجب أن يدرس بعناية حتى يمكن للتدخلات العلاجية للبيئة أن تكون جزءا لا يتجزأ من القرارات الخاصة بالسياسة فى إطار الخطط والأولويات القومية الشاملة.

لابد من اتخاذ إجراء عاجل لمنع حقن الآبار والأنهار الجوفية بمخلفات المنازل والمؤسسات والمخلفات السائلة للمصانع

السيناريو الأفضل (BC)

ويقدم هذا السيناريو ما يمكن تحقيقه بصورة واقعية، خلال عشر سنوات كما يحدد المجالات ذات الأهمية فى تحقيق الأهداف المتعلقة بتوسيع نطاق خدمات الصرف الصحى المحسن. ويقترح السيناريو حلولا للتغلب على العراقيل التى تعوق التقدم. وسينصب التركيز على الفقراء والفئات التى لا تحصل على خدمات كافية، حيث أن هذه الفئة هى أكثر الفئات حرمانا من خدمات الصرف الصحى. ويتضمن المنهج الاستراتيجى تحقيق تقدم على مراحل وعلى كل المستويات المركزية والمحلية، وتوزيع الأدوار والمسئوليات بين مختلف الشركاء والأطراف الفاعلة.

الإطار الهيكلى للسيناريو :

- يتضمن الإطار المؤسسى والإدارى ما يلى :
  - قاعدة سلوكية ومجتمعية؛
  - قاعدة فنية؛
  - وسائل وأدوات اقتصادية؛
- اعداد بيانات وبحوث وتطوير ونظم للرصد؛
- تعبئة واستخدام الموارد المالية من خلال اختيارات مستدامة يشارك فيها المجتمع المحلى والمنتفعين بالخدمات؛
- تقدير التكلفة الاستثمارية والاحتياجات من عمليات التشغيل والصيانة من أجل تحقيق تغطية عادلة لخدمات الصرف الصحى وفقا لأنواعها ولإجمالى تكاليفها الاستثمارية؛

وتقدم بعض مكونات سيناريو BC اقتراحات يمكن الأخذ بها فى بعض المجالات التى تعتبر ذات أهمية بالغة. وفى نهاية العقد يمكننا أن نشهد الانجازات التالية، على سبيل المثال لا الحصر، والتى يمكن أن تُضَمن فى المنهج الاستراتيجى:

- إدماج السياسات والاستراتيجيات المناسبة التى ترمى إلى تحقيق التنمية المستدامة فى الخطة الخمسية القومية لمصر.
- تحديث NEAP من أجل تدعيم مكون الاصحاح بها.
- الدمج الكامل (إداريا وفنيا) لخدمات المياه والصرف الصحى، فى إطار برنامج إعادة الهيكلة (يجرى هذا البرنامج حاليا) الذى تقوم به الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى، ولكل الأجهزة التابعة والفروع على كل المستويات.
- وجود آليات لتيسير العمل بين مختلف القطاعات ومختلف التخصصات كشرط حتمى لتطبيق استراتيجيات تنمية بشرية شاملة ومتكاملة ومستدامة.
- القضاء على الممارسات التى تؤدى إلى حقن المخلفات فى آبار المياه الجوفية.
- وضع خطة رئيسية جديدة للصرف الصحى تستند إلى التوقعات الديموجرافية وخطط للعمران والتجمعات السكانية الجديدة وتتسق مع خطط انشاء محطات وشبكات الامداد بمياه الشرب وكذلك توجه الاهتمام اللازم للصيانة والاصلاح.
- ترجمة الخطط التى تم صياغتها حديثا لـ IWRM إلى خطة عمل تضم كافة الأطراف الفاعلة والشركاء.
- ضمان حصول المجتمعات الريفية على وسائل آمنة لتجميع الفضلات الآدمية ومياه الصرف الصحى وإدارتها والتخلص منها، على أن تتلائم مع الظروف الجيوفيزيقية والهيدرولوجيكية المحلية (منسوب المياه الجوفية).
- التزام المراكز الصحية والعيادات الطبية بالتخلص من المخلفات الطبية بطريقة سليمة وأن يتم التخلص من المخلفات الخطرة بما فى ذلك المواد المشعة بطريقة آمنة (من خلال نظام مناسب للتسجيل والتتبع).
- إلتزام القطاع الانتاجى غير المنظم ووحدات الانتاج الصغيرة وصغار رواد الأعمال بتبنى وتطبيق ممارسات صديقة للبيئة واتاحة حلول بديلة تتناسب مع قدراتهم على أن يشاركوا فى وضعها بالإضافة إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية.
- تنظيم انطلاق الانبعاثات من الغازات الضارة وعوادم السيارات وتخفيضها إلى مستويات تلوث الهواء المقبولة.
- قيام المصانع بمعالجة مخلفاتها الصلبة والسائلة، ملتزمة فى ذلك بالتطبيق الصارم للتشريعات القائمة ولبرامج الحوافز الجديدة.
- احترام المناطق الصناعية للقواعد والمستويات القياسية البيئية خاصة مصانع الأسمنت الملوثة للهواء. وتطبيق تدابير السلامة الصحية المهنية داخل المصانع وأماكن العمل.
- الالتزام عند منح تصاريح استخدام الأراضى وعند وضع خطط التنمية السياحية، بالقواعد التى تحافظ على البيئة والتنوع البيولوجى والتراث الطبيعى للأرض والبشر.

عناصر النجاح الهامة

- صياغة "سياسة قومية" للبيئة، فى إطار عملية التنمية البشرية المستدامة، على أن تستند إلى رؤية مستقبلية تُحَدَد فيها أولويات العمل فى مجال الاصحاح والتدخلات العاجلة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- تطبيق إجراءات المساءلة والمحاسبة البيئية.
- تحقيق التوازن بين الامداد بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحى.
- تشجيع استخدام التكنولوجيات المبتكرة منخفضة التكلفة والتى يتم تصميمها وتطويرها محليا.
- إثارة الوعى وتنظيم مشاركة كل من المجتمع المحلى والمجتمع المدنى.

- وضع حلول مبتكرة وبديلة لتصحيح السلوكيات و/أو الممارسات التى تدمر البيئة وذلك فى ضوء أفضل الممارسات، بالاستفادة من الذخيرة الثرية من البحوث العلمية والتطبيقية العالمية والعمل على تنمية قدرات البحث والتطوير المحلية.

الاعتبارات المالية: السيناريو الأفضل

- يجب وضع تقديرات مفصلة للتكاليف والموازنات، وتحديد مصادر التمويل المتوقعة للوفاء بالاحتياجات من خدمات الصرف الصحى حتى عام ٢٠١٥ . وهذا أمر ضرورى من أجل تحديث الخطة الرئيسية للصرف الصحى فى مصر. وهناك بعض التقديرات التى تم اعدادها من قبل الهيئات المعنية.
- يجب أن تكون هناك مشاركة فى الدروس المستفادة من كافة المشاركين فى خدمات الصرف الصحى فى المناطق الريفية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال ورش العمل التى تتيح وتمكن من الاطلاع على ناتج الخبرات المتعددة وتحليلها والاستفادة منها، ومقارنة التكاليف والإجراءات الناجحة التى حققت كفاءة التكلفة. وستشكل النتائج المستخلصة الأسس التى ستبنى عليها مجموعة من التوجيهات الفنية والإدارية البسيطة، كما ستتضمن القواعد القومية التى تعتبر بمثابة أداة تمكن المجتمعات المحلية والحكومة والشركاء المحليين من العمل معا لتحقيق الغاية المتعلقة بالاصحاح ، سواء على المستوى القومى أو فى إطار MDGs.
- مناقشة الجوانب الفنية والمالية ومصادر تمويل نظم الصرف الصحى المستقلة أو التى تقام على مستوى المجتمع المحلى وما يرتبط بها من تجميع لمياه الصرف الصحى وإدارة والتخلص الآمن من المخلفات. ويجرى القيام بذلك بناء على البيانات الميدانية. ويتضمن هذا ايضا تصنيع أدوات الصرف الصحى محليا وتحديد مستوى مشاركة المجتمع المحلى والمجتمع المدنى فى تحمل التكاليف وكذلك مساهمة برامج الائتمان متناهى الصغر.

٣. قضية إدارة المخلفات الصلبة

فى مصر، يتم التعامل مع إدارة المخلفات الصلبة، خاصة فى المناطق الحضرية، بالوسائل التقليدية إلى جانب الوسائل الآلية فى الآونة الأخيرة، سواء فى مرحلة جمع المخلفات أو فى المرحلة النهائية التى يتم فيها معالجة هذه المخلفات عن طريق الكومبست (عملية تحويل المخلفات العضوية إلى سماد) أوتحويلها لمواد أخرى أوإعادة الاستخدام أو الدفن الصحى أو الحرق. وغالبا ما يتم حرق المخلفات الصلبة فى الأماكن المكشوفة التى تلقى فيها ايضا مخلفات المستشفيات والمخلفات الطبية الخطرة. ولا تطبق فى المناطق الريفية أى استراتيجية لإدارة المخلفات، حيث تلقى المخلفات الصلبة فى المصارف والقنوات المائية أو تترك فى العراء لتشتعل ذاتيا.

الجمع بين الوسائل التقليدية والحديثة

كان دور جامعى القمامة ومازال هو جمع المخلفات الصلبة من المنازل والوحدات التجارية ونقلها فى سيارات نقل إلى حيث يتم فرزها وإعادة تدويرها إذا أمكن ذلك. ويتم تقديم المواد الغذائية والقمامة الرطبة للحيوانات، خاصة الخنازير، لتتغذى عليها. وتعتبر معظم المخلفات الصلبة، التى يتم إعادة تدوير ٨٠٪ منها، مصدر دخل شهرى للعاملين فى هذا المجال. أما باقى القمامة فإنه يتم نقلها للمقالب التى لا تعد مقالب صحية فى معظمها.

▼ يتم إدارة المخلفات الصلبة بالوسائل التقليدية والآلية فى مرحلتى جمع المخلفات ومعالجتها

لم يستطع هذا النظام التقليدى أن يواكب النمو السكانى واتساع حركة العمران وذلك من خلال زيادة عملية جمع المخلفات أو فرزها أو بزيادة عدد العاملين فى هذا النشاط أو بزيادة مناطق المقالب. بالإضافة إلى ذلك، لم تعد مساندة الحكومة والرسوم المنخفضة لجمع المخلفات الصلبة من المنازل تكفى للقيام بهذا العمل خاصة بعد التحول إلى استخدام أنواع أخرى من الخدمات الآلية. وتعتبر شركة ONYX بالاسكندرية مثال على ذلك حيث تجرى فيها كل الاعمال المتعلقة بهذا النشاط آليا (أنظر أدناه). وقد اثير خلاف كبير فى الرأى حول شركات إدارة المخلفات الصلبة الأجنبية، ومع هذا تقوم هذه الشركات بتشغيل بعض الشباب من جامعى القمامة كعمال بأجر حيث يقومون بجمع القمامة من المنازل والوحدات التجارية ويضعونها فى صناديق فى الشوارع ليتم جمعها ومعالجتها. ومن وجهة نظر مستهلكى الخدمة لم يكن هذا النظام فعالا تماما حيث يُغير كناسو الشوارع على هذه الصناديق وينتقوا ما يرونه مفيدا لبيعه أو إعادة تدويره، وتتبعثر الفضلات حول الصناديق مما يجذب الفئران والحيوانات الضالة.

ويعتبر الجمع بين الوسائل التقليدية والوسائل الحديثة، بمساندة الحكومة، هو أفضل الحلول لتحسين النظام الحالى

إطار ٩-٨ : تمويل الصرف الصحى فى السيناريو الأفضل

فى ظل أوضاع مماثلة فى بلدان أخرى، عندما يتقرر أن تقوم الحكومة المحلية بتنفيذ برنامج ذى أولوية قومية على المستوى المحلى ، فإنه يتم تقديم قروض من الخزانة العامة للسلطات المحلية كوسيلة من وسائل التمويل. ويمكن تنفيذ هذا البرنامج من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص حيث يدفع المستخدم أو المجتمعات المحلية نصيبهم من التمويل.

وعادة ما يوصى بأن يقتصر التمويل الحكومى على تنظيم كافة حملات التوعية الهامة والتى يقتضيها تشجيع الطلب على خدمات الصرف الصحى.

ومما يذكر أنه لم يتم إجراء بحوث كافية تشير إلى قدرة ورغبة المجتمعات المحلية فى المشاركة فى التمويل. ومع هذا كانت هناك مشاركة من جانب المجتمع المحلى فى تحمل التكاليف الاستثمارية فى عدد من مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية بعد أن تم التشاور مع هذه المجتمعات وتقويم قدرتها على الدفع. وهناك وسائل أخرى تتمثل فى المشاركة مع رواد الأعمال المحليين على أن يلتزموا بمعايير الجودة والمستويات القياسية التى تضعها الهيئات الفنية المختصة.

ويمكن من خلال برامج الائتمان متناهى الصغر إتاحة قروض صغيرة للأسر الفقيرة تساعدها فى دفع تكاليف تركيب مرافق الصرف الصحى. وقد قام بهذه التجربة أيضا الصندوق الاجتماعى للتنمية. وعلى اية حال، يمكن اللجوء إلى العديد من اشكال المشاركة. والأمر يتطلب الاطلاع على التجارب الناجحة فى هذا المجال.

ومن الأهمية البالغة أن يتم على المستوى الشعبى واللامركزى توفير الإطار القانونى والموارد المالية والتمويل اللازم لتشجيع وتيسير المشاركة الفعالة على المستوى المحلى

المصدر: م. عبد اللطيف أبو بكر، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

جدول ٩-٤: قائمة باسعار المفروزات من محطة نقل المخلفات على مدى شهر واحد (قرية الغردقة السياحية، ابريل ٢٠٠٥)

مسلسل	المفروزات	الكمية بالطن	السعر بالجنيه
١	كرتون	٢٣١٠٠	٧٧٠٠
٢	زجاج	٢٧٠٠٠	٤٠٠٠
٣	أكياس بلاستيك	٢٥٥٠	١٠٢٣٧,٥
٤	زجاجات مياه معدنية	١٤٩٦٥	٢٨٨٤٠
٥	شماعات بلاستيك	٥٠	١١٢,٥
٦	الومنيوم	٣٠٤	١٤٧٩
٧	حديد	٢٠٥٠	٣٢٥
٨	أكياس مكبوسة	٤٨٦٦	١٣٧٥
٩	أوعية من البلاستيك	١٠٨	١٧٢
١٠	أطباق الومنيوم	١٠٥	٣٩٤
١١	نحاس	–	–
١٢	عبوات جبنة	٥٣٧	١٤٤٧
١٣	زجاجات زيت	٤٧١	١٤١٣
١٤	عبوات لبن	–	–
١٥	خليط من المخلفات	٩٠٨٠	١٧٠٢
١٦	خليط من المواد البلاستيكية	–	–
١٧	بروبيلين		٢١٥
١٨	أجهزة مقاومة للصدمات	٤٨١	٢١٥
١٩	صحف ومجلات	–	–
٢٠	اسلاك من نحاس	٢١	٨٤
٢١	رصاص	–	–
٢٢	مواد شفافة	–	–
٢٣	زجاجات عطر	١٦	٥٥
٢٤	أغطية زجاجات بلاستيك	٤٨٦	٦٨٠
٢٥	خرطوشة حبر	–	–
٢٦	خراطيم	–	–
	إجمالى المبيعات	**٦٣٤٩١**	

ملحوظة: كان هذا أعلى إيراد فى السنة ويتراوح متوسط قيمة المبيعات الشهرية ما بين ٤٠ و٤٥ ألف جنيه.

المصدر: جمعية حماية البيئة – الزبالين

جدول ٩-٥ : الإيرادات المقدرة لمبيعات المخلفات الصلبة بالأسكندرية (٢٠٠٥)

المفروزات	٪	جنيه للطن	الكمية السنوية بالألف طن	الإيراد السنوى بالألف جنيه
ورق	١١	٣٠٠	١١٠	٣٣,٠
بلاستيك	٣	٣٥٠	٣٠	١٠,٥
معادن	٢,٥٠	٧٥٠	٢٥	١٨,٨
زجاج	١	١٢٠	١٠	١,٢
نسيج	٠,٥	١٠٠	٥	٠,٥
عظام	٠,٥	١٥٠	٥	٠,٨
خبز	١,٥	٣٠٠	١٥	٤,٥
إجمالى	٢٠		٢٠٠	٦٩,٢
أجزاء عضوية	٨٠		٨٠٠	١٦,٠
صافى انتاج الكومبست	٤٠	٤٠	٤٠٠	٨٥,٢

المصدر: م. عبد اللطيف أبو بكر، إيرادات إعادة تدوير المخلفات الصلبة فى الإسكندرية، مصر

شبه المتكامل، وتشير التجربة العملية التى قامت بها "جمعية حماية البيئة" التى عملت بصورة مكثفة مع جامعى القمامة بالقاهرة إلى ما يأتى :

- لدى جامع القمامة احساس بملكية القمامة التى يجمعها. ولذا عندما يضع القمامة التى قام بجمعها فى صناديق الشركة فإنه يفقد جزءً من دخله.
- يُفضل نقل المخلفات إلى محطات جمع وفرز المخلفات مباشرة بدلا من وضعها فى صناديق الشوارع التى تجمع فيها القمامة حيث تجهز هذه المحطات بسيور للفرز. ويمكن لجامع القمامة أن يقوم بفرز القمامة التى جمعها ونقلها على حسابه والحصول على دخل من بيعها. أما النفايات المتبقية فإنه يتم كبسها بواسطة سيارات الشركة ثم تنقل إلى المقالب الصحية.

وقد طبقت شركة AMA الإيطالية هذا النظام، الذى يجمع بين الوسائل التقليدية والحديثة، فى منطقة شبرا بشمال القاهرة. وقد استطاع هذا النظام أن يتمشى مع احتياجات مختلف الأطراف صاحبة المصلحة حيث يسمح بفرز القمامة ويقلل من الكميات المتبقية التى يتم دفنها ويوفر مقالب صحية فعالة، وبذلك يخفض من تلوث الهواء. ومع هذا، يلعب السلوك البشرى دورا هاما فى فاعلية التخلص من القمامة حتى على الرغم من أن التكلفة التى يتحملها المستهلك قد تكون مماثلة. وتقوم شركة AMA بجمع القمامة من سبعة أحياء فى شمال القاهرة، وعلى الرغم من أن التكلفة موحدة، إلا أن النتائج تختلف من حى لآخر. ففى أحد الأحياء، يقوم رئيس الحى شخصيا بمتابعة هذه العملية مما يؤدى إلى نتائج ممتازة. وقد أعد المجلس القومى للأمومة والطفولة بالاشتراك مع إحدى المنظمات غير الحكومية مشروعا للتوعية فى أحياء شمال القاهرة ووُجد أن الناس فى منطقة الشرابية، التى حققت نجاحا ملحوظا، تتعلم وتتصرف وفقا لتوجيهات برنامج الصحة والبيئة. وقد شجع هذا النجاح شركة AMA على القيام بجمع المزيد من القمامة بسهولة أكثر .

خلق الظروف المواتية

على الجهات المختصة أن تقوم بإنشاء مقالب فى مناطق آمنة بيئيا، فى الصحراء مثلا، على أن يكون الوصول إلى مراكز جمع وفرز القمامة سهلاً. كما يجب تغطية طبقات القمامة بكمية من الرمال توازى حمولة لودر واحد على الأقل، حسب كمية القمامة التى تلقى فى المقلب. وسيحتاج جامعو القمامة إلى خريطة للمنطقة المغطاه بالكامل مع تحديد الطرق الموصلة إليها ووسائل الجمع التى تناسب كافة مصادر القمامة (الأزقة الصغيرة، المستشفيات، والمنازل وعددها بالتقريب، والوحدات التجارية). وهناك سلوك يجب فرضه على الأفراد وهو أن يقوموا بوضع القمامة فى أكياس بلاستيك مغلقة ولا تفتح إلا فى مركز نقل القمامة، ويمكن أن يساعد فرض غرامات عند عدم الالتزام بهذا السلوك.

وهناك إجراء آخر يسهل عملية جمع القمامة وفرزها وهو أن يتم فصل قمامة المنازل والوحدات التجارية عند المنبع بحيث توضع القمامة الرطبة فى كيس والمخلفات الصلبة فى كيس آخر. وإذا كان هذا الإجراء لم يتم اتخاذه فى مصر بعد، إلا أنه سيؤدى حتما إلى تحسين نوعية الأصناف التى يتم تدويرها ويقلل من كمية النفايات التى يتعين دفنها فى المقالب.

استخدام الأرض والتنمية السياحية يجب أن يلتزما بالقواعد التى تحترم البيئة والتنوع البيولوجى والتراث الطبيعى لمصر

إطار ٩-٩: أمثلة لأفضل الممارسات الحديثة في إدارة المخلفات الصلبة

في عام ١٩٩٩- ٢٠٠٠، تبنت كل من محافظتي الأسكندرية وقنا برامج واضحة للإدارة الشاملة للمخلفات الصلبة، أسفرت عن نتائج تستحق الاشادة بها.

الاسكندرية

نتيجة القصور في إدارة المخلفات الصلبة، تعاقدت محافظة الأسكندرية مع شركة ONYX الفرنسية لتتولى إدارة المخلفات الصلبة ونظافة الشوارع والميادين العامة والشواطىء . وقامت شركة ONYX بانشاء مدفنين صحيين، أحدهما في برج العرب، على بعد ٥٣ كيلو مترا من الاسكندرية على طريق مطروح والآخر في منطقة الحمام على بعد ٢٤ كيلو مترا.

قنا

تم تنفيذ هذه التجربة كلية من خلال شركات محلية وباستخدام قوة عاملة محلية. ففي عام ١٩٩٩، تبنى المحافظ استراتيجية محلية لإدارة المخلفات الصلبة وعلى اساسها تم تقسيم المحافظة إلى مربعات سكنية لكل منها قوة العمل الخاصة بها المسئولة عن جمع المخلفات والنظافة. وحتى يمكن تدوير هذه المخلفات، تم انشاء مصنع للأسمدة العضوية في هذه المنطقة الزراعية للأستفادة من المخلفات الصلبة في أغراض التسميد الزراعي بطاقة ١٠ طن في الساعة.

المناطق الريفية

على الرغم من أنه في بعض القرى المصرية، تشارك جمعيات تنمية المجتمع والمنظمات غير الحكومية في عملية جمع المخلفات من خلال مشروعات تمولها الجهات المانحة والمنظمات الدولية والمحلية إلا أنه هناك الكثير مما يتعين القيام به. ولسوء الحظ، يقوم الناس في معظم القرى بإلقاء مخلفاتهم خارج المنازل أو على حواف الترع أو في المجارى المائية أو بحرقها.

إن المخلفات الزراعية والعضوية التي تفرزها المناطق الريفية والحضرية، والتي يقدر حجمها بحوالى ٣٦ مليون طن، يمكن معالجتها واستخدامها كسماد عضوى آمن في الأراضي المستصلحة في حدود ١,٥ مليون فدان سنويا لتضيف حوالى ٣,٤ بليون جنيه إلى الدخل القومي. وتؤدى الممارسات الحالية إلى اهدار حوالى ٢٠ مليون طن من هذه المخلفات التي تقدر قيمتها بحوالى ٢ بليون جنيه، كما تؤدى ايضا إلى زيادة الطلب على الأسمدة الكيماوية.

من الأهمية البالغة إرشاد سكان الريف إلى كيفية التخلص الصحي من المخلفات من خلال المدارس أو الاعلام. وأحيانا يكون من الصعب تغيير الانماط السلوكية، ويمكن هنا أن يكون لـ NGOs وجمعيات تنمية المجتمع دور هام في تحقيق هذا التغيير. وحيث أن ٨٠٪ من المخلفات في مصر ذات طبيعة عضوية، لذا يجب التعامل معها بحرص لتجنب نقل الأمراض المعدية. ويمكن ابراز المزايا التي تعود من إعادة تدوير المخلفات. فعلى سبيل المثال، تستفيد صناعة الورق في الأسكندرية من حوالى ١٥٥ ألف طن سنويا من مخلفات الورق التي يتم شراؤها من جامعي القمامة والذين يحصلون مقابلها على ٦٢ مليون جنيه.

المصدر: م. عبد اللطيف أبو بكر، ورقة مرجعية، EHDR، ٢٠٠٥

جدول ٩-٦: عناصر إدارة المخلفات الصلبة في محافظة الأسكندرية وقنا

بيان	الأسكندرية	قنا
السكان	٤,٥ مليون	٣ مليون
المساحة	٢٣٠٠ كم٢	١٠٧٩٨ كم٢
الكثافة السكانية	١٦٠٥ نسمة/كم٢	٢٦١ نسمة /كم٢
عدد الأحياء - المراكز	٦ أحياء	١١ مركز
إدارة المخلفات الصلبة	**الأسكندرية**	**قنا**
العمالة	●٤٠٠٠ عامل	●٣٠٠٠ عامل
نظام جمع المخلفات الصلب	●من المنازل إلى صناديق جمع القمامة في الشوارع موزعة على الأحياء	●من المنازل إلى سيارات نقل مخصصة - لا توجد صناديق لجمع القمامة
نظام التعامل مع المخلفات الصلبة	●١٠٪ من المخلفات تذهب إلى ثلاث مصانع للأسمدة العضوية والباقى يذهب إلى المدفن الصحى	●يذهب جزء لمصنع السماد العضوى، بينما يذهب الجزء الأكبر إلى المقلب العمومي
التعامل مع مخلفات المستشفيات والعيادات الطبية	●تجمع وتدفن في المدفن الصحى مع باقى المخلفات (حتى ابريل ٢٠٠٥)	●تجمع في أكياس مختلفة بألوان مختلفة لتدفن في المكان المخصص لها في المقلب العمومي
التمويل	●بداية استثمار ONYX هو ٥٠ مليون يورو، تم تحصيل رسوم إضافية من أصحاب الأنشطة الطبية وأصحاب الوحدات السكنية والوحدات التجارية والصناعية. هذا بالإضافة إلى نسبة ٢٪ رسوم نظافة تدفع سنويا للمحافظة.	●يتم فرض رسوم تضاف على فاتورة الكهرباء بواقع جنيه واحد في المناطق الريفية وجنيهين في المدينة
مصدر العمالة	●تم الاستعانة بعمالة من محافظة الأسكندرية ومحافظة البحيرة	●مشروع تشغيل شباب قنا

المصدر: م. عبد اللطيف أبو بكر، (٢٠٠٥)، المرجع السابق

المخلفات الزراعية والعضوية التي تفرزها المناطق الريفية والحضرية والتي يقدر حجمها بحوالى ٣٦ مليون طن يمكن استخدامها كسماد آمن

دور الحكومة

كشفت دراسة قام بها الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ٢٠٠٠ عن أن إدارة المخلفات الصلبة تقع على قمة الأولويات في ١٩ محافظة في مصر. وفي عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، خصص مجلس الوزراء في ميزانية الدولة مبلغ ٤٧٥ مليون جنيه لإدارة المخلفات الصلبة في ٢٠٪ من مدن مصر. ولا تتوافر أرقام بعد هذا العام. ومن المحتمل أن يكون هذا المبلغ أكبر، ومع هذا مازالت الجهود التي تبذل في هذا المجال جهودا متفرقة. فعلى سبيل المثال:

- قامت الجمعيات الخاصة والمنظمات غير الحكومية في حي الزمالك بالقاهرة بمساعدة المحليات على تنظيم وتحسين كفاءة وفاعلية جامعي القمامة وذلك بمدهم – إلى جانب اشياء أخرى - بالمعدات التي تسهل من عملهم.
- وكما ورد ذكره من قبل، هناك فوائد جمة من استخدام محطات فرز المخلفات من الورق والبلاستيك والمعادن ومع هذا يجب أن تزود هذه المراكز بأجهزة لعملية تخمير المواد العضوية. ففي الحالة الأولى سيؤدى ذلك إلى تقليل كمية المخلفات النهائية التي يتم نقلها بنسبة

٧٠٪ بينما يمكن فى الحالة الثانية تغذية مصانع انتاج الأسمدة العضوية مباشرة.

- خصصت وزارة التنمية المحلية مبلغ ٢٦٥ مليون جنيه لإنشاء ٥٦ وحدة كومبست عن طريق الهيئة القومية للانتاج الحربى. ونظرا للعيوب الفنية فى هذه الوحدات، نتيجة عدم وجود خبرة كافية لدى الهيئة المذكورة، فإنه يقترح كبديل لذلك خصخصة صناعة وحدات الكومبست.

الخطة الفعالة لإدارة المخلفات الصلبة

- من أجل إدارة أفضل للمخلفات الصلبة، فإنه من الضرورى فى بادىء الأمر دراسة خصائص السكان والنمو السكانى المتوقع وعلاقة السكان بالمكان الذى تولد فيه المخلفات، إلى جانب معرفة نوع ومصدر المخلفات(من التجارة، الصناعة، المنازل). كما يجب تخصيص ميزانية للأنشطة المتعلقة بإدارة المخلفات قبل بدء كل سنة مالية.
- يجب تطبيق المستويات القياسية والمعايير الدولية. فعلى سبيل المثال، يجب فصل المخلفات الطبية عن باقى المخلفات الأخرى ومعالجتها ودفنها فى أماكن تختلف عن الأماكن التى تدفن فيها المخلفات الأخرى، وحتى يمكن تحقيق ذلك، فإنه يتعين تعديل المادة ١٧ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧.
- يجب إلزام الوحدات المسئولة عن الاسكان والتخطيط فى كافة محافظات مصر بإن تُضَمن برامج إدارة المخلفات فى المدن والقرى التى تخدمها.

▼ إنشاء جهاز مستقل أو مشترك لتنسيق عملية إدارة المخلفات الصلبة يمكن أن يعمل كأداة لانتقاء أفضل الأساليب الفنية لتصميمها محلياً

- من الأهمية البالغة زيادة الوعى بالممارسات الصحية السليمة خاصة بين سكان الريف.

السيناريو الأفضل

من الضرورى إنشاء هيئة مستقلة أو مشتركة لإدارة المخلفات الصلبة وتكون مسئولة أمام وزارة التنمية المحلية التى تتولى مسئولية تمويل الأنشطة المرتبطة بإدارة المخلفات الصلبة على المستوى القومى. وتكون مهمة هذه الهيئة بحث أفضل الأساليب الفنية التى يمكن تصميمها محليا أو التى يمكن اقتباسها من الخبرات الدولية، هذا إلى جانب التنسيق بين مختلف حملات التوعية القومية.

ويتعين على كل من الوحدات الإدارية ووحدات التخطيط المحلية ووزارة التنمية المحلية الأخذ فى الاعتبار عملية استعادة الموارد واستعاضة تكلفة إدارة المخلفات الصلبة. ويمكن للمؤسسات المالية والمنظمات المانحة أن تقدم حوافز لمصانع القطاع الخاص لإعادة استخدام المخلفات (من الورق والمعادن والبلاستيك مثلا)، وبذلك يمكن بطريقة غير مباشرة زيادة طاقاتها والمساهمة فى استعاضة التكلفة. كذلك يمكن الاستفادة من تجربة محافظة قنا فى تقديم قروض منخفضة الفائدة لتحسين كفاءة الأجهزة العامة، والاستعانة بالخبرة الخاصة كما هو الحال فى الأسكندرية. كذلك يقترح إنشاء بورصة لبعض المخلفات، وهذا سوف يعزز من قيمة الطلب على المفروزات على مستوى جميع المحافظات المصرية مما يسهم فى دعم اقتصاديات المخلفات الصلبة.

ملحق ٩-١ : تقدير لتكلفة توفير خدمات الصرف الصحى فى المناطق الريفية والحضرية

ركز EHDR، ٢٠٠٥ الاهتمام على قضية توفير خدمات الصرف الصحى الملائمة لكل المصريين، وخاصة أولئك الذين يعيشون فى المناطق الريفية. وقد أُعِدَ استقصاء على مشروعين ارشاديين يجرى تنفيذهما فى عدد من المدن والقرى، ومنها قرى كوم الضبع فى محافظة قنا (التى تضم ما بين ٨٠٠ – ٢٠٠٠ اسرة فى كل منها) وقرى مفتى الكبرى فى محافظة كفر الشيخ، (التي تضم ٤٢٠ اسرة في كل منها)، وقد أعد الجدول التالى لبيان التكاليف المقدرة مقسمة وفقا لبنودها. ويشير العمودان الأول والثاني إلى قرى كوم الضبع (ESDF)، بينما تشير الأعمدة الستة الأخرى إلى قرى مفتى الكبرى وكما يتضح من الجدول التالي تتراوح التكلفة بالنسبة لكل نظام ما بين ٣١٥٠٦٣٢ جنيه كحد أدنى (D420) إلى ٥٦٦٠٠٩٣ جنيه كحد أعلى (٢٠٠٠، ESDF):

ملخص للتكلفة الاستثمارية	ESDF800	ESDF2000	A420	B420	C420	D420	E420	F420
تركيب مرافق الصرف الصحى (لكل منزل)							١١٢٧٥٤٩	٢٦٢٤٠
تجميع البول (لكل منزل)								٤٦٤٨١٤
تجميع المياه السوداء (لكل منزل)							١٠١٦٧٣٦	
تجميع المياه الرمادية (لكل منزل)			٢٢٥٩٨٣٩	١٦٦٥٧٩١	١٧٤٥٧٥٩	١٦٦٥٧٩١	١٥٣٨٣٤٢	١٦٣٦٧٠٢
التوصيل للمنازل لـ ٨٠٠ اسرة كحد أدنى و٢٠٠٠ اسرة كحد أقصى	٤١٢٤٩٩	١٠٣١٢٤٨						
شبكات + طلمبات رفع	١٣٧١١٣٧	١٣٧١١٣٧						
معالجة (خزانات وسيطة)				٢٩٧٤٨١				
معالجة (برك تثبيت)			٦٨٧٤٧٥	٤٤٥١٢٢				
معالجة (أحواض تجفيف)			٥٢٧٩٣	٥٢٧٩٣				
معالجة vermin composting					٦٥٤٨٨			
معالجة (خزانات تحليل)						٢٠١٥١٩		
معالجة (تطوير الأراضى الرطبة)					٧٥٠٥٣٥	٦٩١٦٨٨	٣١٥٥٤٥	٣٧١٥٣٠
معالجة(باستخدام النباتات)	١٤٦٦٠٤٩	١٤٦٦٠٤٩						
وقود حيوى من النباتات + تركيبات خارجية							٥٧١٢٠٠	٢٤٦٦٠١
معالجة البراز الآدمى								١٤١٦٦
اشجار الحمأة + إدارة الغابات	١٠٢١٨٨	١٠٢١٨٨						
محولات كهربائية	١٦٥٩٩٨	١٦٥٩٩٨						
مولدات لمحطات الطلمبات	١٠٠٠٠٣	١٠٠٠٠٣						
إجمالى فرعى	٣٦١٧٨٧٤	٤٢٣٦٦٢٣	٣٠٠٠١٠٧	٢٤٦١١٨٧	٢٥٦١٧٨٢	٢٥٥٨٩٩٧	٤٥٦٩٣٧٢	٢٧٦٠٠٥٣
أعمال مدنية	١٨٠٨٩٤	٢١١٨٣١	١٢٠٠٠٢	٩٨٤٤٦	١٠٢٤٧٣	١٠٢٣٥٩	١٧٠١٥٣	١١٠٣٩٩
علاوات	٣٦١٧٨٧	٤٢٣٦٦٢	٣٠٠٠٠٩	٢٤٦١١٦	٢٥٦١٧٦	٢٥٥٨٩٨	٤٢٥٣٨٠	٢٧٦٠٠٤
تصميم +اشراف+مسح للأراضى	١٨٢٩٣	١٨٢٩٣	٢٧٣٦١٢	٢٢٤٤٦٠	٢٣٣٦٣٥	٢٣٣٣٧٨	٤١٦٧٢٦	٢٥١٧١٤
إدارة + ورش عمل + حملات توعية	٧٦٩٦٨٥	٧٦٩٦٨٥						
إجمالى الاستثمارات جنيه / لكل نظام	٤٩٤٨٥٣٢	٥٦٦٠٠٩٣	٣٦٩٣٧٢٩	٣٠٣٠٢٠٩	٣١٥٤٠٦٦	٣١٥٠٦٣٢	٥٥٨١٦٣١	٣٣٩٨١٦٩
المصروفات الشخصية	٢٤٤١٨٨	٦١٠٤٧	١٩٣٩٢	٨٣٩٧	١١١٧٤	٨٩٩٦	١٨٠٧١	٧٥٥٠١
تكاليف المواد	١٥٥٦٥٢	٣٨٩١٣	٢١٤٨٤	١١٢٧٤	١١٨٨١	١٤٣٣٧	١٣١٣٠	١٣٩٢
المراجعة والمتابعة والتقويم	٧٠٠٣	١٧٥٠٧٥						
الطاقة			٢٠٩٩	٢٠٩٩	٢٠٩٩	٢٠٩٩	٢٠٩٩	٢٠٩٩
إجمالى تكاليف التشغيل والصيانة / للأسرة	١١٠٠١	٢٧٥٠٤	٤٢٩٧٦	٢١٧٧٠	٢٥١٥٤	٢٥٤٣٣	٣٥٢١٤	٧٨٩٩٢
صافى القيمة الحالية	٥٦٥٢٨٠١	٧٧٤٠٣٤٧	٤٣٣٩٧١٧	٣٥٢٠٥٧٤	٣٦٦٨٤١٣	٥٣٣٢١٠٢	٦٠٦٩١٩٨	٤٣٧٦٢٠٧
الأسر فى مفتى الكبرى: ٤٢٠	١٢٤٨١		١٠٣٣٣	٨٣٨٢	٨٧٣٤	١٢٦٩٥	١٤٤٥٠	١٠٤٢٠
الأسر فى كوم الضبع كحد أدنى:٨٠٠	٧٠٦٦			٤٩٠١				
الأسر فى كوم الضبع كحد أقصى: ٢٠٠٠		٣٨٧٠			٢٦٦٦	٣٨٦٧		
صافى القيمة الحالية للفرد بالجنيه	١١٧٨	٦٤٥	١٧٢٢	١٣٩٧	١٤٦٥	٢١١٦	٢٤٠٨	١٧٣٧
صافى القيمة الحالية للفرد باليورو = ٧,١٤ جنيه	١٦٥	٩٠	٢٤١	١٩٦	٢٠٤	٢٩٦	٣٣٧	٢٤٣

ملحوظة : يعتمد بديل ESDF على المعالجة التقليدية، بينما يعتمد نظام GTZ (A 420 - F 420) على المعالجة الفردية عند الموقع. ويتضمن ESDF مكونات خارجية يمكن المشاركة فيها كما هو الحال في مشروعات المعالجة التقليدية. وكلما اقتربنا من الطاقة القصوى، كلما انخفضت صافى القيمة الحالية للفرد، حيث تكون صافى القيمة الحالية للفرد في (ESDF 2000) عند أدنى حد (٦٤٥ جنيه) وتصل صافى القيمة الحالية للفرد لأقصاها في (E420) حيث تبلغ ٢٤٠٨، وسيظل الجزء الخالي في قرية مفتى الكبرى كما هو، إذا افترضنا عدداً أكبر من السكان. وكلما كان استخدام مرافق الصرف الصحي أقل، كلما كانت المناطق الريفية أكبر. وهناك استخدام أكثر لإعادة التدوير من A حتى F ، وهو ما يسمح بالمزيد من اقتصاديات النطاق. وهناك حل شائع بالنسبة للمياه الرمادية في .(E)

ومن المقدر أن يستطيع ٢٠ مليون نسمة أن يحصلوا على خدمات الصرف الصحي خلال العشر سنوات القادمة، منها ٥ ملايين في القاهرة والإسكندرية والباقى في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الأخرى. وتقدر التكلفة بنحو ٣٤ بليون جنيه، أي أن متوسط نصيب الفرد من التكلفة يصل إلى ١٧٠٠ جنيه، حيث تم حساب التكلفة للفرد في ضوء تحليل مختلف المشروعات في المحافظتين التي ينفذ فيهما المشروعات الرائدة. ومن المقترح أن تساهم الحكومة بألف جنيه والمجتمع بـ ٤٠٠ جنيه والمالك بـ ٣٠٠جنيه. وستكون مساهمة الحكومة في شكل قرض طويل الأجل يبلغ ٢٠ مليون جنيه يتم سداده من قبل المنتفعين، وبالنسبة لمساهمة المجتمع المحلى (٨ بليون جنيه لعشرين مليون نسمه) فإنها ستكون في شكل منح، وهى جزء من البرامج المناصرة للفقراء في المناطق الحضرية والريفية المحددة. ويتوقع أن يقوم كل منتفع بدفع مبلغ ٣٠٠ جنيه (٦ بليون جنيه لعشرين مليون نسمة) نقداً أو عينا (بناء المرافق) ولمزيد من التفاصيل بشأن تقدير التكلفة خلال العشر سنوات القادمة، أنظر ملحوظات جدول ١-٢ بالملحق ١-١ .

المصدر: Reinhardt Honert، ورقة مرجعية، تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥

Selected References

Abu-Zeid, M. (1997), "Egypt's Water Policy for the 21st Century," IXth World Water Congress of IWRA, Special Session on Water Management under Scarcity Conditions: The Egyptian Experience, Montreal, Canada.

Abu-Zeid, K, and A. Abdel Meguid (2004) "Status of Integrated Water Resources Management Planning in Arab Mediterranean Countries," International Conference on Water Demand Management, World Bank Session, Dead Sea, Jordan.

Abou-Ali, H, (2003), "Water and Health in Egypt: An Empirical Analysis." *Economic Studies* (132). Göteborg University, Sweden.

Attia, B. (2001), "Management of Water Resources Management in Egypt. An Overview," Ministry of Water Resources and Irrigation, Planning Sector, Cairo, Egypt.

CAPMAS, 1999 and 2000, *Statistical Year Book*

Drainage Research Institute (2000), "Drain Pollution Sources Study for the Delta and Fayoum," Monitoring and Analysis of Drainage Water Quality Project, Volumes I and II., Technical Report No. 56.

Egyptian Environmental Affairs Agency, (1999), "Study on Water Quality of the Nile River," Cairo.

Ministry of Water Resources and Irrigation (2004), *National Water Resources Plan*, Cairo.

Ministry of State for Environmental Affairs, Egyptian Environmental Affairs Agency, UNDP, and the UN Capacity 21 Program, (2002), "The National Environmental Action Plan 2002/2017."

National Water Resources Plan Project (2002), "Future Water for Agricultural in the Nile System of Egypt," NWRP Technical Report No. 25.

National Water Resources Plan Project, NWRP, (2000), "Water Quality and Pollution Control." NWRP Technical Report No. 5.

UN Millennium Project Task Force on Water and Sanitation: Final Report, (2005), "Health, Dignity and Development: What Will It Take?" Stockholm International Water Institute and the United Nations Development Programme Millennium Project.

World Bank (2005), *Arab Republic of Egypt Country Environmental Analysis 1992-2002*, Washington DC, World Bank.

World Health Organization and United Nations Children's Fund (2005) "Water for Life: Making It Happen," New York, WHO/UNICEF Joint Monitoring Programme for Water Supply and Sanitation.

الملاحظات الفنية
ومصادر البيانات

الملاحظات الفنية ومصادر البيانات

أ) دليل التنمية البشرية

يضم دليل التنمية البشرية الإنجازات التى تحققت في ثلاث مجالات رئيسية للتنمية البشرية وهى :

١. توقع الحياة. ويقاس بالعمر المتوقع عند الميلاد.
٢. المستوى التعليمى. ويقاس بالمتوسط المرجح لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥سنة فأكثر) (ثلثين). ونسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي والعالي معا (الثلث).
٣. مستوى المعيشة. ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (بالدولار الأمريكي حسب معادل القوة الشرائية).

حساب دليل التنمية البشرية

قبل حساب دليل التنمية البشرية، يتم حساب دليل لكل مكون رئيسي على حدة. ولهذا تحدد قيمة قصوى وقيمة دنيا (الأهداف المحددة) لكل من المتغيرات الأربعة الأساسية على النحو الآتي :

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الميلاد	٨٥	٢٥
الإلمام بالقراءة والكتابة ٪	١٠٠	صفر
نسبة القيد الإجمالية في التعليم ٪	١٠٠	صفر
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (حسب معادل القوة الشرائية بالدولار)	٤٠,٠٠٠	١٠٠

ويمكن حساب دليل كل من مكونات دليل التنمية البشرية كالآتي:

- (القيمة الفعلية – القيمة الدنيا) / القيمة القصوى – القيمة الدنيا).
- يحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط للأدلة الثلاثة.

وتشير قيمة دليل التنمية البشرية إلى مستوى التنمية. وحينما تكون القيمة أقل من الواحد صحيح، فإن هذا يوضح إلى أى مدى تبتعد الدولة/المحافظة، عن تحقيق أهداف التنمية البشرية. وفى هذه الحالة، يتعين على خطة التنمية أن تستكشف الفجوات التى تحول دون الارتقاء بمستوى التنمية، وأن تضع السياسات والبرامج الضرورية التى تحقق الأهداف التنموية، وهو ما يعتبر أشمل من مجرد زيادة مستوى الدخل. ويعد ترتيب المحافظات تنازليا ذا فائدة محدودة، حيث أنه لا يبين المجالات التى يبرز فيها التفاوت بين المحافظات. فهل يعود هذا التفاوت إلى عوامل اقتصادية أم صحية أم بيئية أم تعليمية ؟. وقد يرجع هذا إلى كافة هذه العوامل مجتمعة، أو ربما يكون الإسراع بخطى عملية التنمية أكثر أهمية.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا التقرير في بناء دليل للتنمية البشرية على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات. وقد قدم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء البيانات المتعلقة بالسكان وقوة العمل. كما قامت وزارتا الصحة والسكان والتعليم بتقديم كافة البيانات المتعلقة بالصحة والتعليم على المستوى القومي ومستوى المحافظات.

وقد يوضح المثال التالي عن محافظة بورسعيد الخطوات المشار إليها أعلاه لحساب دليل التنمية البشرية:

١) حساب دليل توقع الحياة

تم تقدير العمر المتوقع عند الميلاد باستخدام بيانات تفصيلية عن الوفاة والسكان حسب الفئة العمرية. وقد قدر العمر المتوقع عند الميلاد لمحافظة بورسعيد عام ٢٠٠٤ بـ ٧٢,١ سنة وبذلك، يكون دليل توقع الحياة = (٧٢,١– ٢٥)/(٨٥–٢٥) =٠,٧٨٥

٢) حساب دليل التعليم

يقيس دليل التعليم الإنجاز النسبي لمحافظة بورسعيد بالنسبة لمعدل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر) ونسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم (الأساسي والثانوي والجامعي). وتحسب أدلة المستوى التعليمى كل على حدة ثم تجمع معا لتعطى دليل التعليم، مع إعطاء ثلثي الوزن لمعدل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر) وثلث الوزن لنسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم وذلك كالتالي:

- دليل معرفة القراءة والكتابة لمحافظة بورسعيد (١٥ سنة فأكثر) = (٨٣,٠ – صفر)/(١٠٠ – صفر) = ٠,٨٣
- دليل القيد الإجمالي في مراحل التعليم = (٧٢,١– صفر)/(١٠٠–صفر)=٠,٧٢١
- دليل التعليم = ٢/٣(٠,٨٣) + ١/٣(٠,٧٢١)=٠,٧٩٦

٣) حساب دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي

تم تقدير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي لمصر من حسابات الدخل القومي لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وقد تم تحويل تقديرات قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالعملة المحلية (الجنيه المصري) إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي، باستخدام سعر صرف مناسب (المتوسط في عام ٢٠٠٤، مع الأخذ في الاعتبار تقديرات وزارة التخطيط) ثم تم حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (على أساس معادل القوة الشرائية بالدولار) وذلك بتطبيق معامل مناسب على تقديرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار (المعامل المستخدم في التقرير الدولي لعام ٢٠٠٤). وبذلك بلغ دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي على المستوى القومي ٠,٦٢٢ عام ٢٠٠٤.

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل على مستوى المحافظات، استفاد التقرير من نتائج آخر مسح أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عن دخل وإنفاق الأسرة.

وفى دليل التنمية البشرية، يحل متوسط نصيب الفرد من الدخل محل كافة جوانب التنمية البشرية الأخرى التى لا تنعكس في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة أو في العمر المتوقع عند الميلاد. ويتم تعديل متوسط نصيب الفرد من الدخل، حيث أن تحقيق مستوى ملائم من التنمية لا يعنى تحقيق مستوى معين من الدخل. ولهذا يستخدم لوغاريتم قيمة الدخل على النحو التالي :

دليل الناتج المحلى الإجمالي لمحافظة بورسعيد =
[لو(٩٠٧٠)–لو(١٠٠)]/[لو(٤٠٠٠٠)–لو(١٠٠)]= ٠,٧٥٢

٤) حساب دليل التنمية البشرية

يحسب دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط للأدلة الثلاثة. وبالنسبة لدليل التنمية البشرية لمحافظة بورسعيد فهو كالتالي : ١/٣ (٠,٧٨٥+٠,٧٩٦+٠,٧٥٢)=٠,٧٧٨

ب) الجوانب الديموجرافية

تعد التعدادات السكانية والإحصاءات الحيوية والمسوح القومية الخاصة أهم مصادر البيانات الديموجرافية. والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهة القومية الرسمية المسئولة عن إجراء و/أو نشر نتائج بعض هذه المصادر (تعدادات السكان والإحصاءات الحيوية). كما يعتبر هذا الجهاز شريكا أساسيا في إعداد المصادر الأخرى، كما يستشار في هذا الشأن (على سبيل المثال في مسوح الخصوبة القومية). وتعكس المؤشرات الديموجرافية، التى تشتق من هذه المصادر، الوضع السكاني واتجاهاته. وتستخدم بعض هذه المؤشرات في مجالات أخرى (مثل الصحة). وبالإضافة إلى ذلك، تعد أرقام السكان (سواء الإجمالية أو لفئات معينة) ضرورية لحساب الكثير من المؤشرات في مجالات مختلفة. وقد قدم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كافة البيانات الضرورية المتعلقة بالجوانب الديموجرافية.

ويتضمن التقرير الحالي المؤشرات الديموجرافية التالية :

- أعداد السكان وتوقعاتهم (بالآلاف).
- معدلات النمو السكاني السنوي (٪)؛
- سكان الريف كنسبة من إجمالي السكان ؛
- سكان الحضر كنسبة من إجمالي السكان؛
- معدلات النمو السنوية لسكان الحضر (٪)؛
- سكان أكبر مدينة كنسبة من إجمالي سكان الحضر؛
- معدل الإعالة الديموجرافية (٪)؛
- صافى الهجرة الداخلية خلال الحياة كنسبة من إجمالي السكان؛
- الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع؛
- تاريخ تضاعف عدد السكان حسب معدل النمو الحالي؛
- معدل المواليد الخام (لكل ١٠٠٠ نسمة)؛
- معدل الخصوبة الكلى؛
- نسبة الخصوبة في عام ٢٠٠٢ إلى الخصوبة في عام ١٩٦٠؛
- معدل استخدام وسائل منع الحمل (٪؛
- متوسط السن عند الزواج الأول؛
- معدل الوفيات الخام (لكل ١٠٠٠ نسمة)؛
- معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)؛
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)؛
- معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف مولود حى)؛
- العمر المتوقع عند الميلاد؛

وقد اشتقت المؤشرات العشرة الأولى من بيانات التعداد و/أو من توقعات السكان التى يقدمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وقد أشتقت أرقام صافى الهجرة الداخلية خلال الحياة كنسبة من إجمالي السكان على مستوى المحافظة من بيانات تعداد عام ١٩٩٦، كما حسب تاريخ تضاعف عدد السكان على المستوى القومي. وحسب المؤشر الأخير من خلال دالة أسية باستخدام معدل النمو السنوي للفترة ١٩٩٦–٢٠٠٤.

وتعتمد مقاييس الوفاة ومعدلات المواليد الخام ومتوسط السن عند الزواج الأول على الإحصاءات الحيوية. وتم حساب العمر المتوقع عند الميلاد، على المستوى القومى ومستوى المحافظة في عامي ١٩٧٦ و ٢٠٠٤، من البيانات التفصيلية عن الوفيات والسكان حسب العمر والنوع الاجتماعى، بعد الأخذ في الاعتبار وفيات الرضع التى لا تسجل كلها. وقد أخذت مؤشرات الأمومة والطفولة، المتعلقة بالحفاظ على حياة الأطفال، من أرقام وزارة الصحة والسكان لعام ٢٠٠٤.

ج) قوة العمل والبطالة (١٥ سنة فأكثر)

تعتمد مؤشرات قوة العمل والبطالة في هذا التقرير على تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المتعلقة بقوة العمل وتوزيعاتها المختلفة (حسب النوع الاجتماعى والعمر والنشاط الاقتصادي والمهنة والحالة الوظيفية ..الخ) وحسب المناطق الحضرية والريفية في كل محافظة في عام ٢٠٠٤.

وتتضمن المؤشرات ما يلى :

- قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) كنسبة من إجمالي السكان؛
- نسبة الإناث في قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)؛
- نسبة قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) في الزراعة والصناعة والخدمات؛
- نسبة العاملين بأجر من إجمالي قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)؛
- المشتغلون بالمهن المتخصصة والفنية كنسبة من قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)؛
- نسبة الإناث في إجمالي المشتغلين بالمهن المتخصصة والفنية؛
- العاملون في الحكومة والقطاع العام كنسبة من إجمالى قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)؛
- معدل البطالة (٪)، إجمالي، بين الإناث، بين البالغين (١٥–٢٩ سنة)؛
- معدل البطالة بالريف والحضر (١٥ سنة فأكثر)؛
- معدل البطالة حسب مستوى التعليم (١٥ سنة فأكثر)؛
- العدد المطلق للمتعطلين (١٥ سنة فأكثر)؛
- معدل الإحلال لقوة العمل في المستقبل (٪) (أى عدد السكان تحت سن الخامسة عشر مقسوما على ثلث السكان في الأعمار من (١٥–٦٤ سنة)؛

د) التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة :

تتطلب مؤشرات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة ثلاثة أنواع من البيانات :

١. بيانات تعليمية نمطية، مثل أعداد الطلبة(مقيدين أو خريجين) والمعلمين والفصول..الخ، وتأتى المصادر الأولية لهذا النوع من البيانات من وزارة التعليم والإدارة التعليمية بالأزهر. وهذه البيانات يتم تحديثها ونشرها سنويا. وتقدم هذه البيانات حسب النوع وعلى مستوى المحافظات بالنسبة لمراحل التعليم قبل الجامعي. وبالنسبة للتعليم العالي، فإن المجلس الأعلى للجامعات يقوم بنشر البيانات على المستوى القومى وعلى مستوى الجامعة.

٢. البيانات المتعلقة بمعرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر)، يتم نشر هذه البيانات من خلال بيانات تعداد السكان. ويقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بتقديم تقديرات عن الأميين وعن من يستطيعوا القراءة والكتابة (١٥ فأكثر) على كافة المستويات الفرعية.

٣. تُطْلَب البيانات الاقتصادية لاشتقاق مؤشرات الإنفاق العام على التعليم. وتعتبر موازنة الحكومة، التى تنشرها سنويا وزارة المالية، هي المصدر الأول للبيانات المتعلقة بالإنفاق العام على التعليم، ومع ذلك، لا يتم إعداد هذه البيانات على مستوى المحافظات.

وعلى أساس هذه الأنواع الثلاثة من البيانات تضمن التقرير المؤشرات الآتية عن التعليم ومعرفة القراءة والكتابة :

- المعدل الظاهرى للالتحاق بالصف الأول الابتدائى (٪)؛
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الابتدائي؛
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الاعدادى؛
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الأساسي؛
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الثانوي؛
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الأساسى والثانوي؛
- نسبة القيد بالتعليم العالي(الجامعة والمعاهد العليا)؛
- نسبة القيد في التعليم الأساسى والثانوي بالمدارس الحكومية والخاصة والأزهر؛
- نسبة القيد الإجمالية في التعليم في المرحلة الأولى والثانية والثالثة؛
- نسبة الباقيين للإعادة من إجمالى الالتحاق بالتعليم الابتدائى،
- نسبة الباقيين للإعادة من إحمالى الالتحاق بالتعليم الإعدادي.
- نسبة السكان (١٥ سنة فأكثر) الحاصلين على تعليم ثانوي أو عال؛
- نسبة الباقيين للإعادة من إجمالى الالتحاق بالتعليم الثانوى؛
- الانتقال إلى التعليم الاعدادى كنسبة من المقيدين بالصف الأخير من التعليم الابتدائى في العام السابق؛
- الانتقال إلى التعليم الثانوى كنسبة ممن استكملوا التعليم الاعدادى؛
- نسبة عدد تلاميذ الابتدائى لكل مدرس(أى متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس)؛
- نسبة عدد تلاميذ الاعدادى لكل مدرس؛
- كثافة الفصل (متوسط عدد التلاميذ في الفصل الواحد) في المرحلة الابتدائية والإعدادية؛
- الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية كنسبة من إجمالى الالتحاق بالتعليم الثانوى؛
- الالتحاق بالكليات والمعاهد العلمية كنسبة من إجمالى الالتحاق بالتعليم العالي؛
- الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالى الإنفاق؛
- الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي،
- نسبة المباني المدرسية غير الصالحة(الإجمالي، غير صالحة تماما، صيانة غير مناسبة)؛
- معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر) (٪)؛
- خريجو التعليم العالي (نسبة من فئة السن المناظرة)؛
- خريجو الكليات والمعاهد العلمية كنسبة من إجمالى الخريجين؛
- العدد المطلق للأميين (١٥ سنة فأكثر).

وقد حسبت هذه المؤشرات حسب النوع الاجتماعى على المستوى القومى ومستوى المحافظات، وعلاوة على ذلك، تم حساب مؤشرات معرفة القراءة والكتابة للمناطق الحضرية والريفية. ومع ذلك، تم حساب مؤشرات الإنفاق ومؤشرات التعليم العالي على المستوى القومى فقط.

فيما يلى ملاحظات تتعلق بالمؤشرات الواردة أعلاه :

١. حيث لا تتوافر بيانات دقيقة عن القيد حسب السن، خاصة بالنسبة للتعليم الابتدائى، تم حساب نسبة القيد الإجمالية لكافة المراحل التعليمية.

٢. تم تقدير أعداد السكان فى الفئات العمرية المناظرة للمستويات التعليمية المختلفة بتطبيق – مضاعفات سبراج – Sprague Multipliers على تعداد السكان وفقا للفئة العمرية فى عامى ١٩٦٠، ٢٠٠٤ على الترتيب.

٣. بعض نسب القيد أو الانتقال تجاوزت ١٠٠٪ نتيجة أن عدد الطلاب كان يزيد (أو يقل) عن حدود السن المقررة للمرحلة التعليمية.

٤. نظرا لعدم توافر بيانات عن القيد فى التعليم الجامعى والعالى وفقا للمحافظات، تم اشتقاق نسب القيد الإجمالية فى المراحل الأولى والثانية والثالثة فى كافة المحافظات بعد توزيع إجمالى القيد فى التعليم الجامعى والعالى، على المستوى القومى، وفقا للأنصبة النسبية للمحافظات فى القيد بالمراحل قبل الجامعية.

هـ. التغذية والأمن الغذائى

تضمن التقرير مؤشرات التغذية والأمن الغذائى التالية :

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا؛
- نسبة الخضروات والمنتجات الحيوانية فى متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا؛
- نسبة الأطفال الذين سبق تغذيتهم على الرضاعة الطبيعية؛
- نسبة الأطفال ناقصى الوزن تحت سن الخامسة؛
- الرقم القياسى لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (١٩٧٩–١٩٨١=١٠٠)؛
- الإنتاج الزراعي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛

- واردات الحبوب (١٠٠٠ طن متري)؛
- الصادرات الغذائية كنسبة من الواردات الغذائية؛
- الواردات الغذائية كنسبة من الصادرات السلعية؛
- نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية؛
- نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية؛

أُخذ المؤشران الأول والثانى من بيانات الميزان الغذائى الذى تنشره وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، أما المؤشران التاليان، عن تغذية الأطفال، فقد أخذا من بيانات وزارة الصحة والسكان عن عام ٢٠٠٢ على مستوى المحافظة. وحسبت باقى المؤشرات على المستوى القومى فقط. وأُخذ الرقم القياسى لنصيب الفرد من الانتاج الغذائى من نشرة الإحصاءات السنوية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO Annual Bulletin of Statistics) وأشتقت نسبة الانتاج الزراعى من الناتج المحلى الإجمالى من حسابات الدخل القومي التى توفرها وزارة التخطيط. كما يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء سنويا بنشر بيانات الصادرات والواردات الغذائية إلى جانب الصادرات السلعية.

وتعتمد المؤشرات الأربعة الأخيرة على قيمة الإنتاج الغذائى المحلى والواردات الغذائية بالإضافة إلى الصادرات الغذائية وإجمالي الصادرات السلعية. وقد أتاحت وزارة الزراعة بيانات تفصيلية عن كميات المجموعات السلعية من الإنتاج الغذائى المحلى، بينما ينشر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سنويا تبويبات تفصيلية عن كميات السلع من المكونات الأخرى.

تم تقدير قيمة الإنتاج الغذائى المحلى بتطبيق الأسعار على ظهر السفن (فوب) على كمية السلع القابلة للتداول فى السوق العالمى (Tradable)، وتطبيق أسعار المنتجين على السلع غير قابلة للتداول . (Non-Tradable) وأشتقت قيمة الواردات الغذائية بتطبيق الأسعار "سيف" (أى سعر الاستيراد حتى الوصول للموانىء المصرية). كما طبقت الاسعار "فوب" لحساب قيمة الصادرات الزراعية.

أشتقت نسبة الاكتفاء الذاتي الكلية بقسمة قيمة الانتاج الغذائى المحلى على قيمة إجمالى الاستهلاك الغذائى (أى قيمة الانتاج الغذائى المحلى – قيمة الصادرات الغذائية + الواردات الغذائية). ومن ناحة أخرى، تم حساب نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية بقسمة قيمة الواردات الغذائية على قيمة الاستهلاك الغذائى.

و- الصحة والمرافق العامة

بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالصحة التى تم تغطيتها فى أقسام أخرى، تضمن هذا القرير المؤشرات التالية عن الصحة والمرافق العامة:

- نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية؛
- نسبة الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية اثناء الحمل؛
- نسبة الأطفال (فى سن ١٢-٢٣، شهرا) الذين حصلوا على كل التطعيمات؛
- عدد الأطباء (بوزارة الصحة والسكان) لكل ١٠ آلاف نسمة؛
- عدد الممرضات لكل ١٠ آلاف نسمة (بوزارة الصحة والسكان)؛
- نسبة الممرضات إلى الأطباء؛
- عدد الأسره لكل ١٠ آلاف نسمة (الإجمالى وفى وزارة الصحة والسكان)؛
- عدد الوحدات الصحية لكل ١٠٠ ألف نسمة ؛
- الانفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالى الإنفاق؛
- الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛
- نسبة السكان أو الأسر التى تحصل على مياه مأمونة؛
- نسبة السكان أو الأسر التى تحصل على خدمات الصرف الصحى؛

ويوفر المسح الديموجرافى والصحى فى مصر مؤشرات على المستوى القومى وعن المناطق الريفية والحضرية فى مجموعات المحافظات الرئيسية. وقدم مركز معلومات وزارة الصحة والسكان بيانات متعلقة بالصحة عن عام ٢٠٠٤. وتعتمد البيانات المتعلقة بالإنفاق العام على الصحة على بيانات الموازنة الحكومية التى تنشرها سنويا وزارة المالية، بالإضافة إلى أرقام الناتج المحلى الإجمالى التى تؤخذ من حسابات الدخل القومى التى توفرها وزارة التخطيط.

وتُقدم هذه المؤشرات وفقا للنوع الاجتماعى وعلى المستوى القومى وعلى مستوى المحافظات. وعلى الرغم من ذلك، قدمت بيانات الإنفاق العام على الصحة على المستوى القومى فقط. وتتعلق الملاحظات الآتية بالمؤشرات الواردة أعلاه:

أ- تعد البيانات الخاصة بالعاملين فى المجال الصحى غير دقيقة، حيث لا يوجد نظام كفء لتحديث عددهم، أخذا فى الاعتبار عدة عوامل مثل الهجرة والتقاعد، فترات الأجازات بدون مرتب، والازدواج فى الإحصاءات الخاصة بالعاملين فى المؤسسات الخاصة أو الحكومية. وتقتصر المؤشرات ذات الصلة فى هذا التقرير على العاملين فى وزارة الصحة والسكان فقط. وبالتالى لا تعكس بصورة دقيقة التفاوتات الإقليمية فى هذا الشأن.

ب. يجدر التنويه إلى أن العاملين فى مجال الصحة الذين يشرفون على عملية الولادة يشملون الأطباء والممرضات والقابلات المدربات. وتلعب القابلة التقليديــة (الداية) دورا هاما، خاصة فى المناطق الريفية. وقد أنعكس هذا فى ارتفاع نسبة الولادات التى تتم تحت اشراف صحى على المستوى القومى وعلى مستوى المحافظات.

ج- يعكس المؤشر الخاص بالأسر التى تحصل على خدمات الصرف الصحى نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل صرف صحى مناسبة، مثل المرحاض المتصل بشبكة المجارى العامة أو خزانات تحت الأرض أو مرحاض حفرة محسن. ووفقا لمفهوم علم الصحة، فإن أى نظام للتخلص من الفضلات الآدمية، سواء كان خاصا أو مشتركا (ولكن ليس عاما) يعتبر نظاما ملائما، مادام يفصل بين الفضلات الآدمية والبشر.

ز- الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة

تضمن التقريـــر المؤشـــرات الآتية بشأن الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة:

- مساحة الأرض (بالألف كيلو متر مربع)؛
- المساحة المزروعة (بالألف فدان):
  - كنسبة من مساحة الأرض الكلية؛
  - متوسط عدد الأفراد فى كل فدان؛
- الأرض المروية كنسبة من مساحة الأرض الصالحة للزراعة؛
- المساحة المحصولية بالألف فدان؛
- نسبة المساحة المحصولية إلى المساحة المزروعة؛
- إجمالى حجم الموارد المائية (بليون متر مكعب)؛
- استهلاك المياه كنسبة من إجمالى حجم الموارد المائية؛
- حجم الموارد المائية الداخلية المتجددة كنسبة من إجمالى حجم الموارد المائية؛
- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية الداخلية المتجددة (متر مكعب سنويا)؛
- نسبة سحب المياه بواسطة :
  - الزراعة
  - المحليات
  - الصناعة
  - الملاحة
- إجمالى حجم الصيد السمكى (الف طن).
- نسبة الصيد السمكى من :
  - المياه العذبة (النيل وبحيرة ناصر)؛
  - البحار (البحر المتوسط والبحر الأحمر)؛
  - البحيرات؛
  - المزارع السمكية
- إجمالى استهلاك الكهرباء(بليون كيلووات/ساعة)
- متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات/ساعة)
- إجمالى الاستهلاك من الطاقة التجارية (مليون طن بترول مكافىء)؛
- متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية (كيلو جرام بترول مكافىء)؛
- نسبة استهلاك الطاقة التجارية من :
  - المنتجات البترولية؛
  - الغاز الطبيعى؛
  - الكهرباء؛
  - الفحم؛
- الطاقة التجارية المستهلكة (بالكيلو جرام بترول مكافىء) لكل ١٠٠٠ جنيه من الناتج المحلى الإجمالى؛
- صافى الواردات من الطاقة التجارية (كنسبة من الطاقة المستهلكة)؛
- إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة (مليون طن بترول مكافىء)
- الاستهلاك النهائى من الطاقة من :
  - المنتجات البترولية؛
  - الغاز؛
  - الكهرباء؛
  - الفحم؛
- نسبة الاستهلاك النهائى من الطاقة بواسطة:
  - الصناعة؛
  - النقل؛
  - الزراعة؛
  - الاستخدامات المنزلية والتجارية؛
  - غيرها؛

وتتوفر البيانات الخاصة بالمساحة الكلية للأرض على مستوى المحافظات من وزارة التنمية المحلية، وأخذت بيانات المساحـــة المزروعـــة والمســـاحة المحصولية من مطبوعات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى. وأشتقت المؤشرات الخاصة بالموارد المائية والمسحوبات والاستهلاك من بيانـــات وزارة المـــوارد المائية والـــري (مركز الموارد المائية) وحسبت مؤشرات الصيد السمكى من البيانات المتاحة فى الكتاب الإحصائى السنوى لعام ٢٠٠٤ الذى يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

وتم حساب مؤشرات الاستهلاك من الطاقة من البيانات الواردة فى نشرة "الطاقة فى مصر عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣" التى يصدرها جهاز تخطيط الطاقة. ويأتى الفرق الأساسى بين الاستهلاك من الطاقة التجارية والاستهلاك النهائى من الطاقة من استبعاد كميات مصدر الطاقة (أو المصادر) المستهلكة كمدخلات فى انتاج مصدر آخر من الاستهلاك النهائي (أى استخدام الغاز الطبيعى أو المنتجات البترولية فى انتاج الكهرباء). وقد استندت الطاقة التجارية المستهلكة بالكيلو جرام بترول مكافىء لكل ١٠٠٠ جنيه مصرى على اسعار السوق.

ح - الاتصالات

عرضت الملامح الاساسية للاتصالات من خلال عدد من المؤشرات. وتعد تعدادات السكان والتقارير السنوية ذات الصلة، المصدر الرئسى للبيانات المطلوبة لاشتقاق هذه المؤشرات. ويقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بنشر هذه التقارير بالتعاون مع الوزارات والهيئات المعنية.

وفيما يلى مؤشرات الاتصالات التى تضمنها هذا التقرير :

- نسبة الأسر التى لديها جهاز تليفزيون؛
- نسبة الأسر التى لديها جهاز راديو؛
- متوسط عدد الأفراد الذين يخدمهم مكتب بريد واحد؛
- عدد التليفونات لكل ألف اسرة؛
- عدد المشتركين فى خدمة التليفون المحمول لكل ألف نسمة؛
- عدد المشتركين فى شبكة الانترنت لكل ألف نسمة؛

وقد أخذت المؤشرات الثلاثة الأولى من تقرير المسح الديموجرافى والصحى لمصر عام ٢٠٠٠. ووجدت المؤشرات الأخرى على موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (البيانات فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤).

ا- الجوانب الاقتصادية

فيما يلى المؤشرات الاقتصادية التى تضمنها هذا التقرير:

- متوســـط نصيب الفـــرد من النـــاتج المحلى الإجمالى

(بالجنيه المصرى) على المستوى القومي و على مستوى المحافظات؛
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (وفقا لمعادل القوة الشرائية بالدولار) على المستوى القومى وعلى مستوى المحافظات؛
- نصيب الـ ٤٠٪ الأكثر فقرا من السكان من الدخل؛
- نسبة الـ ٢٠٪ الأغنى إلى الـ ٢٠٪ الأفقر؛
- معامل جينى؛
- إجمالى عدد الفقراء كنسبة من إجمالى عدد السكان؛
- إجمالى عدد الأشخاص الأشد فقرا كنسبة من إجمالى السكان؛
- أجور الأسر الفقيرة كنسبة من دخولهم؛
- أجور الأسر الفقيرة كنسبة من إجمالى الأجور؛
- نسبة إجمالي الإنفاق على الضمان الاجتماعى؛
- نسبة إجمالى الانفاق على الدفاع، والأمن والعدالة (إلى جانب نسب الانفاق العام على التعليم والصحة المشار إليها من قبل)؛
- الإنفاق العام على الضمان الاجتماعي كنسبة من إجمالي الناتج؛
- إجمالي الإنفاق على الدفاع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (بالإضافة إلى الإنفاق على التعليم أو الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلى المشار إليها من قبل)؛
- الناتج المحلى الإجمالى (بليون جنيه)؛
- الناتج الزراعى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛
- الناتج الصناعى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي؛
- الخدمات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛
- الاستهلاك العائلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛
- الاستهلاك الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛
- إجمالى الاستثمار المحلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛
- إجمالى الادخار المحلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛
- الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛
- الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛
- الواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛
- إجمالي الديون الخارجية المدنية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي؛
- معدل خدمة الديون الخارجية المدنية (كنسبة من الصادرات)؛
- تحويلات العاملين بالخارج (مليون دولار)؛
- نسبة الصادرات إلى الواردات؛
- الاعتماد على التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات كنسبة من إجمالى الناتج المحلى)؛
- ميزان المعاملات الجارية (بليون جنيه)؛
- إجمالى الاحتياطيات الدولية بما فيها الذهب (بليون دولار)؛
- إجمالى الاحتياطيات (بالبليون دولار)؛
- عدد شهور تغطية الواردات؛
- الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة فى عام ٢٠٠٠–٢٠٠١ (بليون جنيه)؛
- معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى(٪)؛
- معدل النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى(٪)؛
- الرقم القياسى لأسعار المستهلك(١٩٩٥/٩٦ = ١٠٠)؛
- الرقم القياسى لأسعار الجملة(١٩٨٦/٨٧ = ١٠٠)؛
- معدل النمو السنوى للصادرات (٪)؛
- معدل النمو السنوى للإيرادات الضريبية (٪)؛
- الضرائب المباشرة كنسبة من إجمالى الضرائب؛
- الفائض الكلى(أو العجز) فى الموازنة العامة للدولة، كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق؛

ويتبع التقرير منهجية تكلفة الحاجات الأساسية لبناء خطوط الفقر الخاصة بالأسر والأقاليم. ويختلف خط الفقر الغذائي بالنسبة لكل أسرة ولكل إقليم من الأقاليم السبعة.

٢- خطوط الفقر الخاصة بالأسر

تعكس الاختلافات فى خطوط الفقر التباين فى أسعار البنود الغذائية وغير الغذائية عبر الأقاليم السبعة. كما أنها تتضمن الاختلافات بين الأسر من حيث حجمها والتركيب العمرى لها وتفضيلات الاستهلاك من البنود الغذائية وغير الغذائية الخاصة بها.

المرحلة الأولى. تأتى الخطوة الأولى فى تحديد خط الفقر الغذائى، بوضع حد أدنى لسلة غذائية، يمكن أن تستند على بعض احتياجات التغذية النمطية. ثم نقوم فى بادىء الأمر بتقدير الحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة فى مختلف شرائح الأفراد. وباستخدام الجداول التى تضعها منظمة الصحة العالمية، تحدد السعرات الحرارية المطلوبة للأفراد فى كل المناطق الحضرية والريفية على حدة، وفقا للنوع الاجتماعى و١٣ فئة عمرية. وبالنسبة للأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة، توصى منظمة الصحة العالمية بأن تحدد الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية على أساس أوزانهم ومستويات نشاطهم. وتفترض التقديرات المستخدمة فى هذا التقرير أن متوسط وزن الرجال، الذين يزيد عمرهم عن ١٨ سنة، هو ٧٠ كيلو جرام والنساء ٦٠ كيلو جرام. ومن المفترض أيضا أن يحتاج الأشخاص الذين يعيشون فى المناطق الحضرية إلى ما يعادل ١,٨ مرة لمتوسط معدل التمثيل الغذائى basal metabolic rate (BMR) ، بينما يحتاج الأفراد الذين يعيشون فى الريف إلى ضعف هذا المتوسط. ومن ثم يكون لكل أسرة احتياجاتها الخاصة بها من السعرات الحرارية بناء على موطنها والتركيب العمرى والنوعى لها.

المرحلة الثانية. بمجرد تقدير الحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة، تأتى الخطوة الثانية، وهى تحديد تكلفة الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية. ونقدر هذه التكلفة بتحديد كيفية حصول الخُمس الثانى من الأسر عليها فى المتوسط، وذلك بدلا من تحديد سعر أرخص وسيلة للحصول على السعرات الحرارية أو بالاهتداء بالنمط الغذائى الموصى به. ثم يتم تحديد متوسط كميات كافة البنود الغذائية للخُمس الثانى من الأسر، التى إحتلت هذا الترتيب بناء على متوسط نصيب الفرد الإسمى من الاستهلاك. ويتم حساب إجمالى السعرات الحرارية التى تولدها هذه السلة

باستخدام السعرات التى يحتويها كل بند من البنود الغذائية. وتمثل هذه الكميات السلة المستخدمة لتقدير خطوط الفقر الغذائى، والتى تعكس تفضيلات الاستهلاك الخاصة بالفقراء. وقد تم زيادة هذه السلة أو تكميشها لتفى بالاحتياجات الغذائية لكل أسرة. ثم يتم بعد ذلك تسعير هذه الحزمة باستخدام الأسعار السائدة فى كل إقليم للحصول على خط الفقر الخاص بالأسرة.

وبعد اختيار سلة السلع، نقوم بتحديد قيمتها وفقا للأسعار المحلية بكل إقليم. وهنا، نستخدم متوسط قيمة الوحدة، التى تكشف عنها أسر الخمُس الثانى فى كل إقليم، لتقدير الأسعار المحلية. وتم الحصول على قيمة الوحدة بقسمة القيمة المعلنة على الكمية المناظرة لها.

وتضم السلة الغذائية المرجعية، ١٨٤ بندا غذائيا، تسمح بالحصول على أكثر من ٤١٠ جرام من الحبوب الغذائية للفرد يوميا، بالإضافة إلى كميات صغيرة من الأسماك الطازجة واللحوم والبيض وكمية من الخضروات المحلية والفواكه..الخ. ويأتى ٦٠٪ من السعرات الحرارية، البالغة ٢٣١٠ للفرد يوميا والتى تمدها هذه السلة، من الحبوب والغلال.

المرحلة الثالثة. بينما يتم اشتقاق تكلفة الحد الأدنى من السلة الغذائية من خلال تقدير الحاجات الفسيولوجية، إلا أنه ليس هناك طريقة مماثلة لتحديد السلة غير الغذائية.

وعلى أساس قانون Engel، يتم إجراء تحليل إنحدار لعلاقة حصة الغذاء بلوغاريتم إجمالى الانفاق العائلى ولوغاريتم حجم الأسرة ونصيب الأطفال الصغار والأطفال الأكبر، ونصيب الذكور والإناث البالغين ونصيب كبار السن، ويمكن تقدير الاحتياجات غير الغذائية لكل أسرة من خلال منهجين:

١. بإجراء تحليل إنحدار لعلاقة نصيب البنود الغذائية بإجمالى الانفاق وتحديد نصيب البنود غير الغذائية فى توزيع الانفاق للأسر التى يتساوى إنفاقها على الغذاء مع خط الفقر الغذائى؛
٢. بتحديد نصيب الانفاق غير الغذائى للأسر التى يتساوى إجمالى انفاقها مع خط الفقر الغذائى.

ويعطى المنهج الأول حدا أعلى لخط الفقر، بينما يعطى المنهج الثانى حدا أدنى للفقر أو خط الفقر المدقع، حيث أنه يحدد خط الفقر الكلى بالنسبة للأسر التى تضطر إلى التضحية بالاستهلاك الغذائى من أجل الانفاق غير الغذائى، الذى يعتبر الحد الأدنى الذى لا غنى عنه لتلبية الاحتياجات غير الغذائية، وقد استخدمت خطوط الفقر المطلق على نطاق واسع فى الدول النامية حيث كان الاهتمام بتحقيق الحاجات الأساسية والرفاهة من الناحية المطلقة هو الاتجاه السائد فى البحوث المتعلقة بالفقر. ووفقا لهذا المنهج، يتم تقدير خطوط الفقر الخاصة بالأسر على المستوى الإقليمى (والأسر التى تتماثل من حيث التركيب العمرى والنوعى يكون لها نفس خطوط الفقر). ومن الواضح أن هذا المنهج يأخذ فى الاعتبار المكان والتركيب العمرى والنوعى، إلى جانب اقتصاديات النطاق، حيث أن تقديرات حصة الغذاء، وبالتالى حصة البنود غير الغذائية تتفاوت حسب حجم الأسرة والتركيب العمرى والنوعى بها. وبذلك، يؤخذ فى الاعتبار التفاوت فى حصص الغذاء الناتج عن وجود عضو إضافى فى الأسرة من سن معينة أو من نوع اجتماعى معين. وتنعكس ايضا السلوكيات المرتبطة بتوزيع الأنصبة الغذائية داخل الأسرة.

المرحلة الرابعة : حتى يمكن إجراء مقارنات متسقة للفقر، تم تكميش خطوط الفقر الكلى والفقر الغذائى. وقد استخدمت مجموعة الأسعار التى وردت فى "مسح دخل وانفاق واستهلاك الأسرة لعام ٩٦/١٩٩٥" لتكميش خطوط الفقر الغذائى. ويرى Ravallion أن استخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلك لتحديث سنة الأساس لخط الفقر قد يسفر عن أخطاء فى اتجاهات الفقر، حيث أن تركيب هذا الرقم (الذي يعتمد على السلع)، يتضمن الكثير من البنود التى لا تدخل فى سلة الاستهلاك النمطية الخاصة بالفقراء فى مصر. ويتمثل مصدر المعلومات البديل عن الأسعار فى مجموعة قيم الوحدة الضمنية للغذاء الواردة فى "مسح دخل وانفاق واستهلاك الأسرة". وتشتق الأسعار الضمنية بقسمة الانفاق على الكميات لكل بند غذائى. وهذا يعطى الانفاق الفعلى على كل وحدة من الاستهلاك، والتى تدفع فى كل قطاع، وتاريخ الانفاق. وبذلك تعكس التفاوت فى الأسعار. وقد استخدمت أسعار البنود الغذائية الضمنية فى مسح دخل وانفاق واستهلاك الأسرة لتحديد تكلفة الحد الأدنى من نمط التغذية فى كل قطاع وسنة الحصول على الاستهلاك الغذائى لخط الفقر. وحيث لا يمكن الحصول على قيمة الوحدة للبنود غير الغذائية، فقد استخدم الرقم القياسى لأسعار المستهلك الرسمى لتكميش خط الفقر غير الغذائى.

وقد اشتقت مؤشرات الإنفاق العام على مختلف القطاعات من الموازنة العامة للدولة التى تنشرها سنويا وزارة المالية. أما البيانات المطلوبة لاشتقاق المؤشرات لحسابات الدخل القومي فقد قدمتها وزارة التخطيط مباشرة. وتُضَمَن هذه البيانات بانتظام في تقارير المتابعة المتتالية. وقد أُخِذت المؤشرات الثمانية عن عدم التوازن في تدفقات الموارد، أو اشتقاقها، من البيانات المتاحة في النشرة الاقتصادية التى يصدرها البنك الأهلي المصري والتقرير السنوي للبنك المركزي المصري، وذلك فيما عدا نسبة الاعتماد على التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي) والتى يتم حسابها مباشرة من البيانات التى تقدمها وزارة التخطيط.

وتم حساب مؤشرات معدلات النمو في الناتج المحلى الإجمالي ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، بالإضافة إلى معدلات نمو الصادرات، من البيانات التى تقدمها وزارة التخطيط. وقد اشتقت مؤشرات التضخم من الكتاب الإحصائي السنوي (إصدارات مختلفة) والتى ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وأخيرا، حسبت مؤشرات الضرائب والفائض (أو العجز) في الموازنة العامة للدولة من البيانات التى تقدمها مباشرة وزارة المالية.

ط – تنمية المشاركة

يعرض التقرير فكرة المشاركة العامة في التنمية المحلية، ويتم قياسها باستخدام مؤشرات المشاركة العامة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى القومي ومستوى المحافظات. وتقدم كل من وزارة التنمية المحلية وهيئة بناء وتنمية القرية المصرية (شروق) هذه الأنواع من البيانات، مثل المشاركة العامة في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ وانتخابات المحليات عام ٢٠٠٢. كما تم الحصول على بيانات المشاركة في مشروعات البنية الأساسية بالإضافة إلى مشروعات التنمية الاقتصادية التى يدعمها برنامج شروق لتنمية القرية المصرية خلال الفترة ١٩٩٤/٩٥ – ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

وبالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالمشاركة المشار إليها في أقسام أخرى، يتضمن هذا التقرير المؤشرات الآتية :

- المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠؛
- المشاركة السياسية في انتخابات المحليات عام ٢٠٠٢؛
- المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والشخصية (الذين يعملون في مجال خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية كنسبة من إجمالي العاملين (١٥ سنة فأكثر)؛
- نسبة العمال الحرفيين الذين يعملون في القطاع الخاص إلى إجمالي العمال (١٥ سنة فأكثر)؛
- نسبة العاملين في القطاع غير المنظم إلى إجمالي العاملين (١٥ سنة فأكثر)؛
- نسبة المشاركة الشعبية في (استثمارات) مشروعات التنمية الاقتصادية (برنامج شروق)؛
- نسبة المشاركة الشعبية في (استثمارات) مشروعات البنية الأساسية (برنامج شروق)؛

مؤشرات
التنمية البشرية

المؤشرات القومية

ق – ١ دليل التنمية البشرية

• العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٤	٧٠,٦
• معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة فأكثر)(٪)	٢٠٠٤	٦٥,٧
• نسبة القيد الإجمالية في المراحل التعليمية الأولى والثانية والثالثة (٪)	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٤,٢
• متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي(معادل القوة الشرائية بالدولار)	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤١٥١,٥
• دليل توقع الحياة	٢٠٠٤	٠,٨
• دليل التعليم	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,٧
• دليل الناتج المحلى الإجمالي	٢٠٠٤	٠,٦
• دليل التنمية البشرية	٢٠٠٤	٠,٧

ق – ٢ الملامح الأساسية للتنمية البشرية

• العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٤	٧٠,٦
• نسبة الأسر التى تحصل على : ■ خدمات صحية ■ حضر	٢٠٠٤	١٠٠
■ ريف	٢٠٠٤	٩٩
■ مياه مأمونة ■ إجمالي	٢٠٠٤	٩١
■ ريف	٢٠٠٤	٨٢,١
■ صرف صحي ■ إجمالى	٢٠٠٤	٩٣,٦
• متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا	٢٠٠٤	٤٢٥٨,٠
• معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة فأكثر) (٪)	٢٠٠٤	٦٥,٧
• نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٠,٩
• توزيع الصحف يوميا (لكل ١٠٠٠ أسرة)	٢٠٠٤	٥٣,٩
• نسبة الأسر التى لديها جهاز تليفزيون	٢٠٠٤	٨٩,٤
• متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦١٤٢

ق – ٣ الملامح الأساسية للحرمان البشرى

بالألف

• السكان الذين لا يحصلون على: ■ مياه مأمونة	٢٠٠٤	٦٠٦٤,٧
■ صرف صحي	٢٠٠٤	٤٤٦١,٤
• الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة	٢٠٠٤	٢٨,٦
• الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية	٢٠٠٤	٨,٦
• الأطفال خارج التعليم الأساسي أو الثانوي	٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦٣١,٢
• الأميون (١٥ سنة فأكثر)	٢٠٠٤	١٦٢٢٣,٣
• المتعطلون (١٥ سنة فأكثر): ■ إجمالى	٢٠٠٤	٢١٥٣,٨
■ إناث	٢٠٠٤	١٢١١,٢
• الفقراء: ■ إجمالى	٢٠٠٤	١٤١٤٤,٠
■ الأشد فقرا	٢٠٠٤	٣٢٥٨,٦

ق – ٤ اتجاهات التنمية البشرية

• العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	١٩٧٦	٥٥
	٢٠٠٤	٧٠,٦
• معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)	١٩٦١	١٠٨
	٢٠٠٤	٢٢,٤
• نسبة الأسر التى تحصل على مياه مأمونة	١٩٧٦	٧٠,٩
	١٩٩٦	٨١,٤
	٢٠٠٤	٩١,٣
• متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا	١٩٩١	٣٧٠٠
	٢٠٠٣	٤٢٥٨
• معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر)(٪)	١٩٦٠	٢٥,٨
	٢٠٠٤	٦٥,٧
• نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي	١٩٦٠	٤٢
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٠,٩

ق – ٥ تكوين رأس المال البشرى

	السنة	إجمالى	إناث
• معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر)(٪)	١٩٦٠	٢٥,٨	١٢,٥
	٢٠٠٤	٦٥,٧	٥٦,٢
• نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي	١٩٦١/١٩٥٩	٤٢	٣٢,١
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٠,٩	٨٨
• أصحاب المهن المتخصصة والفنية (نسبة من قوة العمل)	٢٠٠٤	٢٤,٥	٣٠,٤
• نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي أوعال (١٥ سنة فأكثر)	٢٠٠٤	٢٩,٣	٢٣,٥
• نسبة خريجي التعليم العالي (نسبة من فئة العمر المناظرة)	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥,١	٤,٩
• نسبة خريجي الكليات والمعاهد العلمية (٪ من إجمالى الخريجين)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٧,١	٣٠,٧

ق – ٦ حالة المرأة

• العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٤	٧٠,٦
• معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي)	٢٠٠٤	٦٧,٦
• متوسط السن عند الزواج الأول	١٩٦٩	١٩,٨
	٢٠٠٣	٢٦,١
• نسبة القيد الإجمالية : ■ تعليم أساسي	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٤
■ تعليم ابتدائي	٢٠٠٤	٩٦,٤
■ تعليم اعدادى	٢٠٠٤	٩٥,١
■ تعليم ثانوي	٢٠٠٤	٧٧,٢
■ تعليم عال	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٧,٧
• نسبة القيد بالكليات والمعاهد العلمية	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٤,٣
• نسبة الحاصلات على تعليم ثانوي أو عال (١٥ سنة فأكثر)	٢٠٠٣	٢٣,٥
• نسبة العاملات في مجال التشريع والإدارة	٢٠٠٣	٢٥,٩
• نسبة العاملات في المهن المتخصصة والفنية	٢٠٠٤	٣٣,٥
• نسبة الإناث في قوة العمل	٢٠٠٤	٢٣,٩

ق – ٧ الفجوات بين الإناث والذكور

• العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٤	١٠٦,٤
• السكان	٢٠٠٤	٩٥,٥
	١٩٦٠	٣٠
• معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر)(٪)	٢٠٠٤	٦٨,٣
	١٩٦١/١٩٦٠	٦٣,٢
• القيد في المرحلة الابتدائية	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٥,٩
• القيد في المرحلة الإعدادية	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٢,٢
• القيد في المرحلة الثانوية	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٩,٣
• القيد في التعليم العالي وما بعده	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٣,٨
• قوة العمل	٢٠٠٤	٣١,٤

ق – ٨ الفجوات بين الريف والحضر

• سكان الريف (نسبة من الإجمالي)	١٩٦٠	٦٢
	٢٠٠٤	٥٨,٤
• نسبة الأسر التى تحصل على خدمات صحية : ■ حضر	٢٠٠٤	١٠٠
■ ريف	٢٠٠٤	٩٩
• نسبة الأسر التى تحصل على مياه مأمونة: ■ حضر	٢٠٠٤	٩٧,٥
■ ريف	٢٠٠٤	٨٢,١
• نسبة الأسر التى تحصل على صرف صحي : ■ حضر	٢٠٠٤	٩٩,٦
■ ريف	٢٠٠٤	٧٨,٢
• معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر) (٪): ■ حضر	٢٠٠٤	٨٤,٦
■ ريف	٢٠٠٤	٥٧,٣
• التفاوت بين الريف والحضر : ■ الخدمات الصحية	٢٠٠٤	٩٩
■ المياه المأمونة	٢٠٠٤	٨٤,٢
■ الصرف الصحي	٢٠٠٤	٧٨,٥
■معدل معرفة القراءة والكتابة	٢٠٠٤	٦٧,٧

ق – ٩ بقاء الطفل على قيد الحياة ونماؤه

• نسبة الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية أثناء الحمل	٢٠٠٤	٧٠,٥
• معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي)	٢٠٠٤	٦٧,٦
• معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي) : ■ مسجل	١٩٦١	١٠٨
■ معدل	٢٠٠٤	٢٢,٤
• معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة: ■ مسجل	١٩٦١	٢٠٤
(لكل ألف مولود حي) ■ معدل	٢٠٠٤	٢٨,٦
• نسبة الأطفال الذين تم إرضاعهم رضاعة طبيعية	٢٠٠٣	٩٥,٢
• نسبة الولادات التى تمت تحت إشراف صحي	٢٠٠٤	٧١,٧
• نسبة الأطفال في سن ١٢–٢٣ شهرا، الذين حصلوا على كافة التطعيمات*	٢٠٠٣	٩٩,٦
• نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن	٢٠٠٣	١,٣

*تشمل الأطفال الذين تم تطعيمهم ضد الدرن والحصبة والتطعيم بالجرعات الثلاث ضد التيفود وشلل الأطفال

ق – ١٠ الملامح الأساسية للحالة الصحية

• نسبة الأسر التى تحصل على: ■ خدمات صحية ■ حضر	٢٠٠٤	١٠٠
■ ريف	٢٠٠٤	٩٩
■ مياه مأمونة ■ حضر	٢٠٠٤	٩١,٣
■ ريف	٢٠٠٤	٨٢,١
■صرف صحي ■ حضر	٢٠٠٤	٩٣,٦
■ ريف	٢٠٠٤	٧٨,٢
• عدد الأطباء لكل عشرة آلاف نسمة (وزارة الصحة)*	١٩٨٢	٥,٤
	٢٠٠٤	٨,٩
• عدد الممرضات لكل عشرة آلاف نسمة (وزارة الصحة)*	١٩٨٢	٩,١
	٢٠٠٤	١٤,٧
• نسبة الممرضات لكل طبيب (وزارة الصحة)*	١٩٨٢	١٦٩
	٢٠٠٤	١٦٥,٢
• معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي)	٢٠٠٤	٦٧,٦
• عدد الأسَرِة لكل عشرة آلاف نسمة : ■ إجمالي	٢٠٠٤	٢١,٧
■ وزارة الصحة	٢٠٠٤	١٢,١
• عدد الوحدات الصحية لكل مائة ألف نسمة	٢٠٠٤	٣,٨
• الإنفاق العام على الصحة : ■ نسبة من الإجمالى	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥,٢
■ نسبة من الناتج المحلى الإجمالي	٢٠٠٤/٢٠٠٣	١,٨

*بيانات ٢٠٠٤/١/١

ق – ١١ التدفق التعليمى

	السنة	إجمالى	إناث
• معدل الدخول بالصف الأول الابتدائى (٪)	١٩٦١/١٩٥٩	٦٨,٦٠	٥٧,٤
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٤,٩	٩٥,٩
• نسبة القيد الإجمالية فى المرحلة الابتدائية	١٩٦١/١٩٥٩	٦١,٣	٤٩
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٦,٤	٨٦,٣
• الباقون للاعادة فى المرحلة الابتدائية			
(نسبة من إجمالى القيد فى هذه المرحلة) *	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢	صفر
• المنقولون للاعدادى (نسبة ممن أتموا المرحلة الإبتدائية)**	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٩٩,٦	صفر
• نسبة القيد فى المرحلة الاعدادية	١٩٦١/١٩٥٩	١٧,٢	١٠,١
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٥,٢	١٠٠,١
• الباقون للاعادة فى المرحلة الاعدادية			
(نسبة من إجمالى القيد فى هذه المرحلة)	٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١,٩	صفر
• المنقولون للمرحلة الثانوية (نسبة ممن أتموا المرحلة الاعدادية)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٨,٩	صفر
• نسبة القيد الإجمالية فى المرحلة الثانوية	١٩٦١/١٩٥٩	١٧,١	٨,٤
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٧,٢	صفر
• الباقون للإعادة فى المرحلة الثانوية (نسبة من إجمالى القيد فى هذه المرحلة)	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥,٨	صفر
• معدل الالتحاق بالتعليم العالى (٪)	١٩٦١/١٩٥٩	٩,٥	٣,٣
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٩,٢	٢٧,٧

*الباقون للاعادة فى المرحلة الابتدائية بدون الأزهر

** وزارة التعليم هي مصدر بيانات نسبة الانتقال للمرحلة الاعدادية بدون الأزهر، خلال ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

ق – ١٢ الاختلالات فى التعليم

• متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الابتدائية	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٢,١
• متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس فى المرحلة الاعدادية	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠,١
• كثافة الفصل : ■ الابتدائى	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٠,٩
■ الاعدادى	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤١,٨
• نسبة التعليم الثانوى الفنى إلى إجمالى التعليم الثانوى	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٩,١
• نسبة القيد فى الكليات والمعاهد العلمية (من إجمالى القيد فى التعليم العالى)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٧,٨
• نسبة الانفاق العام على التعليم (من إجمالى الانفاق)	٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٤,٧
• نسبة الاتفاق العام على التعليم (من الناتج المحلى الإجمالى)	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥,١
• نسبة الانفاق العام على التعليم قبل الجامعى (نسبة من الانفاق على كل المراحل)	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٣,٢
• نسبة الانفاق العام على التعليم العالى (نسبة من الانفاق على كل المراحل)	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٦,٨
• نسبة القيد فى المرحلتين الأساسية والثانوية : ■ المدارس الحكومية	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٤,٧
■ المدارس الخاصة	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧,١
■ المدارس الأزهرية	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨,٤
• نسبة المبانى المدرسية غير الصالحة ■ إجمالى	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢١,٤
■ غير صالحة كلية	٢٠٠٤	١٠
■ صيانة غير مناسبة	٢٠٠٤	١١,٤

ق – ١٣ الاتصالات

• نسبة الأسر التى لديها : – جهاز راديو	٢٠٠٤	٨١,٩
– جهاز تليفزيون	٢٠٠٤	٨٩,٤
• عدد التليفونات (لكل ألف اسرة)	٢٠٠٤	٣٦٤
• متوسط عدد الأفراد الذين يخدمهم مكتب بريد واحد	٢٠٠٤	٧٠٩٩
• عدد المشتركين فى خدمة التليفون المحمول (لكل الف نسمة)	٢٠٠٤	١٠٨
• عدد المشتركين فى خدمة الانترنت (لكل الف نسمة)	٢٠٠٤	٥٥,٧

ق – ١٤ قوة العمل

• نسبة قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) من إجمالى السكان	٢٠٠٤	٢٩,٨
• نسبة الإناث فى قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)	٢٠٠٤	٢٣,٩
• نسبة قوة العمل فى : ■ الزراعة	٢٠٠٤	٢٩,٩
■ الصناعة	٢٠٠٤	١٢,٤
■ الخدمات	٢٠٠٤	٥٧,٨
• نسبة المشتغلين بأجر من إجمالى قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) : ■ إجمالى	٢٠٠٤	٥٤,١
■ إناث	٢٠٠٤	٥١,٧
• نسبة المشتغلين بمهن متخصصة وفنية : ■ إجمالى	٢٠٠٤	٢٤,٥
من إجمالى قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) ■ إناث	٢٠٠٤	٤٢
• نسبة المشتغلين فى الحكومة والقطاع العام : ■ إجمالى	٢٠٠٤	٣٣,٩
من إجمالى قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) ■ إناث	٢٠٠٤	٤٥,٧

ق – ١٥ البطالة

• معدل البطالة (كنسبة من إجمالى قوة العمل) : ■ إجمالى	٢٠٠٤	٩,٩
■ إناث	٢٠٠٤	٢٤
■ حضر	٢٠٠٤	١٠,١
■ ريف	٢٠٠٤	٩,٧
• معدل البطالة حسب المستوى التعليمى : ■ دون الثانوى	٢٠٠٤	٠,٩
(١٥ سنة فأكثر) ٪ ■ الثانوى	٢٠٠٤	١٩,٨
■ الجامعى	٢٠٠٤	١٤
• معدل الاحلال لقوة العمل فى المستقبل : ■ إجمالى	٢٠٠٤	١٩٠,١

ق – ١٦ توزيع الدخل والفقر والاستثمار الاجتماعى

• متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (جنيه مصرى)	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦١٤٢
• نصيب ما يحصل عليه الـ ٤٠ ٪ الأدنى من الأشخاص من الدخل: ■ إجمالى	٢٠٠٤	٢٠,٣
■ ريف	٢٠٠٤	٢٥,٣
• نسبة أعلى ٢٠٪ إلى أدنى ٤٠٪ : ■ إجمالى	٢٠٠٤	٥,٢
■ ريف	٢٠٠٤	٣,٢
• معامل جينى*: ■ إجمالى	٢٠٠٤	٣٥,٢
■ ريف	٢٠٠٤	٢٣,٢
• نسبة الفقراء إلى إجمالى السكان: ■ فعلى	٢٠٠٤	٢٠,٧
■ الأشد فقرا	٢٠٠٤	٤,٧
• أجور الأسر الفقيرة : ■ نسبة من دخولهم	٢٠٠٤	٤٢
■ نسبة من إجمالى الأجور	٢٠٠٤	٨,٦٤
• نسبة الانفاق العام على : ■ التعليم	٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٤,٧
■ الصحة	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥,٢
■ الضمان الاجتماعى	٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١,٤
■ الدفاع، الأمن، العدالة	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٣,٨
• نسبة الانفاق العام على التعليم من الناتج المحلى الإجمالى	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥,١
• نسبة الانفاق العام على الصحة من الناتج المحلى الإجمالى	٢٠٠٤/٢٠٠٣	١,٨
• نسبة استحقاقات الضمان الاجتماعى من الناتج المحلى الإجمالى	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤
نسبة الانفاق على الدفاع من الناتج المحلى الإجمالى	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤,٩

*تم الحساب بأخذ متوسط معامل جينى ككل من الحد الأعلى والأدنى للدخل فى الريف

ق – ١٧ التحضر

• نسبة سكان الحضر من إجمالى السكان	١٩٨٦	٤٤
	١٩٩٦	٤٢,٦
	٢٠٠٣	٤٢,٥
• معدل النمو السنوى لسكان الحضر (٪)	١٩٨٦/١٩٧٦	٢,٨
	٢٠٠٣/١٩٩٦	١,٨
• نسبة سكان أكبر مدينة من إجمالى سكان الحضر	١٩٩٦	٢٦,١
	٢٠٠٣	٦٩,٤
• نسبة المنازل المزودة بالكهرباء	٢٠٠٣	٩٨,٨

ق – ١٨ الملامح الديموجرافية الاساسية

• عدد السكان (بالألف)	١٩٨٦	٤٨٢٥٤
	١٩٩٦	٥٩١١٦,٨
	٢٠٠٣	٦٨٦٤٨
• معدل النمو السكانى السنوى (٪)	١٩٨٦/١٩٦٠	٢,٤
	١٩٩٦/١٩٨٦	٢,١
	٢٠٠٣/١٩٩٦	٢,٢
• تاريخ تضاعف عدد السكان (بالمعدل الحالى)	عام	٢٠٣١
• معدل الخصوبة الكلى	٢٠٠٢	٣,٥
• معدل الخصوبة عام ٢٠٠١ إلى المعدل عام ١٩٨٠ (٪)	٠٠	٦٦
• نسبة استخدام وسائل منع الحمل	٢٠٠٤	٦٠
• معدل الاعالة الديموجرافية (٪)	٢٠٠٣	٧٠

ق – ١٩ الموارد الطبيعية

• مساحة الأرض (بالألف كيلو متر مربع)	٢٠٠٣	١٠٠٩٤٤٩,٩
• الكثافة السكانية (فى الكيلو متر مربع)	٢٠٠٣	٦٨
• المساحة المزروعة ■ بالألف فدان	٢٠٠٣	٨١١٣,٢
■ نسبة من مساحة الأرض	٢٠٠٣	٣,٤
■ عدد الأفراد فى كل فدان	٢٠٠٣	٨,٥
• نسبة الأراضى المروية من إجمالى مساحة الأراضى	٠٠٠	١٠٠
■ بالألف فدان	٢٠٠٣	١٤٤٧٣,٦
■ نسبة من الأراضى المزروعة	٢٠٠٣	١,٨
• إجمالى حجم الموارد المائية (بليون متر مكعب)	٢٠٠٤	٥٨,٦
• استهلاك المياه (نسبة من إجمالى حجم الموارد المائية)*	٢٠٠٣	٧١,٩
• المياه الداخلية المتجددة (نسبة من إجمالى حجم الموارد المائية)	٢٠٠٣	٩٦,٩
• متوسط نصيب الفرد من المياه الداخلية المتجددة (متر مكعب سنويا)	٢٠٠٣	٨٦٠
• نسبة السحب من المياه بواسطة : ■ الزراعة	٢٠٠٣	٧٨,٩
■ البلديات	٢٠٠٣	٦,٨
■ الصناعة	٢٠٠٣	١٤
■ الملاحة	٢٠٠٣	٠,٣
■ الثروة السمكية	٠٠٠	٠٠٠
• إجمالى الصيد السمكى (بالألف طن)	٢٠٠٣	٨٧٦
• الصيد السمكى من : ■ المياه العذبة (النيل وبحيرة ناصر)	٢٠٠٣	١٨,٢
■ البحار (البحر المتوسط والبحر الأحمر)	٢٠٠٣	١٣,٤
■ البحيرات الأخرى	٢٠٠٣	١٧,٦
■ الاستزراع السمكى	٢٠٠٣	٥٠,٨

*هذا المعدل لا يتضمن الفاقد من بخر المياه السطحية والصرف الصحى

ق – ٢٠ استهلاك الطاقة

• إجمالى الاستهلاك من الكهرباء (بالبليون كيلووات/ ساعة)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧٤,١
• متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات/ ساعة)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠٩٠,٤
• إجمالى استهلاك الطاقة الأولية (مليون طن بترول مكافىء)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٠,٥
• متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الأولية (كيلو جرام بترول مكافىء)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧٥١
• نسبة استهلاك الطاقة التجارية من : ■ المنتجات البترولية	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٦,٥
■ الغاز	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٦,٢
■ الكهرباء	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥,٦
• الطاقة الأولية المستهلكة بالكيلو بترول مكافىء (لكل ١٠٠٠ جنيه من الناتج المحلى الإجمالى)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٣٨
• صافى الورادات من الطاقة الأولية (نسبة من الطاقة الأولية المستهلكة)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٢,٤
• إجمالى الاستهلاك النهائى من الطاقة (مليون طن بترول مكافىء)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٥,٦
• نسبة الاستهلاك النهائى من الطاقة من: ■ المنتجات البترولية	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٠,٧
■ الغاز	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٨,٩
■ الكهرباء	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٧,٩
■ الفحم	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢,٥
• نسبة الاستهلاك النهائى من الطاقة بواسطة : ■ الصناعة*	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٨
■ النقل	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٨
■ الزراعة	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١
■ الاستخدامات المنزلية والتجارية	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٩,٩
■ غيرها	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣,١

*تشمل الفحم

ق – ٢١ الأمن الغذائى

• الرقم القياسى لمتوسط نصيب الفرد من الانتاج الغذائى (١٩٩٩–٢٠٠١=١٠٠)	٢٠٠٣	٩٥,٧
• نسبة الانتاج الزراعى من إجمالى الناتج المحلى	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٦,٧
• متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا	١٩٩٧	٤٢٦,٢
	٢٠٠٢	٣٩٦٠
• متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا من: ■ منتجات نباتية	١٩٩٧	٩٣,٤
	٢٠٠٢	٩١,٧
■ منتجات حيوانية	١٩٩٧	٦,١
	٢٠٠٢	٧,٦
■ انتاج سمكى	١٩٩٧	٠,٥
	٢٠٠٢	٠,٧
• الواردات من الحبوب (بالألف طن مترى)	٢٠٠٣	٨١١٨,٧
• الصادرات الغذائية (نسبة من الواردات الغذائية)	٢٠٠٣	٢٢
• الواردات الغذائية (نسبة من الصادرات السلعية)	٢٠٠٣	٢٧
• نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى	٢٠٠٣	٨٢,٥
• نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية	٢٠٠٣	١٤,٤

ق – ٢٢ الاختلالات فى تدفق الموارد

• نسبة إجمالى الديون المدنية الخارجية من إجمالى الناتج المحلى	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٠,٨
• معدل خدمة الديون المدنية الخارجية (نسبة من الصادرات)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧
• تحويلات العاملين فى الخارج (بالمليون دولار)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٩٤٥,٧
• نسبة الصادرات إلى الواردات	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٥,٤
• نسبة الاعتماد على التجارة الخارجية (صادرات + واردات) من الناتج المحلى الإجمالى	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٨,٤
• ميزان المعاملات الجارية (بالبليون جنيه)	٢٠٠٣/٢٠٠٢	(١٠,٠٥ –)
• إجمالى الاحتياطات الدولية بما فيها الذهب ■ بالبليون دولار	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤,٨
■عدد أشهر تغطية الواردات	٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٢

ق – ٢٣ حسابات الدخل القومى

	١٩٩٢/١٩٩١	٢٠٠٥/٢٠٠٤
• الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الجارية (بالمليون جنيه)	١٣٩,١	٥٣٦,٤
• الناتج الزراعى (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج)	١٦,٥	١٦,١
• الناتج الصناعى (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج)	٣٣,٣	١٩
• الخدمات (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج)	٥٠,٢	٥٥,١
• الاستهلاك العائلى (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى)	٧٤,٢	٧١
• الاستهلاك الحكومى (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى)	١٠,٤	١٣
• إجمالى الاستثمار المحلى (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى)	١٨,٢	١٧,٧
• إجمالى الادخار المحلى (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى)	١٥,٤	١٥,٢
• الإيرادات الضريبية (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى)	١٦	١٣
• قيمة الصادرات (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى)	٢٩	٣١
• قيمة الواردات (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى)	٣١,٨	٣٢,٦

ق – ٢٤ الأداء الاقتصادى

• لناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة (بالبليون جنيه)	١٩٩٨/١٩٩٧	٤٠٠,٤
	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٥٣,١
• معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (٪)	١٩٩٢/١٩٩١ – ١٩٨٢/١٩٨١	٦
	٢٠٠٥/٢٠٠٤ – ١٩٩٩/١٩٩٨	٤,٩
• معدل النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١٩٩٢/١٩٩١ – ١٩٨٢/١٩٨١	٣,٦
	٢٠٠٥/٢٠٠٤ – ١٩٩٩/١٩٩٨	٥,٩
• الرقم القياسى لأسعار المستهلك (١٩٩٦/١٩٩٥ =١٠٠) ■ حضر	٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣٤,٣
■ ريف	٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣٤,٤
• الرقم القياسى لأسعار الجملة (١٩٨٧/١٩٨٦ = ١٠٠)	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٨٦,١
• معدل النمو السنوى فى الصادرات (٪)	١٩٩٢/١٩٩١ – ١٩٨٢/١٩٨١	(١٠,٨–)
	٢٠٠٥/٢٠٠٤ – ١٩٩٨/١٩٩٧	٩,١
• معدل النمو السنوى فى الإيرادات الضريبية (٪)	١٩٩٢/١٩٩١ – ١٩٨٢/١٩٨١	٢,٦
	٢٠٠٥/٢٠٠٤ – ١٩٩٧/١٩٩٦	٦,٤
• الضرائب المباشرة (نسبة من الإجمالى)	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٩,٧
• إجمالى العجز الكلى أو الفائض فى الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق)	١٩٩٧/١٩٩٦	(٠,٩–)
	٢٠٠٥/٢٠٠٤	(١١–)

ق – ٢٥ المشاركة فى التنمية

• المشاركة السياسية فى التصويت فى الانتخابات	■ المحليات	٢٠٠٢	٤٢,٤
	■ مجلس الشعب	٢٠٠٠	٢٤,١
• العاملون فى مجال الخدمات الاجتماعية والشخصية	■ إجمالى	٢٠٠١	٢,٢
	■ إناث	٢٠٠١	٢,١
• نسبة القيد فى التعليم الخاص الأساسى والثانوى		٢٠٠٣	٦,١
• المشاركة الشعبية فى برنامج شروق	■ البنية الأساسية	٢٠٠٢/٢٠٠١ – ١٩٩٥/١٩٩٤	٢٨,٨
نسبة من المشروعات	■التنمية الاقتصادية	٢٠٠٢/٢٠٠١ – ١٩٩٥/١٩٩٤	٣١,٥
• المشتغلون فى الأنشطة الحرفية	■ إجمالى	٢٠٠١	١٤
(نسبة من إجمالى قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)	■ إناث	٢٠٠١	٢,٢
• المشتغلون فى القطاع غير المنظم	■ إجمالى	٢٠٠١	٩,٧
(نسبة من إجمالى قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)	■ إناث	٢٠٠١	٢١,٥

مؤشرات المحافظات

م/١ دليل التنمية البشرية

	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥+) (٪)	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية (٪)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (القوة الشرائية المعادلة بالدولار)	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلى الإجمالي	دليل التنمية البشرية	ترتيب المحافظات
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٧١,٢	٨١,٢	٧٨,٥	٧٦٢٢,٦	٠,٧٧٠	٠,٨٠٣	٠,٧٢٣	٠,٧٦٥	٢
الإسكندرية	٧١,٤	٧٩,٧	٧٩,٩	٦٠٤٧,٤	٠,٧٧٣	٠,٧٩٨	٠,٦٨٥	٠,٧٥٢	٤
بورسعيد	٧٢,١	٨٣,٣	٧٢,١	٩٠٧٠,٣	٠,٧٨٥	٠,٧٩٦	٠,٧٥٢	٠,٧٧٨	١
السويس	٧١,٧	٧٩,٩	٧٨,٨	٦٨٦٤,٩	٠,٧٧٨	٠,٧٩٥	٠,٧٠٦	٠,٧٦٠	٣
المحافظات الحضرية	٧١,٦	٨٠,٨	٧٨,٦	٧٥٦٠,٣	٠,٧٧٧	٠,٨٠١	٠,٧٢٢	٠,٧٦٦	٠٠
دمياط	٧٢,٠	٨٨,٣	٧٧,٥	٤٦٨٦,٢	٠,٧٨٣	٠,٨٢٨	٠,٦٤٢	٠,٧٥١	٥
الدقهلية	٧١,٢	٦٧,٥	٧٦,٥	٣٢٧٨,٨	٠,٧٧٠	٠,٧٠٥	٠,٥٨٣	٠,٦٨٦	١١
الشرقية	٧٠,٧	٦٢,٤	٧٩,٠	٣١٣٥,١	٠,٧٦٢	٠,٦٧٩	٠,٥٧٥	٠,٦٧٢	١٣
القليوبية	٧٢,١	٦٨,٧	٦٧,٨	٤٠٤٢,٢	٠,٧٨٥	٠,٦٨٤	٠,٦١٧	٠,٦٩٥	٩
كفر الشيخ	٧٠,١	٥٦,٦	٧٦,٠	٣٧٧٦,٧	٠,٧٥٢	٠,٦٣١	٠,٦٠٦	٠,٦٦٣	١٤
الغربية	٧١,٧	٦٩,٦	٧٥,٣	٣٩٨٤,٥	٠,٧٧٨	٠,٧١٥	٠,٦١٥	٠,٧٠٣	٧
المنوفية	٧١,٠	٦٧,٥	٧١,٤	٣١٥٨,٢	٠,٧٦٧	٠,٦٨٨	٠,٥٧٦	٠,٦٧٧	١٢
البحيرة	٧١,٠	٥٦,٠	٧٢,٠	٣٥٠٣,٢	٠,٧٦٧	٠,٦١٤	٠,٥٩٤	٠,٦٥٨	١٦
الإسماعيلية	٦٩,٩	٧٢,٩	٧٤,٩	٤٤٩٠,١	٠,٧٤٨	٠,٧٣٥	٠,٦٣٥	٠,٧٠٦	٦
الوجه البحري	٧١,٠	٦٤,٩	٧٤,٣	٣٧٩٢,٥	٠,٧٦٨	٠,٦٨٠	٠,٦٠٧	٠,٦٨٥	٠٠
حضر	٠٠	٧٧,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٥٩,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٦٩,٠	٧١,٢	٧٠,٣	٤٦١٣,١	٠,٧٣٣	٠,٧٠٩	٠,٦٣٩	٠,٦٩٤	١٠
بنى سويف	٧١,١	٥١,٤	٦٨,٨	٢٤٩٧,٣	٠,٧٦٨	٠,٥٧٢	٠,٥٣٧	٠,٦٢٦	١٨
الفيوم	٦٩,٠	٤٧,٨	٦٧,٣	٢٧٠٨,٥	٠,٧٣٣	٠,٥٤٣	٠,٥٥١	٠,٦٠٩	٢٢
المنيا	٦٨,٨	٤٩,٤	٧٥,٨	٢٩٣٥,٨	٠,٧٣٠	٠,٥٨٢	٠,٥٦٤	٠,٦٢٥	١٩
أسيوط	٧٠,٢	٥٢,١	٦٩,٦	٢٢٥٥,٧	٠,٧٥٣	٠,٥٧٩	٠,٥٢٠	٠,٦١٧	٢١
سوهاج	٧٠,٠	٤٩,٦	٧٦,١	٢٤٥٧,٦	٠,٧٥٠	٠,٥٨٤	٠,٥٣٤	٠,٦٢٣	٢٠
قنا	٧٠,٠	٥٠,١	٨٠,٧	٢٩٤٦,٥	٠,٧٥٠	٠,٦٠٣	٠,٥٦٥	٠,٦٣٩	١٧
الأقصر	٦٩,٤	٦٠,٩	٨٣,٤	٢٨٧١,٢	٠,٧٤٠	٠,٦٨٤	٠,٥٦٠	٠,٦٦١	١٥
أسوان	٧٠,٧	٧٠,٣	٧٨,٤	٣٥٨٣,٩	٠,٧٦٢	٠,٧٣٠	٠,٥٩٧	٠,٦٩٦	٨
الوجه القبلي	٦٩,٨	٥٦,٥	٧٣,١	٣٧٥٧,٧	٠,٧٤٧	٠,٦٢٠	٠,٦٠٥	٠,٦٥٧	٠٠
حضر	٠٠	٧٥,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٤٤,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٧٠,٧	٧٩,٧	٥٩,٦	٠٠	٠,٧٦٢	٠,٧٣٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوادي الجديد	٧٠,٧	٧٨,٦	٧٠,٩	٠٠	٠,٧٦٢	٠,٧٦٠	٠٠	٠٠	٠٠
مطروح	٧٠,٦	٥٥,٨	٦٧,٤	٠٠	٠,٧٦٠	٠,٥٩٦	٠٠	٠٠	٠٠
شمال سيناء	٧٠,٧	٦٧,	٤٩,٣	٠٠	٠,٧٦٢	٠,٦١٧	٠٠	٠٠	٠٠
جنوب سيناء	٧٠,٦	٧٥,٩	٥٤,٨	٠٠	٠,٧٦٠	٠,٦٨٩	٠٠	٠٠	٠٠
محافظات الحدود	٧٠,٦	٧٠,٣	٥٨,٩	٠٠	٠,٧٦١	٠,٦٦٥	٠٠	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٨٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٥٣,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٧٠,٦	٦٥,٧	٧٤,٢	٤١٥١,٥	٠,٧٦٠	٠,٦٨٥	٠,٦٢٢	٠,٦٨٩	٠٠
حضر	٠٠	٧٨,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٥٣,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م/٢ الملامح الأساسية للتنمية البشرية

	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	الأسر التى تحصل على		معدل معرفة القراءة والكتابة (+١٥) (٪)	نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى (٪)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه	الأسر التى لديها		
		مياه مأمونة (٪)	صرف صحى (٪)				كهرباء (٪)	راديو (٪)	تليفزيون (٪)
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٧١,٢	٩٩,٩	٩٩,٩	٨١,٢	٩٩,٤	١١٢٧٧,٣	٩٩,٩	٩٠,٩	٩٥,٩
الإسكندرية	٧١,٤	٩٩,٨	٩٩,٩	٧٩,٧	١٠٠,٢	٨٩٤٦,٩	٩٩,٥	٨٧,٩	٩٣,٧
بورسعيد	٧٢,١	٩٦,٦	٢٠٠,٠	٨٣,٣	٩٠,٣	١٣٤١٩,١	٩٩,٨	٩٣,١	٩٧,٦
السويس	٧١,٧	٩٩,٨	١٠٠,٠	٧٩,٩	٩٦,١	١٠١٥٦,٣	٩٩,٦	٩٧,٥	٩٦,٧
المحافظات الحضرية	٧١,٦	٩٩,٨	٩٩,٩	٨٠,٨	٩٩,١	١١١٨٥,١	٩٩,٨	٩٠,٣	٩٥,٣
دمياط	٧٢,٠	٩٩,٣	٩٩,٤	٨٨,٣	٩٧,٩	٦٩٣٣	٩٨,٧	٨٥,٣	٩٠,٧
الدقهلية	٧١,٢	٩٠,٢	٩٩,٣	٦٧,٥	٩٤,٨	٤٨٥٠,٩	٩٩,٧	٩٠,٧	٩٥,٥
الشرقية	٧٠,٧	٨١,٦	٩٨,٥	٦٢,٤	٩٦,٨	٤٦٣٨,٢	٩٧,٣	٧٥,٤	٨٦,٢
القليوبية	٧٢,١	٩٤,٦	٩٨,٧	٦٨,٧	٨٥,٤	٥٩٨٠,٢	٩٩,٤	٩٥,٢	٩٥,٣
كفر الشيخ	٧٠,١	٩٧,٦	٩٥,٣	٥٦,٦	٩٣,٢	٥٥٨٧,٥	٩٨,٩	٧٨,٢	٨٥,٦
الغربية	٧١,٧	٩٥,٥	٩٧,٤	٦٩,٦	٩٣,٥	٥٨٩٤,٨	٩٩,٤	٨٧,٤	٩٢,٦
المنوفية	٧١,٠	٧٥,٤	٩٧,٨	٦٧,٥	٨٨,٨	٤٦٧٢,٤	٩٨,٧	٨٨,٦	٨٨,٨
البحيرة	٧١,٠	٨٠,١	٩٧,٢	٥٦,٠	٨٩,٢	٥١٨٢,٩	٩٨,٢	٧١,٦	٨٦,٢
الإسماعيلية	٦٩,٩	٩٣,٠	١٠٠,٠	٧٢,٩	٩٣,٨	٦٦٤٢,٩	٩٩,٣	٩١,٣	٩٤,٩
الوجه البحري	٧١,١	٨٩,٦	٩٨,٢	٦٤,٩	٩٢,١	٥٦١٠,٨	٩٨,٨	٨٤,٢	٩٠,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٧٧,٥	٠٠	٠٠	٩٩,٧	٩٠,٦	٩٤,٥
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٥٩,٠	٠٠	٠٠	٩٨,٤	٨١,١	٨٨,٦
الجيزة	٦٩,٠	٩٤,٢	٩٩,٠	٧١,٢	٨٦,١	٦٨٢٤,٩	٩٩,٣	٩٢,٣	٩٣,١
بنى سويف	٧١,١	٧٢,١	٨٣,٢	٥١,٤	٨١,٢	٣٦٩٤,٦	٩١,١	٥٠,٨	٧٨,٨
الفيوم	٦٩,٠	٧٩,٦	٨١,٤	٤٧,٨	٨٠,١	٤٠٠٧,٠	٩٢,٥	٧٣,٢	٧٦
المنيا	٦٨,٨	٨٢,٣	٨٩,٤	٤٩,٤	٩٠,١	٤٣٤٣,٣	٩٣,١	٥٧,٨	٧٨,٦
أسيوط	٧٠,٢	٨٣,٩	٧٣,٠	٥٢,١	٨٤,٢	٣٣٣٧,١	٩٢,٩	٦٦,٦	٧٨,٤
سوهاج	٧٠,٠	٨٨,٩	٧٥,٧	٤٩,٦	٨٩,٨	٣٦٣٥,٩	٩٤,٦	٦٦,٢	٨٣,٩
قنا	٧٠,٠	٨٩,٦	٨٦,٣	٥٠,١	٩٤,٩	٤٣٥٩,٢	٩٧,٢	٧٩,٦	٨٤,٣
الأقصر	٦٩,٤	٨٨,٣	٨٨,١	٦٠,٩	٩٨,١	٤٢٤٧,٨	٩٧,٣	٨١,٢	٨٥,٤
أسوان	٧٠,٧	٩٤,٢	٨٨,٤	٧٠,٣	٩٧,٠	٥٣٠٢,٢	٩٨,٢	٦٨,٦	٩٠,٧
الوجه القبلي	٦٩,٨	٨٥,٩	٨٤,٩	٥٦,٥	٨٧,٦	٥٥٥٩,٣	٩٥,٤	٧٣,٣	٨٤,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥,٨	٠٠	٠٠	٩٩,١	٨٥,٨	٩٣,٢
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤,٩	٠٠	٠٠	٩٣,٤	٦٦,٣	٧٩,١
البحر الأحمر	٧٠,٧	٨٣,٧	٩٩,٦	٧٩,٧	٧٠,٧	٨٨٨٥,٩	٩٩,٥	٨١,٥	٩٠,٨
الوادي الجديد	٧٠,٧	٩٧,٨	٩٨,٥	٧٨,٦	٨٠,٦	٦٢٩٥,٦	٩٩,١	٩٦,٩	٩٥,٣
مطروح	٧٠,٦	٨٨,١	٧٨,٩	٥٥,٧	٧٧,٤	٧٠٦٤,١	٧٥,٤	٧١,٩	٦١,٣
شمال سيناء	٧٠,٧	٩٢,٨	٩١,٢	٦٧,٩	٥٢,٥	٦٩٤٢,١	٩٤,٦	٨٠,٤	٨٣,٥
جنوب سيناء	٧٠,٦	٨٧,٨	٨٩,٥	٧٥,٩	٦٤,١	١٢٨١٩	٩٦,٦	٨٢,٣	٨٤,١
محافظات الحدود	٧٠,٧	٩٠	٩١,٦	٧٠,٣	٦٦,١	٨٣١١,٢	٩٠,٦	٨١,٩	٨١,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٨٠,١	٠٠	٠٠	٩٢,٣	٨٩,٣	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٥٣,٢	٠٠	٠٠	٧٣,٢	٧٤,٦	٠٠
مصر	٧٠,٦	٩١,٣	٩٣,٦	٦٥,٧	٩٠,٩	٦١٤٢	٩٨,٧	٨١,٩	٨٩,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٧٨,٦	٠٠	٠٠	٩٩,٦	٨٩,٣	٩٤,٥
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٥٣,٢	٠٠	٠٠	٩٦,٩	٧٤,٦	٨٤,٣

م/٣ الملامح الأساسية للحرمان البشرى

	بالألف									
	السكان بدون		أطفال يموتون	أطفال خارج	أميون(١٥+)	الفقراء		أطفال دون الخامسة	أشخاص متعطلون	
	مياه مأمونة	صرف صحى	دون سن الخامسة	التعليم الأساسى والثانوى		الإجمالى	الأشد فقرا	يعانون من سوء التغذية	اناث	إجمالى
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٦,٧	٦,٧	٣,٩	٩,٤	٨٠٢,٢	٦٨٧,٠	١٣٦,٩	٠٠	١٢٥,٠	٢٢٤,٧
الإسكندرية	٧,٣	٣,٧	١,٣	١,٨	٤٣٨,٨	٤٣٥,٢	٧٣,١	٠٠	٣٦,٩	٦٧,٥
بورسعيد	١٧,٦	٠,٠	٠,١	١٢,٤	٤٧,٢	١٤,٢	٠,٩	٠٠	٢٠,٩	٤٨,٢
السويس	٠,٩	٠,٠	٠,٢	٤,٨	٥٤,٩	٢٠,٣	١,٥	٠٠	١٣,٨	٢٥,٢
المحافظات الحضرية	٣٢,٧	١٠,٤	٥,٥	٢٤,٥	١٣٤٣,٢	١١٥٦,٨	٢١٢,٤	٥,٧	١٩٦,٦	٣٦٥,٦
دمياط	٧,١	٥,٧	٠,٢	٥,٤	٣١,٥	٩,٧	٠,٣	٠٠	١٩,٥	٢٨,١
الدقهلية	٤٦١,٣	٣٠,٩	١,٦	٦٢,٧	١٠٤٣,٩	٨٦٥,٠	١١٨,١	٠٠	٨٧,٥	١٤٤,٠
الشرقية	٨٩١,٩	٧٠,٦	١,٩	٤١,٠	١٢٥١,٠	٨١١,١	١٠٣,٤	٠٠	٨٥,٩	١٧٦,٠
القليوبية	٢٠٠,٤	٤٦,٤	١,١	١٤٨,٢	٧٦٦,٣	٤٦٥,٩	٨٨,٢	٠٠	٦٢,٤	١١٦,٣
كفر الشيخ	٥٩,٧	١١٥,٢	٠,٦	٤٦,٤	٧٥٢,٥	١٧٣,٩	١٧,٩	٠٠	٦١,٤	١١٣,٣
الغربية	١٧٠,١	٩٦,١	١,١	٦٤,٥	٧٥٤,٨	٣٩٨,٧	٦٣,٤	٠٠	١٠٨,١	١٥٨,٤
المنوفية	٧٥٨,٨	٦٦,٤	١,٠	٩٥,٩	٦٧٠,٢	٦٧٩,٥	٩٠,٨	٠٠	٥٢,٣	١٠٧,١
البحيرة	٨٨٩,٨	١٢٣,٢	١,١	١٣٥,٤	١٣٨١,٣	٤٨٦,٨	٥٣,٩	٠٠	١٠٤,١	١٦٨,٥
الإسماعيلية	٥٧,٥	٠,٠	٠,١	١٣,٩	١٤٢,٢	٦٦,٧	٦,٦	٠٠	٣٦,٧	٤٩,٢
الوجه البحري	٣٤٩٦,٤	٥٥٤,٥	٨,٩	٦١٣,٥	٦٩٤٠,٦	٣٩٥٧,٣	٥٤٢,٥	٦,٢	٦١٧,٩	١٠٦٠,٩
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٨	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦,٨	٠٠	٠٠
الجيزة	٣١١,٩	٥٥,٣	١,٧	٢١٣,٢	١٠٠٨,٦	١٠٥٦,٣	١٩٥,٠	٠٠	٤٢,١	١١٤,٧
بنى سويف	٥٩٤,٤	٣٥٧,٠	١,٣	١١٧,٣	٧٣٨,٠	١١٣٤,٣	٣٥٤,٣	٠٠	١٣,٥	٢٤,٠
الفيوم	٤٦٦,١	٤٢٤,٠	١,٢	١٣٧,٦	٨٥٦,٩	٨٤٠,٠	٢٠٤,٧	٠٠	٢٨,٥	٤٦,٠
المنيا	٦٧٥,٧	٤٠٦,١	٢,٦	١٠٢,٠	١٣٨١,٩	٩٦٥,٨	١٨٢,٤	٠٠	٨٣,٤	١٦٠,٨
أسيوط	٥٢١,١	٨٧٠,٩	٢,٧	١٤٧,٤	١١٠١,٤	١٩٤٩,٠	٦٥٧,٧	٠٠	٦٠,٥	٨٦,٧
سوهاج	٣٩٩,٦	٨٧٣,٣	٢,١	١٠٤,٣	١٢٩٩,٠	١٧٠٤,٧	٥٠٩,٨	٠٠	٤٧,٨	٨١,٥
قنا**	٢٨٩,٨	٣٨٢,٩	١,٤	٤٠,٤	٩٩٤,٤	١١٠٥,١	٣٣٨,٤	٠٠	٦٠,١	١٠١,٠
الأقصر	٤٧,٣	٤٨,١	٠,٢	٢,٢	٢٨٩,٣	٠,٠	٠,٠	٠٠	٧,٧	١٣,٣
أسوان	٦٢,٢	١٢٤,٩	٠,٥	٩,٠	٧٨,٩	٢٧٥,٠	٦١,٥	٠٠	٣٦,٢	٦٩,٢
الوجه القبلي	٣٣٦٦,٩	٣٥٤١,٦	١٣,٧	٨٧٣,٤	٧٧٤٨,٤	٩٠٣٠,٠	٢٥٠٣,٨	١١,٩	٣٧٩,٨	٦٩٧,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠,٥	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢,٤	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٢٨,٩	٠,٧	٠,٠	١٧,٩	٢١,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٣	٤,٨
الوادي الجديد	٣,٦	٢,٥	٠,١	٩,٩	٢٠,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٣,٨	٤,٤
مطروح	٢٩,٨	٥٢,٩	٠,١	١٨,٢	٧٧,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٣	٨,٣
شمال سيناء	٢١,٠	٢٥,٧	٠,١	٦٦,٣	٦٢,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٣	١٠,٤
جنوب سيناء	٧,٦	٦,٥	٠,٠	٧,٥	٩,٢	٠٠	٠٠	٠٠	١,٢	٢,٢
محافظات الحدود	٩٠,٨	٨٨,١	٠,٤	١١٩,٨	١٩١,٢	٠٠	٠٠	٠٠	١٦,٩	٣٠,١
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٦٠٦٤,٧	٤٤٦١,٤	٢٨,٦	١٦٣١,٢	١٦٢٢٣,٣	١٤١٤٤,٠	٣٢٥٨,٦	٨,٦	١٢١١,٢	٢١٥٣,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

** قنا والأقصر معا

م/٤ اتجاهات التنمية البشرية

	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)		معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى		الأسر التى تحصل على مياه من شبكة عامة (٪)		معدل معرفة القراءة والكتابة (+١٥) (٪)		نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى (٪)	
	١٩٧٦	٢٠٠٤	١٩٦١	٢٠٠٤	١٩٧٦	٢٠٠٤	١٩٦٠	٢٠٠٤	١٩٦١/١٩٦٠	٢٠٠٤/٢٠٠٣
القاهرة	٥٧,٠	٧١,٢	١٥١	٣٠,٦	٩١,١	٩٩,٩	٤٨,٩	٨١,٢	٥٨,٩	٩٩,٤
الإسكندرية	٥٩,١	٧١,٤	١٣٩	٢٢,٨	٩٤,٩	٩٩,٨	٤٥,٣	٧٩,٧	٥٧,٦	١٠٠,٢
بورسعيد	٥٩,٢	٧٢,١	١٠٨	١٦,٩	٩٠,٥	٩٦,٦	٤٢,٢	٨٣,٣	٦٣,٤	٩٠,٣
السويس	٥٢,٦	٧١,٧	١٥٧	٢٠,٠	٩٢,٩	٩٩,٨	٣٨,٣	٧٩,٩	٦٨	٩٦,١
المحافظات الحضرية	٥٧,٦	٧١,٦	١٤٧	٢٢,٦	٩٢,٣	٩٩,٨	٤٦,٩	٨٠,٨	٥٩,١	٩٩,١
دمياط	٥٧,٥	٧٢,٠	٨٢	١١,٥	٨٩,٥	٩٩,٣	٣١,٣	٨٨,٣	٤٥,٧	٩٧,٩
الدقهلية	٥٦,٩	٧١,٢	٧١	١٧,٥	٧٧,٤	٩٠,٢	٢٧,٩	٦٧,٥	٤٢,٩	٩٤,٨
الشرقية	٥٤,٦	٧٠,٧	٧٢	١٨,٧	٧٢,٨	٩١,٦	٢١,٥	٦٢,٤	٣٦,٣	٩٦,٨
القليوبية	٥٣,٩	٧٢,١	١٣٧	١٦,٦	٦٢,٣	٩٤,٦	٢٤,٨	٦٨,٧	٤٣,٤	٨٥,٤
كفر الشيخ	٥٦,٦	٧٠,١	٦٠	١٣,٦	٧٣,٢	٩٧,٦	١٥,٣	٥٦,٦	٢٣,٢	٩٣,٢
الغربية	٥٥,٥	٧١,٧	١٠٧	١٧,٨	٧٦,٠	٩٥,٥	٢٥,٣	٦٩,٦	٤٥,٢	٩٣,٥
المنوفية	٥٤,٨	٧١,٠	١٣٠	١٦,٦	٧١,٢	٧٥,٤	٢٤,٢	٦٧,٥	٤٦,٢	٨٨,٨
البحيرة	٥٦	٧١,٠	٧٧	١٢,٢	٤٧,٨	٨٠,١	١٨,٨	٥٦,٠	٢٨,١	٨٩,٢
الإسماعيلية	٥٧,٧	٦٩,٩	٩٩	١٨,١	٥٦,٣	٩٣,٠	٢٩,٢	٧٢,٩	٥٢,٧	٩٣,٨
الوجه البحري	٥٥,٦	٧١,١	٩٣	١٥,٨	٦٩,٢	٨٩,٦	٢٣,١	٦٤,٩	٣٨,٩	٩٢,١
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٠,٨	٠٠	٠٠	٧٧,٥	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٥,٠	٠٠	٠٠	٥٩,٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٥٥,٢	٦٩,٠	١٢٦	١٥,٦	٦١,١	٩٤,٢	٢٧,٩	٧١,٢	٤٥,٨	٨٦,١
بنى سويف	٥٠,١	٧١,١	١٠٦	٢٨,٩	٦٧,٧	٧٢,١	١٨,٦	٥١,٤	٤٣,٦	٨١,٢
الفيوم	٤٩,٣	٦٩,٠	١٥١	٢٥,٤	٨٣,٠	٧٩,٦	١٦,٣	٤٧,٨	٤٠,٩	٨٠,١
المنيا	٥٢,١	٦٨,٨	١٠٨	٣١,٣	٥٨,٩	٨٢,٣	١٨,١	٤٩,٤	٣٥,٢	٩٠,١
أسيوط	٥٣,٢	٧٠,٢	١٠٧	٣٩,٧	٥٨,٤	٨٣,٩	١٧,٤	٥٢,١	٣٧,٨	٨٤,٢
سوهاج	٥٤,٧	٧٠,٠	٨٦	٢٧,٧	٥٦,٢	٨٨,٩	١٤,٢	٤٩,٦	٢٧	٨٩,٨
قنا*	٥٣,٦*	٧٠,٠	٨٠*	٢٦,٠	٤٥,٦	٨٩,٦	١٣,٥*	٥٠,١	٢٨,٧	٩٤,٩
الأقصر	٠٠	٦٩,٤	٠٠	٢٣,٣	٠٠	٨٨,٣	٠٠	٦٠,٩	٠٠	٩٨,١
أسوان	٥١,٤	٧٠,٧	١٠٩	٢٦,٢	٦٧,٠	٩٤,٢	٢٠	٧٠,٣	٤٥,٨	٩٧,٠
الوجه القبلي	٥٣,٠	٦٩,٨	١٠٢	٢٥,٨	٦٠,٤	٨٥,٩	١٧,٨	٥٦,٥	٣٦,٥	٨٧,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٢,٤	٠٠	٠٠	٧٥,٨	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥,٢	٠٠	٠٠	٤٤,٩	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٠٠	٧٠,٧	١١٤	١٤,٦	٧٧,٥	٨٣,٧	٣٧,٧	٧٩,٧	٠٠	٧٠,٧
الوادي الجديد	٠٠	٧٠,٧	١٨١	١٦,٤	٤٢,٢	٩٧,٨	٢٠,٣	٧٨,٦	٠٠	٨٠,٦
مطروح	٠٠	٧٠,٦	٩٨	٢١,٥	٤٢,٠	٨٨,١	١٢,٣	٥٥,٧	٠٠	٧٧,٤
شمال سيناء	٠٠	٧٠,٧	٩٤	٢٠,٥	٠٠	٩٢,٨	٣٩,٩	٦٧,٩	٠٠	٥٢,٥
جنوب سيناء	٠٠	٧٠,٦	٠٠	٩,٦	٠٠	٨٧,٨	٠٠	٧٥,٩	٠٠	٦٤,١
محافظات الحدود	٠٠	٧٠,٧	١٢٤	١٦,٥	٤٧,٨	٩٠,٠	٢٢,٥	٧٠,٣	٠٠	٦٦,١
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٣,٦	٠٠	٠٠	٨٠,١	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨,٧	٠٠	٠٠	٥٣,٢	٠٠	٠٠
مصر	٥٥,٠	٧٠,٦	١٠٨	٢٢,٤	٧٠,٩	٩١,٣	٢٥,٨	٦٥,٧	٤٢,٠	٩٠,٩
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٤,٢	٠٠	٠٠	٧٨,٦	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٠,٦	٠٠	٠٠	٥٣,٢	٠٠	٠٠

** قنا والأقصر معا

م/٥ تكوين رأس المال البشري

	معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥+) (٪)		نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى ٪		السكان (١٥+) الحاصلون على مؤهل ثانوى أو أعلى ٪		المشتغلون بالمهن المتخصصة والفنية ٪ من إجمالى قوة العمل (١٥+)	
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٨١,٢	٦٩,٢	٩٩,٤	١٠٠,٠	٤٣,٥	٣٨,٩	٤٣,٠	٦٣,٠
الإسكندرية	٧٩,٧	٦٨,٠	١٠٠,٢	٩٩,٤	٣٦,٤	٣٣,٢	٣٠,٥	٦٠,٨
بورسعيد	٨٣,٣	٧١,١	٩٠,٣	٩٠,٥	٤٥,٤	٤٣,٠	٤٨,٩	٦٥,٤
السويس	٧٩,٩	٦٨,٢	٩٦,١	٩٥,٨	٣٩,١	٣٤,٠	٣٦,١	٥٢,٤
المحافظات الحضرية	٨٠,٨	٦٨,٩	٩٩,١	٩٩,٢	٤١,٣	٣٧,٢	٣٩,٤	٦٢,٣
دمياط	٨٨,٢	٨٤,١	٩٧,٩	١٠٠,٦	٢٧,٦	٢٧,٩	١٥,٩	٥٧,٤
الدقهلية	٦٧,٥	٥٧,٦	٩٤,٨	٩٧,٣	٢٩,٨	٢٥,٦	٢١,٤	٤٢,٦
الشرقية	٦٢,٤	٥٣,٢	٩٦,٨	١٠٠,٧	٢٦,٧	٢١,١	٢٤,٨	٣٦,٣
القليوبية	٦٨,٧	٥٨,٧	٨٥,٤	٨٧,١	٢٩,٥	٢٤,٤	٢٥,٣	٤٨,٥
كفر الشيخ	٥٦,٦	٤٨,٣	٩٣,٢	٩١,٣	٢٤,٤	١٨,٨	١٧,٦	٣٧,٠
الغربية	٦٩,٦	٥٩,٤	٩٣,٥	٩٢,٧	٣١,٩	٢٦,٧	٢١,٥	٢٨,٤
المنوفية	٦٧,٥	٥٧,٦	٨٨,٨	٨٦,٧	٣٠,٠	٢٤,١	٢٥,٨	٣٢,٤
البحيرة	٥٦,٠	٤٧,٨	٨٩,٢	٨٥,٠	٢٢,٣	١٦,٢	١٦,٨	٢٦,٦
الإسماعيلية	٧٢,٩	٦٢,٢	٩٣,٨	٩٢,١	٣٣,٣	٢٨,٥	٢٧,٧	٤٣,٠
الوجه البحري	٦٤,٩	٥٥,٤	٩٢,١	٩٢,٢	٢٨,٠	٢٢,٩	٢١,٩	٣٥,٠
حضر	٧٧,٥	٦٦,١	٠٠	٠٠	٣٩,٠	٣٥,٠	٣٥,٩	٤٦,٦
ريف	٥٩,٠	٥٠,٣	٠٠	٠٠	٢٣,٤	١٧,٨	١٦,٨	٢٧,٢
الجيزة	٧١,٢	٦٠,٧	٨٦,١	٨٣,٥	٣٢,٨	٢٧,١	٢٨,٩	٦٩,٣
بنى سويف	٥١,٤	٤٣,٨	٨١,٢	٧٢,٩	٢١,٦	١٤,٢	١٣,٩	١٨,٦
الفيوم	٤٧,٨	٤٠,٨	٨٠,١	٧٣,٦	٢٠,٠	١٤,٠	١٣,٥	٥١,١
المنيا	٤٩,٤	٤٢,٢	٩٠,١	٧٦,٩	٢٠,٧	١٣,٠	١٢,٣	١٥,٠
أسيوط	٥٢,١	٤٤,٤	٨٤,٢	٧٧,٧	٢٢,٨	١٥,٢	١٨,٣	٤٦,٧
سوهاج	٤٩,٦	٤٢,٣	٨٩,٨	٨٢,٥	١٩,٢	١١,٢	١٧,٧	٤٧,٨
قنا	٥٠,١	٤٢,٧	٩٤,٩	٨٨,٥	١٩,١	٩,٦	١٩,٨	٣٧,٣
الأقصر	٦٠,٩	٥١,٩	٩٨,١	٩٧,١	٢٤,٣	١٥,٦	٢٠,٢	٣٥,٨
أسوان	٧٠,٣	٦٠,٠	٩٧,٠	٩٣,٦	٣٠,٦	٢٣,٤	٣٠,٥	٤٠,٥
الوجه القبلي	٥٦,٥	٤٨,٢	٨٧,٦	٨١,٠	٢٣,٩	١٦,٥	١٩,٢	٣٦,٢
حضر	٧٥,٨	٦٤,٦	٠٠	٠٠	٣٩,٨	٣٣,٧	٣٤,٢	٤٤,٨
ريف	٤٤,٩	٣٨,٢	٠٠	٠٠	١٦,٠	٨,٠	١١,٩	٢٣,٣
البحر الأحمر	٧٩,٧	٦٨,٠	٧٠,٧	٧١,٠	٤٠,٤	٢٧,٧	٣٥,٩	٥٣,٨
الوادي الجديد	٧٨,٦	٦٧,٠	٨٠,٦	٧٧,٥	٣٨,٨	٣١,٢	٤٣,٤	٦٠,٨
مطروح	٥٥,٧	٤٧,٥	٧٧,٤	٦٤,٩	١٧,٣	١١,٢	٣٠,٩	٦١,٩
شمال سيناء	٦٧,٩	٥٧,٩	٥٢,٥	٣٧,٩	٢٩,٨	٢٢,٠	٤٢,٩	٦٤,٠
جنوب سيناء	٧٥,٩	٦٤,٧	٦٤,١	٦٤,١	٣٩,٠	٢٢,٨	٣١,١	٤١,٠
محافظات الحدود	٧٠,٣	٦٠,٠	٦٦,١	٥٥,٠	٣٠,٩	٢١,٩	٣٧,٦	٥٨,٨
حضر	٨٠,١	٦٨,٣	٠٠	٠٠	٣٩,٠	٣٠,٣	٣٩,٠	٧١,٤
ريف	٥٣,٢	٤٥,٤	٠٠	٠٠	٢٠,٠	١١,٠	٣٥,٠	٣٥,٠
مصر	٦٥,٧	٥٦,٢	٩٠,٩	٨٨,٠	٢٩,٣	٢٣,٥	٢٤,٥	٣٠,٤
حضر	٧٨,٦	٦٣,٦	٠٠	٠٠	٤٠,٢	٣٥,٦	٣٧,١	٣٦,٨
ريف	٥٣,٢	٢٩,٦	٠٠	٠٠	٢٠,٢	١٣,٥	١٤,٩	٢٠,٢

م/٦ حالة المرأة

	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	معدل وفيات الأمهات لكل (١٠٠٠٠٠) مولود حى	متوسط العمر عند الزواج الأول (سنوات)	نسبة القيد الإجمالية			الإناث (١٥+) الحاصلات على تعليم ثانوى أو أعلى ٪	العاملات فى المهن المتخصصة ٪	الإناث فى قوة العمل (٪ من الإجمالى)
				إجمالى	تعليم أساسى				
					ابتدائى	إعدادى	ثانوى		
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٧١,٢	٧٣	٢٨,٢	٩٩,٤	١١٣,٢	١٠٢,٠	٨٨,٦	٣٨,٩	٦٠,٨	٢١,٨
الإسكندرية	٧١,٤	٩٠	٢٩,٥	١٠٠,٢	١١١,٢	١٠٩,٨	٨١,٣	٣٣,٢	٦٠,٦	١٢,٥
بورسعيد	٧٢,١	٦٠	٢٧	٩٠,٣	٩٥,٩	٨٩,٠	٩٣,٢	٤٣,٠	٧٠,٣	٣٢,٦
السويس	٧١,٧	٧٢	٢٦	٩٦,١	١٠٢,٩	٩٢,٢	٩٨,٨	٣٤,٠	٧٣,٨	٢٣,٣
المحافظات الحضرية	٧١,٦	٧٤	٢٨,٣	٩٩,١	١١١,٣	١٠٣,٣	٨٧,١	٣٧,٢	٦٦,٤	٢٢,٦
دمياط	٧٢,٠	٧٣	٢٥,٠	٩٧,٩	١٠٢,٣	١٠١,٩	١٠٩,٠	٢٧,٩	٥٩,٥	١٦,٧
الدقهلية	٧١,٢	٥٦	٢٥,١	٩٤,٨	١٠١,٥	١٠٢,٣	٩٦,٩	٢٥,٦	٤٣,٨	٢١,٢
الشرقية	٧٠,٧	٨٠	٢٤,٧	٩٦,٨	١١٥,١	١٠٣,٤	٨٦,٨	٢١,١	٢٨,٦	٣٠,٩
القليوبية	٧٢,١	٥٤	٢٥,٠	٨٥,٤	١٠٤,٧	٨٤,٧	٧٢,٥	٢٤,٤	٤١,٣	٢٥,٤
كفر الشيخ	٧٠,١	٦٠	٢٥,٥	٩٣,٢	٩٤,١	١٠٠,١	٨٩,٤	١٨,٨	٥٠,١	١٨,٢
الغربية	٧١,٧	٧٢	٢٥,٩	٩٣,٥	٩٦,٠	١٠٢,٣	٨٨,٣	٢٦,٧	٢٦,٦	٣١,١
المنوفية	٧١,٠	٧٩	٢٥,١	٨٨,٨	٩٠,٨	٩١,٤	٨٥,١	٢٤,١	٢٨,٣	٢٨,٢
البحيرة	٧١,٠	٤٦	٢٥,٥	٨٩,٢	٩٥,٢	٩٥,٩	٦٧,٦	١٦,٢	٨,١	٤١,٢
الإسماعيلية	٦٩,٩	٧٢	٢٦,٣	٩٣,٨	١٠١,٨	٩٤,٨	٨٤,٢	٢٨,٥	٦٣,٢	٢٦,٣
الوجه البحري	٧١,١	٦٦	٢٥,٢	٩٢,١	١٠٠,٣	٩٧,٤	٨٤,٢	٢٢,٩	٤٧,٦	٢٣,٧
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٥,٠	٧٨,٩	٢٥,١
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧,٨	٣٢,٨	٢٣,٣
الجيزة	٦٩	٥٤	٢٥,٥	٨٦,١	١٠١,٢	٩٠,١	٦٠,٦	٢٧,١	٦٥,٨	١٢,٧
بنى سويف	٧١,١	٦٥	٢٣,٣	٨١,٢	٨٥,١	٧٤,٤	٥٧,٣	١٤,٢	١٥,٣	٢٨,٤
الفيوم	٦٩,٠	٧٠	٢٣,٥	٨٠,١	٨٠,٢	٨٠,٠	٦٤,٧	١٤,٠	٤٨,٠	١٤,٣
المنيا	٦٨,٨	٨٥	٢٣,٥	٩٠,١	٨٧,٧	٨٠,٨	٦٢,٧	١٣,٠	١٤,٥	٢٤,٩
أسيوط	٧٠,٢	٦٢	٢٤,٥	٨٤,٢	٨٨,٤	٩٠,٣	٥٧,٢	١٥,٢	٥١,٦	١٦,٧
سوهاج	٧٠,٠	٦٩	٢٤,٣	٨٩,٨	٨٩,٨	٩٨,٩	٦٤,٠	١١,٢	٤٠,٠	١٥,٢
قنا	٧٠,٠	٧٧	٢٤,٤	٩٤,٩	٩٣,٢	١٠٠,٧	٨٠,٢	٩,٦	٢١,٧	٢٣,٠
الأقصر	٦٩,٤	٩٤	٢٥,٠	٩٨,١	٩٦,٥	١١٤,٢	٩٥,٨	١٥,٦	١٨,٠	١٧,٦
أسوان	٧٠,٧	٨٥	٢٦,٠	٩٧,٠	٩٥,٢	١٠٨,٩	٨٨,٣	٢١,٤	٦٩,٢	١٨,٥
الوجه القبلي	٦٩,٨	٧٣	٢٤,٤	٨٧,٦	٩٠,٩	٨٩,٩	٦٤,٨	١٦,٥	٤٨,٨	١٧,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٣,٧	٩٠,٢	٢٢,٨
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨,٠	٢٣,٥	١٤,٣
البحر الأحمر	٧٠,٧	٤٣	٢٧,٦	٧٠,٧	٦٩,٦	٧٨,١	٧٧,٧	٢٧,٧	٤٧,٦	١٩,٢
الوادي الجديد	٧٠,٧	٦٦	٢٥,٦	٨٠,٦	٧٥,٤	٧٨,٧	٩٠,٢	٣١,٢	٥٩,٧	٢٩,٤
مطروح	٧٠,٦	٨٩	٣١,٧	٧٧,٤	٨٤,١	٦٠,٧	٤٢,٧	١١,٢	٦٢,٢	٢١,٦
شمال سيناء	٧٠,٧	٣٢	٢٧,٦	٥٢,٥	٢٩,٨	٧٥,٤	٥٩,٨	٢٢,٠	٨١,٣	١٨,١
جنوب سيناء	٧٠,٦	٠٠	٣٠,٨	٦٤,١	٦٨,٩	٧٠,١	٥٨,٢	٢٢,٨	٦٢,٥	١٨,٣
محافظات الحدود	٧٠,٧	٤٦	٢٨,٣	٦٦,١	٥٠,٩	٧٢,٧	٦٣,٤	٢١,٩	٧٩,٣	٢٢,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠,٣	٧٨,٠	٢٣,٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١,٠	٠٠	٢٢,٧
مصر	٧٠,٦	٦٨	٢٦,١	٩٠,٩	٩٦,٤	٩٥,١	٧٧,٢	٢٣,٥	٣٣,٥	٢٣,٩
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٥,٦	٠٠	٢٤,٥
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٣,٥	٠٠	١٩,٦

م/٧ الفجوات بين الإناث والذكور (نسبة الإناث من الذكور)

	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	السكان	معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥+) ٪		معدل القيد بالابتدائى* ٪		معدل القيد بالإعدادى* ٪	معدل القيد بالثانوى* ٪	النسبة فى قوة العمل (١٥+)
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٩٦٠	٢٠٠٤	١٩٦٠	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤
القاهرة	١٠٦,٥	٩٥,٧	٥٠	٧٤,٨	٨٠,٥	١٠٣,٧	٩٦,٦	١١١,١	٢٧,٩
الإسكندرية	١٠٥,٢	٩٦,٠	٤٨	٧٥,٣	٧٥,٧	٩٧,٧	٩٧,١	١١١,٥	١٤,٢
بورسعيد	١٠٦,١	٩٥,٣	٥٠	٧٨,٧	٨٣,٧	١٠٢,٤	٩٤,٩	١٠٤,٠	٤٨,٥
السويس	١٠٦,٦	٩٥,٥	٤٠	٧٢,٢	٦٩,١	١٠١,٤	٩٠,٠	١١١,٦	٣٠,٤
المحافظات الحضرية	١٠٦,٥	٩٥,٧	٤٨	٧٥,٢	٧٨,٧	١٠١,٥	٩٦,٤	١١٠,٩	٣٠,٣
دمياط	١٠٦,٨	٩٥,٨	٤٤	٨١,٦	٧٩,٦	٩٨,٠	٩٤,٠	١٤١,٣	٢٠,١
الدقهلية	١٠٨,٩	٩٦,٤	٢٨	٧١,٦	٦٥,٨	١٠١,٣	١٠٣,٢	١١٨,٥	٢٧,٠
الشرقية	١٠٧,٣	٩٤,٦	٢١	٦٣,٧	٥٥,٩	١١٧,٤	٩٩,٩	١٠٤,٥	٤٤,٧
القليوبية	١٠٦,٥	٩٤,٠	١٩	٦٦,٨	٥٩,٨	١١٠,٨	٩١,٤	١٠٩,٠	٣٤,٠
كفر الشيخ	١٠٨,٠	٩٨,٩	٢٠	٦٨,٧	٥٦,٩	٩٥,٩	٩٣,٠	١٠٠,٨	٢٢,٣
الغربية	١٠٧,٦	٩٧,٩	٢٤	٧٠,٩	٦١,٧	٩٥,١	٩٨,١	١٠٤,٥	٤٥,١
المنوفية	١٠٦,٩	٩٤,٤	٢٠	٦٣,٦	٥٤,٤	٩٥,٨	٨٤,٢	١٠٩,٣	٣٩,٢
البحيرة	١٠٦,٩	٩٦,٤	٢١	٦٤,٤	٥٢,٨	٩١,٨	٩١,١	٩٣,٨	٧٠,٢
الإسماعيلية	١٠٦,٥	٩٥,٨	٣٣	٧١,٨	٦٠,٥	٩٨,٦	٩٠,٠	١٠٤,٧	٣٥,٧
الوجه البحري	١٠٨,٥	٩٥,٩	٢٣	٦٨,٥	٥٩,٧	١٠١,١	٩٤,٧	١٠٧,٠	٣٧,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٨٦,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٨٠,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	١٠٦,٧	٩٣,٨	٣١	٦٨,٣	٥٨,١	٩٩,٦	٩٣,٥	٩٠,٤	١٤,٥
بنى سويف	١٠٦,٥	٩٥,٨	٢٠	٦٠,٤	٦٩,٤	٨٤,٨	٧٨,٣	٩١,٦	٣٩,٧
الفيوم	١٠٥,١	٩٢,٨	٢٦	٥٥,٨	٧٤,٢	٩١,٣	٨٣,٩	٨٦,٧	١٦,٦
المنيا	١٠٦,١	٩٥,٦	٢٣	٥٩,٩	٥٤,٢	٨٥,٢	٨٤,١	٧٤,٠	٣٣,٢
أسيوط	١٠٦,١	٩٤,٩	٢٥	٧١,٤	٥٤,٠	٨٨,٦	٨٩,١	٨٧,٦	٢٠,٠
سوهاج	١٠٤,٦	٩٥,٥	١٨	٥٩,١	٣٥,٨	٨٨,٩	٨٨,٩	٨١,١	١٨,٠
قنا*	١٠٦,٨	٩٨,٨	٢١	٥٩,٧	٥٣,١	٩٨,٦	٧٤,٧	٥٨,٤	٢٩,٨
الأقصر	١٠٦,٨	٩٥,٣	٠٠	٦١,١	٠٠	١٠٧,١	٨٤,٩	٧٦,١	٢١,٤
أسوان	١٠٦,٨	٩٩,٧	٢٢	٦٨,١	٦٠,٩	٩٦,٦	٩٢,٢	٨٨,٣	٢٢,٧
الوجه القبلي	١٠٦,٧	٩٥,٤	٢٣	٦٣,٠	٥٥,٦	٩٠,٧	٨٧,٩	٨٤,٩	٢٤,٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٨٥,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٧٦,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	١٠٦,٨	٧٦,٤	٥٤	٤٥,٧	٠٠	٩٣,٩	٨٨,٣	١٢٢,٢	٢٣,٨
الوادي الجديد	١٠٦,٨	٩٣,٠	٢١	٦٧,٣	٠٠	٩١,٠	٨١,١	٩٣,٥	٤١,٧
مطروح	١٠٦,٨	٩٠,٢	١٧	٥٧,٠	٠٠	٨٠,٣	٦٢,٠	٦٤,٥	٢٧,٥
شمال سيناء	١٠٦,٧	٩٢,٢	٣٧	٦٢,٤	٠٠	٣٦,٦	٨٣,٤	٧٦,٩	٢٢,١
جنوب سيناء	١٠٦,٨	٦٥,٥	٠,٠	٣٢,٤	٠٠	٩٣,٧	٩١,٣	١١٣,٨	٢٢,٤
محافظات الحدود	١٠٦,٨	٨٦,٧	٢٥	٦٣,٣	٠٠	٥٩,٣	٧٨,٩	٨٦,١	٢٧,٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٤٩,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٤١,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	١٠٦,٤	٩٥,٥	٣٠	٦٨,٣	٦٣,٢	٩٥,٩	٩٢,٢	٩٩,٣	٣١,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٨١,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٥١,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

*لا يشمل القيد بالتعليم الأزهرى

م/٨ الفجوات بين الريف والحضر

	سكان الريف (٪ من الإجمالى)		الأسر التى تحصل على				معرفة القراءة والكتابة (١٥+) ٪		التفاوت بين الريف والحضر		
			مياه مأمونة ٪		صرف صحى ٪						
	١٩٦٠	٢٠٠٤	حضر ٢٠٠٤	ريف ٢٠٠٤	حضر ٢٠٠٤	ريف ٢٠٠٤	حضر ٢٠٠٤	ريف ٢٠٠٤	مياه مأمونة ٢٠٠٤	صرف صحى ٢٠٠٤	قراءة وكتابة ٢٠٠٤
القاهرة	٠٠	٠٠	٩٩,٩	٠٠	٩٩,٩	٠٠	٨٧,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الإسكندرية	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٠٠	٩٩,٩	٠٠	٨٥,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
بورسعيد	٠٠	٠٠	٩٨,٦	٠٠	١٠٠,٠	٠٠	٨٩,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السويس	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٠٠	١٠٠,٠	٠٠	٨٦,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المحافظات الحضرية	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٠٠	٩٩,٩	٠٠	٨٦,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
دمياط	٧٥,١	٧١,٨	٩٧,٨	٩٢,٨	١٠٠,٠	٩٩,١	٨٢,٩	٧٢,٣	٩٤,٩	٩٩,١	٨٧,٢
الدقهلية	٨١,٩	٧٣,١	٩٩,٨	٨٩,٦	١٠٠,٠	٩٩,٣	٨٣,٥	٦٧,٦	٨٩,٨	٩٩,٣	٨١,٠
الشرقية	٨٣,٨	٧٩,٠	٩٨,٧	٧٨,٤	٩٩,٦	٩٨,٦	٨٥,١	٦٠,٦	٧٩,٤	٩٩,٠	٧١,٣
القليوبية	٧٤,٦	٦٠,٤	٩٩,٩	٨٨,٩	١٠٠,٠	٩٧,٦	٨١,٨	٦٨,٢	٨٩,٠	٩٧,٦	٨٣,٣
كفر الشيخ	٨٣,٠	٧٨,٢	٩٨,٩	٨٦,٦	٩٨,٠	٩٤,٤	٧٧,٢	٥٤,٨	٨٧,٦	٩٦,٠	٧١,٠
الغربية	٧١,٨	٦٩,٨	٩٥,٨	٨١,٩	٩٩,٢	٩٦,٦	٨٧,٩	٦٧,٥	٨٥,٥	٩٧,٤	٧٦,٨
المنوفية	٨٦,٤	٨١,٢	٩٢,٧	٧٥,٤	٩٨,٨	٩٧,٦	٨٤,٤	٦٩,١	٨١,٣	٩٨,٨	٨١,٩
البحيرة	٨١,٨	٨١,٥	٩٢,٣	٧٩,٨	٩٩,٠	٩٦,٩	٧٨,١	٥٤,٠	٨٦,٥	٩٧,٩	٦٩,١
الإسماعيلية	٠,٠	٥١,٠	٩٨,١	٨٩,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٨٨,٦	٦٥,٤	٩٠,٧	١٠٠,٠	٧٣,٨
الوجه البحري	٧٨,٣	٧٢,٥	٩٧,١	٨٤,٧	٩٩,٥	٩٧,٨	٨٣,٣	٦٣,٥	٨٧,٢	٩٨,٣	٧٦,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٦٧,٦	٤١,٣	٩٨,٦	٨٧,٠	٩٩,٨	٩٨,١	٨٦,٦	٦٤,٧	٨٨,٢	٩٨,٣	٧٤,٧
بنى سويف	٧٨,٦	٧٨,٢	٩٣,٥	٦١,٠	٩٧,٧	٧٩,٤	٧٦,٨	٤٦,٦	٦٥,٢	٨١,٣	٦٠,٦
الفيوم	٨٠,٧	٧٩,٤	٩٢,٦	٧٩,٦	٩٧,٣	٧٥,٥	٧٤,٤	٤٢,٥	٨٦,٠	٧٧,٦	٥٧,١
المنيا	٨٢,٨	٨٢,٦	٩٦,٩	٦٢,٧	٩٧,٦	٨٧,٤	٨٠,٥	٤٤,١	٦٤,٧	٨٩,٥	٥٤,٨
أسيوط	٧٨,٢	٧٤,٦	٩٩,٤	٧٨,١	٩٦,٤	٦١,٥	٧٩,٢	٤٤,٢	٧٨,٦	٦٣,٨	٥٥,٩
سوهاج	٨١,٩	٨٠,٢	٩٢,٤	٧٢,٣	٩٢,٤	٧٢,٢	٧٥,٩	٤٥,٥	٧٨,٢	٧٨,٢	٦٠,٠
قنا	٨٦,٣	٨٠,٤	٩٨,١	٨٥,٢	٩٥,٤	٨٣,٤	٧٥,٦	٤٦,٥	٨٦,٩	٨٧,٥	٦١,٥
الأقصر*	٠,٠	٥٤,٤	٩٨,٣	٨٦,١	٩٨,٣	٨٩,٤	٧٨,٦	٥١,٨	٨٧,٦	٩٠,٩	٦٥,٨
أسوان	٧٤,٦	٥٨,٨	٩٧,٤	٨٨,٥	٩٧,٧	٨١,٠	٨٣,٣	٦٨,٥	٩٠,٩	٨٣,٠	٨٢,٢
الوجه القبلي	٠٠	٠٠	٩٦,٤	٧٥,٨	٩٧,٩	٨١,١	٨١,٥	٤٨,٣	٧٨,٧	٨٢,٨	٥٩,٣
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٠٠	٢٨,٤	٩٤,٨	٨٢,٩	٩٩,٣	١٠٠,٠	٨٨,٨	٧٧,٨	٨٧,٤	١٠٠,٧	٨٧,٦
الوادي الجديد	٠٠	٥٢,٦	٩٩,٢	٩٧,٦	٩٦,٧	١٠٠,٠	٩٢,٩	٧٥,٢	٩٨,٤	١٠٣,٤	٨٠,٩
مطروح	٠٠	٤٦,٢	٩٣,٩	٧٦,٨	٩٧,٥	٤٨,٠	٧٠,٨	٤٦,١	٨١,٨	٤٩,٢	٦٥,٢
شمال سيناء	٠٠	٤٢,٩	٩٩,٨	٨٥,٩	٩٩,٨	٦٩,٧	٨٧,٧	٤٩,١	٨٦,١	٦٩,٨	٥٦,٠
جنوب سيناء	٠٠	٥١,٩	٩٦,٤	٨٥,٢	٩٢,٥	٨٤,٣	٩٨,٨	٥٤,١	٨٨,٤	٩١,١	٥٤,٧
محافظات الحدود	٠٠	٤٣,٣	٩٦,٨	٨٥,٧	٩٧,٣	٧٩,٧	٨٦,٢	٥٩,١	٨٨,٥	٨١,٩	٦٨,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٦٢,٠	٥٨,٤	٩٧,٥	٨٢,١	٩٩,٦	٧٨,٢	٨٤,٦	٥٧,٣	٨٤,٢	٧٨,٥	٦٧,٧
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* قنا والأقصر معا

م/٩ بقاء الطفل ونماؤه

	٪ الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حى		أطفال سبق لهم الرضاعة الطبيعية ٪	حالات الولادة تحت إشراف صحى ٪	الأطفال المحصنون فى سن ١٢:٢٣ شهرا ٪	ناقصو الوزن دون الخامسة ٪
			مسجل	معدل	مسجل	معدل				
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٩٦١	٢٠٠٤	١٩٦١	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٣
القاهرة	٠٠	٧٣	١٥١	٣٠,٦	٢٤	٣٧,٠	٩٢,٢	٧٣,٥	٩٩,٥	١١,٧
الإسكندرية	٠٠	٩٠	١٣٩	٢٢,٨	٢١٦	٢٦,٨	٩٤,٩	٧٤,٦	٩٩,٩	٩,٥
بورسعيد	٠٠	٦٠	١٠٨	١٦,٩	١٤٧	٢٠,٣	٩٤,٣	٧٥,٥	٩٩,٦	٨,٥
السويس	٠٠	٧٢	١٦٣	٢٠,٠	٢٣٦	٢٣,٤	٩٤,٢	٧٤,٧	٩٩,٩	١٦,٢
المحافظات الحضرية	٨٥,٦	٧٣,٨	١٤٧	٢٢,٦	٢٣١	٢٦,٦	٩٤,٧	٧٣,٤	٩٩,٥	١١,٥
دمياط	٠٠	٧٣	٨٢	١١,٥	١٣٦	١٥,٧	٩٤,٨	٧٥,٢	٩٩,٩	٢,٦
الدقهلية	٠٠	٥٦	٧١	١٧,٥	١٧٩	٢٣,٢	٩٤,٩	٧٤,٧	٩٩,٣	٣,٢
الشرقية	٠٠	٨٠	٧٢	١٨,٧	١٥٩	٢٥,٣	١٠٠,٠	٧٤,٦	٩٩,٧	٣,٦
القليوبية	٠٠	٥٤	١٣٣	١٦,٦	٢٩٧	٢٠,٨	٩٥,٠	٧٥,٣	٩٩,٧	٦,٢
كفر الشيخ	٠٠	٦٠	٦٠	١٣,٦	١٢٥	١٨,١	٩٥,٣	٧٥,٠	٩٨,٨	٩,٧
الغربية	٠٠	٧٢	١٠٧	١٧,٨	٢١٥	٢٢,٠	٩٥,٣	٧٣,٧	٩٩,٥	٣,٣
المنوفية	٠٠	٧٩	١٣٠	١٦,٦	٢٧٥	٢١,٦	٩٥,٢	٧٠,٢	٩٩,٥	٧,٨
البحيرة	٠٠	٤٦	٧٧	١٢,٢	١٥٨	١٦,٧	٩٤,٩	٦٤,٧	٩٩,٨	٣,٧
الإسماعيلية	٠٠	٧٢	٩٩	١٨,١	١٦١	٢٣,٥	٩٥,٠	٧٥,٥	٩٩,٧	٣,١
الوجه البحري	٧٦,٧	٦٥,٧	٩٣	١٥,٨	١٩٤	٢٠,٣	٩٤,٠	٧٦,٠	٩٩,٦	٤,٨
حضر	٨٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٢,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٤,٧	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٠٠	٥٤	١٢٦	١٥,٦	٢٥٤	٢١,٠	١٠٠,٠	٧١,٣	٩٩,٩	١٣,٩
بنى سويف	٠٠	٦٥	١٠٦	٢٨,٩	١٩٦	٣٧,١	٩٤,٣	٧٢,٣	٩٩,٩	١٠,٩
الفيوم	٠٠	٧٠	١٥١	٢٥,٤	٢٩٠	٣١,٨	٩٤,٤	٧٤,٩	٩٨,٨	١٢,٦
المنيا	٠٠	٨٥	١٠٨	٣١,٣	٢١٣	٣٩,٨	٩٤,٣	٧٣,٤	٩٩,٩	١٣
أسيوط	٠٠	٦٢	١٠٧	٣٩,٧	٢٠٧	٤٩,٨	٩٥,٠	٥٦,٥	٩٩,٧	٢١,٧
سوهاج	٠٠	٦٩	٨٦	٢٧,٧	١٧٣	٣٦,٨	٩٣,٣	٦٩,٣	٩٩,٦	١٠,٩
قنا*	٠٠	٧٧	*٨٠	٢٦,٠	*١٥٤	٣٤,٤	٩٥,٠	٧٤,٥	٩٩,٤	٤,٦
الأقصر	٠٠	٩٤	٠٠	٢٣,٣	٠٠	٣٢,٦	٩٦,٩	٧٤,٩	٩٩,٧	٢,٥
أسوان	٠٠	٨٥	١٠٩	٢٦,٢	١٩١	٣٢,١	٩٦,٠	٧٥,١	٩٩,٧	٢,١
الوجه القبلي	٥٨,٥	٧٣,٤	١٠٢	٢٥,٨	١٩٩	٣٤,٦	٩٦,٥	٥٦,٧	٩٩,٧	١٠,٢
حضر	٧٩,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦,١	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٥١,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦,٦	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٠٠	٤٣	١٩١	١٤,٦	٢٦٦	١٩,١	٩٤,٨	٧٥,٢	٩٧,٢	١٧,٥
الوادي الجديد	٠٠	٦٦	١٨١	١٦,٤	٣٣٤	٢١,٣	٩٥,٧	٧٢,٩	٩٩,٤	٥,٥
مطروح	٠٠	٨٩	٩٨	٢١,٥	١٧٦	٢٦,٩	٩٤,٠	٧٤,٢	٩٩,٧	٣,٣
شمال سيناء	٠٠	٣٢	٩٤	٢٠,٥	١٣٦	٢٧,٧	٩٤,٣	٦٥,٠	٩٩,٧	٤,٩
جنوب سيناء	٠٠	٠٠	٠٠	٩,٦	٠٠	١٣,١	٩٤,٩	٦٣,٥	٩٩,٩	١,٨
محافظات الحدود	٠٠	٤٦	١٢٤	١٦,٥	٢١٠	٢١,٢	٩٣,٠	٨٠,٥	٩٩,٥	٦,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٧٠,٥	٦٧,٦	١٠٨	٢٢,٤	٢٠٤	٢٨,٦	٩٥,٢	٧١,٧	٩٩,٦	١,٣
حضر	٨٤,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٤,٣	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٦١,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٥,٧	٠٠	٠٠	٠٠

* قنا والأقصر معا

م/١٠ الملامح الأساسية للحالة الصحية

	الأسر التى تحصل على		عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة	عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة	نسبة الممرضات للأطباء بوزارة الصحة	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى	عدد الأسِرَة لكل ١٠٠٠٠ نسمة		عدد الوحدات الصحية لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة
	مياه مأمونة	صرف صحى					الإجمالى	وزارة الصحة والسكان	
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٩٩,٩	٩٩,٩	٩,٤	٦,٩	٧٣	٧٣	٤٥,٥	١٣,٨	٦,٤
الإسكندرية	٩٩,٨	٩٩,٩	١٣,٢	١٤,٠	١٠٦	٩٠	٢٩,١	١١,٤	٣,٠
بورسعيد	٩٦,٦	١٠٠,٠	٢٦,٢	٢٦,٦	١٠٢	٦٠	٣١,٥	١٨,٧	٦,٦
السويس	٩٩,٨	١٠٠,٠	٩,٠	٢٠,٠	٢٢٢	٧٢	٣١,٤	٢١,٦	٥,٢
المحافظات الحضرية	٩٩,٨	٩٩,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٧٤	٣٢,٢	١٥,١	٣,٥
دمياط	٩٩,٣	٩٩,٤	١٧,٥	٥٥,٠	٣١٤	٧٣	٢٣,٤	٢١,٣	٣,٧
الدقهلية	٩٠,٢	٩٩,٣	١٢,٦	١٣,٧	١٠٩	٥٦	٢١,٣	١٢,٨	٤,٨
الشرقية	٨١,٦	٩٨,٥	٦,٤	١٣,٠	٢٠٣	٨٠	١٦,١	٨,٨	٣,٠
القليوبية	٩٤,٦	٩٨,٧	٥,٠	١٢,٤	٢٤٨	٥٤	٢٥,٣	١٧,٣	٣,١
كفر الشيخ	٩٧,٦	٩٥,٣	٩,٣	١٩,٢	٢٠٦	٦٠	١٢,٩	١٠,٥	٢,٢
الغربية	٩٥,٥	٩٧,٤	١٧,٠	٣٠,٨	١٨١	٧٢	٢٣,٣	١٢,٥	٤,١
المنوفية	٧٥,٤	٩٧,٨	٨,٠	١٩,١	٢٣٩	٧٩	١٧,٤	١١,٠	٣,٥
البحيرة	٨٠,١	٩٧,٢	٥,١	١٨,٧	٣٦٧	٤٦	١١,٣	٨,٦	٢,٢
الإسماعيلية	٩٣,٠	١٠٠,٠	٨,٢	١٨,٢	٢٢٢	٧٢	٢٦,٦	١٥,٠	٤,٠
الوجه البحري	٨٩,٦	٩٨,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦	١٧,٣	١٠,٢	٢,٧
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٩٤,٢	٩٩,٠	١٠,٤	٩,٩	٩٥	٥٤	٢١,١	١٠,٨	٤,٩
بنى سويف	٧٢,١	٨٣,٢	٧,٧	١٤,٦	١٩٠	٦٥	١١,٧	١٠,٤	٢,٦
الفيوم	٧٩,٦	٨١,٤	٤,٠	١٣,١	٣٢٨	٧٠	١٠,٥	٨,٩	١,٨
المنيا	٨٢,٣	٨٩,٤	٥,٢	٩,٤	١٨١	٨٥	١٤,٣	١١,١	٢,٦
أسيوط	٨٣,٩	٧٣,٠	٦,٦	٢٠,٦	٣١٢	٦٢	٢١,٠	١٠,٩	٣,٤
سوهاج	٨٨,٩	٧٥,٧	٥,١	٥,٠	٩٨	٦٩	١٢,٥	١٠,٢	٢,٧
قنا	٨٩,٦	٨٦,٣	٤,٨	٥,٠	١٠٤	٧٧	١١,١	١٠,١	٢,٦
الأقصر	٨٨,٣	٨٨,١	١٠,٩	٩,٢	٨٤	٩٤	٢٤,٥	٢٤,١	٣,٠
أسوان	٩٤,٢	٨٨,٤	١١,١	١٥,٠	١٣٥	٨٥	٢٢,٧	١٣,٩	٥,٣
الوجه القبلي	٨٥,٦	٨٤,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٧٣	١٨,٦	١٠,٥	٣,٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٨٣,٧	٩٩,٦	١٥,٦	٢٢,٤	١٤٤	٤٣	٢٦,١	١٩,٨	٦,٢
الوادي الجديد	٩٧,٨	٩٨,٥	١٦,٧	٧٤,٠	٤٤٣	٦٦	٥٢,٠	٤٦,١	١١,٨
مطروح	٨٨,١	٧٨,٩	١٣,٢	٢٦,٤	٢٠٠	٨٩	٣٦,٠	٣٣,٨	٧,٢
شمال سيناء	٩٢,٨	٩١,٢	١٨,٦	٢٦,٦	١٤٣	٣٢	١٨,٠	١٦,٣	٤,٥
جنوب سيناء	٨٧,٨	٨٩,٥	٣٢,٩	٥٠,٤	١٥٣	٠٠	٧٨,١	٧١,٧	١٦,١
محافظات الحدود	٩٠,٠	٩١,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٤٦	٤٠,٧	٢٤,٦	٩,٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٩١,٣	٩٣,٦	٨,٩	١٤,٧	١٦٥	٦٨	٢١,٧	١٢,١	٣,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م/١١ التدفق التعليمى

	معدل دخول الصف الأول الأبتدائى (٪)		نسبة القيد الإجمالية بالابتدائى	الباقون للإعادة ٪ من القيد بالابتدائى*	الإنتقال للإعدادى ٪ ممن أتموا الابتدائى**	نسبة القيد الإجمالية بالإعدادى	الباقون للإعادة ٪ من القيد بالإعدادى	الإنتقال للثانوى ٪ ممن أتموا الإعدادى	نسبة القيد الإجمالية بالثانوى	الباقون للإعادة ٪ من القيد بالثانوى
	إجمالى	إناث								
	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣
القاهرة	١٤٣,٣	١٤٥,٩	١٠٩,٩	١,٦	٩٩,٩	٩٨,٧	١٠,٢	٨٣,٦	٨٣,١	٦,٦
الإسكندرية	١٣١,٩	١٣٤,٤	١٠٩,٥	٣,٣	٩٩,٣	١٠٧,٤	٢١,١	٨٣,٢	٧٧,٠	٧,١
بورسعيد	١١٩,٨	١٢٥,١	٩٢,٨	٢,٠	٩٩,٩	٨٦,٦	٤,٢	٩٣,١	٨٨,٨	٦,٣
السويس	١٢٨,٠	١٣١,٥	١٠٠,٤	٢,٢	١٠٢,٢	٩٠,٧	١٥,٣	٩٣,٩	٩٣,٤	٧,٨
المحافظات الحضرية	١٣٧,٨	١٤٠,٥	١٠٨,٥	٢,٢	١٠٠,٣	١٠٠,٤	١٣,٣	٨٨,٥	٨٢,٠	٦,٨
دمياط	١١٣,٤	١١٣,٤	١٠٢,٠	٢,٦	٩٩,٨	٩٥,٣	١٦,٤	٩٦,١	٩٣,١	٤,٨
الدقهلية	١١٤,١	١١٩,١	٩٧,٨	٢,٦	١٠١,١	٩٥,٨	١١,٨	٩٤,٦	٨٨,٤	٥,٦
الشرقية	١١٤,٠	١١٧,٥	١٠٢,٥	١,٧	١٠٠,٦	١٠٠,٠	١١,٠	٩٢,٦	٨٣,٦	٦,٤
القليوبية	١١٠,١	١١١,٣	٩٦,٣	٢,٧	٩٨,٤	٨٣,٧	١٦,٦	٩٣,٠	٦٩,٢	٥,٦
كفر الشيخ	١٠٥,٩	١٠٧,٥	٩٣,٠	١,٤	١٠٠,٠	٩٨,٩	١١,٤	٩٨,٤	٨٧,٩	٥,٦
الغربية	١١٢,٢	١١٣,٥	٩٤,٥	٢,٥	١٠٠,٩	٩٩,٥	١٢,٢	٩٢,٤	٨٤,٩	٧,٨
المنوفية	١١٠,٧	١١٢,٣	٨٩,٩	٢,٨	١٠٢,٢	٩٢,٥	١٤,٧	٩٣,٨	٨٢,٥	٦,٧
البحيرة	١٠٩,٧	١١٠,٥	٩٦,٣	٣,٧	٩٨,٢	٩٦,٥	٢٠,٨	٧٧,٧	٦٩,٤	٧,٦
الإسماعيلية	١٣١,٣	١٣٢,٨	١٠١,١	٢,٢	٩٩,٣	٩٣,٧	١٧,٠	٩٤,٢	٨١,٤	٥,٠
الوجه البحري	١١٢,٠	١١٤,٢	٩٦,٧	٢,٥	١٠٠,١	٩٥,٣	١٣,٥	٩٢,٥	٨٠,٨	٦,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	١٢٦,٢	١٢٩,٦	٩٨,٧	٢,٠	٩٨,٠	٨٨,٦	١٤,٩	٧٧,٩	٦٣,٧	٧,٧
بنى سويف	١٠٧,١	١٠٧,١	٩٠,٥	٣,٦	٩٥,٨	٨٢,١	٢١,٣	٨٩,٤	٦٢,٢	٦,٨
الفيوم	١٠١,٥	١٠١,١	٨٢,٩	١,٨	٩٩,٨	٨٥,١	١٢,٨	٩٦,٩	٧٠,٣	٧,٤
المنيا	١٠٥,٧	١٠٢,٣	١٠٠,٨	٢,٣	٩٥,٧	٨٨,٩	١٥,٦	٩٠,٢	٧١,٥	٦,١
أسيوط	١٠٠,٦	٩٩,٥	٩١,٥	٢,٤	١٠١,٢	٩٤,٧	١٧,٣	٩١,٦	٦١,٦	٧,٣
سوهاج	٩٧,٩	٩٦,٣	٩٢,١	٢,٦	١٠١,٨	١٠٣,٤	٢٠,٢	٩٠,٥	٧٢,٨	٩,٠
قنا	١٠٥,٢	١٠٦,١	٩٣,٧	١,١	١٠١,٠	١٠٤,٧	١٠,٠	٩٠,٩	٨٨,٨	٧,٢
الأقصر	١٠١,٩	١٠٧,٦	٩٢,٥	١,١	١٠٠,٣	١١٣,٠	١٢,٦	٩٤,١	٩٥,٢	١٠,٠
أسوان	١٠٦,١	١٠٧,١	٩٢,٧	١,٠	٩٨,١	١٠٩,٢	١٠,١	٨٩,٩	٩٣,٢	٨,٧
الوجه القبلي	١٠٧,٢	١٠٧,١	٩٣,٨	٢,٢	٩٩,١	٩٣,٦	١٤,٥	٩٠,٢	٧٠,٧	٧,٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٨٣,١	٨٥,٦	٦٨,٦	٣,٢	١٠٨,٧	٧٦,٦	٢٠,٤	٩٦,٠	٦٨,٩	٤,٦
الوادي الجديد	٦٨,٥	٧١,٥	٧٣,٦	١,٢	١٠٤,٠	٨٢,١	٦,٠	٩٤,٤	٩١,٤	٦,٤
مطروح	٩٧,١	٩٤,٣	٨٩,٩	٤,٦	٩٧,٩	٧٦,٦	٢٢,٥	٨١,٧	٥٤,٤	١٥,٤
شمال سيناء	٦٦,٤	٦٣,٩	٤٢,٦	١,٣	١٠٠,١	٨٠,٢	٧,٩	٨٨,٢	٦٦,٩	١٠,٨
جنوب سيناء	٦٠,٢	٦١,٠	٦٧,٢	٢,٦	٩٥,٦	٦٨,٣	٢٤,٥	٧٥,٦	٥٣,٦	٩,٣
محافظات الحدود	٧٧,٥	٧٦,٩	٦١,٨	٢,٧	١٠١,٣	٧٨,٢	١٤,٥	٨٧,٢	٦٧,٤	٩,٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٩٤,٩	٩٥,٩	٩٦,٤	٢,٠	٩٩,٦	٩٥,٢	١١,٩	٨٨,٩	٧٧,٢	٥,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* والباقون للإعادة بدون الأزهر

** بيانات الإنتقال بدون الأزهر من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مصدرها وزارة لتربية والتعليم

م/١٢ الاختلالات فى التعليم

	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالإعدادى	متوسط كثافة الفصل بالإبتدائى	متوسط كثافة الفصل بالإعدادى	القيد بالثانوى الفنى كنسبة من إجمالى الثانوى	القيد بالتعليم الاساسى والثانوى فى			النسبة المئوية للمبانى المدرسية غير الصالحة
						مدارس حكومية ٪	مدارس خاصة ٪	مدارس أزهرية ٪	
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣
القاهرة	١١,١	٨,٢	٤١,٥	٤١,٢	٣٩,٥	٧١,٧	٢٧,٥	٤,٠	١٣,٨
الإسكندرية	١٣,٢	٩,٥	٤٧,٩	٤٧,٥	٤٨,٣	٨١,٥	١٨,٣	٢,١	١٤,٤
بورسعيد	٤,٦	٣,٥	٣٣,٨	٣٧,٠	٥٨,٧	٩٠,٤	٦,٩	٢,٩	١٧,١
السويس	٨,٢	٦,٨	٣٧,٢	٣٥,٩	٦٣,٧	٨٧,٨	٩,٣	٣,٥	٢٠,٥
المحافظات الحضرية	١٠,٩	٨,١	٤٢,٧	٤٢,٦	٤٤,٠	٧٦,٣	٢٢,٩	٣,٣	١٤,٤
دمياط	٦,٠	٥,٨	٣٧,١	٣٨,٣	٥٨,٣	٩١,٠	٣,٥	٥,٣	٢٠,٤
الدقهلية	١٠,٢	١٠,٩	٣٨,٨	٣٧,٩	٦٠,٢	٨٦,١	٢,٥	١١,١	١٨,٩
الشرقية	١٢,١	١٠,٦	٤٠,٤	٣٨,٠	٦٢,٢	٨٥,٩	١,٥	١٢,١	٢٤,٠
القليوبية	٩,٠	٩,٢	٤٠,٤	٤٣,٥	٦٣,٠	٨٩,٩	٥,٢	٤,٩	١٢,٣
كفر الشيخ	١٥,٠	١٥,٣	٣٨,٢	٣٨,٩	٦٢,٥	٨٥,٧	٠,٤	١٣,٣	٢٠,٦
الغربية	١٣,٣	١١,٧	٣٩,٥	٤٠,٤	٥٥,٣	٨٤,١	٢,٨	١٢,٨	١٩,٧
المنوفية	٩,٢	٩,٤	٣٨,٨	٤١,٠	٥٩,٤	٨٩,٦	٢,٢	٧,٨	٢٥,٥
البحيرة	١٥,٠	١٧,٣	٤١,٤	٤٤,٤	٧٠,٧	٨٨,٧	٢,٠	٨,٨	١٧,٢
الإسماعيلية	٨,١	٦,٣	٣٣,٣	٣٣,٩	٦٣,٦	٨٩,٢	٤,٥	٦,١	١٥,٢
الوجه البحري	١١,٠	١٠,٩	٣٩,٤	٤٠,١	٦١,٨	٨٧,٣	٢,٥	٩,٩	١٩,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	١٥,٧	١٥,٤	٤٦,٩	٤٨,٩	٤٩,٧	٧٧,٤	١٩,٢	٥,٤	١٨,٩
بنى سويف	١٤,٥	١٤,٩	٣٩,٥	٤٢,٢	٦٨,٣	٩٠,٤	٢,٧	٦,٥	٢٠,٢
الفيوم	١٣,٩	١٥,٩	٤٤,١	٤٥,٦	٧٥,٩	٩١,٩	٢,٤	٥,٢	١٥,٤
المنيا	١٧,٦	١٣,٣	٤٣,٥	٤٤,١	٦٩,٦	٩٠,٣	٣,٤	٦,٠	٣١,٦
أسيوط	١٤,٤	١٤,٠	٤٤,٤	٤٢,٩	٦٠,٦	٨٦,٧	٢,٧	١٠,٣	٢٧,٢
سوهاج	١٣,٠	١٢,٧	٤٢,٣	٤٠,٤	٦٢,٩	٨٠,٢	١,٥	١٧,٩	٢٤,٧
قنا	١١,٩	١٣,٨	٤١,٧	٤٢,٦	٦٤,٠	٨٦,٣	٠,٧	١٢,٤	٢٦,٤
الأقصر	٩,٨	١١,٧	٣٨,٤	٤٠,٥	٧١,١	٨٥,٣	٢,٥	١١,٩	٣٦,٤
أسوان	١٠,٦	١٢,٥	٣٤,٥	٣٦,٥	٦٥,٨	٩٢,٥	٠,٣	٦,٥	٤٠,٢
الوجه القبلي	١٤,١	١٤,٠	٤٣,٠	٤٣,٥	٦٢,٧	٨٥,٣	٥,٨	٩,١	٢٥,٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٧,٦	٦,٦	٣٠,٥	٢٩,٥	٥٧,٩	٩١,٤	٢,٧	٥,٥	١٧,٠
الوادي الجديد	٣,٠	٣,٩	١٩,٨	٢٥,٠	٦٢,٦	٩٤,٢	٠,٠	٥,١	١٦,٥
مطروح	١٣,٠	١٠,٩	٢٧,٧	٣٤,٥	٧٢,٢	٩٢,٣	٢,٤	٥,٠	٥٧,٢
شمال سيناء	٦,٩	٥,١	٢٦,٤	٢٥,٤	٦٢,٨	٩١,٥	١,٦	٦,٤	٤٠,١
جنوب سيناء	٥,٧	٤,٠	١٥,٧	١٦,٤	٤١,٠	٨٦,٨	٠,٩	١١,٧	١٨,٢
محافظات الحدود	٦,٦	٥,٧	٢٥,٠	٢٧,٠	٦٢,٨	٩١,٨	١,٧	٥,٩	٣٢,١
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٢٢,١	٢٠,١	٤٠,٩	٤١,٨	٥٩,١	٨٤,٧	٧,١	٨,٤	٢١,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م/١٣ الملامح الأساسية للاتصالات

	الأسر التى لديها		أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠ أسرة	متوسط عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد واحد	متوسط عدد المشتركين فى خدمة المحمول لكل ١٠٠٠ نسمة	متوسط عدد المشتركين فى خدمة الانترنت لكل ١٠٠٠ نسمة
	راديو ٪	تليفزيون ٪				
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٩٠,٩	٩٥,٩	٤٨٥	٠٠	٠٠	٠٠
الإسكندرية	٨٧,٩	٩٣,٧	٣٨٢	٠٠	٠٠	٠٠
بورسعيد	٩٣,١	٩٧,٦	٤٨٨	٠٠	٠٠	٠٠
السويس	٩٧,٥	٩٦,٧	٣١٤	٠٠	٠٠	٠٠
المحافظات الحضرية	٩٠,٣	٩٥,٣	٤٤٧	٠٠	٠٠	٠٠
دمياط	٨٥,٣	٩٠,٧	٢٣٧	٠٠	٠٠	٠٠
الدقهلية	٩٠,٧	٩٥,٥	٩٩	٠٠	٠٠	٠٠
الشرقية	٧٥,٤	٨٦,٢	١٠٨	٠٠	٠٠	٠٠
القليوبية	٩٥,٢	٩٥,٣	١٤٥	٠٠	٠٠	٠٠
كفر الشيخ	٧٨,٢	٨٥,٦	٦٧	٠٠	٠٠	٠٠
الغربية	٨٧,٤	٩٢,٦	١٥١	٠٠	٠٠	٠٠
المنوفية	٨٨,٦	٨٨,٨	١١٧	٠٠	٠٠	٠٠
البحيرة	٧١,٦	٨٦,٢	٧٢	٠٠	٠٠	٠٠
الإسماعيلية	٩١,٣	٩٤,٩	٢٠٧	٠٠	٠٠	٠٠
الوجه البحري	٨٤,٢	٩٠,٦	١١٦	٠٠	٠٠	٠٠
حضر	٩٠,٦	٩٤,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٨١,١	٨٨,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٩٢,٣	٩٣,١	٣١٨	٠٠	٠٠	٠٠
بنى سويف	٥٠,٨	٧٨,٨	٨٠	٠٠	٠٠	٠٠
الفيوم	٧٣,٢	٧٦,٠	٧٣	٠٠	٠٠	٠٠
المنيا	٥٧,٨	٧٨,٦	٦١	٠٠	٠٠	٠٠
أسيوط	٦٦,٦	٧٨,٤	٧٩	٠٠	٠٠	٠٠
سوهاج	٦٦,٢	٨٣,٩	٨٠	٠٠	٠٠	٠٠
قنا	٧٩,٦	٨٤,٣	٥٩	٠٠	٠٠	٠٠
الأقصر	٨١,٢	٨٥,٤	٢٩١	٠٠	٠٠	٠٠
أسوان	٦٨,٦	٩٠,٧	١٢٩	٠٠	٠٠	٠٠
الوجه القبلي	٧٢,٣	٨٤,٢	١٣١	٠٠	٠٠	٠٠
حضر	٨٥,٨	٩٣,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٦٦,٣	٧٩,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٨١,٥	٩٠,٨	٣٥٣	٠٠	٠٠	٠٠
الوادي الجديد	٩٦,٩	٩٥,٣	٢٧١	٠٠	٠٠	٠٠
مطروح	٧١,٩	٦١,٣	٢٣٩	٠٠	٠٠	٠٠
شمال سيناء	٨٠,٤	٨٣,٥	٢٢٠	٠٠	٠٠	٠٠
جنوب سيناء	٨٢,٣	٨٤,١	٤٩٨	٠٠	٠٠	٠٠
محافظات الحدود	٨١,٩	٨١,٢	٢٧٧	٠٠	٠٠	٠٠
حضر	٨٩,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٤,٦	٠٠	٣٦٤	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٨١,٩	٨٩,٤	٠٠	٧٠٩٩,٠	١٠٨,٠	٥٥,٧
حضر	٨٩,٣	٩٤,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٤,٦	٨٤,٣		٠٠	٠٠	٠٠

م/١٤ قوة العمل

	قوة العمل (١٥+) كنسبة مئوية من إجمالى السكان	النسبةالمئوية للإناث فى قوة العمل(١٥+)	النسبة المئوية لقوة العمل (١٥+) فى :			المشتغلون بالمهن المتخصصة والفنية ٪ من قوة العمل (١٥+)	العاملون بأجر ٪ من قوة العمل (١٥+)		العاملون بالحكومة والقطاع العام ٪ من إجمالى العمالة (١٥+)	
			الزراعة	الصناعة	الخدمات		إجمالى	إناث	إجمالى	إناث
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٣٠,٥	٢١,٨	٠,٢	٢٩,٣	٧٠,٥	٢٧,٢	٧٦,٠	١٧,١	٣٨,٥	١٠,٦
الإسكندرية	٢٥,٥	١٢,٥	١,٢	٣٤,٤	٦٤,٥	١٧,٨	٦٨,٤	٨,٧	٢٩,٤	٥,٠
بورسعيد	٣٧,٧	٣٢,٣	١,٧	١٤,٠	٨٤,٣	٢٠,٢	٧٥,٣	٢٨,١	٤٤,٠	١٨,٧
السويس	٢٩,٥	٢٣,٣	١,٣	٤٢,٠	٥٦,٦	١٦,٥	٨٢,٦	١٦,١	٤٤,٢	١١,٢
المحافظات الحضرية	٢٩,٤	٢١,٩	٠,٦	٢١,٤	٧٧,٩	٣٩,٤	٦٦,٨	٧١,٤	٩٠,٢	٩٢,٠
دمياط	٢٩,٥	١٦,٣	٣٦,٤	٢٤,٦	٣٩,٠	١٠,٧	٥٠,٠	١٠,٤	٢١,٤	٨,٢
الدقهلية	٣٢,٤	٢٠,٩	٣٧,٢	١٧,٤	٤٥,٤	١٠,٣	٤٩,٧	١٠,٥	٢٤,١	٧,٤
الشرقية	٣٣,٨	٣٠,٣	٤١,٧	١٥,٥	٤٢,٩	١٤,٢	٥١,٦	١٠,٩	٣١,٣	٨,٦
القليوبية	٣٠,٠	٢٥,٢	١٨,٥	٢٧,٨	٥٣,٧	١٤,٩	٦٩,٤	١٣,٤	٣٣,٩	٩,٩
كفر الشيخ	٣٢,٠	١٧,٩	٤٤,١	١٠,٦	٤٥,٣	١٠,٧	٤٤,٤	٩,٠	٢٥,١	٦,٧
الغربية	٣٥,١	٣٠,٨	٣١,٦	٢١,٩	٤٦,٥	١١,٨	٥٧,٧	١١,٨	٢٨,١	٧,٧
المنوفية	٣٤,٣	٢٨,٠	٣٢,٤	١٩,٠	٤٨,٦	١٢,٤	٦٠,٤	١١,٨	٣٣,٩	٨,٨
البحيرة	٤٢,٦	٤٠,٨	٦٤,٣	٩,٤	٢٦,٤	٥,٦	٢٨,٨	٥,٠	١٦,٧	٣,٧
الإسماعيلية	٣٠,٠	٢٦,٣	١٧,٢	٢٢,٠	٦٠,٧	١٦,٦	٦٢,٠	٢١,٤	٣٤,٢	٨,٧
الوجه البحري	٣٢,٥	٢٣,٧	٣٥,٧	١١,٣	٥٣,١	٢١,٩	٥١,٣	٤٧,٤	٢١,٢	٣٣,١
حضر	٣٣,٨	٢٥,١	٠٠	٠٠	٠٠	٣٥,٩	٦٦,٨	٧١,٤	٠٠	٠٠
ريف	٣٢,٠	٢٣,٣	٠٠	٠٠	٠٠	١٦,٨	٤٦,٩	٣٧,٢	٠٠	٠٠
الجيزة	٢٧,١	١٢,٥	١٤,٤	٢٨,٣	٥٧,٣	١٦,٩	٦١,٢	٨,٩	٢٧,٨	٥,٩
بنى سويف	٣٢,٢	٢٨,٠	٥٣,١	١٤,٣	٣٢,٦	٧,٣	٤٠,٣	٧,٥	١٩,٥	٤,٧
الفيوم	٢٨,٥	١٤,٠	٤٥,٨	١٦,٨	٣٧,٤	٩,٤	٥٠,٣	٧,١	٢٢,٤	٥,٩
المنيا	٣١,٦	٢٤,٥	٥٧,٤	١١,٦	٣١,١	٧,٤	٤٦,٠	٤,٤	١٩,١	٣,٣
أسيوط	٢٦,٤	١٦,٢	٣٩,١	١٨,٢	٤٢,٧	٩,٧	٦١,٨	٧,١	٢٦,٦	٥,٨
سوهاج	٢٣,٧	١٤,٩	٤٠,٦	١٤,٤	٤٤,٩	١٠,٧	٥١,٣	٥,٥	٢٤,٧	٤,٤
قنا	٢٦,٤	٢٢,٥	٤٣,٨	١٨,٤	٣٧,٨	١٠,١	٥٣,٧	٤,٥	٢٧,١	٣,٥
الأقصر	٢٤,٣	١٧,٦	٢١,٤	١١,٧	٦٧,١	٧,٧	٥٧,٣	٢,٩	٢٩,٤	٢,٠
أسوان	٢٨,٧	١٨,٢	٣٩,٠	١٤,٨	٤٦,٢	١٣,٢	٥٧,٢	٧,٨	٣٠,٢	٥,٦
الوجه القبلي	٢٦,٨	١٧,٢	٣٨,١	٩,٣	٥٢,٦	١٩,٢	٥٠,٢	٤٤,٨	٢١,٦	٣٩,١
حضر	٢٩,٢	٢٢,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤,٢	٦٢,٨	٦٩,٠	٠٠	٠٠
ريف	٢٥,٧	١٤,٣	٠٠	٠٠	٠٠	١١,٩	٤٢,٦	٢٦,١	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٣٠,٢	١٩,٢	٣,٨	٨,٦	٨٧,٧	١٦,٥	٩٠,٥	١٥,٧	٥٩,٧	١١,٦
الوادي الجديد	٣٩,٤	٢٨,٧	٢٩,٠	٩,٥	٦١,٥	٢٠,٣	٧٣,٢	٢٠,١	٦٠,٥	١٧,٦
مطروح	٣٢,٩	٢١,٤	٠,٣	١٨,٠	٨١,٨	١٢,٦	٧٤,٠	١٥,٨	٤٧,١	١٣,٦
شمال سيناء	٢٧,٢	١٨,١	١٨,١	١٣,١	٦٨,٩	١٦,٤	٦٤,٧	١٣,٤	٤١,٥	١١,٠
جنوب سيناء	٣٦,٩	١٨,٣	١٨,٧	٧,٠	٧٤,٣	٢٠,١	٧١,٥	١٤,٠	٥٢,٣	١٢,٨
محافظات الحدود	٣٢,٧	٢٢,٨	١٠,٣	٦,٦	٨٣,١	٣٧,٦	٧٤,٠	٧٣,٥	٣٧,٤	٥٨,١
حضر	٣٨,٣	٢٣,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٩,٠	٦٥,٦	٦٩,٦	٠٠	٠٠
ريف	٣٢,٦	٢٢,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٣٥,٠	٧١,١	٧٠,٠	٠٠	٠٠
مصر	٢٩,٨	٢٣,٩	٢٩,٩	١٢,٤	٥٧,٨	٢٤,٥	٥٤,١	٥١,٧	٣٣,٩	٤٥,٧
حضر	٣٢,٠	٢٤,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٣٧,١	٦٥,٥	٧٠,٣	٠٠	٠٠
ريف	٢٨,٢	١٩,٦	٠٠	٠٠	٠٠	١٤,٩	٤٥,٤	٣٤,٣	٠٠	٠٠

م/١٥ البطالة

	معدل البطالة ٪				معدل البطالة حسب المستوى التعليمى (١٥+) (٪)			نسبة الاحلال لقوة العمل فى المستقبل
	إجمالى	الإناث	حضر	ريف	دون الثانوى	الثانوى	الجامعى	
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٣
القاهرة	٩,٧	٢٤,٧	٩,٧	٠	١,٢	١٢,١	١٢,٢	١٣٨,٥
الإسكندرية	٧,١	٣٠,٩	٧,١	٠	١,٦	١٣,١	٨,٦	١٤٥,٨
بورسعيد	٢٤,١	٣٢,٤	٢٤,١	٠	١٠,٣	٢٧,٨	٢٦,٣	١٤٣,٨
السويس	١٧,٩	٤٢,٠	١٧,٩	٠	٣,٨	٢٢,٧	٢١,١	١٧٥,٦
المحافظات الحضرية	٧,٦	١٩,٧	٧,٢	٠٠	١,٩	١١,٣	٩,٣	١٤٢,٣
دمياط	٨,٧	٣٧,١	٨,٤	٨,٩	٠,٤	١٩,٥	٢٥,٨	١٧٠,٩
الدقهلية	٩,٢	٢٦,٧	٨,٨	٩,٣	٠,٢	١٩,٧	١٧,٢	١٧٨,٣
الشرقية	١٠,٤	١٦,٧	١٢,٨	٩,٧	٠,٣	٢٣,٥	١٦,٩	١٩٧,٣
القليوبية	١٠,٢	٢١,٧	١٣,٠	٨,٣	٠,٣	١٨,٧	١٦,٥	١٨٥,٨
كفر الشيخ	١٤,٠	٤٢,٣	١٨,٠	١٢,٦	٠,٢	٢٧,٦	٢٥,٣	١٩١,٧
الغربية	١١,٧	٢٥,٩	١٥,٢	١٠,٢	٠,٤	٢١,٩	٢٠,٧	١٧٤,٧
المنوفية	٩,٩	١٧,٢	١٣,٦	٨,٩	٠,٤	١٨,٧	١٦,٦	١٨٦,٢
البحيرة	٨,٦	١٣,٠	١٧,٤	٧,٠	٠,٢	٢٥,٥	٢١,٧	١٩٦,٣
الإسماعيلية	١٩,٤	٥٥,٠	٢٣,٤	١٥,٨	٠,٩	٣٥,١	٢٣,٩	١٨٣,٥
الوجه البحري	١١,٤	٢٥,٣	١٣,١	١٠,٨	٠,٧	٢٣,١	١٦,٩	١٨٦,٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٧,٧	٢٢,٤	٩,٩	٣,٨	١,٣	١٣,٩	١١,٠	١٨٣,٩
بنى سويف	٣,٤	٦,٨	٨,٧	١,٨	٠,١	٨,٦	١٤,٧	٢٤٠,٦
الفيوم	٦,٨	٣٠,٠	١٠,٨	٥,٦	٠,٢	١٥,٢	١٤,٢	٢٤٣,٤
المنيا	١٢,٩	٢٧,٢	١٩,٩	١١,٠	٠,١	٣١,٤	٢٦,٨	٢٣٥,٤
أسيوط	٩,٨	٤٢,٣	١٤,٧	٧,٦	٠,٢	٢١,٢	١٧,٩	٢٣٦,١
سوهاج	٩,٢	٣٦,٤	١٣,٦	٧,٨	٠,١	٢٣,٥	٢٠,٥	٢٣٣,٦
قنا	١٣,٣	٣٥,٢	١٩,٦	١١,٢	٠,٧	٢٤,٣	٢٤,٧	٢٣٣,٢
الأقصر	١٣,١	٤٣,٥	١٥,٧	١٠,٩	٠,٩	٢٤,١	١٢,٣	١٩٤,٨
أسوان	٢١,٩	٦٢,٩	٢٩,٩	١٤,١	١,٦	٣١,٨	٢٤,٥	١٩٩,١
الوجه القبلي	٩,١	٢٤,٤	١١,٤	٨,٠	٠,٣	٢٠,٤	١٦,٣	٢٢١,٧
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٨,٧	٢١,٧	٧,٢	١٤,٣	٠	١٣,٢	٨,٥	١٦٦,٧
الوادي الجديد	٦,٧	٢٠,٢	٩,١	٤,٣	٠,٦	٨,٩	٨,١	١٨٦,٧
مطروح	٩,٧	٢٣,٢	١٥,٣	١,٧	٠	١٥,٥	١٩,٦	٢١٤,٥
شمال سيناء	١٢,٧	٣٥,٦	١٥,٩	٦,٢	٠,٠	٢٤,٣	٥,٥	٢١٥,٨
جنوب سيناء	٩,٤	٢٧,٩	٥,٤	١٤,٢	٢,٤	١٦,٤	٤,٩	١٧١,٠
محافظات الحدود	٨,٥	٢٠,٤	٨,٨	٢,٠	١,٩	١١,١	١١,٤	١٩٧,٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٩,٩	٢٤,٠	١٠,١	٩,٧	٠,٩	١٩,٨	١٤,٠	١٩٠,١
حضر	١٠,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٩,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م/١٦ توزيع الدخل والفقر*

	متوسط نصيب الفرد من الانفاق بالجنيه	نصيب أدنى ٤٠٪ من الأشخاص من الدخل	نسبة ٢٠٪ الأغنى إلي ٢٠٪ الافقر	معامل جينى	الفقراء (٪ من السكان)		أجور الأسر الفقيرة ٪	
					الفقراء	الأشد فقرا	من إجمالى الأجور	من دخولهم
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٤٧٤٢	١٦,٧	٧,٢	٤١,٠	٤,٣	٠,٧	١,٣	٥١,٢
الإسكندرية	٣٨٤٧	١٨,٩	٦,١	٣٨,١	٩,٤	٢,١	٣,٣	٥٣,٨
بورسعيد	٣١٠٠	٢١,٤	٤,٣	٣٠,٩	٨,٨	٢,٣	٢,٤	٣٩,٨
السويس	٣٤٤٦	٢٣,٧	٣,٨	٢٦,٠	٨,٤	١,٥	٩,٥	٨٦,٧
المحافظات الحضرية	٤٣٣٦	١٧,٦	٦,٨	٣٩,٨	٦,٢	١,٢	٢,٠	٥٤,٢
دمياط	٣٣٣٧	٢٥,٩	٣,٢	٢٢,٠	٤,٤	٠,٠	١,٨	٤٠,٣
الدقهلية	٢٥٢٩	٢٦,٢	٣,١	٢٣,٥	٧,٥	١,٠	٥,٦	٥٤,٢
الشرقية	١٨٧١	٢٨,٢	٢,٥	١٨,٨	٢٨,٨	٤,٥	١٨,٠	٣٩,٢
القليوبية	٢٦٦٨	٢٤,٦	٣,٥	٢٥,٤	٩,٥	١,٤	٤,٩	٥٤,٠
كفر الشيخ	٢٥٨٥	٢٢,٦	٤,١	٢٩,٨	٩,٩	١,٤	٦,٢	٢٩,٨
الغربية	٣٠٤١	٢٣,١	٤,١	٣٠,٢	٤,٥	٠,٢	١,٦	٥٢,٩
المنوفية	٢٣٠٥	٢٦,٥	٣,٠	٢٢,٤	١٥,٠	٠,٨	٥,٨	٥١,٠
البحيرة	٢١١٥	٢٦,٤	٣,٠	٢٣,٥	٢١,١	٢,٧	١٣,٩	٣٨,٤
الإسماعيلية	٢٩٧٣	٢٥,٧	٣,٢	٢١,٧	١٢,٦	٢,٠	٧,٢	٧٠,٥
الوجه البحري	٢٤٦١	٢٤,٨	٣,٥	٢٥,٣	١٤,٠	١,٨	٧,١	٤٣,٠
حضر	٢٩٨٠	٢١,٣	٤,٧	٣٢,٣	٩,١	٠,٩	٤,٨	٤٧,٦
ريف	٢٢٥٥	٢٦,٢	٣,٠	٢٢,٥	١٥,٩	٢,٢	٨,٦	٤١,٥
الجيزة	٣٤٩٠	١٧,٣	٧,٠	٤٢,٣	١٤,٠	٢,٣	٧,٤	٥٤,٩
بنى سويف	١٨٠٤	٢٤,١	٣,٦	٢٥,٩	٤٣,٧	١٢,٣	٢٦,١	٣٧,٨
الفيوم	٢٣٤٦	٢٥,٠	٣,٥	٢٥,٦	١٥,١	١,٨	٩,٩	٢٨,٩
المنيا	١٨٤٥	٢٤,٥	٣,٤	٢٤,٨	٣٨,٢	١٠,٢	٣١,١	٤١,٤
أسيوط	١٤٨٩	٢٥,٠	٣,٤	٢٤,٦	٦١,٠	٢٤,٩	٤٩,٢	٤٢,١
سوهاج	١٦٨٧	٢٤,٨	٣,٤	٢٥,٣	٤٥,٨	١٣,٠	٣٢,٢	٣٧,١
قنا**	٢٠١٩	٢٣,٦	٣,٧	٢٦,٤	٣٣,٠	٧,٩	١٦,٥	٣٧,٨
الأقصر	٢٤٩٦	٢٦,٠	٣,٢	٢١,٨	١٢,٥	٤,٦	٨,٠	٤٣,٦
أسوان	٢٠٦٣	٢٥,٣	٣,٠	٢٣,٢	٢٧,٤	٣,٦	١٣,٠	٣٢,٩
الوجه القبلي	٢٢٠٢	٢٢,٦	٤,٤	٢٩,٦	٣٤,٠	٩,٦	١٨,٧	٤٠,٤
حضر	٣٠٤٠	١٨,٢	٦,٦	٣٩,٨	١٩,٣	٤,٦	٨,٢	٤٩,٧
ريف	١٨٠٣	٢٤,٦	٣,٤	٢٤,٩	٤١,١	١٢,٠	٣٠,٥	٣٨,٣
البحر الأحمر	..	..	..	..	..	..	..	..
الوادي الجديد	..	..	..	..	..	..	..	..
مطروح	..	..	..	..	..	..	..	..
شمال سيناء	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب سيناء	..	..	..	..	..	..	..	..
محافظات الحدود	٣٥٩٩	٢٣,٨	٣,٤	٢٥,٥	٥,٤	..	..	..
حضر	٣٤٦٨	٢٣,٤	٣,٦	٢٦,٥	١,٠	..	..	..
ريف	٣٧٨٤	٢٤,٦	٣,١	٢٣,٤	١١,٦	..	..	..
مصر	٢٧١٦	٢٠,٣	٥,٤	٣٥,٢	٢٠,٢	٤,٧	٨,٧	٤٢,٠
حضر	٣٥٧٤	١٨,٩	٦,١	٣٧,٥	١٠,٧	٢,١	٤,١	٥٠,٢
ريف	٢٠٦١	٢٥,٤	٣,٢	٢٣,٦	٢٧,٤	٦,٦	١٦,٩	٣٩,٢

* بنيت النتائج على البيانات المبدئية التى جمعت فى يوليو – ديسمبر ٢٠٠٤ من مسح دخل وانفاق واستهلاك الأسر فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويغطى المسح سنة بأكملها من يوليو ٢٠٠٤ حتى يوليو ٢٠٠٥

** قنا والأقصر معا

م/١٧ التحضر

	سكان الحضر (٪) من جملة السكان			معدلات النمو السنوى لسكان الحضر (٪)		سكان المدينة الأكبر ٪ من جملة سكان الحضر			المساكن المزودة بالكهرباء (٪)
	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٣	١٩٨٦/١٩٧٦	٢٠٠٣/١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٣	٢٠٠٣
القاهرة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٨	١,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٩
الإسكندرية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢,٤	١,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٥
بورسعيد	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤,٣	١,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٨
السويس	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥,٤	٢,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٦
المحافظات الحضرية	١٠٠,٠	١٠٠	٠٠	٢,٢	١,٣	٠٠	٦١,٦	١٠٠,٠	٩٩,٨
دمياط	٢٥,٢	٢٧,٤	٢٩,٦	٢,٧	٣,٠	٤٧,٨	٣١,٢	٣٢,٢	٩٨,٧
الدقهلية	٢٦,٢	٢٧,٨	٢٨,٣	٣,٣	٢,٦	٣٤,٦	٣٠,٨	٣٠,١	٩٩,٧
الشرقية	٢١,١	٢٢,٥	٢٢,٦	٣,١	٣,٠	٣٤,٠	٢٩,٢	٢٦,٩	٩٧,٣
القليوبية	٤٣,٨	٤٠,٦	٤٠,٨	٤,٩	٢,٠	٦٤,٧	٥٨,٠	٦٤,١	٩٩,٤
كفر الشيخ	٢٢,٨	٢٢,٩	٢٣,٣	٣,٥	٢,٢	٢٥,٠	٢٤,٥	٢٣,٨	٩٨,٩
الغربية	٣٢,٧	٣١,١	٣١,٤	٢,١	١,٢	٣٨,٢	٣٧,٣	٣٧,١	٩٩,٤
المنوفية	٢٠,١	١٩,٩	٢٠,٣	٢,٩	٢,١	٢٩,٧	٢٨,٦	٢٨,١	٩٨,٧
البحيرة	٢٣,٤	٢٢,٨	٢٠,١	٢,٥	١,٨	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٤	٩٨,٢
الإسماعيلية	٤٨,٨	٥٠,٣	٥٠,١	٤,٣	٣,١	٨٠,٠	٧٠,٩	٦٨,٩	٩٩,٣
الوجه البحري	٢٧,٦	٢٦,٦	٢٨,٩	٣,٢	٢,٢	١٢,٤	١٢,٤	٣٨,١	٩٨,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٧
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨,٤
الجيزة	٥٧,٥	٥٤,١	٥٩,٥	٤,٥	١,٩	٨٨,٨	٨٥,٨	٧٦,٩	٩٩,٣
بنى سويف	٢٥,١	٢٣,٥	٢٣,٤	٢,٨	١,٩	٤١,٩	٣٩,٢	٣٨,٠	٩١,١
الفيوم	٢٣,٢	٢٢,٥	٢٢,٣	٢,٧	٢,٢	٥٩,٢	٥٨,٤	٥٦,٥	٩٢,٥
المنيا	٢٠,٨	١٩,٤	١٩,٢	٢,٥	١,٦	٣٢,٦	٣١,٣	٢٩,٩	٩٣,١
أسيوط	٢٧,٩	٢٧,٣	٢٧,٠	٢,٨	٢,٢	٤٤,٢	٤٥,٠	٤٣,٠	٩٢,٩
سوهاج	٢٢,٠	٢١,٧	٢١,٤	٢,٧	٢,٤	٢٤,٨	٢٥,١	٢٥,٠	٩٤,٦
قنا*	٢٣,٤	*٢٤,٤	٢١,٢	*٣	*٢,٦	*٢٣,٩	٣٠,٠	٢٩,٣	٩٧,٢
الأقصر	٠٠	٠٠	٤٦,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢,٥	٩١,٩	٩٧,٣
أسوان	٣٩,٦	٤٢,٦	٤٢,٤	٣,٢	٢,٦	٥٩,٨	٥٢,٩	٥٢,٢	٩٨,٢
الوجه القبلي	٣١,٧	٣٠,٨	٣٠,٨	٣,٤	٢,١	٣٤,٥	٣٣,٢	٥٥,١	٩٥,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,١
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٣,٤
البحر الأحمر	٨٥,٥	٧٤,٧	٧٢,٢	٤,٧	٤,٤	٣٠,٨	٣٠,٧	٣١,٥	٩٩,٥
الوادي الجديد	٤٤,٥	٤٨,٣	٤٨,٥	٣,٨	٣,١	٧٦,٤	٧٢,٣	٧٢,٤	٩٩,١
مطروح	٥٠,٨	٥٥,٥	٥٥,١	٤,٧	٣,٧	٥٢,٤	٤٤,٤	٤٤,٨	٧٥,٤
شمال سيناء	٦١,٦	٥٩,١	٥٨,١	٢٨,٢	٣,٥	٦٤,٠	٦٧,٣	٦٦,٥	٩٤,٦
جنوب سيناء	٣٩,٥	٥٠,٠	٤٩,٣	٠٠	٩,١	٣٨,٦	٣٨,٦	٣٩,٢	٩٦,٦
محافظات الحدود	٥٧,٨	٥٨,٧	٥٧,٧	٧,٩	٤,٠	٢٠,٨	٢١,٩	٥٢,١	٩٠,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢,٣
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٣,٢
مصر	٤٤,٠	٤٢,٦	٤٢,٥	٢,٨	١,٨	٢٨,٦	٢٦,١	٦٩,٤	٩٨,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٦
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦,٩

* قنا والأقصر معا

م/١٨ الملامح الديموجرافية

	السكان (بالألاف)			معدل النمو السنوى للسكان (٪)			معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل استخدام وسائل منع الحمل ٪	صافى الهجرة الداخلية خلال الحياة ٪ من السكان	معدل الاعالة الديموجرافية ٪
	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٣	١٩٨٦/١٩٦٠	١٩٩٦/١٩٩٨٦	٢٠٠٣/١٩٩٦	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٣
القاهرة	٦٠٦٩	٦٨١٣,٢	٧٦٢٩,٩	٢,٣	١,١	١,٦	٢٤,٢	٦,٦	٦٥,٨	٨,٨	٥٢,٦
الإسكندرية	٢٩٢٧	٣٣٣٩,١	٣٧٥٥,٩		١,٣	١,٧	٢٤,٠	٦,٦	٦٦,٢	٧,٥	٥٤,٧
بورسعيد	٤٠١	٤٧٢,٣	٥٢٩,٧	١,٩	١,٦	١,٧	٢٠,٧	٥,٢	٥٨,٦	٥,٨	٥٣,٠
السويس	٣٢٨	٤١٧,٥	٤٧٨,٦	١,٨	٢,٥	٢,٠	٢٦,١	٦,٥	٥٦,٣	٥,٧	٦٣,١
المحافظات الحضرية	٩٧٢٥	١١٠٤٢,١	١٢٣٩٤,٠	٢,٣	١,٣	١,٧	٠,٠	٠,٠	٦٨,٥	٠٠	٥٣,٦
دمياط	٧٤٠	٩١٣,٦	١٠٥٦,٤	٢,٥	٢,١	٢,١	٢٦,٧	٦,٥	٧٠,٠	٦,١	٦٢,٣
الدقهلية	٣٤٨٤	٤٢٢٣,٩	٤٨٣٩,٣	٢,١	١,٩	٢,٠	٢٥,٦	٦,٣	٦٥,٠	٦,٣	٦٦,٠
الشرقية	٣٤١٤	٤٢٨١,١	٥٠٠٩,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢٧,٢	٦,٣	٦٣,٧	٥,٦	٧٢,٣
القليوبية	٢٥١٦	٣٣٠١,٢	٣٨٠٤,٢	٣,٦	٢,٨	٢,٠	٢٥,١	٥,٨	٦٦,٧	٥,١	٦٧,٦
كفر الشيخ	١٨٠٩	٢٢٢٣,٧	٢٥٤١,٢	٢,٤	٢,١	١,٩	٢٥,٤	٦,١	٦٧,٠	٥,٣	٦٩,٤
الغربية	٢٨٨٥	٣٤٠٦,٠	٣٨٥٩,٣	٢,٠	١,٧	١,٨	٢٤,٠	٦,٠	٦٨,٤	٦,٢	٦٤,٩
المنوفية	٢٢٢١	٢٧٦٠,٤	٣١٧١,٠	١,٩	٢,٢	٢,٠	٢٤,٨	٦,١	٦٥,٠	٥,٥	٧٠,٣
البحيرة	٣٢٤٩	٣٩٩٤,٣	٤٦٠٤,٤	٢,٥	٢,١	٢,١	٢٤,٨	٥,٨	٦٢,١	٥,٢	٧٠,٣
الإسماعيلية	٥٤٥	٧١٤,٨	٨٤٤,١	٢,٥	٢,٨	٢,٤	٢٩,٢	٥,٨	٦٢,٢	٦,٠	٦٦,٤
الوجه البحري	٢٠٨٦٣	٢٥٨١٩,٠	٢٩٧٢٩,٤	٢,٤	٢,٢	٢,٠	٠٠	٠٠	٦٥,٢	٠٠	٦٨,٤
حضر	٥٧٥٠	٧٢٥٢,٢	٠٠	٣,٣	٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦,٣	٠٠	٠٠
ريف	١٥١١٣	١٨٥٦٦,٨	٠٠	٢,١	٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٦٤,٨	٠٠	٠٠
الجيزة	٣٧٢٦	٤٧٨٤,١	٥٥٣٥,٥	٤,٠	٢,٥	٢,١	٢٦,٣	٦,٤	٦٣,٣	٥,٧	٦٦,٧
بنى سويف	١٤٤٩	١٨٥٩,٢	٢٢٠٨,١	٢,٠	٢,٥	٢,٥	٢٨,٥	٧,٣	٥٥,٩	٦,١	٨٩,٠
الفيوم	١٥٥١	١٩٨٩,٨	٢٣٧١,٨	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢٧,٩	٦,٢	٥٣,٢	٥,٣	٨٨,٩
المنيا	٢٦٤٥	٣٣١٠,١	٣٩٦٠,٦	٢,٠	٢,٣	٢,٦	٢٩,٣	٧,٤	٥٠,١	٦,٤	٨٦,٧
أسيوط	٢٢١٦	٢٨٠٢,٣	٣٣٥١,٠	٢,٠	٢,٤	٢,٦	٢٨,٥	٧,٣	٤٤,٨	٧,١	٨٧,١
سوهاج	٢٤٤٧	٢٩١٤,٩	٣٧٣٠,٩	١,٧	٢,٥	٣,٦	٢٧,٧	٧,٠	٣٩,٠	٦,٥	٨٦,٢
قنا*	٢٢٥٩	٢٤٤٢,٠	٢٨٧٦,٨	٢,٠	٢,٢	٢,٤	٢٦,٧	٦,٨	٣٩,٤	٢,١	٨٦,٨
الأقصر	٠٠	٣٦١,١	٤١٤,٤	٢,٩	١,٩	٢,٠	٢٥,٠	٦,٨	٣٨,٨	٦,٨	٧١,٦
أسوان	٨٠٩	٩٧٤,١	١٠٩٨,٩	٢,٩	١,٩	١,٧	٢٦,١	٦,٢	٤٦,٥	٤,٩	٧٢,٩
الوجه القبلي	١٧١٠٢	٢١٤٣٧,٦	٢٥٥٤٧,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٥	٠,٠	٠,٠	٤٩,٤	٠٠	٨١,٥
حضر	٥٤١٥	٦٦٥٩,٣	٠٠	٤,١	٢,١	٠٠	٠٠	٠٠	٥٩,٨	٠٠	٠٠
ريف	١١٦٨٧	١٤٧٧٨,٣	٠٠	١,٨	٢,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤,٧	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٩٠	١٥٧,٣	١٨٢,٥	٤,٩	٥,٧	٢,١	٢٤,٩	٤,٤	٦٦,٩	٤,٧	٥٣,٦
الوادي الجديد	١١٣	١٤١,٨	١٦٦,٢	٤,٧	٢,٣	٢,٣	٢٦,٧	٥,١	٥٥,٧	٤,٠	٦٩,٠
مطروح	١٦١	٢١٢,٠	٢٦٢,٢	١,٧	٢,٨	٣,١	٣٦,٣	٨,٤	٦٣,٥	٤,٦	٧٥,٢
شمال سيناء	١٧١	٢٥٢,٢	٣٠٢,٠	٥,٤	٤,٠	٢,٦	٣٠,٣	٦,٤	٦٠,٨	٤,٩	٧٥,٦
جنوب سيناء	٢٩	٥٤,٨	٦٣,٧	٠٠	٦,٦	٢,٢	٢٦,١	٤,١	٥٥,٨	٤,٩	٥٥,٧
محافظات الحدود	٥٦٤	٨١٨,١	٩٧٦,٦	٣,٨	٣,٨	٢,٦	٠,٠	٠,٠	٥٩,٤	٠٠	٦٨,٥
حضر	٣٢٦	٤٨٠,٢	٠٠	١,٦	٣,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٢٣٨	٣٣٧,٩	٠٠	٠٠	٣,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٤٨٢٥٤	٥٩١١٦,٨	٦٨٦٤٨,٠	٢,٤	٢,١	٢,٢	٠,٠	٠,٠	٦٠,٠	٦,٣	٧٠,٠
حضر	٢١٢١٥	٢٥٤٣٣,٨	٠٠	٣,٠	١,٨		٠٠	٠٠	٦٥,٥	٠٠	٠٠
ريف	٢٧٠٣٩	٣٣٦٨٣,٠	٠٠	٢,٠	٢,٣		٠٠	٠٠	٥٥,٩	٠٠	٠٠

* قنا والأقصر معا

م/١٩ الموارد الطبيعية

	مساحة الأرض بالكم٢	الكثافة السكانية* (نسمة/ كم٢)	**الأراضى المنزرعة		عدد الأفراد لكل فدان	المساحة المحصولية	
			آلاف الأفدنة	٪ من مساحة الأرض		آلاف الأفدنة	٪ من مساحة الأرض المنزرعة
	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
القاهرة	٣٠٨٥	٢٤٧٣,٢	١٦,٨	٢,٣	٤٥٤,٢	٢٠,٩	١,٢
الإسكندرية	٢٣٠٠	١٦٣٣,٠	٢٤٣,٠	٤٤,٤	١٥,٥	٤٦٣,١	١,٩
بورسعيد	١٣٥١	٣٩٢,٠	٢٦,٧	٨,٣	١٩,٨	٥٦,٣	٢,١
السويس	٩٠٠٢	٥٣,٢	٢٠,٢	٠,٩	٢٣,٧	٣٣,٦	١,٧
المحافظات الحضرية	١٥٧٣٨	٧٨٧,٥	٣٠٦,٧	٨,٢	٤٠,٤	٥٧٣,٩	١,٩
دمياط	٩١٠	١١٦٠,٨	١٠٥,٢	٤٨,٦	١٠,٠	٢٠٧,٢	٢,٠
الدقهلية	٣٧١٦	١٣٠٢,٣	٦٣٥,٩	٧١,٩	٧,٦	١٢٧٤,٩	٢,٠
الشرقية	٤٩١١	١٠٢٠,١	٧٧٤,٧	٦٦,٣	٦,٥	١٤٧٠,٢	١,٩
القليوبية	١١٢٤	٣٣٨٤,٥	١٩١,٤	٧١,٥	١٩,٩	٣٣٢,٥	١,٧
كفر الشيخ	٣٧٤٨	٦٧٨,٠	٦٠٨,٨	٦٨,٢	٤,٢	١١١٨,٨	١,٨
الغربية	١٩٤٧	١٩٨١,٧	٣٩٣,٥	٨٤,٩	٩,٨	٧٣٦,٣	١,٩
المنوفية	٢٤٩٩	١٢٦٨,٩	٣٩٥,٣	٦٦,٥	٨,٠	٧٢٩,٠	١,٨
البحيرة	٩٨٢٦	٤٦٨,٦	١١٧٧,٩	٥٠,٣	٣,٩	٢١٧٧,٦	١,٨
الإسماعيلية	٥٠٦٧	١٦٦,٦	٢٠٩,٤	١٧,٤	٤,٠	٣٤٠,٠	١,٦
الوجه البحري	٣٣٧٤٨	٨٨٠,٩	٤٤٩٢,١	٥٥,٩	٦,٦	٨٣٨٦,٥	١,٩
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	١٣١٨٤	٤١٩,٩	٢٩٤,٠	٩,٤	١٨,٨	٦٠٠,١	٢,٠
بنى سويف	١٠٩٥٤	٢٠١,٦	٢٧٩,٨	١٠,٧	٧,٩	٥٦٠,٧	٢,٠
الفيوم	٦٠٦٨	٣٩٠,٩	٤٣٤,٦	٣٠,١	٥,٥	٧٧٦,٨	١,٨
المنيا	٣٢٢٧٩	١٢٢,٧	٤٩٢,٦	٦,٤	٨,٠	٨٥٦,٣	١,٧
أسيوط	٢٥٩٢٦	١٢٩,٣	٣٣٠,٨	٥,٤	١٠,١	٦٢٨,٦	١,٩
سوهاج	١١٠٢٢	٣٣٨,٥	٣٠٤,٣	١١,٦	١٢,٣	٥٩٦,٠	١,٩
قنا	١٠٧٩٨	٢٦٦,٤	٣٢٧,٠	١٢,٧	٨,٨	٤٤٣,٢	١,٣
الأقصر	٢٤١٠	١٧١,٩	٤٣,٥	٧,٦	٧,١	٦٦,٣	١,٥
أسوان	٦٢٧٢٦	١٧,٥	١٥٥,٧	١,٠	٩,٥	٢٠١,٩	١,٣
الوجه القبلي	١٧٥٣٦٧	١٤٥,٧	٢٦٦٢,٣	٦,٤	٩,٦	٤٧٢٩,٩	١,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	١١٩٠٩٩	١,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوادي الجديد	٤٤٠٠٩٨	٠,٤	١٢٧,٢	٠,١	١,٣	١٤٩,٧	١,٢
مطروح	١٦٦٥٦٣	١,٦	٣٣٦,٦	٠,٨	٠,٨	٤٣٥,١	١,٣
شمال سيناء	٢٧٥٦٤	١١,٠	١٨٠,٢	٢,٧	١,٧	١٩٠,٢	١,٠
جنوب سيناء	٣١٢٧٢	٢,٠	٨,١	٠,١	٧,٩	٨,٣	١,٠
محافظات الحدود	٧٨٤٥٩٦	١,٢	٦٥٢,١	٠,٣	١,٥	٧٨٣,٣	١,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	١٠٠٩٤٤٩,٩	٦٨,٠	٨١١٣,٢	٣,٤	٨,٥	١٤٤٧٣,٦	١,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* يقدر متوسط الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة بنحو ٤٠٠٦٨,٦، ١٠١٦,٨، ٣٥٤٦,٣، ٩٨٧,٢، ٤٦٤٧,٨، ١٩٧٠,٠، ٤١,٢، ٨٩٦,١ نسمة / كم٢ فى كل من القاهرة والمحافظات الحضرية والقليوبية والوجه البحرى والوجه القبلى ومحافظات الحدود وإجمالى مصر على الترتيب.

**تقدر مساحة الأراضى الجديدة المنزرعة بنحو ١٦٥٥ ألف فدان، تبلغ مساحتها المحصولية ٢٤٥٥,٤ ألف فدان.

م/٢٠ المشاركة فى التنمية

	المشاركة السياسية فى التصويت على الانتخابات ٪ من المقيدين بالدائرة		المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية العاملون فى خدمات المجتمع الاجتماعية والشخصية ٪ من قوة العمل (١٥+)		نسبة القيد الإجمالية فى التعليم بالقطاع الخاص ٪	المشاركة الشعبية فى إستثمارات برنامج شروق ١٩٩٤/٩٥ – ٢٠٠١/٢٠٠٢		المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية			
								المشتغلون بالأنشطة الحرفية ٪ من قوة العمل (١٥+)		المشتغلون بالقطاع غير المنظم ٪ من قوة العمل (١٥+)	
	المحليات	مجلس الشعب	إجمالى	الإناث		فى مشروعات البنية الأساسية	فى مشروعات التنمية الاقتصادية	إجمالى	الإناث	إجمالى	الإناث
	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١
القاهرة	١٣,٢	١٢,٦	٤,١	٤,٧	٢٣,٧	٠٠	٠٠	٢١,٦	٢,٦	٨,٧	١٢,٧
الإسكندرية	٢٠,٣	٧,٤	٢,٧	٢,٧	١٥,٧	٣١,٠	٣٢,٣	٢٠,٩	٣,٥	٧,٧	١٣,٧
بورسعيد	٥٧,٠	٢٢,٢	١,٩	١,٠	٦,٠	٣٧,٩	٢٣,٠	٩,٩	٢,٢	٩,٩	١٦,٨
السويس	١٥,٦	١٧,٩	١,٣	٠,٧	٨,٠	٤٨,٢	٢٨,٠	١٧,٥	١,٢	٩,٢	١٨,٠
المحافظات الحضرية	١٠,٢	١٧,٣	٣,٤	٣,٨	١٩,٨	٣٨,٩	٢٧,٧	٢٠,٦	٢,٨	٨,٥	١٣,٤
دمياط	٥٧,٧	٢٥,٧	١,٢	٠,٧	٣,٠	٢٦,١	٤١,٦	٣٠,٣	١٨,١	٦,٥	١٨,٩
الدقهلية	٥٩,٥	٢٧,١	١,٦	١,٠	٢,١	٣٢,١	٤٦,٩	١٢,٠	١٣,٣	١٢,٧	٢٨,٠
الشرقية	٤٩,٨	٢٢,٤	١,٧	٠,٨	١,٣	٣١,٩	٣٢,١	٩,٩	١,٦	١٠,١	٢٩,٠
القليوبية	٤٧,٢	٢٢,٣	٢,٤	١,٥	٤,٥	٣٢,٨	٣٤,٧	١٩,٥	٣,٤	٧,٦	١٦,٥
كفر الشيخ	٦٠,٧	٣١,١	١,٦	٠,٩	٠,٣	٣٣,٣	٢٩,٣	٧,٣	١,٣	١٣,٤	٣٤,٤
الغربية	٣٥,٤	٣٠,٢	٢,٠	١,٥	٢,٤	٤٣,٣	٤٢,٧	١٢,٦	١٥,٠	١٣,٢	٢٨,٦
المنوفية	٥٤,٧	٢٢,٠	١,٨	٠,٨	١,٩	٢٥,٦	٢٥,٢	٩,١	١,٦	٩,٤	٢٠,٥
البحيرة	٤٥,٧	٣١,٥	١,٦	١,٠	١,٧	٣١,٠	٣٢,٩	٨,٢	١٦,٦	١٠,٢	٣٠,٤
الإسماعيلية	٥٩,٩	١٩,٣	١,٦	١,٣	٣,٩	٣٤,٧	١٦,٥	١٣,٨	١٩,٣	٧,٦	١٤,٧
الوجه البحري	٥٠,٩	٢٥,٨	١,٨	١,١	٢,١	٣٢,٤	٣٣,٦	١٢,٢	٢,١	١٠,٦	٢٥,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٦٤,٧	٢٦,١	٣,٩	٤,٨	١٦,٦	٣١,٢	٤١,٦	٢١,٦	٣,٠	٥,٣	٨,٧
بنى سويف	٥٥,٣	٣١,١	١,٥	٠,٥	٢,٣	٢٦,٩	٣٤,٢	٩,٨	٩,٧	٨,٥	١٩,٠
الفيوم	٥٧,٣	٢٣,٩	١,٤	١,١	٢,١	٢٦,٧	٣٦,٣	١٢,١	٢,٠	٨,٧	٢٦,٩
المنيا	٢٧,٦	٢٨,٤	١,٤	٠,٩	٢,٩	٢٤,٢	٣٠,٧	٦,٤	١٠,٧	٩,٢	٢١,٤
أسيوط	٤٦,٨	٢٦,٨	١,٤	٠,٨	٢,٣	٢٦,٥	٢٥,٩	٦,٩	٠,٩	١١,٩	٣٠,٦
سوهاج	٦٠,٨	٢١,٦	١,٧	١,٢	١,٣	٢٠,٣	١٨,٨	١١,٤	١٢,٥	١٠,٠	٢٧,٢
قنا	٢٨,٠	٢٣,٦	١,٦	١,٤	٠,٦	٢٠,٩	٢٦,٣	١٣,٢	١٥,٩	١٢,١	٢٨,٠
الأقصر	٢٣,٥	٢٠,٩	٢,٠	١,٢	٢,٢	٢٢,٧	٢٨,٩	١٦,٢	١٤,١	١٢,٨	٣٠,٤
أسوان	٤٢,٨	٢٣,٤	١,٨	٠,٥	٠,٢	٣٠,٥	٣٠,٢	١٠,٥	١٧,١	١٥,٣	٣٠,٩
الوجه القبلي	٤١,٧	٢٥,٤	٢,١	٢,٠	٥,٠	٢٥,٦	٣٠,٤	١٢,٦	٢,٠	٩,٣	٢١,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٣٨,٤	٢٧,٣	١,٤	٢,٥	٢,٤	٠٠	٤٧,٤	١٣,٤	١١,٦	٢٠,٠	٥٣,٧
الوادي الجديد	٤٢,٦	٢٨,١	٢,٢	٠,٤	٠,٠	٢٤,٦	٢٤,٦	٦,٩	١٨,٢	١١,١	٢٢,٨
مطروح	٢٥,٠	١٩,٠	١,٠	١,٤	٢,١	٢١,٢	١٢,٣	١١,٧	٢٣,٠	٢,٦	٧,١
شمال سيناء	٤١,٦	٢٦,٥	١,٦	٢,٠	١,٤	١١,٠	٣٤,٨	٨,٣	١٤,٤	٦,١	١٢,٤
جنوب سيناء	٤٣,٤	٣٠,٦	٥,٢	٢,٤	٠,٨	١٤,٧	٢٤,٨	٩,٧	١٠,٨	١٢,٢	٣٩,٢
محافظات الحدود	٣٠,٤	٣١,٠	١,٩	١,٠	١,٥	١٨	٢٨,٧	١٠,١	٢,٥	٩,٩	٢٦,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٤٢,٤	٢٤,١	٢,٢	٢,١	٦,١	٢٨,٨	٣١,٥	١٤,٠	٢,٢	٩,٧	٢١,٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

G^1 Human Development Index دليل التنمية البشرية م/١